كتاب

فتح الأبواب إلى سلم الإعراب

تأليف الشيخ العلامة

حبيب بن يوسف الفارسي

(١٢٧٦ - ١٣٢٩ هـ)

دراسة وتحقيق/

عامر فائل محمد بلحاف

الطبعة الأولى

١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م

محفوظة جميع الحقوق

نشر وزارة التراث والثقافة

سلطنة عمان

الطبعة الأولى

١٤٣٠هـ/ ٢٠٠٩م

ص.ب:٦٦٨ الرمز البريدي:١١٣ مسقط

رقم الإيداع: ٢٠٠٨/٢٧٤

الطبعة الأولى

١٤٣٠هـ/ ٢٠٠٩م

ملخص البحث باللغة العربية .

يحمل هذا البحث عنوان : (فتح الأبواب إلى سلم الإعراب للشيخ حبيب ابن يوسف الفارسي العماني ... دراسة وتحقيق) ، وهو يقع في قسمين : الأول : الدراسة والثاني : النص المحقق .

يتألف القسم الأول من ثلاثة فصول ؛ يتحدث الفصل الأول عن سيرة المؤلف فيذكر اسمه ونسبته وكنيته ، وحياته ، ومؤلفاته ويدرس الفصل الثاني قضية الكتاب ، وهي العوامل النحوية فيعطي في المبحث الأول منه لمحة تاريخية موجزة عنها ، ثمَّ يربطها في المبحث الثاني منه بالاتجاه التعليمي في النحو العربي ، من خلال الحديث عن أربعة كتبٍ ، وَظفت نظرية العامل النحوي . أمَّا الفصل الثالث فيدرس الكتاب في مباحث ثمانية ، هي : منظومته النحوية وشرحه لرسالة البركوي في العوامل ، ومنهجه ، وشواهده وموقف مؤلفه من قضايا الخلاف ومصادره ، ونقده ، وقيمته العلمية .

أمَّا القسم الثاني من هذا البحث ، فيضم النص المحقق (كتاب فتح الأبواب إلى سلم الإعراب) ، وهو يقوم في الأساس على منظومة نحوية ، نظمها المؤلف للمبتدئين في مائةٍ وواحدٍ وعشرين بيتاً ، وسمَّاها سلم الإعراب ، ثمَّ شرحها بكتابه (فتح الأبواب) . تتألف المنظومة ، ومِن بعدها الشرح من ثلاثة أبواب ، هي : العامل ، والمعمول ، والإعراب ، وقد تابع المؤلف في هذا التقسيم البركوي في رسالة العوامل ، واستدل بعد ذلك بأقوال النحاة ، وآرائهم ، كما استدل بكتب البلاغة ، والمعجمات والأصول .

وألحِقت بالنص المحقق ، منظومة سلم الإعراب ، والفهارس الفنية العامة .

Abstract

The title of this dissertation is *fatḥ al-'abwāb ilā sullam al-'i'rāb - dirāsah wa taḥqīq* (opening doors to [ascend] the ladder of grammatical declension – a critical and edited study of the text). It is a treatise on Arabic grammar by Ḥabīb bin Yūsuf al-Fārisī al-'Umānī. The dissertation is made in two parts, the first of which is the study while the second part is the edited text.

The first part is subdivided into three chapters. Chapter One is on the author's biography. Chapter Two deals with the main issue of the book, i.e. *al-'awāmil al-naḥwiyyah* (the elements of grammatical governance). It gives a historical synopsis on these elements and then it links them with the pedagogical grammar of Arabic by discussing them in four different books. Chapter Three deals with eight different aspects of the book. These are 1) the syntactical system, 2) the explanation of al-Barkawī's treatise on the grammatical governance theory, 3) the book's approach, 4) data as grammatical evidence, 5) the author's attitude towards some controversial issues, 6) sources, 7) criticism and 8) the scientific importance of the book.

The second part of the study deals with the edited book (*fatḥ al-'abwāb ilā sullam al-'i'rāb*) which is written in two parts, the first of which is in verse and he calls it *sullam al-'i'rāb* (ladder of grammatical declension).It explains to the beginners the grammar of Arabic in 121 verses. The poem is explained by his book *fatḥ al-'abwāb* (opening the doors). Both the poem and the explanation constitute three main parts, namely, *al-'āmil* (the governor), *al-ma'mūl* (the governed) and declension. The author follows al-Barkawī's approach in this classification and cites many other grammarians in their views. He also cites other works on rhetorics, lexicons and other traditional sources.

The poem *sullam al-'i'rāb* is also added to this dissertation as an appendix, together with a general subject index.

قال أبو بكر بن مجاهد : ((كنتُ عند أبي العباس ثعلب فقال : يا أبا بكر ، اشتغلَ أهلُ القرآن بالقرآن ، ففازوا واشتغلَ أهلُ الفقهِ بالفقهِ ، ففازوا ، واشتغلتُ أنا بزيدٍ وعمرو فليتَ شعري ، ماذا يكونُ حالي في الآخرة ؟ فانصرفتُ من عنده تلك الليلة ، فرأيتُ النبي – صلى الله عليه وسلم – في المنام فقال لي : أقرئ أبا العباس عني السلام ، وقل له أنتَ صاحبُ العلمِ المستطيل)) .

نزهة الألباء (١٧٥) .

فـهـــرس المحتـويات

	الصفحة
المقدمة	١
القسم الأول : الدراسة	٥
الفصل الأول : الشيخ حبيب بن يوسف الفارسي العماني :	٦
المبحث الأول : اسمه ونسبته وكنيته .	٧
المبحث الثاني : مولده ونشأته وطلبه العلم .	١٠
المبحث الثالث : ثقافته ونظمه ومذهبه الفقهي .	١٢
المبحث الرابع : أعماله و أخلاقه .	١٥
المبحث الخامس : شيوخه و تلاميذه .	١٧
المبحث السادس : مؤلفاته .	٢٣
المبحث السابع : وفاته .	٣٤
الفصل الثاني (قضية الكتاب) : العوامل النحوية :	٣٥
توطئة .	٣٦
المبحث الأول : العوامل النحوية .. لمحة تاريخية موجزة :	٣٧
١. تعريف العامل النحوي .	٣٧
٢. العوامل النحوية عند القدماء .	٣٨
٣. ابن مضاء ونظرية العامل .	٤١
٤. العوامل النحوية عند المحدثين .	٤٣
المبحث الثاني : العوامل النحوية والاتجاه التعليمي في النحو العربي:	٤٧
١. العوامل المائة لعبد القاهر الجرجاني .	٤٨
٢. المصباح في علم النحو للمطرزي .	٥١
٣. العوامل الجديد للبركوي .	٥٣
٤. فتح الأبواب إلى سلم الإعراب لحبيب بن يوسف الفارسي .	٥٦
المبحث الثالث : أسس نظرية العامل في كتاب فتح الأبواب :	٥٧
١. تقدير المحذوفات .	٥٧
٢. العوامل اللفظية .	٦٠
٣. العوامل المعنوية .	٦١
٤. أسسٌ أخرى .	٦١

الصفحة

الفصل الثالث : دراسة الكتاب : ٦٤
المبحث الأول : منظومة سلم الإعراب للمؤلف . ٦٥
المبحث الثاني : هل كان حبيب بن يوسف شارحاً لعوامل البركوي ؟ ٦٨
المبحث الثالث : منهج المؤلف في الكتاب . ٧٢
المبحث الرابع : شواهد الكتاب : ٧٧
١. القرآن الكريم . ٧٧
٢. الحديث النبوي الشريف . ٧٨
٣. شواهد الشعر والرجز . ٧٩
٤. الأقوال . ٨٠
المبحث الخامس : موقف المؤلف من قضايا الخلاف ومذهبه النحوي . ٨١
المبحث السادس : مصادر المؤلف في الكتاب : ٨٦
١. مصادر نحوية وصرفية . ٨٦
٢. مصادر بلاغية . ٨٨
٣. مصادر معجمية . ٨٩
٤. مصادر أصولية . ٩١
المبحث السابع : مآخذ على الكتاب . ٩٣
المبحث الثامن : قيمة الكتاب . ٩٥

وصف المخطوطة ومنهج التحقيق : ٩٧
توثيق عنوان الكتاب . ٩٨
نسبة الكتاب للمؤلف . ٩٨
وصف مخطوطة الكتاب . ١٠٠
منهج التحقيق . ١٠٢
صور من المخطوطة . ١٠٤

نتائج الدراسة . ١٠٧

القسم الثاني : النص المحقق (كتاب فتح الأبواب إلى سلم الإعراب)
مقدمة . ١
إعراب (بسم الله الرحمن الرحيم) . ٢
شرح خطبة الناظم . ٩
محتوى المنظومة وشرحه . ١٤

الصفحة

الباب الأول : في العامل : ٢٠

الفصل الأول : حروف الجر : ٢٤
الباء ومعانيها . ٢٦
مِـن ومعانيها . ٣٦
عـن ومعانيها . ٤٥
فـي ومعانيها . ٤٨
إلى ومعانيها . ٥٥
حتى وأضربها . ٥٧
على ومعانيها . ٦١
اللام ومعانيها . ٦٤
الكاف ومعانيها . ٧٤
عدا ، حاشا ، خلا . ٧٦
مُذ ، منذ . ٧٨
ربَّ . ٨٠
الواو والتاء في القسم . ٨٢
لولا . ٨٣
كي ، علَّ . ٨٤
متعلق الظرف والجار والمجرور . ٨٦
ما لا يتعلق بشيء . ٨٧

الفصل الثاني : أحرف تنصب الاسم وترفع الخبر : ٩٠
إنَّ . ٩١
كأنَّ ، أنَّ . ٩٣
لعلَّ ، ليتَ . ٩٥
لكنَّ . ٩٦
إلاَّ . ٩٨
(لا) النافية للجنس . ١٠٠

الفصل الثالث : (ما) و (لا) المشبهتان (ليسَ) . ١٠٣

الفصل الرابع : أحرف نصب المضارع : ١٠٥
أن . ١٠٥
إذن ، لن ، كي . ١٠٦

الصفحة

الفصل الخامس : كلمات جزم المضارع : ١٠٩
لم ، لمَّا . ١١٠
لا . ١١١
اللام ، إن . ١١٢
مهما . ١١٣
متى ، مَن ، أين . ١١٤
ما ، أنّى ، إذاما . ١١٥
أي ، إذما ، حيثما . ١١٦

العوامل القياسية : ١٢٣
الفعل . ١٢٤
اسم الفاعل . ١٢٨
اسم المفعول . ١٣٠
الصفة المشبهة . ١٣١
أفعل التفضيل . ١٣٣
المصدر . ١٣٦
الاسم المضاف . ١٣٨
الاسم المبهم . ١٤١
الاسم المُفهم معنى الفعل . ١٤٦

فصلٌ في العامل المعنوي : ١٤٩
الابتداء . ١٥٠
التجرد في المضارع المرفوع . ١٥٣

موازنة بين عوامل الجرجاني وعوامل البركوي . ١٥٤

الباب الثاني : في المعمول : ١٦١

المعمولات بالأصالة : ١٦٢

فصلٌ في المعمولات المرفوعة بالأصالة : ١٦٤
الفاعل . ١٦٤
نائب الفاعل . ١٦٥
المبتدأ . ١٦٦
الخبر . ١٦٧

	الصفحة
اسم كان ، خبر إنَّ .	١٧٠
خبر (لا) النافية للجنس .	١٧١
اسم (ما) و (لا) المشبهتين ليس ، المضارع المرفوع .	١٧٢
فصلٌ في المعمولات المنصوبة بالأصالة :	١٧٣
المفعول المطلق .	١٧٤
المفعول به .	١٧٧
المفعول فيه .	١٧٩
المفعول له .	١٨٠
المفعول معه .	١٨١
الحال .	١٨٤
التمييز .	١٨٧
المستثنى .	١٨٩
اسم إنَّ ، خبر لا النافية للجنس ، خبر كان .	١٩٤
خبر (ما) و (لا) المشبهتين ليس ، المضارع المنصوب .	١٩٥
فصلٌ في المعمول المجرور بالأصالة .	١٩٦
فصلٌ في المعمول المجزوم بالأصالة .	١٩٨
فصلٌ في الضرب الثاني : المعمول بالتبعية :	٢٠٠
الصفة .	٢٠١
عطف النسق :	٢٠٢
الواو ، الفاء .	٢٠٢
ثمّ ، حتى ، أو .	٢٠٣
أم .	٢٠٤
لا ، إمَّا .	٢٠٦
بل .	٢٠٧
لكن .	٢٠٨
البدل .	٢٠٩
عطف البيان ، التوكيد .	٢١٠

الصفحة

الباب الثالث : في الإعراب : ٢١١

الإعراب بحسب الذات والحقيقة . ٢١٢

الإعراب بحسب المحل : ٢١٤
١. الإعراب بالحركات . ٢١٤
٢. الإعراب بالحروف . ٢١٦
٣. الإعراب بالحركات مع الحذف . ٢١٨
٤. الإعراب بالحروف مع الحذف . ٢١٩

الإعراب بحسب الصفة : ٢٢١
١. الإعراب اللفظي . ٢٢١
٢. الإعراب التقديري . ٢٢١
٣. الإعراب المحلي . ٢٢٤

خاتمة : ٢٢٦
١. الجمل التي لها محلٌ من الإعراب . ٢٢٦
٢. الجمل التي لا محل لها من الإعراب . ٢٣٠

خاتمة النظم . ٢٣٢

ملحق (منظومة سلم الإعراب لحبيب بن يوسف الفارسي) . ٢٣٤

الفهارس العامة : ٢٤١
١. فهرس الآيات القرآنية . ٢٤٢
٢. فهرس القراءات القرآنية . ٢٥٤
٣. فهرس الأحاديث النبوية . ٢٥٥
٤. فهرس الأشعار والأرجاز . ٢٥٦
٥. فهرس الأقوال . ٢٦٠
٦. فهرس الأعلام . ٢٦١
٧. فهرس الكتب الواردة في النص المحقق . ٢٧١
٨. فهرس مصادر الدراسة والتحقيق . ٢٧٧

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد النبي الأمين ، وعلى آله وصحبه أجمعين ، ومن اقتفى أثره إلى يوم الدين .

ظهرت نظرية العامل النحوي في النحو العربي مع ظهور هذا العلم ، ونشأت معه في مراحله وبداياته الأولى ، وقد مثلت هذه النظرية أساساً قوياً ، وقاعدةً متينة لهذا العلم ، حيث اعتمدَ عليها النحاة في تأصيل القواعد ، وتفسير الظواهر ، وظلت هذه النظرية أزماناً عديدة ، وحقباً مديدة .

على أنَّ مواقف العلماء من هذه النظرية لم تكن موحدةً ؛ فكما أنَّ سيبويه والمبرد ، وابن السراج ، وغيرهم ، كانوا ممّن أرسى دعائم هذه النظرية ، وعمل على تثبيت أصولها وأحكامها ، كان هناك مَن حملَ رؤيةً أخرى مغايرة ، كقطرب وابن جني ، وابن مضاء . وكما هو شأن المتقدمين ، كان شأن المتأخرين ، إذ انقسمت مواقفهم من هذه النظرية بين مؤيد ومعارض .

ومهما يكن من أمر ، فقد درس العلماء – قدماء ومحدثون – هذه النظرية دراسةً مستفيضة ، فظهرت مجموعة من المؤلفات المتخصصة في هذا المجال حملت عنوان النظرية ، لعلّ أول ما وصل إلينا منها : العوامل المائة لعبد القاهر الجرجاني ، ثمَّ تلاه المصباح في النحو للمطرزي ، والعوامل الجديد للبركوي .

وكتاب العوامل الجديد لمحمد بن بير علي البركوي (ت ٩٨١هـ) رسالة نحويةٌ لطيفةٌ ، تقع في عدة ورقات ، وقد رتبها المؤلف في ثلاثة أبواب ، هي : العامل ، والمعمول ، والعمل (الإعراب) . ولم يهتم أحدٌ بشرح هذه الرسالة – حسب علم الباحث – سوى العلامة زيني زادة (ت ١١٦٨هـ) ، ويكشف هذا البحث عن شرحٍ جديد آخر لها ، هو كتاب (فتح الأبواب إلى سلم الإعراب) للشيخ حبيب بن يوسف الفارسي العُماني .

يتضمن هذا البحث قسمين : **أولهما : الدراسة** ، و قد جعلتُها في ثلاثة فصولٌ :

تناولتُ في **الفصل الأول سيرة المؤلف** ، فذكرتُ في مباحث سبعة : اسمه ونسبته وكنيته ، ومولده ونشأته وطلبه للعلم ، وثقافته ونظمه ومذهبه الفقهي وأعماله وأخلاقه ، وشيوخه وتلاميذه ، ومؤلفاته ، وختمتُ الفصل بالحديث عن وفاته .

أمَّا **الفصل الثاني** ، فقد تناولتُ فيه **العوامل النحوية** ، وهي الفكرة التي يدور حولها الكتاب ، فقدَّمتُ في المبحث الأوَّل لمحة تاريخية موجزة عن هذه العوامل ، بدءاً بالعامل النحوي عند سيبويه ، ومروراً بالمبرد ، ابن السراج ، ومحمد بن المستنير قطرب ، وابن جني ، وابن مضاء القرطبي ، وخلصتُ في النهاية إلى آراء المحدثين . وربطتُ في المبحث الثاني بين العوامل النحوية والاتجاه التعليمي في النحو العربي من خلال الاستشهاد بكتبٍ أربعة ، وُظِّف العامل النحوي فيها ، هي العوامل المائة لعبد القاهر الجرجاني ، والمصباح للمطرزي والعوامل للبركوي ، وفتح الأبواب إلى سلم الإعراب للشيخ حبيب بن يوسف الفارسي واستخرجتُ في المبحث الثالث أسس هذه النظرية في الكتاب المحقق (فتح الأبواب) .

وتناولتُ في **الفصل الثالث الكتابَ بالدراسة** ، فتحدثتُ في المبحث الأول عن منظومة سلم الإعراب ، التي نظمها المؤلف ، ثمَّ شرحها في كتابه هذا ، وأجبتُ في المبحث الثاني عن السؤال : هل كان حبيب بن يوسف شارحاً لعوامل البركوي ؟ ، ودرستُ في المبحث الثالث منهج المؤلف في الكتاب ، وذكرتُ في المبحث الرابع شواهده ، ثمَّ بيّنتُ في بقية المباحث : موقفه من قضايا الخلاف ، ومذهبه النحوي ومصادره في الشرح ، ومآخذ على الكتاب ، وختمتُ الفصل بقيمة الكتاب العلمية .

وأعقبتُ هذه الدراسة بوصف المخطوطة التي اعتمدتُ عليها ، و ذكرتُ منهج التحقيق الذي اتبعته ، ثمَّ النتائج التي توصلتُ إليها .

أمَّا **القسم الثاني** من البحث ، فقد كان مخصصاً **للنص المحقق** ، وقد اعتمدتُ في تحقيقه على مصادر متنوعة ، يمكن إجمالها في ما يأتي :

- المصادر النحوية والصرفية .
- المصادر الأدبية والبلاغية .
- المصادر المعجمية وكتب المصطلح .
- المصادر الأصولية (كتب التفسير ، الحديث ، الفقه) .
- كتب التراجم .

وقد ألحقتُ به منظومة سلم الإعراب مجتمعةً ، وكانت ترد في الكتاب بشكل مقاطع ، وهدفتُ من هذا الإلحاق أن يفيد منها الباحثون في مجال الدراسة ، كما صنعتُ الفهارس الفنية العامة للكتاب ، وتشمل : الآيات والقراءات القرآنية ، والأحاديث النبوية الشريفة ، والأشعار والأرجاز والأقوال ، والأعلام ، والكتب الواردة في النص المحقق ، ومصادر الدراسة والتحقيق .

وعن **المنهج المتبع في هذه الدراسة** ؛ فقد اعتمدتُ في القسم الأول من هذه البحث (**الدراسة**) على المنهجين : **التاريخي والوصفي معاً** ، إذ رأيتُ أنَّ الاعتماد على منهج واحد لا يفي بالغرض ، فترجمتُ في الفصل الأول لمؤلف الكتاب ، وقدمتُ في الفصل الثاني لمحة موجزة عن العوامل النحوية بالاعتماد – في الفصلين – على المنهج التاريخي القائم على التحليل أمَّا الفصل الثالث الذي تناولتُ الكتاب فيه بالدراسة ، فقد اعتمدتُ فيه على المنهج الوصفي التحليلي .

وأمَّا القسم الثاني من البحث (**التحقيق**) ، فقد طبّقتُ فيه **منهج التحقيق المتبع** والمتعارف عليه لدى الباحثين والمحققين .

والحق أنَّه قد واجهتني **صعوبات كثيرة** في دراسة هذا الكتاب وتحقيقه ، لعلّ من أبرزها :

- الاعتماد على نسخة وحيدة من المخطوطة ، الأمر الذي يستلزم جهداً مضاعفاً في التحقق من الآراء ، وتصحيح الأخطاء .
- عدم وجود دراسات علمية أو غير علمية ، تكشف عن حياة المؤلف ، وقلة الإشارة إليه في التراجم العمانية ، الأمر الذي اضطرني إلى البحث عن أحفاد المؤلف وذويه ، والسفر إليهم في مواطن سكناهم .

- كثرة المصادر التي يشير إليها المؤلف بالاسم ، الأمر الذي يتطلب العودة إليها جميعاً ، للتحقق من الآراء التي يذكرها .
- عدم توفر عدد من الكتب التي تستلزمها الدراسة ، ويعتمد عليها التحقيق ، الأمر الذي دفعني إلى طلبها خارج مكتبة الجامعة ، وخارج البلاد .
- قلة المصادر دفعني – في بعض الأحيان – إلى الاعتماد على طبعات قديمة غير محققة ، يعود بعضها إلى العام ١٩٠٠م وكانت طبعات رديئة ، لا توجد لها فهارس ، الأمر الذي يتطلب الغوص في أعماق الكتاب كاملاً للظفر برأي واحد ، في بعض الأحيان .

وختاماً فقد عشتُ مع هذا الكتاب الساعات الطوال ، وبذلتُ جلَّ طاقتي في إخراجه بهذه الصورة ، فإن أصبتُ فبتوفيقٍ من الله – عزّ وجل – وإن أخطأتُ فمن نفسي ، وحسبي أنَّ للمجتهد من الله – تبارك وتعالى – أجرين إن أصاب .

والله ولي التوفيق .

القسم الأول : الدراسة

الفصل الأول : الشيخ حبيب بن يوسف الفارسي العماني
الفصل الثاني : العوامل النحوية .
الفصل الثالث : دراسة الكتاب .
وصف المخطوطة ومنهج التحقيق .
نتائج الدراسة .

الفصل الأوّل : الشيخ حبيب بن يوسف الفارسي العُماني .

المبحث الأول : اسمه ونسبته وكنيته .
المبحث الثاني : مولده ونشأته وطلبه العلم .
المبحث الثالث : ثقافته ونظمه ومذهبه الفقهي .
المبحث الرابع : أعماله وأخلاقه .
المبحث الخامس : شيوخه وتلاميذه .
المبحث السادس : مؤلفاته .
المبحث السابع : وفاته .

المبحث الأوّل : اسمــه ونسبــته وكنيــته :

١. اسمه ونسبه :

الشيخ حبيب بن يوسف الفارسي العماني ، ولا تذكر لنا المصادر – على قلتها – أكثر من ذلك ، بل إنّ رسائله ومؤلفاته لا تزيد على ذلك شيئاً . ففي مفتتح رسالته الموسومة بـ (فتح الخلاق في أحكام الطلاق) نجد قوله : ((فيقول العبد الضعيف الذليل حبيب بن يوسف المفتقر إلى فضل مولاه .....))[١] .

وفي صدر منظومته الموسومة بـ (سموط الدرر في مصطلح تحفة ابن حجر) نجد :

قالَ حبيبٌ هوَ نجلُ يوسفِ المرتجي غفرانَ ربٍّ رءوف
الحمــــدُ للهِ ذي الإنعـــــام بتحفـةِ الإيمـان والإسـلامِ[٢]

والأمر ذاته في منظومة (نظم الدرر في بعض أقسام الحديث والخبـر) ومطـلعها :

قالَ حبيبٌ هو نـجلُ يوسفـا كانَ له المولى الكريمُ مسعِفا[٣]

وهكذا في بقية المنظومات والمؤلفات والآثار ، فلا ذكرَ لنسبٍ ممتدٍ إلى جــدٍّ معين ، إذ لا يهتم المؤلف نفسه بذكر هذا النسب[٤] ، و ربما كانت شهرته في زمانه قد أغنت الناس عن تتبع نسبه ، أو الاهتمام بذلك .

---

(١) فتح الخلاق في أحكام الطلاق ، حبيب بن يوسف الفارسي ، نسخة مخطوطة ، خزانة الشيخ علي بن إبراهيم ابن علي المعيني ، إمام وخطيب جامع خليفة بن زايد ، صحار ـ ص (١) .

(٢) سموط الدرر في مصطلح تحفة ابن حجر ، حبيب بن يوسف الفارسي ، نسخة مخطوطة ، خزانة الشيخ علي بن إبراهيم المعيني ، صحار ، ص (١) .

(٣) نظم الدرر في بعض أقسام الحديث والخبر ، حبيب بن يوسف الفارسي ، نسخة مخطوطة ، خزانة الشيخ علي بن إبراهيم المعيني ، صحار ، ص (١) .

(٤) ينظر ما ذكِر أيضاً في : طرفة التبيان شرح منظومة الصبيان ، ص (١) ، و ص (٤٣) .
رسالة النشر في مسألة النذر ، ص (١) ، وكلتا الرسالتين مخطوطة في خزانة الشيخ المذكور في صحار . وينظر كذلك : فتاوى ، لحبيب بن يوسف الفارسي ، طبعة غير محققة ، مسقط ١٩٩٣م ، ٥/١ . وصحار عبر التاريخ ، حصاد الندوة التي أقامها المنتدى الأدبي في صحار ، الطبعة الأولى ١٩٩٧م ، ص (٥٨) . ونبذة مختصرة عن علماء صحار ، الشيخ علي بن إبراهيم المعيني ، نسخة مسحوبة على الحاسوب ، ٢٠٠٤م ، ص (٨) .
وما ذكر أيضاً تمّ التحقق منه في : مقابلة مع الشيخ حبيب بن محمد بن عبد الله المجزي المعيني ، حفيد المؤلف البريمي ، الخميس ٢٠٠٦/٣/٣٠م .

٢. نسبته :

ينتسب الشيخ حبيب بن يوسف في أغلب مؤلفاته إلى (الفارسي)[١] ، كما ينسبه إلى ذلك تلامذته ؛ كعبد الله بن محمد المجزي[٢] ، الذي نسخ رسالة (طرفة التبيان)[٣] وقال في نهايتها : ((نقلتها من خط مؤلفها شيخنا شيخ الإسلام ، ومفتي الأنام حبيب ابن يوسف الفارسي))[٤] .

و في منظومة تحفة الصبيان :

قالَ حبيبُ الفقيرُ المذنبُ الفارسيُ الشافعيُ المذهبُ[٥]

والمتبادر إلى الذهن منذ الوهلة الأولى ، أنّ (الفارسي) منسوبٌ إلى بلاد فقط وهي بلاد فارس ، غير أنّ الأمر ليس كذلك ، فقد صرّح المؤلف – رحمه الله – في كتابه (فتح الأبواب إلى سلم الإعراب) أنّ (الفارسي) نسبٌ ينتهي إلى نوح – عليه السلام – ناقلاً ذلك عن ابن حجر العسقلاني ، حيث قال : ((حبيبُ الفَرسي بكسر الراء وسكونها ، كما في المرقاة ، والثاني هو المتعيّن هنا للوزن مع حذف الألف ، أي : حبيب بن يوسف المنسوب إلى فارس : جيلٌ من الناس ، كما في المصباح[٦] ، وزاد في القاموس[٧] : أو بلادهم . وفي الرسالة الناجية لابن حجر العسقلاني : أنّ الفارسي منسوبٌ إلى فارس بن غامور بن يافث بن نوح عليه السلام))[٨] .

وقد ينتسب المؤلف – كما في بعض رسائله – إلى مذهبه الفقهي فيقول : (الشافعي) ، كما سبق ذكره في منظومة تحفة الصبيان ، أو إلى عقيدته فيقول : (الأشعري)[٩] . وتشيع في كتاب (فتاوى) للمؤلف عبارة : (كاتبه حبيب المجزي)[١٠] وهي نسبة إلى (مجز) مُقام المؤلف في الصيف[١١] ، ومكان وفاته .

---

(١) ينظر : رسالة النشر في مسألة النذر ص (٢) ، فتح الأبواب إلى سلم الإعراب ص (٩) ، تحفة الصبيان ص (٢) .

(٢) ترد ترجمته في مبحث التلاميذ ، ينظر ص (١٩) .

(٣) هي شرحٌ لمنظومة تحفة الصبيان في الفقه .

(٤) طرفة التبيان شرح منظومة تحفة الصبيان ، ص (٤٣) .

(٥) تحفة الصبيان ص (٢) .

(٦) أي : المصباح المنير للفيومي ، ينظر تحقيق ذلك أيضاً في : فتح الأبواب ص (٩) .

(٧) أي : القاموس المحيط للفيروزآبادي ، ينظر تحقيق ذلك في : فتح الأبواب ص (٩) .

(٨) فتح الأبواب إلى سلم الإعراب ص (٩) .

(٩) جاء في منظومة (كفاية الأطفال في التوحيد) :

قالَ حبيبُ الفقيرُ الأشعري الحمدُ للهِ البديعِ القادرِ

كفاية الأطفال في التوحيد ، حبيب بن يوسف الفارسي ، نسخة مخطوطة ، خزانة الشيخ علي بن إبراهيم المعيني صحار ، ص (٢) .

(١٠) ينظر على سبيل المثال : ١٩/١ .

(١١) مجز : من قرى باطنة عُمان ، وكان يقيم بها المؤلف في الصيف .
مقابلة مع الشيخ علي بن إبراهيم المعيني ، صحار ، السبت ٢٠٠٦/٢/٢٥م .
مقابلة مع الشيخ حبيب بن عبد الله المجزي ، البريمي ، الخميس ٢٠٠٦/٣/٣٠م .

وينتسب المؤلف في بعض الرسائل إلى (الهيروي) ، و هيرو ، كما جاء في تاريخ لنجة[١] : قرية صغيرة تبعد عن مدينة لنجة بنحو مائةٍ وأربعة عشر كيلومتراً ويقطنها نحو ستمائة نسمة ، ولهم فيها مسجد . [٢] .

كما تنسب بعض التراجم المؤلف إلى (المعيني)[٣] أو (العماني)[٤] .

ونستطيع القول بعد هذا السرد أنّ حبيب بن يوسف هو الفارسي نسباً ، الشافعي مذهباً ، الأشعري عقيدةً ، والعماني مسكناً وموطناً ووفاةً .

٣. كنيته :

يُكنى الشيخ حبيب بن يوسف **بأبي عبد الجليل** ، وعبد الجليل ابنه ، وأحد تلاميذه كما سيأتي ، وثمة أبيات لأحد تلامذته[٥] تذكره بهذه الكنية ، حيث قال في رثائه :

ثلمَ المنونُ فيا لها من نكبةٍ ... ركناً من الإسلام والإحسان
العالمُ العلامةُ النحريرُ مَن ... يُسمى حبيباً وارقَ الأفنان
قد حقّ لي طولَ الزمان على أبي ... عبد الجليلِ ترادفِ الأحزان[٦]

تجدر الإشارة إلى أنّ هذه الكنية لم تكن غالبةً عليه ـ بل غلب عليه اسمه واسم أبيه أي : حبيب بن يوسف [٧].

---

(١) تاريخ لنجة : كتاب في تاريخ المدينة الفارسية (لنجة) ، وهو : لكاملة بنت عبد الله القاسمي ، وقد وقفتُ على الطبعة الثانية ، صادرة عن مكتبة دبي للتوزيع ، سنة ١٩٩٣م .
(٢) السابق ٩٢٧/٢ .
(٣) صحار عبر التاريخ ص (٥٨) .
(٤) نبذة مختصرة عن علماء صحار ص (٨) .
(٥) هو عبد الله بن محمد صالح الخزرجي ، ترد ترجمته في مبحث التلاميذ ، ينظر ص (٢٠) .
(٦) تنظر الأبيات في : نبذة مختصرة عن علماء صحار ، ص (١٣) .
(٧) مقابلة مع الشيخ علي بن إبراهيم المعيني ، صحار ، السبت ٢٠٠٦/٢/٢٥م
مقابلة مع الشيخ حبيب بن عبد الله المجزي ، البريمي ، الخميس ٢٠٠٦/٣/٣٠م ,

المبحث الثاني : مولده ونشأته وطلبه العلم :

١. مولده :

تتفق أغلب المصادر التي عنيت بالترجمة للشيخ حبيب بن يوسف في أنّ مولده كان سنة ألفٍ ومائتين وستٍ وسبعين من الهجرة[١] ، غير أنّها تختلف في مكان ولادته بين مجز ، وساحل بلاد فارس .

ففي كتاب (صحار عبر التاريخ) جاءت هذه العبارة : ((ولد في جزيرة قسم سنة ١٢٧٦هـ))[٢] . وفي مقدمة كتاب (فتاوى) للمؤلف : ((ولد بقرية مجز من أعمال صحار سنة ١٢٧٦هـ))[٣] . وفي قلائد الجمان : ((ومِن شعره – والحديث عن تلميذ حبيب بن يوسف عبد الله بن محمد المجزي – هذه القصيدة راثياً بها أستاذه العلامة الشيخ حبيب بن يوسف ، الذي وُلد ببلد مجز عام ألف ومائتين وستة وسبعين وتولى التدريس بالعاصمة مسقط ، بعد وفاة شيخه محمد بن صالح بن علي ، الذي توفي بمسقط سنة ١٢٩٨هـ))[٤] .

و في كتاب (نبذة مختصرة عن علماء صحار) ذكر المؤلف أنّ مولد حبيب ابن يوسف كان سنة ١٢٧٦هـ ، غير أنّه سكت عن مكان ولادته ، لكنه ذكر أنّ بداية تلقيه العلم كان في (داركان) من بلاد فارس [٥].

وممّا ذكر نستطيع أن نرجّح أنّ مولده كان في ساحل بلاد فارس ، ونرد ما ذكِر في القلائد والفتاوى لسببين :
أولهما : ذكر صاحب القلائد أنّ وفاة الشيخ محمد صالح[٦] كانت سنة ١٢٩٨هـ وليس كذلك بل هي سنة ١٣٠٤هـ [٧].
ثانيهما : كتاب (فتاوى) المطبوع طبعة غير محققة ، لم تراعَ الدقة الكافية في إخراجه ، بدليل حشو مجموعة من رسائل الشيخ المستقلة فيه[٨] ، وبتر فقراته في أكثر من موضع ، فلا يمكن الاعتماد عليه في ترجيح مكان المولد [٩].

---

(١) ينظر : فتاوى للمؤلف ٥/١ ، صحار عبر التاريخ ص (٥٨) ، نبذة مختصرة عن علماء صحار ص (١٢)
(٢) صحار عبر التاريخ ص (٥٨) .
(٣) فتاوى ٥/١ .
(٤) قلائد الجمان في أسماء شعراء عمان ، حمد بن سيف البوسعيدي ، شركة مطبعة عمان ،١٩٩٣م ،ص ٢٧٦
(٥) نبذة مختصرة عن علماء صحار ص (٩) .
(٦) الاسم مركب ، فلا يكتب محمد بن صالح .
(٧) ينظر تحقيق ذلك في مبحث الشيوخ ص (١٨) .
(٨) يرجع إلى مبحث المؤلفات ، في الصفحة (٢٩) و ما بعدها .
(٩) ما رجّحته الدراسة تمّ التحقق منه في : مقابلة مع الشيخ علي بن إبراهيم المعيني ، صحار ، ٢٠٠٦/٢/٢٥م
مقابلة مع الشيخ حبيب بن عبد الله المجزي ، البريمي ، ٢٠٠٦/٣/٣٠م

٢. نشأته وطلبه العلم :

تتسم نشأة الشيخ حبيب بن يوسف بالغموض ؛ إذ لا تذكر المصادر أو المقابلات عنها شيئاً ، و الغالب أنّه نشأ في هيرو أو جزيرة قسم ، بساحل بلاد فارس وتلقى فيها علومه الأساسية الأولى[١] .

أمّا بداية تلقيه العلم فقد كان في بلد (دركان) ، وهي قرية تبعد عن (لنجة) بنحو ستة وستين كيلو متراً ، في المدرسة المحمدية ، على يد مؤسسها الشيخ السيد محمد بن السيد عبد الرحيم الكودئي ، الملقب بـ (صدر الإسلام) ، والمتوفى في الثامن عشر من شهر جمادى الثانية سنة ألفٍ وثلاثمائة وثمانٍ وعشرين من الهجرة[٢] .

انتقل بعدها إلى مكة المكرمة ، ودرس على بعض علمائها آنذاك ، ومنهم الشيخ عبد الحميد الشرواني ، نزيل مكة ، و محشي تحفة الإمام شهاب الدين أحمد ابن حجر الهيتمي ، المعروفة بـ (تحفة المحتاج لشرح المنهاج للنووي)[٣] ، وتأثر به ، وبطريقة عرضه للمسائل .

و أغلب الظن أنّه سافر بعد مكة إلى الهند[٤] ، و ربّما يفسّر لنا هذا اعتماده على عدد من مؤلفات العلماء الهنود ، في كتابه (فتح الأبواب إلى سلم الإعراب) كالسيالكوتي البنجابي الهندي[٥] ، و أحمد بن عمر الهندي الدولت آبادي ـ شارح كافية ابن الحاجب في النحو[٦] .

ثمّ قدم إلى مسقط سنة ألف ومائتين وتسعٍ وتسعين من الهجرة ، للدراسة على يد الشيخ محمد صالح بن محمد بن علي بن عبد الغفور العماني الشافعي ، المدرِّس بمدرسة (مغب) بمسقط ، التي بناها الحاج حسين بن غلوم الكنكوهي[٧] ، وهي غير المدرسة التي أنشأها القواسم فيما بعد[٨] .

---

(١) ينظر : صحار عبر التاريخ ص (٥٨) .
(٢) نبذة مختصرة عن علماء صحار ص (٩) .
(٣) ينظر : المصدران السابقان والصفحتان نفساهما .
(٤) مقابلة مع الشيخ علي بن إبراهيم المعيني ، صحار ، ٢٠٠٦/٢/٢٥م .
(٥) فتح الأبواب ص (١١)
(٦) السابق ص (٢٠١) و (٢٠٥) .
(٧) نبذة مختصرة عن علماء صحار ص (٩) .
(٨) في كتاب (ندوة صحار عبر التاريخ) حدث خلطٌ بين المدرستين ؛ إذ عدّ هذا الكتاب المدرستين مدرسة واحدة ، والحق أنّ مدرسة القواسم أنشئت في مسقط سنة ١٣١٢هـ ، أي بعد وفاة الشيخ ابن عبد الغفور بنحو ثماني سنوات . وقد نبّه إلى هذا الخلط الشيخ علي بن إبراهيم المعيني في مدونته نبذة مختصرة عن علماء صحار ، والشيخ حبيب بن عبد الله المجزي حفيد المؤلف في وثيقة مخطوطة محفوظة في خزانته .

المبحث الثالث : ثقافته ونظمه ومذهبه الفقهي:

١. ثقافته :

نال الشيخ حبيب بن يوسف ثقافة علمية واسعة ، ساعدته في أن يبرع في العلوم الشرعية واللغوية . وإذا أردنا تلمّس هذه الثقافة ، فسنجدها جلية فيما يأتي :

أ. وصاية أستاذه محمد صالح بن عبد الغفور له بتولي مهام المدرسة الشافعية في مسقط بعد وفاته ، وتزكيته للقيام بهذا العمل[١] .

ب. إقبال التلاميذ عليه من أرجاء مختلفة ، عمانيين وغير عمانيين ، لا سيما من وفد منهم من بلاد فارس واليمن ، وفي ذلك إشادة بفضله وعلمه وثقافته[٢] .

ج. تنوع مؤلفاته ورسائله في العلوم الشرعية المختلفة ، ومنها :

- التوحيد : وفيه نظم : كفاية الأطفال ، والقطوف الدانية ، وإتحاف الإخوان في بعض ما يجب على الإنسان .
- الفقه : وفيه كتب : الفتاوى[٣] ، وتنبيه إخوان السعادة على حكم إقامة الجمعة والإعادة ، وفتح الخلاق في أحكام الطلاق ، وغيرها كثير .
- الحديث : وفيه نظم : الدرر في بعض أقسام الحديث والخبر وسموط الدرر في مصطلح تحفة ابن حجر[٤] .

و بالنظر إلى كتاب (فتح الأبواب إلى سلم الإعراب) موضوع بحثنا هذا تحقيقاً ودراسة ، تظهر ثقافته اللغوية والنحوية جلية ، من خلال إفادته من مصادر نحوية شتى ، و لا يقف الأمر عند ذلك ، بل نجده يستدل بكتب التفسير ، والحديث والبلاغة ، والأدب ، بالإضافة إلى المعاجم ، وكتب المصطلح ، على ما سيجيء في الفصل الثالث من هذه الدراسة ، وكل ما ذكِر يدل على ثقافة موسوعية متنوعة .

---

(١) ينظر تفصيل ذلك في المبحث الرابع (أعماله) ، ص (١٥) .
(٢) ينظر تفصيل ذلك في المبحث الخامس (تلاميذه) ، ص (١٩ – ٢٢) .
(٣) لم يقم المؤلف بتأليف هذا الكتاب ، بل هو من جمع أحد تلاميذه .
(٤) ينظر تفصيل ذلك في المبحث السادس (مؤلفاته) ، ص (٢٣ – ٣٣) .

٢. نظمـــه :

وظّف الشيخ حبيب بن يوسف النظم في الناحية التعليمية بشكلٍ لافتٍ لاسيما الرجز، الذي نجده في عددٍ من منظوماته ، مثل : منظومة كفاية الأطفال في التوحيد ، ونظم الدرر في مصطلح الحديث والخبر ، وتحفة الصبيان في الفقه وسلم الإعراب في النحو . ومن أمثلة هذا النظم قوله في منظومة سلم الإعراب عند الحديث عن العوامل النحوية :

عاملُهُم ضربين جا : لفظي ... وضربُه الآخَرُ معنوي
والمبتدا ممّا ذكرنا ينقسم ... إلى : قياسي وسماعي عُلِم
أمّا السماعيُ فعدّه انحصر ... في تسعةٍ وأربعين تُعتبر
وخمسةُ أنواعٍ هذا توجدُ ... في خمسةٍ مِن الفصول تورَدُ [١]

كما وظّف هذا الرجز في مديحه لأستاذه ابن عبد الغفور ، كما سيأتي في المبحث الخامس[٢] .

والحق أنّ هذا النظم لا يمكن أن يُطلق عليه شعراً ، بل هم من باب نظم العلماء ، الذي يميل فيه الناظم إلى الإيجاز ، والتعبير عن الفكرة بلا زخرفة لفظية أو معنوية ، والخلو من العاطفة .

٣. مذهبه الفقهي :

كان الشيخ حبيب بن يوسف شافعي المذهب ، أشعري العقيدة ، وكان مرجعاً للشافعية ولأهل عمان في الفتيا ، ترد عليه الأسئلة من داخل البلاد وخارجها[٣] . والتدليل على ما ذكِر لا يحتاج إلى كبير عناء ، إذ تشير مؤلفاته صراحةً إلى ذلك كما تذكره المصادر التي اهتمت بالترجمة له .

ففي رسالة (نور الأعلام في إزالة الأوهام) التي كُتبت بخط المؤلف ، نجد الآتي : ((وقد وقع الفراغ من تسويد هذه الوريقات لمؤلفها الفقير حبيب بن يوسف الشافعي .....))[٤] . والأمر ذاته نجده في رسالة (تنبيه إخوان السعادة على حكم إقامة الجمعة والإعادة[٥] .

---

(١) فتح الأبواب ص (٢١)
(٢) تنظر ص (١٨) من هذه الدراسة .
(٣) نبذة مختصرة عن علماء صحار ص (١١) .
(٤) نور الأعلام في إزالة الأوهام ، حبيب بن يوسف الفارسي ، نسخة مخطوطة ، خزانة الشيخ علي بن إبراهيم المعيني ، صحار ، ص (٤١) . كما وقفت على نسخة أخرى منها في مكتبة السيد محمد بن أحمد بالسيب .
(٥) تنبيه إخوان السعادة على وجوب إقامة الجمعة و الإعادة ، حبيب بن يوسف الفارسي ، نسخة مخطوطة خزانة الشيخ علي بن إبراهيم المعيني ، صحار ، صفحات غير مرقمة ، الصفحة الأولى والأخيرة .

و في المصادر التي اهتمت بالترجمة للمؤلف ، نجد ما يؤكد ذلك[١] ، كما نجد أنّ اعتماده في الاستشهاد على علماء الشافعية ، كابن حجر الهيتمي مثلاً[٢] . وتشيع في كتابه (فتاوى) عبارة : (المعتمد في المذهب)[٣] ، ويقصد المذهب الشافعي .

و عن اتجاهه الأشعري يقول المؤلف في أوّل منظومته (كفاية الأطفال في التوحيد) :

قالَ حبيبُ الفقيرُ الأشعري الحمدُ للهِ البديعِ القادر [٤] .

---

(١) ينظر : نبذة مختصرة عن علماء صحار ص (١١) ، صحار عبر التاريخ ص (٥٨) ، فتاوى ٥/١ .
(٢) ينظر : فتاوى ١٨/١-١٩ .
(٣) السابق ١٨/١ .
(٤) كفاية الأطفال ص (٢) .

المبحث الرابع: أعماله و أخلاقه :

١. أعماله :

تتلخص الأعمال التي قام بها الشيخ حبيب بن يوسف بالآتي :

أ. التدريس :

صار الشيخ حبيب بن يوسف خليفة أستاذه محمد صالح بن عبد الغفور في التدريس بوصية منه[١] ، حيث بقي في المدرسة الشافعية بـ (مغب) بعد وفاة شيخه عدة سنين [٢] ، وانتقل بعدها إلى المدرسة التي بناها راشد بن محمد القاسمي في مسقط سنة ألفٍ وثلاثمائةٍ واثنتي عشرة من الهجرة ، ودرّس فيها إلى وفاته[٣] .

ب. الإفتاء:

كان الشيخ حبيب بن يوسف – كما سبقت الإشارة – مرجعاً للشافعية ، ولأهل عمان في الفتيا ، ترد عليه الأسئلة من عدة بقاع ، فيجيب عنها ، و كتاب (فتاوى) الموجود بين أيدينا اليوم خير دليل على ذلك .

كما تصدّر رحمه الله للرد على معاصريه فيما يخص مسألة الفتيا والآراء الشرعية ، ورسائله كـ (تنبيه إخوان السعادة على حكم إقامة الجمعة و الإعادة) و (نور الأعلام في إزالة الأوهام) شاهدٌ على ذلك أيضاً[٤] .

ج. التأليف :

أنتج الشيخ حبيب بن يوسف عدداً من المؤلفات في العلوم الشرعية واللغوية وقد وقفت الدراسة على سبعة عشر مؤلفاً منها ، أوردتها مع شيء من الإيضاح في المبحث السادس من هذا الفصل [٥].

---

(١) ينظر : نبذة مختصرة عن علماء صحار ص (١٠) ، فتاوى ٥/١ .
(٢) توفي شيخه ابن عبد الغفور سنة ١٣٠٤هـ ، كما سيجيء .
(٣) نبذة مختصرة عن علماء صحار ص (١٠) .
(٤) لمزيد تفصيل يرجع للمؤلفين ص (٢٤) ، (٢٥) .
(٥) ينظر المبحث السادس من هذا الفصل ، ص (٢٣ – ٣٣) .

٢. أخلاقـــه :

كان المؤلف مثالاً للعالم الزاهد الورع ، وكان يُضرب به المثل في القناعة والترفع عن متاع الدنيا . كما كان – رحمه الله – شديداً في الحق ، لا يخاف في الله لومة لائم . وكثيراً ما كان يندد بالمنكر ، ويقاوم فاعليه ، ويحث الناس على التمسك بآداب الدين ، وأخلاقه الحميدة[١] .

وهذه الأخلاق الرفيعة جعلت المؤلف يحظى بمنزلة رفيعة لدى السيد فيصل ابن تركي سلطان البلاد في تلك الفترة [٢].

---

(١) نبذة مختصرة عن علماء صحار ص (٨)
(٢) السابق ص (١٠) .

المبحث الخامس: شيوخه و تلاميذه :

١. شيوخه :

أ. محمد بن عبد الرحيم الكودئي[١] :

من علماء بلدة (دركان) في بلاد فارس ، ويلقب بـ (صدر الإسلام) ، وقد تلقى الشيخ حبيب بن يوسف تعليمه الأولي على يديه في المدرسة المحمدية ، التي أسسها وعمل بها[٢] .

و لا تشير المصادر المتاحة ، وكتب التراجم المتأخرة[٣] ، إلى أي معلومات تتصل بهذا الشيخ ، كما لم تقف الدراسة على علاقة تلميذه به – أي المؤلف – بعد سفره إلى مكة . على أنّ العلاقة لم تنقطع على ما يبدو ، بدليل وقوف المؤلف على سنة وفاة شيخه دقيقةً ، وهي الثامن عشر من جمادى الثانية سنة ألفٍ وثلاثمائة وثمانٍ وعشرين ، أي قبل وفاته بأشهر قليلة [٤].

ب. عبد الحميد الشرواني[٥] :

نزيلُ مكة ، ومحشي تحفة الإمام شهاب الدين أحمد بن حجر الهيتمي المعروفة بـ (تحفة المحتاج لشرح المنهاج للنووي)[٦] . ولم أقف له في كتب التراجم المتأخرة على تاريخ مولد أو وفاة أو سيرة .

أخذ الشيخ حبيب بن يوسف عن الشيخ المذكور في مكة ، وما من شكٍّ في أنّه أخذ كذلك عن غيره من علماء الحرم المكي ، غير أنّه لم يُذكر سواه ، وقد فارقه المؤلف سنة ألف ومائتين وتسع وتسعين من الهجرة [٧].

---

(١) لم يذكر هذا الشيخ أحدٌ ممّن ترجموا لحبيب بن يوسف سوى كتاب : نبذة مختصرة عن علماء صحار ص (٩) ، كما ذكره الشيخ حبيب بن عبد الله المجزي حفيد المؤلف في المقابلة التي أجريت معه في البريمي يوم ٢٠٠٦/٣/٣٠م .

(٢) ينظر : نبذة مختصرة عن علماء صحار ص (٩) .

(٣) كالأعلام للزركلي ، ومعجم المؤلفين لعمر كحالة .

(٤) نبذة مختصرة عن علماء صحار ص (٩) .

(٥) أشارت إلى هذا الشيخ المصادر الآتية : نبذة مختصرة عن علماء صحار ص (٩) ، وندوة صحار عبر التاريخ ص (٥٨) ، والمقابلة مع الحفيد الشيخ حبيب بن عبد الله المجزي في البريمي ، ٢٠٠٦/٣/٣٠م .

(٦) ينظر : نبذة مختصرة عن علماء صحار ص (٩) ، صحار عبر التاريخ ص (٥٨) .

(٧) الموضع السابق نفسه .

ج. محمد صالح بن محمد بن علي بن عبد الغفور العماني[1] :

أحدُ العلماء الزهّاد الذين اشتُهروا بالصلاح والورع ، والمدرس في المدرسة الشافعية التي أنشأها الحاج حسين بن غلوم الكنكوهي في (مغب) بمسقط[2].

وقد صحب المؤلف شيخه هذا من سنة قدومه إلى مسقط سنة ألفٍ ومائتين وتسع وتسعين من الهجرة إلى وفاته[3] ، وقال فيه ممتدحاً :

قد كانَ لي إلمَامَةٌ ... في مسقطٍ للداعيه
في (صغرط)[4] مستجدياً ... فيضَ العُلومِ الساميه
مِن سيدي وقدوتي ... قطبِ الوجوهِ العاليه
شيخي محمدِ صالحٍ ... ذخرِ الورى في الداهيه
بحرٌ ولكن قاذفٌ ... يرمي اللآلي الغاليه
يا ربَّنا باركْ له ... في عمره اخذل شانيه[5]
ذي نجلُ يوسفَ قالها ... كانَ الإلهُ حاميه[6]

وكان المؤلف يحظى بمنزلة رفيعة لدى شيخه من بين سائر التلاميذ ، إذ كانا يختليان لساعات طويلة ، وعندما يُسأل الشيخ ابن عبد الغفور عن ذلك ، كان يجيب (هذا شيخٌ يُعلمني وأعلمه)[7].

توفي الشيخ ابن عبد الغفور سنة ألفٍ وثلاثمائةٍ وأربع من الهجرة[8]، وقد جاء في قلائد الجمان أنّ وفاته كانت سنة ألف ومائتين وثمانٍ وتسعين [9]، وليس كذلك لأنّه حينها لن يلتقي بتلميذه حبيب بن يوسف .

---

(١) أشارت إلى هذا الشيخ جميع التراجم . ينظر : نبذة مختصرة عن علماء صحار ص (٩-١٠) .
صحار عبر التاريخ ص (٥٨) .
فتاوى للمؤلف ٥/١ .
قلائد الجمان ص (٢٧٦) .
مقابلة مع الشيخ حبيب بن عبد الله المجزي ، البريمي ٢٠٠٦/٣/٣٠م .

(٢) قد سبق أنَّ كتاب (ندوة صحار عبر التاريخ) قد ذكر أنه عمل مدرساً في المدرسة الدينية التي أنشأها القواسم في مسقط وليس كذلك ، لأنّ هذه المدرسة أنشئت في العام ألف وثلاثمائة واثنتي عشرة ، ووفاة الشيخ – كما سيأتي – كانت في سنة ألفٍ وثلاثمائة وأربع . ينظر : ندوة صحار عبر التاريخ ص (٥٨) . وقد تمّ التحقق من هذه المعلومة في : مقابلة مع الشيخ علي بن إبراهيم المعيني ، صحار ، ٢٠٠٦/٢/٢٥م ، ومقابلة مع الشيخ حبيب ابن عبد الله المجزي ، البريمي ، ٢٠٠٦/٣/٣٠م ,

(٣) ينظر : نبذة مختصرة عن علماء صحار ص (١٠) ، صحار عبر التاريخ ص (٥٨) ، فتاوى ٥/١ .

(٤) المقصود بكلمة (صغرط) كما ذكر لي الشيخ علي بن إبراهيم المعيني سنة ١٢٩٩هـ ، إذ هي طريقة لحساب السنوات عندهم فكل حرف من حروف (صغرط) يقابل رقماً من أرقام ١٢٩٩ .

(٥) هكذا وجدتها في المصدر ، وهناك كسرٌ في وزن الرجز .

(٦) نبذة مختصرة عن علماء صحار ص (٩-١٠) .

(٧) مقابلة مع الشيخ علي بن إبراهيم المعيني ، صحار ، ٢٠٠٦/٢/٢٥م ، ومقابلة مع الشيخ حبيب بن عبد الله المجزي ، البريمي ٢٠٠٦/٣/٣٠م .

(٨) ينظر : نبذة مختصرة عن علماء صحار ص (١٠) ، صحار عبر التاريخ ص (٥٨) ، فتاوى ٥/١ .

(٩) قلائد الجمان ص (٢٧٦) .

٢. تلاميـــــذه :

أ- عبد الله بن محمد المعيني المجزي[١] :

عبد الله بن محمد بن أحمد بن عبد الله المعيني المجزي[٢] ، من سكان بلدة (مجز الصغرى) التابعة لولاية (صحم) ، وهو أنجب تلاميذ المؤلف وخليفته في التدريس والإفتاء من بعده[٣] ، وناسخ كتاب (فتح الأبواب إلى سلم الإعراب) موضوع بحثنا هذا تحقيقاً ودراسة[٤] ، وغيرها من كتب المؤلف .

كان رحمه الله عالماً جليلاً ، وفقيهاً محققاً ، وشاعراً بليغاً [٥]. جاء في قلائد الجمان : ((من الذين نظموا الشعر بعمان الشيخ الفقيه عبد الله بن محمد بن أحمد ابن عبد الله المعيني نسباً ، والمجزي موطناً ، والشافعي مذهباً . ولد ببلد (مجز الصغرى) من ولاية صحم ، وأخذ العلم من الشيخ العالم حبيب بن يوسف وبعد وفاة الشيخ حبيب ، صار الشيخ عبد الله بن محمد خليفته في التدريس والفتوى)) [٦].

ومن أشهر أشعاره مرثاته في شيخه حبيب بن يوسف [٧]، وله أيضاً هذه الأبيات من قصيدة قالها في رحلته لحج بيت الله الحرام ، سنة ألفٍ وثلاثمائةٍ وأربع وأربعين من الهجرة :

إلى أين هذا الرّكبُ أمَّت ركايبُه ... وجادت بأصواتِ الحداةِ نجايبُه
وما هذه الأعلامُ تُنشر فرحةً ... بأيدي رجالٍ تقتفيها كتايبُه
أرى الركبَ ميلاً مطربين من الهوى ... وما العيشُ إلاّ باللزامِ تجاذبُه[٨]

ومع غزارة العلم وطول الباع ، لم يُعثر له على مؤلفات[٩] ، باستثناء رسالتين في الفقه ، وهما مفقودتان أيضاً[١٠] . توفي رحمه الله ليلة العاشر من رمضان سنة ألفٍ وثلاثمائة وإحدى وستين[١١] .

---

(١) أشارت إلى هذا الشيخ جميع المصادر ، ينظر : نبذة مختصرة عن علماء صحار ص (١٤) ، صحار عبر التاريخ ص (٥٨) ، فتاوى ٥/١ ، قلائد الجمان ص (٢٧٣) .
(٢) السابقة والصفحات نفسها .
(٣) ينظر : نبذة مختصرة عن علماء صحار ص (١٤) ، فتاوى ٥/١ .
(٤) فتح الأبواب إلى سلم الإعراب ص (٢٣٣) .
(٥) نبذة مختصرة عن علماء صحار ص (١٤) .
(٦) قلائد الجمان ص (٢٧٣) .
(٧) يرد مطلعها في مبحث الوفاة ، ص (٣٤) .
(٨) قلائد الجمان ص (٢٧٣) .
(٩) نبذة مختصرة عن علماء صحار ص (١٤) .
(١٠) مقابلة مع الشيخ حبيب بن عبد الله بن محمد المجزي ، البريمي ، ٢٠٠٦/٣/٣٠م .
(١١) نبذة مختصرة عن علماء صحار ص (١٦) ، قلائد الجمان ص (٢٧٧) ، المقابلة السابقة .

ب- عبد الله بن محمد الخزرجي[١] :

عبد الله بن محمد صالح بن محمد الخزرجي ، عالمٌ جليلٌ وأديبٌ بارع . وهو من سكان ولاية (خصب) في مسندم ، وله مؤلفٌ مشهورٌ ، هو (مطلع الأنوار البهية ومنبع الأسرار الفقهية) [٢].

تتلمذ على يد أستاذه حبيب بن يوسف ، وانتقل بعدها إلى (خصب) ، وتولى القضاء فيها . وكان له نظمٌ جميلٌ ، وشعرٌ جيد[٣] ، وقد ذكره صاحب قلائد الجمان بقوله : ((وممّن نظم الشعر الشيخ الفقيه عبد الله بن محمد بن صالح[٤] الخزرجي نشأ في القرن الرابع عشر من الهجرة ، وتولى القضاء ببلد (خصب) التي هي وطنه ، له ديوانُ شعرٍ حافلٍ بشتى المواضيع))[٥] .

ومن قصائده المشهورة مرثاته في شيخه حبيب بن يوسف[٦] ، وقصائد أخرى في الحِكم والأمثال والمواعظ ، نذكر مطلع أحدها ، وهي :

احفظ مواثيقَ الديانةِ بالأدب ... واذكر نشورَكَ وانسِلالكَ مِن حدَب
والطف بكلِّ المسلمينَ أخي إذا ... عاملتَهُم ، واحذر أسبابَ الغضب[٧]
واستر أخاكَ وسامِحنَهُ ولا تُذِع ... أسرارَه بينَ الأعاجمِ والعرب
واصفح عن الإخوانِ ما ظلموا تكن ... أوفاهُمُ أجراً وأعلاهُم رُتب[٨]

توفي رحمه الله سنة ألفٍ وثلاثمائةٍ وثلاثٍ وستين من الهجرة[٩] .

ج- عبد الجليل بن حبيب[١٠] :

ابن المؤلف حبيب بن يوسف وتلميذه ، وقد تلقى علومه على يد والده وكان عالماً صالحاً ، فاضلاً حسن السيرة . وهو من سكان (مجز الكبرى) التابعة لصحار[١١] . ويبدو أنّه لم يكن – مع علمه وفضله – على درجة والده من الشهرة إذ لم أقف له على تاريخ مولد أو وفاة ، كما لم تُنسب له أيُّ مؤلفات[١٢] .

---

(١) الإشارة إلى اسمه ومؤلَّفِه (مطلع الأنوار) في : صحار عبر التاريخ ص (٥٨) ، والحديث عنه بشيء من التفصيل في : نبذة مختصرة عن علماء صحار (١٣) ، وقلائد الجمان ص (٢٨٠) .
(٢) نبذة مختصرة عن علماء صحار ص (١٣) ، وصحار عبر التاريخ ص (٥٨) .
(٣) نبذة مختصرة عن علماء صحار ص (١٣) .
(٤) هو : عبد الله بن محمد صالح ، أي إنّ الاسم مركب ، لا عبد الله بن محمد بن صالح .
(٥) قلائد الجمان ص (٢٨٠) .
(٦) يرد مطلعها في مبحث الوفاة ، ص (٣٤) .
(٧) هكذا وجدته في قلائد الجمان ، وفيه كسرٌ ، غير أنّ الوزن يستقيم إذا قلتَ : (لأسباب) .
(٨) قلائد الجمان ص (٢٨٠) .
(٩) نبذة مختصرة عن علماء صحار ص (١٤) .
(١٠) لم تُشر إلى هذا التلميذ سوى : نبذة مختصرة عن علماء صحار ص (١٢) .
(١١) السابق والصفحة نفسها ، ومقابلة مع الشيخ حبيب بن عبد الله المجزي ، البريمي ، ٢٠٠٦/٣/٣٠م .
(١٢) السابق والصفحة نفسها . ومقابلة مع الشيخ حبيب بن عبد الله المجزي ، البريمي ، ٢٠٠٦/٣/٣٠م .

د- علي بن إبراهيم بن علي المعيني[١] :

أحد تلاميذ المؤلف . وُلد في (حلة الصبارة) في صحار سنة ألفٍ ومائتين وسبعٍ وثمانين من الهجرة . وكان أول طلبه العلم بالمدرسة الإسماعيلية في جزيرة قسم ، ثمَّ انتقل إلى (لنجة) ، وقرأ على العلامة عبد الرحمن بن يوسف ، المعروف بـ (سلطان العلماء) ، والتحق بعدها بمدرسة حبيب بن يوسف في مسقط [٢].

استمر في أخذ العلم من المؤلف إلى سنة ألفٍ وثلاثمائةٍ وسبع عشرة ، إذ عاد بعدها إلى صحار ، وصار بعد ذلك مرجعاً لأهلها في الفتيا ، كما درّس في المدرسة الدينية التي بناها السيد حمد بن فيصل بن تركي [٣].

توفي رحمه الله في الخامس عشر من شهر رمضان سنة ألفٍ وثلاثمائةٍ واثنتين وخمسين[٤] .

هـ - محمد بن أحمد الودامي[٥] :

أحد تلاميذ المؤلف ، وهو عالمٌ وفقيه ، وناظمٌ للشعر . ونسبته إلى (ودام) وهي بلدة ساحلية تابعة لولاية (المصنعة) في باطنة عُمان[٦] ، كما عُرف كذلك بـ (الوسواسي) ، والغالب أنّه لقّب بذلك لشدة وسواسه[٧] .

أخذ عن المؤلف ، واشتهر بمسائله التي كان يطرحها نظماً ، طالباً الإجابة عنها ومنها على سبيل المثال :

ماذا يقولُ شيخُنا النحريرُ ... حبيبُ نجلُ يوسفَ الشهيرُ
لا زالت الأنوارُ والمعارف ... تغشاهُ مِن مولاهُ واللطائف
في خلطةِ الفلاحِ تمرَهُ الردي ... بجيّدٍ ، هل جائزٌ يا سيدي ؟ [٨]

ولم أقف للودامي على تاريخ مولد ، أو وفاة ، أو مؤلفات .

---

(١) أشارت إليه بالاسم فقط : ندوة صحار عبر التاريخ ص (٥٨) ، وموجز ترجمته في : نبذة مختصرة عن علماء صحار ص (٢٤) ، وهو جدُّ الشيخ علي بن إبراهيم المعيني ، أحد أهم مصادر هذا الفصل .
(٢) السابق والصفحة نفسها .
(٣) السابق ص (٢٤-٢٥) .
(٤) السابق ص (٢٦) .
(٥) ورد ذكره من غير ترجمة في : صحار عبر التاريخ ص (٥٨) ، وموجز ترجمته في : نبذة مختصرة عن علماء صحار ص (٢٠) .
(٦) السابق والصفحة نفسها .
(٧) مقابلة مع الشيخ علي بن إبراهيم المعيني ، صحار ، ٢٠٠٦/٢/٢٥م ، ومقابلة مع الشيخ حبيب بن عبد الله المجزي ، البريمي ، ٢٠٠٦/٣/٣٠م .
(٨) نبذة مختصرة عن علماء صحار ص (٢٠) .

و- خاطر بن محمد الشبلي [1]:

خاطر بن محمد بن خاطر الشبلي . من سكان (غيل الشبول) في صحار وقد تلقى تعليمه الأولي في جزيرة قسم ، ثمّ رجع إلى وطنه ، والتحق بمدرسة حبيب بن يوسف في مسقط ، واستمر في طلب العلم ، حتى وفاة المؤلف[2] .

كان عالماً فقيهاً ، ولم يُعرف عنه أنّه ترك أي مؤلّف ، كما لم يقف أحدٌ على تاريخ مولده أو وفاته[3] .

بالإضافة لمن ذكِر ، هناك عددٌ من التلامذة الذين لم تقف الدراسة لهم على ترجمة وهم :

- محمد بن عبد الرحمن المسني القسمي . فارسيٌ من سكان جزيرة قسم ، وكذا ابنه أحمد [4].
- حسن بن عبد الله ، من سكان بلدة (المنطيفة) بولاية صحم [5].
- علي بن خاتم ، من ولاية صحم أيضاً [6].
- علي بن راشد ، من ولاية صحم أيضاً[7] .

---

(١) أشارت إليه بالاسم فقط : ندوة صحار عبر التاريخ ص (٥٨) ، وموجز ترجمته في : نبذة مختصرة عن علماء صحار ص (٢٣)

(٢) السابق والصفحة نفسها .

(٣) السابق والصفحة نفسها .

(٤) ينظر : صحار عبر التاريخ ص (٥٨) ، ومقابلة مع الشيخ علي بن إبراهيم المعيني ، صحار ٢٠٠٦/٢/٢٥م.

(٥) المقابلة السابقة .

(٦) المقابلة السابقة .

(٧) المقابلة السابقة .

المبحث السادس: مؤلفاته :

١. كفاية الأطفال في التوحيد[١] :

منظومةٌ في علم التوحيد ، نظمها الشيخ حبيب بن يوسف للأطفال ، وتقع في ستٍ وثلاثين ورقة من القطع الصغير . أولها :

قالَ حبيبُ الفقيرُ الأشعري ... الحمدُ للهِ البديعِ القادرِ
سبحانَهُ مَن جاعلٍ برهانَه ... أن لا يُرى شأنٌ وليسَ شانه
ثمَّ صلاةُ اللهِ والتحية ... على نبيِ الأمَّةِ الخيرية
محمدٍ رئيسِ كلِّ الرُّؤسا ... الأبطحي [٢]الهاشميِّ المُؤنِسا

وآخرها :

وحشرنا اجعل في الرعيلِ الأوَّلِ ... الفائزينَ السُّعداءِ الكُمَّلِ
وأفضلُ الصَّلاةِ والتحية ... على النبيِّ أشرفِ البرية
و آلهِ وصحبهِ الأئمة ... لا سيما صديقِ هذي الأمَّة
وحزبهِ وجندِه ما قفَلا [٣] ... بدرُ الكمالِ للعُلا[٤] وأفلا[٥]

وجاء في حاشية الورقة الأخيرة : ((ليعلم الواقف على هذه الرسالة المسماة كفاية الأطفال أنّها من قلم المؤلف العلامة الشيخ حبيب بن يوسف ، تغمده الله بالرحمة ونفعنا ببركاته ، وحشرنا في زمرته))[٦] .

و لا تحوي هذه الرسالة على تاريخ نسخ .

---

(١) نَسَبَت هذه المنظومة للمؤلف المصادر التالية : نبذة مختصرة عن علماء صحار ص (١١) ، ندوة صحار عبر التاريخ ص (٥٨) ، فتاوى للمؤلف ٧/١ .

(٢) الأبطحي : نسبة إلى بطحاء مكة ، التي كانت تنزل بها قريش بين الأخشبين ، أي : الجبلين . والأصل في البطحاء : المسيل الواسع الذي فيه دقاق الحصى ، وكان أبو طالب عم الرسول – صلى الله عليه وسلم – يُعرف بـ (شيخ الأباطح) ، أي : سكان البطحاء . ينظر : القاموس المحيط ، محمد بن يعقوب الفيروزآبادي ، الطبعة الثانية ، مطبعة الحلبي ، مصر ، ١٩٥٢م ، مادة (بطح) ، والمصباح المنيرفي غريب الشرح الكبير للرافعي أحمد بن محمد المقري الفيومي ، المكتبة العلمية ، بيروت ، د . ط . ت ، المادة نفسها .

(٣) قفل : رجع . القاموس المحيط ، مادة (قفل) ، المصباح المنير ، المادة نفسها .

(٤) في الأصل (للعلى) .

(٥) أفل : غاب . القاموس المحيط ، مادة (أفل) ، المصباح المنير ، المادة نفسها .

(٦) هذه الرسالة المخطوطة محفوظة في خزانة الشيخ علي بن إبراهيم المعيني بصحار .

٢. نظم الدرر في بعض أقسام الحديث والخبر[١] :

منظومةٌ في مصطلح الحديث ، نظمها المؤلف لتبيان أقسام الحديث للمبتدئين على ما يبدو ، وهى تقع في ست ورقات من القطع الصغير .

أولها :

قالَ حبيبٌ هوَ نجلُ يوسفا ... كانَ له المولى الكريمُ مُسعِفا
الحمدُ للهِ العزيزِ الفردِ ... سبحانَهُ ذي الكبريا[٢] والمجدِ
ثمَّ الصَّلاةُ مَعَ سلامٍ دائمِ ... على النبيِّ العربيِّ الهاشِمي
و آلِهِ وسائرِ الصحابة ... ذوي التُّقى والفضلِ والنجابة[٣]

وموضوعها :

وبعدُ ، ذا نظمٌ مُسمى بالدرر ... في بعضِ أقسامِ الحديثِ والخبر
وهوَ لدى الجمهورِ منهُم يُطلقُ ... على مُضافاتِ النبيِّ يصدُقُ
قولاً وتقريراً وفِعلاً غرما ... هماً وأياماً ونعتاً أيما
و ما أضيفَ من ثلاثةٍ أول ... ممّا ذكرتُ لصحابيٍّ فضِل
و ما انتمى مِن هذه للتابعي ... وخبراً وأثراً أيضاً دُعي[٤]

وجاء في آخرها:

قد انتهى بنعمةِ الوهّابِ ... ما رمتُ أن أنظمَ في ذا البابِ
فهاكَ نظماً شافياً مُحررا ... حَوى مِن أغراضِ الحديثِ غُررا
وكانَ في تاريخِ حادي عشرا ... والألفِ والخُمسِ وعُشرٍ ظهَرا[٥]

وهذا يعني أنّها كانت في سنة ألفٍ وثلاثمائةٍ وإحدى عشرة . كما جاء : ((هذه النسخة كُتِبت بخط المؤلف))[٦] .

---

(١) نَسَبت هذه المنظومة للمؤلف المصادر الآتية : نبذة مختصرة عن علماء صحار ص (١١) ، صحار عبر التاريخ ص (٥٨) ، فتاوى ٧/١ .
(٢) الكبرياء مقصورة لضرورة النظم .
(٣) نظم الدرر في بعض أقسام الحديث والخبر ، حبيب بن يوسف الفارسي ، نسخة مخطوطة ، خزانة الشيخ علي بن إبراهيم المعيني ، صحار ، ص (١) .
(٤) السابق والصفحة نفسها .
(٥) السابق ص (٦) .
(٦) السابق والصفحة نفسها .

٣. سموط الدرر في مصطلح تحفة ابن حجر[١] :

هي رسالةٌ منظومةٌ في مصطلح تحفة الإمام شهاب الدين أحمد بن حجر الهيتمي ، المعروفة بـ (تحفة المحتاج لشرح المنهاج للنووي)[٢] ، تقع في تسع ورقات ، وتتألف من مقدمة ، وخاتمة ، وستة عشر فصلاً ، تتفاوت في الطول والقصر[٣].

افتتح الناظم رسالته هذه كعادته بحمد الله والثناء عليه ، ثمّ الصلاة على رسوله الكريم ، و عبّر بعد ذلك عن مقصوده من هذا النظم ، بقوله :

وبعدُ ، هذي نبذةٌ مِن غررِ ... مصطلحاتِ تحفةِ ابنِ حجرِ
و ربَّما وافقها سواها ... في جملٍ بهذهِ تراها
و قد سُمّيَت بسموط الدرر ... نظمَ اصطلاحِ تحفةِ ابنِ حجر
و ربُّنا المدعوُّ و المسئولُ ... في نيلِ ما مِن فضلِه مأمولُ[٤]

وجاء في ختام هذه النسخة : ((وقع الفراغ من كتابة هذه المنظومة عصر يوم الثلاثاء ١٩ جمادى الآخرة سنة ١٣٦٥ ، بقلم الأقل إبراهيم بن علي بن إبراهيم ابن علي كوتاه المعيني ، وليعلم الواقف على هذه النسخة أني نقلتها من خط المؤلف نفسه ، ولم أزد ولم أنقص شيئاً ...))[٥] .
وعلى هذه المنظومة شرحٌ للمؤلف نفسه[٦] .

٤. رسالة النشر في مسألة النذر[٧] :

رسالة فقهية حررها المؤلف في الرد على أحد معاصريه ، وهو الشيخ محمد شافعي بن أحمد الكوهجي ، الذي رفع للشيخ حبيب مسألة فقهية في النذر مع جوابها طالباً منه تزكيتها ، غير أنَّ المؤلف رأى فيها ما يجانب الصواب ، فكتب هذه الرسالة[٨].

---

(١) نَسَبت هذه المنظومة للمؤلف المصادر التالية : نبذة مختصرة عن علماء صحار ص (١١) ، صحار عبر التاريخ ص (٥٩) ، فتاوى ٧/١ .
(٢) ينظر : كشف الظنون في أسامي الكتب والفنون ، حاجي خليفة ، مطبعة العالم ، استانبول ، ١٨٩٢م ٥٥٢/٢ ، معجم المؤلفين ، عمر رضا كحالة ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، ١٩٥٧م ، ١٥٢/٢ .
(٣) سموط الدرر في مصطلح تحفة ابن حجر ، حبيب بن يوسف الفارسي ، نسخة مخطوطة ، خزانة الشيخ علي بن إبراهيم المعيني ، صحار ، ص (٢ – ٩) .
(٤) السابق ص (٢) .
(٥) السابق ص (٩) .
(٦) ينظر : نبذة مختصرة عن علماء صحار ص (١١) ، صحار عبر التاريخ ص (٥٩) ، فتاوى ٧/١ .
(٧) ذكِرت هذه الرسالة منسوبةً للمؤلف في : نبذة مختصرة عن علماء صحار ص (١٢) ، صحار عبر التاريخ ص (٥٩) .
(٨) رسالة النشر في مسألة النذر ، حبيب بن يوسف الفارسي ، نسخة مخطوطة ، خزانة الشيخ علي بن إبراهيم المعيني ، صحار ، ص (٢)

تقع هذه الرسالة في خمسٍ وعشرين صفحة من القطع الصغير ، أولها : ((الحمدُ لله وكفى ، والصلاة والسلام على النبي المصطفى ، وعلى آله وأصحابه أهل الاصطفاء . وبعد ، فيقول فقير ربه ، وأسير ذنبه ، حبيب بن يوسف الهيروي[١] الفارسي ، عفا[٢] الله عنه ، وعن والديه ومحبيه وسائر المسلمين : إنّه قد رُفع إليّ سؤالٌ وجوابٌ عنه تحته مسطور ، لبعض أجلاء المعاصرين ، أعني به العالم العلامة ، البحر الفهّامة ، الشيخ محمد شافعي بن الشيخ أحمد الكوهجي ، نفعنا الله تعالى ببركاتهما ، وأريد مني التصحيح والموافقة فيه ، ولكن لمّا أمعنت النظر في السؤال ، ظهر لي أنّ الجواب ، بخلاف ما حرّره ذلك الجناب ، فرأيتُ أن أكتب جواباً شافياً وافياً .....))[٣] .

ويأخذ الشيخ في الرد على معاصره المذكور ، ونقض فتياه وآرائه ، مستدلاً كعادته بآراء العلماء ، ومذاهب الفقهاء ، حتى تصل الرسالة إلى نهايتها ، وفيها : ((هذا ما انتهبته من أيدي الزمان ، مع كثرة العوائق المقتضية لتشتت البال ، وتكدّر الحال ، على سبيل العجلة ، في أوائل شهر رمضان المبارك سنة ثمانٍ وثلاثمائة بعد الألف ، من هجرة مَن خلقه الله على أكمل وصف ، صلوات الله وسلامه عليه))[٤] .

٥. تنبيه إخوان السعادة على حكم إقامة الجمعة والإعادة [٥]:

هي رسالةٌ فقهيةٌ ملخصة من أقوال العلماء في وجوب إقامة صلاة الجمعة وعدم ترك إعادة الظهر بعدها ، وتقع في ستٍ وعشرين ورقة من القطع المتوسط وقد قسّمها المؤلف إلى عدة فصول ، بدأها في حكم إقامة الجمعة وشروطها[٦] .

و أوّل هذه الرسالة : ((الحمدُ لله الذي جعل الجُمَع أعياداً معادة ، ومتجراً ربيحاً للناهضين لأنواع العبادة ، والصلاة والسلام على نبيّنا محمد مفتاح السعادة وعلى آله و أصحابه ذوي الشرف و السيادة . وبعد ، فيقول العبد الفقير إلى رحمة ربّه القدير ، حبيب بن يوسف الشافعي ، عفا[٧] الله عنه : إنَّ هذه رسالةٌ ملخصةٌ مِن كلام أئمتنا المعتبرين رحمهم الله تعالى ، دعاني إلى تأليفها ما وقع فيه أهل بعض قرى عُمان مِن ترك إعادة الظهر بعد الجمعة ، عملاً بما صدر من إفتاء بعض الفضلاء بذلك ، مع أنّ الإعادة بالنظر إليهم إمّا واجبة أو مندوبة ، كما سيتضح

---

(١) شبه مطموسة في الأصل ، و الهيروي : نسبة إلى (هيرو) كما سبقت الإشارة .
(٢) في الأصل (عفى)
(٣) رسالة النشر في مسألة النذر ص (٢) .
(٤) السابق ص (٢٤) .
(٥) ذكِرت هذه الرسالة منسوبة للمؤلف في : نبذة مختصرة عن علماء صحار ص (١١) ، صحار عبر التاريخ ص (٥٩) ، فتاوى ٧/١ .
(٦) تنبيه إخوان السعادة على حكم إقامة الجمعة والإعادة ، حبيب بن يوسف الفارسي ، نسخة مخطوطة خزانة الشيخ علي بن إبراهيم المعيني ، صحار ، صفحات غير مرقمة ، الصفحة الأولى .
(٧) في الأصل (عفى) .

وسميتُ الرسالة بتنبيه إخوان السعادة على حكم إقامة الجمعة والإعادة ، ورتّبتها على فصولٍ وخاتمة .....))[1] .

و جاء في آخرها : ((يقولُ مؤلفها فقيرُ رحمة ربِّه ، وأسير وصمة ذنبه حبيب بن يوسف الشافعي ، عامله الله بجميل لطفه : قد فرغتُ مِن تأليفها ثالث شهر شوال المكرم سنة ثلاثمائة وإحدى عشرة بعد الألف من هجرة خير البرية ، عليه ألفُ ألفُ صلاةٍ وتحية . الحمد لله ربّ العالمين ، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه ، وسلّم تسليماً كثيرا ، ما تحلى صدور العارفين بأنوار اليقين وقرَعَت أكفّ ضراعتهم باب أرحم الراحمين))[2] .

٦. نور الأعلام في إزالة الأوهام[3] :

هذه الرسالة في الفقه أيضاً ، وهي إكمالٌ للرسالة السابقة (تنبيه إخوان السعادة على حكم إقامة الجمعة والإعادة) ، حيث ورد في بداية هذه الرسالة – أي رسالة نور الأعلام – أنّ بعض فضلاء الجزيرة الطويلة – أي جزيرة قسم – نقض فتوى الشيخ حبيب في تلك الرسالة ، وعدّها من البدع ، فأجابه المؤلف بهذه الرسالة التي تقع في إحدى وأربعين صفحة من القطع الصغير ، وبخط مؤلفها[4] .

وأوّل هذه الرسالة بعد حمد الله ، والثناء على رسوله الكريم : ((وبعدُ ، فقد كنتُ ألفتُ تأليفاً حافلاً ، في حكم إقامة الظهر بعد الجمعة ، سميتُهُ بتنبيه إخوان السعادة على حكم إقامة الجمعة والإعادة .....))[5] .

ثمّ بيّن سبب تأليفه لهذه الرسالة بقوله : ((ثمّ بعده نحو خمس سنين من ذلك وقفتُ على جواب السؤال بصورة تأليف لبعض فضلاء الجزيرة الطويلة ، بالغ فيه في[6] إنكار الإعادة ، وشنّع على بعض الفضلاء المعاصرين له في إفتائه بها وعدّها من البدع القبيحة المحدثة في قرنه شرِّ القرون))[7] .

---

(١) تنبيه إخوان السعادة ، ص (الأولى) .
(٢) السابق ص (الأخيرة) .
(٣) ذكِرت هذه الرسالة منسوبة للمؤلف في : نبذة مختصرة عن علماء صحار ص (١١) ، صحار عبر التاريخ ص (٥٩) ، فتاوى ٧/١ .
(٤) نور الأعلام في إزالة الأوهام ، حبيب بن يوسف الفارسي ، نسخة مخطوطة ، خزانة الشيخ علي بن إبراهيم المعيني ، صحار ، ص (٢) . وهناك نسخة ثانية من نفس الرسالة وقفت عليها في مكتبة السيد محمد بن أحمد ابن سعود البوسعيدي بالسيب .
(٥) نور الأعلام في إزالة الأوهام ص (٢) .
(٦) هكذا في الأصل (فيه في) .
(٧) نور الأعلام في إزالة الأوهام ص (٢) .

و قد ردّ المؤلف على معاصره بهذه الرسالة التي تتألف من خمسة أبواب[١] الأول : في البدعة ، والثاني : في استنباط مسألة الإعادة من السُنّة ، والثالث : في استخراج حكم الإعادة من كتاب الله ، والرابع : في ذكر شيء من كلام الشافعية والخامس : في ردّ هنيهات المجيب[٢] .

وتُختم الرسالة بقوله : ((وقد فرغ من تسويد هذه الوريقات لمؤلفها الفقير حبيب بن يوسف الشافعي في الثالث والعشرين من شهر ذي الحجة الحرام ، من شهور سنة ست عشرة بعد الثلاثمائة و الألف من الهجرة النبوية ، على مهاجرها أفضل الصلاة وأكمل التحية ....))[٣] .

٧. طرفة التبيان شرح منظومة تحفة الصبيان[٤] :

هذا المؤلّف فقهيٌ أيضاً ، وضعه المؤلّف لشرح منظومته (تحفة الصبيان) ومطلعها :

قالَ حبيبُ الفقيرُ المذنِبُ ... الفارسيُّ الشافعيُّ المذهبُ
الحمدُ للهِ الجوادِ المنعمِ ... مصلياً على الرئيسِ الأعظمِ

وجاء في الصفحة الأولى من هذه الرسالة : ((هذه رسالة شيخنا ومولانا العلامة ، والحبر[٥] الفهّامة حبيب بن يوسف الفارسي ، المسماة بطرفة التبيان شرح منظومته الموسومة بتحفة الصبيان ، في بيان مقدار القلتين بالمساحة والأرطال ، مع ذكر اختلاف عددها بحسب اختلاف الأمصار والمحال))[٦] .

و أولها : ((الحمد لله مبدع العجائب من ضروب العالم ، الحكيم الذي مدَّ الأرض طولاً وعرضاً لترسو عليه القدم ، والصلاة والسلام على ينبوع العرفان ومعدن الحكم ، محمد النبي الأمي الأبطحي اليثربي[٧] المفرد العلم ، وعلى آله وأصحابه ذوي الهداية والعناية والكرم . وبعدُ ، فهذا شرحٌ علقته على رسيلتي المنظومة في بيان مقدار القلتين ...))[٨] .

---

(١) التقسيم فيه شيءٌ من التكلف ، إذ أطلق المؤلف رحمه الله مصطلح (أبواب) لرسالة لطيفة تقع في إحدى وأربعين صفحة .
(٢) نور الأعلام في إزالة الأوهام ص (٣) .
(٣) السابق ص (٤١) .
(٤) ذكِر هذا الكتاب منسوباً للمؤلف في : نبذة مختصرة عن علماء صحار ص (١١) ، صحار عبر التاريخ ص (٥٩) ، فتاوى ٧/١ .
(٥) الحبر في اللغة : العالِم والجمع أحبار .
(٦) طرفة التبيان شرح منظومة تحفة الصبيان ، حبيب بن يوسف الفارسي ، نسخة مخطوطة ، خزانة الشيخ علي بن إبراهيم المعيني ، صحار .
(٧) عن مصطلح (اليثربي) قال المؤلف في الحاشية : ((قوله : اليثربي ، جعله الجلال السيوطي من أسمائه صلى الله عليه وسلم في تأليف له سمّاه بـ : النهجة السوية في الأسماء النبوية ، عازياً لبعضهم . ا.هـ مؤلف)).
(٨) طرفة التبيان ص (٢) .

و آخرها : ((وقد وقع الفراغ من نسخ هذه الرسالة ، قبيل الظهر من يوم الخميس وأربعة وعشرين[1] من ذي الحجة الحرام سنة ١٣١٤ ، وعلى يد أقل الخليقة ، وخادم العلماء عبد الله بن محمد بن أحمد بن عبد الله العماني نسباً الشافعيُّ مذهباً ، نقلتها من خط مؤلفها شيخنا شيخ الإسلام ، ومفتي الأنام حبيب بن يوسف الفارسي ، وذلك في مجز الصغرى ، التي هي كانت لنا مسكناً عفا[2] الله عنه ووالديه))[3] .

وتقع الرسالة في ثلاثٍ وأربعين صفحة من القطع المتوسط .

٨. فتـــــاوى[4] :

مؤلَّفٌ فقهي يقع في مجلدين ، وقد جُمع بعد وفاة المؤلف ، وطُبع طبعةً غير محققة في العام ١٩٩٣م[5] ، وهو متداولٌ على قلةٍ بين الناس .

يتألف الجزء الأول منه من ثمانيةٍ وعشرين باباً ، في : الطهارة ، والصلاة والزكاة ، والحج ، والجنائز ، والمعاملات ، فيما يزيد على ستمائة صفحة ، ولا توجد له مقدمة ، باستثناء ترجمة موجزة للمؤلف . كما ضُمّت فيه – بفعل الناسخ أو الناشر على ما يبدو – رسالةٌ مستقلةٌ للمؤلف ، هي : تلقيم الحجر بإظهار وهم ما أورد على نحو ابن حجر[6] .

ويتألف الجزء الثاني من تسعة عشر باباً ، في : الفرائض ، والوصية والنكاح وما اتصل به[7] ، والجناية ، والإمامة ، والقضاء ، وغيرها ، في ستمائة وستين صفحة ، و قد ضُمّت إليه أيضاً أسئلة فرضية متبادلة بين الرّواف[8] والمجزي[9] كما حُشيت فيه رسائل : فتح الخلاق في أحكام الطلاق [10]، والنشر في مسألة النذر[11] ، وتحفة الودود في بعض أحكام المفقود [12].

---

(١) هكذا هي في المخطوطة .
(٢) في الأصل (عفى) .
(٣) طرفة التبيان ص (٤٣) .
(٤) ذكِر هذا الكتاب منسوباً للمؤلف في : نبذة مختصرة عن علماء صحار ص (١٢) ، صحار عبر التاريخ ص (٥٩) .
(٥) صدرت هذه الطبعة عن مكتبة السيد محمد بن أحمد البوسعيدي بالسيب .
(٦) فتاوى ٣١٢/١ .
(٧) أي : من صَداق وخلع وطلاق وعدة ونفقة ، ينظر : فتاوى ٢/ ١٥٦ ، ١٨٥ ، ٢٠٢ ، ٣٣٧ .
(٨) عبد الله بن أحمد الرواف قاضي جعلان بني بوعلي ، إحدى مناطق شرقية عمان . فتاوى ٥١/٢ .
(٩) عبد الله بن محمد المجزي ، تلميذ الشيخ حبيب ، وقد سبقت ترجمته . ينظر : السابق والصفحة نفسها .
(١٠) فتاوى ٣١٨/٢ .
(١١) السابق ٥٣٥/٢ .
(١٢) السابق ٦٤٩/٢ .

و الفتاوى في جزئيه مجموعة من الأسئلة التي وردت على المؤلف ، وأجاب عنها ، وقد جاء في آخرها : ((قد انتهت كتابة الفتاوى المباركة ضحوة يوم الاثنين الموافق ١٩ ربيع الثاني من سنة ١٣٤٣ ، بقلم الفقير عبد الرحمن بن محمد قصيدة المجيسي ، من عُمان ، عفا الله عنه ووالديه والمسلمين)) [١].

٩. رسالة فتح الخلاّق في أحكام الطلاق[٢] :

هي رسالةٌ فقهيةٌ في أحكام الطلاق ، تقع في ثماني عشرة صفحة من القطع الصغير ، كتبها المؤلف للرد على أحد الفقهاء ، وتحوي هذه الرسالة كلمات فارسية ممّا يرجح أن يكون هناك سؤالٌ قد ورد من بلاد فارس[٣] .

و أولها : ((الحمد لله على منحه وعطاياه ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد خير برايا ، وعلى آله وأصحابه ومَن والاه . وبعد ، فيقولُ العبد الضعيف الذليل حبيب بن يوسف المفتقر إلى فضل مولاه الجليل : إنّه رُفع إليّ سؤالٌ مع جوابٍ عنه لبعض من تصدى للإفتاء مِن متفقهة باطنة عُمان . حاصل الأول : ما قولكم فيما لو قال لزوجته : ((بروبسه طلاق)) ؟ ، يعني : اذهبي بثلاث طلقات . وحاصل الثاني إنّه لو نوى الطلاق وقع وإلاّ فلا ؟[٤]

و يأخذ المؤلف في نقض فتيا معاصره ، مدللاً ومستدلاً ، كما هي عادته وذاكراً لعدد كبير من آراء الفقهاء [٥].

و آخر هذه الرسالة : ((تمت هذه النسخة بيد أرذل خلق الله محمد حبيب بن المرحوم السيد محمد بن السيد سليمان ، عفا الله عنهم ، آمين ، في يوم ٢٩ جمادى الأولى من سنة ١٣٧٠ من الهجرة النبوية ، على صاحبها أفضل الصلاة ، وأزكى التحية ، آمين))[٦] .

---

(١) فتاوى ٦٤٩/٢ .
(٢) ذكِرت هذه الرسالة منسوبة للمؤلف في : نبذة مختصرة عن علماء صحار ص (١٢) ، كما ضُمّت في كتاب (فتاوى) ، كما سبقت الإشارة .
(٣) فتح الخلاق في أحكام الطلاق ، حبيب بن يوسف الفارسي ، نسخة مخطوطة ، خزانة الشيخ علي بن إبراهيم المعيني ، صحار ، ص (١) .
(٤) السابق والصفحة نفسها .
(٥) السابق والصفحات بعدها .
(٦) السابق ص (١٨) .

١٠. تلقيم الحجر بإظهار وهم ما أورد على نحو ابن حجر :

هي رسالةٌ فقهية حررها المؤلف للدفاع عن رأي شيخ الإسلام زكريا الأنصاري في زكاة المعدن ، وللرد على ابن حجر الهيتمي ، الذي غلّط شيخ الإسلام في شرحه للمنهاج[١] .

تقع هذه الرسالة في عدة ورقات ، أولها : ((بسم الله الرحمن الرحيم ، حمداً لمن يحق الحق ويبطل الباطل ، والصلاة والسلام على سيد الأواخر والأوائل وعلى آله وأصحابه السادة الأماثل . وبعدُ ، فهذه كلماتٌ متسميةٌ بتلقيم الحجر بإظهار وهم ما أورد على نحو ابن حجر))[٢].

وآخرها : ((الحمد لله الذي لم يجعلني جاهلاً مركباً ، بل جعلني جاهلاً بسيطاً وصلى الله على سيدنا محمد ، وعلى آله وصحبه وسلم))[٣] .

ولم يُشر أحدٌ ممّن اهتموا بالترجمة للمؤلف إلى هذه الرسالة ، وقد وقفتُ عليها مضمومةً في كتاب (فتاوى) ، ولا توجد أي دلالة توحي بأنّها جزء من الكتاب وربّما كان الهدف من هذا الضم الحفاظ عليها من الضياع .

١١. تحفة الودود في ذكر بعض أحكام المفقود :

رسالةٌ فقهيةٌ في توضيح أحكام المفقود ؛ أي : مِن يُفقد في سفر ونحوه . وقد ذكر المؤلف الداعي إلى تأليف هذه الرسالة بقوله : ((هذه رسالةٌ موسومة بتحفة الودود بذكر بعض أحكام المفقود ، الداعي لي على تأليفها ، تساهل كثيرٍ من المعاصرين في هذا الباب ، أعني فيما يتعلق بالمفقود ، بل مخالفتهم لتصريح كلام الأصحاب ، كما ستطّلعُ عليه ....))[٤] .

وتتألف الرسالة من : تعريف المفقود لغةً واصطلاحاً[٥] ، والحكمُ بموت المفقود[٦] ، والشك والظن والرجحان واليقين [٧]، والاستصحاب[٨] ، ونكاح زوجة المفقود[٩] ، وثلاث تتمات أخرى [١٠].

---

(١) ينظر : فتاوى ، حبيب بن يوسف الفارسي ، الطبعة الأولى ، مسقط ، ١٩٩٣م ، ٣١٢/١ .
(٢) السابق الصفحة نفسها .
(٣) السابق ٣٢٨/١ ـ ٣٢٩ .
(٤) ينظر : فتاوى ٦٤/٢ .
(٥) السابق والصفحة نفسها .
(٦) السابق ٦٥/٢ .
(٧) السابق ٧١/٢ .
(٨) السابق ٧٦/٢ .
(٩) السابق ٧٧/٢ .
(١٠) السابق ٨٣/٢ .

وجاء في آخر الرسالة : ((هذا آخر ما أردنا إيراده في هذه الرسالة والمأمول ممّن وقف على هفوة فيها أن يصلحها ، إن لم يكن الجواب عنها بوجه حسن ، ليكون ممّن يدفع بالتي هي أحسن . الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على سيد المرسلين ، وعلى آله و أصحابه ، ومَن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين . انتهت تحفة الودود بذكر بعض أحكام المفقود)) [١].

وهذه الرسالة شأنها شأن رسالة (تلقيم الحجر) حيث لم يُشر إليها أحدٌ ممّن ترجموا للمؤلف ، بل وقفتُ عليها مضمومة في كتاب الفتاوى .

١٢. فتح الأبواب إلى سلّم الإعراب[٢] :

الأثر النحوي الوحيد الذي وقفتُ عليه من آثار المؤلف ، والكتاب في أساسه منظومة نحوية نظمها الشيخ حبيب للمبتدئين ، وتعتمد على رسالة (العوامل) للبركوي[٣] ، ثمّ قام الناظم بشرحها في كتابه فتح الأبواب ، وهو موضوع بحثنا هذا تحقيقاً ودراسة .

يقع هذا الكتاب في مائة وعشر ورقات من القطع المتوسط ، ويتوزع في ثلاثة أبواب ، هي : العامل ، والمعمول ، والإعراب ، مع مقدمات ، وخاتمة .

والكتاب منسوخٌ بخط تلميذ المؤلف عبد الله بن محمد المعيني المجزي وتحتفظ دائرة المخطوطات والوثائق بوزارة الثقافة والتراث العمانية بالنسخة الوحيدة من هذا الكتاب ، برقم عام (٢٠٧٨) ، ورقم خاص (٤٢هـ) .

وتفصيل الحديث عن هذا الكتاب يأتي في الفصل الثالث من هذه الدراسة إن شاء الله .

وفضلاً عمّا ذكِر ، ثمة **مؤلفاتٌ أخرى** للشيخ حبيب بن يوسف ، تذكرها التراجم ، هي :

١٣. منظومة (قطوف دانية) في التوحيد[٤] .

١٤. إتحاف الإخوان في ذكر بعض ما يجب على الإنسان ، في علم التوحيد أيضاً [٥].

---

(١) فتاوى ٨٦/٢ .

(٢) ذكِر هذا الكتاب منسوباً للمؤلف في : نبذة مختصرة عن علماء صحار ص (١١) ، صحار عبر التاريخ ص (٥٩) ، فتاوى ٧/١ . وفيها جميعاً أنه (فتح الباب) ، والصواب أنه (فتح الأبواب) كما سيتضح ذلك في نسبة الكتاب ومنهج التحقيق .

(٣) تنظر ترجمته في : فتح الأبواب ص (٩)

(٤) ينظر : نبذة مختصرة عن علماء صحار ص (١١) ، وصحار عبر التاريخ ص (٥٨) ، وفتاوى ٧/١ .

(٥) السابقة والصفحات نفسها .

١٥. زبدة[١] المرام فيما يجب اعتقاده على الأنام ، في التوحيد أيضاً[٢] .
١٦. تنبيه الجهّال على أنَّ مولد الهومة من تباشير الضلال[٣] .
١٧. شرح تحفة الإخوان للعلامة الأهدل اليمني[٤] .

---

(١) في : ندوة صحار عبر التاريخ ، وفتاوى : (زهرة المرام) ، والغالب أنها : زبدة المرام .
(٢) ينظر : نبذة مختصرة عن علماء صحار ص (١١) ، و صحار عبر التاريخ ص (٥٩) ، وفتاوى ٧/١ .
(٣) السابقة والصفحات نفسها .
(٤) ينظر : نبذة مختصرة عن علماء صحار ص (١٢) ، وفتح الأبواب ص (١٩) .

المبحث السابع : وفـاتـــه :

توفي المؤلف – رحمه الله – في مجز الكبرى ليلة الأربعاء الثامن من صفر سنة ألفٍ وثلاثمائةٍ وتسع وعشرين من الهجرة [١]، ودُفن في مجز الصغرى بوصية منه [٢].

وقد رثاه تلميذه عبد الله بن محمد المعيني المجزي بمرثاةٍ مشهورة ، مطلعها :

عَفت[٣] عُمانُ مِن الأقمارِ وانطمسا ... نجمُ الهُدى ومنارُ الملّةِ اندرسَا[٤]
وأصبحَت مجزُ غبراءَ كاسِفةً ... أنوارُها ضاهَت الأحلاكَ والغلسَا
واستوحشَت بعدَ قطّانٍ بها أنست ... واستقفرَت بعدَ ما كانوا بها جُلسا

إلى قوله :

أعني ابنَ يوسفَ شيخي روضةً يَنَعَت ... ثمارُها فتدانى للذي لمسَا
ذاكَ الإمامُ الهمامُ الألمعيُّ فقد ... تفجَّرَ العلمُ من فتياهُ وانبجسا[٥]

كما رثاه تلميذه عبد الله بن محمد صالح الخزرجي ، بقصيدة طويلة ، مطلعها :

ثلمَ[٦] المنونُ فيا لها مِن نكبةٍ ... ركناً مِن الإسلامِ والإحسانِ
العالمُ العلامةُ النحريرُ مَن ... يُسمى حبيباً وارقَ الأفنانِ
قد حقَّ لي طولَ الزمانِ على أبي ... عبد الجليلِ ترادفِ الأحزانِ
كم مُشكلٍ قد حلّهُ ، كم مُعظلٍ ... أعيى الأنامَ ، جلاهُ بالتبيانِ [٧]

---

(١) ينظر : نبذة مختصرة عن علماء صحار ص (١٢) ، وصحار عبر التاريخ ص (٥٩) ، وفتاوى ٥/١
(٢) نبذة مختصرة عن علماء صحار ص (١٢) ، ومقابلة مع الشيخ حبيب بن عبد الله المعيني المجزي البريمي ، ٢٠٠٦/٣/٣٠م
(٣) عفت: العفو في القاموس : البلاد التي لا أثر لأحدٍ فيها . القاموس المحيط ، مادة (عفو) .
(٤) اندرس : انطمس . السابق ، مادة (درس) .
(٥) انبجس : انفجر . السابق ، مادة (بجس) .
وتنظر الأبيات المذكورة في : نبذة مختصرة عن علماء صحار ص (١٤ – ١٥)
الفتاوى ٥/١ .
قلائد الجمان ص (٢٧٣) .
(٦) الثلم : الفرجة في المكسور أو المهدوم . القاموس المحيط ، مادة (ثلم) .
(٧) تنظر الأبيات في : نبذة مختصرة عن علماء صحار ص (١٣) .

الفصل الثاني : العوامل النحوية

المبحث الأول : العوامل النحوية .... لمحة تاريخية موجزة .

المبحث الثاني : العوامل النحوية و الاتجاه التعليمي في النحو العربي .

المبحث الثالث : أسس نظرية العامل النحوي في كتاب (فتح الأبواب إلى سلم الإعراب) .

توطئـــة :

يقوم كتاب (فتح الأبواب إلى سلم الإعراب) لحبيب بن يوسف الفارسي على نظريـة العوامـل و المعمـولات النحويـة ، إذ يقـع فـي ثلاثـة أبـوابٍ هـي : العامـل والمعمول ، والعمل (الإعراب) . لذا كان مِن المناسب أن يُقدّم لدراسة هذا الكتاب بفـصلٍ ، يتحـدث عـن هـذه العوامـل النحويـة ، فيعطـي فكـرةً مـوجزةً عنهـا في مباحث ثلاثة .

أمّـا المبحث الأول فيقدّم لمحـة تاريخيـة مـوجزة عـن نظريـة العامـل ، فيبـدأ بتعريـف العامـل النحـوي ، ثـمّ يعـرض رؤيـة القدماء لـه ؛ مِن مؤسسين ، كـسيبويه والمبرد ، وابن السراج ، ومن حاملين لرؤى جديدة كقطرب ، وابن جني . ثمّ يُتبِعُ ذلك بـآراء ابن مضاء القرطبي ، ونقده الشديد للعامل النحوي ونظريتـه . لينتهي الحـديث بالعوامـل النحويـة عنـد المحـدثين ، كـإبراهيم مـصطفى ، وإبـراهيم أنـيس وشوقي ضيف .

وأمّـا المبحث الثـاني فيعـالج فكرة العامل النحـوي ، ومدى ارتباطهـا بالاتجـاه التعليمـي فـي النحـو العربـي ، مـن خـلال دراسـة أربعـة كتـب ، وظّفت هذه النظريـة هي : العوامل المائة النحوية للشيخ عبد القاهر الجرجاني ، والمصباح في علم النحو لناصر بن أبي المكارم المطرزي ، والعوامل الجديد لمحمد بن بير علي البركوي وفتح الأبواب إلى سلم الإعراب لحبيب بن يوسف الفارسي .

ويتقصى المبحث الثالث أسس نظرية العامل النحوي في كتاب (فتح الأبواب إلى سلم الإعراب) من خلال تتبع مواضعها في الكتاب .

المبحث الأوّل : العوامل النحوية ... لمحة تاريخية موجزة :

العوامل النحوية – كما نراها في أعمال الأقدمين – مثّلت الأساس الذي قامت عليه صناعة النحو العربي ، والقاعدة التي انبنت عليها أبوابه ، ولا عجب أن يصف بعض الدارسين[١] هذا العامل بـ (أهمُ مسألةٍ من مسائل النحو في اللغة العربية)[٢] وأن يعدّه المسألة الكبرى ، والمسألة الأولى والأخيرة ، لأنّها ترتبط بأسباب الحركة على أواخر الكلمات ، وتلك هي أسباب الإعراب والبناء[٣] .

لذا اهتمت مؤلفات الأقدمين والمحدثين بهذه النظرية على السواء ، كما سيتضح من هذا السرد الموجز .

١. تعريف العامل النحوي :

عرّف أبو الحسن الرماني العامل النحوي بقوله : ((عامل[٤] الإعراب هو موجبٌ لتغيير في الكلمة على طريق المعاقبة لاختلاف المعنى))[٥] .

وعرّفه الشريف الجرجاني بقوله : ((ما أوجب كون آخر الكلمة على وجهٍ مخصوصٍ من الإعراب))[٦] .

و من المحدثين مَن عرّف العامل بـ : ((الكلمة الملفوظة أو المقدرة ، التي تملك القدرة على التأثير في الكلمات التي تقع بعدها ، مِن الناحيتين الشكلية والإعرابية .... وتأثير العوامل في مدخولاتها ينحصر في الرفع والنصب والجر والجزم ، وما قد ينوب عن الجزم من حذف)) [٧].

---

(١) هو : عباس محمود العقاد .
(٢) ينظر : أشتات مجتمات في اللغة والأدب ، عباس محمود العقاد ، الطبعة السادسة ، دار المعارف ، مصر ١٩٨٨م ، ص (٢٩) .
(٣) السابق والصفحة نفسها .
(٤) كلمة (عامل) ذكرها الرماني في البداية ، حين ذكر الحدود مجملةً ، غير أنّها سقطت بعد ذلك من التعريف
(٥) رسالتان في اللغة ، أبو الحسن الرماني ، تحقيق : إبراهيم السامرائي ، دار الفكر للنشر ، عمّان ، ١٩٨٤م الحدود ص (٦٩) .
(٦) التعريفات ، علي بن محمد السيد الشريف الجرجاني ، تحقيق : محمد صدّيق المنشاوي ، دار الفضيلة القاهرة ، ٢٠٠٤م ، ص (١٢٢) .
(٧) معجم المصطلحات النحوية والصرفية ، محمد سمير اللبدي ، الطبعة الثالثة ، دار الرسالة ، ودار الفرقان بيروت ، ١٩٨٨م ـ مادة (عامل) .

والتعريفات الثلاثة تشير إلى معنى (التأثير) ، حيث يؤثر العامل فيما بعده تأثيراً شكلياً ، باجتلاب حركة معينة ، وإعرابياً بتحديد موقعه من الجملة . وهذا التأثير يتحقق من خلال اختلاف المعنى .

٢. العوامل النحوية عند القدماء :

درس القدماء العوامل النحوية دراسة مستفيضة ، و ظهر أثر تلك الدراسات في مؤلفاتهم وآثارهم ، كما ظهرت مواقفهم من تلك النظرية بين مرسٍ لدعائمها وناقضٍ لبعض أسسها .

ففي **كتاب سيبويه** – أول أثر نحوي وصل إلينا – تظهر نظرية العامل النحوي في مواضع كثيرة منه ، ممّا يعزز أنَّ تكون هذه النظرية قد وُلدت مع مولد النحو العربي ، ونشأت معه إلى أن اكتمل . فحديثه عن أثر العامل[١] ، وأنَّ الأصل فيه أن يتقدم[٢] ، وأنَّ العامل المقدر يعمل عمل العامل المظهر[٣] ، وتفصيله في عوامل : التمييز[٤] ، والحال[٥] ، والخبر[٦] ، والظرف[٧] ، دليلٌ على ظهور هذه النظرية في مراحل النحو الأولى ، وعلى تبني سيبويه لهذه النظرية .

غير أنّنا نجد في كتاب سيبويه – في المواضع المذكورة – نوعاً من الإيجاز وعرض الفكرة دونما إطناب ، ممّا يرجّح أن يكون ما تلا ذلك من تعقيد واختلاف إنّما كان من صنيع النحاة ، لا من صنيعه هو .

والأمر ذاته نجده عند محمد بن يزيد **المبرّد** في كتابه **المقتضب** ، حيث تظهر هذه النظرية في آرائه النحوية ؛ فالأفعال عنده أدواتٌ للأسماء تعمل فيها ، كما تعمل فيها الحروف الناصبة والجارة ، وإن كانت الأفعال أقوى من ذلك[٨] .

وحد الأفعال – كما يذكر – أن لا يُعرَب شيءٌ منها ، لأنَّ الإعراب لا يكون إلا بعامل ، فإذا جُعِلت لها عوامل تعمل ، لزم أن تُجعل لعواملها عوامل ، وكذلك لعوامل عواملها إلى ما لا نهاية[٩] . ومِن هنا – كما يُلاحَظ – يبدأ التعقيد ، بتقدير عوامل لعوامل .

---

(١) كتاب سيبويه ، عمر بن عثمان بن قنبر ، تحقيق وشرح : عبد السلام محمد هارون ، الطبعة الثانية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، مصر ، ١٩٧٩م ، ١٣/١ .
(٢) السابق ١٢٩/١ .
(٣) السابق ١٠٦/١ .
(٤) السابق ٣٠٤/١ .
(٥) السابق ٤٤/١ .
(٦) السابق ٤٠٦/١ .
(٧) السابق ٤٠٤/١ .
(٨) المقتضب ، محمد بن يزيد المبرد ، تحقيق : محمد عبد الخالق عضيمة ، عالم الكتب ، بيروت ، ١٩٦٣م ٨٠/٤ .
(٩) السابق والصفحة نفسها .

ويتحدث المبرد في مقتضبه عن الحروف المشبهة بالفعل وعملها[١] ، وناصب المستثنى[٢] ، والحال[٣] ، أي : العامل فيهما . ويُظهر كتابه هذا أصولاً لنظرية العامل منها :

- ما يعمل في الاسم لا يعمل في الفعل[٤] .
- الأسماء لا تعمل في الأفعال [٥].
- عوامل الأفعال لا يجوز فيها التقديم والتأخير ، لأنّها لا تتصرف[٦] .
- عوامل الأفعال لا تضمر ، وأضعفها الجازمة[٧] .
- الشيء إنّما يتصرف في عمله إذا تصرّف في ذاته ، فإذا لزم طريقة واحدة لزم ما يعمل فيه طريقة واحدة [٨].
- لا يدخل عامل على عامل[٩] .

وفي كتب الأصول النحوية ، ككتاب **الأصول في النحو لابن السراج** ، نجد هذه النظرية حاضرةً ، إذ لا تخلو أصوله وقواعده من كلمات مثل (عملت ، وتعمل وعاملة ، وعامل ، ومعمول)[١٠] .

وهو في حديثه عن العوامل في الأسماء ، يؤصّل لنظرية العامل ، و يحاول إكمال قواعدها ، فمن ذلك قوله : ((الأول من ذلك ما يدخل على الأسماء ، ويعمل فيها ، فمن ذلك حروف الجر ، لا يجوز أن يُقدَّم عليها ما عملت فيه ، ولا يجوز أن يُفرَق بينها وبين ما تعمل فيه))[١١] . وهي نفسها بعض قواعد نظرية العامل التي سادت النحو العربي بعد ذلك .

وعن الحروف التي تدخل على الأفعال ، نجد ابن السراج يُقسّمها إلى حروفٍ عوامل ، كالحروف الناصبة والجازمة[١٢] ، وحروفٍ غير عوامل ، كـ (قد)

---

(١) المقتضب ١٠٨/٤ .
(٢) السابق ٣٩٠/٤ .
(٣) السابق ٢٠٢/٤ .
(٤) السابق ٥/٢ ، ٧ .
(٥) السابق ٢٦٣/٣ .
(٦) السابق ١٠/٢ .
(٧) السابق ١٣٣/٢ .
(٨) السابق ١٨٩/٤ .
(٩) السابق ١٠/٤ .
(١٠) الأصول في النحو ، محمد بن سهل بن السراج النحوي ، تحقيق : عبد الحسين الفتلي ، الطبعة الثانية مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٩٨٧م ، ينظر على سبيل المثال : ٢٢٢/٢ ، ٢٢٣ ، ٢٢٤ ، ٢٢٨ ، ٢٢٩ ، ٢٣٠ ، ٢٣٧ ، وغيرها كثير .
(١١) السابق ٢٣٠/٢ .
(١٢) السابق ٢٣١/٢ .

و (هل) و (سوف) و (السين)[1] ، وفي كلٍّ من النوعين يضع الأصول التي تحكم هذه الحروف . والمسألة مبسوطة في مظانها [2].

قدماء حملوا رؤى جديدة :

لم يتفق القدماء جميعاً على رؤية موحدة إزاء نظرية العامل ، بل تعددت رؤاهم ومواقفهم من هذه المسألة ، فكما أنّ سيبويه والمبرد وابن السرّاج ، قد دافعوا عن هذه النظرية ، وعملوا على تقعيدها ، وترسيخ أسسها ، سنجد من النحاة ، وفي فترات زمنية مبكرة من عمر النحو العربي ، مَن نقضوا هذه القواعد ، وقوضوا هذه الأسس ، وخالفوا ما أجمع عليه النحاة .

فمحمد بن المستنير المعروف بـ (**قطرب**) [3]، المتوفى سنة مائتين وستٍ من الهجرة ، خالف إجماع النحاة في نظرية العامل ، حين أكد أنَّ العرب لم تُعرب كلامها للدلالة على المعاني المختلفة ، بل لتناغم بين الحركات والسكنات في سياق الكلام .

يقول قطرب : ((وإنّما أعربت العرب كلامها ، لأنَّ الاسم في حال الوقف يلزمه السكون للوقف ، فلو جعلوا وصله بالسكون أيضاً ، لكان يلزمه الإسكان في الوقف والوصل ، وكانوا يبطئون عند الإدراج ، فلمّا وصلوا وأمكنهم التحريك جعلوا التحريك معاقباً للإسكان ليعتدل الكلام . ألا تراهم بنوا كلامهم على متحرك وساكن ، ومتحركين وساكن ، ولم يجمعوا بين ساكنين في حشو كلمة ، ولا في حشو بيت ، و لا بين أربعة أحرف متحركة ، لأنّهم في اجتماع الساكنين يبطئون ، وفي كثرة الحروف المتحركة يستعجلون ، وتذهب المهلة في كلامهم ، فجعلوا الحركة عقب الإسكان))[4] .

و قطرب برؤيته هذه يخرج عمَّا أجمع عليه النحاة ، ولا سيما أستاذه سيبويه ويُقدِّم لنا رؤية جديدة تعتمد على سياق الكلام ، لا على المعنى المراد .

و **أبو الفتح بن جني**[5] يقدّم رؤية أخرى تعتمد على المتكلم ، حين يقول : ((وإنّما قال النحويون : عاملٌ لفظي ، وعاملٌ معنوي ، ليروك أنَّ بعض العمل يأتي مسبباً عن لفظ يصحبه ، كـ (مررتُ بزيدٍ) ، و (ليتَ عمراً قائمٌ) ، وبعضه يأتي

---

(١) الأصول في النحو ٢/٢٣٣ .
(٢) السابق ٢/٢٣٠ – ٢٣٨ .
(٣) تنظر ترجمته في : فتح الأبواب ص (٩٧) .
(٤) الإيضاح في علل النحو ، أبو القاسم الزجاجي ، تحقيق : مازن المبارك ، الطبعة السادسة ، دار النفائس بيروت ، ١٩٩٦م ، ص (٧٠) .
(٥) تنظر ترجمته في : فتح الأبواب ص (٤٧) .

عارياً من مصاحبة لفظ يتعلق به ، كرفع مبتدأ بالابتداء ، ورفع الفعل لوقوعه موقع الاسم . هذا ظاهر الأمر ، وعليه صفحة القول . فأمَّا في الحقيقة ومحصول الحديث فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم ، أنَّما هو للمتكلم نفسه ، لا لشيء غيره وإنَّما قالوا : لفظي ومعنوي ، لمّا ظهرت آثار فعل المتكلم بمضامة اللفظ للفظ أو باشتمال المعنى على اللفظ ، وهذا واضح))[١] .

وابن جني بقوله هذا لا ينكر نظرية العامل النحوي ، كما ذكر ذلك ابن مضاء القرطبي – على ما سيجيء – بل هو يؤكد أنَّ للتركيب أثره ، هذا التركيب الذي يصنعه المتكلم نفسه ، حين يُعبّر عن المعاني التي يرمي إليها .

ويتابع **الرضي الاستراباذي**[٢] ، صاحب الشرح الشهير على كافية ابن الحاجب[٣] في النحو ، ابن جني فيما ذهب إليه ، حين يؤكد أنَّ المتكلم هو الموجد لمعاني الإعراب . فبعد أن ينقل تعريف العامل عن ابن الحاجب وهو : ((والعامل ما به يتقوّم المعنى المقتضي للإعراب))[٤] ، يقول ((الموجد .. لهذه المعاني هو المتكلم والآلة : العامل ، ومحلها الاسم ، وكذا الموجد لعلامات هذه المعاني هو المتكلم ، لكنَّ النحاة جعلوا الآلة كأنَّها هي الموجدة للمعاني ولعلاماتها ... فلهذا سُمّيت الآلات عوامل))[٥] .

٣. ابن مضاء ونظرية العامل :

ثار ابن مضاء القرطبي[٦] على نظرية العامل في النحو العربي ، ودعا إلى إلغائها وحذفها من أبواب النحو . وتمثل ثورته هذه امتداداً لثورة فقهية ، شنَّها فقهاء المذهب الظاهري في الأندلس على الفقه المشرقي [٧].

---

(١) الخصائص ، أبو الفتح بن جني ، تحقيق : محمد علي النجار ، الطبعة الرابعة ، دار الشئون الثقافية العامة العراق ، ١٩٩٠م ، ١١٠/١ .

(٢) تنظر ترجمته في : فتح الأبواب ص (٤)

(٣) تنظر ترجمته في : السابق ص (٢٤) .

(٤) كافية ابن الحاجب بشرح الرضي الاستراباذي ، ابن الحاجب النحوي المالكي ، تحقيق : عبد العال مكرم عالم الكتب ، القاهرة ، ٢٠٠٠م ، ٦٠/١ .

(٥) شرح الرضي على كافية ابن الحاجب ، رضي الدين الاستراباذي ، تحقيق : عبد العال مكرم ، عالم الكتب القاهرة ، ٢٠٠٠م ، ٦٠/١ .

(٦) أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن بن محمد بن مضاء اللخمي . أصله من قرطبة ، وإليها يُنسب ، وهو قاضي القضاة في دولة الموحدين في المغرب ، التي كانت تنزع للمذهب الظاهري ، وتهاجم المذاهب الأربعة توفي سنة ٥٩٢هـ . تنظر ترجمته في : بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، جلال الدين السيوطي تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، المكتبة العصرية ، بيروت ، ١٩٦٤م ، ٣٢٣/١ ، الأعلام ، خير الدين الزركلي ، الطبعة السابعة ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ١٩٨٦م ، ١٤٦/١ ، معجم المؤلفين ٢٦٨/١ .

(٧) ينظر : الرد على النحاة ، ابن مضاء القرطبي ، تحقيق : شوقي ضيف ، الطبعة الثانية ، دار المعارف مصر ، ١٩٨٢م ، ص (١٧) .

ودعوى ابن مضاء هذه تظهر واضحة جلية في الأسطر الأولى من كتابه (الرد على النحاة) ، إذ يقول بعد فاتحة الكتاب : ((قصدي في هذا الكتاب أن أحذف من النحو ما يستغني النحوي عنه ، وأنبّهَ على ما أجمعوا على الخطأ فيه . فمن ذلك ادِّعاؤهم أنَّ النصب والخفض والجزم لا يكون إلاَّ بعامل لفظي ، وأنَّ الرفع منها يكون بعامل لفظي ، وعامل معنوي))[١] .

ويستشهد ابن مضاء بعد ذلك بقول أبي الفتح بن جني في العوامل اللفظية والمعنوية ، وكيف أنَّه أنكرها [٢]. وقد سبقت الإشارة إلى أنَّ ابن جني لم ينكر أثر العامل النحوي ، بل أكد على دور المتكلم في المعنى ، وهو لم يصّرح لفظاً كتصريح ابن مضاء بإلغائها من أبواب النحو .

وتتلخص اعتراضات ابن مضاء على نظرية العامل النحوي في الآتي :

- الاعتراض على تقدير العوامل المحذوفة ، كتلك التي في أبواب النداء والاشتغال ، ..... إلخ [٣].
- الاعتراض على تقدير متعلق المجرور ، كـ (كائن و استقر) [٤].
- الاعتراض على تقدير الضمائر المستترة في المشتقات في نحو (ضاربٌ ، ومضروبٌ ، وضرَّابٌ) [٥].
- الاعتراض على تقدير الضمائر المستترة في الأفعال في نحو (زيدٌ قامَ) [٦].

ومجمل اعتراضات ابن مضاء يمكن تلخيصها في اعتراض واحد هو : الاعتراض على تقدير المحذوفات ، وهذه الدعوى تتناسب تماماً مع المذهب الظاهري ، الذي دعا إلى العودة إلى الأصول – أي القرآن الكريم والسنة النبوية – وحمل الناس على الظاهر [٧] .

ولم يكتفِ ابن مضاء بهذا النقد الشديد لنظرية العامل النحوي في كتابه بل مضى في طرح رؤية جديدة للنحو العربي ، تتمثل في الآتي :

- إلغاء العلل الثواني والثوالث : وقد مثل لهذه الدعوى بقوله : ((وذلك مثل سؤال السائل عن (زيدٌ) من قولنا : قامَ زيدٌ ، لِمَ رُفِع ؟ فيقال : لأنَّه فاعل وكل فاعلٍ مرفوع ، فيقول : ولِمَ رُفع الفاعل ؟ فالصواب : أن يُقال له : كذا

---

(١) الرد على النحاة ص (٧٦) .
(٢) السابق ص (٧٧) .
(٣) السابق ص (٧٨) .
(٤) السابق ص (٨٧) .
(٥) السابق ص (٨٨) .
(٦) السابق ص (٩٠) .
(٧) السابق ص (١٦ – ١٧) .

نطقت به العرب)) [١]. وابن مضاء على هذا لا ينكر العلل الأول ، لأنّه – على حد زعمه – بمعرفتها تحصل لنا المعرفة بالنطق بكلام العرب المُدرك منّا بالنظر [٢] .

- إلغاء القياس : وذلك لأنَّ النحاة لم يقيسوا الشيء بالشيء ، إلاّ إذا كانت علة حكم الأصل موجودة في الفرع ، كما في تشبيه الاسم بالفعل في العمل وتشبيههم إنَّ وأخواتها بالأفعال المتعدية في العمل[٣] . وابن مضاء ينكر ذلك قائلاً : ((والعرب أمةٌ حكيمة ، فكيف تشبّه شيئاً بشيء ، وتحكم عليه بحكمه وعلة حكم الأصل غير موجودة في الفرع)) [٤].

- إلغاء التمارين غير العملية . يقول ابن مضاء : ((وممّا ينبغي أن يسقط من النحو : ابنِ مِن كذا مثالَ كذا ، كقولهم : ابن من (البيع) مثال فُعل ، فيقول قائلٌ : بوع ، أصلُهُ : بُيع ، فيُبدل من الياء واواً لانضمام ما قبلها ، لأنَّ النطق بها ثقيلٌ ، كما قالت العرب : موقِن وموسِر ، أصل موقِن : ميقن ، لأنّه اسم فاعل ، وفعله أيقن ، ففاء الفعل منه ياء .....))[٥] ، والحديث طويل .

- إلغاء كل ما لا يفيد نطقاً ، كاختلافهم في رافع المبتدأ ، وناصب المفعول وعلة رفع الفاعل[٦] .

٤. العوامل النحوية عند المحدثين :

درس علماء النحو المحدثون نظرية العامل ، وكما هو شأن الأقدمين ؛ فقد انقسمت مواقفهم بين مؤيد لها ، ولدورها في الدراسة النحوية قديماً وحديثاً ، وبين معارض لها ، وناقمٍ عليها .

ومِن أوائل الذين انتقدوا هذه النظرية من المحدثين الأستاذ **إبراهيم مصطفى** في كتابه (**إحياء النحو**) ، ولعلَّ العنوان بحدّ ذاته معبرٌ عن رؤية جديدة لدى المؤلف ، الذي انتقد فكرة العامل النحوي في الأمور الآتية :

---

(١) الرد على النحاة ص (١٣٠) .
(٢) السابق ص (١٣١) .
(٣) السابق ص (١٣٥) .
(٤) علق الدكتور شوقي ضيف محقق الكتاب على ذلك قائلاً : ((يُلاحِظ ابن مضاء هنا أنَّ النحاة لم يدرسوا القياس دراسة صحيحة ، كما يعرفها الفقهاء ، وقد كان ذلك سبب خلطٍ كثير عندهم ، ومن المعروف أنّه لا بدّ لكل قياس من أربعة أشياء : أصلٌ وفرعٌ وعلةٌ وحكم)) الرد على النحاة ص (١٣٤) .
(٥) السابق ص (١٣٨) .
(٦) السابق ص (١٤١) .

- الإكثار من المقدرات عندما لا يكون هناك عامل [١].
- إضاعة حكم النحو بسبب الإكثار من هذه المقدرات ، إذ لم يعد النحو كلمةً حاسمة ، وقولاً باتاً ، بل كثرت أوجه الكلام ، وأنواع الإعراب [٢].
- إضاعة معاني الكلام بسبب العناية بالعامل [٣].
- كثرة الخلاف بين النحاة في كل عامل يتصدون لبيانه [٤].
- الاعتراف بالعامل المعنوي بعدما اشترط النحاة أن يكون – أي العامل – مُتَكلماً به ، أو مقدراً في الكلام [٥].

ويقدّم إبراهيم مصطفى في كتابه رؤية جديدة لمعاني الإعراب ، تتلخص في الآتي :

- الضمة علمُ الإسناد ، ودليلُ أنَّ الكلمة المرفوعة يُراد أن يُسند إليها ويُتحدث عنها[٦] .
- الكسرة علمُ الإضافة ، وإشارةٌ إلى ارتباط الكلمة بما قبلها ، سواءٌ كان هذا الارتباط بأداة ، أو بغير أداة [٧].
- الفتحة ليست علامة إعراب ، بل هي الحركة الخفيفة المستحبة عند العرب[٨].

و يختم حديثه بقوله : ((لن تجد هذه النظرية من بعدُ سلطانها القديم في النحو ولا سحرها لعقول النحاة ، ومِن استمسك بها - فسوف يحس ما فيها من تهافتٍ وهلهلة ..... وتخليص النحو من هذه النظرية وسلطانها ، هو عندي خيرٌ كثير وغايةٌ تُقصَد))[٩] .

و مِن الذين اهتموا بالرد على الأستاذ إبراهيم مصطفى **عباس محمود العقاد** في مقالته : (**عوامل الإعراب في اللغة العربية**) ، إذ افتتح المقالة بوصف نظرية العامل بالمسألة الكبرى ، والأولى والأخيرة في النحو. وخلص في نهايتها إلى قوله : ((على أنَّ الأستاذ إبراهيم قد بنى مذهبه كله في إحياء النحو على الحاجة إلى تعليل الضم ، وعدم الحاجة إلى تعليل الفتح ، فأصبح المذهب كله مرتهناً بثبوت هذا الرأي وذهاب الشك فيه . وأوّل ما يتطرق إليه من دواعي الشك القوي ، أنَّ الإسناد لا يصلح لتعليل الضمة لسببٍ يسير ، وهو أنَّ الضمة أو انضمام الفم في

---

(١) إحياء النحو ، إبراهيم مصطفى ، الطبعة الثانية ، دار الكتاب الإسلامي ، القاهرة ، ١٩٩٢م ، ص (٣٤) .
(٢) السابق ص (٣٦) .
(٣) السابق ص (٣٧) .
(٤) السابق ص (٣٩) .
(٥) السابق ص (٤٠) .
(٦) السابق ص (٥٠) .
(٧) السابق والصفحة نفسها .
(٨) السابق والصفحة نفسها .
(٩) السابق ص (١٩٤ – ١٩٥) .

نهاية الكلام لا حاجة بها إلى سبب ، سواءً كان هو الإسناد ، كما سمّاه صاحب إحياء النحو – رحمه الله – أو كان له سببٌ سواه))[1] .

والعقادُ في ردّه هذا مناصرٌ لنظرية العامل ، ولدورها في مسيرة النحو العربي ، ولا عجب أن يصف هذه النظرية بالأولى والأخيرة ، وأن يعدّها سبباً لحركات أواخر الكلمات ، وهي نفسها أسباب الإعراب والبناء .

و إذا ما انتقلنا إلى جهود الأستاذ **إبراهيم أنيس** ، ورؤيته لنظرية العامل النحوي ، فسنجد أنّه ينتهج نهج قطرب ، إذ يرى أنَّ علامات الإعراب لا علاقة لها بالمعاني ، بل هي نوعٌ من التناغم الذي يقوم به المتكلم . يقول : ((يظهر – والله أعلم – أنَّ تحريك أواخر الكلمات ، كان صفة من صفات الوصل في الكلام ، شعراً أو نثراً ، فإذا وقف المتكلم أو اختتم جملته ، لم يحتج إلى تلك الحركات ، بل يقف على آخر كلمة من قوله ، بما يُسمى السكون . كما يظهر أنَّ الأصل في كل الكلمات أن تنتهي بهذا السكون ، وأنَّ المتكلم لا يلجأ إلى تحريك الكلمات إلاّ لضرورة صوتية يتطلبها الوصل))[2] .

ويُعقِب ما ذكره بقوله : ((ويشبه هذا الرأي ما نادى به أحد تلاميذ سيبويه وهو الإمام محمد بن المستنير ، المعروف بقطرب))[3] . والحق أنَّ ما ذكره إبراهيم أنيس لا يشبه ما أورده قطرب ، بل إنّه يطابقه[4] .

أمَّا الدكتور **شوقي ضيف** ، وتحت عنوان (**أسس تجديد النحو**) ، فقد نظر إلى نظرية العامل من زاوية أخرى ، زاويةً لا تقوم على إلغاء النظرية ، بل على تحسينها ، من خلال تقديم نحوٍ مُجدَّد ، يظهر من خلال :

- إعادة تنسيق أبواب النحو ، بحيث يُضاف إليها مبحث في نطق الكلمة ودقة التلفظ بحروفها ، وتُحذف أو تضم لغيرها أبواب : الإعلال[5] ، وكان وأخواتها ، وكاد وأخواتها ، والمشبهات بليس ، وظنّ وأخواتها ، وأعلم وأرى ، والتنازع ، والاشتغال ، والصفة المشبهة ، واسم التفضيل والتعجب ، وأفعال المدح والذم ، وكنايات العدد ، والاختصاص والتحذير والإغراء ، والترخيم ، والاستغاثة ، والندبة[6] .

---

(١) أشتات مجتمعات في اللغة والأدب ، ص (٣٥) .
(٢) من أسرار اللغة ، إبراهيم أنيس ، الطبعة السابعة ، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٨٥م ص (٢٢٠) .
(٣) السابق والصفحة نفسها .
(٤) يرجع إلى رأي قطرب في بداية المبحث ، ص (٣٨) .
(٥) تجديد النحو ، شوقي ضيف ، الطبعة الثالثة ، دار المعارف ، مصر ، ١٩٩٠م ، ص (١١) .
(٦) السابق ص (٢٢ – ٢٣) .

- إلغاء الإعرابين التقديري والمحلي[١] ، وأدخَلَ في هذا الأساس :
  أ. إلغاء تقدير متعلق للظرف والجار والمجرور[٢] .
  ب. إلغاء عمل (أن) المصدرية في المضارع مقدرة [٣].
  ج. إلغاء العلامات الفرعية في الإعراب[٤] .
- الإعراب لصحة النطق[٥] .
- وضع ضوابط وتعريفات دقيقة في مثل : المفعول المطلق ، والمفعول معه والحال [٦].
- حذف زوائد كثيرة ؛ كشروط اشتقاق اسم التفضيل والتعجب[٧] ، وقواعد التصغير[٨] ، وجزء من أحوال التقديم والتأخير في باب المبتدأ والخبر[٩] و(أن) المخففة من الثقيلة في باب (إنَّ) ، وغيرها كثير[١٠] .
- إضافات متنوعة في أبواب كثيرة [١١].

والدكتور شوقي ضيف في رؤيته هذه يحاول أن يقدّم نحواً مبسطاً ، مضيفاً إلى أبوابه تارةً ، وحاذفاً منها تارةً أخرى ، ومتأثراً بآراء ابن مضاء في مواضع ومجتهداً في مواضع أخرى .

وعلى الرغم من اعتراض المعترضين ، نستطيع القول باطمئنان : إنَّ نظرية العامل أسهمت بدور كبير في تقعيد النحو العربي ، وضبط أصوله ومبادئه ، وما ظهر فيها من تعقيد وتفريع ، قد لا يسلم منه النحاة ، لكنه في الوقت ذاته عبّر عن رقي فكري ، وحياة عقلية حرية بالاحترام والتقدير .

ولا أبلغ دليلٍ على ما ذكِر ، أنَّ نظرية العامل النحوي ، لا تزال أساساً صالحاً لتحليل الظواهر النحوية في اللغة العربية[١٢] ، كما وُظّفت حديثاً في التحليل اللغوي المعاصر[١٣] .

---

(١) تجديد النحو ص (٢٣) .
(٢) السابق ص (٢٤) .
(٣) السابق ص (٢٥) .
(٤) السابق والصفحة نفسها .
(٥) السابق ص (٢٦) .
(٦) السابق ص (٣٠) .
(٧) السابق ص (٣٤) .
(٨) السابق ص (٣٥) .
(٩) السابق والصفحة نفسها .
(١٠) السابق والصفحة نفسها .
(١١) السابق ص (٤١) .
(١٢) ينظر : فقه اللغة في الكتب العربية ، عبده الراجحي ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ١٩٧٢م ص (١٥٨)
(١٣) ينظر على سبيل المثال : العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه .. ودوره في التحليل اللغوي ، خليل أحمد عمايرة ، جامعة اليرموك ، الأردن ، ١٩٨٥م .

المبحث الثاني : العوامل النحوية ... والاتجاه التعليمي في النحو العربي .

عاش العرب في جزيرتهم العربية ناطقين بلغتهم سليقةً ، لا لحنَ فيها و لا خطأ ولا حاجة لهم فيها إلى قواعد تضبط كلامهم ، أو أصولٍ تحكم ألفاظهم ، وظلوا على ذلك أزماناً عديدة ، و حقباً مديدة .

حتى إذا جاء الإسلام ، وانتشر في أنحاء متفرقة من هذه الجزيرة ، وتجاوزها إلى بقاعٍ مجاورة ، نجد الأمم تقبل عليه وتعتنقه ، وتُقبل معه على تعلم اللغة العربية فيظهر اللحن ، ويشيع الخطأ ، وتصبح اللغة بحاجة إلى قواعد تضبطها ، وأصول تحكمها .

لذا فكر علماء النحو الأوائل في وضع قواعد لهذا العلم ، لأسبابٍ مختلفة بعضها دينيٌّ ، والآخر اجتماعي ، والثالث لغوي[1] ، وهذه الأسباب مجتمعة يمكن أن يُعبّر عنها – من وجهة نظر الدراسة – بـ (السبب التعليمي) ؛ إذ تعلم أصول الدين الحنيف ، الذي لا يتحقق إلا بتعلم لغته ، وحاجة الأمم المستعربة إلى تعلم العربية ، ورغبة العرب في الحفاظ على لغتهم سليمةً من الخطأ واللحن ، كلها تتحقق في قواعد تعليمية صحيحة .

و هنا نسأل : هل كان النحو العربي في بداياته تعليمياً ؟ وهل كانت نظرية العامل ، التي مثلت أساس هذا العلم وقاعدته مرتبطةً بالاتجاه التعليمي في النحو العربي ؟

إنَّ نظرة فاحصة في مؤلفات نحوية ، مثل :

- العوامل المائة النحوية لعبد القاهر الجرجاني .
- والمصباح في النحو لناصر بن أبي المكارم المطرزي .
- والعوامل الجديد لمحمد بن بير علي البركوي .
- وفتح الأبواب إلى سلم الإعراب للشيخ حبيب بن يوسف الفارسي .

يمكن أن تجيبنا عن هذين السؤالين ، لأنَّ هذه المؤلفات اعتمدت العوامل النحوية أساساً لها ، وقدّمت النحو العربي لمتعلميه سهلاً يسيراً ، في فترات زمنية مختلفة اتُّهم فيها النحو والنحاة بالتعقيد والاستغلاق .

---

(١) تنظر هذه الأسباب مفصلة في :

- المدارس النحوية ، شوقي ضيف ، الطبعة السادسة ، دار المعارف ، مصر ، ١٩٩٥م ص (١١ – ١٢) .
- المدارس النحوية ، خديجة الحديثي ، الطبعة الثالثة ، دار الأمل ، الأردن ، ٢٠٠٢م ص (٥٠ – ٥١) .

١. العوامل المائة النحوية لعبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧١هـ) :

كتاب العوامل المائة النحوية للشيخ عبد القاهر الجرجاني[١] هو أوّلُ مؤلَّفٍ نحوي يصل إلينا في العوامل ، وهو رسالة لطيفة لا تزيد عدد ورقاتها عن خمس ورقات ، وقد شرحها الشيخ خالد بن عبد الله الأزهري[٢] ، وشرحه هذا ممزوجٌ بالمتن .

جاء في أول هذه الرسالة : ((العوامل المبحوث عنها في النحو على ما ألفه الشيخ عبد القاهر مائة عامل))[٣] . ثمّ يجيء تقسيم هذه العوامل من قِبل الشيخ عبد القاهر ، إذ يقول : ((وهي على قسمين : لفظية ومعنوية .. فاللفظية منها على ضربين ، سماعية وقياسية ، فالسماعية منها أحدٌ وتسعون عاملاً ، والقياسية منها سبعة عوامل ، والمعنوية لها عددان))[٤] .

والعامل السماعي ، كما يعرّفه الشريف الجرجاني : ((هو ما صحّ أن يُقال فيه هذا يعمل كذا ، وليس لك أن تتجاوز، كقولنا : إنّ الباء تجر ، ولم تجزم وغيرهما))[٥] . والعامل القياسي : ((هو ما صحَّ أن يُقال فيه : كلُّ ما كان كذا فإنّه يعمل كذا ، كقولنا : غلامُ زيدٍ ، لمَّا رأيتَ أثر الأول في الثاني ، وعرفتَ علته قستَ عليه : ضربُ زيدٍ ، وثوبُ بكرٍ))[٦] . أمَّا العامل المعنوي فـ : ((هو الذي لا يكون للسان فيه حظ ، وإنّما هو معنى يُعرف بالقلب))[٧] .

ثمَّ يُفصِّل عبد القاهر عوامله السماعية بقوله : ((وتتنوع السماعية منها على ثلاثة عشر نوعاً))[٨] .

هذه هي خطة عبد القاهر الجرجاني في رسالته ، تظهر في تقسيمٍ منهجي واضح ، وتفريع للأنواع قبل الخوض في التفاصيل ، هدفه من ذلك أن يقدّم صورة تعليمية يسيرة ، لمن يرغب في تعلّم العوامل .

---

(١) تنظر ترجمته في : فتح الأبواب ص (١٧) .
(٢) تنظر ترجمته في : فتح الأبواب ص (١٢) .
(٣) العوامل المائة النحوية لعبد القاهر الجرجاني بشرح الشيخ خالد الأزهري ، تحقيق : البدراوي زهران الطبعة الثانية ، دار المعارف ، مصر ، د . ت ، ص (٧٧) .
(٤) السابق (٨٣ – ٨٥) .
(٥) التعريفات للجرجاني ، مصدر سابق ، ص (١٢٢)
(٦) السابق والصفحة نفسها .
(٧) السابق والصفحة نفسها .
(٨) العوامل المائة النحوية ص (٨٨) .

أمَّا عوامله النحوية المائة ، فيظهرها الجدول التالي[1] :

العوامل	أقسامها	أنواعها		عددها
		ذكر الأنواع	عددها	
اللفظية	اللفظية السماعية	حروف الجر .	١٧	٩١
		حروف تنصب الاسم وترفع الخبر.	٦	
		حرفان يرفعان الاسم وينصبان الخبر .	٢	
		حروف تنصب الاسم المفرد فقط (واو المعية ، إلاّ ، يا ، أيا ، هيا ، أي ، الهمزة)	٧	
		حروف تنصب المضارع .	٤	
		حروف تجزم المضارع .	٥	
		أسماء تجزم الأفعال (أسماء الشرط) .	٩	
		أسماء تنصب على التمييز (كنايات العدد).	٤	
		كلمات تسمى أسماء الأفعال .	٩	
		الأفعال الناقصة (كان وأخواتها) .	١٣	
		أفعال المقاربة (كاد وأخواتها) .	٤	
		أفعال المدح والذم .	٤	
		أفعال الشك واليقين .	٧	
	اللفظية القياسية	الفعل ، اسم الفاعل ، اسم المفعول الصفة المشبهة ، المصدر ، الاسم المضاف ، الاسم التام .	٧	٧
المعنوية		العامل في المبتدأ والخبر ، والعامل في رفع الفعل المضارع .	٢	٢

إنَّ طريقة تقسيم العوامل هذه طريقة "تعليمية" ميسرة ، استطاع فيها عبد القاهر الجرجاني أن يقدِّم أبواباً نحوية متشعبة في صفحة واحدة ، وهو ما يتلاءم مع أولئك الذين أتوا لتعلم العربية ، والإلمام بقواعدها . لذا علق الدكتور البدراوي زهران[2] على عوامل عبد القاهر هذه ، بعد أن عرضها بشكل مخطط[3]

(١) ينظر : العوامل المائة النحوية ص (٨٧ ـ ٣١٨)
(٢) محقق كتاب العوامل المائة ، كما سبقت الإشارة .
(٣) ينظر العوامل المائة ص (٩) .

بقوله : ((ومَن ينظر إلى تلك اللوحة نظرة سريعة ، يدرك على الفور أنّه أمام عمل تعليمي ، الهدف منه التقريب والتسهيل ، وجمع الكثير في لفظ قليل))[١] . وهذا ما نجح فيه عبد القاهر نجاحا مشهوداً .

يمكن أن يُلحظ هذا الاتجاه التعليمي عند عبد القاهر في عوامله النحوية المائة من خلال الآتي :

- شرح العمل : كقوله : ((النوع العاشر : الأفعال الناقصة التي ترفع الاسم وتنصب الخبر ، وهي ثلاثة عشر فعلاً .....))[٢] .
- توضيح المصطلح : كقوله : ((النوع الثالث عشر : أفعال الشك واليقين وتسمى أفعال القلوب .....))[٣] .
- الإيجاز في العرض : كقوله : ((العوامل اللفظية القياسية ، وهي سبعة : الأول : الفعل على الإطلاق ، الثاني : اسم الفاعل ، الثالث : اسم المفعول الرابع : الصفة المشبهة ، الخامس : المصدر ، السادس : الاسم المضاف السابع : الاسم التام ...))[٤] .

فعمل كان وأخواتها ، ومصطلح أفعال الشك واليقين ، أمران بديهيان في النحو العربي ، لا يحتاجان إلى شرح أو توضيح ، غير أنَّ عبد القاهر وهو الذي يقدّم عمله هذا للمتعلمين ، أدرك أنَّ هذا الشرح ، وهذا التوضيح ميسرٌ لهم ، ومساعدٌ على إتقان القاعدة ، وهو متلائمٌ مع فكره اللغوي التقليدي ، الذي عبّر عنه البدراوي زهران بقوله : ((رغبته في أن يقدّم للراغبين في تعلم العربية من أبناء اللغات الأخرى النحو العربي في صورة سهلة ، تيسر عليهم تعلم القرآن ، وتفهُّم معانيه))[٥] .

ويختم عبد القاهر رسالته التعليمية هذه بقوله : ((فهذه مائة عاملٍ ، فلا يستغني الصغير ولا الكبير ، ولا الوالي و لا القاضي ، ولا الرفيع ولا الوضيع عن معرفتها واستعمالها))[٦] .

---

(١) العوامل المائة النحوية ص (٨) .
(٢) السابق ص (٢٥١) .
(٣) السابق ص (٢٦٥) .
(٤) السابق ص (٢٨٣) .
(٥) السابق ص (٤) .
(٦) ما اختتم به عبد القاهر رسالته هذه غير مذكور في الكتاب الذي اعتمدتُ عليه ، بل هو مذكور في نسخة أخرى من العوامل المائة أخذ عنها الدكتور وليد عاطف الأنصاري في كتابه (نظرية العامل في النحو العربي) ص (٥٦) .

٢. المصباح في علم النحو لناصر بن أبي المكارم المطرزي (ت ٦١٠هـ) :

ألف ناصر بن أبي المكارم المطرزي (٥٣٨ ـ ٦١٠هـ)[١] كتابه (المصباح في علم النحو) لغاية تعليمية صرفة ، وهو كتابٌ لطيفٌ يقع في مائةٍ وأربع وأربعين صفحة[٢] ، وقد جعله المطرزي في خمسة أبواب هي :

- في الاصطلاحات النحوية .
- في العوامل اللفظية القياسية .
- في العوامل اللفظية السماعية .
- في العوامل المعنوية .
- في فصولٍ من العربية[٣] .

واستفاد فيه من الفكر النحوي لعبد القاهر الجرجاني ، كما سيتضح .

وعن سبب تأليف هذا الكتاب ، قال المطرزي : ((فإنَّ الولد الأعز لازال كاسمه مسعودا [٤]، وإلى أهل الخير مودودا ، لمّا استظهر مختصر الإقناع[٥] وكشف بحفظه عنه فضلة القناع ، وأحاط بمفرداته حفظا ، وأتقن ما فيه من النحو لفظاً ومعنى ، أردتُ أن ألمظه[٦] من كلام الإمام المحقق ، والحبر المدقق ، أبي بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني ..... فنظرتُ في مختصراته المخطوطة دون كتبه المبسوطة ، فوجدتُ أكثرها تعاوراً[٧] بين الأئمة : المائة[٨] ، والجمل والتتمة))[٩] .

وكلام المطرزي هذا صريحٌ في أمورٍ ثلاثة ، هي :

- الهدف من تأليف الكتاب تعليميٌّ بحت ، إذ قصد المؤلف أن يُقدِّم لابنه جرعة جديدة من النحو ، بعد الجرعة الأولى من كتاب : الإقناع لما حوى تحت القناع .

---

(١) تنظر ترجمته في : فتح الأبواب ص (٨٥) .

(٢) مائة وأربع وأربعين صفحة محققة ، حيث طبع الكتاب عن دار النفائس اللبنانية ، بتحقيق وتعليق ياسين محمود الخطيب ، ومراجعة : مازن المبارك ، كما صنع المحقق للكتاب فهارس تقع في نحو عشرين صفحة ، وقدّم له بمقدمات تناولت المؤلف والكتاب في نحو ثلاثين صفحة ، وصدرت الطبعة الأولى منه سنة ١٩٩٧م .

(٣) المصباح في علم النحو ص (٣٨ ـ ٣٩) .

(٤) يبدو أنَّه قصد ابنه .

(٥) الإقناع لما حوى تحت القناع للمطرزي ، جعله المؤلف في أربعة أقسام : الأول : في الأسماء ، والثاني في الأفعال ، والثالث : في الحروف ، والرابع : في النحو . والكتابُ مطبوعٌ عن مركز الوثائق والدراسات الإنسانية القطري ، بتحقيق : محمد أحمد الدالي ، وسلامة عبد الله السويدي من جامعة قطر ، وصدرت الطبعة الأولى منه سنة ١٩٩٩م .

(٦) ألمظه : أعطيه . القاموس المحيط ، مادة (لمظ) .

(٧) تعاوراً : تداولاً . السابق ، مادة (عور) .

(٨) قصد : العوامل المائة النحوية .

(٩) المصباح في علم النحو ص (٣٧ ـ ٣٨) .

- مصادرُ المطرزي في هذا الكتاب مؤلفاتُ عبد القاهر الجرجاني ، وهي :
  أ- العوامل المائة في النحو .
  ب- الجمل .
  ج- التتمة .
- بنى المطرزي كتابه هذا على مبدأ الإيجاز ، إذ اعتمد في بنائه على مؤلفات مختصرة ، دون الكتب المطولة .

وقد جعل المطرزي كتابه (المصباح) في خمسة أبواب – كما سبقت الإشارة ثلاثةٌ منها في العامل .

أمَّا العوامل اللفظية القياسية ، فقد تابع المطرزي فيها عبد القاهر الجرجاني حيث جعلها سبعة : الفعل ، واسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة والمصدر ، والاسم المضاف ، والاسم التام[١] . وهو في عرضه لهذه العوامل يراعي الإيجاز الذي يقتضيه الاتجاه التعليمي ، إذ نجده يكتفي بتعريف العامل والتمثيل له دونما تفصيل أو تعقيد [٢].

وفي العوامل اللفظية السماعية ، يتابع المطرزي أيضاً عبد القاهر ، فيعدّها واحداً وتسعين عاملاً ، موزعةً على ثلاثة عشر قسماً ، وهو في شرحها يميل إلى الإيجاز كذلك[٣] .

أمَّا العوامل المعنوية ، فسنجد المطرزي يخالف الجرجاني هذه المرة إذ يضيف نوعاً ثالثاً لرافع المبتدأ والخبر ، والفعل المضارع ، وهو عامل الصفة يقول المطرزي : ((وهو أن ترفع لكونها صفة لمرفوع ، وتنصب وتجر لكونها صفة لمنصوب ومجرور))[٤] .والقول بعامل الصفة هذا للأخفش[٥] .

---

(١) المصباح في النحو ص (٥٧) .
(٢) السابق ص (٥٧ – ٦٧) .
(٣) السابق ص (٦٩ – ٩٨) .
(٤) السابق ص (١٠٠) .
(٥) يرجع إلى : فتح الأبواب ص (١٤٩) .

٣. العوامل الجديد لمحمد بن بير علي البركوي (ت ٩٨١هـ) :

كتاب (العوامل الجديد) لمحمد بن بير علي البركوي[١] رسالةٌ لطيفةٌ في النحو تقع في نحو عشر صفحات ، وقد رتبها المؤلف في ثلاثة أبواب ، هي :

- الباب الأول : في العامل .
- الباب الثاني : في المعمول .
- الباب الثالث : في الإعراب[٢] .

وقد وقفتُ على هذه الرسالة ضمن كتاب (متون في اللغة العربية) ، منسوبةً لعبد القاهر الجرجاني ، والأمر بخلاف ذلك ، بل إنَّ إثبات هذا الوهم الذي وقع فيه الناشر [٣]، قد لا يحتاج إلى كبير جهد ، فرسالة (العوامل الجديد) ، وإن لم يرد فيها اسم البركوي ، تُنسَب له للأسباب الآتية :

- رسالة عبد القاهر الجرجاني تحمل عنوان (العوامل المائة النحوية) لا (العوامل) فقط ، وهي رسالةٌ محققةٌ[٤] بشرح الشيخ خالد الأزهري ومتداولة اليوم بين الدارسين ، وتختلف عن رسالة (العوامل الجديد) .
- عوامل عبد القاهر مائة عامل ، وعوامل البركوي ستون عاملاً فقط ، وما ورد في هذه الرسالة ستون عاملاً .
- تعالج رسالة الجرجاني العوامل فقط ، بينما تعالج رسالة البركوي : العامل والمعمول ، والعمل (الإعراب) .
- تتفق رسالة (العوامل) التي وقفتُ عليها ، مع رسالة أخرى للبركوي تحمل عنوان (إظهار الأسرار) ، إذ تتألف من ثلاثة أبواب ، هي : العامل والمعمول ، والإعراب ، وتقع في نحو ستٍّ وثلاثين صفحة من نفس كتاب (متون في اللغة العربية) ، وأغلب الظن – والله تعالى أعلم – أن يكون هذا الكتاب شرحاً للعوامل .
- ذكر الشيخ حبيب بن يوسف الفارسي في كتابه (فتح الأبواب إلى سلم الإعراب) أنَّه يعتمد على عوامل البركوي [٥]، وهذه الرسالة التي وجدتُها منسوبةً للجرجاني يتطابق فحواها مع كتاب (فتح الأبواب) ، فالرسالة للبركوي إذن ، لا للجرجاني .

---

(١) تنظر ترجمته في : فتح الأبواب ص (٩) .
(٢) العوامل ، محمد بن بير علي البركوي ، ضمن كتاب (متون في اللغة العربية) ، دار ابن حزم ، بيروت ٢٠٠٥م ، ص (٨٧) .
(٣) الطبعة منشورة من غير تحقيق .
(٤) سبقت الإشارة إلى أنّ الكتاب بتحقيق : البدراوي زهران .
(٥) ينظر : فتح الأبواب ص (٩) .

إنَّ هذا التشابه بين الرسالتين عنواناً وفكرة ، أوقع بعض الباحثين في خلطٍ ، إذ عدَّ الرسالتين رسالةً واحدة ، منسوبةً لعبد القاهر الجرجاني ، كما فعل البدراوي زهران في تحقيقه لكتاب (العوامل المائة النحوية لعبد القاهر الجرجاني بشرح الشيخ خالد الأزهري) ، إذ جعل الرسالتين رسالة واحدة منسوبة لعبد القاهر ، غير أنَّه تفطّن إلى ذلك ، فاستدرك في الطبعة الثانية من الكتاب ، وفصل بينهما[١] .

وعوامل البركوي رسالةٌ نحوية تعليمية ، هدف منها المؤلف أن يقدّم لمتعلمي الإعراب طريقة يسيرة تعينهم على ذلك . قال البركوي : ((وبعد ، فاعلم أنَّه لا بد لكل طالب معرفة الإعراب من معرفة مائة شيء ، ستون منها تسمى عاملاً وثلاثون منها تسمى معمولاً ، وعشرة منها تسمى عملاً وإعراباً))[٢] .

ويصرِّح البركوي بطريقته في عرض المادة ، فيقول : ((فأبيِّن لك بإذن الله تعالى هذه الثلاثة على طريق الإيجاز ، في ثلاثة أبواب : الباب الأول : في العامل والباب الثاني : في المعمول ، والباب الثالث : في الإعراب))[٣] .

فالأساس التعليمي الذي يتّبعه البركوي في رسالته هذه هو الإيجاز ، الذي يقدّم الفكرة للمتعلم سهلة يسيرة ، وربّما لحظنا هذا الإيجاز واضحاً في العوامل ، إذ حشد البركوي ستين عاملاً ، وثلاثين معمولاً ، وعشرة أنواع من الإعراب فيما لا يزيد على عشر ورقات .

أمَّا عوامله ، ومعمولاته ، والعمل النحوي عنده ، فيظهرها الجدول التالي :

---

(١) العوامل المائة النحوية ص (٦) .
(٢) العوامل للبركوي ص (٨٧) .
(٣) السابق والصفحة نفسها .

الباب	الأقسام	الأنواع		العدد
الباب الأول في العامل	العوامل اللفظية السماعية	ذكر الأنواع	العدد	٦٠
		حروف الجر .	٢٠	
		حروف تنصب الاسم وترفع الخبر .	٨	
		(ما) و (لا) المشبهتان (ليس) .	٢	
		حروف نصب المضارع .	٤	
		كلمات جزم المضارع .	١٥	
	العوامل اللفظية القياسية	الفعل ، اسم الفاعل ، اسم المفعول ، الصفة المشبهة ، اسم التفضيل ، المصدر ، الاسم المضاف ، الاسم المبهم ، الاسم المفهم معنى الفعل .	٩	
	العامل المعنوي	رافع المبتدأ والخبر ، رافع المضارع.	٢	
الباب الثاني في المعمول	المعمولات المرفوعة بالأصالة	الفاعل ، نائب الفاعل ، المبتدأ ، الخبر ، اسم كان ، خبر إنَّ ، خبر لا النافية للجنس ، اسم ما ولا المشبهتين ليس ، الفعل المضارع المرفوع .	٩	٣٠
	المعمولات المنصوبة بالأصالة	المفعول المطلق ، المفعول به ، المفعول فيه المفعول له ، المفعول معه ، الحال ، التمييز المستثنى ، خبر كان ، اسم إنّ ، اسم لا النافية ، خبر ما ولا المشبهتين ليس ، الفعل المضارع المنصوب .	١٣	
	المعمول المجرور بالأصالة	المجرور بحرف الجر، المجرور بالإضافة .	٢	
	المعمول المجزوم بالأصالة	الفعل المضارع المسبوق بجازم	١	
	المعمول بالتبعية	الصفة ، العطف ، التوكيد ، البدل عطف البيان .	٥	
الباب الثالث في الإعراب	الإعراب بالحركة	الضمة ، الفتحة، الكسرة .	٣	١٠
	الإعراب بالحرف	الواو ، الألف ، الياء ، النون .	٤	
	الإعراب بالحذف	حذف الحركة ، حذف الآخر ، حذف النون	٣	

و البركوي في رسالته هذه مقلدٌ ومجددٌ ؛ مقلدٌ لعبد القاهر في مواضع من عوامله المائة ، حيث يحذو حذوه في مواضع عدة ، كـ (ما) و (لا) المشبهتين ليس ، وحروف نصب المضارع ، وجزمها ، والعاملين المعنويين . ومجددٌ في إضافة بابي المعمول ، والعمل[1] .

٤. فتح الأبواب إلى سُلّم الإعراب لحبيب بن يوسف الفارسي (ت ١٣٢٩هـ) :

كتاب (فتح الأبواب إلى سلم الإعراب) للشيخ حبيب بن يوسف الفارسي (١٢٧٦- ١٣٢٩هـ) شرحٌ لعوامل البركوي – على ما سيأتي – وقد وضعه المؤلف لغاية تعليمية صرفة ، ونصَّ على هذه الغاية بقوله في منظومة سلم الإعراب :

وبعدُ ، ذا نظمٌ لطيفٌ محتوي ... ما في عوامل الإمامِ البركوي
سميتُـهُ بـ (سُلـم الإعرابِ) ... للمرتقي مِن مُبتدي الطـلابِ
و اللهُ أرجو أن يكـونَ نافـعا ... لِمـَن وفـاهُ سالـماً وسامِـعا [2]

فالكتاب كما هو واضحٌ من قول المؤلف للمبتدئين ، وقد وظّف لهم نظرية العامل لتساعدهم في الارتقاء إلى علم الإعراب . وتفصيل الحديث عن الكتاب آتٍ في الفصل الثالث من هذه الدراسة إن شاء الله .

وفي ختام هذا المبحث نعود إلى سؤالينا اللذين طرحناهما في بدايته ، وكانا :

- هل كان النحو العربي نحواً تعليمياً ؟
- وهل كانت نظرية العامل التي مثلت أساس هذا العلم وقاعدته مرتبطة بالاتجاه التعليمي في النحو العربي ؟ لنجيب عليهما بكل اطمئنان .

نعم ، كان النحو العربي نحواً تعليمياً ، وقد ارتبط بهذا الاتجاه التعليمي العامل النحوي ، ونظريته العتيدة ، بل مثلت هذه النظرية رديفاً لهذا الاتجاه ، وأسهمت في تقديم القواعد النحوية لمتعلميها .

---

(١) أفاض في الحديث عن جوانب الائتلاف والاختلاف بين الرسالتين الدكتور البدراوي زهران في مقدمة تحقيقه لكتاب العوامل المائة النحوية ، ولراغبٍ في الاستزادة أن يعود إلى تلك المقدمة .

(٢) فتح الأبواب إلى سلم الإعراب ص (٩) .

المبحث الثالث : أسس نظرية العامل في كتاب (فتح الأبواب إلى سلم الإعراب) .

إذا أردنا أن نتتبع أسسَ نظرية العامل النحوي في كتاب (فتح الأبواب إلى سلم الإعراب) للشيخ حبيب بن يوسف الفارسي ، موضوع بحثنا هذا تحقيقاً ودراسة فسنجدها تقابلنا في الصفحات الأولى منه ، بل في صفحته الأولى ، إذ يُقدّم المؤلف لكتابه هذا بقوله : ((الحمد لله الفاتح الرافع ، والصلاة والسلام على مَن جلَّ في المزايا عن المُضارع ، محمدٍ المنصوب لعمل الرفع في التابع والمتبوع ، المخفوض بالإضافة إليه كلُّ مرفوع ، .....))[١] .

إنَّ مصطلحاتٍ مثل : (الرفع ، والرافع ، والمرفوع ، والمنصوب والمخفوض) ألفاظٌ موظفةٌ في نظرية العامل ، وفيها أنَّ كل علامة من علامات الإعراب إنَّما هي أثرٌ لعامل ظاهرٍ أو مقدَّر[٢] . والمؤلف عندما يذكر هذه المصطلحات في مقدمة كتابه يُعبِّر عن رؤيته النحوية ، التي تتمثل في توظيف نظرية العامل ، والاتكاء عليها .

ويظهر هذا الاتكاء من خلال متابعة المؤلف للبركوي[٣] في تقسيم كتابه إلى ثلاثة أبواب ، هي : في العامل ، وفي المعمول ، وفي الإعراب ، وإطالته في الحديث عن العوامل النحوية فيما يقرب من ثلثي الكتاب ، إذ نراه يذكر في البدء تعريفه[٤] ، ثمَّ يُفصِّل في أنواعه : اللفظية السماعية ، واللفظية القياسية[٥] والمعنوية[٦] .

أمَّا أبرز أسس هذه النظرية في هذا الكتاب ، فهي :

١. تقدير المحذوفات :

سبقت الإشارة إلى أنَّ نظرية العامل ترى أنَّ الإعراب أثرٌ لعامل ظاهر أو مقدر ، وتقديرُ العوامل أمرٌ مقررٌ في النحو العربي ، وربما يكون النحاة قد أفرطوا فيه إفراطاً جعل ابن مضاء يثور تلك الثورة على نظرية العامل ، ولا سيما ما يتصل بها من تقدير المحذوفات .

---

(١) فتح الأبواب ص (١) .
(٢) ينظر : إحياء النحو ، مصدر سابق ، ص (٢٣) .
(٣) لأنَّ فتح الأبواب – كما سيجيء – هو شرحٌ لعوامل البركوي .
(٤) فتح الأبواب ص (٢١) .
(٥) السابق ص (٢٢) .
(٦) السابق ص (١٤٩) .

هذا التقدير نجده في مواضع كثيرة من الكتاب ، منها :

أ- تقدير الفعل :

في إعراب (بسم الله الرحمن الرحيم) يقول المؤلف إنَّ الباء للاستعانة متعلقة بفعل مقدر مؤخر للاهتمام والحصر[١] ، وقد يكون هذا المقدّر مقدماً ؛ فالتقدير في البسملة عنده : (باستعانة اسم الله أصنفُ) أو (أصنفُ باستعانة اسم الله)[٢] ، وثمة أمرٌ آخرٌ حريٌ بالملاحظة هنا ومرتبطٌ بنظرية العامل النحوي ، وهو أنَّ الفعل المقدر تأخر مع أنَّه عاملٌ والعامل حقه التقديم ؟ والجواب عن ذلك أنَّ الفعل أقوى العوامل ، فيجوز تقديمه وتأخيره .

وتقديرُ الفعل أيضاً نجده في المصدر المنصوب ، كـ (سقياً و جدعاً) يقول المؤلف – رحمه الله - : ((سقياً لكَ ، وجدعاً لكَ ، فـ (سقياً) منصوب ، مفعول مطلق لفعل مقدّر وجوباً ، أي : سقاكَ اللهُ سقياً))[٣] . وفي الاستثناء ، نحو : (قامَ القومُ عدا زيداً) ، إذ يقول : ((قاموا عدا زيداً فالتقدير : عدا أي جاوزَ هو – أي القائم – زيداً))[٤] . وفي حرفي القسم الواو والتاء ، إذ هما متعلقان بـ (أقسمُ) المقدر [٥]، ومثل هذه المواضع كثيرةٌ في الكتاب .

ب. تقدير المتعلق للظرف والجار والمجرور :

يقدر النحاة للظرف والجار والمجرور في نحو : (زيدٌ عندكَ وزيدٌ في الدار) متعلقاً محذوفاً تقديره : (كائنٌ أو استقر) على الخلاف بينهم . يقول المؤلف : ((إنَّما قلنا أنَّ الظرف المستقر مع فاعله جملة فعلية أو مركبة إشارة إلى الاختلاف في اختيار كون المتعلق المحذوف فيه فعلاً ..... أو اسماً))[٦] وعبارةٌ مثل : ((الجار والمجرور لا بد له من متعلق)) نلقاها في صفحات مختلفة من الكتاب[٧].

---

(١) فتح الأبواب ص (٢) .
(٢) السابق ص (٣) .
(٣) السابق ص (٦٨) .
(٤) السابق ص (٧٧) .
(٥) السابق ص (٨٢) .
(٦) السابق ص (٤) .
(٧) ينظر ما ذكره المؤلف ص (٩ – ١٠) .

ج. تقدير الضمير في المشتق :

أي : اسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة ، .... إلخ ، حيث يقدّر النحاة فيه ضميراً ، وقد عدَّ المؤلف – متابعاً في ذلك من سبقه من النحاة – أنَّ الإعراب لمجموع المركب ؛ أي : للمشتق مع ضميره ، لا للمشتق وحده ، وعبّر عن ذلك بقوله : ((ما قلنا من أنّ (قائمٌ) مع فاعله مركبٌ مرفوعٌ لفظاً ، على خلاف ما اشتهر في الألسنة ، وهو الحق ، لأنَّ الصفات المشتقة – اسم فاعلٍ وغيره – مع مرفوعاتها معمولاتٌ معربة ، والإعراب لمجموع المركبات ، لا للصفات وحدها ، لكن أجري إعراب المركبات على أجزائها الأول ، لامتناع إجرائها على أجزائها الثواني ، لكونها مشغولةً بالإعراب من جهة أجزائها الأول))[١] .

د- تقدير حرف العطف :

عدَّ المؤلف كلمة (إعراباً) من قوله :

وضعفُ خمسٍ عملاً إعرابا يُدعى ، ويأتي الكلُّ باباً بابا[٢]

معطوفاً على (عملاً) عطفاً تفسيرياً بعاطفٍ مقدّر ، وقد عدَّ ذلك جائزاً [٣] مستشهداً بما ذكره البهوتي[٤] .

هـ - تقدير (قد) في الحال :

في إعراب كلمة (تعالى) من قوله : (اعتصمتُ باللهِ تعالى) ، يقول المؤلف رحمه الله : ((تعالى : حال دائمة ، فحينئذٍ لا بد من تقدير (قد) عند جمهور البصريين ، إذ الماضي المثبت الواقعُ حالاً ، لا بد له من (قد) ظاهرة أو مقدرة))[٥] .

و- تقدير الاستثناء المنقطع بـ (لكنَّ) ، في نحو : (ما جاءني القومُ إلاَّ حماراً) أي : لكنَّ حماراً لم يجئ [٦] .

---

(١) فتح الأبواب ص (٩١) .
(٢) السابق ص (١٤) .
(٣) ينظر : السابق ص (١٨) .
(٤) تنظر ترجمته في : السابق والصفحة نفسها .
(٥) السابق ص (٢٧) .
(٦) السابق ص (٩٩) .

٢. العوامل اللفظية :

جرى الشيخ حبيب بن يوسف في تقسيمه للعوامل اللفظية على طريقة البركوي في رسالته (العوامل) ، ومن قبله عبد القاهر الجرجاني في عوامله المائة ، فجعلها على قسمين : سماعية وقياسية [١]، وفي كلا القسمين تظهر مبادئ نظرية العامل واضحةً ؛ ففي القسم الأول نجد العوامل خمسة أنواع ، هي :

- حروف الجر [٢].
- أحرف تنصب الاسم وترفع الخبر [٣] .
- (ما) و (لا) المشبهتان (ليس) [٤].
- أحرف نصب المضارع [٥] .
- كلمات جزم المضارع [٦].

وهذا التقسيم ينسجم تماماً مع نظرية العامل التي ترى أنَّ كلَّ جماعة من العوامل تشابهت في العمل ، تكوِّن أسرة واحدة [٧]. كما ذكر المؤلف في سياق هذه الأنواع عدداً من أسس هذه النظرية ، يأتي ذكرها قريباً .

أمَّا العوامل اللفظية القياسية ، فقد عدَّد المؤلف منها تسعة : الفعل واسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة ، والمصدر وأفعل التفضيل ، والاسم المضاف ، والاسم المبهم ، والاسم المفهم معنى الفعل . و بنى عمل هذه المشتقات على الشبه بالفعل ، والحمل عليه [٨]. يقول المؤلف : ((والمراد بشبهها – أي الأفعال – اسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة ، والمصدر ، والظرف والجار والمجرور ، نحو : مررتُ بزيدٍ ، وأنا مارٌّ بزيدٍ ، وزيدٌ ممرورٌ به ، ومروري بزيدٍ حسنٌ ، وزيدٌ بعيدٌ عن الأذى ، وزيدٌ عندكَ أو في الدار .....))[٩] .

---

(١) فتح الأبواب ص (٢١) .
(٢) السابق ص (٢٤) .
(٣) السابق ص (٩٠) .
(٤) السابق ص (١٠٣) .
(٥) السابق ص (١٠٥)
(٦) السابق ص (١٠٩)
(٧) ينظر : إحياء النحو ص (٢٨) .
(٨) ينظر : السابق ص (٢٥) .
(٩) فتح الأبواب ص (٢٥) .

٣. العامـــل المعنـــوي:

يُعرّف الشيخ حبيب بن يوسف العامل المعنوي بقوله : ((ما لا يكون للسان فيه حظ بل معنى يُعرَفُ بالقلب))[١] ، وهذا التعريف للسيد الشريف الجرجاني في كتابه التعريفات [٢]، كما نقله البركوي في كتابه إظهار الأسرار[٣] .

والعامل المعنوي عنده – كما هو عند البركوي – اثنان :

- العامل في المبتدأ والخبر[٤] .
- العامل في الفعل المضارع المرفوع[٥] .

ويظهر هذان العاملان في كتابه بكثرة ، وفي مواضع عديدة ، ولا سيما في إعراب الفعل المضارع المرفوع ، إذ نجد قوله : ((فعلٌ مضارعُ معلومٌ مرفوع بعامل معنوي عند الجمهور))[٦] يرد في مواضع كثيرة .

و يذكر المؤلف رأي الأخفش و السهيلي في عامل الصفة ، إلاّ أنّه لا يعتد به كنوع ثالثٍ من العوامل المعنوية[٧] .

وبالإضافة إلى ما ذكِر من أسس ، ثمة **أسس أخرى** لهذه النظرية نلقاها مبثوثة في الكتاب ، منها :

أ- يكون العامل فعلاً وحرفاً واسماً ، والأصل في العمل الفعل ، ثم الحرف ، ثمَّ الاسم ، ولا يؤثر العامل أثرين في محلٍ واحد [٨].

ب- لا يجتمع عاملان على معمول واحد ، وقد مثل لهذا الأساس في باب (لا) النافية للجنس ، حيث قال : ((وإذا قيل : لا رجلٌ ولا امرأةٌ في الدار ، برفعهما احتمل كون (لا) الأولى عاملة في الأصل عمل (إنَّ) ، ثمّ ألغِيت لتكرارها فيكون ما بعدها مرفوعاً بالابتداء ، وأن تكون عاملةً عمل (ليس) ، فيكون ما بعدها مرفوعاً بها . وعلى الوجهين فالظرف خبر عن الاسمين ، إن قدّرت (لا) الثانية تكراراً للأولى ، وما بعدها معطوفاً . فإن قدّرت الأولى مهملة ، والثانية عاملة عمل

---

(١) فتح الأبواب ص (١٤٩) .
(٢) التعريفات للجرجاني ص(١٢٢) .
(٣) إظهار الأسرار ص (٦٢) .
(٤) فتح الأبواب ص (١٥٠) .
(٥) السابق ص (١٥٣)
(٦) ينظر على سبيل المثال : السابق ص (٣)
(٧) السابق ص (١٤٩)
(٨) السابق ص (٢١)

(ليس) ، أو بالعكس ، فالظرف خبرٌ عن أحدهما ، وخبر الآخر محذوف ، كما في قولك : زيدٌ وعمروٌ قائمٌ) ، و لا يكون خبراً عنهما ، لئلا يلزم محذوران : كون الخبر الواحد مرفوعاً ومنصوباً ، وتوارد عاملين على معمول واحد))[١] .

و (لا) هذه من الحروف التي تعمل في موضعين ، تارةً بمعنى (إنَّ) وتارةً أخرى بمعنى (ليسَ) ، لذا يُفرِّق المؤلف بينهما ، فيقول : ((والفرق بين (لا) لنفي الجنس ، وبين (لا) بمعنى (ليس) ، أنَّ الأولى تدل على نفي الجنس بالمطابقة ، وعلى نفي أفراد ذلك الجنس بالالتزام ، والثانية بالعكس ؛ أي : تدل على نفي أفراد الجنس بالمطابقة ، وعلى نفي الجنس بالالتزام))[٢] .

ج- القياسُ في العامل أن يختص بالقبيل الذي يعمل فيه من الاسم والفعل ، لذا فإنَّ حرف الجر إنَّما يعمل في اسمٍ واحد ، لا في حرفٍ ، ولا فعل ، و لا اسمين[٣] ويُتبعُ المؤلف ذلك بقوله : ((بحسب السماع من العرب))[٤] .

وإذا لم يختص العامل بقبيلٍ واحدٍ فقد يُهمل ، كما فعلت بنو تميم بـ (ما) و (لا) المشبهتين (ليس) ، لأنَّهما تدخلان على الاسم والفعل[٥] ، وكما فعل الكسائي بـ (حتى) ، فهي عنده لا تجرُّ ، بل إنَّ ما بعدها مجرورٌ بتقدير (إلى) لا بـ (حتى) ، لأنَّها غير مختصة[٦] .

د- قد تكون الكلمة عاملةً ومعمولةً في نفس الوقت ، وقد مثّل المؤلف لهذا بقوله : ((مهما تفعل تُسأل عنه)) ، ثمَّ قال : ((مهما : اسم شرط مبني على السكون منصوب محلاً مفعول به لـ (تفعل) ، وهو فعلٌ مضارعٌ مجزومٌ به ، فيكون (مهما) عاملاً ومعمولاً من جهتين))[٧] .

---

(١) فتح الأبواب ص (١٠١) .
(٢) السابق ص (١٠٠) .
(٣) السابق ص (٢٤) .
(٤) السابق ص (٢٥) .
(٥) السابق ص (١٠٤) .
(٦) السابق ص (٥٧) .
(٧) السابق ص (١١٤) .

هـ - الأصل في العامل أن يتقدّم ، وإذا تأخر فلقوته ، وقد يضعف ، فيزاد عليه ما يقويه ، كـ (لام التقوية) التي تزاد لتقوية عاملٍ ضعُف بتأخيره ، نحو : ﴿ هُدىً وَرَحمَةً لِّلذينَ هُم لِربِّهِم يَرهَبُونَ ﴾[1] ، أو لكونه فرعاً في العمل ، نحو : ﴿ مُصَدِّقاً لِّمَا مَعَهُمْ ﴾[2] .

وثمة أسسٌ أخرى نجدها في الكتاب ، نحو :

- حرف الجر لا يُعلق ، أي : لا يبطل [3].
- قد يصل العامل الواحد بحرفٍ واحدٍ مرتين[4] .
- المفعولُ لا بدَّ له من فعلٍ أو معناه [5].
- امتناعُ اجتماع العلتين على معمولٍ واحد[6] .

---

(١) سورة الأعراف (١٥٤) .
(٢) سورة البقرة (٩١) .
وينظر تفصيل المسألة في : فتح الأبواب ص (٧١) .
(٣) تفصيل المسألة في : فتح الأبواب ص (٧٠) .
(٤) تفصيل المسألة في : فتح الأبواب ص (٧٣) .
(٥) تفصيل المسألة في : فتح الأبواب ص (٧٥) .
(٦) تفصيل المسألة في : فتح الأبواب ص (١٠٠)

الفصل الثالث : دراسة الكتاب

المبحث الأول : منظومة سُلّم الإعراب .
المبحث الثاني : هل كان حبيب بن يوسف شارحاً لعوامل البركوي؟
المبحث الثالث : منهج المؤلف في الكتاب .
المبحث الرابع : شواهد الكتاب .
المبحث الخامس : موقف المؤلف من قضايا الخلاف ومذهبه النحوي
المبحث السادس : مصادر المؤلف في الكتاب .
المبحث السابع : مآخذ على الكتاب .
المبحث الثامن : قيمة الكتاب .

المبحث الأوّل : منظومة سُلّم الإعراب :

ألف الشيخ حبيب بن يوسف كتابه هذا لشرح منظومة نحوية ، كان قد نظمها وسمَّاها (سلم الإعراب) ، وقد اعتمد في نظمها على رسالة العوامل للبركوي يدلنا على ذلك ، ما جاء في مقدمة الكتاب ، وفيها : ((وبعدُ ، فهذا شرحٌ علقتُهُ على منظومتي المُسمَّاة بسلم الإعراب ، يرفعُ نقابَها ، ويذللُ صعابَها ، مشتملٌ على زهور فوائد اجتنيتُها من رياض النحاة وغيرهم))[١] .

ومنظومة سلم الإعراب هذه أرجوزة نحوية للمؤلف[٢] ، تقع في مائةٍ وواحدٍ وعشرين بيتاً ، نظمها المؤلف لمريد الارتقاء والصعود إلى سماء علم الإعراب من الطلاب المبتدئين ، دون غيرهم [٣]. وقد فرغ من نظمها سنة ألفٍ وثلاثمائةٍ وعشرٍ من الهجرة ، إذ أشار الناظم إلى هذا التاريخ في نهاية المنظومة ، كما أشار إلى مكان النظم ، قائلاً :

نظمتُ في مسقط عامَ ألفِ وعشرةٍ عن مائةٍ وضعفِ [٤]

وهذا يعني أن لا مدةَ طويلةً بين النظم والشرح ، فقد جاء في نهاية كتاب فتح الأبواب إلى سلم الإعراب ما يأتي : ((وقد وقع الفراغ من تبييض هذا الشرح يوم السادس والعشرين من شهر شوال المكرم ، من سنة ثلاثمائةٍ وإحدى عشرة بعد الألف))[٥] . فالمدة بينهما إذن سنةٌ واحدةٌ ، أو ما يزيد عنها بقليل .

بدأ المؤلف منظومته هذه بقوله :

يقولُ راجي رحمةَ الغفّارِ حبيبُ الفَرسيُّ ذو الأوزارِ
الحمدُ للهِ الذي قد رفعَا بناءَ مِن لكبريَاه خضعَا
ثمَّ الصلاةُ مَعَ تسليمٍ أبَر على جنابِ خيرِ سَاداتِ البشر
محمدٍ نبيِّنا الفردِ العَلَم بأمرهِ الماضي لأفعالٍ جَزَم
وآلِهِ وصحبِهِ مِن نُصِبوا لِخفضِ مَن للاعتلال انتسبوا [٦]

فهو يحذو حذو الأقدمين في افتتاح منظومته بذكر اسمه ، وحمد الله والثناء عليه ثمّ الصلاة على رسوله الكريم وآله ، وهذا ما نجده عند ابن مالك الأندلسي – مثلاً – في الخلاصة .

---

(١) فتح الأبواب ص (١) .
(٢) السابق ص (١٢) .
(٣) السابق ص (١٣) .
(٤) السابق ص (٢٣٢) .
(٥) السابق ص (٢٣٣) .
(٦) السابق ص (٩) .

وبعد ذلك يُصرِّح المؤلف بالسبب الذي دفعه للنظم ، قائلاً :

وبعدُ ، ذا نظمٌ لطيفٌ محتوي ... ما في عوامل الإمام البركوي
سميتُهُ بسلم الإعرابِ ... للمُرتقي مِن مبتدي الطلابِ
و اللهَ أرجو أن يكون نافعا ... لِمَن وفاهُ سالماً وسامعا [1]

و قد قسَّم المؤلف أبيات منظومته المائةَ والواحد والعشرين بيتاً في اثنين وعشرين مقطعاً ، يتراوح عدد أبيات المقطع الواحد من بيتين إلى ثمانية عشر بيتاً والمقاطع هي :

١. خطبة الناظم .	ثمانية أبيات .
٢. محتوى المنظومة	ستة أبيات .
٣. مقدمة باب العامل .	أربعة أبيات .
٤. حروف الجر .	أربعة أبيات .
٥. حروف تنصب الاسم وترفع الخبر .	أربعة أبيات .
٦. (ما) و (لا) المشبهتان (ليس) .	بيتان .
٧. أحرف نصب المضارع .	بيتان .
٨. كلمات جزم المضارع .	ستة أبيات .
٩. العوامل القياسية .	ثمانية عشر بيتاً .
١٠. العامل المعنوي .	بيتان .
١١. مقدمة الباب الثاني : في المعمول .	أربعة أبيات .
١٢. المعمولات المرفوعة بالأصالة .	سبعة أبيات .
١٣. المعمولات المنصوبة بالأصالة .	ستة أبيات .
١٤. المعمول المجرور بالأصالة .	بيتان .
١٥. المعمول المجزوم بالأصالة .	بيتان .
١٦. المعمولات بالتبعية .	ستة أبيات .
١٧. مقدمة الباب الثالث ، والإعراب بالحركة .	أربعة عشر بيتاً .
١٨. الإعراب بالحروف	سبعة أبيات .
١٩. الإعراب بالحركات مع الحذف .	خمسة أبيات .
٢٠. الإعراب بالحروف مع الحذف .	بيتان .
٢١. الإعراب بحسب الصفة .	خمسة أبيات .
٢٢. خاتمة النظم .	خمسة أبيات . [2]

---

(١) فتح الأبواب ص (٩)

(٢) تنظر هذه المقاطع في مواضعها من الكتاب ، وهي على الترتيب في الصفحات الآتية : ٩ ، ١٤ ، ٢١ ، ٢٤ ، ٩٠ ، ١٠٣ ، ١٠٥ ، ١٠٩ ، ١٢٣ ، ١٤٩ ، ١٦٢ ، ١٦٤ ، ١٧٣ ، ١٩٦ ، ١٩٨ ، ٢٠٠ ، ٢١٢ ، ٢١٦ ، ٢١٨ ، ٢١٩ ، ٢٢١ ، ٢٣٢ .

ومقاطع المنظومة هذه غالباً ما ترد في بداية الفصل أو القسم ، ويأتي بعدها الشرح ، غير أنَّ المؤلف يحرص – قبل أن يخوض في الشرح – على بيان مفردات أبياته ، لا سيما وأنَّ المنظومة خاصةٌ بالمبتدئين . ومثال ذلك قوله في شرح الأبيات السالفة الذكر : ((الذي قد رفعا : والألف فيه للإطلاق ، أي : أعلى . بناء : أي مرتبة . مَن ، أي الذي . لكبرياه : التي هي رداء العظمة الإلهية . خضعا : أي تذلل وانقاد))[1] . وهكذا في بقية المقاطع .

والمنظومة ممزوجةٌ بالشرح ، إلاَّ أنَّ الناسخ كان قد ميّز أبيات المنظومة بوضع خطٍ في أعلاها ، وقد استبدلتُ هذا الخط في التحقيق بقوسين ، تُحصَر بينهما أبيات المنظومة .

وما مِن شكٍّ في أنَّ منظومة (سُلَّم الإعراب) للشيخ حبيب بن يوسف الفارسي العماني تمثل إضافةً جديدةً في حقل الدراسة النحوية ، إذ لم يُكشف عنها من قبل ولا عن شرحها (فتح الأبواب) .

---

(١) فتح الأبواب ص (١٠) .

المبحث الثاني : هل كانَ حبيب بن يوسف شارحاً لعوامل البركوي ؟

إذا كان الشيخ حبيب بن يوسف قد اعتمد في منظومته (سلم الإعراب) وشرحها كتاب (فتح الأبواب) على ما ورد في رسالة العوامل للبركوي ، فما الإضافة التي قدمها المؤلف لهذه الرسالة النحوية ؟ و ما الذي ميّز المنظومة وشرحها عنها ؟ وهل كان المؤلف محقاً فيما نبّه عليه في بداية شرحه للمنظومة ونصُّه :((جميع التراجم الواقعة في هذا النظم غير الأبواب الثلاثة من زيادتي)) ؟[١]

تأثر الشيخ حبيب بن يوسف بالبركوي في هيكل رسالته العام ، وهي رسالة نحوية لطيفة ، تقع في عدة ورقات ، فأخذ عنه الأبواب الثلاثة : العامل ، والمعمول والإعراب ، وجميع الأنواع التي تنطوي تحتها ، بزيادة تفصيل .

ففي النوع الأول من العوامل اللفظية السماعية ، يذكر البركوي في رسالته الآتي : ((النوع الأول : حروفٌ تجرُّ اسماً واحداً ، تسمى حروف الجر ، وحروف الإضافة ، وهي عشرون : الأول : الباء ، نحو: آمنتُ باللهِ ، وبه لأبعثنَّ ، والثاني : مِن ، نحو : تبتُ مِن كلِّ ذنبٍ ، والثالث : إلى ، نحو : تبتُ إلى اللهِ تعالى ، والرابع : عن ، نحو : كففتُ عن الحرامِ ، والخامس : على ، نحو: يجبُ التوبةُ على كلِّ مذنبٍ والسادس : اللام ، نحو : إنَّا عبيدٌ للهِ تعالى ، والسابع : في ، نحو : المطيعُ في الجنةِ والثامن : الكاف ، نحو قوله تعالى : ﴿ ليسَ كمثله شيءٌ ﴾ ، والتاسع : حتى ، نحو : أعبدُ اللهَ حتى الموتِ ، والعاشر : ربَّ ، نحو : ربَّ تالٍ يلعنُهُ القرآنَ ، والحادي عشر : واو القسم ، نحو: واللهِ لا أفعلنَّ الكبائرَ ، والثاني عشر : تاء القسم ، نحو : تاللهِ لأفعلنَّ الفرائضَ ، والثالث عشر : حاشا ، نحو : هلكَ الناسُ حاشا العالمِ والرابع عشر : مُذ ، نحو: تبتُ مِن كلِّ ذنبٍ فعلتُه مُذ يومِ البلوغِ ، والخامس عشر : مُنذ ، نحو : تجبُ الصلاةُ مُنذ يومِ البلوغِ ، والسادس عشر : خلا ، نحو : هلكَ العالِمون خلا العاملِ بعلمِه ، والسابع عشر : عدا ، نحو : هلكَ العالِمون عدا المخلصِ ، والثامن عشر : لولا ، نحو : لولاكِ يا رحمةَ اللهِ لهلكَ الناسُ ، والتاسع عشر : كي ، نحو : كيمه عصيتَ ؟ ، والعشرون : لعلَّ في لغة عُقيل ، نحو : لعلَّ اللهِ تعالى يغفرُ ذنبي)) [٢].

ويُفصِّل الشيخ حبيب بن يوسف الحديث في عوامل الجر هذه ، فيورد للمصطلح توضيحاً[٣] ، ثمَّ يذكر للباء سبعة عشر معنى[٤] ، ولـ (مِن) ستة عشر وجهاً [٥]

---

(١) فتح الأبواب ص (٢٣) .
(٢) العوامل للبركوي ص (٨٧ – ٨٩) .
(٣) أي مصطلح حروف الجر ، ينظر : فتح الأبواب ص (٢٤ – ٢٥) .
(٤) السابق ص (٢٨) .
(٥) السابق ص (٣٦) .

ولـ (عن) عشرة معانٍ [١]، ولـ (في) عشرةٌ أيضاً [٢] ، ولـ (إلى) ثمانية معانٍ [٣] ولـ (حتى) ثلاثة أضرب ، مع تفصيل الحديث في العاملة للجر منها[٤] ولـ (على) تسعة معانٍ [٥]، ولـ (اللام) اثنين وعشرين معنى[٦] ، ولـ (الكاف) خمسة معانٍ [٧]، وهو يفصّل الحديث في شروط عمل (عدا ، وخلا ، وحاشا) الجر[٨] وكذا (ربَّ) [٩]، و (الواو و التاء) في القسم [١٠]، وعمل (مذ ، ومنذ[١١] ولولا[١٢] ، وكي[١٣] ، وعلَّ [١٤]) الجر.

والأمر نفسه في بقية باب العامل .

وفي باب المعمول ، يذكر البركوي المعمولات المرفوعة بالأصالة ، فيقول : ((أمَّا المرفوع فتسعةٌ: الأول : الفاعل ، نحو : رحمَ اللهُ تعالى التائبَ ، والثاني : نائب الفاعل ، نحو : رُحِمَ التائبُ ، والثالث : المبتدأ ، والرابع : الخبر ، نحو : محمدٌ عليه الصلاةُ والسلامُ خاتمُ الأنبياءِ والمرسلين ، والخامس : اسم كان وأخواته نحو : كانَ اللهُ تعالى عليماً حكيماً ، والسادس : خبر باب إنَّ ، نحو : إنَّ البعثَ حقٌ والسابع : خبر لا لنفي الجنس ، نحو : لا عملَ مراءٍ مقبولٌ ، والثامن : اسم ما و لا المشبهتين بليس ، نحو : ما التكبرُ لائقاً للعالم ، و لا حسدٌ حلالاً ، والتاسع : الفعل المضارع الخالي عن النواصب والجوازم ، نحو : يحبُّ اللهُ التواضعَ))[١٥] .

ويفصّل الشيخ حبيب بن يوسف الحديث في هذه المعمولات ، فيذكر لكل نوع منها تعريفاً ، وشروطاً للعمل ، وحالات التقديم والتأخير ، والذكر والحذف ، وقد يُفصّل في المصطلح النحوي ، كما نجد في نائب الفاعل[١٦] ، أو في الصور ، كما في المبتدأ الواقع صفة بعد نفي أو استفهام ، رافعاً للظاهر ، أو في حكم نحوي ، كتعدد الخبر أو تعدد المبتدأ[١٧] .

---

(١) فتح الأبواب ص (٤٥) .
(٢) السابق ص (٥٠) .
(٣) السابق ص (٥٥) .
(٤) السابق ص (٥٧ – ٥٨) .
(٥) السابق ص (٦١) .
(٦) السابق ص (٦٤) .
(٧) السابق ص (٧٤) .
(٨) السابق ص (٧٧ – ٧٨) .
(٩) السابق ص (٨٠) .
(١٠) السابق ص (٨٢) .
(١١) السابق ص (٧٨ – ٧٩) .
(١٢) السابق ص (٨٣) .
(١٣) السابق ص (٨٤) .
(١٤) السابق ص (٨٥) .
(١٥) العوامل للبركوي ص (٩٢ – ٩٣) .
(١٦) فتح الأبواب ص (١٦٥) .
(١٧) السابق ص (١٦٧ – ١٦٨) .

وفي الباب الثالث : (الإعراب) يختم البركوي رسالته في : الإعراب بحسب الصفة ، فيقول بإيجاز : ((ثمَّ الإعرابُ إن ظهر في اللفظ يسمى لفظياً ، كما في الأمثلة المذكورة ، وإن لم يظهر في اللفظ ، بل قدِّر في آخره يسمى تقديرياً ، نحو أنا العاصي ، وإن لم يظهر في آخره يسمى محلياً ، نحو : توكلنا على مِن لا يأتي الخيرُ إلاَّ من جهته))[1] .

ويُعبِّر الشيخ حبيب بن يوسف عن ما ذكره البركوي في الإعراب بحسب الصفة نظماً ، فيقول :

ثـمَّ اعلـمَنَّ بـأنَّ ذا الإعـرابَ إن	في اللفظِ يظهر، فبـ (لفظي) زكِن
كـ (جاءَ خالـدٌ) . وإن لم يظهـرَا	بـل كـانَ في آخـره مُقـدَّرا
فهوَ الـذي يُسمـى بـ (تقـديري)	نحو: الفتى، القاضي، لدى، السري
وحيـثُ لم يظهـر ولم يُقـدرا	في آخـرٍ ، فهـوَ محليـاً يُـرى
نحـو : توكلنـا على مِـن يَرحَـمُ	ولم يـزل على العبـادِ يُنعِـمُ[2]

ثمَّ يشرع في شرح ما نظم ، مفصلاً القول في الأنواع الثلاثة[3] .

والشيخ حبيب بن يوسف في هذه المواضع ، وفي غيرها من الكتاب ، يزيد على البركوي في الآتي :

- الاستشهاد بالآيات القرآنية الكريمة ، التي لم ترد عند البركوي إلاَّ في موضعين من رسالته ، بينما استشهد المؤلف بالقرآن في مائةٍ وثلاثةٍ وتسعين موضعاً[4] .
- الاحتجاج بالقراءات القرآنية في اثني عشر موضعاً [5].
- الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف في أحد عشر موضعاً [6].
- الاحتجاج بأشعار العرب وأراجيزهم في واحدٍ وأربعين موضعاً[7] .
- ذكر أقوال العلماء ، وآرائهم ، ومذاهبهم ، حيث ورد في كتابه مائةٌ واثنان وعشرون علماً ، في فنونٍ مختلفة ، كالنحو ، والصرف ، واللغة ، والتفسير والحديث ، والفقه [8].
- الإفادة من مصادر ثقافة متنوعة ، إذ ذكر المؤلف من الكتب مائة كتابٍ في علوم مختلفة ، يأتي تصنيفها في مصادر المؤلف في الكتاب[9] .

---

(١) العوامل للبركوي ص (٩٦) .
(٢) فتح الأبواب ص (٢٢١) .
(٣) السابق ص (٢٢١ – ٢٢٥) .
(٤) ينظر : فهرس الآيات القرآنية ، فتح الأبواب ص (٢٤٢) .
(٥) ينظر : فهرس القراءات القرآنية ، فتح الأبواب ص (٢٥٤) .
(٦) ينظر : فهرس الأحاديث النبوية ، فتح الأبواب ص (٢٥٥) .
(٧) ينظر : فهرس الأشعار والأرجاز ، فتح الأبواب ص (٢٥٦) .
(٨) ينظر : فهرس الأعلام ، فتح الأبواب ص (٢٦١) .
(٩) ينظر : فهرس الكتب الواردة في النص المحقق ، فتح الأبواب ص (٢٧١) .

- اهتمام المؤلف بعرض مجموعة من الفوائد ، التي قد تكون نحوية ، أو صرفية ، أو معجمية ، أو أصولية، من خلال التنبيهات .

تجدر الإشارة إلى أنَّ الشيخ حبيب بن يوسف ، ورغم تأثره بعوامل البركوي ، لم يُشر إليه بالنقل ، إلاَّ في سبع مواضع فقط [١]، وغالباً ما يعبَّر عن رسالة العوامل هذه بـ (الأصل)، بخلاف شرح الرضي على كافية ابن الحاجب ، الذي نقل منه المؤلف في ما يزيد على الستين موضعاً [٢]،ومغني اللبيب لابن هشام الأنصاري الذي نقل منه المؤلف في ما يزيد على خمسةٍ وأربعين موضعاً[٣] . وتفسير ذلك – من وجهة نظر الدراسة – أنَّ رسالة العوامل للبركوي ، رسالةٌ لطيفة موجزة ، لا تسمح بكثير استشهاد ، وعديد نقل .

إنَّ ما ذكِر يقودنا إلى القول – وبكل اطمئنان – بأنَّ كتاب فتح الأبواب إلى سلم الإعراب للشيخ حبيب بن يوسف الفارسي العماني ، إنَّما هو شرحٌ لعوامل البركوي ولو أطلق عليه المؤلف (شرح العوامل الجديد للبركوي) لكان أوضح لمقصوده ، وأجلى لمراده .

---

(١) فتح الأبواب ص (٢٥ ، ١١٥ ، ١٢٧ ، ١٤٥ ، ١٥٣ ، ١٥٤ ، ٢١٠)
(٢) يرجع إلى فهرس الأعلام ص (٢٦٤) ، وفهرس الكتب ص (٢٧٤) .
(٣) يرجع إلى فهرس الأعلام ص (٢٦٩) ، وفهرس الكتب ص (٢٧٦) .

المبحث الثالث : منهج المؤلف في الكتاب :

قدَّم الشيخ حبيب بن يوسف لكتابه بمقدمة موجزة ، ذكر فيها سبب التأليف غير أنَّه لم يذكر فيها المنهج الذي سيسير عليه ، والطريقة التي سيعرض فيها عمله وعلى كل حال ، فإنَّ منهج المؤلف في الكتاب يظهر من خلال الآتي :

١ . قسَّم المؤلف كتابه – بحسب رسالة العوامل للبركوي – إلى ثلاثة أبواب هي : العامل ، والمعمول ، والإعراب ، ووضع لكلِّ بابٍ من هذه الأبواب عنواناً كما قسَّم هذه الأبواب بعد ذلك إلى فصولٍ ، ووضع لها عناوين أيضاً .

٢ . يَذكرُ المؤلفُ في بداية كلِّ بابٍ ما يحتوي عليه مُجمَلاً ، ثمَّ يشرع في ذكر التفاصيل بعد ذلك . ففي بداية باب العامل ، نجده بعد تعريف العامل[١] ، يُقسِّمه إلى لفظي ومعنوي[٢] ، ويقسِّم اللفظي إلى سماعي وقياسي[٣] ، ويذكر أنَّ السماعي خمسة أنواعٍ[٤]، كل هذا بصورة مجملة .

وفي بداية باب المعمول ، يذكر المؤلف أنَّ المعمولات تنقسم إلى قسمين : معمولاتٍ بالأصالة ، ومعمولاتٍ بالتبعية [٥]، ثمَّ يذكر المعمولات بالأصالة مجملة بقوله : ((والمبتدا : أي الضرب الأول من المعمولين ، وهو المعمول بالأصالة ويأتي ذكر الضرب الثاني في فصل على حدة ، جاء على أربعة أقسام :
أحدها : المعمول ذو الرفع : وهو تسعة بالاستقراء ؛ ثمانية منها أسماء ؛ أربعةٌ أصول ، وأربعةٌ ملحقةٌ بها ، وواحدٌ منها الفعل المضارع .
وثانيها : المعمول ذو النصب : وهو ثلاثة عشر بالاستقراء ؛ وهو على قسمين : اسمٌ وفعلٌ ؛ فالاسم اثنا عشر ، والفعل واحدٌ ، والاسمُ أصلٌ ، وهو خمسةُ مفاعيل وملحقٌ به ، وهو سبعة .
وثالثها : المعمول ذو الانجزام ... وهو واحدٌ : الفعلُ المضارع الذي دخلته إحدى الجوازم المتقدمة .
ورابعها : المعمول ذو الجر ، وهو اثنان : المجرور بحرف الجر ، والمجرور بالمضاف))[٦] .

٣ . يبدأ المؤلف حديثه في الباب أو الفصل ، بذكر مقطعٍ مِن منظومته سلم الإعراب ، ثمَّ يشرع في شرح هذا المقطع . وهذه الطريقةُ تقابلنا في الكتاب كاملاً

---

(١) فتح الأبواب ص (٢١) .
(٢) السابق والصفحة نفسها .
(٣) السابق ص (٢٢) .
(٤) السابق والصفحة نفسها .
(٥) السابق ص (١٦٢) .
(٦) السابق ص (١٦٣) .

من أوّله إلى آخره . ففي حديثه عن عوامل الجر، في الفصل الأول من العوامل السماعية ، نجده يبدأ الفصل بقوله :

وأوّلُ الأنواعِ حروفٌ اقتضت ... الجرَّ في اسمٍ واحدٍ ، وسُمِّيت
حروفَ جرٍّ وإضافةٍ ، وهي ... عشرونَ عاملاً على الرأي البهي
الباءُ مِن عن في إلى حتى على ... واللامُ والكافُ عدا حاشا خلا
مُذ مُنذ رُبَّ الواو والتاء في القسم ... لولا وكي ، وفي عُقيلٍ علَّ تم [1]

وفي شرحه للمعمولات المرفوعة بالأصالة ، يُقدِّم لشرحه بقوله :

وما مِن المعمولِ ذو ارتفاعِ ... تسعةُ أشياءٍ بلا دفاعِ
فالأوَّلُ الفاعلُ ، ثمَّ نائبُه ... كدان زيدٌ إذ أهينَ صاحبُه
والمبتدا ، والخبرُ المُسندُ له ... نحو : الفتى هادٍ ، وهندٌ نادله
كذلك اسمُ باب كانَ ، والخبر ... في بابِ إنَّ ، نحو : إنَّ اللهَ بَر
و ما و لا لنفي جنسٍ استقر ... مِن مُسندِ اسمِها المُسمى بالخبر
ثمَّ اسمُ ما و لا هما أشبهتا ... ليس ، كلا نأتِ حلالاً يا فتى
والتاسعُ المضارعُ الذي خلا ... عن ناصبٍ وجازمٍ قد فصِّلا [2]

٤. يهتم المؤلف – رحمه الله – دائماً بشرح ألفاظ منظومته ، قبل الخوض في التفاصيل النحوية . ففي فصل المعمول المجرور بالأصالة ، نجده يُقدِّم لهذا الفصل بقوله :

ما جُرَّ منه اثنانِ حسبُ . الأولُ ... مجرورُ حرفٍ كلزيدٍ عيهلُ
ثانيهما : المجرورُ بالمضافِ ... كنجلِ عمروٍ صاحبِ الإنصافِ [3]

ثمَّ يشرح ذلك قائلاً : ((ما جُرَّ : بالبناء للمجهول ، أي : المجرور ، منه : أي المعمول ، اثنان حسب : أي فقط ، خلافاً لمن زاد المجرور بالمجاورة ، والمجرور بالتوهم ، كما يأتي آنفاً . الأول : منهما ، مجرور حرفٍ : أي مجرور بحرف من الحروف الجارة المتقدمة في فصل النوع الأول من العوامل السماعية ، كلزيدٍ عيهل: بفتح العين المهملة والهاء ، بينهما ياء مثناة تحتية ساكنة ، وهي الناقة الشديدة النجيبة))[4] . والأمر نفسه في البيت الثاني ، وفي جميع أبيات المنظومة .

---

(١) فتح الأبواب ص (٢٤) .
(٢) السابق ص (١٦٤) .
(٣) السابق ص (١٩٦) .
(٤) السابق والصفحة نفسها .

٥. يقوم المؤلف بتعريف المصطلح النحوي الذي سيتحدث عنه ، سواء أكان هذا المصطلح عاملاً ، أم معمولاً ، أم عملاً ، فاسم الفاعل مثلاً من العوامل اللفظية القياسية ، وعرَّفه المؤلف بقوله : ((واسم الفاعل ما دلَّ على الحدث والحدوث وفاعله))[١] . وينقل تعريف العامل المعنوي بقوله : ((ما لا يكون للسان فيه حظ بل معنى يُعرف بالقلب))[٢] . ويُعرِّف نائب الفاعل بقوله : ((هو ما نُسب إليه الفعل التام المجهول ، نحو : ضُرِبَ زيدٌ ، أو بمعناه من اسم المفعول ، لما تقدَّم من أنَّه يعمل عمل فعله ، نحو : زيدٌ مضروبٌ غلامُه ، أو اسم منسوبٌ ، نحو : زيدٌ قرشيٌّ أبوه))[٣] .

وقد يجنح المؤلف إلى العلة ، كما في حروف الجر ، وسبب تسميتها بذلك فنراه يقول : ((وسُمِّيت حروف جر من قبيل إضافة المؤثر إلى الأثر ، أو السبب إلى مسببه))[٤] . ويقول : ((وسميت بذلك لأنَّها تجر معاني الأفعال ونحوها إلى الأسماء))[٥] . ويقول : ((وتسمى حروف إضافة عند الكوفيين ، لأنَّها تضيف – أي توصل – الأفعال وشبهها إلى الأسماء))[٦] .

٦. يذكر المؤلف بعد التعريف الأحكام النحوية ، وفيها يحرص على الآتي :

أ- ذكر الآراء النحوية المحتملة ، وعدم الاكتفاء برأي واحد ، ومثال ذلك قوله في معنى الإلصاق لباء الجر : ((الأول : الإلصاق ؛ أي إلصاق الفعل بالمجرور ، وهو إمَّا حقيقي ، بأن يكون الإلصاق مفضياً إلى نفس المجرور ، نحو : به داءٌ ، أي التصق به ، وأمسكتُ بزيدٍ ، أي : قبضتُ على شيء من جسمه ، أو ما يحبسه من ثوبٍ أونحوه))[٧] ، وهذا الرأي نقله المؤلف عن ابن هشام الأنصاري في المغني ثمَّ قال : ((ونازع الدماميني في كون الإلصاق حقيقياً ، إذ أمسك على الثوب بدون إمساكٍ على الجسد ، تبعاً لابن الصائغ ، واستظهر أنَّه مجازٌ بجعل إلصاق الإمساك بالثوب إلصاقاً بزيد ، لما بينهما من المجاورة))[٨] . ونقل المؤلف عن الأخفش أنَّ المعنى : مررتُ على زيدٍ ، بدليل : ﴿ وَإِنَّكُم لَتَمرُّونَ عَلَيهِم مُصبِحِينَ ﴾[٩] .

---

(١) فتح الأبواب ص (١٢٨) .
(٢) السابق ص (١٤٩) .
(٣) السابق ص (١٦٥) .
(٤) السابق ص (٢٥) .
(٥) السابق والصفحة نفسها .
(٦) السابق والصفحة نفسها .
(٧) السابق ص (٢٨) .
(٨) السابق ص (٢٩) .
(٩) السابق والصفحة نفسها ، والآية من سورة الصافات (١٣٧) .

ب- بيان الوجوه الإعرابية المختلفة ، وعدم الاكتفاء بوجهٍ واحد ، كقوله في نقل إعراب الآية الكريمة : ﴿ لَو كانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إلاَّ اللهُ لَفَسَدَتَا ﴾ إذ يقول : ((كان : فعلٌ ماضٍ ناقص مبني على الفتح ، لا محل له ، وفيهما : ظرف مستقر منصوب المحل خبر مقدَّم لكان ، وآلهة : مرفوعة ، اسمه المؤخر . وقيل : كان : تامة بمعنى ثبت وفيهما : ظرفٌ لها ، وآلهةٌ: فاعلها))[1] .

ج- ذكر أقوال العلماء في المسألة النحوية الواحدة ، إذ نجده يورد أكبر قدر ممكن من هذه الأقوال ، كما في مسألة ناصب المستثنى ، حيث قال : ((اختلفوا في عامل النصب في المستثنى ، فذهب الجمهور إلى أنَّ العامل فيه الفعل ، أو شبهه ، أو معناه المتقدم بتوسط إلاَّ ، وصححه السيرافي ، وغيره من النحاة . وذهب المبرد والزجاج والشيخ عبد القاهر إلى أنَّ العامل فيه إلاَّ ، لقيام معنى الاستثناء به ، ولكونها نائبة عن (أستثني) . وذهب الكسائي إلى أنَّه منصوبٌ بأنَّ مقدرة بعد إلاَّ محذوفة الخبر . وذهب الفراء إلى أنَّ إلاَّ مركبة من إنَّ و لا العاطفة ، فإذا انتصب الاسم بعدها فبإنَّ .... وذهب ابن الحاجب في شرح المفصّل إلى أنَّه منصوبٌ بالمستثنى منه بواسطة إلاَّ))[2] .

د- إعراب الأمثلة التي يوردها ، لاسيما وأنَّه وضع كتابه هذا للمبتدئين ، فنجده في فصل حروف الجر مثلاً ، يُفصّل في إعراب المثال الذي أورده لحرف الباء ، وهو اعتصمتُ باللهِ تعالى[3] .

هـ- الاهتمام بالمحل الإعرابي للجملة أو شبهها ، فنراه يحرص على ذكر ما إذا كان لها محلٌ من الإعراب أم لا .[4]

٧ . يستشهد المؤلف في ثنايا الأحكام والقواعد النحوية ، بالآيات والقراءات القرآنية ، والأحاديث النبوية الشريفة ، وأشعار العرب ، وأقوالهم ، وهذه الشواهد نراها مبثوثة في الكتاب بأكمله .

٨. يهتم المؤلف بالتنبيه على أمورٍ يراها مهمة للمتعلم ، وهذه التنبيهات غالباً ما ترد في نهاية المبحث ، وقد ترد في أوله أو وسطه ، وهي تحمل فوائد متنوعة لغوية وغير لغوية . ومثال تلك التنبيهات ، ما ذكره المؤلف بعد حروف الجر (عدا وخلا ، وحاشا) ، وهي : ((تنبيهات : الأول : هذه الثلاثة – أعني عدا وحاشا وخلا

---

(١) فتح الأبواب ص (١٩٠) .
(٢) السابق ص (١٩٢) .
(٣) السابق ص (٢٦) .
(٤) ينظر على سبيل المثال ص (٤) .

فيها معنى الاستثناء ، إذا جررتَ بها ما بعدها تكون حروفاً ، وإن نصبت ما بعدها تكون أفعالاً . الثاني : هذه الثلاثة وإن اشتركت في كونها للاستثناء ، لكن حاشا تستعمل في الاستثناء على السوء ، لتنزيه المستثنى عن حكم المستثنى منه الثالث : قيل : إنَّ اللام في قوله تعالى ﴿ حَاشَ لله ﴾ زائدة ، وحاشا : متعلق بمحذوف والتقدير : اتَّصف كلُّ موجودٍ بالسوءِ حاشَ للهِ ، فلا ننزّهُ يوسف عن كلِّ سوءٍ ، لكن ما علمنا عليه من سوء ، .....))[1] .

٩. ينبِّه المؤلف على نهاية حديثه في الباب أو الفصل ، كقوله في نهاية العوامل اللفظية السماعية : ((قد انتهى ما : من العوامل ، للسماع ينتمي وما بقي : منها ممّا سيُذكر ، فهو إلى القياسي منتمي : أي منتسب))[2] . وقوله في نهاية العوامل اللفظية : ((ولمَّا فرغتُ من ذكر العوامل اللفظية السماعية والقياسية شرعتُ في ذكر العوامل المعنوية ، فقلتُ))[3] . وقوله في نهاية المعمولات بالأصالة : ((وها هنا انتهى الكلامُ على المعمول بالأصالة))[4] .

---

(١) فتح الأبواب ص (٧٧ – ٧٨) .
(٢) السابق ص (١٢٢) .
(٣) السابق ص (١٤٨) .
(٤) السابق ص (١٩٩) .

المبحث الرابع : شواهد الكتاب :

١. القرآن الكريم :

مثل القرآن الكريم مصدراً مهماً للاستشهاد في كتاب فتح الأبواب إلى سلم الإعراب ، إذ لا يكاد يخلو موضعٌ منه ، ومن الاحتجاج بآياته الكريمة . وهذا الموقف من القرآن والاستشهاد به ، نجده في عصور النحو الأولى ، ومؤلفاته البكر ككتاب سيبويه ، إذ كان القرآن الكريم مصدراً مهماً له حينما وضع القواعد ، ودوّن الأصول[١] .

استشهد الشيخ حبيب بن يوسف في كتابه هذا بالقرآن الكريم في مائةٍ وثلاثةٍ وتسعين موضعاً . ومعظم هذه الشواهد أجزاء مقتطعة من الآيات ، بعضها كلمة واحدة ، مثل ﴿ وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ ﴾[٢] ، وبعضها أكثر من ذلك ، نحو : ﴿ تَقَبَّلْ مِنَّا ﴾[٣] و﴿ ادْخُلُواْ فِي أُمَمٍ ﴾[٤] ، و ﴿ دَعَانَا لِجَنبِهِ ﴾[٥] .

وقد يذكر المؤلف جزءاً من الآية إلى تمام معنىً معين نحو : ﴿ وَمَا كَانَ اسْتِغْفَارُ إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ إِلاَّ عَن مَّوْعِدَةٍ وَعَدَهَا إِيَّاهُ ﴾[٦] ونحو : ﴿ آمَنتُ أَنَّهُ لا إِلَهَ إِلاَّ الَّذِي آمَنَتْ بِهِ بَنُو إِسْرَائِيلَ ﴾[٧] . وقد يذكر الآية كاملة وهو قليلٌ جداً ، نحو : ﴿ فَسُبْحَانَ اللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ ﴾[٨] و : ﴿ مَا أَنتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٍ ﴾[٩] .

وهذه الشواهد – في أغلبها – إنّما هي شواهد مِن ينقل عنهم ، كشرح الرضي على كافية ابن الحاجب ، ومغني اللبيب لابن هشام ، إذ نراه ينقل الرأي مع شواهده وفي مواضع أخرى ، نجدها شواهد يسوقها المؤلف دون نقل مباشر ، ويحتج بها لتعزيز الآراء .

---

(١) ينظر : ودراسات في كتاب سيبويه ، خديجة الحديثي ، وكالة المطبوعات ، الكويت ، ١٩٨٠م ، ص (٩)
(٢) فتح الأبواب ص (١١٣) ، والآية (١٥٥) من سورة البقرة .
(٣) فتح الأبواب ص (٤٧) ، والآية (١٢٧) من سورة البقرة .
(٤) فتح الأبواب ص (٥١) ، والآية (٣٨) من سورة الأعراف .
(٥) فتح الأبواب ص (٦٦) ، والآية (١٢) من سورة يونس .
(٦) فتح الأبواب ص (٤٦) ، والآية (١١٤) من سورة التوبة .
(٧) فتح الأبواب ص (٩٧) ، والآية (٩٠) من سورة يونس .
(٨) فتح الأبواب ص (١٢٨) ، والآية (١٧) من سورة الروم .
(٩) فتح الأبواب ص (٨٦) ، والآية (٣) من سورة القلم .

أمَّا القراءات القرآنية ، وهي : ((اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في كتبة الحروف أو كيفيتها ، من تخفيف وتثقيل وغيرهما)) [١]، فقد احتج بها المؤلف في اثني عشر موضعاً . وهو في بعض هذه المواضع ينسب القراءة إلى صاحبها ، أو أصحابها كما نراه في مبحث حروف الجر ، حين يستشهد بالقراءة الكريمة : ﴿ فَإِنْ آمَنُواْ بِمَا آمَنتُم بِهِ ﴾ بترك كلمة (مثل) ، وينسبها إلى ابن عباس[٢] – رضي الله عنه – ويذكر قراءة : ﴿ حَقِيقٌ بِأَن لاَّ أَقُولَ عَلَى اللّهِ إِلاَّ الْحَقَّ ﴾ ، وينسبها إلى أبي بن كعب[٣] – رضي الله عنه .

كما احتج بقراءة : ﴿ مَن يُضْلِلِ اللّهُ فَلاَ هَادِيَ لَهُ وَيَذَرهُمْ ﴾ ، بجزم (يذر) ونسبها إلى حمزة والكسائي[٤] ، واحتج بقراءة : ﴿ بَلْ كَذَّبُوا بِالْحَقِّ لِمَا جَاءهُمْ ﴾ ونسبها إلى الجحدري[٥] .

وقد يذكر المؤلف القراءة دون نسبتها ، بل يكتفي بقوله : ((وهي قراءة الأكثر))[٦] ، و ((وقرئ به في الشواذ))[٧] ، و ((مستدلاً بقراءة بعضهم))[٨] .

٢. الحديث النبوي الشريف :

الحديث النبوي الشريف هو الأصل الثاني من أصول الاستشهاد بعد كلام الله عزَّ وجل[٩] ، وقد انقسم النحاة في جواز الاستشهاد به إلى ثلاثة أقسام :

- قسمٌ منع الاستشهاد به مطلقاً ، وعلى رأس هذا القسم أبو حيان النحوي وشيخه ابن الضائع ، متابعين في ذلك مِن تقدمهم من شيوخ المدرستين البصرية والكوفية .
- قسمٌ اتخذ الوسط سبيلاً ، وعلى رأسه الشاطبي ، والسيوطي ، وكثيرٌ من المحدثين .
- قسمٌ أجاز الاستشهاد به كلّه ، على رأسه ابن مالك الأندلسي ، وابن هشام الأنصاري[١٠] .

---

(١) ينظر : البرهان في علوم القرآن ، بدر الدين الزركشي ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، الطبعة الثانية المكتبة العصرية ، بيروت ،١٩٧٢م ، ٣١٨/١ ، دراسات في كتاب سيبويه ص (٩) . كما ينظر الأمر باستفاضة في ص (٢٥) وما بعدها .
(٢) فتح الأبواب ص (٧٤) ، والقراءة من سورة البقرة ، آية رقم (١٣٧) .
(٣) فتح الأبواب ص (٦٣) ، والقراءة من سورة الأعراف ، آية رقم (١٠٥) .
(٤) فتح الأبواب ص (٢٢٨) ، والقراءة من سورة الأعراف ، آية رقم (١٨٦) .
(٥) فتح الأبواب ص (٦٦) ، والقراءة من سورة ق ، آية رقم (٥) .
(٦) فتح الأبواب ص (١٩٧) .
(٧) فتح الأبواب ص (٤٤) .
(٨) فتح الأبواب ص (٥٧ ، ٨٧) .
(٩) ينظر : دراسات في كتاب سيبويه ص (٤٨) .
(١٠) السابق ص (٤٩) .

والشيخ حبيب بن يوسف ، وهو الذي يعتمد في النقل على ابن مالك ، وابن هشام في مواضع كثيرة من كتابه ، نراه يحتج بهذا الحديث ، ويستشهد به في أحد عشر موضعاً من شرحه . وأحاديثه هذه التي يوردها ، تتفاوت ما بين الصحة والضعف والنقل من كتب الصحاح باللفظ ، وبغير اللفظ ، كما في استشهاده بقول الرسول – صلى الله عليه وسلم - : ((باسم ربي وضعتُ جنبي)) ، ولفظه في البخاري : ((باسمِكَ ربَّ وضعتُ جنبي))[١] .

وممّا نقله المؤلف عن البركوي ، وذكره في كتابه : ((ربَّ تالٍ يلعنُهُ القرآنُ)) وقد اعتقدتُ في البدء أنَّه حديثٌ شريف ، وثبت لي غير ذلك ، بعد تدقيق في كتب الصحاح ، وسؤال أهل الاختصاص[٢] ، بل هو قولٌ سائرٌ ـ اعتُقِد بأنَّه حديث ، والله تعالى أعلم[٣] .

٣. شواهد الشعر والرجز :

مثل الشعر والرجز رافدين كبيرين للنحاة في الاحتجاج للغة العرب ، وقاسوا عليهما الكثير من قواعدها وأصولها . وهم في هذا الاستشهاد ملتزمون بما عُرف بـ (عصور الاحتجاج) ، أو (عصور الاستشهاد) ، التي تبدأ من ميلاد الشعر والرجز إلى نهاية عصر الشاعر ابن هرمة ، المتوفى سنة مائةٍ وستٍ وسبعين من الهجرة [٤]، فلا شعرَ مقبولٌ بعد هذه الفترة الزمنية ، التي هي فترة الفصاحة والبيان .

استشهد المؤلف بالشعر والرجز في واحدٍ وأربعين موضعاً من كتابه ، وجاءت الأبيات كاملة في مواضع ، وأنصاف أبيات في مواضع أخرى[٥] ، وبضع كلمات في موضعين اثنين ، هما : إليَّ الغوانيا ، و يا بؤسَ للحربِ [٦].

ولم ينسب المؤلف أياً من هذه الشواهد لأصحابها ، باستثناء موضع واحد ، نسب فيه بيتاً للراعي النميري[٧]، واكتفى في بقية الشواهد بقوله: ((نحو قول الشاعر))[٨] و ((كقوله))[٩] ، و ((وكقولهم))[١٠] ، و ((على لغة من قال))[١١] .

---

(١) ينظر : فتح الأبواب ص (٦) .
(٢) أساتذة الحديث في قسم الدراسات الإسلامية ، كلية التربية ، جامعة السلطان قابوس .
(٣) ينظر : فتح الأبواب ص (٨٠)
(٤) قال الأصمعي : ختِم الشعرُ بابن هرمة . ينظر : الأعلام ٥٠/١ .
(٥) ينظر : فتح الأبواب ، الصفحات : ٣٥ ، ٥١ ، ٧١ ، ٨٠ ، ١٠١ ، ١٧٣ ، ٢٠٧ .
(٦) السابق ص (٥٦) ، و (٧٠) .
(٧) السابق ص (٥٦) .
(٨) السابق ص (١٠٧) .
(٩) السابق ص (٥٤) .
(١٠) السابق ص (٧٠) .
(١١) السابق ص (٧١) .

و قد قمتُ بتخريج هذه الشواهد ، وإكمال الناقص منها ، ونسبتها إلى قائليها وذكرتُ البحر الذي تنتمي إليه ، باستثناء بيتين اثنين ، أولهما :

فليسَ مثلَهُ نظيرٌ ثاني في حسنِهِ والقالبِ الجسماني[١]

والثاني :

أبانَ مولدُهُ عن طيبِ عنصرهِ يا طيبَ مبتدأ منه ومُختتم[٢]

لأنّهما لم يردا في سياق الاستشهاد ، بل وردا في سياق مدح النبي – صلى الله عليه وسلم .

٤. الأقوال :

حكى المؤلف في كتابه عدداً من الأقوال التي أثِرت عن العرب ، واحتج بها العلماء في أبواب النحو . من ذلك : (هذا جحرُ ضبٍّ خربٍ) ، و (هذا ماءُ شنٌّ باردٍ) ، وهما قولان يُستشهد بهما في مسألة الجر بالمجاورة [٣]. ومن ذلك أيضاً حكاية سيبويه عن بعض العرب : (انتظرني كما آتيكَ) ، على أنَّ (كما) بمعنى (لعلَّ)[٤] . وحكاية الفراء عن بعض العرب أيضاً : (ربطتُ الفرسَ لا ينفلت) برفع ينفلت وجزمه[٥] .

كما ذكر المؤلف طائفةً أخرى من الأقوال ، في سياق التمثيل النحوي لا الاستشهاد ، منها :

- قول الشافعي : (إنَّ الكلاب لتهدأ في مرابضها ، والناسُ ليس بهادٍ شرُّهم أبداً)[٦] .
- بالرفاءِ والبنين[٧] .
- جالِس الحسنَ أو ابنَ سيرين[٨] .
- الناقصُ و الأشجُّ أعدلا بني مروان[٩] .
- عثمانُ شهيدُ الدار ، ومالكُ عالمُ المدينةِ [١٠].

---

(١) فتح الأبواب ص (١١) .
(٢) البيت للبوصيري من بردته المشهورة ، ينظر تفصيل ذلك في : السابق ص (١٤٤) .
(٣) السابق ص (١٩٦) .
(٤) السابق ص (٧٥) .
(٥) السابق ص (١١١) .
(٦) السابق ص (١٦٧) .
(٧) السابق ص (٨٧) .
(٨) السابق ص (٢٠٤) .
(٩) السابق ص (١٣٤) .
(١٠) السابق ص (١٤٠) .

المبحث الخامس : موقف المؤلف من قضايا الخلاف ومذهبه النحوي :

أ. موقفه من قضايا الخلاف :

يضمُّ كتاب فتح الأبواب إلى سلم الإعراب قضايا خلافية نحوية عديدة ، إذ ينقل المؤلف هذه الآراء بكثرة ، سواء أكانت للمتقدمين من النحاة ، كسيبويه و الكسائي ، والمبرد ، والفراء ، أم للمتأخرين كالرضي ، وابن هشام الأنصاري و البركوي .

وموقف المؤلف من قضايا الخلاف هذه ، هو موقف المتأخرين الذين يحاولون التوفيق بين الآراء البصرية والكوفية ، والتوفيق بين آراء النحاة من غير المدرستين وهو كذلك يتابع من ينقل عنهم في مواقفهم . ويظهر موقفه هذا من خلال الآتي :

١ . الميل إلى آراء البصريين في مواضع عدة : كقوله في إعراب ضمير الغائب (هي) : ((مبنيٌّ على الفتح عند البصريين ، وعلى الكسر عند الكوفيين ، ومبنى الخلاف ، أنَّ الياء عند البصريين من نفس الكلمة ، وعند الكوفيين للإشباع والمختار عند المحققين الأول))[١] . أي : رأي البصريين .

٢. ترجيح الآراء نقلاً عن مُرجِّح آخر : إذ نرى المؤلف ينقل الآراء المختلفة بين النحاة ، ثمَّ يُرجِّح أحد هذه الآراء ، لأنَّ أحد النحاة قام بترجيحه ، وعدَّهُ صحيحاً ويكثر هذا النوع من الترجيح لدى المؤلف عن الرضي الاسترابادي في شرح كافية ابن الحاجب ، كقوله في إعراب ضمير المتكلم (أنا) : ((أنا : وهو ضمير مرفوع منفصل ، مبني على الفتح عند البصريين ، وعلى السكون عند الكوفيين ..... ووجه الاختلاف بين الفريقين ، أنَّ الألف عند البصريين ليست من نفس الكلمة ، بل هي زائدة ، جيء بها لبيان الفتحة ، لأنَّه لولا الألف لسقطت الفتحة للوقف ، فيَلتبس بـ (أن) الحرفية المصدرية . وعند الكوفيين : الألف من نفس الكلمة . والأول هو الراجح كما قاله الرضي وغيره))[٢] .

وفي إعراب ضمير الغائب (هو) ، يقول : ((مبنى الخلاف بين البصريين والكوفيين في (هوَ) أنَّ الواو عند البصريين من نفس الكلمة ، وعند الكوفيين أنَّها ليست منها ، بل هي للإشباع ، كالألف في قوله : كيف أنتا ؟ والصواب القول الأول كما قاله الرضي ، لأنَّ حرف الإشباع لا يتحرك[٣] .

---

(١) فتح الأبواب ص (١٥) .
(٢) السابق ص (٤) .
(٣) السابق والصفحة نفسها .

٣. الميل إلى ترجيح رأي دون التصريح بذلك : و مثال ذلك نقله اختلاف البصريين والكوفيين في تقدير متعلق الظرف ، اسماً كانَ أو فعلاً ، ثمَّ قوله : ((لكن قال ابن هشام في المغني : كلا القولين على إطلاقه ليس بصحيح ، بل يُقدّر المتعلق على ما اقتضاه المقام ، من الفعل ماضياً أو مضارعاً ، ومن الاسم . وقال الدماميني في شرحه : هذا هو الحق ، لا كلامَ فيه))[١] .

إنَّ المؤلف وإن لم يُصرِّح بميله لرأي معين ، غير أنَّ ميله لرأي ابن هشام يبدو واضحاً من استخدامه لحرف العطف (لكن) ، الذي يفيد الاستدراك ، ومن تعزيزه لرأي ابن هشام برأي الدماميني في شرح المغني .

٤. متابعة البركوي في آرائه : إذ نجده يميل في مواضع إلى ما ذكره صاحب الأصل ، والأصل : رسالة العوامل ، وصاحبها هو البركوي . من ذلك ما ذكره المؤلف عن (لام) الجر ، التي تحمل معنى توكيد النفي ، وهو : ((ووجه التوكيد فيها عند الكوفيين ، أنّ أصل : ما كانَ ليفعلَ ، ما كان يفعل ، ثمَّ أدخِلت اللام زيادةً لتوكيد النفي ، كما أدخِلت الباء في : ما زيدٌ بقائمٍ لذلك . فعندهم أنَّها حرفٌ زائد مؤكد غير جار ، ولكنَّه ناصبٌ ، وإن كان جاراً ، لم يتعلق عندهم بشيء لزيادته فكيف به وهو غيرُ جارٍ ؟ ووجهه عند البصريين : أنَّ الأصل : ما كان قاصداً للفعل ونفي القصد أبلغ من نفيه ، فهي عندهم حرفُ جرٍّ متعلق بخبر كان المحذوف والنصب بـ (أن) مضمرة وجوباً. ويُعلم ممّا يأتي في فصل النوع الرابع ، أنَّ المختار عند صاحب الأصل رأي البصريين))[٢] .

٥. نقل الآراء النحوية دون ترجيح أيٍّ منها : وهذا ما نجده في مواضع كثيرة من الكتاب ، إذ يكتفي المؤلف بعرض الآراء النحوية ، ومواقف النحاة ، كما يحرص على التعليل – وهذا واضحٌ من الأمثلة السابقة – لكنّه لا يهتم بترجيح رأي على رأي ، أو الانتصار لمذهب على مذهب . وأمثلة ذلك كثيرة في الكتاب ، منها على سبيل المثال :

* يقول المؤلف في إعراب الفاء في (فقط) : ((الفاء جوابية لشرطٍ محذوف على رأي الجمهور ، زائدة على رأي ابن هشام ، أو عاطفة على رأي ابن السيد واختاره ابن كمال الوزير شارح المفتاح ، و الدماميني في شرح المغني))[٣] .

---

(١) فتح الأبواب ص (٤ – ٥) .
(٢) السابق ص (٦٥ – ٦٦) .
(٣) السابق ص (١٤ – ١٥) .

* ويقول في المشتق الواقع بدلاً : ((كونُ المشتق بدلاً غير جائز ، كما في شرح المفصّل للأندلسي ، وفي الشهاب على الأنوار[1] عن أبي حيان أنّه ضعيف ، وقال الرضي : إنّه قليل))[2] .

* و يقول في حرف الجر (مِن) في ابتداء الغاية : ((ثمَّ هي عند البصريين لابتداء الغاية في المكان فقط ..... وأجاز الكوفيون استعمالها في الزمان ، استدلالاً بقوله تعالى : ﴿ أُسِّسَ عَلَى التَّقوَى مِن أوَّلِ يَومٍ ﴾ ...))[3] ، ويذكر المؤلف بعد ذلك آراء : الرضي[4] ، والأمير[5] ، وصاحب الكلّيات[6] ، دون أن يرجّح رأياً من الآراء .

والحقُّ أنَّ المؤلف في هذا الكتاب يحمل ثقافة الناقل ، لا ثقافة المرجّح ، وهو يعترف بثقافة النقل هذه ، ويذكرها في الصفحة الأولى من صفحات كتابه ، حين يصف شرحه بمجموع الفوائد التي اجتناها من رياض النحاة ، وغيرهم [7]، فلا عجب أن نرى النقل يطغى على الترجيح ، لاسيما أنَّ هدفه تقديم مادة نحوية يسيرة للمبتدئين .

ومن الردود التي تفرّد بها المؤلف – رحمه الله – ردَّهُ على صاحب القاموس المحيط في وزن كلمة (فئة) ، حيث قال : ((من هنا يُعلم أنَّ قول القاموس : الفئة كـ (عدة) الجماعة ، في وزنه مؤاخذة ، لأنَّ الموزون على رأيه (فِعَةٌ) والمحذوف اللام ، والميزان (عِلَةٌ) والمحذوف الفاء ، فكان الأصوب له أن يقول : لِئَة))[8] .

ب. مذهبه النحوي :

مذهب المؤلف النحوي – كما سبقت الإشارة – هو مذهب المتأخرين الذين يوازنون بين الآراء البصرية والكوفية ، فيعرضون هذه الآراء ، ويرجحون أحدها على الأخرى ، وقد يخلصون منها إلى آراء جديدة .

إنَّ اتجاه المؤلف هذا يظهر من خلال مصطلحاته ، التي يُعبّر بها عن النزعتين البصرية والكوفية . ففي الفصل الأول من العوامل اللفظية السماعية ، يقول : ((الجر : هذه عبارة البصريين ، والخفض : عبارة الكوفيين ، ومعناهما واحدٌ

---

(١) أي : حاشية الشهاب الخفاجي على تفسير البيضاوي ، المعروف بـ (أنوار التنزيل) .
(٢) فتح الأبواب ص(٧) .
(٣) السابق ص (٣٦ – ٣٧) .
(٤) السابق ص (٣٧) .
(٥) السابق والصفحة نفسها .
(٦) السابق ص (٣٨)
(٧) السابق ص (١) .
(٨) السابق ص (١٧) .

وهو كسرةٌ ، أو نائبها))[1] . وفي النوع الثالث من المعمولات المنصوبة بالأصالة يقول : ((والثالث : مفعول فيه ، ويُقال له الظرف عند البصريين ، دون الكوفيين وسمَّاه الفراء محلاً ، و الكسائي وأصحابه صفة))[2] .

و المؤلف في مذهبه النحوي هذا ، لا يتبنى آراءً نحوية مستقلة ، وإنَّما يتبنى آراء من ينقل عنهم ، وهو في نقوله هذه يتمتّع بأمانةٍ علميةٍ حريةٍ بالتقدير ، إذ ينسب الآراء لقائليها مباشرة ، أو بواسطة .

فمن أمثلة الآراء التي ينقلها مباشرة من قائليها ، قوله : ((قال الشيخ زادة في شرح قواعد الإعراب : لا فرق بين الموصول الاسمي ، والموصول الحرفي في احتياجهما إلى الصلة ، لكنَّ الفرق بينهما أنَّ الموصول الاسمي مفتقرٌ إلى عائد – كما في المثال الأول – بخلاف الموصول الحرفي))[3] . ومثلُ هذا النمط كثيرٌ في الكتاب ، نحو : قال الرضي ، وقال في المغني ، وقال في الكليات وغيرها[4] .

أمَّا النقل بواسطة ، أو النقل من ناقل ، فمواضعه كثيرة أيضاً في الكتاب وغالباً ما يعتمد فيه المؤلف على كتب المتأخرين ، كالكليات لأبي البقاء الكفوي ، وحاشية الأمير على المغني ، وحاشية الصبان على شرح الأشموني وغيرها .

ومن أمثلة هذا النقل ، قوله : ((وقال المبرد وعبد القاهر والزمخشري : إنَّ أصل (مِن) المبعضة ابتداء الغاية ، لأنَّ الدراهم من قولك : (أخذتُ من الدراهم) مبدأ الأخذ))[5] . فالمتبادر إلى الذهن أنَّ المؤلف نقل آراء العلماء هذه من مؤلفاتهم ، والأمر ليس كذلك ، لأنَّ هذه الفقرة ، و التي قبلها في الكتاب مقتبسة بلفظها من شرح الرضي على الكافية [6].

ومن أمثلته كذلك : ((وذكر الزمخشري في مواضع من الكشاف ، بأنَّه قد يُقصَد بالتنكير الدلالة على البعضية في الأجزاء ، منها ما ذكره في قوله تعالى : ﴿ سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلاً ﴾ ، أفاده في الكليات))[7] ، أي : أفاده أبو البقاء الكفوي في الكليات .

---

(١) فتح الأبواب ص (٢٤) .
(٢) السابق ص (١٧٩) .
(٣) السابق ص (٩٤) .
(٤) ينظر : فهرس الكتب الواردة في النص المحقق ص (٢٧١) .
(٥) فتح الأبواب ص (٤٠) .
(٦) السابق والصفحة نفسها .
(٧) السابق ص (٤١) .

وقد لا ينسب المؤلف الرأي لقائل معيّن ، مكتفياً بقوله : ((قال بعض المحققين))[1] ، أو ((خلافاً لبعض النحاة))[2] ، أو ((كما قاله بعض النحاة ، خلافاً لبعضهم))[3] . وقد لا ينسب الرأي مطلقاً ، كما في المثال السابق : (أخذتُ من الدراهم) .

---

(١) فتح الأبواب ص (٣٦) .
(٢) السابق ص (٣٥) .
(٣) السابق ص (٦١) .

المبحث السادس : مصادر المؤلف في الكتاب :

اعتمد الشيخ حبيب بن يوسف على مصادر متنوعة في شرحه ، بعضها لغوي وبعضها الآخر غير لغوي ، وكان يشير إلى بعض هذه المصادر بالاسم ، فيقول قال الرضي في شرح الكافية ، وقال في المغني ، وبلغ عدد هذه المصادر التي يشير إليها بالاسم مائة مصدر .

وهذه المصادر بعضها أساسي ينقل منها المؤلف في أكثر من موضع وبعضها ثانوي ، ينقل منها المؤلف في موضع واحد أو موضعين . ويمكن تصنيف هذه المصادر إلى :

أ- مصادر نحوية وصرفية .
ب- مصادر بلاغية .
ج- مصادر معجمية .
د- مصادر أصولية ، التي تنقسم بدورها إلى : ١. كتب تفسير القرآن .
٢. كتب الحديث .
٣. كتب الفقه .

أ- المصادر النحوية والصرفية :

من أهم المصادر النحوية والصرفية التي اعتمد عليها المؤلف في كتابه ، ما يأتي :

١. شرح الرضي على كافية ابن الحاجب[١] : لرضي الدين محمد بن الحسن الاسترابادي ، وهو أهم مصادر المؤلف ، نقل منه في أكثر من ستين موضعاً وكان يشير في تلك المواضع إلى مصدر النقل ، كما نقل منه في مواضع أخرى دون أن يشير[٢] .

٢. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصاري[٣] : وهو مصدرٌ لا يقل أهمية عن شرح الرضي ، إذ اعتمد عليه المؤلف في الأدوات النحوية ، التي تغطي جزءاً كبيراً من شرحه ، ونقل منه في أكثر من خمسة وأربعين موضعاً وأشار إلى هذا المصدر ، كما نقل منه في مواضع أخرى دون الإشارة[٤] .

---

(١) الكتاب محققٌ و مطبوع ، وقد اعتمدتُ على نسخة بتحقيق : الدكتور عبد العال مكرم ، صادرة عن عالم الكتب ، ٢٠٠٠م .
(٢) ينظر على سبيل المثال : فتح الأبواب ، الصفحات : ١٠٦ ، ١١٠ ، ١١١ ، ١١٧ ، ١١٨ .
(٣) الكتاب محقق ومطبوع عدة طبعات ، وقد اعتمدتُ على نسخة بتحقيق : الشيخ محيي الدين عبد الحميد وصادرة عن المكتبة العصرية .
(٤) ينظر على سبيل المثال : فتح الأبواب ، الصفحات : ٣١ ، ٣٢ ، ٣٣ ، ٢٢٦ ، ٢٢٧ ، ٢٢٩ ، ٢٣٠ .

٣. حاشية الدماميني على مغني اللبيب : لبدر الدين محمد بن أبي بكر الدماميني المعروفة بـ (تحفة الغريب على مغني اللبيب) ، وقد استشهد المؤلف بهذه الحاشية في أكثر من عشرين موضعاً [١]. ولم أقف على هذه الحاشية ، غير أني قمتُ بتوثيق آراء الدماميني من حاشيتي الأمير على المغني ، والصبان على الأشموني إذ وجدتُ آراءه ، كما ذكرها المؤلف ، وبعضها بلفظها ، ممّا يرجِّح – والله تعالى أعلم – أن يكون قد وصل إلى الدماميني ، من هذه الحواشي .

٤. الفوائد : لم أقف عليه ، ولا على مؤلفه ، وهو غير الفوائد الضيائية للجامي وغير فوائد ابن القيم ، إذ عدتُ إليهما ، ولم أجد الآراء المذكورة فيهما . وقد نقل المؤلف منه في تسعة عشر موضعاً [٢]، وهو في جميع هذه المواضع يكتفي بقوله : ((قال في الفوائد))[٣] ، أو ((أفاده في الفوائد))[٤] ، أو ((قال المحقق في الفوائد))[٥] ، أو ((كما ذكره صاحب الفوائد))[٦] ، ولم يذكر أيَّ إشارة تدل على مؤلفه ، غير أنَّ الكتاب متأخرٌ في زمنه كثيراً ، دلّت على ذلك الإشارة الآتية : ((قال في الفوائد : ولا يجوز أن يكون (قائماً) حالاً من المستكن في (أنبَّهُ) أو (أشيرُ) المفهومين من هاء التنبيه ، واسم الإشارة، حتى يكون الفاعل معنوياً كما توهّم الجلال السيوطي في النكت ، لأنَّ هذا العامل لا يعمل في الفاعل والمفعول به ، بل في غيرهما من معمولات الفعل ، كالحال ، والظرف ، كما في إظهار الأسرار. انتهى))[٧] . فالكتاب ينقل من النكت للسيوطي[٨] ، وإظهار الأسرار للبركوي[٩] ، وهما كتابان متأخران في زمن التأليف . وقد قمتُ بتوثيق الآراء التي ينقلها صاحب الفوائد ، من مصادر نقلها كما في المثال السابق .

٥. رسائل البركوي : وفي مقدمتها رسالة العوامل ، التي نقل منها المؤلف في سبعة مواضع [١٠]. ورسالة إظهار الأسرار ، ونقل المؤلف منها في ثلاثة مواضع [١١]، وأشار إلى مصدر نقله ، كما أخذ منها في مواضع أخرى دون أن يشير[١٢] . وامتحان الأذكياء وقد يسميه أحياناً : شرح اللب ، ونقل منه المؤلف في خمسة مواضع [١٣]، وأشار إلى مصدر نقله .

---

(١) ينظر فتح الأبواب ص (٢٦٣ ، ٢٧٢) .
(٢) السابق ص (٢٦٦ ، ٢٧٥) .
(٣) السابق ص (٥) .
(٤) السابق ص (٩٢) .
(٥) السابق ص (٩٤) .
(٦) السابق ص (١٢٨) .
(٧) السابق ص (١٨٤)
(٨) توفي سنة ٩١١هـ .
(٩) توفي سنة ٩٨١هـ .
(١٠) فتح الأبواب ، الصفحات : ٢٥ ، ١١٥ ، ١٢٧ ، ١٤٥ ، ١٥٣ ، ١٥٤ ، ٢١٠ .
(١١) السابق ص : ١٣ ، ١٧٩ ، ١٨٤ .
(١٢) تنظر مواطن النقل هذه بكثرة في الباب الثالث (الإعراب) .
(١٣) فتح الأبواب ، الصفحات : ١٠ ، ١٣ ، ٤٩ ، ١٩١ ، ٢٢٣ .

٦. مؤلفات السيوطي : كالأشباه والنظائر في النحو ، ونقل المؤلف منه في عشرة مواضع[١] ، والنكت ، الذي نقل المؤلف منه في ثمانية مواضع[٢] ، والهمع وشرح الألفية ، ونقل المؤلف من كليهما في موضع واحد[٣] . وقد وقفتُ على هذه المؤلفات عدا النكت ، غير أني قمتُ بتوثيق آراء السيوطي فيه من كتبه الأخرى .

٧. مؤلفات العصام الاسفراييني : كشرحه على كافية ابن الحاجب ، وحاشيته على شرح الكافية للجامي ، وشرح اللب , ولم أجد أياً منها ، ووقفت على بعض آرائه في مصادر أخرى كـ (حل أسرار الأخيار لزيني زادة) فقمتُ بتوثيقها .

٨. حاشية الصبان على شرح الأشموني على الخلاصة : لمحمد بن علي الصبان ونقل المؤلف منه في تسعة عشر موضعاً[٤] .

٩. شرح التصريح على التوضيح : للشيخ خالد بن عبد الله الأزهري ، ونقل منه المؤلف في عشرة مواضع[٥] .

١٠. التسهيل وشرحه : لابن مالك الأندلسي ، ونقل المؤلف من الأول في خمس مواضع ، ومن الشرح في موضعين[٦] .
وهناك مصادر نحوية وصرفية أخرى ، نقل منها المؤلف ، واعتمد عليها في شرحه يمكن العودة إليها في فهرس الكتب الواردة في النص المحقق[٧] .

ب- المصادر البلاغية :

ذكر المؤلف – رحمه الله – في كتابه مصادر بلاغية ، اعتمد عليها في شرحه وتدور هذه المصادر جميعاً ، حول مفتاح العلوم للسكاكي ، الذي حظي باهتمام بالغ من قبل العلماء ، فأقبلوا عليه يشرحونه ويلخصونه ، فظهرت لنا مجموعة من الشروح و التلخيصات ، استشهد المؤلف بخمسةٍ منها في شرحه ، وهي :

- المطول (شرح تلخيص المفتاح) للسعد التفتازاني[٨] .

---

(١) اعتمدتُ على نسخة بتحقيق : فايز ترحيني . ينظر : فتح الأبواب ، الصفحات : ٧ ، ٣٦ ، ١٤٦ ، ١٥١ ، ١٦٨ ، ١٧٦ ، ١٨٦ ، ١٩٨ ، ٢٠٥ ، ٢٠٦ .
(٢) السابق : ٣٥ ، ١٥٤ ، ١٦٩ ، ١٧٥ ، ١٨٤ ، ١٩١ ، ١٩٢ ، ١٩٣ .
(٣) الهمع بتحقيق : عبد العال مكرم ، وشرح الألفية عن مطبعة الحلبي . ينظر : السابق : ١١١ ، ١٢٧
(٤) وقفتُ على نسخة الحلبي . ينظر : السابق ص (٢٦٦ ، ٢٧٢) .
(٥) طبعة الحلبي . ينظر : السابق ص (٢٦٣ ، ٢٧١)
(٦) اعتمدتُ على نسخة بتحقيق : عبد الرحمن السيد و بدوي المختون . ينظر ما ذكر في : السابق ، الصفحات ١١٠ ، ١٣١ ، ١٥١ ، ١٧٠، ١٨٢ ، ١٩١ .
(٧) ينظر فهرس الكتب الواردة في النص المحقق ، ص (٢٧١) .
(٨) الكتاب مطبوعٌ ومنشور عن المكتبة الأزهرية للتراث ، وقد استشهد المؤلف بآراء السعد في خمسة مواضع هي في الصفحات : ١٦ ، ٧٠ ، ٩١ ، ١٧٩ ، ٢٠٠ .

- حاشية المطول للملا حسن جلبي[١] .
- شرح التلخيص للعصام الاسفراييني[٢] .
- شرح المفتاح للسيد الجرجاني[٣] .
- شرح المفتاح لابن كمال الوزير[٤] .

وقد وقفتُ من هذه الكتب الخمسة على الأولين منها ، ووثقتُ الآراء التي نقلها المؤلف منها .

والآراء التي ينقلها المؤلف من هذه الكتب ، ليست آراءً بلاغية ، بل هي آراءٌ نحوية صرفة . كقول السعد التفتازاني في المطول ، ومنه نقل المؤلف : ((قد ذكر النحاة أنَّه يجوز تقديم المعطوف بالواو ، والفاء ، وثمّ ، و أو ، و لا على المعطوف عليه في ضرورة الشعر ، بشرط أن لا يتقدّم المعطوف عليه على العامل ، وأمَّا تقديم التأكيد ، والبدل في السعة على المتبوع والعامل جميعاً فممّا لم يقل به أحد))[٥]

ج- المصادر المعجمية :

اعتمد المؤلف في شرحه على ستة مصادر معجمية ، هي :

١. الكليات: لأبي البقاء الكفوي[٦] ، وهو معجمٌ في المصطلحات اللغوية والفقهية ، والفلسفية ، اعتمد عليه المؤلف بشكل لافت ، إذ نراه ينقل منه في أربعة عشر موضعاً[٧] ، وهو ينقل عنه بقوله : ((وفي الكليات للعلامة أبي البقاء))[٨] و ((كما في أبي البقاء))[٩] ، و ((أفاده في الكليات))[١٠] ، و ((كما في الكليات))[١١] . وأيُّ موضع يورد فيه المؤلف اسم أبي البقاء ، فهو يقصد به الكفوي صاحب الكليات ، عدا موضع واحد ، ذكر فيه أبا البقاء ، وقصد به العكبري في كتابه اللباب[١٢] .

---

(١) الكتاب مطبوعٌ ، وقد وقفتُ على نسخة غير محققة صادرة عن منشورات الشريف الرضي بإيران ، وقد نقل المؤلف من هذا الكتاب في موضع واحد ص (٢٦) .
(٢) استشهد المؤلف بهذا الكتاب في شرحه في موضعين ، ص (٩١ ، ٩٢) .
(٣) استشهد المؤلف بهذا الكتاب في شرحه في أربعة مواضع ، ص : ٣٥ ، ٩٢ ، ١٩٤ ، ٢٠٤ .
(٤) استشهد المؤلف بهذا الكتاب في شرحه في موضعين ، ص (١٥ ، ٢٢١) .
(٥) فتح الأبواب ص (٢٠٠) .
(٦) الكتاب مطبوعٌ ومحقق ، وقد وقفت على نسخة وزارة الثقافة السورية .
(٧) ينظر فتح الأبواب ص (٢٧٥) .
(٨) السابق ص (٢٨) .
(٩) السابق ص (٤٠) .
(١٠) السابق ص (٤١) .
(١١) السابق ص (١٢) .
(١٢) السابق ص (٤٣)

٢. التعريفات : لعلي بن محمد السيد الشريف الجرجاني[١] ، وهو معجمٌ في مصطلحات الفقه ، واللغة ، والفلسفة ، والمنطق ، والتصوف ، والنحو ، والصرف و العروض ، والبلاغة . نقل المؤلف عنه في موضعين ، وأشار إلى نقله منه [٢] ونقل عنه في مواضع أخرى دون إشارة [٣]. وهو ينقل منه بقوله : ((قاله في التعريفات))[٤] ، و ((كما في التعريفات))[٥] .

٣. القاموس المحيط [٦]: لمحمد بن يعقوب الفيروزآبادي ، أحدُ أشهر معاجم اللغة . نقل منه المؤلف في ستة مواضع[٧] ، واتكأ عليه في شرح الألفاظ والمعاني وهو يشير إلى نقله منه بقوله : ((و زاد في القاموس))[٨] ، و ((وهو قريبٌ من قول القاموس))[٩] ، و ((صنيع القاموس))[١٠] .

٤. المصباح المنير[١١] : لأحمد بن محمد المقري الفيومي ، أحدُ أشهر معاجم اللغة أيضاً . وقد استعان به المؤلف لشرح الألفاظ ، والموازنة بينه وبين القاموس ونقل منه في تسعة مواضع[١٢] ، مشيراً إليها جميعاً . وهو يشير إلى نقله من هذا المصدر ، بقوله : ((كما في المصباح))[١٣] ، و ((ففي المصباح))[١٤] و ((صنيع المصباح))[١٥] .

٥. مجمع بحار الأنوار في غرائب التنزيل ولطائف الأخبار : لمحمد طاهر الصديقي الهندي[١٦] ، وهو معجمٌ في الأصول والأخبار ، نقل منه المؤلف في موضعين فقط[١٧] ، وأشار إليه بالنقل . وهو ينقل عن هذا المصدر بقوله : ((قاله في مجمع البحار))[١٨] ، و ((كما في مجمع البحار))[١٩] .

---

(١) الكتاب مطبوعٌ عدة طبعات ، وقد اعتمدتُ عل نسخة محققة بعناية : محمد صديق المنشاوي .
(٢) ينظر : فتح الأبواب ص (١٢ ، ١٥٠) .
(٣) ينظر : السابق ص (١٣٦ ، ١٤٩ ، ١٥٠ ، ١٦٥) .
(٤) السابق ص (١٢) .
(٥) السابق ص (١٥٠) .
(٦) الكتاب مطبوعٌ طبعات كثيرة ، اعتمدتُ منها على طبعة الحلبي .
(٧) ينظر : فتح الأبواب ص (٩ ، ١١ ، ١٢ ، ١٧ ، ١٩ ، ١٨٠) .
(٨) السابق ص (٩) .
(٩) السابق ص (١٢) .
(١٠) السابق ص (١٧) .
(١١) الكتاب مطبوعٌ طبعات عديدة ، اعتمدتُ منها على طبعة المكتبة العلمية ، ببيروت .
(١٢) ينظر : فتح الأبواب ص (٩ ، ١٣ ، ١٤ ، ١٧ ، ١٩ ، ١٣٧ ، ١٣٨ ، ١٤٧ ، ٢٢٢) .
(١٣) السابق ص (٩ ، ١٤) .
(١٤) السابق ص (١٣) .
(١٥) السابق ص (١٧) .
(١٦) الكتابُ مطبوعٌ ، وقد اعتمدتُ على نسخة دائرة المعارف العثمانية ، حيدر آباد ، الهند ، ووقفتُ عليها بمكتبة زايد المركزية ، بمدينة العين .
(١٧) ينظر : فتح الأبواب ص (٩ ، ١٣٧) .
(١٨) السابق ص (٩) .
(١٩) السابق ص (١٣٧) .

٦. مختار الصحاح[١] : لمحمد بن أبي بكر الرازي ، وهو مختصر صحاح اللغة وتاج العربية للجوهري . نقل المؤلف منه في موضع واحد ، عند حديثه عن حكم إدخال (أل) التعريف على لفظة (كل)[٢] .

د- المصادر الأصولية :

١. كتب تفسير القرآن الكريم :

استشهد الشيخ حبيب بن يوسف في كتابه فتح الأبواب إلى سلم الإعراب بستةٍ من كتب تفسير القرآن ، هي :

أ- حاشية الشهاب الخفاجي على أنوار التنزيل للبيضاوي[٣] ، وتُعرف هذه الحاشية أيضاً بـ (عناية القاضي وكفاية الراضي) ، وقد نقل المؤلف منها في أكثر من عشرين موضعاً [٤]، مع إشارته لمصدر النقل ، كما اعتمد عليها في مواضع أخرى ونقل منها دون أن يشير[٥]. وهو ينقل من هذه الحاشية بقوله : ((كما ذكره الشهاب الخفاجي في حاشية الأنوار))[٦] ، وقد يقول : ((كما في العناية))[٧] أي : عناية القاضي .

ب- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل : لمحمود بن عمر الزمخشري[٨] ، ونقل منه المؤلف في موضع واحد[٩] .

ج- حاشية العصام الاسفراييني على تفسير البيضاوي ، ولم أقف عليها ، وقد نقل المؤلف منها في موضعين[١٠] .

د- البحر المحيط في التفسير[١١] : لأبي حيان النحوي ، ونقل المؤلف منه في موضع واحد[١٢] .

---

(١) الكتابُ مطبوعٌ طبعات عديدة ، وقد اعتمدتُ على طبعة دار إحياء التراث العربي ، بتقديم : محمد حلاق .
(٢) ينظر : فتح الأبواب ص (١٩) .
(٣) الكتاب مطبوعٌ ، وقد وقفتُ على نسخة دار صادر ، في معهد العلوم الشرعية في مسقط .
(٤) ينظر تفصيل المواضع في : فتح الأبواب ص (٢٦٦ – ٢٧٢) .
(٥) ينظر على سبيل المثال : السابق ص (٩٨ ، ٩٩) .
(٦) السابق ص (٢) .
(٧) السابق ص (١٣ ، ٤١ ، ٤٤) .
(٨) الكتاب مطبوعٌ طبعات متنوعة ، وقد اعتمدتُ على نسخة دار الكتاب العربي ، بضبط : مصطفى حسين أحمد .
(٩) ينظر : فتح الأبواب ص (١٤٥) .
(١٠) السابق ص (٨٥ ، ١٩٠) .
(١١) الكتاب مطبوع عدة طبعات ، وقد اعتمدتُ على الطبعة الثانية لدار إحياء التراث العربي .
(١٢) ينظر فتح الأبواب ص (٣٩) .

هـ- تفسير البيضاوي : المعروف بـ (أنوار التنزيل) ، و قد استشهد به المؤلف في موضع واحد[١] .

و- اللباب في علوم الكتاب[٢] : لابن عادل الحنبلي ، وذكِر في موضع واحدٍ فقط أيضاً[٣].

٢. كتب الحديث والأثر :

ذكر المؤلف منها أربعة كتب ، ونقل من كلٍّ منها في موضع واحد . والكتب هي :

- حلية الأولياء وطبقات الأصفياء[٤] لأبي نُعيم[٥] .
- النهاية في غريب الحديث والأثر[٦] لابن الأثير[٧] .
- شرح دلائل الخيرات[٨] لأبي عيسى الفاسي[٩] .
- شرح مشكاة المصابيح[١٠] للملا علي القاري [١١].

٣. كتب الفقه :

ذكر المؤلف منها كتاباً واحداً ، هو : حاشية الشرقاوي على التحرير[١٢] لشيخ الإسلام زكريا الأنصاري[١٣] .

---

(١) الكتاب مطبوعٌ ، وقد وقفتُ على نسخة دار الكتب العلمية ، ١٩٩٠م . ينظر : فتح الأبواب ص (١٣٤) .
(٢) الكتاب مطبوعٌ في عدة أجزاء ، وقد وقفتُ على نسخة دار الكتب العلمية ، بتحقيق : عادل أحمد عبد الموجود ، و آخرون في مركز جمعة الماجد للتراث والثقافة بدبي .
(٣) ينظر : فتح الأبواب ص (٣) .
(٤) الكتاب مطبوع ، ووقفت على طبعة دار الفكر .
(٥) ينظر : فتح الأبواب ص (١٠) .
(٦) الكتاب مطبوع ، واعتمدتُ على نسخة بتحقيق : طاهر الزاوي ومحمد الطناحي .
(٧) ينظر : فتح الأبواب ص (١٠) .
(٨) لم أقف على هذا الكتاب .
(٩) ينظر : فتح الأبواب ص (٢٧) .
(١٠) الكتاب مطبوع عن المكتبة الميمنية بمصر ، وعثرتُ عليه بمكتبة السيد محمد بن أحمد بالسيب .
(١١) ينظر : فتح الأبواب ص (٣) .
(١٢) الكتاب مطبوع عن مطبعة الحلبي .
(١٣) ينظر : فتح الأبواب ص (٢٣٣) .

المبحث السابع : مآخذ على الكتاب :

ألف الشيخ حبيب بن يوسف كتابه (فتح الأبواب إلى سلم الإعراب) فوائدَ مُجتناة من رياض النحاة ، وقدَّم جهداً نحوياً حرياً بالتقدير ، إلاّ أنّه - وكأي عمل بشري - لا بدَّ من أن يشوبه النقص ، وتؤخذ عليه المآخذ ، وهي في جملتها قليلة لا تحطُّ من قيمة الكتاب ، ولا من جهد مؤلفه .

ومن هذه المآخذ :

١. الاستطراد : إذ نجد المؤلف جعل شرحه في ثلاثة أبواب – كما هي عند البركوي – : العامل ، والمعمول ، والإعراب ، وكان حظ كل بابٍ من هذه الأبواب الثلاثة من الشرح ، كالتالي :

- الباب الأول : العامل . ١٤١ ورقةً محققة.
- الباب الثاني : المعمول . ٥٠ ورقةً محققة.
- الباب الثالث : الإعراب . ١٥ ورقةً محققة.

وفي الباب الأول (العامل) نجد المؤلف يُقدِّم شرحه للعوامل اللفظية السماعية في خمسة فصول ، وكان حظ كل فصل من الشرح ، كالتالي :

- الفصل الأول : حروف الجر . ٦٦ ورقةً محققة
- الفصل الثاني : حروف تنصب الاسم وترفع الخبر . ١٣ ورقةً محققة.
- الفصل الثالث : (ما) و(لا) المشبهتان (ليس) . ورقتان محققتان.
- الفصل الرابع : أحرف نصب المضارع . ٤ ورقات محققة.
- الفصل الخامس : كلمات جزم المضارع . ١٤ ورقةً محققة.

وما من شكٍّ في أنّه يعتمد في شرحه على رسالة البركوي ، التي تكثر العوامل في الباب الأول منها ، غير أنّه كان يُفصّل حديثه في البدايات ، كباب العامل ، وفصل حروف الجر ، ويستطرد كثيراً ، ثمَّ يُدرك أنّه قد أسرف في الحديث ، فيختصر فيما تلاه ، كالباب الثالث (الإعراب) ، ممّا أوقعه في حيرة منهجية واضحة .

٢. نقل نصوص كاملة دون الإشارة إلى مصدر النقل ، وكان المؤلف قد ألزم نفسه في مواضع كثيرة جداً من كتابه بعزو الآراء لقائليها . ومن هذه المصادر التي نقل منها دون أن يشير :

- شرح الرضي على الكافية ، وبخاصة في بابي اسم الفاعل[١] ، واسم المفعول[٢] ، وحتى الجارة[٣] .

---

(١) ينظر : فتح الأبواب ص (١٢٨ – ١٢٩) .
(٢) السابق ص (١٣٠) .
(٣) السابق ص (٥٨ – ٥٩) .

- مغني اللبيب لابن هشام ، وبخاصة في فصل حروف الجر[١] ، وأنواع الجمل [٢] في نهاية الكتاب .
- شرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهري ، وبخاصة في الصفة المشبهة ، وأفعل التفضيل [٣].

٣. نسبة بعض الآراء إلى غير قائليها ، ومواضعها قليلة ، هي :
- قوله : ((و لا يخفى ما في بعض هذه الألفاظ المذكورة من براعة الاستهلال ومعناها : أن يذكر المؤلف في طالعة كتابه ما يُشعِر بمقصوده ، ويسمى أيضاً بالإلماع ، كما في الكليات)) [٤]. ولم أجد هذا المصطلح في الكليات .
- نسبة رواية حديث شريف في كتاب حلية الأولياء ، لأبي هريرة – رضي الله عنه – وهي لعمر بن الخطاب – رضي الله عنه[٥] .
- نسبة رأيين للرضي لم أقف عليهما في شرحه على الكافية[٦] .

٤. عدم توحيد المصطلحات : إذ نجد المؤلف – رحمه الله – يقول في مواضع كثيرة من كتابه : ((كما في حاشية الشهاب)) ، أو ((كما في الشهاب)) ويقول في مواضع أخرى : ((كما في العناية)) ، ممّا يوقع الباحث في خلط إذ يعتقد أنّهما كتابان ، وهما في الحقيقة كتابٌ واحد ، إذ أنَّ (عناية القاضي وكفاية الراضي) هي نفسها حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي . وكذلك الأمر في : امتحان الأذكياء للبركوي ، وشرح اللب ، وهما أيضاً كتابٌ واحد .

---

(١) ينظر : فتح الأبواب ص (٢٨) وما بعدها .
(٢) السابق ص (٢٢٦) وما بعدها .
(٣) السابق ص : ١٣١ ، ١٣٢ ، ١٣٣ ، ١٣٤ .
(٤) السابق ص (١٢) .
(٥) السابق ص (١٠) .
(٦) السابق ص (٦ ، ٩٢) .

المبحث الثامن: قيمة الكتاب :

كتاب (فتح الأبواب إلى سلم الإعراب) من الكتب التي ألفت في زمن متأخر جداً (١٣١١هـ) ، وهو وإن كان متأخراً زمناً ، فهو متقدمٌ فائدةً ، وتظهر قيمته العلمية من خلال الآتي :

١. كشفه عن منظومة نحوية جديدة :

أسهم الكتاب في الكشف عن منظومة نحوية جديدة ، هي منظومة (سلم الإعراب) ، التي نظمها المؤلف حبيب بن يوسف الفارسي للمبتدئين ، ثمَّ قام بشرحها في كتابه (فتح الأبواب) ، وهذه المنظومة تعتمد على ما جاء في رسالة العوامل لمحمد بن بير علي البركوي[١] .

والحق أنَّ لفظة (المبتدئين) التي أطلقها المؤلف نفسه[٢] ، فيها نظر ؛ إذ أنّ الشرح يحفل بقضايا نحوية عويصة على المتقدمين ، ويحتج بالشواهد القرآنية والشعرية ، التي تحمل أكثر من رأي ووجه ، ويعتمد على مصادر لغوية ، وغير لغوية ليست شائعة ، ومتداولة بين الناس .

وهذه المنظومة من الرجز[٣] ، جعلها المؤلف في مائةٍ وواحدٍ وعشرين بيتاً وقسّمها إلى مقاطع تنسجم مع طريقة تبويب وترتيب رسالة العوامل ،وقد انتهى من نظمها في مسقط سنة ألفٍ وثلاثمائةٍ وعشر من الهجرة[٤] .

و ترى الدراسة أنَّ هذه المنظومة تمثّل إسهاماً جديداً في حقل الدراسة النحوية وإضافةً أخرى له .

٢. الكشف عن شرح جديد لرسالة البركوي :

رسالة العوامل في النحو لمحمد بن بير علي البركوي رسالةٌ لطيفةٌ ، تقع في عدة ورقات ، وقد اهتم بشرح هذه الرسالة حسين بن أحمد زيني زادة[٥] ، وهو شرحٌ مذكور في كتب تراجم المؤلفين ، كالأعلام للزركلي[٦] ، ومعجم المؤلفين لكحالة[٧] .

---

(١) تنظر : فتح الأبواب ص (٩) .
(٢) السابق ص (١٣) .
(٣) السابق ص (١٢) .
(٤) السابق ص (٢٣٣) .
(٥) تنظر ترجمته في : السابق ص (١٠٨) .
(٦) الأعلام ٢٣٢/٢ .
(٧) معجم المؤلفين ٣١١/٣ .

ويُمثل كتاب (فتح الأبواب إلى سلم الإعراب) شرحاً آخر لهذه الرسالة ، وهو شرحٌ جديد لم يذكره أحدٌ – حتى ساعة كتابة هذا البحث – فالمؤلف يشرح في كتابه هذا منظومته (سلم الإعراب) ، وهو في الوقت ذاته يشرح عوامل البركوي ، لأنَّ المنظومة مستقاةٌ منه ، ومعتمدةٌ عليه ، ولو أنَّ المؤلف أطلق على كتابه هذا اسم (شرح العوامل للبركوي) لما كان فيه حرج .

٣. بيان الحالة العلمية في عُمان :

إنَّ من يقرأ كتاب (فتح الأبواب إلى سلم الإعراب) سيجد فيه بياناً للدراسة النحوية بعُمان في القرن الرابع عشر الهجري ، ووثيقةً علميةً تكشف عن تلك الحقبة .

فالكتاب بما فيه من شواهد ، وأعلام ، وكتب ، وآراء نحوية ، وغير نحوية يُعبِّر عن حقبةٍ علميةٍ مزدهرة ، شهدتها البلاد في تلك الفترة ، وعن رخاءٍ علمي دفع العلماء لا إلى التعليم فقط ، بل إلى التأليف .

والحقُّ أنَّ هذه الدراسة المقتضبة ، لا يمكن لها أن تعطي هذه الحقبة العلمية حقها ، بل هي جديرة برسالة مستقلة ، تبرز ملامحها ، وتجلي غموضها .

وصـف المخطوطـة ومنـهــج التحـقيــق

- توثيق عنوان الكتاب .
- نسبة الكتاب للمـؤلف .
- وصــف المخطـوطة .
- منـهـــج التحـقيــق .

توثيق عنوان الكتاب :

إنَّ جميع المصادر التي اهتمت بالترجمة للمؤلف ، ذكرت أنَّ له كتاباً وحيداً في النحو ، هو : فتح الباب إلى سلم الإعراب[1] ، وهذا العنوان غير دقيق ، لأنَّ اسم الكتاب هو : فتح الأبواب إلى سلم الإعراب ، لا : فتح الباب .

وممّا عزّز كون هذا العنوان هو الصحيح ، ما ذكره المؤلف نفسه في مقدمة الكتاب ، حيث قال : ((وبعدُ ، هذا شرحٌ علقتُهُ على منظومتي المسماة بسلم الإعراب ، يرفعُ نقابَها ، ويذللُ صعابَها ، مشتملٌ على زهور فوائد اجتنيتها من رياض النحاة ، وغيرهم ، تقرُّ أعينُ الطالبين ، وتسرُّ خواطر الراغبين ، ولقبتُهُ بفتح الأبواب إلى سلم الإعراب))[2] .

كما جاء في الصفحة الأولى من المخطوطة ما يأتي : ((هذا شرحُ شيخِنا العالمِ العلامة المحقق ، والفهامة المدقق ، السميدع الفارس أستاذنا حبيب بن يوسف الفارسي ، المُلقب بفتح الأبواب ، على منظومته المسماة بسلم الإعراب))[3] .

وهذا هو العنوان الذي ترجِّحُه الدراسة ، والذي تثبتُه .

نسبة الكتاب للمؤلف :

تتحقق نسبة هذا الكتاب لمؤلفه للأسباب الآتية :

١. ما جاء في التراجم العمانية من نسبة هذا الكتاب للمؤلف حبيب بن يوسف الفارسي العماني .

٢. ما ورد في الصفحة الأولى من المخطوطة ، وهو ما سبق ذكره .

٣. ما جاء في مُفتتح المنظومة ، وما ورد في متن الكتاب ؛ فقد افتُتِحت منظومة سلم الإعراب بالبيت التالي :

يقولُ راجي رحمة الغفار حبيبُ الفَرسي ذو الأوزار

إلى قوله بعد خمسة أبيات :

---

(١) ينظر : نبذة مختصرة عن علماء صحار ص (١١) ، و ندوة صحار عبر التاريخ ص (٥٩) ، وكتاب فتاوى للمؤلف ٧/١ .

(٢) فتح الأبواب ص (١) .

(٣) السابق ، الصفحة الأولى (الغلاف) .

سميتُهُ بسلمِ الإعـــرابِ للمرتـقي من مبتدي الطلابِ [1]

وجاء في متن الكتاب : ((يقول راجي : أي مؤمل ، رحمة : أي إنعام ، الغفار : أي الستار للذنوب والعيوب ، المتجاوز عنها ، قاله في مجمع البحار ، حبيب الفرسي : بكسر الراء وسكونها ..... أي : حبيب بن يوسف المنسوب إلى فارس))[2] .

(١) فتح الأبواب ص (٩) .
(٢) السابق والصفحة نفسها .

وصف مخطوطة الكتاب :

اعتمدتُ في تحقيق هذا الكتاب على نسخة وحيدة ، تحتفظ بها دائرة المخطوطات والوثائق ، بوزارة التراث والثقافة العمانية ، تحت رقمٍ عام (٢٠٧٨) ورقمٍ خاص (٤٢هـ) ، وقد اجتهدتُ في الحصول على نسخة أخرى من أقارب وورثة المؤلف ، غير أني لم أجد أيَّ نسخ أخرى لديهم .

والحقُّ أنني ترددتُ كثيراً في تحقيق مخطوطة ، لا توجد منها إلاَّ نسخة واحدة فقط ، غير أنَّه شجعني على الإقدام أمران :

أولهما : إنَّ هذه النسخة من الكتاب خُطّت في حياة المؤلف ، وبقيت ثماني عشرة سنة ، إلى تاريخ وفاته (١٣٢٩هـ) ، وقد عُرضت عليه ليصححها ، ويزيل ما فيها من تصحيف، يدلنا على ذلك ، ما جاء في هامش بعض الصفحات من تنبيهات ، ينسبها الناسخ للمؤلف ، وعبارات أخرى ، نحو : ((أفاده في الدرس)) ممَّا يُعزز القول بأنَّ الكتاب كان يُدرَّس للتلاميذ بحضرة المؤلف .

ثانيهما : إنَّ ناسخ المخطوطة هو عبد الله بن محمد المجزي ، أحد أنبه تلاميذ المؤلف ، وخليفته في التدريس بعد وفاته ، وهو من أعلام عُمان في القرن الرابع عشر الهجري ، المشهود له بالأمانة والثقة .

تقع المخطوطة في (١١٠) ورقات ، وقد قام الناسخ – على ما يبدو – بترقيم صفحاتها بالأرقام الهندية ، من أولها إلى رقم (١٩٧) ، وترك بقية الصفحات من غير ترقيم ، كما وقع في وهمٍ أثناء الترقيم ، إذ أورد الرقم (٤٥) بعد الرقم (٤٣) والرقم (٩٠) بعد الرقم (٧٩) . وعليه فإنَّ عدد الأوراق الفعلي هو (١١٠) ورقات ، وعدد صفحات هو (٢١٨) .

يبلغ طول الورقة (٢١,٣) سم ، وعرضها (١٧) سم ، وهي غير متفقة المساطر، إذ يتراوح عدد الأسطر في الصفحة الواحدة من ١٥ – ٢١ سطراً ومتوسطها (١٨) سطراً ، أمَّا متوسط عدد الكلمات في السطر الواحد فهو (١٠) كلمات .

و قد كُتِبت عنوانات الأبواب والفصول بنفس الخط ، ووضعها الناسخ في وسط الصفحة ، ممَّا جعلها بارزةً ، وكتبها بالمداد الأسود تارةً ، وبالمداد الأحمر تارةً أخرى ، وكذا فعل في التنبيهات ، غير أنَّه وضعها في يمين الصفحة .

أمَّا الخطُّ ، فهو مزيجٌ بين النسخ والرقعة ، وغير مشكولٍ إلاَّ في مواضع قليلة و يراعي فيه الناسخ بشكل عام قواعد الإملاء اليوم ، مع اختلاف طفيف . وهناك عباراتٌ يشطبها الناسخ ، وقد ينسى كلمة أو بضع كلمات ، فيكتبها في الهامش

المقابل للسطر الذي سقطت منه الكلمة ، مشيراً إلى مكانها من ذلك السطر بعلامة صغيرة ، كي ينبِّه القارئ لها .

و قد وقع الانتهاء من النسخ يوم السادس والعشرين من شهر شوال سنة ألفٍ وثلاثمائة وإحدى عشرة . أمَّا الناسخ فهو عبد الله بن محمد المجزي ، وقد جاء اسمه على قطعة ملحقة بالصفحة ، ويبدو أنَّ هذه القطعة لترميم الصفحة ، كما ورد اسمه في موضعين من هوامش المخطوطة .

و جاء في الصفحة الأولى من المخطوطة (الغلاف) الآتي : ((هذا شرحُ شيخنا العالم العلامة المحقق ، والفهامة المدقق ، السميدع الفارس ، أستاذنا حبيب ابن يوسف الفارسي ، الملقب بفتح الأبواب على منظومته المسماة بسلم الإعراب)) كما جاءت فيها فائدة نحوية ، هي : ((إذا أكّد الضمير المرفوع بعاملٍ لفظي بضمير منفصل جاز عطف الظاهر عليه)) . وجاءت فيها أيضاً العبارة التالية : ((توفي شيخنا العلامة الشيخ حبيب بن يوسف الفارسي ، المدرس بمدرسة مسقط مؤلف هذا الكتاب سنة ١٣٢٩ ، في صفر ، ودُفِن بمجز الصغرى في باطنة عُمان رحمه الله تعالى ، ورحِم سلفه ، بجاه محمد سيد البشر ، وآله المصابيح الغرر)) كما ورد فيها تمليك ، حيث جاء : ((ملك الفقير خالد بن محمد بن سليمان بن أحمد النقبي الصحاري ، ٤ صفر ١٣٩٤)) .

منـهـــج التحقيـق :

١. نسخ المخطوطة في المتن ، مع مراعاة قواعد الرسم المعروفة ، باستثناء ما يقتضيه رسم المصحف .

٢. تخريج الآيات القرآنية جميعها ، وتصحيح ما ورد في بعضها من تصحيف وحصرها بين قوسين مشجرين ﴿ ﴾ .

٣. تخريج القراءات القرآنية جميعها ، ونسبتها إلى القراء الذين قرؤوا بها ، وكتب القراءات التي ذكرتها ، وحصرها بين قوسين مشجرين أيضاً ﴿ ﴾ .

٤. تخريج الأحاديث النبوية الشريفة جميعها ، والإشارة إلى مواضعها في كتب الحديث .

٥. تخريج الشواهد النحوية جميعها من شعرٍ ورجز ، وقد حرصتُ في هذا التخريج على ذكر الآتي :

- قائل البيت .
- البحر الذي ينتمي إليه البيت .
- ذكر المناسبة إن كانت هناك مناسبة .
- شرح بعض الألفاظ الصعبة ، إن كانت هناك ألفاظٌ صعبة .
- إكمال البيت إن كان ناقصاً في الهامش .
- المصادر النحوية التي ورد بها هذا الشاهد .
- وضع رقم لكل شاهد .

٦. العناية بضبط الشواهد القرآنية والشعرية جميعها ، وضبط الأمثلة النحوية كذلك .

٧. مقابلة الآراء التي ذكرها المؤلف بآراء النحاة ، وغير النحاة ، وقد حرصتُ في هذه المقابلة على الآتي :

- نسبة الآراء إلى قائليها في كتبهم التي أشار إليها المؤلف ، وإذا تعذر الحصول على هذه الكتب – وهي قليلة – نسبتُ الآراء لهم من كتب أخرى ذكرتها .
- نسبة الآراء إلى كتبٍ بديلة لغير أصحابها ، إذا تعذر الحصول على الكتاب الأساسي .
- نسبة الرأي المنقول بلفظه إلى المصدر وحده ، لا إليه وإلى غيره من المصادر ، لأنَّ صاحب الرأي أحقُّ في نسبته إليه .
- نسبتُ ما يقرب من (٩٥%) من الآراء التي ذكرها المؤلف في الكتاب .

٨. التعريف بأعلام النحاة ، واللغويين ، والقراء ، والشعراء ، الواردة أسماؤهم بالكتاب في الهامش ، مع الإشارة إلى مصادر تراجمهم في أكثر من كتاب .

٩. الحرص على عدم التصرف بالنص ، باستثناء مواضع قليلة جداً ، تقتضي الإضافة أو التصحيح ، وقد حصرتُ ما أضفته أو صححته بين قوسين معقوفين [ ] ، وأشرتُ إلى ذلك في الهامش .

١٠. وضع بعض العنوانات الفرعية للفصول ، التي لم يضع المؤلف لها عنواناً وحصر هذه العنوانات المضافة بين قوسين معقوفين [ ] أيضاً .

١١. إثبات أرقام أوراق المخطوطة ، وحصرها بين قوسين معقوفين .

١٢. وضع علامات الترقيم المعتمدة في الكتاب .

١٣. حصر أبيات المنظومة بين قوسين ( ) ، والاستغناء عن الخط الذي كان الناسخ يضعه أعلى هذه الأبيات .

١٤. حصر الأمثلة والأساليب النحوية بين قوسين .

١٥. إلحاق صورٍ لصفحة الكتاب الأولى ، والأخيرة ، مع صفحة الغلاف بمقدمة الكتاب .

١٦. صنع الفهارس الفنية ، وإثباتها في نهاية الكتاب ، وهي :

- فهرس الآيات القرآنية .
- فهرس القراءات القرآنية .
- فهرس الأحاديث النبوية .
- فهرس الأشعار والأرجاز .
- فهرس الأقوال .
- فهرس الأعلام .
- فهرس الكتب الواردة في النص المحقق .
- فهرس مصادر الدراسة والتحقيق .

أمَّا فهرس المحتويات فقد وضعتُه في بداية البحث .

صفحة الغلاف .

ملك الفقير خالد بن محمد بن سليمان بن أحمد النقيبي الصحاري سنة ١٣٩٤هـ

اذا الكد الغير المرفوع بعد الفيظ
يضم منفصل جاز عند الظاهرية
٢٨

هذا شرح شيخنا العالم العلامة المحقق
والفهامة المدقق السميدع
الفارس استاذنا حبيب
بن يوسف الفارسي
الملقب بفتح الابواب
على منظومته
المستأنسة
الاعراب

الصفحة الأولى من المخطوطة .

قوله الفاتح هو من اسمائه تعالى الواردة في حديث رواه
الطبراني كما في حاشية الشهاب الخفاجي على البيضاوي انتهى ان الله فتاح
وصانع انتهى

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الفاتح الرافع والصلاة والسلام على من جل في المزايا عن
المضارع محمد المنصوب لعمل الرفع في التابع والمتبوع المخفوض له
بالاضافة اليه كل مرفوع وعلى آله وصحبه العاملين بكلمات جزمه
الباذلين المهج في اقامة عزمه صلاة وسلاما دائمين متلازمين
ما فاهت الاخبار بآياته البينات ورسمه وتاهت الانظار في قدرة
ربها واسمه وبعد فهذا شرح علقته على منظومتي المسماة
بسلم الاعراب يرفع نقابها ويذلل صعابها بما اشتمل على زهور
فوائد اجتنيتها من رياض النحاة وغيرهم تقر اعين الطالبين
وتسر خواطر الراغبين ولقبته بفتح الابواب الى سلم الاعراب
واني لست باهل هذا الميدان بملحق ولكن لا اقل من ان يكون فيه من
اسباب التاليف الثمانية جمع المفرق ولا حول ولا قوة الا بالله العلي
العظيم عليه توكلت واليه انيب ولما اردت الاقتداء بالقرآن الحميد
والاقتفاء بحديث النبي صلى الله عليه وسلم كل امر ذي بال لا يبدأ فيه
ببسم الله الرحمن الرحيم فهو اقطع وفي رواية كل امر ذي بال لا يبدأ

قوله اسباب التاليف الثمانية هي
مخترع مفرق جمع ناقص
تمم مبهم فصل خطأ عين
مختلط رتب مطول هذب انتهى

فيه

الصفحة الأخيرة من المخطوطة .

عليه عوامل الامام البركوي للحديثة على انها اي على انعامه علي بتوفيقه على هذا
النظم وغيره فهاك اي فخذ نظما اي منظوما شافيا من مرض الجهل بالعوارض
ووافيا بغرر الفوائد لزبدة متعلق بحاويا من المعاني حاويا اي جامعا لخلاصة
ما من بعض المقاصد النحوية فطت تلك الزبدة في مسقط بفتح الميم وسكون
السين وفتح القاف بوزن مقعد بلدة بساحل بحر عمان من السقوط كما في
القاموس ومنتهى الارب فما وقع في بعض التاليف كالغياث وكالدرر والنفوحات
لشيخنا من ان اسم تلك البلدة مسكت من السكوت فهو وهم وهي الآن
في زمننا عاصمة عمان ودار سلطنتها عام الف وعشرة عن مائة اي بعد مائة
وضعف لها اي للمائة وضعفها اي مثلاها مائتان فالمجموع الف وثلاثمائة
سنة وعشر سنين من الهجرة النبوية على صاحبها افضل الصلاة واذكى التحية وصل
يا الهنا يا معبودنا وسلم على النبي الهاشمي الخاتم للانبياء محمد صلى الله عليه
وسلم وعلى الانبياء بالنصب للوزن مع آله اي اتباع كل منهم وصحبه اي صحب
كل منهم ذوي اي اصحاب الكمال اي المزية اعم من ان تكون قاصرة وهي التي
تتحقق وان لم يتعد اثرها للغير كالعلم او متعدية وهي لا تتحقق الا بتعدي اثرها
كالكرم وتسمى الاولى فضيلة وجمعها فضائل والثانية فاضلة وجمعها فواضل
قال المحقق الصبان وبهذا اندفع اصطلاح الافكل من الاسمى من الفضل وهو
الزيادة فكل صفة شرف على محلها تستحق لغة ان تسمى فضيلة وفاضلة وفي اطلاق
الصحبة على من اجتمع مؤمنا بغير بنينا من بقية الانبياء نحاز على سبيل التغليب بناء
على انه لا يقال لهم الصحب وهو ما صرح به الشرقاوي في حواشي التحرير وظاهر كلام بعضهم
انه يطلق عليهم الصحب حقيقة وقد وقع الفراغ من تبييض هذا الشرح يوم السادس والعشرين
من شهر شوال المكرم من سنة ثلاثمائة واحد وعشرة بعد الالف الحمد لله رب العالمين
وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم ثم بقلم افقر الورى عبد الله
بن محمد المجرب في ذي القعدة الحرام ١٣١١

نتـائـج الـدراســة .

١. قـدَّمتْ الدراســة – ولأوَّل مــرة – ترجمــةً علميــةً – لعلهــا – وافيــةً للـشيخ حبيب بن يوسف الفارسي ، وهو علمٌ عمانيٌ بارز من أعلام القرن الرابع عشر الهجري .

٢. كشفتْ الدراسة عن منظومة نحوية جديدة ، هي منظومة (سلم الإعراب) للشيخ حبيب بن يوسف الفارسي .

٣. أظهرتْ الدراسة العلاقة الوطيدة بين نظرية العامل النحوي ، والاتجاه التعليمي في النحو العربي .

٤. أثبتتْ الدراسة أنَّ كتاب (فتح الأبواب إلى سلم الإعراب) ، هو شرحٌ جديد لرسالة العوامل للبركوي ، وكشفتْ عن هذا الشرح أيضاً .

٥. اعتمد كتاب (فتح الأبواب إلى سلم الإعراب) على نظرية العامل ، وظهرت أسس هذه النظرية ومبادؤها واضحةً في هذا الكتاب .

٦. استشهد المؤلف بالقرآن الكريم ، وقراءاته ، وبكلام العرب وأشعارهم ، متابعاً في ذلك جمهور النحاة ، وهو يقول بالاستشهاد بالحديث النبوي الشريف ، ويحتج به .

٧. موقف المؤلف من قضايا الخلاف هو موقف المصادر التي ينقل عنها ، وهي في جملتها مواقف المتأخرين ، الذين يعتمدون التوفيق بين الآراء .

٨. اعتمد المؤلف في كتابه على مصادر لغوية ، وغير لغوية كثيرة ، وغلبت عليه ثقافة الناقل ، أكثر من ثقافة المرجِّح المحلل .

٩. أخِذ على المؤلف استطراده في بداية الفصول والأبواب ، وإيجازه في نهاياتها ونقله من بعض المصادر دون الإشارة إليها .

القسم الثاني : النص المحقق

كتاب فتح الأبواب إلى سلم الإعراب

للشيخ حبيب بن يوسف الفارسي

بسم الله الرحمن الرحيم

[مقدمـــة]

الحمـــدُ للهِ الفـــاتحِ الرافـــع [١]، والـــصلاةُ والـــسلامُ علـــى مَـــنْ جـــلَّ[٢] فـــي المزايـــا[٣] عـــن المُـــضارع[٤] ، محمـــدٍ المنـــصوبِ[٥] لعمـــلِ الرفـــع فـــي التـــابع والمتبـــوع ، المخفـــوضِ بالإضـــافةِ إليـــه كـــل مرفـــوع وعلى آله و صحبه العاملينَ بكلمات جزمه[٦] ، الباذلينَ المُهجَ[٧] في إقامةِ عزمه صلاةً وسلاماً دائمينِ متلازمين ، ما فاهت[٨] الأخبارُ بآياته البينات ورسمه[٩] وتاهت الأنظارُ في قدرة ربِّها واسمه.

وبعـدُ ، فهـذا شـرحٌ علقتُـهُ علـى منظـومتي المـسمّاة بـ (سـلم الإعـراب) يَرفعُ نقابَها ، ويُذلل صعابَها ، مشتملٌ على زهور فوائد اجتَنيتُها من رياضِ النحاة وغيـرهم[١٠] ، تقـرُ أعـينَ الطـالبينَ ، وتـسرُ خـواطرَ الـراغبينَ ، ولقبتُـهُ بـ (فتحِ الأبوابِ إلى سلمِ الإعراب) ، وإنَني لستُ بأهلِ هذا الميدانِ بملحق[١١] ولكـن لا أقـلَّ مـن أن يكـونَ فيـه مـن أسـبابِ التـأليفِ الثمانيـةِ[١٢] : جمـعُ المفـرّق ولا حول و لا قوة إلاّ بالله العلي العظيم، عليه توكلتُ وإليه أنيب.

---

(١) جاء في الهامش : ((قوله الفاتح ، هو من أسمائه تعالى الواردة ؛ ففي حديثٍ رواه الطبراني ، كما في حاشية الشهاب الخفاجي على البيضاوي : اتقوا الله فإنّ الله فاتحٌ وصانعٌ . انتهى . مؤلف)) .
وصانع ليس من أسماء الله الحسنى ؛ جاء في حاشية الشهاب الخفاجي على أنوار التنزيل للبيضاوي : ((سئل السبكي – رحمه الله – عن إطلاق المتكلمين (الصانع) على الله عز وجل ، مع أنّه لم يرد في أسمائه الحسنى فأجاب أنه ورد في القرآن : ﴿ صُنعَ اللّهِ ﴾ ، وقرئ في : ﴿ صِبغة اللّه ﴾ : ﴿ صنعة اللّـه ﴾ بالعين المهملة . وفي طبقات النحاة أنّه إنما يتمشى على رأي من يكتفي في صحة الإطلاق عليه تعالى ، بورود المادة والأصل . ولا حاجة إليه لما سمعته)) . حاشية الشهاب المسماة : عناية القاضي وكفاية الراضي على أنوار التنزيل للبيضاوي شهاب الدين أحمد بن محمد الخفاجي ، دار صادر ، بيروت ، ١٢٨٣هـ ، د . ط ، ٩٠/١ .
(٢) جلَّ : عظُم وعلا . القاموس المحيط ، محمد بن يعقوب الفيروزآبادي ، الطبعة الثانية ، مطبعة الحلبي مصر ، ١٩٥٢م ، مادة (جلل) .
(٣) المـــزايا : الفضائل . السابق ، مادة (مزي) .
(٤) المضـارع : المشابه . السابق ، مادة (ضرع) .
(٥) المنصوب : الموضوع . السابق ، مادة (نصب) .
(٦) جزمه : قطعه . والمعنى المراد – والله تعالى أعلم – من ساروا على خطاه . السابق ، مادة (جزم) .
(٧) المهج : جمع مهجة ، وهي : الدم ، ودم القلب ، والروح . السابق ، مادة (مهج) .
(٨) فاهت : نطقت . السابق ، مادة (فاه) .
(٩) الرسم : الأثر والعلامة . السابق ، مادة (رسم) .
(١٠) قصد المؤلف – رحمه الله – بـ (غيرهم) المفسرين ؛ كالزمخشري في كشافه ، وأبو حيان في تفسيره البحر المحيط ، والشهاب الخفاجي في حواشيه على تفسير البيضاوي ، كما قصد البلاغيين ، وبخاصة شرّاح مفتاح العلوم للسكاكي ، كالسعد التفتازاني ، وابن كمال الوزير ، وهناك أيضاً أرباب اللغة والمعجمات والحديث ، وغيرهم كثير ، كما سيتضح .
(١١) ملحق : مدرك . السابق ، مادة (درك) .
(١٢) جاء في الهامش : ((قوله : من أسباب التأليف الثمانية ، هي : معدومٌ اختُرع ، مفرقٌ جُمّع ، ناقصٌ كُمّل مُجملٌ فصّل ، مُبهمٌ عُيّن ، خطأ بُيّن ، مُختلطٌ رتّب ، مُطولٌ هُذب . انتهى . مؤلف)) .

[إعـراب بسـم الله الرحمـن الرحيـم]

ولمـا أردتُ الاقتـداء بـالقرآن المجيد ،والاقتفـاء بحـديث النبـي – صـلى الله عليـه وسلم - :((كل أمرٍ ذي بال لا يُبدأ فيه بـ (بسم الله الرحمن الرحيم) فهو أقطع))[١] وفي رواية :((كل أمرٍ ذي بـال لا يُبدأ [١/ب] فيـه بـ (الحمد لله) فهو أجـذم))[٢] قلت:-

بسم الله الرحمن الرحيم

الباء : للاستعانة[٣]، متعلق بفعل مقدَّر مؤخر للاهتمام والحصر ، رداً لدأب المشركين ، فإنهم كانوا يقولون : باسم اللات وباسم العزى ، عند ابتداء المرام فينبغي للموحد أن يقصر معنى اختصاص اسم الله تعالى بالابتداء في هذا المقام وذلك بتقديم المعمول على العامل، كما بُيّن في علم المعاني[٤]. أو بفعـل مقـدّم ،كـما ذكـره الشهـاب الخفاجي[٥] في حاشية الأنـوار[٦] ،وعـلي القـاري[٧] في شـرح

---

(١) جاء في الجامع الصغير : ((كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بـ (بسم الله الرحمن الرحيم) أقطع .عبد القادر الرهاوي في الأربعين عن أبي هريرة . حديث ضعيف)) . الجامع الصغير في أحاديث البشير النذير ، الحافظ جلال الدين السيوطي ، الطبعة الخامسة ، مطبعة الحلبي ، مصر ، ١٩٨٢م ، ٩٧/٢ .

(٢) في الرواية :((أقطع)) .حديث حسن . السابق والصفحة نفسها ، ينظر كذلك : سنن ابن ماجة ، الحافظ محمد بن يزيد القزويني الشهير بـ (ابن ماجة) ، تحقيق وتعليق : محمود فؤاد عبد الباقي ، المكتبة العلمية بيروت ، ١٩٥٤م ، ٦١٠/١.

(٣) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، ابن هشام الأنصاري ـ تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية ، بيروت ، ١٩٩٩م ، ١٢٠/١. وعبر عنها السيوطي في الهمع بـ (السببية) ، ونقلها أبو البقاء الكفوي صاحب الكليات عن البيضاوي. ينظر : همع الهوا مع في شرح جمع الجوامع ، جلال الدين السيوطي ، تحقيق وشرح : عبد العال سالم مكرم ، دار البحوث العلمية ، الكويت ، ١٩٧٥م ، ١٥٨/٤. و الكليات أبو البقاء أيوب بن موسى الكفوي ، مقابلة : عدنان درويش ومحمد المصري ، الطبعة الثانية ، وزارة الثقافة ، دمشق ١٩٨١م ، ٣٩٢/١

(٤) قال عبد القاهر الجرجاني في فصل : القول في التقديم والتأخير : ((واعلم أنّا لم نجدهم اعتمدوا فيه شيئاً يجري مجرى الأصل غير العناية والاهتمام ، قال صاحب الكتاب ، وهو يذكر الفاعل والمفعول : كأنهم يقدمون الذي بيانه أهم لهم ، وهم بشأنه أعنى ، وإن كانا جميعاً يهمانهم ويعنيانهم)) . دلائل الإعجاز في علم المعاني عبد القاهر الجرجاني ، تصحيح وتعليق : السيد محمد رشيد رضا ، دار المعرفة ، بيروت ، ١٩٨١م ص (٨٤).

(٥) شهاب الدين أحمد بن محمد بن عمر الخفاجي المصري ، قاضي القضاة ، وصاحب التصانيف في الأدب واللغة ، ولد سنة ٩٧٧هـ بمصر ، ثم ارتحل إلى الشام وبلاد الروم ،ومن أشهر كتبه : ريحانة الألباء ، وشفاء العليل ، وشرح درة الغواص للحريري ،وحاشية على أنوار التنزيل للبيضاوي ، سماها : عناية القاضي وكفاية الراضي ، وغيرها . توفي سنة ١٠٦٩هـ . تنظر ترجمته في : ، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون حاجي خليفة ، مطبعة العالم ، استانبول ، ١٨٩٢م ، ١٦٣/١ ،الأعلام ،الزركلي ، الطبعة السابعة ، دار العلم للملايين، بيروت ، ١٩٨٦م ، ٢٣٨/١، معجم المؤلفين، كحالة ، دار إحياء التراث العربي ، ١٩٥٧م، ١٣٨/٢ .

(٦) حاشية الشهاب الخفاجي على البيضاوي ، مصدر سابق ٣٢/١.

(٧) نور الدين الملا علي بن سلطان محمد الهروي القاري ، فقيه حنفي من صدور العلم في عصره . ولد في هراة ، وسكن مكة وتوفي بها . صنّف كتباً كثيرة ، منها : تفسير القرآن ، والأثمار الجنية في أسماء الحنفية وشرح مشكاة المصابيح ، وغيرها . توفي سنة ١٠١٤هـ .تنظر ترجمته في : البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع ، محمد بن علي الشوكاني ، دار الكتاب الإسلامي ، القاهرة ، د . ط . ت ، ٤٤٥/١ كشف الظنون ٤٤٣/٢ ، الأعلام ١٢/٥ .

المشكاة[1] ،كابن عادل[2] في تفسيره[3] ، والأول هو المشهور[4]. و(الاسم) مجرور به لفظاً، والمجرور وحده عند الجمهور[5] ، أو مع الجار عند البعض[6] ، منصوب محلاً مفعول به غير صريح لذلك الفعل المقدَّر،أي:(باستعانة اسم الله تعالى أصنف) أو (أصنِّف باستعانة اسم الله تعالى)[7] .و(أ صنِّف) : فعل مضارع معلوم مرفوع لفظاً بعامل معنوي[8] عند الجمهور[9]،أو بـ (الهمزة) عند الكسائي[10] كما

---

(١) ما ذكره علي القاري هو :((ثم أنَّ الباء جاء لأربعة عشر معنى ، والمناسب هاهنا منها الإلصاق والاستعانة وهي متعلقة بمقدر، وأخر على المختار تحقيقاً لحقيقة الابتداء ، وتعظيماً للاسم الخاص عن الانتهاء)) من مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح ، الملا علي بن سلطان محمد القاري ، المطبعة الميمنية ، مصر ١٣٠٩هـ ٤/١ .

(٢) أبو حفص سراج الدين عمر بن علي بن عادل الحنبلي الدمشقي ، صاحب التفسير الكبير المسمى بـ (اللباب في علوم الكتاب) ، ذكر الزركلي أنَّه فرغ من تأليفه في منتصف رمضان من سنة ٨٨٠هـ وقيل : بل سنة ٨٧٩هـ ، وله حاشية على المحرر في الفقه ، توفي بعد سنة ٨٨٠هـ . تنظر ترجمته في : الأعلام ٥٨/٥ ، معجم المؤلفين ٣٠٠/٧.

(٣) اللباب في علوم الكتاب ، عمر بن عادل الحنبلي ، تحقيق : عادل أحمد عبد الموجود وآخرين ، الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٩٩٨م ، ١٣١/١.

(٤) قصد بـ (الأول) الرأي الأول ، وهو تعلق الباء بفعل مقدر مؤخر، والترجيح منقولٌ عن المصادر التي ذكرها ، ينظر على سبيل المثال : شرح مشكاة المصابيح ٤/١ ، وينظر كذلك : حل أسرار الأخيار عن إعراب إظهار الأسرار للبركوي ، حسين زيني زادة ، مطبعة الحاج محمد أفندي ، البوسنري ، ١٢٨٠هـ ، ص(٣)

(٥) الرأي ذكره زيني زادة في حل أسرار الأخيار معارضاً به البر كوي ، ينظر ص (٣) ، كما ذكره الرضي في شرحه على كافية ابن الحاجب دون نسبته للجمهور ، ينظر : شرح الرضي على كافية ابن الحاجب ، رضي الدين محمد بن حسن الاسترابادي ، تحقيق : عبد العال مكرم ، عالم الكتب ، القاهرة ، ٢٠٠٠م ، ١٤٨/٥.

(٦) هكذا هي في الأصل ، مع أنَّ (بعض) شديدة التنكير، فلا تدخلها (أل) التعريف . وينظر الرأي في شرح الرضي على الكافية ١٤٨/٥.

(٧) العبارة بلفظها في : حل أسرار الأخيار لزيني زادة ص (٣) .

(٨) جاء في الهامش : ((قوله : بعامل معنوي هو التجرد)) .

(٩) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ، أبو البركات الأنباري ، تحقيق محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية ، بيروت ، ١٩٨٧م ، ٥٥٠/٢ ، والمقتضب ، محمد بن يزيد المبرد تحقيق : محمد عبد الخالق عضيمة ، عالم الكتب ، بيروت ، ١٩٦٣م ، ٢٨٠/٤ ، واللباب في علل البناء والإعراب ، أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري ، تحقيق : عبد الإله نبهان ، دار الفكر ، بيروت ، ١٩٩٥م ٢٥/٢.

(١٠) علي بن حمزة بن عبد الله الكسائي ، إمام الكوفيين في النحو واللغة ، وأحد القرَّاء السبعة المشهورين . أخذ النحو عن معاذ الهرَّاء وأبي جعفر الرؤاسي ، وكان من أكثر الناس رواية وأوسعهم علما . عاش في الكوفة ، ثم استوطن بغداد . له من المؤلفات : معاني القرآن ، والمصادر ، والحروف ، والنوادر ، وغيرها . توفي بالري سنة ١٨٩هـ . تنظر ترجمته في : مراتب النحويين ، أبو الطيب اللغوي ، تقديم وتعليق : محمد زينهم محمد عزب ، دار الآفاق العربية ، القاهرة ، ٢٠٠٣م ، ص (٩٨)، تاريخ العلماء النحويين من البصريين والكوفيين وغيرهم ، المفضل بن محمد بن مسعر ، تحقيق : عبد الفتاح محمد الحلو ، الطبعة الثانية ، دار هجر للطباعة الجيزة ، ١٩٩٢م ، ص (١٩٠)، نزهة الألباء في طبقات الأدباء ، أبو البركات الأنباري ، تحقيق : إبراهيم السامرائي ، مكتبة الأندلس ، بغداد ، ١٩٧٠م ، ص (٥٨) ، طبقات النحويين واللغويين ، أبو بكر الزبيدي تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، الطبعة الثانية ، دار المعارف ، مصر ، ١٩٨٤م ، ص (١٢٧) ، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، جلال الدين السيوطي ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، المكتبة العصرية ، بيروت ، ١٩٦٤م ، ١٦٤/٢ ، الأعلام ٢٨٣/٤.
ينظر رأي الكسائي بالمصادر السابقة في الهامش (٩).

يأتي ، وتحته (أنا) وهو : ضمير مرفوع منفصل ، مبني على الفتح عند البصريين وعلى السكون عند الكوفيين ، مرفوع محلاً فاعل (أصنف) ، والجملة الفعلية لا محل لها ابتدائية. ووجه الاختلاف بين الفريقين ؛ أنَّ الألف عند البصريين ليست من نفس الكلمة ، بل هي زائدة جيء بها لبيان الفتحة ، لأنَّه لولا الألف لسقطت الفتحة للوقف[١] فيُلتبس بـ (أن) الحرفية المصدرية . وعند الكوفيين الألف من نفس [٢/أ]الكلمة . والأول هو الراجح ، كما قاله الرضي[٢] وغيره[٣].

أو [الباء][٤] : للملابسة[٥] ، فحينئذٍ الجار والمجرور ظرف مستقر ، والضمير المنتقل من متعلقه المحذوف ، المستتر فيه (هو) ،راجع إلى مبتدأ محذوف مقدم أو مؤخر، مبني على الفتح عند البصريين ، وعلى الضم عند الكوفيين[٦]، مرفوع محلاً فاعله، وهو معه – أي المتعلق المحذوف – جملة فعلية ، أو مركبة مرفوعة المحل خبر مبتدأ محذوف ، أي :(تصنيفي يلابس أو ملابسٌ بسم الله) أو (يلابس أو ملابسٌ بسم الله تصنيفي) ، والجملة الاسمية لا محل لها ابتدائية[٧] .

تنبيهات:

الأول: مبنى الخلاف بين البصريين والكوفيين في (هو) أنَّ الواو عند البصريين من نفس الكلمة، وعند الكوفيين أنَّها ليست منها، بل هي للإشباع، كالألف في قوله:(كيف أنتا ؟) . والصواب القول الأول، كما قاله الرضي، لأنَّ حرف الإشباع لا يتحرك[٨].

الثاني : إنما قلنا أنَّ الظرف المستقر مع فاعله جملة فعلية أو مركبة ، إشارة إلى الاختلاف في اختيار كون المتعلق المحذوف فيه فعلاً ، كما هو قول البصريين أو اسماً ،كما هو قول الكوفيين ، كما أشرنا إليه في التفسير من الفريقين ،وأثبتوا ما

---

(١) جاء في الهامش : ((علة لسقوط الفتحة ، أي لأجله)) .

(٢) رضي الدين محمد بن الحسن الاسترابادي ، صاحب شرح الكافية المشهور . لم يقف أصحاب التراجم على تاريخ مولده، ولا على شيء من حياته، كما اختلفوا في سنة وفاته. ورجَّح الدكتور/ عبد العال مكرم محقق كتاب شرح الرضي على كافية ابن الحاجب أن تكون وفاته سنة ٦٨٦هـ . تنظر ترجمته في : بغية الوعاة ٥٦٧/١ كشف الظنون ٢٤٩/٢ ، الأعلام ٨٦/٦ ، مقدمة محقق كتاب الرضي ١١/١- ١٤

(٣) شرح الرضي على كافية ابن الحاجب ١٥٥/٣- ١٥٧. وتنظر المسألة في الإنصاف ٦٩٦/٢ .

(٤) النبرة ساقطة في الأصل .

(٥) ينظر : الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل ، محمود بن عمر الزمخشري ، ترتيب وضبط : مصطفى حسين أحمد ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ١٩٨٦م ٢/١- ٣ ، و الكليات ، مصدر سابق ٣٩٢/١. وجاء في الهامش : ((ويعبر عنها بالمصاحبة)) .

(٦) سيوضح المؤلف سبب الخلاف بين الفريقين .

(٧) حل أسرار الأخيار لزيني زادة ، ص (٣).

(٨) شرح الرضي على كافية ابن الحاجب ١٥٧/٣.

ادعوه بالدليل ، لكن قال ابن هشام[١] في المغني : كلا القولين على إطلاقه ليس بصحيح ، بل يقدَّر المتعلق على ما اقتضاه المقام ؛ من الفعل [ماضياً][٢] أو مضارعاً ،ومن الاسم[٣]. وقال الدماميني[٤] في شرحه : هذا هو الحق لا كلام فيه[٥].

فظهر مما ذكرنا أنَّ جملة (بسم الله) تحتمل الفعلية والاسمية، والأولى قول البصريين، والثانية قول الكوفيين[٦]، وقال بعض المتأخرين : إنَّ الظرف المستقر منصوب المحل حال من فاعل فعل مقدر مؤخر ؛ أي (حال كوني متبركاً بسم الله أصنف)[٧].

الثالث [٢/ب] :قال في الفوائد ما قيل : إنَّ الباء في (بسم الله) زائد ، ولفظة الجلالة[٨] مجرورة به لفظاً ، مرفوعة محلاً مبتدأ، وخبره محذوف؛ أي: اسم الله الرحمن الرحيم [مبتدأ] [٩]به. أو منصوبة محلاً مفعول به لفعل مقدر؛ أي: قدمتُ اسم الله الرحمن الرحيم[١٠].

---

(١) جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف بن أحمد ، وقيل : ابن عبد الله بن هشام الأنصاري ، نحوي فاضل وعلامة مشهور ، ولد بمصر سنة ٧٠٨هـ ،وتتلمذ على الشهاب بن المرحل وابن السراج ،وسمع على أبي حيان وأتقن العربية ففاق الأقران بل الشيوخ . قال عنه ابن خلدون : ومازلنا ونحن بالمغرب نسمع أنَّه ظهر بمصر عالم بالعربية يقال له ابن هشام أنحى من سيبويه . له العديد من المؤلفات جلها في النحو واللغة ، أشهرها : مغني اللبيب ، وشذور الذهب وشرحه ، وقطر الندى وشرحه ، وقواعد الإعراب ، والجامع في النحو ، وشرح اللمحة البدرية ، وغيرها كثير . توفي سنة ٧٦١هـ . تنظر ترجمته في : الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة ، ابن حجر العسقلاني ، تحقيق وتقديم : محمد سيد جاد الحق ، الطبعة الثانية ، دار الكتب الحديثة ، مصر ، ١٩٦٦م ٤١٥/٢ ، بغية الوعاة ٦٨/٢- ٦٩، كشف الظنون ٤٧٤/٢ ، الأعلام ١٤٧/٤ ، معجم المؤلفين ١٦٣/٦.

(٢) شبه مطموسة في الأصل ، وقرئت من المغني .

(٣) ينظر : مغني اللبيب ٥١٦/٢- ٥١٨.

(٤) محمد بن أبي بكر بن عمر القرشي المخزومي ، المعروف ببدر الدين بن الدماميني ، عالم بالشريعة وفنون الأدب ، ولد بالإسكندرية سنة ٧٦٣هـ ، واستوطن القاهرة ، ولزم ابن خلدون . له من المصنفات : حاشية على مغني اللبيب تُعرف بتحفة الغريب ، وشرح التسهيل ، وشرح الخزرجية سمّاه (العيون الغامزة) ، والفتح الرباني في الحديث . توفي بالهند سنة ٨٣٧هـ وقيل سنة ٨٣٨هـ . تنظر ترجمته في : بغية الوعاة ٦٦/١- ٦٧ وشذرات الذهب في أخبار من ذهب ، ابن عماد الحنبلي ، تحقيق : لجنة إحياء التراث العربي ، دار الآفاق الجديدة ، بيروت ، د. ت ، ١٨١/٧ ، البدر الطالع ، ١٥٠/٢ ، كشف الظنون ٤٧٤/٢ ، الأعلام ٥٧/٦ ، معجم المؤلفين ١١٥/٩ .

(٥) أي ما ذكره ابن هشام في المغني .

(٦) يبدو أنّ هناك عكساً في العبارة ، لأنّ الصحيح أنَّ الاسمية هي قول البصريين ، والفعلية هي قول الكوفيين ينظر تحقيق ذلك في : مغني اللبيب ٤٣٦/٢ ، و حل أسرار الأخيار لزيني زاده ، ص (٣) ، ومنه نقل المؤلف

(٧) السابق والصفحة نفسها .

(٨) جاء في الهامش : ((قوله : لفظة الجلالة مجرورة به ، كذا في النسخة التي عندي من الفوائد ، وصوابه لفظة (الاسم) مجرورة به ، كما هو واضح ، وعند تأليف هذا الشرح غفلت عن هذا ، ولم أنبه عليه في صلب الشرح ، .... مدة عرض علي هذا المقام بعض أصحابنا ، فتنبهت لذلك ، ولكن منعني من أدخل هذا التنبيه في صلب الشرح انتشاره ، فنبهت عليه في الهامش . مؤلف)) .

(٩) في الأصل (مبتداء) .

(١٠) لم أقف على هذا الكتاب ، ولا على مؤلفه ، وهو غير الفوائد الضيائية للجامي ، وغير فوائد ابن القيم إذ رجعتُ إليهما ، ولم أجد الرأي فيهما . وهناك رأي في زيادة الباء ، ذكره الشهاب الخفاجي في حاشيته على أنوار التنزيل ، إلاّ أنّه لم ينسبه لأحد تنظر : حاشية الشهاب على البيضاوي ٣٩/١.

فمن العجائب لا يُرى مثله من الغرائب، كيف لا وقد صرَّح المحقق الرضي أنَّه إذا أمكن في الحرف عدم الزيادة ، ولو بالتأويل لا يُصار إليها، مع أنَّ فيه تقدير شيء لم يلفظ قط[١]. بخلاف تقدير المبتدأ على قول الكوفيين والفعل على قول البصريين ، فإنَّهما قد يلفظان مثل قوله تعالى: ﴿ اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ﴾ [٢] ، وقوله عليه السلام: ((باسم ربي وضعتُ جنبي))[٣]، وقوله تعالى : ﴿ بِسْمِ اللّهِ مَجْرَئهَا ﴾ [٤] .

الرابع : اعتبار الضمير في الظرف المستقر الواقع خبراً ، أو حالاً ، أو صفة هو قول طائفة من النحاة ، واختاره الرضي ومن تبعه[٥] ، وذهب السيرافي[٦] إلى أنَّ الخبر نفس الظرف ، لأنَّ الضمير حُذِف مع المتعلق المحذوف[٧] . وقيل الخبر في الحقيقة المتعلق المحذوف ، وصححه ابن هشام في التوضيح[٨].

وعلى كل التقادير ، فلفظة الجلالة مجرورة لفظاً ، مضاف إليها الاسم[٩].

والرحمن : صفة مادحة لها ، ويقال بدلها : وصف مادح أو نعت مادح لا للتخصيص والتوضيح ، لأنَّه لا نكارة في الاسم الجليل حتى يخصه الوصف الجميل ، ولا إبهام فيه أصلاً حتى يصح التوضيح[١٠]، بل لا يمكن قطعاً ، لأنه أعرف المعارف على الإطلاق ، كما أنَّ لفظة (شيء) أنكر النكرات بالاتفاق[١١] .

---

(١) لم أقف على هذا الرأي للرضي في شرحه .

(٢) سورة العلق (١)

(٣) الحديث برواية أبي هريرة رضي الله عنه ، ولفظه في البخاري : (باسمك رب وضعت جنبي) صحيح البخاري ، محمد بن إسماعيل البخاري ، بعناية : أبو صهيب الكرمي ، بيت الأفكار الدولية ، الرياض ، ١٩٩٨م ص (١٤٠٩) .

(٤) سورة هود (٤١)

(٥) شرح الرضي على كافية ابن الحاجب ٢٣٨/١.

(٦) أبوسعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافي ، ولد بـ (سيراف) قبل سنة ٢٧٠هـ . قرأ القرآن على ابن مجاهد ، واللغة على ابن دريد ، وأخذ النحو عن ابن السراج . ولي القضاء ببغداد ، وله من المصنفات : شرح كتاب سيبويه ، وشرح الدريدية ، وألفات القطع والوصل ، والإقناع في النحو لم يتمه وأتمه ولده يوسف . توفي ببغداد سنة ٣٦٨هـ . تنظر ترجمته في : تاريخ العلماء النحويين ص (٢٨) ، نزهة الألباء ص (٢٢٧) ، طبقات النحويين واللغويين ص (١١٩) بغية الوعاة ٥٠٧/١ ـ ٥٠٨ ، إنباه الرواة على أنباه النحاة ، على بن يوسف القفطي ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، الطبعة الثانية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، مصر ، ١٩٨١م ٣١٣/١ ، الأعلام ١٩٥/٢.

(٧) شرح الرضي ٢٤٠/١ .

(٨) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، ابن هشام الأنصاري ، تحقيق : محيي الدين عبد الحميد ، الطبعة الثامنة ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، ١٩٨٦م ، ١٤٢/١.

(٩) ينظر : التبيان في إعراب القرآن ، أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري ، تحقيق : علي محمد البجاوي الطبعة الثانية ، دار الجيل ، بيروت ، ١٩٨٧م ، ٣/١ .

(١٠) ينظر : شرح الرضي على كافية ابن الحاجب ١٣/٣

(١١) الكليات للكفوي ٣٤٦/٤ .

ولا يجوز كونه بدلاً من لفظ الجلالة ، لأنَّ كون المشتق بدلاً غير جائز[٣/أ] كما في شرح المفصل[١] للأندلسي[٢] ، وفي الشهاب على الأنوار عن أبي حيان[٣] إنَّه ضعيف[٤] ، وقال الرضي : إنه قليل[٥] . ولا يجوز أيضاً كونه عطف بيان لعدم جواز كون المشتق عطف بيان ، كما في الأشباه والنظائر[٦] للسيوطي[٧] .

هذا على قول من قال : إنَّ (الرحمن) ليس بعلم ، كما هو رأي الجمهور[٨] وأمَّا على قول من قال : إنَّه علم، كالأعلم[٩] وابن هشام[١٠] ، فهو بدل أو عطف بيان للفظ الجلالة ،لا صفة لها؛ لأنَّ العلم يوصف ولا يوصف به، لعدم دلالته على المعنى الحاصل في المتبوع[١١]. و(الرحيم): صفة بعد صفة للفظة الجلالة.

واعلم أنَّ في (الرحمن والرحيم) تسعة احتمالات: سبعة منها جائزة: رفعهما ونصبهما، وجرُّهما، ورفع الأول مع نصب الثاني، وعكسه، وجر الأول مع رفع الثاني، أو نصبه. واثنان ممتنعان: رفع الأول أو نصبه مع جر الثاني،لامتناع الإتباع بعدالقطع[١٢]

---

(١) ينظر الرأي في : شرح المفصل ، ابن يعيش ، عالم الكتب بيروت ، ومكتبة المتنبي القاهرة ، د.ت ، ٧٢/٣.

(٢) أبومحمد القاسم بن أحمد بن الموفق اللورقي الأندلسي ، من علماء العربية بالأندلس ، ولد سنة ٥٧٥هـ ونسبته إلى (لورقة) بمرسية ، وكان يعرف الفقه والأصول وعلوم الأوائل ، له شرح المفصل في أربعة مجلدات، وذكر صاحب معجم المؤلفين أنها عشرة ، وله كذلك : شرح الشاطبية ، والمباحث الكاملية في شرح الجزولية ، وقصيدة وصف بها رحلته من الأندلس إلى الشرق. توفي بدمشق سنة ٦٦١هـ . تنظر ترجمته في بغية الوعاة ٢٥٠/٢ ، شذرات الذهب ٣٠٧/٥ ، كشف الظنون ٤٨٩/٢ ، الأعلام ١٧٢/٥ ، معجم المؤلفين ٩٤/٨

(٣) أبو حيان أثير الدين محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان الأندلسي الغرناطي ، نحوي عصره ولغويه ومفسره ، ولـد بـ (مطخشارش) سنة ٦٥٤هـ . وخدم النحو والتصريف ، حتى صار لا يدركه أحد في أقطار الأرض فيهما . أحصى السيوطي له أكثر من خمسة وعشرين مصنفاً ، منها : البحر المحيط في التفسير والتذييل والتكميل في شرح التسهيل ، ومطولات الارتشاف ، والتذكرة في العربية . توفي سنة ٧٤٥هـ . تنظر ترجمته في : الدرر الكامنة ٧٠/٥ ، بغية الوعاة ٢٨٠/١ ، البدر الطالع ٢٨٨/٢ ، شذرات الذهب ١٤٥/٦.

(٤) حاشية الشهاب على البيضاوي ١٣٨/١ .

(٥) شرح الرضي على كافية ابن الحاجب ١١٦/٣ .

(٦) الأشباه والنظائر في النحو ، جلال الدين السيوطي ، مراجعة وتقديم : فايز ترحيني ، دار الكتاب العربي بيروت ، ١٩٨٤ ، ٢٥٠/٢ .

(٧) الحافظ جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد السيوطي ، المسند المحقق المدقق ، وصاحب المؤلفات الفائقة النافعة . ولد بمصر سنة ٨٤٩هـ . له من المصنفات ما يزيد على خمسمائة مصنف ، شهرتها تغني عن ذكرها ، كالأشباه والنظائر في النحو، وهمع الهوامع ، والمزهر ، وشرح الألفية ، وغيرها كثير في التاريخ والتراجم والتفسير والحديث . توفي سنة ٩١١هـ . تنظر ترجمته في : شذرات الذهب ٥١/٨ ، كشف الظنون ١٠٦/١، معجم المفسرين، عادل نويهض ، مؤسسة نويهض ، لبنان ،١٩٨٣، ٢٦٤/١، الأعلام ١٥٢/٧.

(٨) البحر المحيط في التفسير، أبي حيان الأندلسي، الطبعة الثانية ،دار إحياء التراث العربي، ١٩٩٠م، ١٦/١.

(٩) يوسف بن سليمان بن عيسى النحوي الشنتمري ، المعروف بـ (الأعلم) ، كان عالماً بالعربية واللغة ومعاني الأشعار ، حافظاً لها ، حسن الضبط لها .ولد سنة ٤١٠هـ ، و له من المؤلفات : شرح كتاب الجمل للزجاجي، وشرح شواهد كتاب سيبويه ، وشرح ديوان زهير ، وشرح ديوان طرفة، وغيرها. توفي سنة ٤٧٦هـ وقيل سنة ٤٩٥هـ. تنظر ترجمته في : بغية الوعاة ٣٥٦/٢ ، شذرات الذهب ٣ / ٤٠٣ ، الأعلام ٢٣٣/٨.

وجاء في الهامش : ((قوله : كالأعلم ، أي : يوسف الشنتيري ، كذا في التصريح ، وفي موضع آخر منه الشنتمري ، قال : لقب بالأعلم لأنه كان مشقوق الشفة العليا . انتهى. مؤلف)) .

(١٠) ابن هشام الأنصاري ، وكذا في كل موضع ، إذ لم يستشهد بآراء ابن هشام الخضراوي .

(١١) ينظر : شرح التصريح على التوضيح ، خالد بن عبد الله الأزهري ، دار إحياء الكتب العربية ، مطبعة الحلبي، مصر ، د . ط . ت ، وحاشية الشهاب على البيضاوي ٦٩/١ ، وحل أسرار الأخيار لزيني زادة ص (٤)

(١٢) حل أسرار الأخيار لزيني زادة ، ص (٤)

قال الشهاب في حاشية الأنوار: هذا مذهب الجمهور، خلافاً لصاحب البسيط[1] ، فإنّه جوّز الإتباع بعد القطع ، وأمّا البدل فيجوز فيه الإتباع بعد القطع بلا نزاع[2].

(١) هو ضياء الدين بن العلج ، ذكره السيوطي في البغية ، ولم يورد له ترجمة . ينظر فهرس بغية الوعاة ٤٥٤/٢.

(٢) حاشية الشهاب على البيضاوي ٩٥/١.

[شرح خطبة الناظم]

يقولُ راجي رحمةَ الغفّارِ ... حبيبُ [الفَرسِي][1] ذو الأوزارِ
الحمدُ للهِ الذي قد رَفعَا ... بناءَ مَن لكبرياه خَضَعَا
ثُمَّ الصلاةُ مَع تسليمٍ أبَر ... على جنابِ خيرِ ساداتِ البشر
محمدٍ نبيِّنا الفردِ العلم ... بأمره الماضي لأفعالٍ جَزَم
وآلهِ وصحبهِ مَن نُصبوا ... لخفضِ مَن للاعتلال انتسبوا
وبعدُ، ذا نظمٌ لطيفٌ محتوي ... ما في عوامل الإمام البركوي[2][٣/ب]
سمَّيتُهُ بـ (سلَّمِ الإعرابِ) ... للمرتقي مِن مُبتدي الطلابِ
و اللهَ [أرجو][3] أن يكونَ نافعا ... لِمَن وفاه سالماً وسامعا

(يقول راجي) ، أي : مؤمل (رحمة) ، أي : إنعام (الغفّار) ، أي : الستار للذنوب والعيوب المتجاوز عنها ، قاله في مجمع البحار[4]، (حبيب الفرسي) بكسر الراء وسكونها ، كما في المرقاة[5]، والثاني هو المتعيّن هنا ، مع حذف الألف للوزن أي : حبيب بن يوسف المنسوب إلى فارس ، جيل من الناس ، كما في المصباح[6] وزاد في القاموس : أو بلادهم[7] ، وفي الرسالة الناجية عن الحافظ ابن حجر العسقلاني[8]: إنَّ الفارسي منسوب إلى فارس بن غامور بن يافث بن نوح عليه السلام ، انتهى. وقيل غير ذلك . (ذو الأوزار) أي صاحب الآثام .

---

(١) في الأصل (الفارسي) بسكون الراء ، وهذا غير جائز ، لأنّ الساكنين لا يلتقيان ، وقد نصّ المؤلف فيما بعد على أنّها (الفرسي) .

(٢) محيي الدين محمد بن بيرعلي بن اسكندر البركوي الرومي ، عالم بالعربية نحواً وصرفاً ، وله اشتغال بالفرائض ، ومعرفة بالتجويد، وهو تركي الأصل والمنشأ ، ولد سنة ٩٢٩هـ ، وعمل مدرساً في قصبة (بركي) فنُسب إليها . من كتبه في النحو: إظهار الأسرار، و متن العوامل ، وامتحان الأذكياء ، و هو شرحٌ لب اللباب للبيضاوي، وشرح مختصر الكافية. وله في الصرف: إمعان الأنظار وهو شرح المقصود وكفاية المبتدئ، وله في التجويد: الدرة اليتيمة، وفي الموعظة: الطريقة المحمدية وجلاء القلوب، وله مصنفات في أصول الحديث. توفي سنة ٩٨١هـ . تنظر ترجمته في : كشف الظنون ٩٩/٢ ، الأعلام ٦١/٦ ، معجم المؤلفين ١٢٣/٩.

وعوامله : أي عوامل البر كوي ؛ رسالة لطيفة له في النحو ، وضعها للمبتدئين ، وتقع في بضع ورقات ، وقد قسمها إلى أبواب ثلاثة : العامل ، والمعمول ، والإعراب .

(٣) في الأصل (ارجوا) .

(٤) مجمع بحار الأنوار في غرائب التنزيل ولطائف الأخبار ، محمد طاهر الصديقي الهندي الكجراتي ، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية ، حيدر آباد ، الهند ، ١٩٦٧م ، مادة (غفر) .

(٥) ربما قصد بـ (المرقاة) : مرقاة المفاتيح ، وهي شرح مشكاة المصابيح لعلي القاري .

(٦) المصباح المنيرفي غريب الشرح الكبير للرافعي ، أحمد بن محمد المقري الفيومي، المكتبة العلمية ، بيروت د.ط.ت ، مادة (فرس).

(٧) القاموس المحيط للفيروزبادي ، مصدر سابق ، مادة (فرس) .

(٨) الحافظ شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني ، ولد بمصر سنة ٧٧٣هـ . قال عنه السيوطي : شيخ الإسلام وإمام الحفاظ في زمانه ، وحافظ الديار المصرية ، بل حافظ الدنيا مطلقاً . صنَّف التصانيف التي عمَّ بها النفع ، مثل : شرح البخاري ، وتهذيب التهذيب ، والإصابة في تمييز الصحابة ، وأسباب النزول ، وغيرها كثير يزيد على المائة . توفي سنة ٨٥٢هـ . تنظر ترجمته في : طبقات الحفاظ ، جلال الدين السيوطي ، تحقيق : علي محمد عمر ، مكتبة وهبة ، القاهرة ، ١٩٧٣ ، ص (٥٤٧- ٥٤٨) ، شذرات الذهب ٢٧٠/٧ ، البدر الطالع ٨٧/١ ، الأعلام ١٧٨/١ ، معجم المؤلفين ٢٠/٢ . ولم أعثر على هذه الرسالة .

(الحمدُ للهِ) : الجار والمجرور ظرف مستقر ، وضميره المنتقل من متعلقه المحذوف المستتر فيه (هو) ، راجع إلى المبتدأ ، وهو ضمير مرفوع محلاً فاعل الظرف المستقر ، وهو معه جملة فعلية أو مركبة ، على ما تقدَّم من الاختلاف بين الكوفيين والبصريين ، مرفوعة المحل خبر مبتدأ .

تنبيـــــه: الظروف منها ما هو لغو، ومنها ما هو مستقر – بفتح القاف – لأنَّ معنى العامل استقر فيه، فهو من الحذف والإيصال. واختلفوا في تفسيرهما؛ فقيل: اللغو ما يكون عامله مذكوراً ، والمستقر ما يكون عامله محذوفاً مطلقاً ، وقيل: المستقر ما يكـون عامله عاماً من معنى الحصول والاستقرار، و هـو قيـد مقدَّر وجزم به الرضي[1]. واللغو بخلافه ، والمفهوم من اللب وشرحه[2] : أنَّ اللغو ما يكون عامله خارجاً عن الظرف غير مفهوم ، سواء ذكر أم لا، والمستقر ما فُهم منه معنى عامله المقدَّر ، الذي هو من الأفعال [٤/أ] العامة[3]، ولمّا كان تقدير الأفعال العامة مطّرداً ، اعتبره النحاة ، وفسروا المستقر بما عامله محذوف عام . أفاده الشهاب في حواشي الأنوار[4].

(الذي قد رفعا) والألف فيه للإطلاق، أي: [أعلى][5]، (بناء) أي: مرتبة، (مَن) أي: الذي،(لكبرياه) التي هي رداء العظمة الإلهية، (خضعا) أي:تذلل وانقاد لأجل كمال عظمته ، والكبرياء بالمد ، وقُصرت لضرورة النَّظم ، معناها كما في النهاية : العظمة ، والملك ، أو كمال الذات ، وكمال الوجود قولان ، ولا يوصف بها إلا الله سبحانه وتعالى[6]. فقد أخـرج أبُو نعيم[7] في الحلية ، مـن روايـة أبـي هريرة[8]

---

(١) شرح الرضي على كافية ابن الحاجب ٥/٢ .

(٢) اللب للبيضاوي ، وشرحه للبركوي ، ويُعرف هذا الشرح أيضاً بـ (امتحان الأذكياء) ، وربما يكون شرح اللب للعصام الاسفراييني . والنص منقولٌ بلفظه عن حاشية الشهاب على البيضاوي ، ينظر : ٣٢/١ .

(٣) مطموسة في الأصل، وقُرئت من الشهاب .

(٤) حاشية الشهاب على البيضاوي ٣٢/١ .

(٥) في الأصل (اعلا) .

(٦) النهاية في غريب الحديث والأثر ، ابن الأثير المبارك بن محمد الجزري ، تحقيق : طاهر أحمد الزاوي ومحمود محمد الطناحي ، المكتبة العلمية ، بيروت ، ١٩٦٥م ، ١٤٠/٤ .

(٧) الحافظ أبو نُعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد الأصبهاني ، حافظ ومؤرخ ، ومن الثقات في الحفظ والرواية ولد بأصبهان سنة ٣٣٦هـ ، ومات فيها . من تصانيفه : حلية الأولياء وطبقات الأصفياء ، ومعرفة الصحابة وطبقات المحدثين والرواة ، ودلائل النبوة ، وغيرها . توفي سنة ٤٣٠هـ . تنظر ترجمته في : طبقات الحفاظ للسيوطي ص (٤٢٣) ، وشذرات الذهب ٢٤٥/٣ ، وكشف الظنون ٤٥٢/١ ، و الأعلام ١٥٧/١، ومعجم المؤلفين ٢٨٢/١ .

(٨) أبو هريرة عبد الرحمن بن صخر الدوسي ، ولد سنة ٢١قـ.هـ ، ونشأ يتيماً ضعيفاً في الجاهلية . أسلم سنة ٧هـ ، ولزم صحبة النبي – صلى الله عليه وسلم – وروى عنه ، فكان من أكثر الصحابة حفظاً للحديث ورواية له. ولي إمرة المدينة مدة، واستعمله عمر بن الخطاب – رضي الله عنه – على البحرين. توفي سنة ٥٩هـ . تنظر ترجمته في : الإصابة في تمييز الصحابة ، ابن حجر العسقلاني ، تحقيق : طه محمد الزيني ، مكتبة الكليات الأزهرية ، القاهرة ، ١٩٧٦م ، ٦٤/١٢ ، أسد الغابة في معرفة الصحابة ، ابن الأثير الجزري ، تحقيق : محمد إبراهيم البنا وآخرين ، كتاب الشعب ، مصر ، ١٩٧٠م ، ٤٦١/٣ ، طبقات الحفاظ للسيوطي (٩) شذرات الذهب ٦٣/١ ، الأعلام ٣٠٨/٣.

رض[1] - : ((مَن تواضع لله رفعه الله))[2].

(ثم الصلاةُ)، أي: الرحمة المقرونة بالتعظيم ، (مع تسليم) ، أي : تحية (أبر) ، أي : أفضل وأحسن ، لائقة بالمقام الكريم ، (على جناب خير سادات البشر) ، أي : المفضَّل في السيادة والرفعة والشرف على جميع رؤساء البشر من الأنبياء والرسل ، وأفضليته على رؤساء غير البشر من الملائكة من باب أولى ، لما هو مقرر في محله أنَّ خواص البشر أفضل من خواص الملائكة ، و(الجناب) بفتح الجيم : الفِناء[3] بكسر الفاء المرؤوسة ، ويُكنى به عن الذات تعظيماً ، وقد يذكر رعاية للأدب ، كما يقال : (جناب فلان) ، ومثله (الحضرة) فيقال: (حضرة فلان)، كذا أفاده عبد الحكيم السيلكوتي[4] في حواشي البيضاوي[5]، وهو (محمد) صلى الله عليه وسلم، (نبيّنا) : معشر خير الأمم ، والإضافة لتشريف المضاف إليه (الفرد) بفتح الفاء وسكون الراء المهملة : وهو المتوحد في قومه ، ومن لا نظير له كما في القاموس[6] ، فهو صلى الله عليه وسلم منزّهٌ عن أن يشاركه أحدٌ في الكمالات المعنوية ، والصفات الحسية، متوحدٌ عن أن [٤/ب] يشابهه نظير في جوهر الحسن والجمال، منفردٌ عن أن يماثله مثلٌ في الملاحة[7] والاعتدال ، ما ماس في بستان الجمال غصنٌ كقامته ، ولا طلع من برج الكمال شمسٌ كطلعته ، ولله درُّ صاحب الأنموذج[8] حيث قال :

فليس مثله نظيرٌ ثاني في حسنه والقالب الجسماني .

---

(١) هكذا هي في الأصل ، وتعني (رضي الله عنه) .

(٢) حلية الأولياء وطبقات الأصفياء ، أبو نعيم الأصبهاني ، دار الفكر ، بيروت ، د.ط.ت ، والرواية فيه لعمر بن الخطاب ، لا لأبي هريرة – رضي الله عنهما – ينظر : ١٢٩/٧ ، وهو حديث حسن برواية أبي هريرة في الجامع الصغير للسيوطي ، مصدر سابق ، ١٧٥/٢.

(٣) القاموس المحيط ، مادة (جنب) .

(٤) عبد الحكيم بن شمس الدين الهندي السيالكوتي البنجابي ، فاضل من أهل (سيالكوت) التابعة لـ (لاهور) بالهند . له تآليف منها : عقائد السيالكوتي ، وحاشية على تفسير البيضاوي لم تُكمل ، وحاشية على الجرجاني وحاشية على المطوّل . توفي سنة ١٠٦٧هـ ، تنظر ترجمته في : كشف الظنون ١٢١/٢ ، الأعلام ٢٨٣/٣ معجم المؤلفين ٩٥/٥ .

(٥) أبو سعيد أو أبو الخير ناصر الدين عبد الله بن عمر بن محمد بن علي البيضاوي الشيرازي، قاض ومفسّر وعلامة. ولد في المدينة البيضاء بفارس بالقرب من شيراز. وله من التصانيف : أنوار التنزيل وأسرار التأويل ويُعرف بتفسير البيضاوي ، وطوالع الأنوار في التوحيد ، ولب اللباب في علم الإعراب ، وغيرها كثير . توفي بتبريز سنة ٦٨٥هـ . تنظر ترجمته في : طبقات المفسرين ، الحافظ شمس الدين محمد بن علي الداوودي مراجعة وضبط : لجنة من العلماء ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٩٨٣م ، ٢٤٨/١ ، معجم المفسرين مصدر سابق ، ٣١٨/١ ، بغية الوعاة ٥٠/٢ ، كشف الظنون ١٦٢/١ ، الأعلام ١١٠/٤، معجم المؤلفين ٩٧/٦.

(٦) القاموس المحيط، مادة (فرد).

(٧) شبه مطموسة في الأصل ، وقرئت من السياق .

(٨) للزمخشري رسالة في النحو بعنوان (الأنموذج) إلاّ أنَّ البيت لم يرد فيها ، وللميداني كتاب بعنوان (الأنموذج في النحو) ، ولابن رشيق القيرواني (الأنموذج في اللغة) ولم اطلع عليهما . ينظر : كشف الظنون ١٦٢/١ .

(العَلَم): بفتحتين، وهو المشهور العالي القدر، كما قاله خالد الأزهري[1]، وهو قريبٌ من قول القاموس : إنَّه سيد القوم[2]، (بأمره الماضي) ، أي : النافذ، والجار والمجرور متعلق بالفعل بعده، (لأفعال) : مفعول مقدَّم لـ (جزم) ، واللام فيه زائدة لتقوية العامل لضعفه بالتَّأخر، (جزم)، أي : قطع وأزال صلى الله عليه وسلم بأمره النافذ أفعالاً شنيعة ، مهَّدها الكفرة الجهَّال ، واستأصل خصالاً شنيعة أسستها الفجرة الضلاَّل، (وعلى آله) ، أي: أقاربه المؤمنين من بني هاشم وبني المطلب أو أتباعه فعطف ما بعده عليه من عطف الخاص على العام، (و)على (صحبه) أي : المجتمعين المؤمنين به في حال حياته، (مَن) ، أي: الذين (نُصِبوا) بالبناء للمفعول ، أي : أقيموا أو رُفعوا ؛ أي : أقامهم الله تعالى أو رفعهم ، ويجوز بالبناء للفاعل ، ويكون المفعول محذوفاً ، أي : نصبوا أنفسهم ، أي : أعدوها ، (لخفض) أي : لإهانة : (مَن) ، أي : الذين (للاعتلال) ، أي : للمرض، أي : لمرض الكفر (انتسبوا) ، بالقتل والأسر وضرب الجزية وغير ذلك.

ولا يخفى ما في بعض هذه الألفاظ المذكورة من براعة الاستهلال ؛ ومعناها : أن يذكر المؤلف في طالعة كتابه ما يُشعر بمقصوده ، ويُسمى أيضاً بـ (الإلماع) كما في الكليات[3]. [٥/أ]

(وبعد) ، أي : بعد ما تقدَّم، فأقول: (ذا نظمٌ)، أي: منظوم، والنظم في اللغة: إدخال اللآلئ في السلك[4]، أي: في الخيط الذي تُجمع فيه. وفي الاصطلاح : تأليف الكلمات مترتبة المعاني متناسبة الدلالات ، على حسب ما يقتضيه العقل ، قاله في التعريفات[5]. وهو بمعنى قول بعضهم : جمع الكلام على وجه التقفية والوزن وهذا النظم من بحر الرجز ، وأجزاؤه مستفعلن ست مرات . (لطيف) ،أي: صغير أو سهل ، لا عجب ما وراءه من المعاني ، مجازاً عمّا لا يحجب ما وراءه من المحسوسات، (محتوي ما في عوامل الإمام البركوي) ، أي : ضامٌ وجامعٌ ما من الأحكام النحوية في الرسالة المسَّماة بـ (العوامل الجديد) للشيخ الإمام النحرير[6]

---

(١) الشيخ خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاوي الأزهري ، نحوي من أهل مصر ، ولد بـ (جرجا) من الصعيد سنة ٨٣٨هـ ، ونشأ وعاش في القاهرة ، وتوفي عائداً من الحج قبل أن يدخلها . له من الكتب : المقدمة الأزهرية في علم العربية ، وموصل الطلاب إلى قواعد الإعراب ، وشرح الأجرومية والتصريح بمضمون التوضيح ، وغيرها . توفي سنة ٩٠٥هـ . تنظر ترجمته في : شذرات الذهب ٢٦/٨ كشف الظنون ١/ ١٤٢ ، الأعلام ٢٩٧/٢ ، معجم المؤلفين ٩٦/٤ .
لم أجد رأي الشيخ خالد هذا في مؤلفاته ، مثل : التصريح على التوضيح ، وتمرين الطلاب (إعراب ألفية ابن مالك) ، وموصل الطلاب إلى قواعد الإعراب ، كما لم أجده في تهذيب اللغة للأزهري .
(٢) القاموس المحيط، مادة (علم) .
(٣) لم أجد هذا التعريف في الكليات ، فربما يكون المؤلف قد اعتمد على نسخة أخرى من الكليات ، وقد يكون وهماً منه رحمه الله .
(٤) ينظر : المصباح المنير، مادة (نظم) .
(٥) التعريفات ، علي بن محمد السيد الشريف الجرجاني ، تحقيق : محمد صديق المنشاوي ، دار الفضيلة مصر ، ٢٠٠٤م ، ص (٢٠٣) .
(٦) جاء في القاموس : ((والنحرير بكسرهما : الحاذق الماهر العاقل المجرّب المتقن الفطن البصير بكل شيء لأنّه ينحر العلم نحراً)) . مادة (نحر).

ذي التآليف العديدة ؛ كـ : شرح اللُّب ، والإظهار ، المعروف بـ (البركوي). و(الإمام) بكسر الهمزة : كل مَن يُقتدى بأقواله وأفعاله[١]، كما في العناية[٢] .

تنبيه: (احتوى) [يتعدى][٣] بـ (على) وبدونه، ففي المصباح: احتويتُ عليه إذا ضممتُهُ واستوليت [عليه] كذا في المصباح ، واحتويتهُ كذلك[٤]. ا.هـ .

(سميتُهُ بسّلم الإعراب) ، أي: جعلتُ (سلّم الإعراب) اسماً له . (للمرتقي) أي :لمريد الارتقاء والصعود إلى سماءِ علم الإعراب . (مِن مبتدي الطلاب) ، أي من الطلاب المبتدئين دون غيرهم . (والله [أرجو][٥] أن يكون) هذا النظم (نافعاً لمن وفاه) ، أي: أتاه ولاقاه، حال [٥/ب] كونه (سالماً) ، أي : من الحقد والحسد ، و(سامعاً) ، أي : قابلاً له وراضيا .

---

(١) ينظر: المصباح المنير، مادة (أمم).
(٢) عناية القاضي وكفاية الراضي ، وهي نفسها حاشية الشهاب الخفاجي على أنوار التنزيل للبيضاوي ، ينظر ١٣١/١ .
(٣) في الأصل (يتعدَّ).
(٤) المصباح المنير، مادة (حوي).
(٥) في الأصل (ارجوا)

[محتـوى المنظـومة وشـرحه]

يـا طـالـبـاً مـعـرفـة الإعـراب ... لا بـدَّ قبـلَ الخوضِ في ذا البـابِ
مِن أن تكـون ضابـطاً لكـلِّ مـا ... أودعتُ هذا النظمَ ضبطاً مُحكـما
وإنَّـه مُشتـمِـلٌ علـى مـائـة ... شيءٍ فقط ، وعنـدَ هـؤلا الفئـة
ستـونَ منها سُمِّيت بـ (العامـلِ) ... ونصفُهُ يسمى بـ (معـمولِ) يلـي
وضـعفُ خمـسٍ عمـلاً إعرابـا ... يُدعى ، ويأتـي الكـلُ بـاباً بـابـا
وهـا أنـا أشـرعُ فـي المقصـودِ ... بعـونِ ربِّي الملـكِ المعبـودِ

(يا طالباً) بالنَّصب والتنوين، أي : يـا مَن يريدُ معرفة إجراء الإعراب على الكلمة على قاعدة النحو، لأنَّ مَن عرف الإعراب لا يحتاج إلى ما سيذكر، ويأتي معنى الإعراب في الباب الثالث. اعلم أنَّه (لا بدَّ) ، أي : لا محيد ولا فراق ، وقيل لا عوض لك حاصلٌ[١] . (قبل الخوض) ، أي: الدخول والشروع . (في ذا الباب) أي : باب الإعراب . (مِن أن تكون) ، أي : من كونك. (ضابطاً) أي: حافظاً حفظاً بليغاً[٢] (لكل ما أودعتُ) ، أي : ضمَّنتُ هذا النظم من الأشياء الآتية ، وهي مائة شيء كما يجيء آنفاً . (ضبطاً) ، أي : حفظاً بليغاً , كما في المصباح[٣]. فقولي (مُحكما) ، أي : متقناً، بحيث يكون مانعاً عن تطرُّق الخطأ والنسيان، صفة لازمة.

قـال فـي الكلّيـات : الحُكـم فـي اللغـة الـصرف والمنـع للإصـلاح ، ومنـه (حكمـة الفرس) : وهـي الحديدة التـي تمنع عن الجموح ، ومنـه (الحكيم) : لأنَّـه يمنع نفسه ويصرفها عن هواها ، و(الإحكام) الإتقان[٤] [٦/أ] انتهى .

(وإنَّه) ، أي : النظم ، بكسر الهمزة ؛ [استئناف][٥] بياني ، وهو ما يقع جواباً لسؤالٍ مقدَّر ، وأمَّا الاستئناف النحوي ، فهو : الكلام الذي وقع في الابتداء ، سواء كان جواباً لسؤال مقدر أم لا، كما أفاده بعضهم[٦]؛ فكأنَّ قائلاً قال : كم من الأشياء أودعتَ هذا النظم ؟ فذكر أنَّـه (مشتملٌ) ، أي : منطوٍ. (على مائـةِ شيءٍ فقط) بفتح القاف وسكون الطاء المهملة ، أي: من غير زيادةٍ عليها ، والفاء جوابية لشرطٍ محذوف على رأي الجمهور[٧]، أو زائدة على رأي ابـن هشـام[٨]، أو عاطفـة على

---

(١) أضاف صاحب القاموس: ولا محالة. القاموس المحيط، مادة (بدد) .
(٢) القاموس، مادة (ضبط) .
(٣) المصباح المنير، مادة (ضبط) .
(٤) الكليات ٢١٩/٢.
(٥) في الأصل (استيناف) ، وكذا في جميع ما سيرد .
(٦) هو ابن هشام الأنصاري ، ينظر : مغني اللبيب ٤٤١/٢ .
(٧) الكليات ٦٤/٤ .
(٨) شرح قواعد الإعراب لابن هشام ، محمد بن مصطفى القوجوي الشهير بـ (شيخ زادة) ، دراسة وتحقيق : إسماعيل إسماعيل مروة ، دار الفكر ، بيروت ، ١٩٩٥م ، ص (٨٣).

رأي ابن سيده[١]، واختاره ابن كمال الوزير[٢] شارح المفتاح[٣] ، والدماميني في شرح المغني[٤].

و(قط):اسمٌ من أسماء الأفعال بمعنى (تكفي) مبني على السكون ،لا محل له على القول المختار[٥]، وتحته ضمير (هي) راجع إلى (مائة شيء) ، مبني على الفتح عند البصريين ، وعلى الكسر عند الكوفيين . ومبنى الخلاف أنَّ الياء عند البصريين من نفس الكلمة، وعند الكوفيين للإشباع، والمختار عند المحققين الأول[٦] مرفوع محلاً فاعله [أي لتكفي] ، وهو معه جملة فعلية مجزومة محلاً أو لا محل لها جوابية لشرط مقدَّر ؛ أي (إن كان الأمر كذلك) أو (إذا كان الأمر .. إلى آخره) . أو لا محل لها ابتدائية، أو مرفوعة محلاً[٧] ، أو لا محل لها عطف على جملة (وإنَّه مشتملٌ على مائة شيء) على الاختلاف فيما بين النحاة .

وأمَّا على القول غير المختار ؛ فهو [الحديث عن قط] مبني على السكون مرفوع محلاً مبتدأ ، وفاعله المستتر سادٌّ مسد الخبر[٨] ، أو منصوب محلاً مفعول مطلق لـ (يكفي) المقدَّر[٩]، والجملة الفعلية على هذا كالقول الأول في الوجوه الثلاثة ؛ فإمَّا مجزومة محلاً ، وإمَّا لا محل لها ؛ وإمَّا مرفوعة.

أو (قط) : اسم بمعنى (حسب)[١٠] مبني على السكون، مرفوع محلاً مبتدأ وخبره محذوف، أو خبر مبتدأ محذوف، أي : فحسبه ، أي [٦/ب] (النظم مائة شيء أو مائة شيء حسبه) ، والجملة الاسمية على هذا التقدير كما سبق في الوجوه الثلاثة .

---

(١) هذا الرأي لابن السيد البطليوسي ، لا لابن سيده ، وقد ذكره الأمير في حاشيته على المغني ، حيث قال ((وفي كتاب المسائل لابن السيد : وإنما صلحت الفاء في هذه ، لأنّ معنى : أخذت درهماً فقط : أخذت درهماً فاكتفيت به ، تجعل الفاء فيه عاطفة)) . تنظر : حاشية الأمير على مغني اللبيب ، محمد بن محمد الأمير المطبعة الأزهرية المصرية ، ١٨٩٩م ، ١٣٩/١.

(٢) شمس الدين أحمد بن سليمان بن كمال باشا ، التركي الأصل. ولد في (طوقات) من نواحي (سيواس) بتركيا ، وهو عالمٌ مشارك في كثير من العلوم ، قلما يوجد فن من الفنون ، وليس له فيه مصنف . ومن مؤلفاته طبقات الفقهاء ، وطبقات المجتهدين ، وأسرار النحو ، وشرح المفتاح ، وتاريخ آل عثمان ، وغيرها . توفي سنة ٩٤٠هـ . تنظر ترجمته في : شذرات الذهب ٢٣٨/٨ ، كشف الظنون ٤٨٣/٢ ، الأعلام ١٣٣/١ ، معجم المؤلفين ٢٣٨/١ .

(٣) ينظر رأي ابن كمال في : حل أسرار الأخيار لزيني زادة ، ص (٢١) .

(٤) ينظر رأي الدماميني في : حاشية الأمير على المغني ١٣٩/١ .

(٥) نقل السيوطي عن الأخفش قوله : ((أنّك إذا أردتَ بها الزمان تضمُّ أبداً ، نحو : ما رأيتُ مثله قطُّ ، فإن قلْتَ بـ (قط) شيئاً سكّنتَ ، نحو : ما عندك إلا هذا قط)) . ينظر : الهمع ٢١٣/٣ .

(٦) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ٦٧٧/٢ .

(٧) جاء في الهامش: ((قوله: أو مرفوعة محلاً، أي عطفاً على خبر إنَّ وهو : مشتملٌ)).

(٨) ينظر : الهمع ١٢٤/٣ .

(٩) حاشية الأمير على مغني اللبيب ١٣٩/١ .

(١٠) ينظر : المقتضب ٤٥/١ ، الهمع ١٢٤/٣ .

وقولنا: (يلي) ، أي : يليه العامل، أي يتولاه بالعمل فيه ، من (وليتُ الأمر إليه) بكسرتين [٧/ب] إذا توليته[١] ، ويجوز أن يكون بمعنى (يتبع) ؛ أي بمعمولٍ يتبع العامل.

(وضِعفُ خمسٍ) بكسر الضاد المعجمة ، أي : مثلاه وهو عشرة . (عملاً) يعني الحاصل من المصدر . (إعرابا) : عطف بيان لـ (عملا) بناءً على عدم اختصاصه بالمعارف ، أو بدل منه ، ويجوز أن يكون معطوفاً على (عملاً) عطفاً تفسيرياً بعاطف مقدَّر ، وذلك جائزٌ كما نبَّه عليه البهوتي[٢] ، فلا حاجة إلى دعوى أنَّه محذوفٌ لضيق النظم ، كما ذكره العلامة السُّجاعي[٣] في شرح المقولات .

(يُدعى) بالبناء للمفعول، أي : تسمى عشرة من المائة عملاً إعرابا ؛ حركة كان وهي ثلاثة، أو حرفاً وهو أربعة، أو حذفاً وهو ثلاثة، فالمجموع عشرة.

وفائدة العطف أو البدل المذكور ، الإشارة إلى أنَّ المراد من العمل الحاصل بالمصدر ، لا المعنى المصدري كما فسرته ، فإن قيل : لِمَ لم يأتِ أولاً بـ (إعراباً) حتى تستغني عن العطف أو البدل ؟ فالجواب : بأنَّه يحتاج إلى ذلك ليوافق الأوليين في الحروف الأصلية ، كما أشار إليه في النتائج على الإظهار.

تنبيه: (ضعف) : مبتدأ ، و (عملاً) : مفعول ثانٍ مُقدَّم لـ (يدعى) وضمير نائب الفاعل يعود على (ضعف) ، والجملة خبر المبتدأ.

(ويأتي الكلُ) ، أي : كل واحدٍ من الثلاثة: العامل، والمعمول، والعمل، حال كونه (بابا باباً) ، أي : مبوباً ومُفصَّلا. فهذا ليس من التوكيد اللفظي، لأنَّه إعادة معنى اللفظ الأول بلفظ المعنى الأول، وما هنا تكرير المعنى، والثاني غير أول معنى ، فإنَّ المراد[٨/أ]: باباً بعد باب، وإعراب الأول والثاني إعرابٌ واحد لتأويلهما بلفظ واحد ، كما أشرنا إليه. وإنَّما ظهر الإعراب في موضعين تحرُّزاً عن الترجيح بلا مرجح ، كما ذكره في الغاية شرح الكافية[٤] .

---

(١) ينظر : القاموس المحيط، مادة (ولي).

(٢) لعلَّه : منصور بن يونس بن صلاح الدين بن حسن بن إدريس البهوتي الحنبلي ، شيخ الحنابلة بمصر في عصره . ولد سنة ١٠٠٠هـ ، ونسبته إلى (بهوت) في غربية مصر . له كتب، منها: الروض المربع، وكشاف القناع، وعمدة الطالب، وكلها في الفقه. وله أيضاً: دقائق أولي النهى لشرح المنتهى، والمنح الشافية. توفي سنة ١٠٥١هـ . تنظر ترجمته في : الأعلام ٧/ ٣٠٧، معجم المؤلفين ٢٢/١٣ .
أو لعلَّه : صالح بن حسن بن أحمد البهوتي ، فرضي حنبلي مصري أزهري . ولد ومات في القاهرة. له: ألفية في الفرائض سمَّاهـا (عمدة الفارض)، وألفية في فقه الشافعية، ونظم الكافي، وتعليقات وحواشٍ. توفي سنة ١١٢١هـ . تنظر ترجمته في : الأعلام ٣/ ١٩٠ ، معجم المؤلفين ٥/ .

(٣) أحمد بن أحمد بن محمد السجاعي البد راوي الأزهري ، فقيه شافعي مصري ، نسبته إلى (السجاعية) من غربية مصر . له تصانيف كثيرة كلها شروح وحواشٍ ، ومتون منظومة في علوم الدين والأدب والتصوف والمنطق والفلك ، منها : الدرر في إعراب أوائل السور ، وشرح معلقة امرئ القيس ، وحاشية على شرح القطر لابن هشام ، وحاشية على شرح ابن عقيل ، وغيرها . توفي سنة ١١٩٧هـ . الأعلام ١/ ٩٣.

(٤) هو غاية التحقيق في شرح الكافية لصفي بن نصير ،لم أقف عليه والمسألة مذكورة في : شرح الرضي ٥٧/٢

تنبيـــه : لا يجوز إدخال (أل) على (كل) ، لأنّه لازم الإضافة لفظاً أو تقديراً ، إلاّ إذا كان عوضاً عن المضاف إليه ، نحو : (الكل) تقديره : كلّه ، أو يراد لفظه كما يُقال : (الكل) لإحاطة الإفراد ، كذا في الكليات[١] .

وما في النظم من قبيل الأول، كما أشرنا إليه في الحل. والتحقيق أنّه يجوز إدخال (أل) عليه مطلقاً، كما يُصرِّح به كلام القاموس[٢] والمنتهى[٣] والمختار[٤] وغيرها عبارة المصباح[٥] . قال الأزهري[٦]: وأجاز النحويون إدخال الألف واللام على (بعض) و (كل) إلاّ الأصمعي[٧] فإنّه امتنع من ذلك .[٨] انتهت .

(وها أنا أشرعُ في) نظم (المقصودِ) والهاء هنا للتنبيه ، وقد وقع دخوله على مثل هذا التركيب في كلام غير واحدٍ ، كالحريري[٩] في المقامات[١٠] ، ولكن فيه كلامٌ ذكرته في شرح المنظومة الأهدلية[١١] .

حال كوني مستعيناً في نظم ذلك (بعون ربي) ، أي : خالقي. (الملك) أي : السلطان الأعظم[١٢] (المعبود) بحق .

---

(١) الكليات ٤/ ٧٥ ـ ٧٦

(٢) القاموس المحيط، مادة (كلل).

(٣) يبدو أنّه المنتهى في الأصول لابن الحاجب ، ولم أطلع عليه .

(٤) مختار الصحاح ، محمد بن أبي بكر الرازي ، إعداد وتقديم : محمد حلاق ، دار إحياء التراث العربي بيروت ، ١٩٩٩م ، مادة (كلل) .

(٥) المصباح المنير، مادة (كلل).

(٦) أبو منصور محمد بن أحمد بن الأزهر الهروي ، أحد الأئمة في اللغة والأدب . ولد بـ (هراة) في خرسان سنة ٢٨٢هـ ، وعنى بالفقه فاشتهر به أولاً ، ثم غلب عليه التبحر بالعربية . وله مصنفات من أشهرها : تهذيب اللغة ، وغريب الألفاظ التي استعملها الفقهاء ، وتفسير القرآن ، وفوائد منقولة من تفسير المزني . توفي بهراة سنة ٣٧٠هـ . تنظر ترجمته في : بغية الوعاة ١٩/١ ، كشف الظنون ٣٥١/١ ، الأعلام ٣١١/٥ ، معجم المؤلفين ٢٣٠/٨ .

(٧) أبو سعيد عبد الملك بن قُريب بن عبد الملك بن علي بن أصبع الأصمعي البصري اللغوي ، أحد أئمة اللغة والغريب والأخبار والملح والنوادر. صنّف : غريب القرآن ، وخلق الإنسان ، والأجناس ، والأنواء ، وغيرها كثير، أحصى السيوطي منها أربعة و ثلاثين كتاباً . توفي سنة ٢١٦هـ ، وقيل : ٢١٥هـ ، وقيل : سنة ٢١٠هـ تنظر ترجمته في مراتب النحويين ص (٦٢) ، تاريخ العلماء النحويين ص (٢١٨) ، نزهة الألباء ص (٩٠) ، طبقات النحويين واللغويين ص (١٦٧) ، بغية الوعاة ١١٢/٢ ، شذرات الذهب ٣٦/٢ ، معجم المؤلفين ١٨٧/٦ .

(٨) رجعتُ إلى تهذيب اللغة ، ولم أجد هذا القول فيه . كما لم أجده منسوباً للأزهري في : لسان العرب ، أو القاموس المحيط ، أو المصباح المنير ، أو مختار الصحاح .

(٩) أبو محمد القاسم بن علي بن محمد بن عثمان الحريري البصري، الأديب الكبير صاحب (المقامات الحريرية). ولد بـ (المشان) قرب البصرة سنة ٤٤٦هـ ، ونسبته إلى عمل الحرير أو بيعه . ومن كتبه غير المقامات : درة الغواص في أوهام الخواص ، ملحة الإعراب وشرحها، و صدور زمان الفتور وفتور زمان الصدور ، وتوشيح البيان ، وغيرها . توفي في البصرة سنة ٥١٦هـ . تنظر ترجمته في : نزهة الألباء ص (٢٧٨) ، بغية الوعاة ٢٥٩/٢ ، شذرات الذهب ٥٠/٤ ، الأعلام ٥/ ١٧٧ ، معجم المؤلفين ١٠٨/٨ .

(١٠) جاء على سبيل المثال في المقامة الحلوانية ، وهي المقامة الثانية من مقامات الحريري ما يلي : ((وها أنا قد عرّضت خبيئتي للاختبار)) . تنظر : المقامات الأدبية ، القاسم بن علي الحريري ، الطبعة الثالثة ، مطبعة الحلبي ، مصر ، ١٩٥٠م ، ص (١٨) .

(١١) من كتب مؤلف هذا الكتاب ، ويعرف بـ (تحفة الإخوان) .

(١٢) المصباح المنير، مادة (ملك).

الباب الأول : في العامل

أ. العوامل اللفظية :

العوامل السماعية :

- حروف الجر .
- أحرف تنصب الاسم وترفع الخبر.
- ما و لا المشبهتان ليس .
- أحرف نصب المضارع
- كلمات جزم المضارع

العوامل القياسية :

- الفعل .
- اسم الفاعل .
- اسم المفعول .
- الصفة المشبهة .
- أفعل التفضيل .
- المصدر .
- الاسم المضاف .
- الاسم المبهم .
- الاسم المفهم معنى الفعل

ب. العوامل المعنوية :

الابتداء .
التجرد في المضارع المرفوع .

عاملُهُم ضربين جا : لفظي ... وضـــربُـهُ الآخـــرُ معنـوي
والمبـتدا مـمَّـا ذكرنا يَنقسم ... إلى : قياسـيّ وسماعـي عُلِم
أمَّـا السمـاعيُّ فعـدّه انحصـر ... في تسعـةٍ وأربعيـنَ تُعتـبَر
وخمسـةُ أنـواعٍ هـــذا تُوجَد ... في خمسـةٍ من الفصول تُورَدُ [٨/ب]

الباب الأول الذي وقع [جزءاً][١] من هذا النظم، كائنٌ في بيان أحوال العامل . والباب اصطلاحاً[٢] : اسم لطائفة من الكتاب مشتملة على مسائل كثيرة غالباً غير متعلق ما قبلها بما بعدها . و(الأول): اسم المفرد السابق غير المسبوق[٣] و (العامل) في اللغة: المؤثر[٤] ، وفي الاصطلاح : ما أثر في آخر الكلمة حركة ، أو حرفاً ، أو سكوناً ، أو حذفاً[٥] . ويكون العامل فعلاً، وحرفاً، واسماً والأصل في العمل الفعل ، ثم الحرف ، ثم الاسم ، ولا يُؤثر أثرين في محل واحد و لا يجتمع عاملان على معمول واحد[٦] ، كما في شرح العمريطي[٧] لأبي الحسن[٨] تلميذ العصامي .

(عاملهم): أي النحويين، وهم وإن لم يتقدَّم لهم ذكرٌ حاضرون ذهناً، بمعنى ما اصطلحوا على تسميته عاملاً. (ضربين جا) بالقصر لغة في (جاء) بالمد أي: ثبت وتقرر ذلك العامل حال كونه ذا قسمين ، والضرب والنوع والقسم من المترادف كما قاله بعضهم[٩] .

الضرب الأول منهما (لفظي) ، أي : منسوب إلى اللفظ ، وهو ما يكون للسان فيه حظ ، واللفظ عند النحاة: الصوت المشتمل على بعض الحروف الهجائية[١٠] . (وضربه الآخَر) بفتح الخاء، أي : والنوع الثاني من العامل (معنوي) ، أي : منسوبٌ إلى المعنى، وهو ما لا يكون للسان فيه حظ[١١] .

---

(١) في الأصل (جزأً) .
(٢) جاء في الهامش: ((قوله: والباب اصطلاحاً، وترك معناه لغة لظهوره؛ وهو فرجة في ساتر يتوصل بها من داخلٍ إلى خارجٍ ، وعكسه)).
(٣) جاء في الكليات : ((أول الشيء جزؤه الأسبق)) . الكليات ١/ ٣٥٠ .
(٤) معجم المصطلحات النحوية ، سابق ، مادة (عامل) .
(٥) جاء في لسان العرب : ((العامل في العربية ما عمل عملاً ما ، فرفع أو نصب أو جر ... وقد عمل الشيء في الشيء : أحدث فيه نوعاً من الإعراب)) . لسان العرب ، ابن منظور ، مراجعة وتصحيح : مجموعة من الأساتذة ، دار الحديث ، القاهرة ، ٢٠٠٣م ، مادة (عمل) .
(٦) ينظر : الأشباه والنظائر في النحو ٣٠٨/١ .
(٧) أبو الخير يحيى بن موسى نور الدين العمريطي الشافعي الأنصاري الأزهري ، نحوي له عدة منظومات منها : الدرة البهية في نظم الأجرومية ، ونهاية التدريب في نظم غاية التقريب وهي في فقه الشافعية ، ونظم التحرير ، وتسهيل الطرقات في نظم الورقات ، وهي في أصول الفقه ، وأرجوزة في النحو . توفي سنة ٩٨٩هـ تنظر ترجمته في : الأعلام ٨/ ١٧٤ ، معجم المؤلفين ٢٣٤/١٣ .
(٨) لم أقف له على ترجمة .
(٩) ينظر : الكليات ٤٢/٤ ، ٣٣١.
(١٠) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، علي بن محمد الأشموني ، دار إحياء الكتب العربية ، مطبعة الحلبي ٢١/١ ، وينظر كذلك : الكليات ١٦٧/٤ .
(١١) التعريفات للسيد الجرجاني ، ص (١٢٢) .

واعلم أنَّ المراد بـ (المنسوب) الخاص، و(المنسوب إليه) العام، كما في الجني والإنسي، فلا يلزم انتساب الشيء إلى نفسه، كذا أفاده بعضهم[1] ، فاحفظه فإنَّه نفيس .

[العوامل اللفظية]

(والمبتدا) [٩/أ] ، أي : الضرب الأول (ممَّا ذكرنا) من الضربين ، وهو العامل اللفظي (ينقسم إلى قياسي) بتخفيف الياء للوزن ، أي : منسوب إلى القياس لأنَّهم سمعوا من العرب شيئاً منه ، فقاسوا عليه غيره ، كما قاله العصامي[2] ، فهو ما لا يتوقف إعماله بخصوصه على السماع، بخلاف السماعي – كما يأتي – كقولهم الفعل اللازم يرفع الفاعل ، ولا ينصب المفعول إلا بواسطة ، وقس عليه غيره من القياسيات [3].

(و) إلى (سماعي) أي منسوب إلى السماع ، لأنَّ النحويين سمعوه من العرب فاقتصروا عليه ، فهو ما يتوقف إعماله بخصوصه على السماع كقولهم : الباء تجرُّ اسماً واحداً فلا يتجاوز غيره ، وكذا غيره من السماعيات [4]. وإلى هذا المعنى أشرتُ بقولي : (عُلِم) ، أي : سماعي معلوم [محدود][5] عندهم غير متجاوز عنه .

[العوامل اللفظية السماعية]

(أمَّا السماعي) ، أي : المتقدم ذكره. (فعدُّه) ، أي : عدده . (انحصر) أي : انضبط . (في تسعةٍ) بتقديم المثناة الفوقية على السين المهملة . (وأربعين) شيئاً (تُعتَبر) بدليل الاستقراء .

(وخمسة) : خبر مقدَّم. (أنواع هذا) : مبتدأ مؤخر . (توجَد) : صفة لـ (خمسة) ، أي : أنواع هذا السماعي المذكور خمسة موجودة بحسب الاستقراء وهذه الأنواع الخمسة (في خمسة من الفصول تورد) ، أي : تُذكَر فيها . وذلك لأنَّ

---

(١) ينظر : الخصائص ، أبو الفتح بن جني ، تحقيق : محمد علي النجار ، الطبعة الرابعة ، دار الشئون الثقافية العامة ، العراق ،١٩٩٠م ، ٣/ ٢٦ .

(٢) عبد الملك بن جمال الدين العصامي الاسفراييني ، المعروف بـ (الملا عصام) . ولد بمكة سنة ٩٧٨هـ وهو من أبرز علماء العربية في عصره ، وله نحو ستين كتاباً ، منها : بلوغ الأرب من كلام العرب ، والكافي الوافي في العروض والقوافي ، وشرح قطر الندى ، وشرح على قواعد الإعراب لابن هشام ، وأكثر كتبه شروح وحواش . توفي بالمدينة المنورة سنة ١٠٣٧هـ . تنظر ترجمته في : كشف الظنون ٢٨٤/١ ، الأعلام ١٥٧/٤ ، معجم المؤلفين ١٨١/٦ .

(٣) ينظر : التعريفات ص (١٢٢).

(٤) السابق والصفحة نفسها ، ينظر كذلك : إظهار الأسرار ، محمد بن بير علي البر كوي ، دار ابن حزم بيروت ، ٢٠٠٥م ، ص (٥١) .

(٥) في الأصل (مجدود)

النـوع الأول [٩/ب] عـشرون، والثـاني ثمانيـة، والثالـث اثنـان، والرابـع أربعـة والخامس خمسة عشر، فالمجموع تسعةٌ وأربعون.

تنبيه : جميع التراجم الواقعة في هذا النظم غير الأبواب الثلاثة من زيادتي.

[الفصـل الأول: حـروف الجـر]

فصلٌ في النوع الأول من العوامل السماعية :أي :هذا فصلٌ في بيان النوع الأول من الأنواع الخمسة ، التي هي من العوامل – جمع عامل – منقول من الوصفية إلى الاسمية ، والفاعل الاسمي يُجمع على (الفواعل) ، كـ (الكاهل) على (كواهل) دون الفاعل الوصفي[١] ، كما هو مذهب ابن الحاجب[٢] ، وقيل : إنَّ فاعل الصفة إذا كان لغير العاقل يُجمَع على (فواعل) قياساً مطّرداً ، كـ (نجمٌ طالعٌ وطوالع) و(جبلٌ شامخٌ وشوامخ) [٣] ، نصَّ عليه سيبويه[٤] . وغلط كثيرٌ من المتأخرين فحكم عليه بالشذوذ ، قاله في الفوائد .

(السماعية) ، أي : المنسوبة إلى السماع .

أولُ الأنواعِ حـروفٌ اقتضـت ... الجرَّ في اسمٍ واحدٍ، وسُمِّيـت
حروفَ جرٍّ وإضافـةٍ ، وهـي ... عشرون عاملاً على الرأي البهي
الباءُ مِنْ عنْ في إلى حتّى على ... واللاَّمُ والكافُ عدا حاشا خلا
مُذْ منذُ رُبَّ الواوُ والتَّاءُ في القسم ... لولا وكي ، وفي عُقيلٍ علَّ تم

(أول الأنواع) ، أي : النوع الأول من تلك الأنواع الخمسة (حروفٌ اقتضت) أي : طلبت (الجرَّ) ؛ هذه عبارة البصريين ، و (الخفض) عبارة الكوفيين[٥] ومعناهما واحد ، وهو كسرة أو نائبها ، يحدثها عامله في آخر الاسم ، فالكسرة [١٠/أ] نحو : (بزيدٍ) ، ونائبها الفتحة والياء ، نحو : (مررتُ بأحمدَ وأخيك) و[اقتضاؤها][٦]الجرَّ إنَّما يكون (في اسم واحد)، أي: لا في حرفٍ ، ولا فعلٍ ، ولا

---

(١) تنظر : حاشية الشهاب على البيضاوي ٢١٨/٥ ، و حل أسرار الأخيار لزيني زادة ص (٢٨) .
(٢) أبو عمرو عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، العلامة جمال الدين بن الحاجب. ولد بـ (إسنا) من الصعيد بعد سنة ٥٧٠هـ وبرع في الأصول والعربية ، فصنف في الفقه مختصراً ، وفي الأصول مختصراً وآخر أكبر منه سمَّاه (المنتهى) ، وفي النحو (الكافية) وشرحها ونظمها ، وفي التصريف (الشافية) وشرحها ، وله (الأمالي) في النحو ، وغيرها كثير . توفي بالإسكندرية سنة ٦٤٦هـ . تنظر ترجمته في بغية الوعاة ٢/ ١٣٤- ١٣٥ ، شذرات الذهب ٢٣٤/٥ ، كشف الظنون ٤٨٨/٢ ، الأعلام ٢١١/٤ ، معجم المؤلفين ٢٦٥/٦ .
(٣) الكتاب ، عمر بن عثمان بن قنبر ، تحقيق وشرح : عبد السلام محمد هارون ، الطبعة الثانية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، مصر ، ١٩٧٩م ، ١/ ١٠٩ .
(٤) أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ، سيبويه إمام البصريين ، وأصله من البيضاء من بلاد فارس ، ونشأ في البصرة ، وأخذ عن الخليل بن أحمد ، ويونس بن حبيب ، وعيسى بن عمر ، ووضع كتابه الذي عُرف بـ (قرآن النحو) . ورد بغداد على يحيى البر مكي وناظر فيها الكسائي إمام الكوفيين ، فيما عُرف بـ (المسألة الزنبورية) ، توفي سنة ١٨٠هـ ، وقيل : ١٨٨هـ ، وقيل : ١٩٤هـ . تنظر ترجمته في مراتب النحويين ص (٧٩) ، وتاريخ العلماء النحويين ص (٩٠) ، والفهرست ص (١٠٣) ، ونزهة الألباء ص (٥٤) ، وطبقات النحويين واللغويين ص (٦٦) ، و بغية الوعاة ٢/ ٢٢٩- ٢٣٠ ، وشذرات الذهب ٢٥٢/١ والأعلام ٨١/٥ ، ومعجم المؤلفين ١٠/٨ .
(٥) ينظر : المقتضب ٤/ ١٣٦، والأصول في النحو ، محمد بن سهل بن السراج ، تحقيق : عبد الحسين الفتلي الطبعة الثانية ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٩٨٧م ، ٤٠٨/١ .
(٦) في الأصل (اقتضائها).

اسمين، بحسب السماع من العرب ،(وسُمِّيت) ، أي : هذه الحروف (حروفَ جرٍّ) من قبيل إضافة المؤثر إلى الأثر،أو السبب إلى مسببه ، كما قاله بعضهم ، وسُمِّيت بذلك لأنَّها تجرُّ معاني الأفعال ونحوها إلى الأسماء،أي: توصلها إليها، فيكون المراد من الجر المعنى المصدري[١]. أو لأنَّها تعمل الجر، فيكون المراد من الجر الإعراب المخصوص، كما في قولهم: حروف النصب وحروف الجزم[٢] ،كما قاله الصبَّان[٣].

وتسمى أيضاً حروف (إضافة) عند الكوفيين، لأنَّها تضيف؛ أي : توصل الأفعال وشبهها إلى الأسماء، والمراد بإيصال الأفعال ونحوها إليها: تعديتها إليها كما قاله الرضي[٤] ، حتى يكون المجرور بواحدٍ منها مفعولاً لها ، فيكون منصوب المحل ، فيجوز العطف عليه بالنصب .

والمراد بشبهها : اسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة ، والمصدر والظرف ، والجار والمجرور ، نحو : (مررتُ بزيدٍ ، وأنا مارٌّ بزيدٍ ، وزيدٌ ممرورٌ به ، ومروري بزيدٍ حسنٌ ، وزيدٌ بعيدٌ عن الأذى[١٠/ب] ، وزيدٌ عندك أو في الدار لإكرامك) ، فـ (اللام) في (لإكرامك) تعدي الظرف إلى (إكرامك) وهو في الحقيقة معدٌّ للفعل المقدر أو لشبهه ، وذلك لأنَّ التقدير : (زيدٌ استقر أو مستقرٌ) لكن لمَّا سدَّ الظرف مسدَّ الفعل أو شبهه ، جاز أن يُقال : إنَّ الجار معدٌّ للظرف .

وتسمى حروف الجر عند الكوفيين (حروف الصفات) أيضاً، لأنَّها تُحدث صفة للاسم من ظرفية أو غيرها، على ما في التصريح[٥] ، أو لأنَّها تقع صفات للنكرة ، على ما في الكليات[٦] .

(وهي) ، أي : الحروف التي اقتضت الجر في اسم واحد (عشرون) حرفاً (عاملاً) بالاستقراء ، (على الرأي البهي) ، أي : الحسن، الذي مشى عليه صاحب الأصل[٧] ، وقيل : سبعة عشر بإسقاط الثلاثة الأخيرة[٨] .

---

(١) معجم المصطلحات النحوية ، لسمير اللبدي ، مادة (الجر) .
(٢) حاشية الصبان على شرح الأشموني، محمد بن علي الصبان ، مطبعة الحلبي ، مصر، د . ط .ت ٢/ ٢٠٣.
(٣) أبو العرفان محمد بن علي الصبَّان، عالمٌ بالعربية والأدب، ومولده ووفاته بالقاهرة. له من الكتب : الكافية الشافية في علمي العروض والقافية ، وحاشية على شرح الأشموني على الألفية ، والرسالة الكبرى في البسملة وحاشية على شرح العصام على السمرقندية ، وحاشية على السعد ، وغيرها كثير . توفي سنة ١٢٠٦هـ تنظر ترجمته في : الأعلام ٢٩٧/٦ ، ومعجم المؤلفين ١٧/١١ .
(٤) شرح الرضي على كافية ابن الحاجب ٦/ ٤ .
(٥) شرح التصريح ٢/٢ .
(٦) الكليات ٢/ ٢٤٤.
(٧) هو البركوي ، وهذا الرأي قال به ابن مالك في الخلاصة ، ينظر : ألفية ابن مالك في النحو والصرف محمد بن مالك الأندلسي ، مكتبة الآداب ، مصر،د.ط. ت ص (٨١) ، ينظر كذلك : العوامل للبركوي (٨٧) .
(٨) وهي : لولا ، وكي ، وعلَّ في لغة عُقيل .

[البـــــاء]

ولمَّا كان الباء قد رفع الله شأنها ، و[أعلى][1] قدرها، بجعلها مفتتح كتابه ومبدأ كلامه وخطابه ، وهو أول [حرف][2] نطق به الإنسان[3] ، وفتح به فمه صدَّرتُ بها ، فقلتُ :

(الباء) ، أي : الأول منها الباء الموحدة ، نحو : (اعتصمتُ بالله تعالى) . إعراب المثال:

اعتصم : فعلٌ ماضٍ مبني على السكون ، لا محل له من الإعراب على رأي قوم من النحاة[4] ، أو مبني على فتحٍ [١١/أ] مقدَّر على آخره ، منع من ظهوره اشتغال المحل بالسكون العارض ، [كراهة][5] توالي أربع متحركات ، فيما هو كالكلمة الواحدة ، لا محل له على رأي آخرين[6].

و**التاء**: ضمير مرفوع متصل مبني على الضم، أو الضمير مرفوع متصل مبني على الضم ، مرفوعاً محله فاعله، وهو معه جملة فعلية ، لا محل لها من الإعراب ابتدائية.

و **الباء** : حرف جر متعلق بـ (اعتصم) ، ولفظ الجلالة مجرور به لفظاً والمجرور منصوبٌ محلاً عند البر كوي[7] ، وتقديراً عند الجمهور ، مفعول به غير صريح لـ (اعتصمتُ) .

و **تعالى**: فعلٌ ماضٍ مبني على الفتح تقديراً، وتحته (هو) راجعٌ إلى (الله) مبني على الفتح أو الضم على ما مرّ ، مرفوع محلاً فاعله ، وهو مع فاعله جملة فعلية لا محل لها اعتراضية ، على القول بوقوع الاعتراضية في آخر الكلام ، وإليه ذهب بعض المحققين[8] ، وإن قال حسن جلبي[9] في حاشية المطول أنّه قولٌ ضعيف[10].

---

(١) في الأصل (أعلا) .
(٢) في الأصل (حروف) .
(٣) ينظر : الكليات ٣٩٠/١.
(٤) ينظر : الهمع ١٩٦/١ ، دون نسبته لنحاة بعينهم .
(٥) في الأصل (كراهت) .
(٦) ينظر : الهمع ١٩٧/١ .
(٧) إظهار الأسرار للبركوي ، ص (٥١).
(٨) تنظر : حاشية الشهاب على البيضاوي ٢٧٥/١ .
(٩) حسن بن محمد شاه بن محمد الفناري ، الشهير بـ (ملا حسن جلبي) . من علماء الدولة العثمانية. ولد سنة ٨٤٠هـ بتركيا ، وبرع في المعقولات وأصول الفقه ، وصنف كتباً ، منها : حاشية على شرح السراجية وحاشية على التلويح شرح التنقيح في الأصول ، وحاشية على تفسير البيضاوي ، وحاشية على شرح المطول للتفتازاني ، وغيرها . توفي في (برسة) بتركيا سنة ٨٨٦هـ . تنظر ترجمته في : شذرات الذهب ٢٧/٤ البدر الطالع ٢٠٨/١ ، الأعلام ٢١٦/٢ ، معجم المؤلفين ٢١٣/٣ .
(١٠) حاشية المطول ، حسن جلبي ، منشورات الشريف الرضي ، قم ، إيران ـ ١٩٨٥م ، ص (٤٦٥) .

أو منصوبة محلاً حال دائمة ، على ما في شرح دلائل الخيرات للفاسي[١] فحينئذٍ لا بد من تقدير (قد) عند جمهور البصريين ، إذ الماضي المثبت الواقع حالاً لا بد له من (قد) ظاهرة أو مقدرة ، خلافاً للأخفش[٢] من البصريين والكوفيين[٣] ، فإنَّ (قد) ليس بلازم ، لا ظاهراً ولا مقدَّراً عندهم ، وصوَّبه أبو حيَّان[٤] . وقال [١١/ب] سيبويه والمبرد[٥] : لا بد من (قد) ظاهرة[٦] .

فعلى هذا لا يجوز جعل جملة (تعالى) حالاً من لفظة الجلالة ، ولا يجوز أيضاً جعلها مجرورة المحل على أنَّها صفة للفظ الجلالة ، لعدم جواز كون المعرفة المحضة موصوفة بالنكرة وما في حكمها ، وهو الجملة[٧] . وقال ابن الطراوة[٨]: يجوز وصف المعرفة بالنكرة حقيقةً أو حكماً إذا كان الوصف خاصاً بذلك الموصوف[٩] .

---

(١) لعله : أبو عيسى محمد المهدي بن أحمد بن علي بن يوسف الفاسي ، مؤرخ ومحدث ، ولد في القصر الكبير في المغرب سنة ١٠٣٣هـ . له مؤلفات منها : التعريف بمؤلف دلائل الخيرات : وزمانه وكلامه وشيوخه وسمط الجوهر الفاخر في السيرة النبوية ، ومطالع المسرات بجلاء دلائل الخيرات ، لعله الشرح المقصود ودواعي الطرب في اختصار أنساب العرب ، وغيرها . توفي بفاس سنة ١١٠٩هـ . تنظر ترجمته في : كشف الظنون ٤٩٥/١ ، الأعلام ١١٢/٧ ، معجم المؤلفين ٥٦/١٢ .

(٢) أبو الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط ، كان مولى بني مجاشع ، من أهل بلخ ، وسكن البصرة ، فقرأ النحو على سيبويه ، ولم يأخذ عن الخليل ، وكان معتزلياً . دخل بغداد وأقام بها مدة ، فروى وصنف . له من الكتب: الأوسط في النحو، ومعاني القرآن، والمقاييس في النحو، والاشتقاق، وغيرها. توفي سنة ٢١٠هـ وقيل : ٢١٥هـ ، وقيل : ٢٢١هـ . تنظر ترجمته في : مراتب النحويين ص (٨٧) ، تاريخ العلماء النحويين ص (٨٥) ، نزهة الألباء ص (١٠٧) ، طبقات النحويين واللغويين ص (٧٢) ، بغية الوعاة ١/ ٥٩٠ شذرات الذهب ٣٦/٢ ، الأعلام ١٠١/٣ ، معجم المؤلفين ٢٣١/٤ .

(٣) ينظر : الهمع ٤/ ٤٩ .

(٤) نقل السيوطي عن أبي حيان قوله : ((والصحيح جواز وقوع الماضي حالاً بدون (قد) ، ولا يحتاج لتقديرها لكثرة ورود ذلك ، وتأويل الكثير ضعيف جداً ، لأنَّنا إنَّما نبني المقاييس العربية على وجود الكثرة)) . ينظر السابق والصفحة نفسها .

(٥) أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الأزدي ، المبرد إمام العربية ببغداد في زمانه . أخذ عن المازني والسجستاني . له من التصانيف : معاني القرآن ، والكامل ، والمقتضب ، والمقصور والممدود ، وغيرها . قال السيرافي : مولده سنة ٢١٠هـ ، وقال ابن السراج : سنة ٢١٦هـ ، وتوفي ببغداد سنة ٢٨٢هـ ، وقيل : ٢٨٥ وقيل : ٢٨٦. تنظر ترجمته في : مراتب النحويين ص (١١٠) ، تاريخ العلماء النحويين ص (٥٣) ، نزهة الألباء ص (١٦٤) ، وطبقات النحويين واللغويين ص (١٠١) ، بغية الوعاة ١/ ٢٦٩ ، شذرات الذهب ١٩٠/٢ ، الأعلام ١١٤/٧ ، معجم المؤلفين ١١٤/١٢ .

(٦) ينظر : المقتضب ١٢٣/٤ ، الإنصاف في مسائل الخلاف ٢٥٢/١ .

(٧) ينظر : الأشباه والنظائر في النحو ١٨٦/١ .

(٨) أبو الحسين سليمان بن محمد بن عبد الله السبائي المالقي ، ابن الطراوة . كان نحوياً ماهراً وأديباً بارعاً سمع على الأعلم كتاب سيبويه ، وله آراء في النحو تفرّد بها ، وخالف بها الجمهور . قال ابن سمحون : ما يجوز على الصراط أعلم منه بالنحو. له من التآليف : الترشيح في النحو ، والمقدمات على كتاب سيبويه . توفي سنة ٥٢٨هـ . تنظر ترجمته في : بغية الوعاة ١/ ٦٠٢ ، كشف الظنون ٢٨٠/١ ، الأعلام ١٣٢/٣ ، معجم المؤلفين ٢٧٤/٤ .

(٩) ينظر رأي ابن الطراوة في : الهمع ١٧٣/٥

وفي القهستاني[1] وغيره أنَّ من خصائص لفظ الجلالة أن توصف بالنكرة . فعلى هذين يجوز أن تكون الجملة مجرورة محلاً صفة للفظ الجلالة.

وفي الكليات للعلامة أبي البقاء[2] أنَّه لا محل من الإعراب لـ (عزَّ سلطانه) أو (تعالى) بعد ذكر الله ، كما لا محل لـ (صلى الله عليه [وسلم][3]) بعد ذكر النبي – صلى الله عليه وسلم – لأنَّك إذا ذكرت اسم ذات معظم استأنفت كلاماً يدلُّ على تعظيمها[4] . ا.هـ

تنبيـــه : ما تقرر من التعبير عن فاعل (اعتصم) بـ (التاء) باسمه الخاص أو بـ (الضمير) باسمه العام هو الصواب ؛ فقد قال في مغني اللبيب : اعلم أنَّ اللفظ المعبَّر عنه ، إذا كان حرفاً واحداً ، عُبِّر عنه باسمه الخاص به أو المشترك ، فيقال في المتصل بالفعل من نحو : (ضربتَ) التاء فاعل ، أو الضمير فاعل ، ولا يقال (ت) فاعل ، كما بلغني عن بعض المعلمين ، إذ لا يكون اسم ظاهر هكذا[5] انتهى .

واعلم أنَّ (**الباء**) تأتي لسبعة عشر معنى :

الأول: الإلـصاق: أي : إلـصاق الفعل بـالمجرور ، وهـو إمَّـا حقيقـي [١٢/أ] بأن يكون الإلصاق مُفضياً إلى نفس المجرور ، نحو : (بـه داءٌ) ، أي : التصق بـه و(أمسكتُ بزيدٍ) ، أي : قبضتُ على شيء من جسمه ، أو ما يحبسه من ثوبٍ أو نحوه[6] ولهذا كان أبلغ من : (أمسكتُ زيداً) ،لأنَّ معناه المنع من الانصراف بأي وجه كان .

---

(١) لعله : شمس الدين محمد بن حسام الدين الخراساني القهستاني ، فقيه حنفي ، كان مفتياً في بخارى ، وله من الكتب : جامع الرموز في شرح النقاية مختصر الوقاية لصدر الشريعة عبد الله بن مسعود ، وجامع المباني في شرح فقه الكيداني ، وشرح مقدمة الصلاة ، وكلها في فروع الفقه الحنفي . توفي سنة ٩٥٣هـ ، وقيل : سنة ٩٦٢هـ . تنظر ترجمته في : كشف الظنون ٦١١/٢ ، الأعلام ١١/٧ ، معجم المؤلفين ١٧٩/٩ .

(٢) أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني القريمي الكفوي ، صاحب كتاب (الكليات) . كان من قضاة الأحناف عاش وولي القضاء في (كفه) بتركيا، وبالقدس ، وبغداد. وعاد إلى استانبول ، فتوفي بها سنة ١٠٩٤هـ ودُفن في تربة خالد . وله كتب أخرى بالتركية . تنظر ترجمته في : الأعلام ٢/ ٣٨ ، معجم المؤلفين ٣١/٣ ولم يذكر في كشف الظنون رغم شهرة كتابه الكليات .

(٣) غير مذكورة في الأصل .

(٤) الكليات ٢٤٧/٣ .

(٥) مغني اللبيب ٧٦٧/٢ .

(٦) ينظر : المقتضب ١٤٢/٤ ، شرح الرضي ٢٥/٦ ، مغني اللبيب ١١٨/١-١١٩ ، الهمع ١٥٦/٤ .

ونازع الدماميني في كون الإلصاق حقيقياً ، إذ أمسك على الثوب بدون إمساك على الجسد ، تبعاً لابن الصائغ[١] ، واستظهر أنَّه مجازٌ، بجعل إلصاق الإمساك بالثوب إلصاقاً بزيد ، لما بينهما من المجاورة[٢].

وإمَّا مجازي بأن يكون الإلصاق مفضياً إلى ما يقرب من المجرور، كما قاله ابن هشام[٣] ، نحو : (مررتُ بزيدٍ) ، أي : ألصقتُ مروري بمكان يقرب من زيدٍ . قال الرضي: ومنه: (أقسمتُ بك وبحياتك أخبرني)[٤] .

وعن الأخفش أنَّ المعنى : (مررتُ على زيدٍ)[٥] بدليل :﴿ وَإِنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِم مُّصْبِحِينَ﴾[٦]، ويخالفه ما في شرح اللُّب : لا يقال مررتُ عليه إلاّ إذا جاوزته بكثرة السير ، فكأنَّك استعليتَ عليه وصرتَ فوقه[٧] .

الثاني: الاستعانة[٨]: وتسمى (باء الآلة) أيضاً ، وهي الداخلة على آلة الفعل حقيقة ، نحو : (كتبتُ بالقلم) ، و (نجرتُ بالقدوم) ، و (خِطتُ بالإبرة) أو مجازاً كقوله تعالى : ﴿واسْتَعِينُواْ بِالصَّبْرِ وَالصَّلاَةِ﴾[٩] ، ومنها باء (بسم الله الرحمن الرحيم) على احتمال ، لأنَّ الفعل لا يتأتى على الوجه الأكمل إلا بها[١٠].

واعترض بأنَّ (الآلية) تقتضي الامتهان ، فلا يلائم التعظيم . وأجيب : بأنَّ معنى كونه آلة للفعل ، توقفه عليه من حيث أنَّ الفعل لا يتم ، ولا يعتدُّ به شرعاً ، ما لم يصدَّر باسمه تعالى ، حتى كأنَّه فُعل به . فللآلة جهتان : جهة تحقير ، وهي غير مقصودة لذاتها بل للفعل[١٢/ب] ، وجهة تعظيم ، وهي أنَّ الفعل على الوجه الأكمل

---

(١) شمس الدين محمد بن عبد الرحمن بن علي الحنفي النحوي؛ ابن الصائغ. نقل السيوطي عن ابن حجر مولده قبل سنة ٧١٠هـ . اشتغل بالعلم ، وبرع في اللغة والنحو والفقه . له من التصانيف : شرح المشارق في الحديث شرح ألفية ابن مالك ، الغمز على الكنز، التذكرة ، وهي عدة مجلدات في النحو ، وغيرها . توفي سنة ٧٧٦هـ وقيل : سنة ٧٧٧هـ . تنظر ترجمته في : الدرر الكامنة ١٢٠/٤ ، بغية الوعاة ١٥٥/١ ، شذرات الذهب ٢٤٨/٦ كشف الظنون ١٤١/١ ، الأعلام ١٩٢/٦ .

(٢) ينظر رأي الدماميني هذا في : حاشية الأمير على المغني ٨٨/١.

(٣) مغني اللبيب ١/ ١١٩.

(٤) شرح الرضي ٦/ ٢٥ .

(٥) مغني اللبيب ١/ ١١٨.

(٦) سورة الصافات (١٣٧).

(٧) ينظر الرأي منسوباً لشرح اللب في : حاشية الدسوقي على المغني ، محمد عرفة الدسوقي ، الطبعة الثانية دار السلام ، مصر ٢٠٠٥م ، ٢٢٩/١ . ويبدو أنَّه شرح اللب للعصام لا البركوي ، إذ وقفتُ على شرح اللب للبركوي ، ولم أجد هذا الرأي فيه .

(٨) أورد ابن هشام هذه التسمية في المغني ، وجمع السيوطي بينها وبين السببية في الهمع ، وذكر أنَّه صنيع ابن مالك في الألفية ، كما ذكر أنَّه صنيع ابن هشام في المغني ، وليس كذلك . ينظر : مغني اللبيب ١/ ١٢٠ الهمع ٤/ ١٥٧ .

(٩) سورة البقرة (١٥٣) .

(١٠) لم يفرّق ابن هشام في (آلة الفعل) بين الحقيقة والمجاز ، ونقل السيوطي ذلك عن ابن مالك في التسهيل ينظر : مغني اللبيب ١/ ١٢٠ الهمع ٤/ ١٥٧ .

شرعاً ، إنَّما يكون باسم الله تعالى ، فيُلاحظ الثاني ، لا الأول الذي لاحظه المعترض[١] .

الثالث: المصاحبة : ويُعبَّر عنها بـ (الملابسة) و (باء الحال)[٢] أيضاً كما في الأمير[٣] ، وهي التي تصلح في محلها لفظة (مع) ، ويغني عنها وعن مصحوبها الحال، نحو قوله تعالى:﴿ قَدْ جَاءكُمُ الرَّسُولُ بِالْحَقِّ ﴾[٤] ، أي : مع الحق أو محقاً[٥] .

الرابع: السببية[٦] : وهي الداخلة على سبب الفعل ، نحو : ﴿ فَكُلًّا أَخَذْنَا بِذَنبِهِ﴾[٧] ؛ أي : بسبب ذنبه ، كما أنّ باء الاستعانة هي الداخلة على آلة الفعل – كما تقدَّم – فلا يندرج أحدهما في الآخر ، خلافاً لابن مالك[٨] ، كما في التصريح[٩] .

---

(١) تنظر : حاشية الشهاب على البيضاوي ٣٧/١ .

(٢) ينظر : شرح التسهيل ، محمد بن عبد الله بن مالك الأندلسي ، تحقيق : عبد الرحمن السيد وبدوي المختون ، دار هجر للطباعة ، مصر ، ١٩٩٠م ، ٣/ ١٥٠ ، و حاشية الأمير على المغني ١/ ٩٠

(٣) محمد بن محمد بن أحمد بن عبد القادر السنباوي الأزهري ، المعروف بـ (الأمير) ، عالم بالعربية ، وهو من فقهاء المالكية . ولد في ناحية (سنبو) بمصر سنة ١١٥٤هـ . وأكثر كتبه حواشٍ وشروح ، أشهرها حاشية على مغني اللبيب لابن هشام ، وحاشية على شرح الزرقاني على العزية في الفقه ، وحاشية على شرح الشذور ، وتفسير المعوذتين ، وغيرها . توفي سنة ١٢٣٢هـ . تنظر ترجمته في : الأعلام ٧/ ٧١ ، معجم المؤلفين ١٨٣/١١ ، ولم تذكر حاشيته هذه في كشف الظنون .

(٤) سورة النساء (١٧٠) .

(٥) شرح الرضي ٦/ ٢٥ .

(٦) ذكر ابن هشام (الباء السببية) مستقلة ، وعدَّها الرضي فرعاً من (الاستعانة) ، وتابع السيوطي ابن مالك الذي قال : ((والنحويون يعبرون عن هذه الباء بـ (باء الاستعانة) ، وآثرتُ على ذلك التعبير بـ (السببية) من أجل الأفعال المنسوبة إليه تعالى ، فإنَّ استعمال السببية فيها يجوز ، واستعمال الاستعانة فيها لا يجوز)) . ينظر: شرح التسهيل ٣/ ١٥٠ ، شرح الرضي ٦/ ٢٦ ، مغني اللبيب ١/ ١٢٠ ، الهمع ٤/ ١٥٨ .

(٧) سورة العنكبوت (٤٠) .

(٨) أبو عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الشافعي. نزيل دمشق ، وإمام النحاة وحافظ اللغة ولد سنة ٦٠٠هـ ، وقيل : ٦٠١هـ . كان إماماً في القراءات وعللها، أمَّا اللغة والنحو فكان إليه المنتهى. صنَّف : الكافية الشافية في النحو والصرف ، ثمَّ اختصرها في الألفية ، والتسهيل وشرحه ، وعمدة اللافظ ، وغيرها. توفي سنة ٦٧٢هـ . تنظر ترجمته في بغية الوعاة ١/ ١٣٠، شذرات الذهب ٣٣٩/٥ ، كشف الظنون ١٣٩/١ . الأعلام ٢٣٣/٦ ، معجم المؤلفين ٢٣٤/١٠ ، الوافي بالوفيات ، خليل بن أيبك الصفدي ، باعتناء : س . ديدرينغ الطبعة الثانية ، دار فرانز شتاينر ، ١٩٧٤ ، ٣٥٩/٣ .

(٩) شرح التصريح على التوضيح ٢/ ١٣ .

الخامس: التعليلية: نحو: (حفرتُ البئرَ بالماءِ)، والفرق بين العلة والسبب أنَّ العلة متأخرة في الوجود، ومتقدمة في الذهن؛ وهي العلة الغائية، والسبب متقدمٌ ذهناً وخارجاً، ومثله الغرض، كذا قاله بعض المحققين[1] .

وكون التعليلية غير السببية هو رأي ابن مالك[2] – كما في البناني[3]- ومثل للتعليلية بقوله تعالى :﴿ فَبِظُلْمٍ مِّنَ الَّذِينَ هَادُواْ حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ﴾[4] . وقال أبو حيَّان والسيوطي وغيرهما : إنَّ التعليلية و السببية شيء واحد[5] ، وهو ظاهر صنيع المغني[6] .

السادس: التعدية : وتسمى (باء النقل) ، وهي التي تجعل ما كان فاعلاً مفعولاً ، وتصيِّر ما كان لازماً متعدياً[7] ، كقوله تعالى : ﴿ ذَهَبَ اللّهُ بِنُورِهِمْ﴾[8] إذ الأصل :(ذهب نورهم) ، فجعل الفاعل مفعولاً ، واللازم متعدياً ، كالهمزة والتضعيف [١٣/أ] في (أكرمته و كرَّمته) ، إلاَّ أنَّ المفعولية مع الباء بواسطتها ومعهما بلا واسطة ، وهذا المعنى مختصٌ بالباء من بين حروف الجر[9]، فالمراد التعدية الخاصة، وأمَّا التعدية العامة: وهي إيصال معنى الفعل إلى الاسم المجرور فقدرٌ مشترك بين جميع حروف الجر الأصلية.

السابع: البدلية : وهي التي تصلح في موضعها لفظة (بدل)[10] كقول رافع بن خديج الصحابي[11] – رض [12] :

---

(١) تنظر : حاشية الصبان على شرح الأشموني ٢/٢٢٠ .

(٢) شرح التسهيل ٣/ ١٥٠ . ولم يذكر ابن هشام (التعليلية) في المغني، و لا الرضي في شرح الكافية.

(٣) ذكر الزركلي في الأعلام ستة من الذي يحملون لقب (البناني) ، وجملتهم فقهاء ومحدثون ومتصوفة ولعل مقصود المؤلف : البناني تلميذ الشيخ محمد بن علي الصبان ، وهو : مصطفى بن محمد بن عبد الخالق البناني ، صاحب (التجريد) على مختصر السعد على التلخيص ، وهو حاشية جرّد أكثرها من هوامش نسخة شيخه الصبان ، وقد فرغ منها سنة ١٢١١هـ ، وتوفي بعد سنة ١٢٣٧هـ . ينظر ما ذكر في : الأعلام ٧٥/٢ ، ٢٤٢/٧ ، ومعجم المؤلفين ٢٧٩/١٢ . ولم يذكر في كشف الظنون .

(٤) سورة النساء (١٦٠).

(٥) قال السيوطي : ((قال أبو حيَّان : ولم يذكر أصحابنا هذا المعنى ، وكأنَّ التعليل والسبب عندهم شيء واحد)) . ينظر : الهمع ٤/ ١٦٠.

(٦) مغني اللبيب ، معاني الباء المفردة ، ١/ ١١٨- ١٢٣ .

(٧) ينظر : شرح التسهيل ١٤٩/٣ ، شرح الرضي ٦/ ٢٥ ، مغني اللبيب ١/ ١١٩ ، الهمع ٤/ ١٥٧ .

(٨) سورة البقرة (١٧).

(٩) قال الرضي : ((قوله – أي ابن الحاجب - : وقد تكون للتعدية ، جميع حروف الجر لتعدية الفعل القاصر عن المفعول إليه ، لكن معنى التعدية المطلقة : أن ينقل معنى الفعل كالهمزة والتضعيف ويغيره ، وهذا المعنى مختصٌ بالباء من بين حروف الجر)) . شرح الرضي ٦/ ٢٥ ، وهذا الكلام فيه نظر.. فاللام أيضاً تأتي للتعدية نحو : (ما أضرب زيداً لعمرو) ، وقد أشار المؤلف إلى ذلك في معاني اللام ، كما سيأتي .

(١٠) ينظر : شرح التسهيل ٣/ ١٥١ .

(١١) رافع بن خديج بن رافع الأنصاري الأوسي الحارثي . صحابي من صحابة الرسول – صلى الله عليه وسلم – ولد سنة ١٢ق.هـ ،وكان عريف قومه بالمدينة ، وشهد أحداً والخندق . روى عن النبي – صلى الله عليه وسلم- ثمانية وسبعين حديثاً. توفي في المدينة متأثراً من جراحه، وكان ذلك سنة ٧٤هـ. تنظر ترجمته في الإصابة في تمييز الصحابة ٢٣٦/٣ ، أسد الغابة في معرفة الصحابة ١٩٠/٢ ، شذرات الذهب٨٢/١ ، الأعلام ١٢/٣.

(١٢) هكذا في الأصل ، وهي تعني : (رضي الله عنه) ، كما سبقت الإشارة .

(ما يسرني أني شهدتُ بدراً بالعقبة)[1] ، أي : بدلها .

الثامن: العوضية : وتسمى (باء المقابلة) ، وهي الداخلة على الأعواض والأثمان غالباً [2] ؛ حساً كـ (بعتُ هذا الثوبَ بهذا العبد) ، فمدخول الباء هو الثمن أو معنى ، نحو: (كافأتُ إحسانه بضعفٍ) ، فمدخول الباء هو العوض ، وقد تدخل على المثمّن ، نحو: ﴿ وَلاَ تَشْتَرُواْ بِآيَاتِي ثَمَناً قَلِيلاً ﴾[3] ، ذكره في الكليات[4] .

والفرق بين المقابلة والبدلية – كما قال بعضهم – أنَّ البدلية أخذ شيء بدل شيء ، من غير أن يعطي الآخذ شيئاً ، بخلاف المقابلة ، فإنَّها أخذ شيء وإعطاء شيء آخر في مقابلته ، وأيضاً فالشيئان في البدلية يمكن أخذهما معاً بخلاف المقابلة كما في البناني[5] .

التاسع: الظرفية: وهي التي يحسن في مكانها (في)[6]. ثم الظرفية: مكانية وزمانية ؛ فالمكانية ، نحو: ﴿ وَمَا كُنتَ بِجَانِبِ الْغَرْبِيِّ﴾[7] ، أي : فيه ، والزمانية نحو: ﴿ نَّجَّيْنَاهُم بِسَحَرٍ ﴾[8] ، أي : فيه ، كما قاله خالد الأزهري[9] .

العاشر: التبعيضية : وفاقاً للأصمعي والفارسي[10] وابن مالك ، نحو: ﴿ عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ﴾[11] [١٣/ب]، أي : منها[12] .

---

(١) لم يشهد رافع بن خديج رضي الله عنه بدراً ، إذ ردّه الرسول – صلى الله عليه وسلم – لصغر سنه ، وشهد أحداً وما بعدها ، والراجح أنَّ المؤلف قد نقل من نسخة قديمة لشرح التسهيل لابن مالك ، وقد نسب محققا شرح التسهيل عبد الرحمن السيد وبدوي المختون القول لرافع بلفظ آخر ، وليس كذلك ؛ لأنَّ القول كان على لسان كعب بن مالك ، لا رافع بن خديج رضي الله عنهما . ينظر ذلك في : الإصابة في تمييز الصحابة ٢٣٦/٣ أسد الغابة في معرفة الصحابة ١١٠/٢ ، شرح التسهيل ١٥١/٣ ، صحيح مسلم بن الحجاج بشرح يحيى بن شرف النووي ، طبعة الشعب ، مصر ، د . ت ، ٦١٤/٥ .

(٢) ينظر : شرح التسهيل ١٥١/٣ ، شرح الرضي ٢٥/٦ ، مغني اللبيب١٢١/١- ١٢٢ ، الهمع ١٦٠/٤- ١٦١

(٣) سورة البقرة (٤١).

(٤) الكليات ٣٩٣/١- ٣٩٤.

(٥) الرأي منقول عن : حاشية الصبان على شرح الأشموني ٢٢٠/٢.

(٦) ينظر : شرح التسهيل ١٥١/٣، شرح الرضي ٢٦/٦، مغني اللبيب ١٢١/١.

(٧) سورة القصص (٤٤).

(٨) سورة القمر (٣٤). وفي الأصل : ﴿ ونجيناهم ﴾

(٩) شرح التصريح ١٣/٢.

(١٠) أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي، واحد زمانه في علم العربية. أخذ عن الزجَّاج وابن السرَّاج ومبرمان . ونبغ من تلاميذه ابن جني وعلي بن عيسى الربعي . من مؤلفاته : الإيضاح في النحو والحجة ، والتذكرة ، وتعاليق سيبويه ، و المسائل ، وغيرها . توفي ببغداد سنة ٣٧٧هـ . تنظر ترجمته في : تاريخ العلماء النحويين ص (٢٦) ، طبقات النحويين واللغويين ص (١٢٠) ، نزهة الألباء ص (٢٣٢) ، بغية الوعاة ٤٩٦/١ ، شذرات الذهب ٨٨/٣ ، الأعلام ١٧٩/٢ ، معجم المؤلفين ٢٠٠/٣ .

(١١) سورة الإنسان (٦).

(١٢) ينظر : مغني اللبيب ١٢٢/١ .

الحادي عشر: المجاوزة : وهي التي يحسن في مكانها (عن) ، نحو: ﴿ فَاسْأَلْ بِهِ خَبِيرًا﴾[1] ، أي : عنه ، بدليل :﴿ يَسْأَلُونَ عَنْ أَنبَائِكُمْ ﴾[2] ، وجعل بعضهم كالرضي الباء في الآية تجريدية[3].

الثاني عشر: الاستعلاء : وهي التي يحسن في موضعها (على) ، نحو ﴿ مَنْ إِن تَأْمَنْهُ بِقِنطَارٍ ﴾[4] ، بدليل: ﴿هَلْ آمَنُكُمْ عَلَيْهِ﴾[5] .

الثالث عشر: القسم : وهي أصل أحرفه، ولذلك خُصّت بذكر الفعل معها نحو: (أقسمُ بالله)، وبالدخول على الضمير، نحو: (بك لأفعلنَّ)، وباستعمالها في القسم الاستعطافي؛ وهو ما جوابه إنشائي، نحو: (بالله هل قام زيدٌ ؟) ، أي [أسألك][6] بالله مستحلفاً. وبعضهم لا يجعل الاستعطاف قسماً ، بل الباء فيه متعلقة بـ (أسألك) محذوفاً ، لا بـ (أقسم)[7] .

الرابع عشر: الغاية: كـ (إلى)، نحو: ﴿وَقَدْ أَحْسَنَ بِي﴾[8] ، أي : إليّ ، أي جعلني منتهى إحسانه[9] .

الخامس عشر: التَّفدية : بفتح المثناة الفوقية فـ (فاء) ساكنة ، نحو : (بأبي أنت وأمي) ، أي : فداك أبي وأمي ، كذا ذكره بعضهم ، ومثله في التصريح[10] .

السادس عشر: التجريدية : نحو قوله تعالى :﴿ فَاسْأَلْ بِهِ خَبِيرًا ﴾[11] بناءً على أنَّ الباء فيه تجريدية ؛ أي : اسأل بسؤاله خبيرا، وقولك : (رأيتُ بزيدٍ أسداً) ، أي : برؤيته أسداً ، و(لقيتُ بزيدٍ أسداً) ، أي : بلقائه ، أي : حصل لي برؤيته رؤية أسد أو بلقائه لقاء أسد ، فهو على حذف مضاف ، والمراد [١٤/أ] التشبيه بالأسد ، كما قاله الرضي[12] .

---

(١) سورة الفرقان (٥٩).
(٢) سورة الأحزاب (٢٠).
(٣) شرح الرضي ٢٧/٦ .
(٤) سورة آل عمران (٧٥).
(٥) سورة يوسف (٦٤) ، ينظر : مغني اللبيب ١٢٢/١.
(٦) في الأصل (اسئلك) ، وكذا في التي بعدها .
(٧) ينظر : مغني اللبيب ١٢٣/١ ، الهمع ٢٣٢/٤ ، شرح التصريح ١٣/٢ .
(٨) سورة يوسف (١٠٠).
(٩) مغني اللبيب ١٢٣/١.
(١٠) شرح التصريح ١٣/٢ .
(١١) سورة الفرقان (٥٩)
(١٢) شرح الرضي ٢٧/٦ .

وأدرجها في المغني في (السببية) ، حيث قال : ومنه – أي باء السببية – لقيتُ بزيدٍ الأسدَ ؛ أي : بسبب لقائي إياه [1].وقال السبكي[2] : إنّها للظرفية[3] . وقيل[4] : للمعية والتجريد ، أن ينتزع من ذي صفة آخر مثله ، مبالغة في كماله في تلك الصفة[5].

السابع عشر: التوكيد: وهي الزائدة[6] ، وهو إمَّا قياسي أو سماعي.
فالقياسي في الخبر، وفي الاستفهام بـ (هل) فقط ، نحو : (هل زيدٌ بقائمٍ؟)[7] أي: قائم ، وفي النفي بـ (ليس) وبـ (ما) ، نحو : (ليس زيدٌ بقائمٍ) و(ما زيدٌ بقائمٍ)[8] ، وكذا مع خبر (كان) المنفية .

ومع التوكيد بـ (النفس) و (العين) ، كما في الصبّان عن الدماميني[9] نحو (ما كان زيدٌ بقائمٍ) ، و (جاء زيدٌ بنفسهِ) ، و (رأيتُ بكراً بعينهِ) . قيل ومع خبر(لا) التبرئة أيضاً ، كما في الرضي[10]، نحو: (لا خيرَ بخيرٍ بعده النَّار) ومشى عليه في المغني، وقيَّده بما إذا لم تُحمل على الظرفية[11] .

قال الرضي : وتزاد قياساً على مفعول : علمتُ ، وعرفتُ ، وجهلتُ ،وسمعتُ وتيقَّنتُ ، وأحسنت[12] . قال : وقولهم : (سمعتُ بزيدٍ، وعلمتُ به) ، أي : بحاله على حذف المضاف[13] . وفي المرفوع في كل ما هو فاعل لـ (كفى) ومتصرفاته[14] نحو :﴿ وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾ [15] .

---

(١) مغني اللبيب ١٢٠/١.
(٢) أبو الحسن تقي الدين علي بن عبد الكافي بن علي السبكي الأنصاري الخزرجي ، شيخ الإسلام في عصره وأحد الحفاظ المفسرين . ولد في (سبك) بمصر سنة ٦٨٣هـ ، وانتقل إلى القاهرة ، ثم إلى الشام ، وله من الكتب : الدر النظيم في التفسير ، ومختصر طبقات الفقهاء ، وإحياء النفوس في صنعة إلقاء الدروس ، والمسائل الحلبية وأجوبتها، وغيرها. توفي في القاهرة سنة ٧٥٦هـ . تنظر ترجمته في : غاية النهاية في طبقات القراء ٥٥١/١ ، الدرر الكامنة ١٣٤/٣ ، بغية الوعاة ١٧٦/٢ ، كشف الظنون ٤٨١/١ ، معجم المؤلفين ١٢٧/٧ .
(٣) ينظر رأي السبكي في : حاشية الأمير على المغني ٩٠/١.
(٤) القائلان هما : الدماميني والشمني .
(٥) تنظر : حاشية الصبان على شرح الأشموني ٢٢٠/٢.
(٦) تزاد في ستة مواضع : الفاعل ، والمفعول ، والمبتدأ ، والخبر ، والحال ، والتوكيد . ينظر مغني اللبيب ١٢٣/١ ، الهمع ١٦٢/٤ .
(٧) شرح الرضي ٢٧/٦ .
(٨) السابق والصفحة نفسها .
(٩) حاشية الصبان ٢٢٢/٢.
(١٠) شرح الرضي ٢٧/٦ .
(١١) مغني اللبيب ١٢٨/١ .
(١٢) في الرضي ومنه نقل المؤلف : ((أحسستُ)) .
(١٣) شرح الرضي ٢٧/٦ .
(١٤) ينظر : شرح التسهيل ١٥٣/٣، مغني اللبيب ١٢٤/١.
(١٥) في الأصل (كفى بالله شهيدا) . سورة الفتح (٢٨) .

والسماعي [١٤/ب] في غير ما مرّ ؛ فتزاد مع [المفعول][١] ، نحو : (ألقى بيده)، أي : نفسه ، كما في العصام ، بذكر الجزء وإرادة الكل ، كما في قوله تعالى ﴿ تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ﴾ [٢] ، ومنه قوله تعالى :﴿ وَلاَ تُلْقُواْ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾[٣]، أي لا تلقوا أنفسكم إلى التهلكة ، خلافاً لبعض النحاة فإنّهم قالوا: إنَّ الباء في هذه الآية ليست بزائدة في المفعول ، بل الباء للآلة أو السببية ، والتقدير : ولا تلقوا أنفسكم إلى التهلكة بأيديكم ، بحذف المفعول، كما في نكت السيوطي[٤] .

ومع المبتدأ، نحو: (كيف بك إذا كان كذا؟) ، و (بحسبك زيدٌ) ،فـ (حسب) مجرور لفظاً مرفوع محلاً مبتدأ ، و (زيدٌ) خبره ، كما في شرح المفتاح[٥] للسيد[٦] . وفي النكت للسيوطي : اختار شيخنا العلامة الكافيجي[٧] أنَّ (بحسبك) خبر مقدَّم لأنَّه محط الفائدة ، ثم رأيته لابن مالك ؛ علّله بأنَّ (زيدٌ) معرفة و(حسبك) نكرة لأنَّه ممَّا لا يتعرف بالإضافة . إلاَّ أنَّ شيخنا المذكور لا يخصصه بما إذا كان المؤخر معرفة ، بل يقول به في مثل : (بحسبك درهمٌ)[٨] . انتهى وفي الرضي ما يوافق الأول[٩]. ومع خبر المبتدأ ، نحو -

١- ومَنعُكَهَا بشيءٍ يُستَطاعُ[١٠]

---

(١) في الأصل (مع مفعول) .
(٢) سورة المسد (١) .
(٣) سورة البقرة (١٩٥).
(٤) لم أجد النكت ، غير أنَّ الرأي مذكور في : مغني اللبيب ١٢٧/١ ، ولعلّ السيوطي قد نقل عنه .
(٥) ينظر الرأي في : الكليات ٣٩٤/١ .
(٦) علي بن محمد بن علي الحنفي الشريف الجرجاني . ولد بجرجان سنة ٧٠٤هـ ، كان علامة دهره ، كما كانت بينه وبين الشيخ سعد الدين التفتازاني مباحثات ومحاورات . له تصانيف مفيدة ، منها : التعريفات ، شرح المواقف للعضد ، وشرح التجريد للنصير الطوسي ، وشرح القسم الثالث من المفتاح ، وحاشية على المطول وحاشية المختصر ، وحاشية الكشاف التي لم تتم . توفي سنة ٨١٦هـ ، وقيل : ٨١٤هـ . تنظر ترجمته في الضوء اللامع لأهل القرن التاسع ، محمد بن عبد الرحمن السخاوي ، دار ومكتبة الحياة ، بيروت ، د . ط. ت ٣٢٨/٥ ، بغية الوعاة ١٩٦/٢ ، كشف الظنون ٤٨١/٢ ، الأعلام ٧/٥ ، معجم المؤلفين ٢١٦/٧ .
(٧) محمد بن سليمان بن سعد الكافيجي الحنفي ، لقب بـ (الكافيجي) لكثرة اشتغاله بكتاب الكافية في النحو وهو شيخ السيوطي ، ولد سنة ٧٨٨هـ . اشتغل بالعلم ، وطاف البلاد ، وأخذ عن العلماء . من تصانيفه : شرح قواعد الإعراب ، وشرح كلمتي الشهادة ، وله مختصر في علوم الحديث ، وآخر في علوم التفسير ، وغيرها توفي سنة ٨٧٩هـ . تنظر ترجمته في : الضوء اللامع ٢٥٩/٧ ، بغية الوعاة ١١٧/١ ، شذرات الذهب ٣٢٦/٧ الأعلام ١٥٠/٦ ، معجم المؤلفين ٥١/١٠ .
(٨) شرح التسهيل لابن مالك ١٥٤/٣ .
(٩) شرح الرضي ٢٧/٦ .
(١٠) الشاهد عجز بيت من الوافر ، وصدره : **فلا تطمعْ أبيتَ اللعنَ فيها** . وهو لرجل من تميم ، يُدعى عبيدة بن ربيعة بن قحفان ، وهو من شعراء الجاهلية ، ومناسبته أنَّ ملكاً من الملوك طلب منه فرساً ، يقال لها (سكاب) ، فمنعه إياها . والبيت آخر أبيات أربعة أوردها أبو تمام في الحماسة، وهي :

أبَيتَ اللّعنَ إنَّ سكابِ عِلقٌ ... نفيسٌ لا يُعَارُ و لا يُباعُ
مُفـدَّاةٌ مُكـرَّمةٌ علينـا ... يُجاعُ لها العيالُ و لا تُجاعُ
سليلةُ سابقينِ تناجلاها ... إذا نُسِبَا يَضُمُّهُما الكراعُ
فلا تطمع أبَيتَ اللعنَ فيها ... ومنعُكها بشيءٍ يُستطاعُ

والشاهد فيه : قوله (بشيء) حيثُ زيدت (الباء) في خبر المبتدأ الموجب ، والأولى تعليقها بـ (منعكها) والمعنى: ومنعكها بشيء ما يستطاع ، زاد (ما) للإبهام . ينظر : شرح أبيات المغني ٣٨٨/٢ ، ديوان الحماسة بشرح المرزوقي ، نشر : أحمد أمين وعبد السلام هارون ، الطبعة الثانية ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة ، القاهرة ، ١٩٦٧م ، ١٤٦٨/٣، والبيت من شواهد : الرضي ١٨٣/٣ ، الأشموني ١١٨/١.

قال بعض المحققين : والزيادة للفصاحة ، أو تحسين اللفظ ، بحسب اقتضاء المقام[1].

[مِـــن]

والثاني : (مِن) بكسر الميم، نحو: (تبتُ مِنْ كلِّ ذنبٍ) ، فـ (من): حرف جر متعلق[١٥/أ] بـ (تبتُ)، ويُقال أيضاً: إنَّه صلة له ، و (كلِّ) : مجرور لفظاً ومحل المجرور نصبٌ؛ مفعول به غير صريح[2] لـ (تُبتُ) ، و (ذنبٍ) : مجرور لفظاً مضاف إليه لـ (كلِّ) .

تنبيـــه: الصلة تُطلق في هذا الفن على ثلاثة معانٍ:
الأول: صلة الموصول.
الثاني: الـــزائـــــــد.
الثالث: حرف الجر الذي يتعدى به الفعل إلى المفعول ، نحو: (مررتُ بزيدٍ) والمثال المتقدم ، فالباء: صلة ؛ أي وصلة كما في الأشباه والنظائر نقلاً عن الأندلسي[3] . فالمراد بها فيما مرَّ المعنى الأخير ، فاحفظه فإنَّه من الحور المقصورات ، كما قاله الشهاب الخفاجي[4] .

ثُمَّ أنَّ (مِـن) تأتي على ستة عشر وجهاً:

الأول: ابتداء الغاية : والمراد بالغاية هنا المسافة ، لا معناها الحقيقي ،الذي هو آخر الشيء ، إذ لا معنى لابتداء النهاية ، كما قاله الرضي[5] ، فهو من تسمية الكل باسم الجزء ، وعلامتها صحة إيراد (إلى) ، أو ما يفيد فائدتها في مقابلتها[6] فالأول نحو: (سرتُ من البصرةِ إلى الكوفةِ) ، والثاني نحو : (أعوذُ باللهِ مِن الشيطانِ الرجيمِ) ، أي : التجأ إليه [وأفرُّ][7] إليه ، فالباء هنا أفادت معنى الانتهاء .

ثم هي عند البصريين لابتداء الغاية في المكان فقط، سواء كان المجرور بها مكاناً، نحو: (سرتُ من البصرة...) أو غيره، نحو قولهم: (هذا الكتابُ من زيدٍ

---

(١) تنظر : حاشية الشهاب على البيضاوي ٨٨/٢ .
(٢) الجار والمجرور: إذا كان بـ (في) يكون مفعولاً فيه غير صريح ، وإذا كان باللام يكون مفعولاً له غير صريح ، وإذا كان بغيرهما يكون مفعولاً به . ينظر : الكليات ١٥١/٢.
(٣) الأشباه والنظائر في النحو ٣٨٢/١.
(٤) حاشية الشهاب على البيضاوي ٣٦/٢ .
(٥) شرح الرضي ٦/٦.
(٦) ينظر : السابق ٨/٦ ، الهمع ٢١٣/٤ .
(٧) مطموسة في الأصل وقرئت من السياق .

إلى عمرو). وأجاز الكوفيون استعمالها في الزمان[1] استدلالاً بقوله تعالى: [١٥ /ب] ﴿أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ﴾[2] ، وقوله تعالى :﴿ نُودِي لِلصَّلَاةِ مِن يَوْمِ الْجُمُعَةِ﴾[3] .

وتوقف الرضي في معنى الابتداء في الآيتين ، وحاصل كلامه بإيضاح : إنَّ معنى الابتداء في (من) أن يكون الفعل المتعدي بـ (من) الابتدائية شيئاً ممتداً كالسير والمشي ، ويكون المجرور بـ (من) الشيء الذي منه ابتداء ذلك الفعل نحو : (سرتُ من البصرة) ، أو يكون الفعل المتعدي بها أصلاً للشيء الممتد ، نحو (تبرَّأتُ من فلانٍ إلى فلانٍ) ، وكذا : (خرجتُ من الدار) ،لأنَّ الخروج ليس شيئاً ممتداً ، إلاَّ أنَّه يُقال : (خرجتُ من الدار) ، إذا انفصلتُ منه ولو بأقل خطوة[4] .

فالتبري والخروج أصلان للانفصال الممتد ، ومن ثم لم تكن للابتداء في قوله تعالى : ﴿أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ﴾ و : ﴿ نُودِي لِلصَّلَاةِ مِن يَوْمِ الْجُمُعَةِ﴾ ، لأنَّ التأسيس والنداء[5] ليسا حدثين ممتدين ، ولا أصلين للمعنى الممتد ، بل هما حدثان واقعان فيما بعد (من) ، وهذا معنى (في) ، فـ (من) في الآيتين بمعنى (في) وذلك لأنَّها إذا دخلت (من) هذه على الظروف يكون بمعنى (في) ، نحو : (جئتُ من قبل زيدٍ ومن بعده) [و] :﴿وَمِن بَيْنِنَا وَبَيْنِكَ حِجَابٌ﴾[6] [و] : (كنتُ من قدامك) . والظاهر مذهب الكوفيين أنَّها تأتي [للابتداء][7] في الزمان إذ لا مانع من قولك : (صمتُ من أول الشهر إلى آخره) , (نمتُ من أول الليل إلى آخره) وهو كثير الاستعمال[8] .

قال[١٦/أ] العلامة الأمير : إنَّ معنى ابتداء الخروج مثلاً من الدار أنَّه أول ما تحقق نشأ منها ، وكذا ابتداء العلم من زيد في قولك : (أخذتُ العلمَ من زيدٍ) وليس بلازم أنَّ الخروج مثلاً أمرٌ ممتدٌ له مبدأ ، لما أنَّه يقال : (خرجتُ من الدار) بمجرد مفارقته لها ، وكذا الابتداء في : ﴿إذا نُودِي لِلصَّلَاةِ مِن يَوْمِ الْجُمُعَةِ﴾ ،أي : نداءً ناشئاً من يوم الجمعة . وأمَّا : ﴿ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ ﴾ فالمراد بالتأسيس فيه : الوضع والبناء ، لا خصوص وضع الأساس الذي لا يمتد[9] .

---

(١) من الشواهد الشعرية الدالة على جواز استعمال (من) في الزمان ، قول النابغة :

تخيرنَ مِن أزمان يوم حليمةٍ إلى اليوم قد جربنَ كلَّ التجاربِ .

تنظر المسألة في:شرح التسهيل لابن مالك ١٣٠/٣ ،مغني اللبيب ٣٤٩/١، أوضح المسالك١٢٩/٢، الهمع ٢١٢/٤.

(٢) سورة التوبة (١٠٨).

(٣) سورة الجمعة (٩).

(٤) شرح الرضي ٧/٦ .

(٥) النبرة ساقطة في الأصل .

(٦) سورة فصلت (٥) .

(٧) النبرة ساقطة في الأصل .

(٨) شرح الرضي ٨/٦ .

(٩) حاشية الأمير على المغني ١٣/٢ .

وفي الكليات: الصحيح أنَّ (من) في قوله تعالى: ﴿ مِن يَوْمِ الْجُمُعَةِ ﴾ للتبعيض ، لأنَّ النداء يقع في بعض اليوم[1].

تنبيه : قال الرضي : إذا قصدتَ بـ (من) مجرد كون المجرور بها موضعاً ، انفصل عنه الشيء وخرج منه ، لا كونه مبدأ لشيء ممتد ، جاز أن يقع موضعه[2](عن) لأنها لمجرد التجاوز ، تقول : (خرجتُ من المكان واخرج عنه) و (انفصلتُ منه وعنه) ، و (نهيتُ من كذا وعن كذا) . ولا يستعمل (عن) مكان (من) التفضيلية ؛ لأنَّها وإن كانت لمجرد المجاوزة ، لكنَّها صارت علماً في التفضيل ، وكبعض حروفه ، فلا يعتبر[3] .

الثاني: بيان الجنس: وكثيراً ما يقع بعد (ما) و (مهما)، وهما بها أولى لإفراط إبهامهما، قاله في المغني[4] ، وعلامتها صحة وقوع موصول موضعها ، مع ضمير يعود على ما قبلها ؛ إذا[١٦/ب] بيّنتَ معرفة ، نحو :﴿ فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ﴾[5] ، أي : الذي هي الأوثان . وأمَّا إذا بيّنتَ نكرة، فعلامتها صحة وقوع ضمير – فقط – موضعها، نحو:﴿ مِنْ أَسَاوِرَ مِن ذَهَبٍ ﴾[6] ، فـ (من ذهب) بيان لـ (أساور) ، أي : هي ذهب.

وقال الرضي : وتعرفها – أي (من) البيانية – بأن يكون قبل (من) أو بعدها مبهم يصلح أن يكون المجرور بها تفسيراً له ، ويوقع ذلك المجرور على ذلك المبهم مثلاً : يقال للرجس في قوله تعالى : ﴿ فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ﴾ إنَّه الأوثان ولـ (عشرين) في قولك : (عشرون من الدراهم) إنَّها الدراهم ، وللضمير في قولك : (عزَّمن قائل) إنَّه القائل . بخلاف (التبعيضية) ؛ فإنَّ المجرور بها لا يطلق على ما هو مذكور قبله أو بعده ، لأنَّ ذلك المذكور بعض المجرور ، واسم الكل لا يقع على البعض ، فإذا قلتَ : (عشرون من الدراهم) ؛ فإن أشرتَ بالدراهم إلى دراهم معينة أكثر من عشرين ، فـ (من) تبعيضية ؛ لأنَّ العشرين بعضها وإن قصدتَ بالدراهم جنس الدراهم ، فـ (من) مبينة ، لصحة إطلاق اسم المجرور على العشرين . ولا يلزم أن يكون المأخوذ في نحو:(أخذتُ من الدراهم) أقل من النصف، كما قال بعضهم، لأنه لا يمتنع أن تصرِّح وتقول: (أخذتُ من الثلاثين عشرين، ومن العشرة تسعة)[7].

---

(١) الكليات ٢٣٤/٤.
(٢) في الرضي ومنه نقل المؤلف : (موقعه) .
(٣) شرح الرضي ٨/٦ .
(٤) مغني اللبيب ٣٤٩/١.
(٥) سورة الحج (٣٠).
(٦) سورة الكهف (٣١).
(٧) شرح الرضي ٩/٦- ١٠ .

قال [١٧/أ] الزمخشري[١]: كونها للتبيين راجعٌ إلى معنى الابتداء[٢] ، وهو بعيدٌ ، لأنَّ الدراهم هي العشرون في قولك : (عشرون من الدراهم) ، ومحال أن يكون الشيء مبدأ نفسه . وكذلك الأوثان نفس الرجس ، فلا تكون مبدأً له[٣] .

وإنما جاز تقديم (من) المبيِّنة على المبهم في نحو قولك: (إنَّا من حظّه في روضة ، ومن رعايته في حرم ، وعندي من المال ما يكفي ، ومن الخيل عشرون) لأنَّ المبهم الذي فُسِّر بـ (من) التبيينية مقدم تقديراً ؛ كأنَّك قلتَ: (أنا في شيء من حظه في روضة ، وعندي شيءٌ من المال ما يكفي) . وكذا قولك: (يعجبني من زيدٍ كرمه) ، أي : من خصال زيد ، كأنَّك قلتَ: (يعجبني شيءٌ من خصال زيدٍ كرمه) ومثله : (كسرتُ من زيدٍ يده) ، أي : شيئاً من أعضاء زيدٍ يده . ففي جميع هذا ما هو المبيِّن محذوف[٤] ، والذي بعد (من) عطف بيان ، كل ذلك ليحصل البيان بعد الإبهام ؛ لأنَّ معنى : (يعجبني من زيدٍ) : يعجبني شيءٌ من أشيائه بلا ريب ، فإذا قلتَ: (وجهه) أو (كرمه) فقد بيَّنتَ ذلك الشيء[٥] فاحفظه فإنَّه مهم[٦] .

تنبيهات:

الأول: أستفيد مما تقدم عن الرضي أنَّ (من) البيانية تتقدم على المُبيّن. قال الشهاب الخفاجي في حواشي البيضاوي: وقول أبي حيَّان إنَّ (من) [١٧/ب] البيانية لا تُقدم على ما تبيِّنه منعه غيره من النحاة ، تبعاً لمن جوَّزه ، ففيه اختلاف والأصح جوازه[٧] .

الثاني: قال في البحر في الآية السابقة: من أنكر كون (من) لبيان الجنس جعلها لابتداء الغاية، فكأنَّه نهاهم عن الرجس عاماً، ثم بيَّن لهم مبدأه؛ إذ عبادة الوثن جامعة لكل فساد ورجس. وعلى القول الأول – أي من أنَّها لبيان الجنس يكون النهي عن سائر الأرجاس من موضع غير هذا[٨] .

---

(١) أبو القاسم جار الله محمود بن عمر بن محمد الزمخشري ، كان واسع العلم كثير الفضل ، غاية في الذكاء وجودة القريحة ،متفنناً في كل علم ، معتزلياً قوياً في مذهبه ، مجاهراً به . وله من التصانيف : الكشاف في التفسير ، والفائق في غريب الحديث ، والمفصل في النحو ، والمقامات ، وغيرها كثير . توفي يوم عرفة سنة ٥٣٨هـ. تنظر ترجمته في : نزهة الألباء ص (٢٩٠) ، بغية الوعاة ٢٧٩/٢ ، شذرات الذهب ١١٨/٤ ، كشف الظنون ٣٠٩/٢ ، الأعلام ١٧٨/٧ ، معجم المؤلفين ١٨٦/١٢ .

(٢) الكشاف : ٧٢٠/٢ ، ١٥٥/٣ ، والمفصل في علم العربية ، محمود بن عمر الزمخشري ، الطبعة الثانية دار الجيل ، بيروت ، ١٩٠٥م ، ص (٢٨٣) ، ينظر كذلك : الهمع ٢١٣/٤ .

(٣) العبارة بما فيها رأي الزمخشري مقتبسة بلفظها من : شرح الرضي ١٠/٦ .

(٤) في الرضي ومنه نقل المؤلف : (المعطوف عليه محذوف) .

(٥) في الرضي ومنه نقل المؤلف : (ذلك الشيء المبهم) .

(٦) شرح الرضي ١٠/٦ .

(٧) حاشية الشهاب على البيضاوي ٢٦٢/٥ ، ينظر كذلك : حل أسرار الأخيار لزيني زادة ، ص (٥٤) .

(٨) البحر المحيط في التفسير ، مصدر سابق ، ٣٦٦/٦ .

التنبيه الثالث : (من) البيانية مع مجرورها ظرف مستقر في محل نصب على الحالية ، إن كان ما قبلها معرفةً كالآية السابقة ، ونعت تابع لما قبلها في الإعراب إن كان نكرةً ، نحو (رأيتُ رجلاً من قبيلة بني تميم) ، كما في أبي البقاء[1].

الثالث: التبعيض: وعلامتها جواز الاستغناء عنها بـ (بعض)[2] ، نحو ﴿ لَن تَنَالُواْ الْبِرَّ حَتَّى تُنفِقُواْ مِمَّا تُحِبُّونَ ﴾[3] ؛ أي : بعض ما تحبون ، ولهذا قرئ ﴿ بعضَ مَّا تُحِبُّونَ ﴾[4] ، ونحو : (أخذتُ من الدراهم) ، والمفعول الصريح لـ (أخذتُ) محذوف ؛ أي : أخذتُ من الدراهم شيئاً .

وإذا لم تذكر المفعول الصريح، أو ذكرته معرَّفاً، نحو: (أخذتُ من الدراهم هذا) ، فـ (من) متعلقة بـ (أخذتُ) لا غير، لأنَّه يُقام مقام الفاعل، نحو: (أُخِذ [١٨/أ] من الدراهم) ، و (الدراهم مأخوذٌ منها). ولو ذكرته بعد المفعول المنَكر نحو: (أخذتُ شيئاً من الدراهم)، جاز أن يكون الجار متعلقاً بالفعل المذكور، وأن يكون صفة لـ (شيئاً) فيتعلَّق بمقدَّر؛ أي: شيئاً كائناً من الدراهم فيجوز إذا تقدَّم على المفعول المنكَّر أن يكون أيضاً حالاً منه[5] . قال تعالى:﴿ خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً ﴾[6] . وقال المبرد وعبد القاهر والزمخشري : إنَّ أصل (من) المبعضة ابتداء الغاية لأنَّ الدراهم في قولك : (أخذتُ من الدراهم) مبدأ الأخذ[7] .

تنبيهات:

الأول: قال العلامة السيد: (من) إذا كانت للتبعيض يكون ما قبلها أقل مما بعدها، كقوله تعالى:﴿ وَقَالَ رَجُلٌ مُّؤْمِنٌ مِّنْ آلِ فِرْعَوْنَ﴾[8] . وإن كانت للتبيين يكون ما قبلها أكثر مما بعدها ، كقوله تعالى :﴿ فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ﴾، ذكره أبو البقاء[9] ، وقد تقدم عن الرضي ما يخالف الأول .

---

(١) الكليات ٢٣٥/٤- ٢٣٦، ينظر كذلك: حاشية الصبان ٢١١/٢.
(٢) ينظر : مغني اللبيب ٣٤٩/١ ، الهمع ٢١٣/٤ .
(٣) سورة آل عمران (٩٢).
(٤) القراءة لعبد الله بن مسعود – رضي الله عنه – صرّح باسمه السيوطي في الهمع ، والقراءة في الكشاف قال الزمخشري : ((وقرأ عبد الله : حتى تنفقوا بعض ما تحبون ، وهذا دليل على أنَّ (من) في (مما تحبون) للتبعيض)) . تنظر القراءة في : الكشاف ٤٤٥/١ ، البحر المحيط ٥٢٤/٢ ، معجم القراءات القرآنية مع مقدمة في القراءات ، عبدالعال مكرم وأحمد مختار عمر ، مطبوعات جامعة الكويت ، ١٩٨٢م ، ٥٣/٢ .
(٥) شرح الرضي ٩/٦ .
(٦) سورة التوبة (١٠٣).
(٧) العبارة بلفظها في : شرح الرضي ٩/٦ ، ينظر كذلك : المقتضب ٤٤/١ .
(٨) سورة غافر (٢٨).
(٩) قول السيد هذا في : الكليات ٢٣٢/٤.

الثاني: البعضية المعتبرة في (من) التبعيضية ، هي البعضية في الأجزاء لا البعضية في الإفراد ، خلاف التنكير الذي يكون للتبعيض ، فإنَّ المعتبر فيه التبعيض في الإفراد لا في الأجزاء . و[ذكر][1] الزمخشري في مواضع من الكشاف : بأنَّه قد يُقصد بالتنكير الدلالة على البعضية في الأجزاء، منها ما ذكره في قوله تعالى: ﴿ سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلاً﴾[2] [١٨/ب]، أفاده في الكليات[3].

الثالث: [تختص][4] (من) بجرِّ : قبلُ ، وبعدُ ، وعند ، ولدى ، ولدن ، ومع يقال : (جئتُ من معه) أي : من عنده . كما في شرح الكافية[5] .

الرابع: التعليلية: نحو: (لم آتيك من سوء أدبك) ، أي: من أجله[6] ، وكقوله تعالى :﴿ مِمَّا خَطِايَاهُمْ أُغْرِقُوا﴾[7] ، أي : أغرقوا لأجل خطاياهم ، فقُدِّمت العلة على المعلول للاختصاص ، و(ما) زائدة لتعظيم الخطايا في كونها من كبائر ما يُنهى عنه ، كما في العناية[8] . ومنه قولهم : (من ثمه) ، كما في أبي البقاء[9]

الخامس: البدل: وتُعرف بصحة قيام (بدل) مقامها، نحو: ﴿ أَرَضِيتُم بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الآخِرَةِ ﴾[10] أي : بدلها[11] .

السادس: الظرفية: نحو: ﴿ مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الْأَرْضِ﴾[12] ، أي : في الأرض[13].

---

(١) في الكليات ومنه نقل المؤلف :(وقد صرَّح) .
(٢) سورة الإسراء (١).
(٣) الكليات ٢٣٢/٤- ٢٣٣.
(٤) في الأصل (يختص) .
(٥) شرح الرضي ١٤/٦ .
(٦) ينظر : مغني اللبيب ٣٥٠/١، الكليات ٢٣٤/٤.
(٧) سورة نوح (٢٥) ، والآية بقراءة أبي عمرو بن العلاء . قال مكي بن أبي طالب : ((قرأ أبو عمرو (خطاياهم) مثل (قضاياهم) ، جعله جمع (خطية) على الجمع المكسَّر ، وقرأ الباقون (خطيئاتهم) بتاء مكسورة ؛ جعلوه جمعاً مسلماً على حد التثنية)) . تنظر القراءة في : الكشف عن وجوه القراءات السبع مكي بن أبي طالب ، تحقيق : محيي الدين رمضان ، الطبعة الرابعة ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٩٨٧م ٣٣٧/٢ ، السبعة في القراءات ، ابن مجاهد ، تحقيق : شوقي ضيف ، الطبعة الثانية ، دار المعارف ، مصر ١٩٨٠م ، ص (٦٥٣) ، أنوار التنزيل وأسرار التأويل ، عبد الله بن عمر البيضاوي ، دار الكتب العلمية بيروت ، ١٩٩٩م ، ٥٣١/٢ ، حجة القراءات ، عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة ، تحقيق : سعيد الأفغاني الطبعة الخامسة ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٩٩٧م ، ص (٧٢٦).
(٨) عناية القاضي (حاشية الشهاب) ٢٥٣/٨ .
(٩) الكليات ٢٣٤/٤.
(١٠) سورة التوبة (٣٨).
(١١) مغني اللبيب ٣٥٠/١.
(١٢) سورة فاطر (٤٠) .
(١٣) ذكرها ابن هشام بقوله : (مرادفة في) . مغني اللبيب ٣٥٢/١ ، ينظر كذلك : حاشية الصبان على شرح الأشموني ١٢/٢.

السابع: الفصل: بالصاد المهملة، وهي الداخلة على ثاني المتضادين ونحوهما نحو:﴿ وَاللَّهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ ﴾[1] ، [و] : ﴿ حَتَّىَ يَمِيزَ الْخَبِيثَ مِنَ الطَّيِّبِ﴾[2] ، وكقولك : (لا تعرف زيداً من عمر)[3] .

وقال ابن هشام بعدما نقله عن ابن مالك: وفيه نظر؛ لأنَّ الفصل مستفادٌ من العامل، فإنَّ مازَ وميَّز بمعنى (فصل)، والعلم صفة توجب تمييزاً[4] . [ثم] قال: والظاهر أنَّ (من) في الآيتين للابتداء أو بمعنى (عن)[5].

وأجاب عنه شيخ الإسلام زكريا[6] [١٩/أ] بأنَّ هذا لا يمنع استفادة الفصل منها في الآيتين ، غايته أنَّه مستفادٌ من العامل [هذا][7] ، ومنها - أي من – بواسطته لأنَّ الحرف لا يفيد بنفسه ، ثم أنَّ (من) قد تفيد الفصل بواسطة معنى العامل ، كما في الآية الأولى ، أو لفظه كما في الآية الثانية. انتهى .

الثامن:موافقة باء الاستعانة : نحو:﴿ يَنظُرُونَ مِن طَرْفٍ خَفِيٍّ ﴾[8] ، أي بطرف ، نقله الأخفش عن يونس[9] .

التاسع: التنصيص على العموم : وهي الزائدة الداخلة على نكرة لا تختص بالنفي ، نحو:(ما جاءني من رجل) ،فهي للتنصيص على العموم ، ألا ترى أنَّ قبل دخول (من) يحتمل نفي الوحدة ، ونفي الجنس على سبيل العموم ، ولهذا يصح أن

---

(١) سورة البقرة (٢٢٠).
(٢) سورة آل عمران (١٧٩).
(٣) شرح التسهيل لابن مالك ١٣٧/٣ .
(٤) مغني اللبيب ٣٥٣/١ .
(٥) السابق والصفحة نفسها .
(٦) أبو يحيى زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنصاري المصري الشافعي ، شيخ الإسلام ، قاض ومفسِّر من حفَّاظ الحديث . ولد في (سكينة) بمصر سنة ٨٢٣هـ . له تصانيف كثيرة ، منها : فتح الرحمن في التفسير، وتحفة الباري على صحيح البخاري ، وشرح شذور الذهب ، ولب اللباب الذي اختصره من جمع الجوامع، وغيرها كثير . توفي سنة ٩٢٦هـ . تنظر ترجمته في : كشف الظنون ١٧٢/٢ الأعلام ٤٦/٣ ، معجم المؤلفين ١٨٢/٤ .
(٧) شبه مطموسة في الأصل ، وقرئت من السياق .
(٨) سورة الشورى (٤٥).
(٩) أبو عبد الرحمن يونس بن حبيب النحوي ، ولد سنة ٩٤هـ ، وهو إمام نحاة البصرة في عصره ، أخذ عنه سيبويه والكسائي والفراء وغيرهم ، قال أبو عبيدة : اختلفتُ إلى يونس أربعين سنة ، أملأ كل يوم ألواحي من حفظه . له من الكتب : معاني القرآن ، واللغات ، والنوادر ، والأمثال ، وغيرها . توفي سنة ١٨٢هـ ، وقيل ١٨٣هـ . تنظر ترجمته في : مراتب النحويين ص (٣٤) ، وتاريخ العلماء النحويين ص (١٢٠) والفهرست ص (٩٠) ، ونزهة الألباء ص (٤٧) ، وطبقات النحويين واللغويين ص (٥١) ، وبغية الوعاة ٣٦٥/٢ ، و شذرات الذهب ٣٠١/١ ، والأعلام ٢٦١/٨ ، ومعجم المؤلفين ٣٤٧/١٣ .
والرأي المذكور نقله ابن هشام عنه، ثم قال: ((والظاهر أنَّها للابتداء)) . مغني اللبيب ٣٥٢/١ ، و ينظر كذلك الهمع ٢١٤/٤ .

يقال : (بل رجلان) ، وبعد دخولها يصير نصاً في نفي الجنس على سبيل العموم فيمتنع أن يقال : (بل رجلان)[1] .

العاشر: توكيد العموم : وهي الزائدة الداخلة على نكرة مختصة بالنفي وشبهه نحو: (ما جاءني من أحدٍ أو من ديَّار) ، فإنَّ (أحداً) و (ديارا) صيغتا عموم فهي لتأكيد التنصيص على العموم ، لأنَّ النكرة الملازمة للنفي تدلُّ على العموم نصاً فزيادة (من) إنَّما أفادت مجرد التوكيد . فإن قيل: إذا كانت (من) تفيد التنصيص فكيف تكون زائدة؟ أجيب: بأنَّ المراد من زيادتها كونها تأتي في موضع يطلبه العامل بدونها، فتصير مقحمةً بين طالبٍ ومطلوب، وإن كان سقوطها مخلاً بالمعنى المراد، كما قالوا في (لا) [١٩/ب] إنَّها زائدة في قولهم: (جئتُ بلا زادٍ) مع أنَّ سقوطها يخلُّ بالمعنى. قاله في شرح التوضيح[2] .

وما ذكره من زيادة (لا) هو رأي البصريين ، القائلين بأنَّها في مثل هذا التركيب هي حرفٌ ، كهي في غيره ملغاة معترضة بين الجار والمجرور[3] .
وقال الكوفيون – كما أفاده الصبَّان – أنَّها في مثل هذا التركيب اسمٌ بمعنى (غير) مجرور بالحرف ، وإعرابه على ما بعده ، منع من ظهوره عليه مجيئه على صورة الحرف ، وما بعده مجرورٌ بإضافة (لا) إليه ، وإعرابه مقدَّرٌ لاشتغال محله بالحركة العارية[4] .

تنبيه: شرط زيادة (من) في النوعين ثلاثة أمورٍ عند الجمهور:
أحدها: أن يسبقها نفي، نحو: (ما رأيتُ من أحدٍ)، أو نهي بـ (لا)، نحو: (لا تضرب من أحدٍ)، أو استفهام، نحو: (هل ضربتَ من أحدٍ ؟).
والثاني : أن يكون مجرورها نكرة ، كهذه الأمثلة .
والثالث : أن يكون مجرورها المنكر إمَّا فاعلاً ، نحو : ﴿ مَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ ﴾[5] أو مفعولاً به كالمثل المذكورة ، أو مبتدأ ، نحو : ﴿ هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ ﴾[6] أو مفعولاً مطلقاً على ما جنح إليه ابن هشام[7] ، ومثَّل له تبعاً لأبي البقاء[8] بقوله

---

(١) ينظر : شرح الرضي ١٣/٦ ، مغني اللبيب ٣٥٣/١ ، الهمع ٢١٥/٤ ، شرح التصريح ٨/٢ .
(٢) شرح التصريح على التوضيح ٨/٢ .
(٣) ينظر : مغني اللبيب ٢٧٢/١.
(٤) حاشية الصبان على شرح الأشموني ١٤٥/٢ .
(٥) سورة الأنبياء (٢).
(٦) سورة فاطر (٣) .
(٧) مغني اللبيب ٣٥٤/١.
(٨) كل موضع ورد فيه (أبو البقاء) قصد به الكفوي صاحب الكليات ، عدا هذا الموضع فقد قصد به العكبري ورأي أبو البقاء العكبري هذا في كتابه : التبيان في إعراب القرآن ، تحقيق : محمد علي البجاوي ، الطبعة الثانية دار الجيل ، بيروت ، ١٩٨٧م ، ٤٩٣/١ .

تعالى: ﴿ مَا فَرَّطْنَا فِي الكِتَابِ مِن شَيءٍ ﴾[1] أي من تفريط ، فلا تزاد مع غير [٢٠/أ] هذه الأربعة عند الجمهور[2] .

وذهب بعض الكوفيين إلى عدم اشتراط النفي وشبهه، وجعلوها زائدةً في نحو قولهم: (قد كان من مطرٍ). وذهب الأخفش و الكسائي إلى عدم اشتراط الأمرين الأولين ، فأجازوا زيادتها في الإيجاب احترازاً عن الأمر الأول ، جارةً لمعرفة احترازاً عن الأمر الثاني ، استدلالاً بقوله تعالى : ﴿ يَغْفِرْ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ﴾[3] فـ (من) في حيِّز الإيجاب ، وهي داخلة على المعرفة[4]. وهي عند سيبويه مبعّضة أي : ليغفر لكم من ذنوبكم شيئاً . قالوا : فقوله تعالى : ﴿ إن الله يغفر الذنوب جميعا ﴾[5] يناقضه ؟ وأجيب : بأن قوله تعالى:﴿ يَغْفِرْ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ ﴾ خطاب لقوم نوح وقوله تعالى : ﴿ إن الله يغفر الذنوب جميعا ﴾ خطابٌ لأمة محمد – صلى الله عليه وسلم - ولو كان أيضاً خطاباً لأمة واحدة ، فغفران بعض الذنوب لا يناقض غفران كلها ، بل عدم غفران بعضها يناقض غفران كلها[6] .

الحادي عشر: موافقة (على): نحو:﴿ وَنَصَرْنَاهُ مِنَ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا ﴾[7] أي : عليهم [8].

الثاني عشر: موافقة (عن): نحو:﴿ فَوَيْلٌ لِلقَاسِيَةِ قُلُوبُهُمْ مِنْ ذِكْرِ اللهِ ﴾ [9] أي : عن ذكر الله ، وقد قرئ به في الشواذ[10] كما في العناية [11] و: ﴿قَدْ كُنَّا فِي غَفْلَةٍ مِّنْ هَذَا﴾ [12] ، أي : عنه[13] .

---

(١) سورة الأنعام (٣٨) .
(٢) تنظر هذه الشروط في : مغني اللبيب ٣٥٣/١ – ٣٥٤، شرح التصريح ٨/٢ ، وحاشية الصبان ٢١١/٢ .
(٣) سورة نوح (٤) .
(٤) حاشية الصبان ٢١٢/٢.
(٥) سورة الزمر (٥٣).
(٦) ينظر : شرح الرضي ١١/٦-١٢، حاشية الصبان ٢١٢/٢.
(٧) سورة الأنبياء (٧٧). وفي الأصل (نصرناه) ، الواو ساقطة.
(٨) مغني اللبيب ٣٥٢/١ .
(٩) سورة الزمر (٢٢).
(١٠) قال الزمخشري في الكشاف : ((وقد قرئ ﴿عن ذكر الله﴾ ، فإن قلت : ما الفرق بين (من) و (عن) في هذا ؟ قلتُ : إذا قلت : قسا قلبه من ذكر الله ، فالمعنى ما ذكرت ؛ من أنّ القسوة بسبب ، من أجل الذكر وبسببه ، وإذا قلت : عن ذكر الله ، فالمعنى : غلظ عن قبول الذكر ، وجفا عنه)) . تنظر القراءة في : الكشاف ١٢٢/٤ ، حاشية الشهاب على البيضاوي ٣٣٥/٧ ، معجم القراءات القرآنية ١٤/٦ .
(١١) عناية القاضي وكفاية الراضي ٣٣٥/٧ .
(١٢) سورة الأنبياء (٩٧) .
(١٣) مغني اللبيب ٣٥١/١ .

الثالث عشر: موافقة (عند): نحو:﴿ لَن تُغْنِيَ عَنْهُمْ أَمْوَالُهُمْ وَلاَ أَوْلاَدُهُم مِّنَ اللّهِ شَيْئًا ﴾[1] ، أي : عنده . قاله أبو عبيدة[2] [٢٠/ب].

الرابع عشر: التجريدية: نحو: (لقيتُ من زيدٍ أسداً)، أي: من لقاء زيدٍ ، على حذف مضاف؛ أي: حصل لي من لقائه لقاء أسد، والمراد التشبيه بالأسد[3] كما مرَّ نظيره . وقيل : أي لقيتُ زيداً هو أسدٌ ، كأنَّه جُرِّد من الصفات غير الأسدية[4] وقال الزمخشري : (من) التجريدية بيانية . وقال بعضهم: ابتدائية[5] .

الخامس عشر: الغاية : قال سيبويه : وتقول رأيتُهُ من ذلك الموضع ، فجعلته غاية لرؤيتك[6] ، أي : محلاً [للابتداء][7] وللانتهاء . قال : وكذا (أخذتهُ من زيدٍ) . وزعم ابن مالك أنَّها في هذه للمجاوزة ، كما في المغني[8] .

السادس عشر: موافقة (إلى): نحو: (قربتُ منه)، أي: إليه، كذا قاله بعضهم[9] .

[عـــن]

والثالث : عن ، نحو : (انكفف عن الحرام) . ولها عشرة معانٍ :

أحدها : المجاوزة : أي مجاوزة شيءٍ لشيءٍ ، وتعديته عن شيءٍ آخر[10] وذلك إمَّا بزوال الشيء الأول عن الشيء الثاني ، ووصوله إلى الثالث ، نحو : (رميتُ السهمَ عن القوسِ إلى الصيدِ) ، أو بالوصول وحده فقط ؛ أي بوصول

---

(١) سورة آل عمران (١٠) / (١١٦) ، سورة المجادلة (١٧).

(٢) أبو عبيدة مَعمَر بن المثنى اللغوي البصري ،ولد سنة ١١٢هـ ، و أخذ عن يونس وأبي عمرو ، وهو أول من صنّف غريب الحديث . كان أعلم من الأصمعي وأبي زيد بالأنساب والأيام . وأقدمه الرشيد من البصرة إلى بغداد ، وقرأ عليه . من تصانيفه : المجاز في غريب القرآن ، والأمثال في غريب الحديث ، والمثالب وأيام العرب ، ومعاني القرآن . توفي سنة ٢٠٩هـ ، وقيل : ٢٠٨هـ وقيل:٢١٠هـ ، وقيل : ٢١١هـ تنظر ترجمته في : مراتب النحويين ص (٦٠) ، تاريخ العلماء النحويين ص (٢١١) ، الفهرست (١٠٦) نزهة الألباء ص (٨٤) ، طبقات النحويين واللغويين ص (١٧٥) ، بغية الوعاة ٢/٢٩٤- ٢٩٦ وينظر رأيه في : مغني اللبيب ٣٥٢/١ ، وقد علق ابن هشام بعد ذلك بقوله: ((وقد مضى القول بأنَّها في ذلك للبدل)) . ينظر كذلك : الهمع ٢١٥/٤ .

(٣) شرح الرضي ١٠/٦ .

(٤) السابق ٢٧/٦ .

(٥) ينظر معنى التجريد المذكور في : شرح الرضي ١٠/٦ .

(٦) الكتاب ٢٢٥/٤.

(٧) النبرة ساقطة في الأصل .

(٨) قال ابن هشام : وزعم ابن مالك أنَّها في هذه للمجاورة ، والظاهر عندي أنَّها للابتداء ، لأنَّ الأخذ ابتدأ من عنده ، وانتهى إليه)) . مغني اللبيب ٣٥٣/١ .

(٩) قال الرضي : ((وتعرف (من) الابتدائية بأن يحسن في مقابلتها (إلى) أو ما يفيد فائدتها ، نحو قولك (أعوذ بالله من الشيطان الرجيم) لأنَّ معنى أعوذ به : ألتجئ إليه)) . شرح الرضي ٨/٦ .

(١٠) ذكر هذا المعنى : الرضي في شرح الكافية ٧٣/٦ ، وابن هشام في المغني ١٦٨/١ ، والسيوطي في الهمع ١٨٩/٤ .

الشيء إلى آخر ، من غير أن يزول مضمون ذلك عن الشيء الأول ، نحو: (أخذتُ عنه العلمَ) ، فإنَّ العلم قد وصل إلى الآخذ من المأخوذ عنه ، من غير أن يزول عن المأخوذ عنه اتصافه بالعلم . أو بالزوال وحده ، نحو: (أديتُ عنه الدَّينَ) ، فإنَّ أداء [٢١/أ]الدَّين : إسقاطه عن ذمة المديون ، مع عدم الوصول إلى ذمة شيء آخر .

قال الرضي : ومعنى كون (عن) للمجاوزة أنَّها لبعد شيءٍ عن المجرور بها بسبب تجاوز[١] مصدر المعدَّى بها ، نحو : (رميتُ السهمَ عن القوسِ) ، أي : بَعُدَ السهمُ عن القوس بسبب الرمي ، وكذا : (أطعمه عن جوعٍ) ، أي : بعدّه عن الجوع بسبب الإطعام ، وكذا : (أدَّيتُ الدينَ عن زيدٍ) ، وقولهم[٢] : (رويتُ عنه علماً وأخذتُهُ عنه) مجازٌ ، كأنَّك نقلته عنه[٣] .

وقولك: (جلستُ عن يمينه)، أي: تراخيتُ عن موضع يمينه بالجلوس وقولهم:

٢ - ورثَ السيادةَ كابراً عن كابرٍ[٤]

أي: كابراً متجاوزاً في الفضل عن كابر آخر. وقال بعضهم : أي بعد كابر[٥] .

ثانيها: البدل: نحو: ﴿ لاَّ تَجْزِي نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْئاً ﴾[٦] ، أي : بدل نفسٍ وفي الحديث : ((صومي عن أمك))[٧] ، أي : بدل أمك ، قاله في التصريح[٨] .

ثالثها: الاستعلاء: نحو :﴿ فَإِنَّمَا[٩] يَبْخَلُ عَن نَّفْسِهِ ﴾[١٠] ، أي : عليها[١١] .

رابعها: التعليل: نحو:﴿ وَمَا كَانَ اسْتِغْفَارُ إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ إِلاَّ عَن مَّوْعِدَةٍ وَعَدَهَا إِيَّاهُ ﴾[١٢] ، أي : لموعدة[١٣].

---

(١) في الرضي ومنه نقل المؤلف :(إيجاد) .
(٢) في الرضي ومنه نقل كذلك :(وقوله) .
(٣) شرح الرضي ٧٣/٦ .
(٤) الشاهد صدر بيت من الكامل ، وتمامه : **إنَّ الخيارَ هُمْ بنو الأخيار** . وهو لكعب بن زهير في ديوانه والشاهد فيه : قوله : (كابراً عن كابرٍ) على أنّ تقديره : كابراً متجاوزاً في الفضل عن كابر آخر ، وقال بعضهم : أي بعد كابر ، كما هو مشار إليه في المتن . ينظر : ديوان كعب بن زهير ، تحقيق وشرح : علي فاعور، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٩٩٧م ، ص (٢١) . والبيت من شواهد : خزانة الأدب ، عبد القادر البغدادي ، تحقيق : عبد السلام هارون ، الطبعة الثانية ، الهيئة المصرية للكتاب، ١١٨/١٠ ،شرح الرضي ٧٣/٦
(٥) شرح الرضي ٧٣/٦ .
(٦) سورة البقرة (٤٨) ، (١٢٣).
(٧) الحديث برواية بريدة – رضي الله عنه – ولفظه في صحيح مسلم : (صومي عنها) . صحيح مسلم بشرح النووي ، المراجعة والضبط بإشراف : حسن عباس قطب ، دار عالم الكتب ، الرياض ، ٢٠٠٣م ، ٢٧/٨ .
(٨) شرح التصريح على التوضيح ١٦/٢ .
(٩) في الأصل (إنّما).
(١٠) سورة محمد (٣٨).
(١١) مغني اللبيب ١٦٨/١ .
(١٢) سورة التوبة (١١٤)
(١٣) مغني اللبيب ١٦٩/١ .

خامسها: البعدية : نحو :﴿ عَمَّا قَلِيلٍ لَيُصْبِحُنَّ نَادِمِينَ﴾[1] .

[سادسها][2]: الظرفية: كقولك:(لا تدخل عن داركَ إلاّ بإذني)،أي : في داركَ[3] .

سابعها:موافقة (من): نحو:﴿ وَهُوَ الَّذِي يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ ﴾[4] ، أي : من عباده ، بدليل : ﴿ تَقَبَّلْ [٢١/ب] مِنَّا ﴾[5].

ثامنها: موافقة الباء: نحو: ﴿ وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَى ﴾[6] ، أي : بالهوى ، قاله أبو عبيدة[7].

تاسعها: الاستعانة: على ما ذكره ابن مالك، ومثل له بـ (رميتُ عن القوس) لأنّهم يقولون أيضاً: (رميتُ بالقوس)، حكاهما – أي القولين - الفراء[8] ، فالمعنى (رميتُ السهمَ مستعيناً بالقوس) .

عاشرها:الزيادة للتعويض: من أخرى محذوفة، كقوله:

٣- أتَجزَعُ إن نفسٌ[9] أتاها حِمامُها فهلاّ التي عن بينَ جَنبَيكَ تَدفعُ[10]

قال ابن جني[11] : أراد (فهلاّ تدفع عن التي بين جنبيك) ، فحُذفت (عن) من أول الموصول ، وزيدت بعده عوضاً عنها[12] .

---

(١) سورة المؤمنون (٤٠)، وينظر : مغني اللبيب ١٦٩/١ .
(٢) السين الثانية ساقطة في الأصل.
(٣) ينظر المعنى في : مغني اللبيب ١٦٩/١ .
(٤) سورة الشورى (٢٥).
(٥) سورة البقرة (١٢٧) ، وينظر : مغني اللبيب ١٦٩/١
(٦) سورة النجم (٣).
(٧) ذكره في المغني دون نسبته لأبي عبيدة ، ينظر : مغني اللبيب ١٧٠/١ .
(٨) ينظر رأي الفراء في : مغني اللبيب ١٧٠/١ .
(٩) في الأصل (انَّ النفس) .
(١٠) البيت من الطويل ، لزيد بن رزين المجازي ، وقيل : لغيره . والشاهد فيه : قوله (فهلا التي عن بين جنبيك) ، حيث حذف (عن) ، وزادها بعد (التي) عوضاً ، وأصل المعنى : فهلا عن التي بين جنبيك ، وقد منع أبو حيان ذلك بقوله : نصّ سيبويه على أنّ (عن) و (على) لا يزادان ، وقال ابن عصفور : زيادته في البيت ضرورة . ينظر : خزانة الأدب ١٤٤/١٠ ، والبيت من شواهد : الهمع ١٦٣/٤ ، الدرر اللوامع على همع الهوامع ، أحمد بن الأمين الشنقيطي ، تحقيق : عبد العال مكرم ، عالم الكتب ، القاهرة ٢٠٠١م ، ١٠٧/٤ التصريح ١٦/٢ .
(١١) أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي ، من أئمة العربية في زمانه . ولد بالموصل ، ودرس علوم اللغة والنحو والأدب ، وقد أخذ عن أبي علي الفارسي ، وصاحب المتنبي ، الذي كان يقول : ابن جني أعرف بشعري مني . له من المؤلفات : المحتسب في شواذ القراءات ، وسر صناعة الإعراب ، والخصائص ، واللمع ، وغيرها كثير . توفي ببغداد سنة ٣٩٢هـ . تنظر ترجمته في : تاريخ العلماء النحويين ص (٢٤) ، نزهة الألباء ص (٢٤٤) ، بغية الوعاة ١٣٢/٢ ، شذرات الذهب ١٤٠/٣ ، الأعلام ٢٠٤/٤ ، معجم المؤلفين ٢٥١/٦ .
(١٢) ينظر : مغني اللبيب ١٧٠/١ ، الهمع ١٦٣/٤ ، شرح التصريح ١٦/٢ .

الرابـــع: في، نحـو: (المتـوكل على الله في الراحـة). إعـراب المثال: (**أل**) : حرف تعريف مبني على السكون ، ويقال أيضاً : اللام حرف تعريف مبني على السكون ،لا محل لـه - راجع للشقين - من الإعراب ، على الاختلاف بين الخليل[١] وسيبويه[٢] ، والثاني مختار البركوي[٣] ، وابن الحاجب [٤] ، والأول مختار ابن هشام في مغني اللبيب[٥] ، وقيل : الهمزة حرف تعريف مبني على الفتح لا محل لها من الإعراب[٦] ، فاحفظ هذا الاختلاف ، واجرِهِ في أمثاله .

و(**متوكل**): مرفوع لفظاً بعامل معنوي وهو الابتـداء، كما يأتـي، و(**في**) حرف جر[٢٢/أ] ، و (**الراحة**) : مجرور بـه لفظاً ، والجار والمجرور ظرف مستقر، وضميره المنتقل من متعلقه المحذوف المستتر فيه (هو) راجعٌ إلى المبتدأ وهو مرفوع منفصل مبني على الفتح أو الضم – على الخلاف المار- مرفوع محلاً فاعل الظرف المستقر ، وهو معه – أي الضمير- جملة فعلية أو مركبة مرفوعة محلاً خبر المبتدأ ، وهو معها جملة لا محل لها ابتدائية .

تنبيـه: ما تقرر من إعراب المثال على الوجه المذكور ، هو على رأي المازني[٧] ، وإمَّا عند الجمهور :

---

(١) الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي الأزدي ، صاحب العربية والعروض ، كان الغاية في استخراج مسائل النحو ، وتصحيح القياس فيه . وهو أستاذ سيبويه ، وعامة الحكاية في كتابه عنه . له من التصانيف : كتاب العين ، وكتاب النغم ، والجمل ، والعروض ، وغيرها . توفي سنة ١٧٥هـ ، وقيل : ١٧٠هـ وقيل : ١٦٠هـ . تنظر ترجمته في : مراتب النحويين ص (٤٤) ، تاريخ العلماء النحويين ص (١٢٣) الفهرست (٩١) ، نزهة الألباء ص (٤٥) ، طبقات النحويين واللغويين ص (٤٧) ، بغية الوعاة ٥٥٧/١.

(٢) الكتاب ٣٢٤/٣ . وملخص الخلاف كما نقله ابن هشام في شرح القطر : ((والمشهور بين النحويين أنَّ المعرف (أل) عند الخليل ، واللام وحدها عند سيبويه ، ونقل ابن عصفور الأول عن ابن كيسان ، والثاني عن بقية النحويين ، ونقله بعضهم عن الأخفش)) . ينظر : شرح قطر الندى وبل الصدى ، ابن هشام الأنصاري تحقيق : محيي الدين عبد الحميد ، دار الثقافة ، الزمالك ، د . ط . ت ، ص (١١٢) .

(٣) إظهار الأسرار للبر كوي ، مصدر سابق ، ص (٦٣) .

(٤) كافية ابن الحاجب بشرح الرضي ، مصدر سابق ٢٩/١ ، وفي الأصل (والثاني مختار البر كوي ، وابن الحاجب تبعاً للثاني)

(٥) في الأصل (والأول مختار ابن هشام في مغني اللبيب تبعاً للأول) ، ينظر رأي ابن هشام في المغني ٦١/١ .

(٦) القائل هو المبرد ، ينظر رأيه في المقتضب ٨٣/١ . وهذا الرأي نسبه الشيخ خالد الأزهري للمبرد ، حيث قال في حديثه عن ابن هشام : ((وأسقط مذهباً رابعاً وهو: أنَّ المعرّف الهمزة وحدها ، واللام زائدة للفرق بينها وبين همزة الاستفهام .... وهو مذهب المبرد)) . شرح التصريح على التوضيح ١٤٨/١.

(٧) أبو عثمان بكر بن محمد بن بقية بن حبيب المازني ، بصري روى عن أبي عبيدة والأصمعي وأبي زيد وعنه المبرد وجماعة . كان إماماً في العربية، متسعاً في الرواية. له من التصانيف : كتاب في القرآن ، وعلل النحو ، وتفاسير كتاب سيبويه ، والتصريف ، وغيرها ، وكلها لطاف ، فإنَّه كان يقول : من أراد أن يصنِّف كتاباً كبيراً في النحو بعد كتاب سيبويه فليستح . توفي سنة ٢٤٩هـ ، وقيل :٢٤٨هـ ، وقيل :٢٤٧هـ . تنظر ترجمته في : مراتب النحويين ص (١٠٣) ، تاريخ العلماء النحويين ص (٦٥) ، الفهرست ص (١١٦) ، نزهة الألباء ص (١٤٠) ، طبقات النحويين واللغويين ص (٨٧) ، بغية الوعاة ٤٦٣/١ ٤٦٦ .
وينظر رأي المازني في : شرح الرضي ٢٤٤/٣- ٢٤٦ .

فـ (**أل**) : اسم موصول بمعنى (الذي) مبني على السكون، أعطي إعرابه لما بعده عارية، لا محل له ، لكونه على صورة الحرف، وإن كان حق الإعراب أن يكون على الموصول[١] ، كما يأتي . ونظيره (إلا) الكائنة بمعنى (غير)[٢] .

و (**متوكل**) : مرفوع لفظاً مبتدأ ، و (**في الراحة**) : خبره ، هذا على رأي ذكره صاحب الإظهار[٣] ، أو مرفوع محلاً مبتدأ ، و (متوكل) : مرفوع تقديراً بعامل معنوي ، إن كان أصله مضارعاً ، وبه صرَّح صاحب المراح[٤] أو مبني على الفتح تقديراً ، لا محل له ، إن كان أصله ماضياً ، وهو ما صرَّح به الرضي[٥].

وفي شرح المراح: المفهوم من كلام بعضهم أنَّه – أي اسم الفاعل – مشتقٌ من الماضي، فكأنَّه نظر إلى أنَّ الماضي أصلٌ بالنسبة [٢٢/ب] إلى المضارع، وأنَّ التصرف في الاشتقاق من الماضي أقل . انتهى .

وتحته (هو) راجع إلى الموصول ، مبني على الفتح أو الضم – على ما مرَّ من الاختلاف – مرفوع محلاً فاعله ، وهو معه – أي متوكل – جملة فعلية لا محل لها صلة الموصول ، و (في الراحة) : خبر المبتدأ ، وهو معه جملة اسمية ، لا محل لها ابتدائية .

وتحقيق ذلك أنَّه لما كان اسم الموصول في صورة الحرف ، وكان إعرابه محلياً ، [ثُقلت][٦] الضمة على (متوكل) لبيان ذلك الإعراب ، وحينئذٍ صار مشغولاً بها ، وتعذر إتيان الإعراب – أي إن كان أصله مضارعاً – والبناء عليه – أي : إن كان أصله ماضياً – فكان تقديرياً . هذا على رأي آخر ذكره البركوي في حواشيه على الامتحان[٧] ، كما أفاده بعض المحققين ، وصريح كلام الفوائد أنَّ المشهور هو الأول ، أعني ما ذكره في الإظهار[٨] .

---

(١) ينظر : شرح الرضي ٢٤٧/٣، مغني اللبيب ٦٠/١.
(٢) السابقان ٢٤٧/٣، ٨٣/١.
(٣) هو البر كوي ، ينظر رأيه في : إظهار الأسرار ص (٦٤) .
(٤) صاحب المراح هو : أبو الفضائل حسام الدين أحمد بن علي بن مسعود ، مصنف مراح الأرواح في التصريف ، وهو مؤلف مختصر وجيز ، متداول بين أيدي الناس ، شرحه البدر العيني حوالي سنة ٧٨١هـ . قال السيوطي في البغية : لم أقف له على ترجمة ، وقدّر الزر كلي وفاته سنة ٧٠٠هـ تخميناً . تنظر ترجمته في بغية الوعاة ٣٤٧/١ ، كشف الظنون ٤١٥/٢ ، الأعلام ١٧٥/١ . وينظر رأيه في : مراح الأرواح، ص (٥٧).
(٥) شرح الرضي ٢٤٧/٣ .
(٦) في الأصل (نقل) .
(٧) امتحان الأذكياء ، محمد بن بير علي البر كوي ، نسخة مكتوبة بخط اليد ومسحوبة على آلة التصوير وعليها تاريخ ١٩٠٠م ، وهي محفوظة بمركز جمعة الماجد للتراث والثقافة بدبي ، ص (١٢) .
(٨) ما ذكره البركوي في الإظهار ، هو : ((وأمّا اللام الداخلة على الصفات ، فقال بعضهم : إنّها حرف كغيرها وقال أكثرهم : هي اسم موصول بمعنى الذي أو التي ، أعطِي إعرابها لما بعدها ، فانتقل من الفعلية إلى الاسمية فأصل : (جاءني الضاربُ زيداً) : جاءني الذي ضرب زيداً ، فالأول معمول ، والثاني غير معمول ، فلمّا غيّر هذا الكلام ، صار الأول في صورة الحرف ، والثاني في صورة الاسم ، فانعكس الحكم ترجيحاً لجانب اللفظ على جانب المعنى في الإعراب ، الذي هو حكمٌ لفظي)) . إظهار الأسرار ص (٦٣-٦٤) .

وقال الرضي : حق الإعراب أن يكون على الموصول ، فلمَّا كانت اللام الاسمية في صورة اللام الحرفية ، نُقل إعرابها إلى صلتها عاريةً ، وذلك لأنَّه هو المقصود بالكلام ، وإنَّما جيء بالصلة لتوضيحه ، والدليل : ظهور الإعراب في (أي) الموصول ، نحو : (جاءني أيُّهم ضربته ، ورأيتُ أيَّهم ضربته) ، وكذا في [٢٣/أ] (اللذان واللتان) ، عند من قال بإعرابهما[١] .

وإمَّا الصلة فقال بعضهم: إنَّها معربة بإعراب الموصول ، اعتقاداً منه أنَّها صفة الموصول لتبيِّنها له ، كما في الجمل الواقعة صفة للنكرات. وليس بشيء لأنَّ الموصولات معارف اتفاقاً منهم، والجمل لا تقع صفات للمعارف[٢] .

والجمهور على أنَّه لا محل للصلة من الإعراب ، إذ لم يصح وقوع المفرد مقامها ، كالوصف ، وخبر المبتدأ ، والحال ، والمضاف إليه ، ولا يُقدَّر للجمل إعرابٌ ، إلاَّ إذا صحَّ وقوع الاسم المفرد مقامها ، وذلك في الأربعة المواضع فقط وذلك لأنَّ الإعراب للاسم في أصله ، أو للاسم والفعل على قول ، وكل واحد منهما مفرد، والصلة جملة لا غير[٣] .

ويأتي الكلام على الجمل في آخر الكتاب إن شاء الله تعالى . فاحفظ ذلك كله واغتنمه ، فإنَّه من مقصورات الخيام ، وادعُ لي بالمغفرة وحسن الختام .

ثُم أنَّ (في) تأتي لعشرة معانٍ:

الأول: الظرفية : إمَّا حقيقية بأن يكون للظرف احتواءٌ وللمظروف تحيّز نحو : (الماءُ في الكوزِ) , (زيدٌ في الدارِ) ، مكانية كالمثالين المذكورين أو زمانية ، نحو : (بنيتُ الدارَ في يومِ الاثنينِ) . وإمَّا مجازية بأن لم يكن للظرف [٢٣/ب] احتواءٌ ولا للمظروف تحيّز ، نحو : (النجاةُ في الصدقِ) ، أو كان للمظروف تحيز، ولكن لم يكن للظرف احتواء ، نحو : (زيدٌ في سعةٍ) ، أو كان للظرف احتواء ، ولكن لم يكن للمظروف تحيز ، نحو : (في صدرِ زيدٍ علمٌ)[٤] .

قال العلامة الأمير: فإن قلتَ: قد تدخل (في) على ظرفين حقيقي ومجازي نحو : ﴿إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي جَنَّاتٍ وَنَهَرٍ﴾[٥] ، فما محمله عند من يمنع استعمال اللفظ في حقيقته ومجازه ؟ قلتُ : يقدَّر ظرفٌ مجازي يشملهما ؛ أي : في نعيم جنات ونهر هكذا أجابوا ، ولك أن تجعله من عموم المجاز من غير تقدير ، بأن تقول : (في)

---

(١) شرح الرضي ٢٥٠/٣ .
(٢) السابق والصفحة نفسها .
(٣) السابق والصفحة نفسها .
(٤) ينظر : شرح الرضي ٢٣/٦، مغني اللبيب ١٩١/١.
(٥) سورة القمر (٥٤).

مستعملة في الظرفية المجازية بمعنى مطلق الملابسة ، فيندرج فيها الظرفية الحقيقية[١].

ومن المكانية الحقيقية : (أدخلتُ الخاتمَ في أصبعي ، والقلنسوةَ في رأسي) لأنَّ الخاتم مكانٌ حقيقي يمرُّ فيه الأصبع ، فكذا القلنسوة مكان حقيقي يدخل فيه الرأس ، إلاّ أنَّ فيهما قلباً[٢] ؛ لأنَّه لمَّا كان المناسب نقل المظروف للظرف ، والأمر هنا بالعكس ، قلبوا الكلام رعايةً لهذا الاعتبار . ونظيرهما في القلب: (عرضت الناقة على الحوض) ، لأنَّ المعروض ليس له اختيار، وإنَّما الاختيار للمعروض عليه، فقد يقبل وقد [٢٤/أ] يرد. لكن لمَّا كان المناسب أن يُؤتى بالمعروض عند المعروض عليه، والأمر هنا بالعكس، قلبوا الكلام رعايةً لهذا الاعتبار[٣].

الثاني: السببية: نحو: ﴿ لَمَسَّكُمْ فِي مَا[٤] أَفَضْتُمْ فِيهِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾[٥]، أي:لمسَّكم عذابٌ عظيمٌ بسبب ما أفضتم ؛ أي : خضتم فيه . وتُسمى (التعليلية) أيضاً[٦].

الثالث: المصاحبة: وهي التي يحسن موضعها (مع)، نحو: ﴿ ادْخُلُواْ فِي أُمَمٍ ﴾[٧] ، أي : مع أمم . وقيل : التقدير في جملة أمم ، فحذف المضاف . [و] : ﴿ فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ ﴾[٨] ، أي : مع زينته [٩].

الرابع: الاستعلاء : وهي التي يحسن موضعها (على) ، كقوله :

٤- بَطَلٌ كأنَّ ثيابَهُ في سَرحَةٍ[١٠] .

أي : على شجرة عظيمة . والمعنى : أنَّه طويلٌ كأنَّ ثيابه على شجرة عظيمة .

---

(١) حاشية الأمير على المغني ١٣٣/١ .
(٢) ينظر : مغني اللبيب ١٩١/١.
(٣) المطول للتفتازاني ، مصدر سابق ، ص (١٣٧) .
(٤) في الأصل (فيما) .
(٥) سورة النور (١٤).
(٦) مغني اللبيب ١٩١/١.
(٧) سورة الأعراف (٣٨).
(٨) سورة القصص (٧٩).
(٩) مغني اللبيب ١٩١/١ .
(١٠) الشاهد صدر بيت من الكامل ،وتمامه : **يُحذى نِعالَ السِّبتِ ليسَ بتوأم** . وهو لعنترة بن شداد العبسي في ديوانه . و (البطل) : الشجاع الذي تبطل عنده شجاعة غيره ، و (السَّرحة) بفتح السين : الشجر العظيم العالي ، و (يحذى نعال السِّبت) : يلبس النعال السِّبتية حذاءً ، و (السِّبت) : بالكسر : الجلد المدبوغ من جلود البقر ، و (ليس بتوأم) ، يريد أنَّه لم يزاحمه أخ في بطن أمِّه فيكون ضعيف الخلقة .
والشاهد فيه : قوله (في سرحة) على أنَّ (في) بمعنى (على) . ينظر : ديوان عنترة ومعلقته ، عنترة ابن شداد العبسي ، تحقيق : خليل شرف الدين ، دار ومكتبة الهلال ، بيروت ، ١٩٩٧م ، ص (٦٥) . و شرح أبيات المغني ٦٢/٤- ٦٧ ، والبيت من شواهد : خزانة الأدب ٤٨٥/٩ ، الخصائص ٤١٣/٢ ، شرح التسهيل لابن مالك ١٥٧/٣ ، مغني اللبيب ١٩١/١ ، شرح الأشموني ٢١٩/٢ .

الخامس: المقايسة : أي : كون ما قبلها ملحوظاً بالقياس إلى ما بعدها ، وهي الواقعة بين مفضول سابق وفاضل لاحق[1] ، نحو ﴿ فَمَا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فِي الآخِرَةِ إِلاَّ قَلِيلٌ ﴾[2] .

وقال يس[3] : المراد بالمقايسة : الإضافة والنسبة ، فقوله : ﴿ فِي الآخِرَةِ ﴾ أي : بالإضافة والنسبة إليها[4] .

السادس: مرادفة الباء : في معناها الأصلي وهو الإلصاق ، حقيقةً أو مجازاً كما قاله الأمير[5] ، كقوله :

٥- ويَركبُ يومَ الرَّوعِ منَّا فوارسٌ[٢٤/ب]
[بصيرون][6] في طعنِ الأباهر والكُلى[7]

أي : بصيرون بطعن .

السابع: موافقة (إلى): نحو: ﴿ فَرَدُّواْ[8] أَيْدِيَهُمْ فِي أَفْوَاهِهِمْ ﴾[9] ، أي إليها : ليعضوا عليها من شدة الغيظ[10] .

---

(١) مغني اللبيب ١٩٢/١ .
(٢) سورة التوبة (٣٨).
(٣) ياسين بن زين الدين بن عليم الحمصي ، الشهير بـ (العُليمي) . شيخ عصره في علوم العربية ولد بحمص ، ونشأ واشتهر وتوفي بمصر . له حواشٍ كثيرة ، منها : حاشية على ألفية ابن مالك ، وحاشية على متن القطر وشرحه للفاكهي ، وحاشية على شرح التلخيص المختصر للسعد التفتا زاني ، وحاشية على التصريح شرح التوضيح ، وغيرها . توفي سنة ١٠٦١هـ . تنظر ترجمته في : كشف الظنون ٢٣٨/٢ ، الأعلام ١٣٠/٨، معجم المؤلفين ١٧٧/١٣ .
(٤) حاشية يس على التصريح ، ياسين بن زين الدين العليمي ، دار إحياء الكتب العربية ، مطبعة البابي مصر د . ط . ت ، ١٤/٢ .
(٥) حاشية الأمير على المغني ١٣٤/١ .
(٦) في الأصل (يصيرون) .
(٧) البيت من الطويل ، لزيد الخيل الطائي . و (الرَّوع) بفتح الراء : الفزع ، و(الأباهر) و (الكلى) مقتلان و (الأبهر) : عرق في المتن ، و (الكلى) : جمع (كُلية) ،وللإنسان والحيوان كليتان ؛ وهما لحمتان حمراوان لازقتان بعظم الصلب . والشاهد فيه : قوله (في طعن) على أنَّ (في) بمعنى الباء . ينظر: شرح أبيات المغني ٧١/٤- ٧٧ ، والبيت من شواهد : خزانة الأدب ٤٩٣/٩ ، شرح التسهيل لابن مالك ١٥٨/٣ الهمع ١٩٣/٤، الدرر اللوامع ١٤٩/٤ ، شرح التصريح ١٤/٢ ، شرح الأشموني ٢١٩/٢ .
(٨) الألف الفارقة ساقطة في الأصل.
(٩) سورة إبراهيم (٩).
(١٠) مغني اللبيب ١٩٢/١ .

الثامن: مرادفة (من) : الابتدائية أو التبعيضية ، كقوله :

٦- أ لا عِم صباحاً أيُّها الطلـلُ البالي وهَل يَعِمن مَن كانَ في العُصُرِ الخالي؟
وهَل يَعِمن مَن كانَ أحـدَثَ عَهـدِهِ ثلاثيـن شهـراً في ثلاثـةِ أحوالِ[١]

حملها الأمير كالشُمني[٢] على الابتدائية[٣] ، فالمعنى : ثلاثين شهراً [مبتدئة][٤] من انقضاء ثلاثة أحوال ، فتكون جملة المدة خمسة أعوام ونصفاً . وإمَّا التبعيض فإخبارٌ بما لا فائدة فيه ، كما قاله الدماميني[٥] .

و (عم صباحاً) : من تحية العرب في الأيام الجاهلية في الغداة ، وكانوا يقولون في المساء : (عم مساءً) ، وبالليل : (عم ظلاماً) . و(عم) : فعل أمر معناه الدعاء؛ أصله (انعم) من (نَعِمَ يَنعِمُ) بكسر العين فيهما ، أي : (تنَعّم) حُذفت منه الهمزة والنون تخفيفاً على غير قياس.

وفي الصبان وغيره: إنَّه يصحّ أن يكون أمراً من (وَعَمَ يَعِم) كـ (وَعَدَ يَعِدُ) بمعنى: نَعِم أي تنعّم. وكذا يصحّ الوجهان في قوله: (يَعِمن)، ويقال: (عَم) بفتح العين، من (نَعِمَ يَنعَمُ) كـ (عَلِمَ يَعلمُ)، أو (وَعَمَ يَعَمُ) كـ (وَضَـــعَ [٢٥/أ] يَضَـعُ)[٦] .

و(صباحاً): منصوبٌ على الظرفية، فكأنَّهم قالوا: (أنعمَ اللهُ صباحَكَ)، كما في التصريح[٧] . والنون الساكنة في آخر (يعِمن) للتوكيد ، و (الطلل): ما شخص من آثار الديار، و (البالي): المشرف على العدم.

---

(١) البيتان من الطويل ، وهما من معلقة الشاعر الجاهلي امرئ القيس بن حجر ، وهي من عيون شعره و (عم صباحاً) : تحية عند العرب ؛ وهي من (أنعم ينعم) ، و (الطلل) : ما شخص من آثار الديار و(البالي) : الخَلِق ، و (هل يعمن) : استفهام إنكاري ، و (العُصُر) : بضمتين لغة في العَصر ، وهو الدهر و(الخالي) : الماضي . والشاهد فيهما: قوله (في ثلاثة أحوال) على أنَّ (في) بمعنى (من). ينظر : ديوان امرئ القيس ، ضبط وتصحيح : مصطفى عبد الشافي ، الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٩٨٣م ص (١٢٢) ، وشرح أبيات المغني ٤/٧٧- ٨١ . والبيت من شواهد : خزانة الأدب ١/٦٢ ، الهمع ٥/٢٤ الدرر اللوامع ٥/١٩٢ ، شرح الأشموني ٢/٢١٩ .

(٢) أحمد بن محمد بن محمد الشُمني ، ولد بالإسكندرية سنة ٨٠١هـ ، وأخذ النحو عن الشمس الشطنوفي ، كما درس المعاني والبيان والحديث ، وهو إمام علامة مفتن ، منقطع القرين ، سريع الإدراك . له من التصانيف شرح المغني لابن هشام ، وحاشية على الشفاء ، وشرح مختصر الوقاية في الفقه ، وشرح نظم النخبة في الحديث لوالده . توفي سنة ٨٧٢هـ . تنظر ترجمته في : بغية الوعاة ١/٣٧٥ ، الضوء اللامع ٢/١٧٤ ، البدر الطالع ١/١١٩ ، شذرات الذهب ٧/٣١٣ ، كشف الظنون ١/١٤٠ ، الأعلام ١/٢٣٠ ، معجم المؤلفين ٢/١٤٩ .

(٣) حاشية الأمير على المغني ١/١٣٥ ، ينظر كذلك : حاشية الصبان ٢/٢١٩ .

(٤) في الأصل (مبتدأة)

(٥) ينظر قول الدماميني هذا في : حاشية الأمير على المغني ١/١٣٥ .

(٦) حاشية الصبان على شرح الأشموني ١/١٥٢.

(٧) شرح التصريح ١/١٣٣ .

والاستفهام إنكاري، و (العُصُر): لغةٌ في (العَصر) ، بفتحٍ فسكون و (الخالي): بمعنى الماضي، نعته، وعبَّر عن (الطلل) بـ (مَن)، وهي لمن يعقل لأنَّه لمَّا ناداه خاطبه، والمخاطبة إنَّما هي لمن يعقل، فأخرجه مخرج من يعقل[١] .

التاسع: التعويض: وهي الزائدة عوضاً عن أخرى محذوفة، كقولك: (ضربتُ فيمن رَغبتَ)؛ أصله: ضربتُ من رغبتَ فيه. أجاز ذلك ابن مالك[٢] قياساً على قوله :

٧- **ولا يواتيك[٣] فيما نَابَ مِن حَدَثٍ إلاَّ أخو ثِقةٍ ، فانظر بمَن تَثِقُ[٤]**

أي : فانظرمن تثق به[٥] .

العاشر: التوكيد: وهي الزائدة لغير تعويض، أجاز ذلك الفارسي للضرورة[٦] كقوله :

٨- **أنَا أبو سَعدٍ إذا اللّيلُ دجا** (أي: أظلم)[٧] **يُخَالُ في سَوادِهِ يَرَنْدَجَا[٨]**

بوزن: سفرجل، وهو الجلد الأسود، وأجازه بعضهم[٩] ، وجعل منه قوله تعالى : ﴿ وَقَالَ ارْكَبُواْ فِيهَا ﴾[١٠] أي : اركبوها ، لأنَّ (ركب) متعدٍّ بنفسه.

---

(١) حاشية الصبان على شرح الأشموني ٢١٩/٢ .
(٢) شرح التسهيل لابن مالك ١٦١/٣
(٣) في الأصل (يؤاتيك) .
(٤) البيت من البسيط ، وهو منسوبٌ لسالم بن وابضة الأسدي ، وقبله :

يأيها المتحلي غير شيمته إنَّ التخلُّقَ يأتي دونه الخلقُ

والشاهد فيه : قوله (فانظر بمن تثق) . قال ابن جني : الأصل : فانظر من تثق به ، فحذف الباء ، وجاء بأخرى عوضاً عنها ، وعارضه غيره ، فقال : لا يتعين هذا التخريج ، لاحتمال أن يكون الكلام تم عند قوله : (فانظر) أي : فانظر لنفسك . ينظر : شرح أبيات المغني ٢٣٤/٣ ، والبيت من شواهد : خزانة الأدب ١٤٤/١٠ ، الهمع ١٦٣/٤ ، الدرر اللوامع ١٠٧/٤ ، الأشموني ٢١٩/٢ ، وشرح شواهد المغني ، جلال الدين السيوطي ، دار ومكتبة الحياة ، بيروت ، ١٩٦٦م ، ٤١٩/١ .
(٥) مغني اللبيب ١٩٢/١ .
(٦) أي : أبو علي الفارسي ، ينظر رأيه في المصدر السابق والصفحة نفسها .
(٧) شرح المؤلف لفظة (دجا) بقوله : ((أي : أظلم)) ووضع شرحه بين صدر البيت وعجزه .
(٨) البيت من الرجز لسويد بن أبي كاهل ، و (أبو سعد) : كنية سويد ، و (دجا) : أظلم ، و (يخال) : يظن و (اليرندج) : كما أوضح المؤلف : الجلد الأسود . ونقل البغدادي في الخزانة معنى آخر ؛ وهو : السواد الذي يسوّد به الخف ، كما ذكر أنّ عجز البيت : (دخلتُ في سربالِه ثمّ النجا) ، ولا شاهد فيه على هذه الصورة والشاهد فيه: قوله (يخال في سواده) ، على أنَّ (في) زائدة لضرورة الشعر. ينظر: شرح أبيات المغني ٨١/٤ شرح شواهد المغني للسيوطي ٤٨٦/١. والبيت من شواهد : خزانة الأدب ١٢٥/٦ ، الأشموني ٢١٩/٢ .
(٩) في زيادة (في) ثلاثة آراء :
* تزاد في الاختيار وغيره ، ومنه الآية .
* لا تزاد ، ولا حتى في ضرورة الشعر .
* تزاد ضرورةً لا اختياراً ، وهو رأي الفارسي . ينظر : الهمع ٢١٥/٤ .
(١٠) سورة هود (٤١) .

[إلـــى]

الخامس: إلى، نحو: (تبتُ إلى اللهِ) ، ولها ثمانية معانٍ:

الأول: انتهاء الغاية : أي المسافة – كما مرَّ – زمانية ، نحو: ﴿ أَتِمُّواْ الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ﴾[1] ، أو مكانية ، نحو :﴿ مِّنَ [٢٥/ب] الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الأَقْصَى﴾[2].

تنبيه : إذا دلَّت قرينة على دخول ما بعد (إلى) في ما قبلها ، عُمِل بها نحو : (قرأتُ القرآنَ من أوَّلِهِ إلى آخره)[3] . قال الأمير: القرينة هنا العرف فإنَّه دلَّ على استعمال ذلك في معنى الشمول والعموم . أو دلَّت قرينة على خروجه – أي ما بعدها – عُمِل بها أيضاً، نحو: ﴿ أَتِمُّواْ الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ﴾ [و] ﴿ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ ﴾[4] . والقرينة في الأوَّل : من الشرع أنَّ الصوم لا يكون ليلاً ونهي الشارع عن المواصلة ، وفي الثاني : تعليق الانتظار أولاً على العسرة فينتفي – أي التعليق – بانتفائها، وذلك بوجود الميسرة[5].

وإلاَّ ؛ أي : وإن لم تدل قرينة على دخول ما بعدها في ما قبلها ، ولا على خروجه أيضاً عنه ، فقيل : يدخل إن كان من الجنس ، نحو : (سرتُ في هذا النهار إلى وقت العصر) ، بخلاف (إلى الليل) ، وقيل : يدخل مطلقاً ، وقيل : لا يدخل مطلقاً ، وهو الصحيح لأنَّ قرائن عدم الدخول أكثر ، فيجب الحمل عليه عند التردد[6] .

والثاني: المعية : ويُعبَّر عنها بـ (المصاحبة) أيضاً ، وذلك إذا ضممتَ شيئاً إلى آخر ، نحو :﴿ وَيَزِدْكُمْ قُوَّةً إِلَى قُوَّتِكُمْ ﴾[7] ، أي : مع قوتكم[8] .

والثالث: التبيين : وهي المبيِّنة لفاعلية مجرورها ، بعدما يفيد حباً أو بغضاً من فعل تعجب أو اسم تفضيل ، مشتقين من لفظي الحب أو البغض[9] ، وكذا ما في معناهما ؛ كـ (ودَّ ، وكره) على ما استظهره الصبان[10] ، نحو

---

(١) سورة البقرة (١٨٧).
(٢) سورة الإسراء (١) ، ينظر : مغني اللبيب ٨٨/١.
(٣) السابق والصفحة نفسها .
(٤) سورة البقرة (٢٨٠).
(٥) حاشية الأمير على المغني ٦٥/١ .
(٦) مغني اللبيب ٨٨/١.
(٧) سورة هود (٥٢) .
(٨) ينظر : مغني اللبيب ٨٨/١ ، الهمع ١٥٤/٤ .
(٩) ينظر : مغني اللبيب ٨٨/١ ، الهمع ١٥٤/٤ ، شرح الأشموني ٢١٣/٢ .
(١٠) حاشية الصبان ٢١٣/٢.

﴿ رَبِّ السِّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ﴾[1] ، وهو أفعل تفضيل من المبني للمفعول شذوذاً من الحب [٢٦/أ] ، يُعدى إلى الفاعل معنى بـ (إلى) ، وإلى المفعول بـ (اللام) و (في) تقول : (زيدٌ أحبُّ إليّ من بكرٍ) ، إذا كنتَ تكثر محبته ، و(ليّ) و (فيّ) إذا كان يحبُكَ أكثر من غيره ، كما في العناية[2] ، ويأتي الكلام على ذلك في اللام .

والرابع: مرادفة اللام الاختصاصية : نحو :﴿ وَالْأَمْرُ إِلَيْكِ ﴾[3] .

والخامس: موافقة (في) : على ما ذكره الهوادي[4] ، نحو ﴿ لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ ﴾[5] ؛ أي : في يوم القيامة [6].

والسادس: موافقة (عند) : كقول الراعي[7] :

٩- إليَّ [الغوانيا] [8]

أي: عندي. قيل: ومنه قولهم: (أنتَ إليّ حبيبٌ) أو (بغيض)، و (جلستُ إليه) أي: عندي وعنده[9] .

السابع: الابتداء: كقوله:

١٠- تَقولُ وقَد عَاليتُ بالكُور فوقها أيُسقى فلا يروَى إليّ ابنُ أحمرَا[10]

---

(١) سورة يوسف (٣٣)

(٢) عناية القاضي وكفاية الراضي ٢٠١/٦ .

(٣) سورة النمل (٣٣) ، وينظر هذا المعنى في : شرح التسهيل ١٤٢/٣ ، مغني اللبيب ٨٨/١ ، الجني الداني في حروف المعاني ، ابن قاسم المرادي ، تحقيق : فخر الدين قباوة ، الطبعة الثانية ، دار الآفاق ،ص (٣٨٧).

(٤) الهوادي : شرح المسالك لنور الدين الآيديني ، وقد مر ذكره في ترجمة المؤلف . يرجع إلى ص (١٦) .

(٥) سورتا : النساء (٨٧) ، الأنعام (١٢).

(٦) ينظر : شرح التسهيل ١٤٢/٣ ، مغني اللبيب ٨٩/١ ، الجني الداني ص (٣٨٧) .

(٧) أبو جندل عبيد بن حصين النميري ، شاعر من فحول المحدثين ، ولُقب بـ (الراعي) لكثرة وصفه الإبل عاصر جريراً والفرزدق ، وهو من أصحاب (الملحمات) . وسمُاه بعض الرواة (حصين بن معاوية) . توفي سنة ٩٠هـ . تنظر ترجمته في : جمهرة أشعار العرب ، أبو زيد القرشي ، الطبعة الثانية ، دار المسرة ، بيروت ١٩٨٣م ، ص (١٧٢) ، الشعر والشعراء ، ابن قتيبة ، تحقيق وشرح : أحمد محمد شاكر ، دار المعارف مصر ، ١٩٥٨م ، ٤١٥/١ ، خزانة الأدب ١٥٠/٣ ، الأعلام ١٨٨/٤ .

(٨) الشاهد جزءٌ من عجز بيتٍ من الطويل، هو :

ثقالٌ إذا رادَ النساءُ خريدةٌ صَناعٌ فقد سادت إليَّ الغوانيا

والثقال : المرأة الثقيلة في مجلسها ، وراد النساء : أي خفف في المجيء على بيوت جاراتهنّ ، والخريدة الحيية والصناع : الحاذقة الرقيقة اليدين بالعمل .. والغواني : جمع غانية ، وهي التي غنيت بحسنها وجمالها والشاهد فيه : قوله (إليَّ الغوانيا) ، على أنَّ إلى بمعنى عند . ينظر: ديوان الراعي النميري،تحقيق: محمد نبيل طريفي ،دار صادر،ص٢٩٠ شرح أدب الكاتب ، أبو منصور موهوب بن أحمد الجواليقي ، تقديم: مصطفى صادق الرافعي ، دار الكتاب العربي بيروت ، د . ط . ت ، ص (٢٦٣) . وفي الأصل : (إليَّ الغواني) .

(٩) شرح الرضي على كافية ابن الحاجب ١٦/٦ .

(١٠) البيت من الطويل ، وهو من قصيدة طويلة لعمرو بن أحمر ، قالها حين هرب من يزيد بن معاوية ، وكان اتصل به عنه أنّه هجاه ، فطلبه ففرَّ. و (عاليت): أعليتُ ، و (الكور) بالضم : الرحل . والشاهد فيه : قوله (فلا يروى إليّ) ،على أنَّ (إلى) فيه بمعنى (من) الابتدائية؛ أي : فلا يروى مني. ينظر : شرح أبيات المغني ١٢٩/٢- ١٣٦، شرح شواهد المغني للسيوطي ٢٢٥/١ . والبيت من شواهد : الهمع ١٥٥/٤ الدرر اللوامع ١٠٢/٤ ، شرح الأشموني ٢١٤/٢ .

أي : تقول الناقة بلسان الحال ، وقد علوتُ على الكُور – بالضم – أي : الرحل فوقها : أيُسقى ابنُ أحمر مني فلا يُروى ؟ أي : فلا يزال عطشه . والسقي بمعنى :الركوب مجازاً ، كما قاله الأمير[1] ، وعدم الارتواء كناية عن عدم السآمة من الركوب .

والثامن: التوكيد: وهي الزائدة، أثبت ذلك الفرَّاء مستدلاً بقراءة بعضهم: ﴿ أَفْئِدَةً مِّنَ النَّاسِ تَهْوَى إليهم ﴾[2] بفتح الواو ، وخُرِّجت على تضمين (تهوَى) معنى (تميل)[3] .

[حتـــــى]

و السادس: حتى، نحو: (أعبدُ اللهَ حتى الموتِ) ، وهي لانتهاء الغاية مثل (إلى) ، إلاَّ أنَّ بينهما فروقاً [٢٦/ب] يأتي بعضها ، وهي : إمَّا جارَّة لاسم صريح كالمثال المار ، أو مصدر مؤول من (أن) والفعل ، نحو : ﴿حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى﴾[4] أي:إلى رجوعه ، ولها معنيان : (إلى) و (كي) ، و لا تجرُّ بمعنى (كي) إلاَّ مصدراً مؤولاً من فعل منصوب بعدها – أي حتى – بـ (أن) مضمرة نحو : (أسلمتُ حتى أدخلَ الجنَّةَ) ، ولا تقول : حتى دخول الجنة .

والتي بمعنى (إلى) تجرُّ ذلك، نحو: (سرتُ حتى تغيبَ الشمسُ)؛ أي: غيبوبتها، وتجرُّ الاسم الصريح أيضاً، نحو: ﴿حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ﴾[5] وينبغي – أي يجب – أن يكون المجرور بها [مؤقتاً][6] لأنَّه حدٌّ ، والتحديد بالمجهول لا يفيد . ونحو قوله تعالى: ﴿ فَذَرْهُمْ فِي غَمْرَتِهِمْ حَتَّى حِينٍ﴾[7]، بمعنى : المؤقت ؛ أي : حين أخذهم[8] .

ومذهب الكسائي أنَّ جرَّ ما بعد (حتى) بـ (إلى) لا بـ (حتى) ، لأنَّ العامل ينبغي أن يكون لازماً لأحد القبيلين – أي من الاسم والفعل – و (حتى) تدخل على الأسماء والأفعال ، فهي مثل (ما) في لغة تميم عنده[9] .

---

(١) حاشية الأمير على المغني ٦٥/١ .
(٢) سورة إبراهيم (٣٧).
والقراءة في الكشاف ؛ قال الزمخشري : ((وقرئ : تهوَى إليهم ، على البناء للمفعول ، من هوى إليه ، وأهواه غيره ، و تهوى إليهم من (هوى يهوي) إذا أحب ، ضمّن معنى (تنزع) فعدي تعديته)) الكشاف ٥٥٩/٢ والقراءة كذلك في : مختصر شواذ القراءات من كتاب البديع ، ابن خالويه ، عالم الكتب ، بيروت ، د . ط . ت ص (٧٣) ، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات ، ابن جني ، تحقيق : علي النجدي ، إصدار محمد توفيق عويصة ، القاهرة ، ١٩٦٩م ، ٣٦٤/١ ، البحر المحيط ٤٣٣/٥ ، معجم القراءات القرآنية ٢٤١/٣ .
(٣) مغني اللبيب ٨٩/١.
(٤) سورة طه (٩١) .
(٥) سورة القدر (٥) .
(٦) في الأصل (موقتاً) .
(٧) سورة المؤمنون (٥٤).
(٨) شرح الرضي ١٧/٦ .
(٩) السابق والصفحة نفسها .

تنبيهـــات:

الأول : (حتـى) علـى ثلاثـة أضـرب : جـارَّة : وهـي التـي مـرَّ ذكرهـا آنفـاً وعاطفـة : يـأتي ذكرهـا فـي مبحـث المعمـول بالتبعيـة ؛ يُعطـف بهـا رفيـعُ أو دنـيءٌ نحـو : (مـاتَ النَّـاسُ حتـى الأنبيـاءُ) ، و (قـدمَ الحجـاجُ حتـى المشـاةُ) ، وابتدائيـة : ويقـال لهـا أيـضاً (اسـتئنافية) ، تبتـدي بعـدها جملـة وتـستأنف ، وهـي بمعنـى (فاء) السببية ، كما في الصبان[1] ، سواء كانت الجملة اسمية ، نحو :

١١ـ فمَا زَالت القتلى تَمُـجُّ [دِمَـاءَهَا][2] بدِجلةَ حتى مـاءُ دِجلـةَ أشكـلُ[3]

[٢٧/أ] أو فعليـة، نحـو: (مـرضَ فـلانٌ حتـى لا يرجونَـهُ). و (حتـى) الابتدائية وإن لم تكن عاملةً، إلاّ أنّها تفيد معنى الغاية، فيكون مضمون الجملة التي بعدها غاية للحكم المذكور قبلها، كما في الكليات[4] .

وفائدة الابتدائية إمَّا التحقير، كقوله:

١٢ـ فَـوا عَجَبـاً حتى كُليـبٌ تَسُبُّـني كَـأنَّ أبَـاهَا[5] نَهشَـلٌ أو مُجَاشِـعُ[6]

أو التعظيم كالبيت المتقدّم .

قال الرضي : ويلزم في الاسمية أن يكون خبر المبتدأ من جنس الفعل المتقدِّم نحو: (ركبَ القومُ حتى الأميرُ راكبٌ) ، ولو قلتَ: (حتى الأميرُ ضاحكٌ) لم يفد ويجوز حذفه للقرينة، نحو: (أكلتُ السمكةَ حتى رأسُها)، أي: مأكول[7] .

---

(١) حاشية الصبان على شرح الأشموني ٩١/٣ .

(٢) في الأصل (دمائها).

(٣) البيت من الطويل ، من قصيدة لجرير هجا بها الأخطل ، وذكر فيها ما فعل الجحاف السلمي ببني تغلب قبيلة الأخطل ، حين أسرف في قتلهم ، انتقاماً لعمير بن الحباب السلمي .

والشاهد فيه: قوله (حتى ماءُ دجلة) على أنَّ (حتى) فيه ابتدائية، وهي تفيد التعظيم والمبالغة ، وهو تغير ماء دجلة من كثرة دماء القتلى ، حتى صار أشكل . ينظر : ديوان جرير ، شرح وتقديم : تاج الدين شلق ، الطبعة الثانية ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ١٩٩٤م ، ص (٥٠٤) ، وفي الديوان (وما زالت) بدل (فما زالت) و (تمور) بدل (تمج) ، وشرح أبيات المغني ١١٤/٣ ، والبيت من شواهد : الخزانة ٤٧٩/٩ ، الهمع ١٦٩/٤ ، الدرر اللوامع ١١٢/٤ ، شرح الأشموني ٣٠٠/٣ ، العيني ٣٠٠/٣. وأورد المؤلف في الهامش توضيحاً لـ (أشكل) قائلاً : ((هو ما كان فيه بياض وحمرة ، قاله السيد الجرجاني)) .

(٤) الكليات ٢٤٦/٢.

(٥) في الأصل (أباه) .

(٦) البيت من الطويل ، من قصيدة للفرزدق هجا بها جريرا ، وهي من النقائض . والمعنى : كل الناس يسبني حتى كليب على حقارتها . و (كليب): قبيلة ، و(نهشل) و (مجاشع) : ابنا دارم ؛ و (مجاشع) : قبيلة الفرزدق ، و (نهشل) : أعمامه ، وهما أشرف من (كليب) . والشاهد فيه: قوله (حتى كليب) على أنَّ (حتى) فيه ابتدائية. قال سيبويه في باب (حتى) بعدما أنشده : فـ (حتى) هنا بمنزلة (إذا) ، وإنما هي هاهنا كحرف من حروف الابتداء . ينظر : ديوان الفرزدق ، تقديم وشرح : مجيد طراد ، الطبعة الأولى ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ١٩٩٢م ، ص (٤٢) ، وفي الديوان (فيا عجبي) بدل (فوا عجباً) ، وشرح أبيات المغني ١٢٠/٣- ١٢٤، والبيت من شواهد : الكتاب ١٨/٣، خزانة الأدب ٤٧٥/٩ ، الهمع ١٦٩/٤ ، الدرر اللوامع ١١٢/٤

(٧) شرح الرضي على كافية ابن الحاجب ٢٣/٦ .

الثاني: (حتى) العاطفة مثل الجارة في معنى الانتهاء، ولا تكون بمعنى (كي)، ويجب [أيضا][1] أن يكون ما بعدها [مؤقتاً][2] ، فلا تقول ([جاءني][3] القومُ حتى رجلٌ) ، لأنَّه حدٌّ ، فلا فائدة في إبهامه .

وتشترك الجارة والعاطفة في أنَّه لا بدَّ قبلهما من ذي أجزاء ، إلاَّ أن ذلك يجب إظهاره في العاطفة ، حتى يكون معطوفاً عليه ، نحو : (قدمَ الحجاجُ حتى المشاةُ) . وفي الجارة يجوز الإظهار، نحو: (نمتُ الليلةَ حتى الصباحِ)، والتقدير نحو: نمتُ حتى الصباح، أي: نمتُ الليلةَ حتى الصباح[4].

وتتفارقان أيضاً بأنَّ ما بعد العاطفة يجب أن يكون جزءاً ممَّا قبلها ، نحو : (ضربتُ القومَ حتى زيداً) ، أو كجزئه [بالاختلاط][5]، نحو : (ضربني السادات حتى عبيدهم) ، أو جزءاً لما دلَّ عليه ما قبلها ، كما [٢٧/ب] في قوله :

١٣- ألقى الصَحيفةَ كي يُخَفِّفَ رحلَهُ والـزَّادَ حتى نَعلَـهُ ألقـاهَا[6]

عند من قال أنَّ (نعله) عطف على الصحيفة، لأنَّ معنى (ألقى الصحيفة) ألقى جميع ما معه، لأنَّه إذا ألقى الصحيفة التي لا يمشي إلاَّ لها، فقد ألقى كل شيءٍ[7] .

ويجب أيضاً دخول ما بعد العاطفة في حكم ما قبلها ، فـ (الضرب) في : (ضربتُ القومَ حتى زيداً) ، لا محالة واقعٌ على زيد أيضاً . بخلاف الجارة ؛ فإنَّه عند الأكثرين يكفيها كون ما بعدها متصلاً بآخر أجزاء ما قبلها ، كـ (نمتُ البارحةَ حتى الصباح) ، و (صمتُ رمضانَ حتى الفطر) . كما يجوز أن يكون [جزءاً][8] منه أيضاً نحو : (أكلتُ السمكةَ حتى رأسِها) بالجر[9] .

---

(١) في الأصل (ايضـ) .
(٢) في الأصل (موقتا) .
(٣) في الأصل (جائني) .
(٤) شرح الرضي ١٧/٦ .
(٥) شبه مطموسة في الأصل، وقرئت من الرضي.
(٦) البيت من الكامل ، لأبي مروان النحوي ، أحد أصحاب الخليل المتقدمين في النحو ، قاله في قصة الشاعر المتلمس ، الذي فرّ من عمرو بن هند بعدما هجاه . ونسبه الناس إلى المتلمس . والمعنى : إنَّ الشاعر كان خائفاً من عدوّ يطلبه ، فخفف رحله بإلقاء ما كان عنده من كتاب وزاد ونعل . والشاهد فيه: قوله (حتى نعله) على أنَّ فيه قرينة لدخول ما بعد (حتى) في حكم ما قبلها، وهي قوله (ألقاها) ، إذ أنَّه يقتضي أنَّ النعل ملقاة قطعاً ينظر : شرح أبيات المغني ٩٦/٣- ٩٨ . والبيت من شواهد : الكتاب ٩٧/١ ، خزانة الأدب ٢١/٣ ، الهمع ١٧١/٤ ، الدرر اللوامع ١١٣/٤ ، شرح التصريح ١٤١/٢ ، شرح الأشموني ٢١٤/٢ .
(٧) شرح الرضي ١٧/٦- ١٨ .
(٨) في الأصل (جزأ)
(٩) شرح الرضي ١٨/٦ .

ولا يلزم أن يكون ما بعد العاطفة آخر أجزاء ما قبلها حساً ، و لا آخرها دخولاً في العمل ، بل قد يكون كذلك ، وقد لا يكون ، لكنّه يجب فيها أن يكون آخر أجزائه إذا رُتّبت الأجزاء الأقوى فالأقوى ، فإذا ابتدأتَ من الجانب الأضعف مصعداً ، كان آخر الأجزاء أقواها ، نحو :(ماتَ الناسُ حتى محمدٌ صلى الله عليه وسلم) بالعطف وليس عليه الصلاة والسلام آخرها حساً ، ولا دخولاً في الموت ، بل هو آخرهم قوةً وشرفاً . وإذا ابتدأتَ من الجانب الأقوى متحدراً ، كان آخر الأجزاء أضعفها ، نحو (قدمَ الحجاجُ حتى المشاةُ) عطفاً ، ويجوز أن يكونوا قادمين قبل الركبان أو معهم[1] .

وأمَّا الجارة ، فيجوز أن يكون ما بعدها كذلك ، وأن لا يكون ، بل يقصد مجرورها آخر الأجزاء حساً ، و لا يقصد أقواها أو[٢٨/أ] أضعفها ، نحو : ([قرأتُ][2]القرآنَ حتى سورةِ الناسِ) ، ولهذا جاء بعدها ما هو ملاق - المتصل – وليس بجزء ، والتزم صاحب المغني[3] التحقير و التعظيم فيما بعد الجارة أيضاً ، وليس بمشهور[4] .

وإذا عُطِف بـ (حتى) العاطفة على مجرور، فالاختيار إعادة الجار دفعاً لتوهم كونها جارة، نحو: (مررتُ بالقومِ حتى بزيدٍ)[5] .

الثالث: عُلم ممَّا مرَّ أنَّ (حتى) الداخلة على الفعل المضارع بتقدير (أن) جارة لا عاطفة ، ولا ابتدائية ، وهي حينئذٍ إمَّا [مؤولة][6] بـ (إلى أن)،أوبـ (كي) والفاصل أنّه يُنظر إلى الفعل الذي بعدها ، فإن كان مسبباً عن الفعل الذي قبلها فهي مؤولة بـ (كي) ، نحو : (جلستُ ببابكَ حتى تكرمني) ؛ فالإكرام مسبب عن الجلوس ، وإن كان غايةً للفعل الذي قبلها ، فهي مؤولة بـ (إلى أن) ، نحو : (جلستُ حتى تطلعَ الشمسُ)[7] .

الرابع: حيث كان الفعل المضارع بعد (حتى) مرفوعاً، فهو لأحد وجهين:

* إمَّا أن يكون الفعل قبلها ماضياً، نحو: (مشيتُ حتى أدخلُ البلدَ).

---

(١) شرح الرضي على كافية ابن الحاجب ١٩/٦.

(٢) في الأصل (قرئتُ) .

(٣) علق الدكتور عبد العال مكرم في تحقيقه لشرح الرضي ، ومنه نقل المؤلف باللفظ ، بقوله : ((صاحب المغني هو تقي الدين منصور بن فلاح اليمني ، فرغ من تصنيفه في محرم ٦٧٢هـ ، وتوفي ابن فلاح سنة ٦٨٠هـ ، وهو ليس ابن هشام صاحب المغني ، المتوفى سنة ٧٦١هـ ، ومما يجدر ذكره أنّ الرضي توفي سنة ٦٨٤هـ ، أو ٦٨٦هـ ، أي قبل وفاة ابن هشام بنحو ٧٥ سنة تقريباً)) . شرح الرضي بتحقيق مكرم ١٩/٦ .

(٤) شرح الرضي ١٩/٦.

(٥) السابق ٢٠/٦.

(٦) في الأصل (مؤول) ، وكذا في التي بعدها .

(٧) ينظر : الكليات ٢٤٦/٢ .

* وإمَّا أن يكون ما بعدها حالاً لا مستقبلاً، نحو: (مرضَ حتى لا يرجونه)[1] .
وعُلم ممَّا تقدَّم، أنَّ (حتى) هذه يُقال لها ابتدائية ، وهو ما في أبي البقاء وغيره[2] .

لكنَّ صريح ما في الرضي أنَّه يجوز أن تكون عاطفة . عبارته : وأمَّا العاطفة للجملة ، فنحو: (نظرتُ إليه حتى أبصرتُهُ)، ويجوز أن يُقال أنَّ (حتى) في مثله ابتدائية ، وأنَّها لا تعطف الجملة أبداً [3] . انتهت .

الخامس: (حتى) الجارة تفارق (إلى) في أشياء، منها: أنَّها مختصة بغاية الشيء في نفسه، ولذلك تقول: (أكلتُ السمكةَ [٢٨/ب] حتى رأسها) ولا تقول: حتى نصفها ، بخلاف (إلى) فإنَّها عامة.

ومنها : أنَّها لا تدخل على مضمر ، ومنها : لا تقع خبراً للمبتدأ ، ومنها : وجوب كون المجرور بها آخر جزء ممَّا قبلها ، أو ملاقِ الآخر ، ومنها : أنَّ ما بعدها لا يكون إلاَّ من جنس ما قبلها ، ومنها : أنَّ الغاية تدخل في حكم ما قبلها مع (حتى) دون (إلى) – خلافاً لبعضهم – حملاً على الغالب ، لأنَّ الأكثر مع القرينة عدم الدخول في (إلى) كما مرَّ ، والدخول في (حتى) ، فإن كانت عاطفةً دخلت – كما تقدم – اتفاقاً ، لأنَّها بمنزلة الواو[4] .

[على]

والسابع: على، نحو: (توكلتُ على اللهِ). وتأتي لتسعة معانٍ:

الأول: الاستعلاء: وهو إمَّا حقيقي؛ بأن كان مفضياً إلى نفس المجرور، نحو: (صعدتُ على السطحِ)، [و]:﴿ وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفُلْكِ تُحْمَلُونَ ﴾[5]. وإمَّا مجازي بأن كان مفضياً إلى ما يقرب من المجرور، كما في موضع من المغني[6] ، نحو : ﴿ أَوْ أَجِدُ عَلَى النَّارِ هُدًى﴾[7]، أي : أو أجدُ على مكان يقرب من النار هدى أي : شخصاً يهديني إلى الطريق .

---

(١) الكليات ٢٤٦/٢ .
(٢) السابق والصفحة نفسها .
(٣) شرح الرضي ٢٠/٦ .
(٤) تنظر هذه الفروق في : شرح الرضي ١٨/٦- ٢٢ ، مغني اللبيب ١٤٢/١- ١٤٣ ، الهمع ١٦٥/٤- ١٦٦ .
(٥) سورتا المؤمنون (٢٢)، وغافر (٨٠).
(٦) مغني اللبيب ١٦٣/١.
(٧) سورة طه (١٠) .

الثاني: المصاحبة : كـ (مع) ، نحو : ﴿ وَآتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ﴾[1] ، أي مع حب المال ، [و] : ﴿ وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِّلنَّاسِ عَلَى ظُلْمِهِمْ ﴾[2] ، أي : مع ظلمهم ، ونحو : (فلانٌ على جلالته يقولُ كذا) ، كما في الرضي[3] .

الثالث: المجاوزة: كـ (عن)، كقوله :

١٤- إذا رَضِيتْ عَليَّ بَنُو قشيرٍ لعَمرُ اللهِ أعجبَني رضَاهَا[4]

أي : رضيت عني[5] .

الرابع: التعليل: كـ (اللام)، نحو: ﴿وَلِتُكَبِّرُواْ اللّهَ [٢٩/أ] عَلَى مَا هَدَاكُمْ ﴾[6] أي: لهدايته إياكم[7].

الخامس: الظرفية: كـ (في)، نحو: ﴿وَدَخَلَ الْمَدِينَةَ عَلَى حِينِ غَفْلَةٍ﴾[8] أي : في حين غفلة[9] .

السادس: موافقة (من) : نحو : ﴿إِذَا اكْتَالُواْ عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ﴾[10] أي : منهم ، وقوله عليه الصلاة والسلام : ((بُني الإسلامُ على خمس))[11] ، أي منها ، كما قاله الشُمني[12] . قال الصبان : وبه يندفع ما يقال : هذه الخمس هي الإسلام ، فكيف يكون مبنياً عليها ؟ وأجيب أيضاً بأنّه من بناء الكل على أجزائه والتغاير بالكلية والجزئية كافٍ[13].

---

(١) سورة البقرة (١٧٧).
(٢) سورة الرعد (٦).
(٣) شرح الرضي ٧٧/٦ .
(٤) البيت من الوافر ، من قصيدة للقحيف العقيلي ، مدح بها حكيم بن المسيب القشيري . والمعنى : إذا رضيت عني بنو قشير سرني رضاها . والشاهد فيه: قوله (رضيت عليّ) على أنَّ (على) بمعنى (عن). قال أبو حيان : ((وقوله للمجاوزة ، هذا مذهب كوفي ، وتبعهم القتبي والمصنف ، واستدلوا بقوله : إذا رضيت عليَّ..... البيت ، وتأول البصريون ذلك بتضمين (رضيت) معنى (عطفت)...)) . ينظر : شرح أبيات المغني ٢٣١/٣- ٢٣٣ . والبيت من شواهد : خزانة الأدب ١٣٢/١٠ ، الهمع ١٨٦/٤ ، الدرر اللوامع ١٣٥/٤ شرح التصريح ١٤/٢ ، شرح الأشموني ٢٢٢/٢ ، العيني ٢٢٢/٢ .
(٥) مغني اللبيب ١٦٤/١ .
(٦) سورة البقرة (١٨٥).
(٧) مغني اللبيب ١٦٤/١ .
(٨) سورة القصص (١٥).
(٩) مغني اللبيب ١٦٤/١ .
(١٠) سورة المطففين (٢) .
(١١) الحديث صحيح برواية عمر بن الخطاب – رضي الله عنه - ينظر : صحيح البخاري ، مصدر سابق ص (٢٥) .
(١٢) ينظر رأي الشمني في : حاشية الصبان على شرح الأشموني ٢٢٢/٢ .
(١٣) السابق والصفحة نفسها .

السابع: موافقة الباء : نحو : ﴿حَقِيقٌ عَلَى أَن لاَّ أَقُولَ عَلَى اللّهِ إِلاَّ الْحَقَّ﴾ [1] أي : بأن لا أقول ، وبذلك قرأ أُبي[2].

الثامن: الزيادة للتعويض: من أخرى محذوفة، كقوله:

١٥- إنَّ الكَرِيمَ وأبيكَ يَعتَمِل إن لم يَجِد يوماً على مَن يَتَّكِل[3].

أي: من يتكل عليه، فحذف (عليه) وزاد (على) قبل الموصول تعويضاً له قاله ابن مالك كابن جني[4] .

التاسع: الاستدراك و الإضراب : كقولك : (فلانٌ لا يدخلُ الجنةَ لسوءِ صنيعِه على أنَّه لا ييئسُ من رحمةِ اللهِ)[5] ، وقوله :

١٦- بكلٍّ تَدَاوَينا فلَم يُشفَ مَا بِنَا على أنَّ قربَ الدَّارِ خَيرٌ مِن البُعدِ

ثم قال :

على أنَّ قربَ الدَّارِ ليسَ بنافِعٍ إذا كانَ مَن تَهواهُ ليسَ بذي ودِّ[6]

[٢٩/ب] أبطل بـ (على) الأولى عموم قوله : (لم يُشفَ ما بنا) ، فقال : بلى إنَّ فيه شفاءً ما ، ثم أبطل بالثانية قوله : (على إنَّ قربَ الدارِ خيرٌ من البعدِ)

---

(١) سورة الأعراف (١٠٥).

(٢) أبو المنذر أبي بن كعب بن قيس بن عبيد الأنصاري المدني ، سيد القراء ، وأقرأ هذه الأمة ، قال عنه رسول الله – صلى الله عليه وسلم - : ((أقرؤكم أبي بن كعب)) . قرأ القرآن على النبي – صلى الله عليه وسلم – وقرأ النبي عليه ، كما قرأ عليه من الصحابة : ابن عباس ، وأبو هريرة ، وعبد الله بن السائب . اختُلف في موته اختلافاً كثيراً، فقيل سنة ١٩هـ، وقيل: ٢٠هـ، وقيل: ٢٣هـ، وغيرها كثير. تنظر ترجمته في : الإصابة في تمييز الصحابة ، وفيها توفي سنة ٣٠هـ ٢٦/١ ، أسد الغابة في معرفة الصحابة ٦١/١ ، غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري ٣١/١ ، شذرات الذهب ٣٠/١ ، الأعلام ٨٢/١ .
وقال الزمخشري في الآية : ((فيها أربع قراءات : المشهورة ، و (حقيق على أن لا أقول) ، وهي قراءة نافع و (حقيق أن لا أقول) ، وهي قراءة عبد الله ، و (حقيق بأن لا أقول) وهي قراءة أبي)) . تنظر القراءة في الكشاف ١٢٤/٢، البحر المحيط ٣٥٦/٤ ، معجم القراءات القرآنية ٣٨٥/٢ ، وحاشية الصبان ٢٢٢/٢.

(٣) هذا الرجز لم يُعرف قائله ، وهو من أبيات سيبويه الخمسين التي لم يُعرف ناظمها . و (أبيك) : جملة قسمية حُذف جوابها ، معترضة بين اسم إنَّ وخبرها . و (يعتمل) : يتكلف العمل . والشاهد فيه: قوله (على من يتكل) ، فـ (على) زائدة من أخرى محذوفة، ولذا قال ابن جني: ((الأصل: إن لم يجد من يتكل عليه، فحذف (عليه) ، وزاد (على) قبل الموصول عوضاً)) . ينظر : شرح أبيات المغني ٢٤١/٣ . والبيت من شواهد الكتاب ٨١/٣ ، خزانة الأدب ١٤٣/١٠ ، الهمع ١٦٣/٤ ، الدرر اللوامع ١٠٨/٤ ، شرح التصريح ١٥/٢ شرح الأشموني ٢٢٢/٢ .

(٤) شرح التسهيل ١٦١/٣- ١٦٢ ، ينظر كذلك : مغني اللبيب ١٦٥/١ .

(٥) مغني اللبيب ١٦٥/١.

(٦) البيتان من الطويل ، وهما آخر أبياتٍ من قصيدة لابن الدُمينة ، أوردها أبو تمام في الحماسة ، كما وردا في ديوان مجنون ليلى . والشاهد فيه: قوله (على أنَّ قرب الدار) ،إذ أبطل بـ (على) قوله: (لم يشف ما بنا) وأبطل بالثانية قوله: (على أنَّ قربَ الدار ليس بنافع). ينظر: ديوان الحماسة بشرح المرزوقي ، مصدر سابق ٥٠٣/٢ ، ديوان قيس بن الملوح برواية أبي بكر الوالبي ، دراسة وتعليق : يسري عبد الغني ، دار الكتب العلمية بيروت ، ١٩٩٠م ، ص (٨٣) ، شرح أبيات المغني ٢٥٩/٣- ٢٦٥ ، والبيت من شواهد الأشموني ٢٢٣/٢ .

و (على) التي بهذا المعنى يحتمل أن تكون غير متعلقة بشيء ، لكونها بمنزلة الاستدراك و الإضراب ، كما قيل بذلك في (حاشا) الجارة[١] .

ويحتمل أنَّ الجار والمجرور خبر لمبتدأ محذوف؛ أي: والتحقيق كائنٌ على أنَّ..... الخ، وهذا الوجه اختاره ابن الحاجب، وقال: ودلَّ على ذلك أنَّ الجملة الأولى وقعت على غير التحقيق، ثم جيء بما هو التحقيق فيها[٢] .

[اللام]

والثامن: اللام، نحو: (الملكُ للهِ)، ولها اثنان وعشرون معنى:

الأول: الاستحقاق: وهي الواقعة بين معنى وذات، كما في المغني، نحو (العزةُ للهِ)[٣] .

الثاني: الاختصاص : وهي الواقعة بين ذاتين ، ومدخولها لا يملك نحو: (الجنَّةُ للمتقين) , (هذا الحصيرُ للمسجدِ) و (السرجُ للدابةِ) و (القميصُ للعبدِ)[٤].

الثالث: الملك : وهي الواقعة بين ذاتين ، ومملوكها يملك ، نحو ﴿ لِّلَّهِ ما فِي السَّمَواتِ وَمَا فِي الأَرْضِ ﴾[٥] .

تنبيه: بين الاستحقاق والاختصاص عمومٌ وخصوصٌ مطلق؛ فالاستحقاق أعمُّ مطلقاً من الاختصاص، فكل اختصاص استحقاق، و لا ينعكس. و أمَّا الملك فهو أخصّ من كل منهما [٣٠/أ] مطلقاً؛ فكل مملوك هو مختصٌ بمالكه، ومستحقٌ له ولا عكس ، ذكره البنّاني .

الرابع: التمليك: نحو: (وهبتُ لزيدٍ ديناراً)، أي: ملكتُهُ إيّاه[٦] .

الخامس: شبه التمليك: من حيث: الحجر[٧]، والأمر، والنهي، وغير ذلك نحو: ﴿ وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَاجًا وَجَعَلَ لَكُم مِّنْ أَزْوَاجِكُم بَنِينَ وَحَفَدَةً ﴾[٨] .

---

(١) مغني اللبيب ١٦٦/١.
(٢) السابق والصفحة نفسها .
(٣) السابق ٢٣٣/١.
(٤) لم يذكر ابن هشام هذا التفسير في المغني ، وإنّما أشار إليه المحقق في الهامش بقوله : ((لام الاختصاص هي الداخلة بين اسمين يدل كلٌ منهما على الذات ، والداخلة عليه لا يملك الآخر ، سواء أكان يملك غيره ، أم كان ممن لا يملك أصلاً)) . مغني اللبيب بتحقيق محي الدين عبد الحميد . ٢٣٣/١ .
(٥) سورة البقرة (٢٨٤) ، وينظر هذا المعنى في : مغني اللبيب ٢٣٤/١
(٦) السابق والصفحة نفسها .
(٧) هكذا هي في الأصل .
(٨) سورة النحل (٧٢) ، ينظر : مغني اللبيب ٢٣٤/١.

واعلم أنّه قد يُعبَّر عن الثلاثة – أعني لام الاستحقاق ، ولام الملك ، ولام شبه الملك بالاختصاص[١] . قال الصبان : الراجح أنَّ المراد بـ (الاختصاص) هنا التعلق والارتباط ، لا القصر[٢] .

السادس: الصيرورة: وتسمَى (لام العاقبة) و (لام المآل)[٣] ، نحو ﴿ فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا ﴾[٤] ، فإنَّ هذه عاقبة التقاطه ، لا علته إذ هي التبني . وقوله :

١٧- لِدُوا للموتِ ، وابنُوا للخَرابِ فكُلُّكُم يَصيرُ إلى الذَّهابِ[٥]

فإنَّ الموت ليس علةً للولادة ، والخراب ليس علةً للبناء ، ولكن صار عاقبتهما ومآلهما إلى ذلك[٦] .

وكذا قوله :

١٨- فَلِلمَوتِ تَغذو الوَالِدَاتُ سِخَالَهَا كَمَا لِخَرَابِ الدُّور تُبنَى المَسَاكِنُ[٧]

السابع: توكيد النفي: وهي الداخلة في اللفظ على الفعل، مسبوقة بـ (ما كان) أو بـ (لم يكن) ، ناقصتين مسندتين لما أسنِد إليه المقرون بـ (اللام)، نحو: ﴿ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ ﴾[٨]، [و] : ﴿ لَّمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ ﴾[٩]، ويسميها أكثرهم (لام الجحود) ، وتُسمى أيضاً (لام النفي)[١٠] .

ووجه التوكيد فيها عند الكوفيين :أنَّ أصل (ما كان ليفعل): (ما كان يفعل) ثم أُدخِلت اللام[٣٠/ب] زيادةً لتوكيد النفي ، كما أدخِلت الباء في : (ما زيدٌ بقائمٍ)

---

(١) حاشية الصبان على شرح الأشموني ٢١٥/٢.

(٢) السابق و الصفحة نفسها .

(٣) ينظر : شرح الرضي ٣٠/٦، مغني اللبيب ٢٣٩/١.

(٤) سورة القصص (٨).

(٥) البيت من الوافر ، نسبه قومٌ لأمير المؤمنين علي بن أبي طالب – كرم الله وجهه – ونسبه آخرون لأبي العتاهية ، وبعضٌ آخر لأبي نؤاس . والشاهد فيه : قوله (لدوا للموت) و (ابنوا للخراب) ، على مجيء اللام للصيرورة . والبيت من شواهد : خزانة الأدب ٥٢٩/٩ ، الرضي ٣٠/٦ ، الهمع ٢٠٢/٤ ، الدرر اللوامع ١٦٧/٤ ، شرح التصريح ١٢/٢ .

(٦) شرح التصريح على التوضيح ١٢/٢ .

(٧) البيت من الطويل ، لسابق البربري، أبو سعيد بن عبد الله. و (تغذو) : من الغذاء بالكسر و المد ، وهو اسم ما يتغذى به من الطعام و الشراب ، و (السخال) : أولاد الغنم ساعة وضعها . والشاهد فيه : قوله (فللموت) و (للخراب) على أنَّ اللام لام الصيرورة . ينظر : شرح أبيات المغني ٢٩٥/٤ ، خزانة الأدب ٥٢٩/٩ .

(٨) سورة الأنفال (٣٣) .

(٩) سورة النساء (١٣٧) ، (١٦٨).

(١٠) مغني اللبيب ٢٣٦/١ .

لذلك ، فعندهم أنَّها حرفٌ زائدٌ مؤكدٌ غيرُ جارٍّ، ولكنَّه ناصبٌ ، وإن كان جاراً لم يتعلق عندهم بشيءٍ لزيادته ، فكيف به وهو غير جارٍّ؟[1] .

ووجهه عند البصريين: أنَّ الأصل ما كان قاصداً للفعل، ونفي القصد أبلغ من نفيه، فهي عندهم حرفُ جرّ متعلق بخبر (كان) المحذوف، والنصب بـ (أن) مضمرة وجوباً[2] . ويُعلم ممَّا يأتي في فصل النوع الرابع أنَّ المختار عند صاحب الأصل[3] رأي البصريين .

الثامن: موافقة (إلى): نحو: ﴿ كُلٌّ يَجْرِي لأَجَلٍ مُّسَمًّى﴾ [4] ﴿ وَلَوْ رُدُّواْ[5] لَعَادُواْ لِمَا نُهُواْ عَنْهُ﴾ [6].

التاسع: موافقة (على) : في الاستعلاء : الحقيقي نحو : ﴿ يَخِرُّونَ لِلأَذْقَانِ﴾ [7]، ﴿ دَعَانَا لِجَنبِهِ﴾ [8]، ﴿ وَتَلَّهُ لِلْجَبِينِ﴾ [9]، والمجازي ، نحو :﴿ وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا﴾ [10].

العاشر: موافقة (في): نحو: ﴿ وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾ [11] أي : فيه[12].

الحادي عشر: موافقة (عند) : نحو : ﴿ بَلْ كَذَّبُوا بِالْحَقِّ لما جَاءهُمْ[13]﴾ [14] بكسر اللام وتخفيف الميم في قراءة الجحدري[15]؛ أي : عند مجيئه إيَّاهم . وكقولهم

---

(١) مغني اللبيب ٢٣٦/١- ٢٣٧.
(٢) السابق والصفحة نفسها .
(٣) قصد بـ (صاحب الأصل) البر كوي .
(٤) سورة الرعد (٢).
(٥) الألف الفارقة ساقطة في الأصل.
(٦) سورة الأنعام (٢٨) ، وينظر هذا المعنى في مغني اللبيب ٢٣٧/١ .
(٧) في الأصل (ويخرون) . سورة الإسراء (١٠٧).
(٨) سورة يونس (١٢).
(٩) سورة الصافات (١٠٣).
(١٠) سورة الإسراء (٧) ، وينظر هذا المعنى في مغني اللبيب ٢٣٨/١ .
(١١) سورة الأنبياء (٤٧).
(١٢) ينظر : مغني اللبيب ٢٣٨/١ ، الهمع ٢٠٣/٤ .
(١٣) في الأصل (جائهم) .
(١٤) سورة ق (٥).
(١٥) عاصم بن أبي الصباح العجاج الجحدري البصري ، أخذ القراءة عرضاً عن سليمان بن قتة ،عن ابن عباس ، وقرأ أيضاً على نصربن عاصم ، ويحيى بن يعمر ، وقرأ عليه عيسى بن عمر الثقفي . توفي قبل سنة ١٣٠هـ ، وقيل: ١٢٨هـ. تنظر ترجمته في : غاية النهاية في طبقات القراء . ٣٤٩/١ ، معجم القراءات القرآنية ١١٨/١ .
وتنظر القراءة في : المحتسب لابن جني ٢٨٢/٢ ، الكشاف ٤/٤ ، البحر المحيط ١٢١/٨ .

(كتبتُهُ لخمسٍ خلونَ) ، كذا في المغني[1]

واستظهر الصبان ما قاله بعضهم[2] ، مِن أنَّها في المثال بمعنى (بعد) ، كما أنَّها في قولك : (كتبتُهُ لليلةٍ بقيَت) بمعنى (قبل) ، وفي قولك : (كتبتُهُ لغرَّةٍ كذا) بمعنى (في)[3] .

الثاني عشر: موافقة (بعد): نحو: ﴿ أَقِمِ الصَّلَاةَ لِدُلُوكِ الشَّمْسِ﴾[4] أي : بعده ، وفي الحديث : ((صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته))[5] ، أي : بعدها[6] .

الثالث عشر: موافقة [٣١/أ] (مع) : كقولهم : (كن لي ولا تكن عليّ) وقوله :

١٩- فلمَّا تَفرَّقنا كأني ومالِكاً لِطول [اجتِماعٍ][7] لم نبت ليلةً معاً[8]

الرابع عشر: موافقة (من): نحو: (سمعتُ له صراخاً)، أي: منه[9] .

الخامس عشر: التبليغ : ويُقال له أيضاً (لام المشافهة والمخاطبة) وهي الجارّة لاسم السامع ، لقولٍ أو ما في معناه ، نحو: (قلتُ لهُ، وأذنتُ لهُ وفسرتُ لهُ)[10] ، فإنَّ أصل الإذن : التفسير بالقول .

---

(١) مغني اللبيب ٢٣٨/١.
(٢) هو الدماميني .
(٣) حاشية الصبان ٢١٧/٢.
(٤) سورة الإسراء (٧٨).
(٥) الحديث صحيح برواية أبي هريرة رضي الله عنه ، ينظر : صحيح البخاري ، مصدر سابق ، ص (٣٦٢)
(٦) مغني اللبيب ٢٣٨/١ .
(٧) في الأصل (اجتماعنا) .
(٨) البيت من الطويل ، لمتمِّم بن نُويرة اليربوعي الصحابي ، قاله في رثاء أخيه مالك . والشاهد فيه: قوله (لطول اجتماع) ، على أنَّ (اللام) بمعنى (مع). وقد أورد ابن هشام هذا البيت للاستشهاد بـ (اللام) التي بمعنى (بعد) ، ثم قال عن هذا الموضع – موافقة مع - : ((والثالث عشر : موافقة مع ، قاله بعضهم ، وأنشد هذا البيت)) ، أي : بيت متمم . والبيت من شواهد : شرح التسهيل ١٤٧/٣ ، خزانة الأدب ٢٧٢/٨ ، مغني اللبيب ٢٣٨/١ ، شرح أبيات المغني ٢٩١/٤ ، الهمع ٢٠٣/٤ ، الدرر اللوامع ١٦٩/٤ ، شرح التصريح ٤٨/٢ شرح الأشموني ٢١٨/٢ .
(٩) ينظر : مغني اللبيب ٢٣٨/١ ، الهمع ٢٠٣/٤ .
(١٠) مغني اللبيب ٢٣٩/١.

السادس عشر: موافقة (عن) : نحو : ﴿ وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا لَوْ كَانَ خَيْرًا مَّا سَبَقُونَا إِلَيْهِ﴾ [١]، أي : عنهم ، وفي حقهم ، وإلاَّ بأن كانت للتبليغ أي : المخاطبة والمشافهة بالقول المذكور، لقيل : ما سبقتمونا ، ضمير (كان) وإليه للإيمان ، ذكره المحلي[٢] في شرح جمع الجوامع[٣] .

السابع عشر: التبيين : وهي ثلاثة أقسام :

أحدها : ما تبيّن المفعول من الفاعل ، وهذه تتعلق بمذكور ، وضابطها أن تقع بعد فعل تعجب أو اسم تفضيل مُفهمين حُبّاً أو بُغضاً،تقول:(ما أحبني ، وما أبغضني) ، فإن قلتَ : (لفلانٍ) فأنت فاعل الحب والبغض ، وهو مفعولهما ، وإن قلتَ : (إلى فلان) فالأمر بالعكس . وإذا قلتَ : (زيدٌ أحبُ ليّ) فأنتَ المحبوب وزيدٌ المحب ، وإن قلتَ : (أحبُّ إليّ) كنتَ المحبَّ لزيد وزيد المحبوب ، فما قبل (لام التبيينية) فاعل ، وما بعدها مفعول ، و (إلى التبيينية) بالعكس[٤] .

الثاني و الثالث : ما يُبيّن فاعلية غير ملتبسة بمفعولية ، وما يُبيّن مفعولية غير ملتبسة بفاعلية ، ومصحوب كل منهما : إمَّا غير معلوم ممَّا قبلها ، أو معلوم لكن [استؤنف][٥] [٣١/ب] بيانهُ تقويةً للبيان ، وتوكيداً له . واللام في ذلك كله متعلقة بمحذوف. مثال المبينة للمفعولية : (سقياً لكَ ، وجدعاً لكَ) ، فـ (سقياً) : منصوب ؛ مفعول مطلق لفعل مقدَّر وجوباً ؛ أي : سقاك الله تعالى سقياً ، والجملة فعلية لا محل لها دعائية ، وكذا يُقال في : (جدعاً لكَ)[٦] .

ثم هذه اللام ليست متعلقة بالمصدرين ، ولا بفعليهما المقدرين ، ولا هي ومخفوضها صفة للمصدر فتتعلق بالاستقرار ، وإنَّما هي لام مبينة للمدعو له أو عليه ، إن لم يكن معلوماً من سياق أو غيره ، أو مؤكدة للبيان إن كان معلوماً ، وليس تقديراً لمحذوف ، أعني خلافاً لابن عصفور[٧] ، لأنَّه يتعدى بنفسه ، بل التقدير

---

(١) سورة الأحقاف (١١) .

(٢) جلال الدين محمد بن أحمد بن محمد المحلي الشافعي ، أصولي ومفسر . ولد بالقاهرة سنة ٧٩١هـ ، وعرفه ابن عماد بـ (تفتا زاني العرب) . صنف كتاباً في التفسير ، أتمه الجلال السيوطي ، فسمي تفسير الجلالين ، وله من المصنفات : كنز الراغبين في شرح المنهاج في فقه الشافعية ، والبدر الطالع في حل جمع الجوامع في أصول الفقه ، والأنوار المضية ، والطب النبوي ، وغيرها . توفي بالقاهرة سنة ٨٦٤هـ . تنظر ترجمته في الضوء اللامع ٣٩/٧ ، البدر الطالع ١١٥/٢ ، شذرات الذهب ٣٠٣/٧ ، الأعلام ٣٣٣/٥ ، معجم المؤلفين ٣١١/٨ .

(٣) ينظر : الهمع ٢٠٣/٤ .

(٤) ينظر : مغني اللبيب ٢٤٦/١ .

(٥) في الأصل (استونف) .

(٦) تنظر هذه الأقسام الثلاثة في : مغني اللبيب ٢٤٦/١-٢٤٧ ، الهمع ٢٠١/٤ .

(٧) أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد النحوي الحضرمي الإشبيلي ، المشهور بـ (ابن عصفور) ، حامل لواء العربية في زمانه بالأندلس . أخذ عن الدبَّاج والشلوبين ، وتصدَّر فأقبل عليه الطلاب . ومن تصانيفه الممتع في التصريف ، والمقرب ، وشرحه الذي لم يتم ، وشرح الجزولية ، ومختصر المحتسب ، وغيرها توفي سنة ٦٦٣هـ ، وقيل : ٦٦٩هـ ، وكان مولده سنة ٥٩٧ هـ . تنظر ترجمته في : بغية الوعاة ٢١٠/١ ، شذرات الذهب ٣٣٠/٥ ، كشف الظنون ٥١٩/٢ ، فوات الوفيات ١٠٩/٣ ، معجم المؤلفين ٢٥١/٧ .

(إرادتي لك) ، فـ (إرادتي) : مبتدأ ، و (لك) : متعلق باستقرار محذوف خبر كما أفاده الدماميني[1] . فالكلام جملتان لا جملة واحدة.

ومثال المبينة للفاعلية : (تباً لزيدٍ ، و ويحاً له) فإنَّهما في [معنى][2] (خسر وهلك) ، فإن رفعتَهما بالابتداء ، فـ (اللام) ومجرورها خبر ومحلهما الرفع ، ولا تبيّن حينئذٍ لعدم تمام الكلام ، و (لام التبيين) إنَّما تكون بعد تمام الكلام لما علمتَ من أنَّها في التقدير من جملة أخرى[3] .

الثامن عشر: التعليل: إمَّا ذهناً، نحو: (ضربتُ زيداً للتأديب)، أو خارجاً نحو: (خرجتُ لمخافتك)[4] .

التاسع عشر: التعدية : إلى مفعولٍ به ، نحو : (ما أضربَ زيداً لعمرٍو) لأنَّ (ضَرَبَ) متعدٍّ في الأصل ، ولكنَّه لمَّا بُني منه فعل التعجب ، نُقِل إلى (فَعُلَ) بضم العين ، فصار قاصراً ، فعُدّي بالهمزة إلى (زيد) ، وباللام إلى (عمرو) [٣٢/أ] ، كذا قالهَ البصريون[5] .

ومثّل ابن مالك لـ (لام التعدية) في شرح الكافية[6] بقوله تعالى : ﴿ فَهَبْ لِي مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا﴾ [7] ، ومثّل له ابنه[8] في شرح الخلاصة بـ : (قلتُ له افعل كذا)[9] .

المتتم عشرين : التوكيد : وهي اللام الزائدة ، وهي أنواع ، منها :
* المعترضة بين الفعل المتعدي ومفعوله ، كقوله :
٢٠- وَمَلكتَ ما بَينَ العِراقِ وَيَثرِبٍ مُلكاً أجارَ لِمُسلِمٍ وَمُعَاهِدِ[10]

---

(١) ينظر رأي الدماميني في : حاشية الأمير على المغني ١٧٠/١ .
(٢) في الأصل (معنا) .
(٣) مغني اللبيب ٢٤٨/١ .
(٤) السابق ٢٣٤/١ .
(٥) ينظر : شرح التصريح على التوضيح ١٠/٢ .
(٦) شرح الكافية الشافية ، محمد بن عبد الله بن مالك ، تحقيق : عبد المنعم أحمد هريدي ، دار المأمون للتراث السعودية ، ١٩٨٢م ، ٨٠٢/٢ .
(٧) سورة مريم (٥) .
(٨) ابن الناظم ، محمد بن محمد بن عبد الله بن مالك . كان إماماً في النحو، والمعاني، والبيان، والبديع، جيد المشاركة في الفقه والأصول. له من المصنفات: شرح ألفية والده التي تعارف عليها النحاة باسم (الخلاصة) وشرح كافيته، وشرح لاميته، وتكملة وشرح التسهيل، وغيرها كثير. توفي بدمشق سنة ٦٨٦هـ . تنظر ترجمته في : بغية الوعاة ٢٢٥/١ ، شذرات الذهب ٣٩٨/٥ ، كشف الظنون ١٤٠/١ ، الأعلام ٣١/٧ ، معجم المؤلفين ٢٣٩/١١ .
(٩) شرح ألفية ابن مالك ، محمد بن الناظم ، تحقيق : عبد الحميد السيد محمد ، دار الجيل ، بيروت ، ١٩٨٠م ص (٣٦٤) .
(١٠) البيت من الكامل ، من قصيدة لابن ميّادة، مدح بها عبد الواحد بن سليمان بن عبد الملك، وكان أميراً على المدينة المنورة. والشاهد فيه : قوله (لمسلمٍ) حيث اعترضت اللام بين الفعل (أجار) ومفعوله (مسلم) وخصّ ابن عصفور زيادتها في مثل هذا البيت بالضرورة . ينظر : شرح أبيات المغني ٣٠٧/٤ . والبيت من شواهد : الهمع ٢٠٥/٤ ، الدرر اللوامع ١٧٠/٤، شرح التصريح ١١/٢، شرح الأشموني٢١٦/٢ .

* ومنها اللام المسمّاة بـ (المقحمة) ، وهي المعترضة بين المتضايفين ، كقولهم :

٢١- يا بُؤسَ لِلحَرب [١]

تعجبٌ من شدة الحرب، و (البؤس) : الشدة ، مهموز ويخفف بإبدال الواو والأصل: (يا بؤس الحرب)، فأقحمت تقويةً للاختصاص.

وهل انجرار ما بعدها بها أو بالمضاف؟
قولان: أرجحهما الأول، كما قاله ابن هشام، لأنَّ اللام أقرب، ولأنَّ الجارَ لا يعلق أي: لا يبطل[٢] .

ومن ذلك قولهم : (لا أب لزيدٍ ، ولا أخاً له ، ولا غلامي له) على قول سيبويه ، لأنَّ اسم (لا) مضافٌ لما بعد اللام[٣] .

واعتُرض بأنَّه لو كان كذلك – أي مضافاً لما بعد اللام – لكان معرفة بالإضافة، فيجب إهمال (لا) وتكرارها.
أجيب: بأنَّ الغرض من الفصل بـ (اللام) ، أن يصير المضاف كأنَّه ليس بمضاف فيُعطى حكم النكرة. أفاده السعد وغيره[٤] .

وأمَّا على قول من جعل (اللام) وما بعدها صفةً ، وجعل الاسم شبيهاً بالمضاف، وحذف التنوين للتخفيف، لأنَّ الصفة من تمام الموصوف، فاللام لـ (الاختصاص)، وهي متعلقةٌ باستقرار محذوف[٥] .

قال في شرح المغني: إنَّ هذا القائل يوجب إعراب الاسم ، ولكن يجوِّز[٣٢/ب] تنوينه وعدمه ، وذلك أنَّ الأصل في الاسم الأمكنية – أي أن يكون معرباً منوناً – فلمَّا شابه المضاف التحق به في حكمه – أعني الإعراب وعدم التنوين – لكن لمَّا كان الأول موافقاً لمقتضى الأصل حُكِم بوجوبه ، ولمَّا كان الثاني

---

(١) الشاهد جزءُ بيتٍ من الكامل ، وهو : **يا بُؤسَ لِلحَربِ التي وَضَعت أراهِط فاستَراحُوا** وهو لسعد بن مالك بن ضبيعة ، أحد فرسان بكر بن وائل وساداتها في الجاهلية ، وفيه تعريضٌ بقعود الحارث ابن عباد عن حرب البسوس . ومعنى (وضعت أراهط) : أخملتهم ، فلم يعد لهم ذكر ، فاستراحوا من مكابدة شرها . و (الأراهط) : جمع (رهط) : وهم قوم الرجل وقبيلته الأدنون . والشاهد فيه: قوله : (يا بؤس للحرب) على أنَّ اللام مقحمة بين المتضايفين لتوكيد الاختصاص. ينظر : شرح أبيات المغني ٣١١/٤ ، شرح شواهد المغني ٥٨٢/٢ ، والبيت من شواهد : خزانة الأدب ٤٦٨/١ .
(٢) مغني اللبيب ٢٤١/١- ٢٤٢.
(٣) السابق والصفحة نفسها .
(٤) لم أقف على رأي السعد في المطول ، ووقفت عليه بلفظه في : حاشية الأمير على المغني ١٦٧/١ .
(٥) مغني اللبيب ٢٤٢/١ .

مخالفاً للأصل حُكِم بجوازه ، وكذا تقول في نون المثنى . أو أنَّ حذفها للشذوذ[١] وكذا على قول من جعلها[٢] خبراً ، وجعل (أبا و أخا) على لغة من قال:

٢٢- إنَّ أبَـاهَـا وأبـَا أبَـاهَـا [٣]

وجعل حذف النون على وجه الشذوذ، كقوله:

٢٣- بَيضُكِ ثِنتَا [وبيضي] وَمِائَـتَا[٤]

* ومنها اللام المسماة (لام التقوية) ، وهي المزيدة لتقوية عامل ضعُفَ ؛ إمَّا بتأخيره نحو: ﴿ هُدًى وَرَحْمَةٌ لِّلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ﴾ [٥]، ونحو: ﴿ إِن كُنتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ ﴾[٦]، أو بكونه فرعاً في العمل ، نحو:﴿ مُصَدِّقاً لِّمَا مَعَهُمْ ﴾[٧] ﴿ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ ﴾[٨] ، ﴿ نَزَّاعَةً لِّلشَّوَى ﴾[٩] ،ونحو:(ضربي لزيدٍ حسنٌ وأنا ضاربٌ لعمرو)[١٠] .

* ومنها (لام المستغاث) عند المبرّد [١١] ، واختاره ابن خروف[١٢] ، نحو: (يا لَزيدٍ) بفتح اللام ؛ فـ (يا): حرف نداء مبني على السكون لا محل لها

---

(١) ينظر رأي شارح المغني (الدماميني) في : حاشية الأمير على المغني ١٦٧/١ .
(٢) جاء في الهامش : ((قوله : من جعلها ؛ أي اللام ، ومجرورها خبراً ، أي لـ (لا) ، هذا قول الفارسي وابن الطراوة ، واختاره السيوطي ، فهم يقولون إنّ مدخول (لا) مفرد ، لكن : (جاء أباك وأخاك) على لغة القصر وحذف تنوينه للبناء ، وحذفت نون غلامي شذوذاً ، كما في الصبان)) .
(٣) هذا صدر بيتٍ من الرجز لأبي النجم العجلي،وقيل: لرؤبة بن العجاج . وتمامه : **قد بَلغا في المجدِ غايتَاهَا** والشاهد فيه: قوله (أباها) الثالثة، لأنَّ الأولى والثانية يحتملان الإجراء على اللغة الصحيحة المشهورة، فيكون نصبهما بالألف، أمَّا الثالثة فهي في موضع جر بالإضافة ، ومع ذلك جاء بالألف. والأرجح إجراء الأوليين كالثالثة، لأنَّه يبعد جداً أن يجيء الشاعر بكلمة واحدة في بيت واحد على لغتين مختلفتين. والرجز من شواهد خزانة الأدب ٦٦/٣ ، الهمع ١٢٨/١ ، الدرر اللوامع ١٠٦/١ ، شرح التصريح ٦٥/١ ، شرح الأشموني ٧٠/١
(٤) ذكر هذا الرجز ابن هشام الأنصاري في المغني ، وقال الشيخ محيي الدين عبد الحميد محقق الكتاب في الهامش: ((كذا في جميع الأصول ، ولا يتم وزن الرجز إلاّ أن يكون : بيضك ثنتان وبيضي مائتا ، بثبوت النون في (ثنتان) ،وحذفها في (مائتا) . وهو من شواهد : مغني اللبيب ٢٤٢/١ ولم أقف له على تخريج آخر .
(٥) سورة الأعراف (١٥٤) .
(٦) سورة يوسف (٤٣) .
(٧) سورة البقرة (٩١) .
(٨) سورة البروج (١٦) .
(٩) سورة المعارج (١٦) .
(١٠) ينظر : مغني اللبيب ٢٤٢/١.
(١١) ينظر : المقتضب ٢٥٤/٤ .
(١٢) أبو الحسن علي بن محمد بن علي الحضرمي، المشهور بـ (ابن خروف). عالمٌ بالعربية من أهل إشبيلية ونسبته إلى حضرموت ولعلّ أصله منها . ولد سنة ٥٢٤هـ، وكان كثير التنقل في البلاد. له من التصانيف شرح كتاب سيبويه ، سمّاه (تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب) ، وشرح الجمل للزجاجي ، وله ردودٌ كثيرة على بعض معاصريه ، لعل من أشهرهم ابن مضاء القرطبي . توفي بإشبيلية سنة ٦٠٩هـ ، وقيل ٦٠٦هـ ، وهو غير ابن خروف الشاعر . تنظر ترجمته في : بغية الوعاة ٢٠٣/٢ ، كشف الظنون ٢٨٢/٢ فوات الوفيات ٢٩٨/٢ ، الأعلام ٣٣٠/٤ ، معجم المؤلفين ٢٢١/٧ .
وينظر رأيه في : مغني اللبيب ٢٤٤/١ .

و (اللام): حرف جر زائد غير متعلق بشيء ، و (زيدٍ): مجرور به لفظاً منصوب محلاً مفعول به لـ (يا) أو لـ (أدعو) المقدّر ، كما اختاره العصام.

وعند آخرين ليست بزائدة ، ثمَّ اختلفوا – أي الآخرون – فقال ابن جني: متعلقة بحرف النداء ، لما فيه من معنى الفعل ، وقال الأكثرون: متعلقة بفعل النداء المحذوف – أي أدعو – واختاره ابن الضائع[1] وابن عصفور ، ونسباه إلى سيبويه[2] .

وأجيب[3] عمَّا اعترض به ، من أنَّ ذلك المحذوف متعدٍّ بنفسه [٣٣/أ] بأنَّه ضُمِّن معنى (الالتجاء) في نحو: (يا لزيدٍ) ، ومعنى التعجب في نحو: (يا للماءِ) .
ويأتي عن الرضي غير هذا الجواب . وقولهم: (يا للماءِ) تعجبٌ من كثرة الماء ويكون دعاءً للماء – أي في الحضور – كأنَّك ترى منه ما يعجبك ، فتقول: (تعالَ يا ماءُ فهذا وقتُك حتى ترى ، فإنَّك عجيبُ الشأن ، فلا يعرفكَ كلُ واحدٍ في مثل هذا الموضع) [4]. وعلى هذا فقس معنى قولهم: (يا للدواهي)، ذكره في شرح أبيات المفصّل[5] .

قال الرضي: هذه اللام المفتوحة الداخلة على المنادى ؛ إذا استُغيثت به ، نحو: (يا لله) ، أو تُعجب منه ، نحو: (يا للدواهي) هي لام التخصيص ، أُدخِلت علامة للاستغاثة والتعجب . وإنَّما أُختيرت من بين الحروف لمناسبة معناه لمعناها ، إذ المستغاث مخصوصٌ من بين أمثاله بالدعاء ، وكذا المُتعجَّب منه مخصوص من بين أمثاله بالاستحضار لغرابته . فاللام معدية لـ (أدعو) المقدَّر عند سيبويه ، أو لحرف النداء القائم مقامه عند المبرّد ، إلى المفعول ، وجاز ذلك مع أنَّ (أدعو) متعدٍّ بنفسه لضعفه بالإضمار له ، أو لضعف النائب منابه ، ألا ترى أنَّك تقول: (ضربي لزيدٍ حسنٌ) ، و (أنا ضاربٌ لزيدٍ) ، ولا يجوز: (ضربتُ لزيدٍ)[6] .

---

(١) أبو الحسن علي بن محمد بن علي بن يوسف الإشبيلي ، المعروف بـ (ابن الضائع) . لازم الشلوبين وفاق أصحابه بأسرهم ، وبلغ الغاية في فن النحو ، وقد أملى على إيضاح الفارسي ، ورد اعتراضات ابن الطراوة عليه . له : شرح كتاب سيبويه ، وشرح الجمل . توفي سنة ٦٨٠هـ ، وقد قارب السبعين . تنظر ترجمته في : بغية الوعاة ٢٠٤/٢ ، كشف الظنون ٤٠٣/١ ، الأعلام ٣٣٣/٤ ، معجم المؤلفين ٢٢٤/٧ .
(٢) مغني اللبيب ٢٤٤/١.
(٣) المجيب هو: ابن أبي الربيع، وقد ذكره ابن هشام في المغني ٢٤٤/١.
(٤) ينظر : حاشية الصبان على شرح الأشموني ٢١٧/٢ .
(٥) ذكر شارح المفصل شاهداً آخر ، هو (يا لعطافنا ، ويا للرياح) ، وربما قصد المؤلف القياس عليه ، ينظر المفضل في شرح أبيات المفصل ، محمد بدر الدين النعساني ، الطبعة الثانية ، دار الجيل ، بيروت ، ١٩٠٥م ص (٣٧) .
(٦) شرح الرضي ٣٥١/١ .

تنبيـــه : قد يُذكر بعد المستغاث المستغاث له ، نحو: (يا للهِ لِلمسلمينَ)[1] بفتح اللام في الأول وكسرها في الثاني ، وحكم اللام [٣٣/ب] الأول قد ذكرناه واللام الثاني متعلقٌ بما تعلّق به الأول ؛ فمعنى: (يا للهِ للمسلمين) : أخصُّ الله [بالدعاء][2] لأجل المسلمين ، فاللام الداخلة على المستغاث لام الاختصاص ، واللام الداخلة على المستغاث له لام التعليل ، فاندفع[3] ما يُقال أنَّ العامل الواحد لا يصل بحرفٍ واحدٍ مرتين[4] .

وقد يُستغنى عن المستغاث له إذا كان معلوماً، وقد يُستعمل المستغاث له بـ (مِن) ، نحو: (يا للهِ مِن ألمِ الفراقِ)، فهو متعلقٌ بما دلَّ عليه ما قبله من الكلام أي: أستغيثُ بالله من ألم الفراق[5] .

وفي المغني: إذا قيل: (يا لزيدٍ) بفتح اللام فهو مُستغاثٌ ، فإن كسرت فهو مستغاث لأجله والمستغاث محذوف، وإن قيل: (يا لك) احتمل الوجهين، وإن قيل: (يا لي) فكذلك عند ابن جني[6] .

قال في الفوائد: إنَّ في تعلق (لام المستغاث له) ثلاثة أقوال:
الأول: تعلقه بعامل المنادى، وهو (أدعو) المقدَّر.
والثاني: تعلقه بمحذوف، وهو من جملة مستقلة، أي:(أدعوك لعمرو) مثلاً.
والثالث: تعلقه بمحذوف اسم، وهو حالٌ من المنادى، أي: ([مدعو][7] لعمرو) مثلاً فدعوى ابن عصفور الإجماع على القول الثاني ليس كما ينبغي ، كما في شرح المغني للدماميني.

الحادي والعشرون: بمعنى (الواو): في القسم للتعجب، كما في الكافية[8] نحو: (لِله لا يُؤخرُ الأجلُ) بكسر اللام ؛ أي: والله . قال الرضي: قولهم: في التعجب يعنون به الأمر العظيم الذي يستحق أن يُتعجَّب منه، فلا يُقال: (للهِ لقد قامَ زيدٌ) ، بل يُستعمل في الأمور العظام، نحو: (لِله لتُبعثنَّ)[9] . [٣٤/أ]

---

(١) العبارة لعمر بن الخطاب – رضي الله عنه – قالها حين طعنه أبو لؤلؤة المجوسي . ينظر : شرح الأشموني وحاشية الصبان عليه ١٦٣/٣ .
(٢) النبرة ساقطة في الأصل .
(٣) جاء في الهامش: ((قوله : فاندفع ، أي: ما تقرر من أنَّ اللامين مختلفان ، أي: لأنَّ محل المنع إذا كان الحرفان بمعنى واحد)) .
(٤) ينظر : حاشية الصبان على شرح الأشموني ١٦٣/٣ .
(٥) السابق ١٦٥/٣ .
(٦) مغني اللبيب ٢٤٥/١.
(٧) في الأصل (مدعوا) .
(٨) كافية ابن الحاجب بشرح الرضي ٣٢/٦ .
(٩) شرح الرضي ٣٢/٦ .

الثاني والعشرون: النسب : نحو: (لِزيدٍ أبٌ) ، و (لعمرو عمٌ) ، ذكره في الأشموني[1] .

[الكـاف]

التاسـع: الكـاف، نحـو: (زيـدٌ كالأسـدِ)، ولها خمسة معـانٍ:
الأول: التـشبيه: وهـو الأصـل فيهـا، كالمثـال المـذكور[2]
الثـاني: التعليـل: نحـو: ﴿ وَاذْكُـرُوهُ كَمَـا هَـدَاكُمْ﴾ [3]، أي: لهدايتـه إيـاكم[4]
الثالث: الاستعلاء: قيل لبعضهم: (كيفَ أصبحتَ؟) فقال: كخير، أي: على خير[5]
الرابع: التوكيد: وهي الزائدة، نحو: ﴿ لَـيْسَ كَمِثْلِـهِ شَـيْءٌ﴾ [6] ، فـ (الكاف) في (كمثله) ، حرف جر صلة غير متعلق بشيء عند الجمهور ، و (مثل): مجرور به لفظاً ، ومحله نصبٌ خبر ليس مقدّم ، و (شيءٌ): مرفوع اسم ليس .

وقال بعض النحاة: إنَّ الكاف ليس بصلة ، ثم اختلفوا ؛ فقال بعضهم : الزائد كلمة (مثل) ، كما زيدت في قوله تعالى: ﴿ فَإِنْ آمَنُواْ بِمِثْلِ مَا آمَنتُم بِـهِ﴾ [7]، وإنَّما زيدت [هاهنا][8] لتفصل الكاف من الضمير ، إذ الكاف لا يدخل على الضمير . ورُدَّ بأنَّ زيادة الاسم لم تثبت، وأجيب عنه بأنَّ قراءة ابن عباس[9] في هذه الآية بترك (المثل) ، تقوي قول مَن قال بزيادة الاسم ، بل شاهدة حقيقة لا كلام في قبولها كما في تحفة الغريب[10] .

---

(١) أبو الحسن نور الدين علي بن محمد بن عيسى الأشموني، نحوي من فقهاء الشافعية، وأصله من (أشمون) بمصر. ولد بالقاهرة سنة ٨٣٨هـ، وولي القضاء بـ (دمياط)، وله من المؤلفات: شرح ألفية ابن مالك في النحو والصرف، ونظم المنهاج في الفقه، وشرحه ، ونظم جمع الجوامع، وغيرها. توفي نحو سنة ٩٠٠هـ ، وفي الشذرات : ٩٢٩هـ . تنظر ترجمته في : الضوء اللامع ٥/٦ ، شذرات الذهب ١٦٥/٨ ، كشف الظنون ١٤١/١ الأعلام ١٠/٥ ، معجم المؤلفين ٣٨/٧ . وينظر رأيه في : شرحه على ألفية ابن مالك ٢١٦/٢ .
(٢) ينظر : شرح الرضي ٧٩/٦ ، مغني اللبيب ١٩٩/١ ، الهمع ١٩٤/٤ ، شرح الأشموني ٢٢٤/٢ .
(٣) سورة البقرة (١٩٨).
(٤) قال ابن هشام في معنى التعليل : ((أثبت ذلك قومٌ ، ونفاه الأكثرون ، وقيَّد بعضهم جوازه بأن تكون الكاف مكفوفة بـ (ما) ...)). ثم قال: ((والحق جوازه في المجردة من ما)).مغني اللبيب ١٩٩/١. يُنظر كذلك الهمع ١٩٤/٤ ، شرح الأشموني ٢٢٤/٢ .
(٥) ينظر : مغني اللبيب ٢٠٠/١ ، الهمع ١٩٥/٤ ، شرح الأشموني ٢٢٥/٢ .
(٦) سورة الشورى (١١).
(٧) سورة البقرة (١٣٧)، و (ما) ساقطة من الآية في الأصل.
(٨) في الأصل (ههنا) .
(٩) عبد الله بن عباس بن عبد المطلب بن هاشم، بحر التفسير وحبر الأمة. ولد قبل الهجرة بخمس سنوات، وقد دعا له رسول الله – صلى الله عليه وسلم – بقوله: ((اللهم علّمه التأويل، وفقه في الدين)). كان أعلم أهل الأمة بالحلال والحرام وتفسير القرآن . توفي بالطائف سنة ٦٨هـ ، وقد كفّ بصره . تنظر ترجمته في : غاية النهاية في طبقات القراء ٤٢٥/١ ، الإصابة في تمييز الصحابة ١٣٠/٦ ، أسد الغابة في معرفة الصحابة ٢٩٠/٣ شذرات الذهب ٧٥/١ ، الوافي بالوفيات ٢٣١/١٧ ، الأعلام ٩٥/٤ .
و تنظر القراءة في : الكشاف ١٩٥/١ ، البحر المحيط ٤٠٩/١ ، معجم القراءات القرآنية ١١٩/١ .
(١٠) ينظر ما ذكر في : شرح الرضي ٨١/٦ ، مغني اللبيب ٢٠٣/١.

وقال بعضهم: لا زائد منهما ، ثم اختلفوا ؛ فقال بعضهم: (المثل) بمعنى الذات ، وقيل: بمعنى الصفة ، وقيل: الكاف اسم مؤكد بمعنى (المثل) ، وقيل: الكلام مبني على الكناية ، كقولهم: (مثلك لا يبخل) [١] .

الخامس: المبادرة: وذلك إذا اتصلت بـ (ما)، نحو: (سلم كما تدخل) و (صلِّ كما يدخل الوقتُ)[٢] . وهذه الكاف تُسمى أيضاً - كما قاله الشهاب الخفاجي[٣]- كاف المفاجأة، وكاف القران .

قال: وقد نقلها النحاة كصاحب المغني[٤]، ووقعت في كلام العرب والفقهاء وهي كاف التشبيه في الأصل ، كأنَّه شبَّه [٣٤/ب] وقت أحد الحدثين المتجاورين بوقت الآخر ، أو أحدهما بالآخر لوقوعهما في زمن واحد ، ولكونه خلاف المعروف فيها[٥] .

قال في المغني: إنَّه معنى غريب جداً[٦] . انتهى [٧].

تنبيه: تجيء (ما) الكافة بعد الكاف ، فيكون لـ (كما) ثلاثة معانٍ:
أحدها: ما مرّ من كونه بمعنى قران الفعلين في الوجود ، نحو: (ادخل كما يُسلم الإمام) ، و (كما قامَ زيدٌ قعدَ عمروٌ).

وثانيها: لتشبيه مضمون جملة بمضمون جملة أخرى، كما كانت – أي كما – قبل كفها لتشبيه المفرد بالمفرد، قال تعالى: ﴿ اجْعَل لَّنَا إِلَـٰهًا كَمَا لَهُمْ آلِهَةٌ﴾ [٨]، فلا يقتضي الكاف ما يتعلق به ، لأنَّ الجار إنَّما كان يطلب ذلك – أي ما يتعلق به – لكون المجرور مفعولاً ، وذلك لأنّ حروف الجر للإفضاء بالفعل القاصر عن المفعول به إليه ، والمفعول به لا بدَّ له من فعلٍ أو معناه ، فإذا لم يجرّ، فلا مفعول هناك حتى يطلب فعلاً .

وثالثها: أن يكون (كما) بمعنى (لعلّ). حكى سيبويه عن العرب: (انتظرني كما آتيك) ، أي: لعلما آتيك ، أفاده في شرح الكافية[٩] .

---

(١) مغني اللبيب ٢٠٣/١.
(٢) السابق ٢٠٢/١.
(٣) حاشية الشهاب على البيضاوي ١٥١/٦ .
(٤) مغني اللبيب ٢٠٢/١ .
(٥) حاشية الشهاب على البيضاوي ١٥١/٦ .
(٦) مغني اللبيب ٢٠٢/١.
(٧) قال الأمير في تفسير قول ابن هشام هذا : ((قوله : غريبٌ جداً ، يمكن تخريجه على زيادة الكاف و (ما) مصدرية ، والمصدر نائبٌ عن الزمان ، والمعنى : سلم وقت دخولك ، وصلّ وقت دخول الوقت ، فيفيد المبادرة)) . تنظر : حاشية الأمير على المغني ١٤١/١ .
(٨) سورة الأعراف (١٣٨).
(٩) أي المعاني الثلاثة لـ (كما). شرح الرضي على كافية ابن الحاجب ٨٤/٦- ٨٦ .

قال في المغني: تقع (كما) بعد الجمل كثيراً صفةً في المعنى، فتكون نعتاً لمصدر أو حالاً، ويحتملهما قوله تعالى: ﴿ كَمَا بَدَأْنَا أَوَّلَ خَلْقٍ نُعِيدُهُ﴾ [١]، فإن قدَّرته نعتاً لمصدرٍ، فهو إمَّا معمول لـ (نعيده) ، أي : نعيدُ أولَ خلقٍ إعادةً مثل ما بدأنا أو لنطوي ، أي: نفعلُ هذا الفعلَ العظيمَ كفعلِنا هذا الفعل . وإن قدَّرتهُ حالاً فذو الحال مفعول (نعيده) ، أي: نعيده مماثلاً للذي بدأناه[٢] .

[عـدا]

والعاشر: عدا ، نحو: (هلكِ الناسُ عدا العالمِ) [٣٥/أ] ، فـ (عدا): حرف جر ، و (العالم): مجرور به ، وموضع المجرور نصبٌ ، ثم اختُلِف فقيل: موضعه نصبٌ عن تمام الكلام ، يعني أنَّ الجار لا يتعلق بشيء قبله ، وأنَّ مجروره في محل نصبٍ ، لأنَّه مستثنى بعد تمام الكلام ، ذكره الأمير[٣] ، فيكون الناصب لموضعه الجملة المتقدمة التي انتصب هو – أي المجرور – عن تمامها .

ونظير ذلك التمييز الرافع لإبهام النسبة، فإنّ العامل فيه هو الجملة التي انتصب عن تمامها، كما في التصريح[٤] ، فلا متعلق للحرف على هذا . وقيل: يتعلق بما قبله من فعلٍ أو شبهه على قاعدة أحرف الجر[٥] ، وعلى هذا فموضع المجرور نصبٌ بـ (هلك) لأنَّه في موضع المفعول به ، كـ (مررتُ بزيدٍ) إلاّ أنَّ تعديتها على جهة السلب . قاله الجرجاني[٦] .

[حاشا]

والحادي عشر: حاشا ، نحو: (هلكَ العالِمونَ حاشا العاملِ بعلمه) ، والكلام فيه ما في (عدا) .

[خـلا]

والثاني عشر: خلا ، نحو: (هلكَ العالِمون خلا المخلصِ) ، والكلام فيه ما تقدَّم في (عدا) أيضاً .

---

(١) سورة الأنبياء (١٠٤).
(٢) مغني اللبيب ٢٠١/١- ٢٠٢.
(٣) حاشية الأمير على المغني ١٠٩/١ ، ١١٥ .
(٤) شرح التصريح على التوضيح ٣٦٣/١ .
(٥) ذكره ابن هشام في المغني ، ثم قال : ((والصواب عندي الأول – يقصد موضعه نصبٌ عن تمام الكلام – لأنها لا تعدي الأفعال إلى الأسماء ، أي : لا توصل معناها إليها ، بل تزيل معناها عنها ، فأشبهت في عدم التعدية الحروف الزائدة ، ولأنَّها بمنزلة (إلاّ) وهي غير متعلقة)) . مغني اللبيب ١٥٣/١.
(٦) كلام الجرجاني بلفظه في : شرح التصريح على التوضيح ٣٦٤/١ .

تنبيهات:

الأول : هذه الثلاثة – أعني عدا وحاشا وخلا – فيها معنى الاستثناء ؛ إذا جررتَ بها ما بعدها تكون حروفاً ، وإن نصبتَ ما بعدها تكون أفعالاً[1] ، وفاعلها مضمرٌ مستترٌ وجوباً ، إمَّا عائد على اسم الفاعل المفهوم من الفعل السابق ، إذا كان الفعل مبنياً للفاعل ، فإذا قلتَ: (قاموا عدا زيداً) ، فالتقدير: عدا: أي جاوز هو: أي القائم ، زيداً .

أو على اسم المفعول إن كان مبنياً للمفعول، [فإذا][2] قلتَ: (القومُ ضُربوا عدا زيداً) ، فالتقدير: عدا هو، أي: المضروب زيداً. وإمَّا على مصدر الفعل، أي: عدا هو، أي: القيام زيداً[3] . وإمَّا على البعض المدلول عليه بكله السابق، أي: عدا هو أي : بعضهم[4] ، وهذا هو الأصح .

ونظر فيه الرضي بأنَّه لا يفيد[٣٥/ب] المقصود، لأنَّ مجاوزة البعض لـ (زيد) في قولك: (قامَ القومُ خلا زيداً) لا يلزم منها مجاوزة الكل[5] .

وأجيبَ بأنَّ البعض مبهم، ومجاوزته لا تتحقق إلاَّ بمجاوزة الكل، وبأنَّ المراد بالبعض : ما عدا المستثنى[6] .

الثاني: هذه الثلاثة وإن اشتركت في كونها للاستثناء ، لكن (حاشا) تُستعمل في الاستثناء على السوء ، لتنزيه المستثنى عن حكم المستثنى منه ، نحو: (أساءَ القومُ حاشا زيدٍ) ، ولذلك لا يحسن قولك: (صلَّى الناسُ حاشا زيدٍ) لفوات معنى التنزيه ، كما في الكليات عن الإيضاح[7] ، وهذا موافقٌ لما ذكره الزمخشري مِن أنَّها تفيد في الاستثناء التنزيه أيضاً[8] .

وردَّه أبو حيان بأنَّ إفادتها التنزيه في الاستثناء غير معروف، ولا فرق بين قولك: (قامَ القومُ إلاَّ زيداً، وحاشا زيداً)، وعدم ذكر النحاة له لا يدلّ على ما ذكره لأنَّه وظيفة اللغويين لا وظيفتهم[9] .

---

(١) ينظر : شرح الرضي ١٣٦/٢- ١٣٧ ، مغني اللبيب ١٥٣/١ ، الهمع ٢٨٢/٣- ٢٨٣ .
(٢) في الأصل (فااذا) .
(٣) هذا الرأي للكوفيين ، ينظر: الهمع ٢٨٦/٣ .
(٤) هذا الرأي للبصريين ، ينظر: السابق والصفحة نفسها .
(٥) شرح الرضي ١٣٧/٢ .
(٦) ينظر : حاشية الأمير على المغني ١٠٢/١ .
(٧) الكليات ٢٥٨/٢.
(٨) قال الزمخشري: ((حاشا: كلمة تفيد معنى التنزيه في باب الاستثناء ، وهي حرفٌ من حروف الجر فوضعت موضع التنزيه والبراءة ، فمعنى: (حاشا لله) براءة الله وتنزيه الله ، وهي قراءة ابن مسعود ، على إضافة (حاشا) لله)) . الكشاف ٤٦٥/٢.
(٩) البحر المحيط في التفسير ٣٠٠/٥ .

الثالث: قيل إنَّ اللام في قوله تعالى: ﴿ حَاشَ لِلَّهِ ﴾[1] زائدة ، و (حاشا) متعلق بمحذوف ، والتقدير: اتّصف كلُّ موجودٍ بالسوء حاش لله ، فلا ننزه يوسف عن كل سوء ، لكن ما علمنا عليه من سوء[2] .
وقال المبرّد: إنَّ (حاشا)[3] هنا فعلٌ، وفاعله ضمير يوسف عليه السلام، واللام متعلقة بالفعل الذي هو (حاشا)، في كل مكان يقع بعدها حرف جر[4] .

الرابع: إذا تقدمت (ما) المصدرية على (عدا و خلا) ، وجب نصبُ المستثنى عند الجمهور ، لتعيّن الفعلية [حينئذٍ][5] لـ (عدا و خلا)، لأنَّ (ما) المصدرية مختصة بالأفعال، نحو: (قامَ القومُ ماعدا زيداً). ثم (ما) هذه وإن كانت مصدرية إلا أنّه [٣٦/أ] لا يُسبك مع ما بعدها بمصدر ، لأنّهما فعلان جامدان لا مصدر لهما ، ومحل (ما) هذه وصلتها النصب ، إمَّا على الظرفية بتقدير مضاف أو على الحالية بالتأويل باسم الفاعل ، فمعنى: (قاموا ماعدا زيداً) : قاموا وقتَ مجاوزتِهم زيداً ، أو مجاوزين زيداً[6] .

وأمَّا (حاشا) فتقدُّم (ما) المصدرية عليها قليل ، بل منعه سيبويه[7] .

[مُـذْ]

والثالث عشر: مُذ ، بضم الميم وسكون المعجمة ، نحو: (تُبتُ مِن كلِّ ذنبٍ ارتكبتُهُ مُذ يوم البلوغ)[8] .

[مُنـذُ]

والرابع عشر: مُنذُ ، بضم الميم والذال المعجمة وسكون النون بينهما والكوفيون وبنو تميم يكسرون الميم[9] ، نحو: (يُؤمرُ الصبيُّ بالصلاةِ مُنذ يوم التمييز) .

---

(١) سورة يوسف (٣١)، (٥١).
(٢) ينظر : الكشاف ٤٦٥/٢ ، البحر المحيط في التفسير ٣٠٣/٥ .
(٣) في الأصل (حاش) .
(٤) ينظر : المقتضب ٣٩٢/٤ ، الهمع ٢٨٨/٣ .
(٥) في الأصل (ح) ، وهي اختصار شائعٌ لدى الأقدمين لـ (حينئذٍ) .
(٦) ينظر : مغني اللبيب ١٥٣/١، شرح التصريح ٣٦٤/١، شرح الأشموني ١٦٢/٢.
(٧) ينظر : الكتاب ٣٥٠/٢، مغني اللبيب ٤٠/١، شرح التصريح ٣٦٥/١.
(٨) مغني اللبيب ٣٦٧/١.
(٩) الذين يكسرون الميم هم بنو سُليم ، ولا إشارة في المصادر تنسب الكسر إلى الكوفيين ، وقد نقل الرضي عن الأخفش قوله : ((منذ لغة أهل الحجاز ، وأمّا مذ فلغة بني تميم وغيرهم)) . ينظر : شرح الرضي ١٥٢/٤ الهمع ٢٢٢/٣ .

تنبيــه: (مُذْ) و (مُنذُ) لهما ثلاث حالات:

الأولى : أن يليهما اسم مجرور بهما، وهما حرف جر على الصحيح، بمعنى (مِن) إن كان الزمان ماضياً، وبمعنى (في) إن كان الزمان حاضراً ، وبمعنى (مِن) و (إلى) جميعاً إن كان معدوداً ، نحو: (ما رأيتُهُ مُذ يومِ الخميس) أو (مُذ يومِنا أو عامِنا) ، أو (مُذ ثلاثةِ أيامٍ)[1] .

الحالة الثانية : أن يليهما اسمٌ مرفوع، نحو: (مُذ يومُ الخميس) ، و (مُذ يومان)، فقال المبرّد وابن السرّاج[2] والفارسي: مبتدآن وما بعدهما خبرٌ عنهما ومعناهما الأمدان إن كان الزمان حاضراً أو معدوداً ، وأول المدة إن كان ماضياً[3] .

وقال الأخفش وأبو إسحق الزجّاج[4] وأبو القاسم الزجاجي[5]: ظرفان خبران مقدمان وما بعدهما مبتدأ ، ومعناهما: بين وبين مضافين ، فمعنى: (ما لقيتُهُ مذ يومان) : (بيني وبين لقائه يومان)[6] ، واختاره ابن الحاجب[7] .

وقال جمهور الكوفيين: ظرفان [٣٦/ب] مضافان لجملةٍ حُذف فعلها وبقي فاعلها ، والأصل: (مذ كان يومان) ، واختاره السهيلي[8] وابن مالك[9].

---

(١) مغني اللبيب ٣٦٧/١.

(٢) محمد بن السري البغدادي النحوي ، أبو بكر بن السرّاج ، من أصحاب المبرّد ، قرأ عليه كتاب سيبويه وكان يُقال : مازال النحو مجنوناً حتى عقله ابن السراج بأصوله . أخذ عنه الزجاجي والسيرافي والفارسي والرماني ، وله من الكتب: الأصول الكبير ، وجمل الأصول ، والجمل ، وشرح سيبويه . مات شاباً سنة ٣١٦هـ . تنظر ترجمته في : تاريخ العلماء النحويين ص (٤٠) ، طبقات النحويين واللغويين ص (١١٢) بغية الوعاة ١٠٩/١ ، شذرات الذهب ٢٧٣/٢ ، الأعلام ١٣٦/٦ ، معجم المؤلفين ١٩/١٠ .

(٣) مغني اللبيب ٣٦٧/١ .

(٤) إبراهيم بن السري بن سهل ، أبو إسحق الزجاج ، كان يخرط الزجاج ، ثم مال إلى النحو ، فلزم المبرد وكان يعلّم بالأجرة . وله من التصانيف: معاني القرآن ، والاشتقاق ، وخلق الإنسان ، وشرح أبيات سيبويه وغيرها . توفي سنة ٣١١هـ، وسئل عن سنّه ساعة الوفاة فعقد سبعين. تنظر ترجمته في : تاريخ العلماء النحويين ص (٣٨) ، نزهة الألباء ص (١٨٣) ، طبقات النحويين واللغويين ص (١١١) ، بغية الوعاة ٤١١/١ ، شذرات الذهب ٢٥٩/٢ ، الأعلام ٤٠/١ ، معجم المؤلفين ٣٣/١ .

(٥) عبد الرحمن بن إسحق ، أبو القاسم الزجاجي ، صاحب الجمل ، ومنسوبٌ إلى شيخه إبراهيم الزجاج . لزم الزجاج حتى برع في النحو ، ثم سكن طبرية ، وحدّث وأملى بدمشق . له من التصانيف: الجمل في النحو والإيضاح ، والكافي ، و الأمالي ، وغيرها كثير. توفي بطبرية سنة ٣٣٩هـ ، وقيل: ٣٤٠هـ ، وقيل : ٣٣٧هـ تنظر ترجمته في : تاريخ العلماء النحويين ص (٣٦) ، نزهة الألباء ص (٢٢٧) ، طبقات النحويين واللغويين ص (١١٩) ، بغية الوعاة ٧٧/٢ ، شذرات الذهب ٣٥٧/٢ ، الأعلام ٢٩٩/٣، معجم المؤلفين١٢٤/٥.

(٦) علق ابن هشام على ما ذكر بقوله : ((ولا خفاء ما فيه من التعسف)) . ينظر : مغني اللبيب ٣٦٧/١ .

(٧) لم يختر ابن الحاجب هذا الرأي ، بل إنّ صريح كلامه في الكافية الأول ، حيث قال : ((ومذ ومنذ بمعنى أول المدة ، فيليهما المفرد المعرفة ، وبمعنى الجميع ، فيليهما المقصود بالعدد ، وقد يقع المصدر أو الفعل أو أن فيقدر زمان مضاف ، وهو مبتدأ وخبره ما بعده ، خلافاً للزجاج)) . كافية ابن الحاجب بشرح الرضي ١٥١/٤.

(٨) أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد بن أصبغ السهيلي الأندلسي ، كان عالماً بالعربية واللغة والقراءات ، نحوياً متقدماً وعالماً بالتفسير وصناعة الحديث . تصدّر للإقراء والتدريس، وصنّف: الروض الآنق في شرح السيرة، وشرح الجمل الذي لم يتم ، والتعريف والإعلام بما في القرآن من الأسماء والأعلام، وغيرها توفي سنة ٥٨١هـ . تنظر ترجمته في : بغية الوعاة ٨١/٢ ، كشف الظنون ٥٧٩/١ ، شذرات الذهب ٢٧١/٤ الأعلام ٣١٣/٣ ، معجم المؤلفين ١٤٧/٥ .

(٩) ينظر ما ذكر في : مغني اللبيب ٣٦٨/١ .

وقال بعض الكوفيين: ظرفان وما بعدهما خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: (من الزمان الذي هو يومان)، بناءً على أنَّ (منذ) مركبة من كلمتين: (مِن) الجارة ، و (ذو) الطائية[1] .

الحالة الثالثة : أن تليهما الجملة الفعلية أو الاسمية، نحو:(ما رأيتُهُ مذ جاءَ زيـــدٌ) و:

٢٤- وَمَازلتُ أبغِي المَالَ مُذ أنَا يَافِعٌ [2]

و (اليافع): الغلام الذي راهق العشرين سنة ، وهما [حينئذٍ][3] ظرفان مضافان فقيل: إلى الجملة ، وقيل: إلى زمن مضاف إلى الجملة . وقيل: مبتدآن، فيجب تقدير زمن مضاف إلى الجملة يكون هو الخبر[4] .

[رُبَّ]

والخامس عشر: رُبَّ ، بضم الراء وفتح الباء المشددة على اللغة المشهورة[5] نحو: ((رُبَّ تالٍ يلعنُهُ القرآن))[6] ، فـ (رُبَّ): حرف جر غير متعلق بشيء عند الرماني[7] وابن طاهر[8] ، وصوّبه في المغني[9] ، وإليه ذهب البركوي[10] .

---

(١) مغني اللبيب ٣٦٨/١.

(٢) الشاهد صدر بيت من الطويل ، وتمامه : **وَلِيداً وَكَهلاً حِينَ شِبتُ وَأمرَدا** وهو من قصيدة لأعشى ميمون ، يمدح بها النبي – صلى الله عليه وسلم – وقد أتى إليه بمكة ليسلم ، فاعترضه بعض كفار قريش، فقال: إنَّه يحرّم الزنا ، فقال: لا أرب لي فيه ، قال: إنَّه يحرّم الخمر ، فقال: أرجع فأتروى منها عامي هذا ، ثم آتيه فأسلم ، فرجع ، فمات من عامه ، ولم يعد . والشاهد فيه: قوله: (مذ أنا يافع) ، حيث وليت (مذ) الجملة الاسمية. ينظر : شرح شواهد المغني ٥٧٦/٢ . والبيت من شواهد : الهمع ٢٢٢/٣ ، الدرر اللوامع ١٣٩/٣ ، شرح التصريح ٢١/٢ ، شرح الأشموني ٢٢٨/٢ ، العيني ٢٢٨/٢ .

(٣) في الأصل (ح) .

(٤) مغني اللبيب ٣٦٨/١.

(٥) ذكر الرضي في (رب) ثماني لغات: المشهورة ، وضم الراء وفتح الباء مخففة، وضم الراء والباء المخففة، وضم الراء وإسكان الباء المخففة، وفتح الراء والباء المشددة، وفتح الراء والباء المخففة، وضم الراء وفتح الباء مشددة ، ومخففة . وذكر ابن مالك منها عشراً، وحكى ابن هشام منها ست عشرة، وأوصلها بعضهم إلى سبع عشرة لغة. ينظر : شرح التسهيل لابن مالك ١٧٥/٣ ، شرح الرضي ٣٣/٦ ، مغني اللبيب ١٥٨/١ الهمع ١٧٢/٤-١٧٣ .

(٦) المتبادر إلى الذهن أنّ العبارة حديثٌ نبويٌ شريف ، وليس كذلك ، إذ لم أجده في كتب الحديث ، وتحققت أنه من الأقوال السائرة بين الناس ، بعد سؤال أهل الاختصاص (أساتذة الحديث في قسم التربية الإسلامية) .

(٧) أبو الحسن علي بن عيسى بن علي بن عبد الله الرماني ، كان إماماً في العربية ، علامة في الأدب ، في طبقة الفارسي والسيرافي . ولد سنة ٢٩٦هـ ، وأخذ عن الزجاج وابن السراج وابن دريد . وهو من المعتزلة . له من المصنفات: التفسير ، والحدود الأكبر ، وشرح أصول ابن السراج ، وشرح كتاب سيبويه ، وغيرها . توفي سنة ٣٨٤هـ . تنظر ترجمته في : تاريخ العلماء النحويين ص (٣٠) ، الفهرست ص (١٢٨) ، نزهة الألباء ص (٢٣٣) ، بغية الوعاة ١٨٠/٢- ١٨١ ، شذرات الذهب ١٠٩/٣ ، كشف الظنون ٤٢٢/١ .

(٨) أبو عبد الله محمد بن طاهر بن على بن عيسى الداني الأندلسي . ولد سنة ٥١٢هـ ، وقدم دمشق سنة ٥٥٤هـ ، وأقام بها مدة ، وكان يقرئ النحو ، ثم رحل منها إلى بغداد . له من الكتب : كتاب التحصيل ، وعين العرب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب . توفي ببغداد سنة ٦١٩هـ . وقال الزر كلي : بل وفاته سنة ٥١٩هـ ، ولم يذكر له تاريخ مولد . تنظر ترجمته في : بغية الوعاة ١٢٠/١ ، الوافي بالوفيات ١٦٨/٣ الأعلام ١٧٢/٦ ، معجم المؤلفين ٩٩/١٠ .

(٩) مغني اللبيب ١٥٤/١ .

(١٠) ينظر : العوامل للبر كوي ص (٨٨) ، و إظهار الأسرار للبر كوي أيضاً ص (٥١) .

و (تالٍ): مجرور تقديراً، ومحل المجرور مرفوع مبتدأ ، وخبره محذوف أي: لقيتُهُ، أو منصوب مفعول به لفعل مقدَّر مُؤخر، أي: لقيتُ، والجملة الاسمية أو الفعلية لا محل لها ابتدائية. وإنَّما ارتكبنا حذف الخبر في الصورة الأولى، ولم نجعل (يلعنه القرآن) خبراً، لأنَّ مجرور (رُبَّ) يلزم أن يكون موصوفاً على الأفصح ولأنّ فعله يلزم أن يكون ماضياً على ما هو المشهور. وارتضاه الرضي[١] والبركوي[٢] .

وفي شرح لب اللباب للسيد عبد الله[٣] جواز استقبال فعله ، كقوله:

٢٥- فإنْ أهلكَ فربَّ فتىً سَيَبكِي عَلى مُذهَّبٍ رَخصَ البَنَانِ[٤]

وجملة (يلعنه القرآن) صفة لـ (تالٍ).

وأمَّا على قول الجمهور من البصريين : فـ (رُبَّ) متعلق بالفعل [٣٧/أ] المقدَّر، أي : لقيتُ ، ومَن تعجَّب مِن جعل (رُبَّ) متعلقاً بفعل مقدر ، فلعدم اطلاعه على قول الجمهور، كذا قاله بعض المحققين[٥] .

وقال الأخفش من البصريين ، والكوفيون كلهم بأنَّ كلمة (رُبَّ) ليست حرف جر، بل اسم مضاف إلى النكرة ، فمعنى: (رُبَّ رجلٍ) في أصل الوضع (قليلٌ من هذا الجنس) ، كما أنَّ معنى: (كم رجلٍ): (كثير من هذا الجنس) واختاره المحقق الرضي والعلامة العصام[٦] .

فـ (رُبَّ) : حينئذٍ إمَّا مرفوعٌ أبداً على أنَّه مبتدأ لا خبر له ،على ما حققه الرضي[٧] ، وإمَّا معربٌ على حسب العوامل على ما دققه العصام.

---

(١) شرح الرضي ٤١/٦ .
(٢) العوامل للبركوي ص (٨٨) ، إظهار الأسرار ص (٥١) .
(٣) السيد جمال الدين عبد الله بن محمد بن أحمد الحسيني ، الشهير بـ (اللُقركارا) ، بضم النون وسكون القاف وبالراء ، ومعناه : صانع الفضة . ولد سنة ٧٠٦هـ ، وهو من الأعاجم ، و صاحب شرح اللب ، وشرح اللباب وشرح الشافية في التصريف ، وهي تصانيف مشهورة ممزوجة ، ومتداولة بين الناس . قال السيوطي: لم أقف له على ترجمة . توفي سنة ٧٧٦هـ . تنظر ترجمته في : بغية الوعاة ٧٠/٢ ، شذرات الذهب ٢٤٢/٦ ، كشف الظنون ٣٥٢/٢ ، الأعلام ١٢٦/٤ .
(٤) البيت من الوافر ، من قصيدة لجحدر بن مالك ، قالها لمَّا سجنه الحجاج بن يوسف الثقفي ، وأرسل يطلب أسداً ليقتله به ، فقالها جحدر يتشوق إلى أهله وبلاده . والشاهد فيه: قوله (فربَّ فتىً سيبكي) ، على أنَّ فيه دليلاً على جواز استقبال ما بعد (ربَّ)، وليس بواجب دخولها على الماضي، فإنَّ قوله: (سيبكي) مضارع مستقبل ينظر : شرح أبيات المغني ٢٠٣/٣- ٢١١ ، شرح شواهد المغني للسيوطي ٤٠٧/١ ، خزانة الأدب ٢٠٩/١١ .
(٥) ينظر :الهمع ١٨٤/٤ .
(٦) شرح الرضي ٣٦/٦ .
(٧) السابق والصفحة نفسها .

ففي: (رُبَّ رجلٍ لقيتُ) منصوب بـ (لقيتُ)، وفي: (رُبَّ رجلٍ لقيتـه) مرفوع مبتدأ وما بعده خبر. أفاه بعض المحققين[1] .

تنبيـــه: أصل وضع (رُبَّ) للتقليل؛ تقول في جواب مَن قال: (ما لقيتَ رجلاً؟) : (رُبَّ رجلٍ لقيتُ)، أي: لا تنكر لقائي للرجال بالمرة، فإني لقيتُ منهم شيئاً، وإن كان قليلاً. ثم استُعملت في معنى التكثير حتى صارت فيه كالحقيقة ، وفي التقليل كالمجاز المحتاج إلى القرينة، ذكره في شرح الكافية[2] .

[الواو في القسم]

والسادس عشر: الواو في القسم، نحو: (واللهِ لأتوبَنَّ)، فـ (الواو): حرف جر متعلق بـ (أقسِمُ) المقدَّر، ولفظة الجلالة مجرورة به لفظاً، ومحل المجرور نصبٌ، مفعول به غير صريح لذلك الفعل المقدَّر، كما قاله بعض الفضلاء[3] .

تنبيـــه: (واو) القسم لها ثلاثة شروط:
أحدها: حذف فعل القسم معها ، فلا يُقال: (أقسمُ واللهِ) ، وذلك لكثرة استعمالها في القسم ، فهي أكثر استعمالاً من أصلها ،أي الباء .

وإنَّما حُكِم بأصالة الباء ، لأنَّ أصلها الإلصاق ، فهي تلصق فعل القسم بالمقسم به [4] ، كما مرت الإشارة إليه ، وأُبدِلت الواو منها .
والثاني: أن لا تستعمل في قسم السؤال، فلا يقال: (واللهِ أخبرني) [٣٧/ب] كما يقال: (بالله أخبرني).
والثالث: أن لا تدخل على الضمير ، فلا يقال: (وَك) كما يقال: (بك)[5] .

[التـاء]

والسابع عشر: [التاء][6] في القسم ، نحو: (تاللهِ لأتركنَّ المعاصي) فلفظة الجلالة مجرور بـ ([التاء][7]) لفظاً ، ومحل المجرور منصوب ، مفعول غير صريح لـ (أقسمُ) المقدَّر ، كما مرَّ نظيره .

---

(١) مغني اللبيب ١٥٦/١ .
(٢) شرح الرضي ٣٣/٦ .
(٣) ينظر : مغني اللبيب ٤١٦/٢ ، وعبارة (قاله بعض الفضلاء) عبارة شائعة نلحظها عند المتأخرين ، كما في حاشية الشهاب على البيضاوي ، والكليات للكفوي .
(٤) ينظر : شرح الرضي ٤٩/٦ ، مغني اللبيب ٤١٦/٢ ، الهمع ٢٣٦/٤- ٢٣٧ .
(٥) السابقة والصفحات نفسها .
(٦) النبرة ساقطة في الأصل .
(٧) النبرة ساقطة أيضاً.

تنبيـــهان:

الأول: شـروط (تـاء القـسم) أربعـة: حـذف الفعـل، وكونهـا لغيـر الـسؤال والدخول على المظهر، والدخول على اسم الله ، وقد سُمِع: (تربِّ الكعبة)[١] .

الثـاني: إنَّمـا لـم تـذكر (بـاء القـسم) مـع أنَّهـا أصـل (الـواو) و (التـاء) لدخولها في (باء الإلصاق) ، كما مرّ التصريح بذلك عن الرضي[٢] .

[لـولا]

والثامن عشر: لولا ، عند سيبويه[٣] وتبعه الجمهور ، كما في يس، إذا دخلت على ضمير غير مرفوع ، نحو: (لولاي ، ولولاك ، ولولاه)[٤]، وهي لامتنـــاع شيءٍ لوجود غيره .

وإنَّما [أنزلـه][٥] سيبويه منزلة حرف الجر ، لأنَّه في المآل وقع موقع لام التعليل ، فإنَّك إذا قلت: (لولاكِ يا رحمة اللهِ لهلكَ الناسُ) يكون المعنى: لم يهلك النـاس لوجـودكِ يـا رحمـةَ اللهِ ، و الأخفش جعـل الـضمير مـستعاراً للمرفـوع[٦] والأكثر: (لولا أنتَ) بانفصال الضمير ، فـ (لولا): حرف جر غير متعلق بشيء و (الكاف): ضمير مجرور متصل مبني على الكسر ، فمحله القريب مجرور بـ (لولا) ، ومحله البعيد مرفوع مبتدأ ، وخبره محذوف وجوباً ، أي: موجودة وهو معه جملة اسمية لا محل لها ابتدائية ، و (يا): حرف نداء مبني على السكون لا محل له ، و (رحمة): منصوبة لفظاً مفعول به لفعل محذوف وجوباً ؛ أي: أدعو الرحمة[٧] ، و (أدعو): فعل مضارع مرفوع تقديراً ، وتحته (أنا): مبني على الفتح أو السكون – على ما مرَّ – مرفوع محلاً فاعله ، وهو معه جملة فعلية لا محل لها اعتراضية على مذهب سيبويه[٨] .

وقـال المبـرّد: انتـصاب (الرحمـة) بحـرف النـداء ، لـسدِّه مـسد الفعـل[٩] . وقـال أبـو علـي[١٠]: هـو منـصوبٌ بحـرف النـداء ، لكونـه [٣٨/أ] مـن أسـماء الأفعال[١١] .

---

(١) حكم الرضي بشذوذ (ترب الكعبة) ، ينظر : شرح الرضي ٤٩/٦- ٥٠ .
(٢) السابق والصفحة نفسها .
(٣) ينظر : الكتاب ٢٢٢/٤.
(٤) حاشية يس على التصريح ٢/٢ .
(٥) في الأصل (نزل) .
(٦) ينظر : المقتضب ٧٣/٣.
(٧) ينظر : حل أسرار الأخيار لزيني زادة ص (٣٤) .
(٨) ينظر : مغني اللبيب ٣٠٢/١ .
(٩) المقتضب ٢٠٢/٤.
(١٠) أبو علي الفارسي .
(١١) علّق الرضي على ذلك بقوله: ((وقال أبو علي في بعض كلامه : إنَّ (يا) وأخواته أسماء أفعال ، ومُنِع بأنَّ أسماء الأفعال لا يكون على أقل من حرفين ، والهمزة من أدوات النداء)) . شرح الرضي ٣٤٦/١- ٣٤٧ ينظر كذلك : الهمع ٣٣/٣ .

ولفظة الجلالة مجرورة لفظاً مضاف إليها لـ (الرحمة) ، و (اللام) جوابية لـ (لولا) مبني على الفتح لا محل له ، و (هلك): فعل ماضٍ ، و (الناس): فاعله وهو معه جملة فعلية لا محل لها جواب (لولا) .

[كـي]

والتاسع عشر: كي، إذا دخل على (ما) الاستفهامية، فيكون حرف جر للتعليل، نحو: (كيمه عصيتَ؟)[1] ، فـ (كي): حرف جر بمعنى لام التعليل متعلق بـ (عصيتَ) ، و(مه): اسم استفهام مبني على الفتح ، فمحله القريب مجرور بـ (كي) ، ومحله البعيد منصوب مفعول له لـ (عصيتَ) ، قُدِّم عليه وجوباً في هذا المقام ، لأنَّ للاستفهام صدر الكلام، كذا قاله بعض المحققين[2] .

ومنهم من يقول إنَّ (مه) مبني على السكون تقديراً ، قال بعض الفضلاء: قولهم في نحو: (ضربوا) إنَّه مبني على الضم ، وفي نحو: (ضربتُ) إنَّه مبني على السكون يؤيد الأول ، وإلاَّ لقالوا: إنَّه مبني على الفتح تقديراً في الصورتين[3] انتهى .

وأقول: وكونه مبنياً على الفتح تقديراً في الصورتين هو قولٌ مشهور، بل هو الأصح عند المحققين .

و الهاء في آخر (مه) هاء السكت ، مبني على السكون لا محل له[4] و (عصى) : فعل ماضٍ مبني على السكون لا محل له ، و (التاء): ضمير مرفوع متصل مبني على الفتح ، مرفوع محلاً فاعله .

[عَـلَّ]

والعشرون: ما يجرُّ في لغة عُقيل – بضم العين مصغراً – وهو (عَلَّ) بفتح العين وتشديد اللام مفتوحةً أو مكسورة ، و (لعلّ) باللام في أولها مفتوحة الآخر ومكسورته[5] ، وفيها لغاتٌ أخر، سنذكرها في الفصل الآتي .

---

(١) أنكر الكوفيون أن تكون (كي) جارة للاسم ، لاختصاصها بالفعل ، وما كان من عوامل الأفعال لا يجوز أن يكون حرف جر ، والذي يدل على أنها لا تكون حرف خفض ، دخول اللام عليها كقولك : (جئتك لكي تفعل هذا) ، واللام حرف جر ، وحرف الجر لا يدخل على حرف الجر ، بينما ذهب البصريون إلى جواز ذلك والمسألة مبسوطة في : الإنصاف في مسائل الخلاف ٥٧٠/٢ ، وشرح الرضي على الكافية ٥١/٥ ، ومغني اللبيب ٢٠٦/١ ، والهمع ٣٣/٣ .

(٢) يستشهد النحاة بتقديم أسماء الاستفهام ، لأنَّ لها الصدارة في الكلام ، في باب المبتدأ والخبر، ووجوب تقديم أحدهما على الآخر، وتلك المواضع مشهورة. ينظر على سبيل المثال: شرح الرضي ٢١٧/١ – ٢٨٢، قطر الندى ص (١٦٢) ، الهمع ٣٢/٢- ٣٦ . وغيرها من المطولات .

(٣) ينظر : حل أسرار الأخيار لزيني زادة ص (٣٦) .

(٤) ينظر ما حققه النحاة في (هاء السكت) في : شرح التصريح ٣٤٥/٢ ، حاشية الصبان ٢٠٤/٢ .

(٥) ينظر : شرح الرضي ١٣٦/٦ ، مغني اللبيب ١٧٦/١ .

ولكن لا يجوز الجر في غير هذه اللغات الأربع من بقية لغاتها ، كما في التصريح[1] وغيره ، نحو: (لعلَّ اللهِ غافرُ ذنبي) ، فـ (لعلَّ): حرف جر غير متعلق بشيء ، ولفظة الجلالة مجرورة به لفظاً ، ومحل المجرور مرفوع مبتدأ و (غافرُ): خبره ، و (ذنبي): منصوب تقديراً عند الجمهور[2] ، أو مبني على الكسر، منصوب محلاً عند [٣٨/ب] المطرزي[3] تلميذ الزمخشري[4] صاحب (المُغرب) بضم الميم وسكون الغين المعجمة ، وكسر الراء[5] ، مفعول به لـ (غافر) .

تنبيه: (علَّ) في النظم : خبر لمبتدأ محذوف كما تقرر ، و (في عُقيل): أي في لغة عُقيل ، والجار متعلق بـ (يجرر) المفهم من السياق ، كما أشرنا إليه في الحل ، والجار مع المجرور ظرف مستقر ، مرفوع محلاً خبر مبتدأ محذوف ؛ أي: هو أعني به كونه جاراً في عُقيل ..... الخ ، كما يصرِّح به كلام العصام في حاشية البيضاوي[6] عند قوله تعالى: ﴿ إِنَّ الدِّينَ عِندَ اللّهِ الإِسْلاَمُ ﴾[7] .

وقد (تمَّ) وانتهى النوع الأول من العوامل السماعية .

تنبيه: قد عُلم ممَّا مرَّ أنَّ الجار والمجرور لا بدَّ له من متعلق ، والمراد به: ما يعمل في محله نصباً أو رفعاً ، وهو فعل ماضٍ أو مضارع أو أمر ، ولو كان ناقصاً

---

(١) شرح التصريح على التوضيح ٢/٢- ٣ .

(٢) على أنَّه مفعول به لاسم الفاعل (غافر).

(٣) أبو الفتح برهان الدين ناصر بن عبد السيد أبي المكارم الخوارزمي المطرزي ، أديبٌ وعالم باللغة ، ومن فقهاء الحنفية . ولد في جرجانية خوارزم سنة ٥٣٨هـ ، ودخل بغداد سنة ٦٠١هـ . كان رأساً في الاعتزال . له من الكتب: الإيضاح، والمصباح في النحو، والمُعرب في اللغة، شرحه ورتَّبه في كتابه (المُغرب في ترتيب المعرب)، وغيرها. توفي في خوارزم سنة ٦١٠هـ . تنظر ترجمته في : بغية الوعاة ٣١١/٢ ، كشف الظنون ٤٧١/٢ ، الأعلام ٣٤٨/٧ ، معجم المؤلفين ٢٣٢/٥ .

(٤) تلميذ الزمخشري على سبيل التجوز ، لأنَّ المطرزي ولد في نفس السنة التي توفي فيها الزمخشري ، فهو لم يتتلمذ على يديه ، بل هو خليفته في الاعتزال . ولمزيد إيضاح يرجع إلى ترجمة الزمخشري ص (٣٩) ولكتاب : المصباح في علم النحو ، ناصر بن أبي المكارم المطرزي ، تحقيق : ياسين محمود الخطيب ، مراجعة مازن المبارك ، دار النفائس ، بيروت ، ١٩٩٧م ، مقدمة المحقق .

(٥) المغرب معجمٌ لغوي ، رتبه المطرزي ترتيباً أبجدياً ، وعنى فيه بشرح الكلمات الغريبة التي ترد في كتب الفقه الحنفي ، وختمه برسالة نحوية ، تتضمن أربعة أقسام صغيرة ، هي : مقدمات ، وتصريف الأسماء ، وما لا يتصرف من الأفعال ، والحروف ، وهو مطبوعٌ ، ومنشور عن مكتبة أسامة بن زيد في سوريا ، بتحقيق : محمد فاخوري وعبد الحميد مختار.

(٦) ينظر رأي العصام بلفظه في : حل أسرار الأخيار لزيني زادة ص (١٨) .

(٧) سورة آل عمران (١٩).

على الأصح حتى ليس ، ولو جامداً كما في المدابغي[1] ، أو ما يشبه الفعل في العمل وهو المشتق[2] ، والمصدر ، واسمه ، واسم الفعل، كما في الصبان[3].

مثال تعلقه بالفعل: (مررتُ بزيدٍ) ، فالجار والمجرور في محل نصب بـ (مررتُ)، ومثال تعلقه بما يشبه الفعل: (زيدٌ ممرورٌ به) ، فالجار والمجرور في محل رفع على النيابة عن الفاعل بـ (ممرور) ، أو ما أُوِّل بما يشبهه، كلفظ الجلالة[4] في قوله تعالى: ﴿ وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَوَاتِ وَفِي الأَرْضِ ﴾[5]، أي: وهو المعبود ، أو وهو المسمى بهذا الاسم[6] . أو ما يشير إلى معناه، نحو: ﴿ مَا أَنتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٍ ﴾[7]، أي: انتفى ذلك بنعمة ربك . فإن لم يكن شيءٌ من هذه الأربعة موجوداً في اللفظ ، قُدِّر الكون المطلق متعلقاً[8].

والظرف مثل **الجار والمجرور** في جميع ما تقدَّم. قال في المغني: يجب تعلقهما بمحذوف في ثمانية مواضع:

أحدها: أن يقعا صفة، نحو: ﴿ أَوْ كَصَيِّبٍ مِّنَ السَّمَاءِ ﴾[9].

الثاني: أن يقعا حالاً، نحو: ﴿ فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ ﴾[10].

الثالث: أن يقعا صلةً، نحو: ﴿ وَلَهُ مَن فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَنْ عِندَهُ لَا يَسْتَكْبِرُونَ ﴾[11]. [٣٩/أ]

الرابع: أن يقعا خبراً، نحو: (زيدٌ عندَك) أو (في الدار).

الخامس: أن يرفعا الاسم الظاهر ، نحو: ﴿ أَفِي اللَّهِ شَكٌّ ﴾[12]، ونحو: ﴿ أَوْ كَصَيِّبٍ مِّنَ السَّمَاءِ فِيهِ ظُلُمَاتٌ ﴾[13]، ونحو: (أعندَك زيدٌ؟).

---

(١) حسن بن علي بن أحمد المنطاوي الشافعي الأزهري ، الشهير بـ (المد ابغي) ، فاضل من أهل مصر ، له كتب منها : إتحاف فضلاء الأمة المحمدية ببيان جمع القراءات السبع من طريق التفسير والشاطبية ، وحاشية على شرح الأربعين النووية ، وكفاية اللبيب: حاشية على شرح الخطيب في فقه الشافعية . توفي سنة ١١٧٠هـ تنظر ترجمته في : الأعلام ٢٠٥/٢ ، معجم المؤلفين ٢٤٨/٣ .

(٢) جاء في الهامش: ((قوله: وهو المشتق هو أربعة: اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، وأفعل التفضيل. ا.ن.)) .

(٣) حاشية الصبان على شرح الأشموني ٢٣٦/٢.

(٤) السابق والصفحة نفسها.

(٥) سورة الأنعام (٣)، و (في) الثانية ساقطة في الأصل من الآية.

(٦) ينظر : الكشاف ٥/٢ .

(٧) سورة القلم (٣).

(٨) حاشية الصبان ٢٣٦/٢.

(٩) سورة البقرة (١٩).

(١٠) سورة القصص (٧٩).

و جاء في الهامش: ((قوله: أن يقعا صفة ، وذلك إذا جيء بها بعد نكرة. وقوله: أن يقعا حالاً، أي : إذا وقعا بعد معرفة، كما في المثال. ا.هـ ، أفاده شيخنا)) .

(١١) سورة الأنبياء (١٩).

(١٢) سورة إبراهيم (١٠).

(١٣) سورة البقرة (١٩). جاء في الهامش: ((قوله: كصيب ، الشاهد فيه: ظلمات)).

السادس: أن يستعمل المتعلق محذوفاً في مثل أو شبهه، كقولهم لمن ذكر أمراً قد تقادم عهده: (حينئذٍ الآن)، أصله: كان ذلك حينئذٍ[1] واسمع الآن. وقولهم للمُعرس: (بالرفاء والبنين) بإضمار: أعرستَ[2].

السابع: أن يكون المتعلق محذوفاً على شريطة التفسير، نحو: (أيومَ الجمعةِ صمتَ فيه؟)، ونحو: (بزيدٍ مررتَ به؟) ، عند مَن أجازه مستدلاً بقراءة بعضهم: ﴿ وَللظَّالمينَ أَعَدَّ لَهُمْ ﴾[3]، والأكثر يوجبون في مثل ذلك إسقاط الجار، وأن يرفع الاسم [بالابتداء][4] ، أو يُنصب بإضمار (جاوزتُ) أو نحوه ، وبالوجهين قرئ في الآية[5].

الثامن: القسم بغير الباء ، نحو: ﴿ وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى﴾[6] ﴿ وَتَاللَّه لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُم ﴾[7]، وقولهم: (لِله لا يؤخر الأجل) ، ولو صرّح بالفعل في نحو ذلك لوجبت الباء[8].

ويجب تقدير المتعلق في بابي القسم والصلة فعلاً، لأنَّ القسم والصلة لا يكونان إلاّ جملتين، ويستثنى من ذلك ستة أحرف، فلا تتعلق بشيء:

أحدها: [حرف][9] الجر الزائد، وهو الذي دخوله كخروجه ، كذا قاله غير واحد[10] والمراد بذلك: أنَّ دخوله كخروجه في صحة أصل المعنى ، فإنَّ كل زائد يفيد التوكيد قاله العصامي[11] ، كالباء في: ﴿ كَفَى بِاللّه شَهِيدًا ﴾[12]، فـ (كفى): فعلٌ ماضٍ والاسم الكريم فاعل به ، و (الباء): فيه زائدة ، فلا تتعلق بشيء .

---

(١) جاء في الهامش: ((قوله: حينئذٍ أي: حين إذ كان ا.هـ)).

(٢) جاء في الهامش أيضاً : ((قوله: للمعرس؛ أعرسَ بالهمز اتخذ عِرساً بالكسر، أي: زوجة. و (الرفاء) بوزن (كتاب): الالتئام والتوافق ، وهذا شبيه بالمثل في كثرة الاستعمال. ومثال المثل: (الكلاب على البقر) فلا يجوز ذكر (سلط) ، إذ لا تغيّر الأمثال. ا.هـ . أمير)).

(٣) سورة الإنسان (٣١).

(٤) النبرة ساقطة في الأصل.

(٥) إثبات حرف الجر هي قراءة ابن مسعود – رضي الله عنه – وإسقاطه هي القراءة الواردة في المصحف قال أبو حيان في البحر : ((قرأ الجمهور : (والظالمين) نصباً بإضمار فعل يفسره قوله : (أعد لهم) وتقديره : (ويعذب الظالمين) ، وهو من باب الاشتغال ، جملة عطف فعلية على جملة فعلية ، وقرأ ابن الزبير وأبان بن عثمان وابن أبي عبلة : (والظالمون) ، عطف جملة اسمية على فعلية ، وهو جائز حسن ، وقرأ عبد الله : (وللظالمين) بلام الجر ، وهو متعلق بـ (أعد لهم) توكيداً ، ولا يجوز أن يكون من باب الاشتغال ويقدر فعل يفسره الفعل الذي بعده ، فيكون التقدير : (وأعد للظالمين أعد لهم) ، وهذا مذهب الجمهور ، وفيه خلاف)) . تنظر القراءة في : الكشاف ٦٧٦/٤ ، البحر المحيط ٤٠٢/٨ ، معجم القراءات القرآنية ٢٩/٨ .

(٦) سورة الليل (١).

(٧) سورة الأنبياء (٥٧).

(٨) تنظر هذه المواضع الثمانية في: مغني اللبيب ٥١٣/٢- ٥١٥.

(٩) في الأصل (الحرف) والتعريف والإضافة يتعاقبان فلا يجتمعان .

(١٠) ينظر : مغني اللبيب ٥٠٧/٢ .

(١١) القول في : مغني اللبيب ٥٠٨/٢ ، و شرح قواعد الإعراب للشيخ زادة ، مصدر سابق ، ص (٦٢)

(١٢) سورة الرعد (٤٣).

نعم استثني من الزائد (اللام) المقوية، فإنَّها تتعلق بالعامل الذي قوَّتهُ لأنَّ زيادتها ليست محضة ، كما في التصريح عن ابن هشام[١]، وذكر الفوائد فيها خلافاً.

الثاني: (لعلَّ) في لغة [٣٩/ب] عُقيل، لأنَّها بمنزلة الحرف الزائد، ألا ترى أنَّ مجرورها في موضع رفعٍ بالابتداء، بدليل ارتفاع ما بعدها على الخبرية[٢] نحـــو:

٢٦- **لعَلَّ أبي المِغوار مِنكَ قـــريبُ**[٣] .

فـ (لعلَّ) : جار، و(أبي المغوار) : مجرور بها وعلامة جرِّه الياء المحذوفة [لالتقاء][٤] الساكنين ، نيابة عن الكسرة لأنَّه من الأسماء الستة، ومرفوع تقديراً على أنَّه مبتدأ ، و (منك) : متعلق بـ (قريب) : وهو خبر المبتدأ.

الثالث: (لولا) على قول سيبويه : إنَّها جارة للضمير، فإنَّها بمنزلة (لعلَّ) في أنَّ ما بعدها مرفوع المحل بالابتداء[٥].

الرابع: (كاف التشبيه) ، نحو: (زيدٌ كعمرو) ، فـ (زيدٌ) مبتدأ، والكاف: حرف جر معناه التشبيه، و (عمرو): مجرور بها، والكاف ومجرورها في محل رفع خبر المبتدأ. هذا ما ذكره ابن هشام في القواعد الصغرى[٦] ، وهو مذهب الأخفش وابن عصفور وعُزي للفارسي[٧]، والذي رجّحه في المغني وغيره أنَّها تتعلق[٨]. وعليه فتعلقها هنا باستقرار محذوف، والتقدير: مستقرٌ أو استقرَّ كـ (عمرو)، كما أفاده العصامي[٩] .

الخامس: (رُبَّ)، نحو: (رُبَّ رجلٍ صالحٍ لقيتُ) ، أو (لقيتُهُ)، لأنَّ مجرورها مفعول فعل يتعدى إليه بنفسه – وهو لقي – من غير احتياج إلى توسّط الحرف في الأول، ومبتدأ في الثاني ، أو مفعول أيضاً على حد: (زيداً ضربتُهُ)

---

(١) شرح التصريح على التوضيح ١١/٢.
(٢) مغني اللبيب ٥٠٨/٢.
(٣) الشاهد عجز بيتٍ من الطويل ، وصدره : **فقُلتُ ادعُ أخرى وارفع الصَّوتَ جهرة** وهو من قصيدة لكعب بن سعد الغنوي، يرثي أخاه شبيباً، والمرثي بهذه القصيدة يُكنى أبا المغوار، واسمه هَرم وبعضهم يقول : اسمه شبيب.
والشاهد فيه: قوله (لعلّ أبي) على أنَّ (لعلّ) : حرف جر، و (أبي) : مجرور بها. ينظر : شرح أبيات المغني ٦٩١/٢ ، والبيت من شواهد : خزانة الأدب ٤٢٦/١٠ ، الهمع ٢٠٧/٤ ، الدرر اللوامع ١٧٤/٤ ، شرح التصريح ٢١٣/١ ، شرح الأشموني ٢٠٥/٢ ، العيني ٢٠٥/٢ .
(٤) في الأصل (لالتقا).
(٥) ينظر : الكتاب ٣٧٣/٢ ، مغني اللبيب ٥٠٨/٢ ، شرح الأشموني وحاشية الصبان عليه ٢٠٦/٢ .
(٦) الإعراب عن قواعد الإعراب ، ابن هشام الأنصاري ، تحقيق وتقديم : علي فوده نيل ، عمادة شئون المكتبات ، جامعة الرياض ، السعودية ، ١٩٨١م ، ص (٥٨) .
(٧) السابق والصفحة نفسها .
(٨) مغني اللبيب ٥١٠/٢.
(٩) ينظر : شرح قواعد الإعراب للشيخ زادة ، ص (٧١) .

ويقدّر الناصب بعد المجرور ، لا قبل الجار، لأنَّ (رُبَّ) لها الصدر من بين حروف الجر، وإنَّما دخلت في المثالين لإفادة التكثير والتقليل، لا لتعدية عامل[١].

ومرَّ أنَّ هذا قول الرماني وابن طاهر – أي من كونها غير متعلقة بشيء – وإليه ذهب البر كوي[٢] ، وهو المختار ، كما في العصامي ، وصوّبه في المغني[٣] ، وإنَّ جمهور البصريين على خلافه.

السادس: حرف الاستثناء، وهو خلا، وعدا، وحاشا ، إذا خفضن الاسم ، بأن جعله حرف جر، كذا ذكره في المغني[٤] ، واستصوبه الأشموني[٥] ، وقال[٤٠/أ] بعضهم: يتعلقن بما قبلهنَّ من فعل أو شبهه على قاعدة حروف الجر ، فموضع مجرورهن نصبٌ بالفعل[٦]. وفي شرح القواعد الصغرى للعصامي أنَّ هذا هو المختار، وقد مرَّت الإشارة إلى ذلك.

---

(١) مغني اللبيب ٥٠٩/٢.
(٢) ينظر: إظهار الأسرار للبر كوي ، ص (٦٥) .
(٣) مغني اللبيب ٥٠٩/٢.
(٤) السابق ٥١٠/٢ .
(٥) شرح الأشموني على الألفية ٢٣٧/٢ .
(٦) السابق والصفحة نفسها.

[الفصل الثاني: أحرف تنصب الاسم وترفع الخبر]

فصلٌ في النوع الثاني منها:

و الثانِ مِنهَا أحرُفٌ لهَا أثـــر ... بنصبهَـا الاسمَ و رَفعِها الخبَر
و تِلـكَ: إنَّ ، وكـــأنَّ ، أنَّـــا ... لعـلَّ ، ليـــتَ ، وكـــذا لكنَّـا[1]
وهذِهِ السِّتُ الحُروفَ المُشبهـة ... بالفِعلِ تُسمَى فـــادر لِلمُشابَهـةِ
(إلا) لمستـــثنى أتـى مُنفصِـلا[2] ... كذا إذا جَـــاءَ لِنفي الجنسِ (لا)[3]

هذا فصلٌ في بيان النوع الثاني منها ؛ أي : من الأنواع الخمسة التي هي من العوامل السماعية . (و) النوع (الثان) : بحذف الياء منها ، أي من الأنواع الخمسة (أحرفٌ لها أثر) ، أي : عمل ، ثم بيّنتُ ذلك الأثر بقولي: (بنصبها الاسم) ،أي نصب تلك الأحرف اسمها الذي هو مبتدأ في الأصل ، وهو المسند إليه بعد دخول أحد هذه الأحرف ، (ورفعها) ، أي : تلك الأحرف (الخبر) ، أي : خبرها الذي هو خبر المبتدأ في الأصل ، وهو المسند بعد دخول أحد هذه الأحرف[4] .

تنبيـــه: قد شاع على الألسنة طرًّا[5] من الأكابر والأصاغر ، إثبات همزة وصلية من (اسم) ، إذا دخلت (أل) ، وإسكان لام التعريف ؛ فيقولون: الإسم وأحدهما : الإسم ، أو الثاني : الاسم ، وهو لحنٌ فاحش كما صرّح به أكابر النحاة بل الواجب إسقاطها لفظاً [٤٠/ب] ، وتحريك لام التعريف لالتقاء الساكنين إلى الكسر[6] .

---

(١) عن عمل هذه الحروف ، قال ابن مالك في الخلاصة:
لأنَّ ، إنَّ ، ليـــت ، لكـن ، لعـــل ... كأنَّ ، عكس ما لـ (كان) من عمل
كـإنَّ زيـــداً عـالـــمٌ بأنـــي ... كفءٌ ، ولكنّ ابنَـــه ذو ضِغـــنِ
ألفية ابن مالك ص (٤٦) .

(٢) وعن (إلاّ) قال:
ما استثنيتَ (إلا) مع تمامٍ ينتصِب ... و بعد نفيٍ ، أو كنفي انتُخِب
إتباعُ ما اتصّل ، وانصب ما انقطع ... وعن تميمٍ فيه إبدالٌ يقـــع
السابق ص (٧٣) .

(٣) وعن عمل (لا) التي لنفي الجنس:
عَمَلَ (إنَّ) اجعَل لـ (لا) في نكره ... مفـردةً جاءَتكَ أو مُكـــرره
فانصُب بهَا مُضافاً أو مُضارعَـه ... و بعدَ ذاكَ الخبر اذكر رافِعَه
السابق ص (٥١) .

(٤) ينظر: شرح الألفية لابن الناظم (١٦١) ، شرح الرضي ٢٨٢/١، ٢١٠/٢، شرح ابن عقيل ، تحقيق محيي الدين عبد الحميد ، الطبعة (١٤) ، دار العلوم الحديثة ، بيروت ، ١٩٦٤م، ٣٤٥/١، شرح التصريح ٢١٠/١.

(٥) طرأ : جميعاً ، ينظر : لسان العرب ، مادة (طرر) .

(٦) ينظر : المفصّل للزمخشري ، مصدر سابق ، ص (٣٥٥) ، وشرح التصريح على التوضيح ٤٦٦/٢ .

فإن كان قبله ما يرتبط به ، كما في النظم[١] والمثالين الأخيرين المذكورين[٢] آنفاً أسقِط همزة (أل) أيضاً، كقوله تعالى: ﴿ بِئْسَ الاسْمُ﴾ [٣]، فإنَّه قرئ بتحريك لام (أل) إلى الكسر، وإسقاط الهمزتين[٤] ، وإلاّ أبقِيت همزة (أل) وأسقِطت همزة (اسم) كما في المثال الأول . نبّه على ذلك بعض المحققين رحمه الله تعالى[٥] .

(وتلك) الحروف التي لها الأثر المذكور ثمانية.

[إنَّ]

الأول منها: (إنَّ) بكسر الهمزة والتشديد، وهي لتحقيق جملة بلا تغيير[٦] نحو: (إنَّ زيداً قائمٌ)؛ فـ (إنَّ) : حرفٌ من الحروف المشبهة بالفعل، يقتضي اسماً منصوباً، وخبراً مرفوعاً، مبني على الفتح لا محل له. و (زيداً) : منصوبٌ لفظاً اسمها، و (قائمٌ) : اسم فاعل، وتحته (هو) راجعٌ إلى (زيد)، مبني على الفتح أو الضم – على ما مرَّ[٧] – مرفوع محلاً، وهو معه مركب مرفوع لفظاً خبره، واسمه – أي إنَّ – وخبره جملة اسمية لا محل لها ابتدائية.

وما قلنا من أنَّ (قائمٌ) مع فاعله مركب مرفوع لفظاً ، على خلاف ما اشتهر في الألسنة ، هو الحق، لأنَّ الصفات المشتقة – اسم فاعل وغيره – مع مرفوعاتها معمولة معربة ، والإعراب لمجموع المركبات لا للصفات وحدها ، لكن أجري إعراب المركبات على أجزائها الأول ، لامتناع إجرائها على أجزائها الثواني لكونها مشغولة بالإعراب من جهة أجزائها الأول ، كما أجري إعراب (عبد الله) علماً على جزئه الأول ، لاشتغال الجزء الثاني بإعراب اقتضاه الجزء الأول ، كما صرّح به المحققون ؛ كالتفتازاني[٨] ، والجرجاني[٩] ، والعصام في شرح التلخيص[١٠] ، والبركوي[١١] . [٤١/أ]

---

(١) جاء في الهامش: ((قوله: كما في النظم، هو قوله: بنصبها الاسم))
(٢) جاء في الهامش: ((وقوله: المثالين الأخيرين، أي اللذين ذكرهما في الشرح، وهما: واحدهما الاسم، الثاني الاسم)) .
(٣) سورة الحجرات (١١).
(٤) وهي القراءة الواردة في المصحف .
(٥) ينظر : المفصل للزمخشري ، ص (٣٥٦) .
(٦) شرح الرضي ٩٨/٦.
(٧) جاء في الهامش: ((قوله: على ما مرَّ- أي في صدر الكتاب، إعراب البسملة - من الاختلاف بين البصريين والكوفيين، وأنَّه ما قاله البصريون ، من أنَّه مبني على الفتح وما عللوا به، والعبارة تشعر بترجيحه هنا ا.هـ كاتبه)) .
(٨) ينظر : المطول للتفتازاني ، مصدر سابق ، ص (١١٩) ، وحل أسرار الأخيار لزيني زادة ، ص (٢٥).
(٩) تنظر : حاشية السيد الشريف الجرجاني على المطول ، ص (١١٩) ، وحل أسرار الأخيار ، ص (٢٥).
(١٠) ينظر رأي العصام في : حل أسرار الأخيار لزيني زادة ، ص (٢٥) .
(١١) إظهار الأسرار ، ص (٨١)

وهكذا الحكم عند وقوعها صفات، ففي قولك: (عندي رجلٌ قائمٌ) ؛ فـ (قائم) مع فاعله صفة لـ (رجل) ، لا (قائم) وحده لما مرّ، ومن زعم أنَّ الصفات وحدها صفة ، لزمه أن يقول مثل ذلك في (عُرفَ) من قولك:(مررتُ برجلٍ عُرفَ أبوه) فيحكم بأنَّ الصفة في هذا المثال (عُرفَ) وحده لا الجملة، وهذا ممَّا لا يلتزمه مَن عنده شِمَة[١] من علم الإعراب، كما في شرح المفتاح للسيد[٢] .

والعجب من العصام أنَّه مع زيادة تحقيقه وتدقيقه في ذلك في شرح التلخيص[٣] وقع منه في حاشية الجامي، أنَّ الخبر في (زيدٌ قائمٌ أبوه) عندهم (قائمٌ) وحده وفاعله خارجٌ عن الخبر.

والحاصل أنَّ ما قاله أكثر المعربين مِن أنَّ أمثال (قائم) خبر أو صفة لما قبلها، بلا ضم الفاعل مسامحةٌ ، إن عَلِم ما هو التحقيق، وإلاّ فغالط.

أو بناءً على القول المرجوح، كذا ذكره بعض أرباب التحقيق[٤]، وقد يخالفه ما في الرضي؛ ونصه: فكل خبر يرفع ضمير المبتدأ يجوز أن يقال: هو مسند إلى المبتدأ، وأن يقال: هو مسند إلى ذلك الضمير، والمجموع مسند إلى المبتدأ، وكل خبر رافع لغير ضمير المبتدأ، فهو مع مرفوعه مسند إلى المبتدأ، وكل خبر غير رافع لشيءٍ، كالجوامد فهو وحده مسند إلى المبتدأ، نحو: (أنتَ زيدٌ)[٥]، انتهى.

تنبيـــه: (تلك) مبتدأ، وخبره (إنَّ) مع ما عُطف عليه، فـ (إنَّ) مرفوع تقديراً، إذا قصد الحكاية، وهي الأكثر، ويجوز أن يُقرأ (إنٌّ) مع التنوين على الصرف بتأويله باللفظ، وبغير التنوين على غير الصرف بتأويله بالكلمة، كما قاله المحقق الرضي[٦].

وكذا الحال في أخواته الآتية في جريان الوجوه الثلاثة، أفاده في الفوائد ،عضّ عليه بالنواجذ، فإنَّه من المسائل [٤١/ب] النادرة التي لم يسمعها أكثر العلماء، حتى أنَّ بعض العلماء المشهورين بادر بالإنكار، حتى ألزم بتصريح الرضي به.

تنبيـــه آخر: ما قلنا في الإعراب مِن أنَّ (إنَّ) : حرفٌ مشبه بالفعل، تقتضي اسماً منصوباً وخبراً مرفوعاً، هو عبارة المحققين، وقال ابن هشام في مغني اللبيب: إنَّه يقال: (إنَّ) حرف توكيد، تنصب الاسم وترفع الخبر . انتهى[٧].

---

(١) الوشمة في اللسان : قطرة المطر ، وهي كناية عن القلة ، وربما قصد المؤلف هذا المعنى ، بحذف فاء الكلمة وهو الواو . ينظر : لسان العرب ، مادة (وشم) .
(٢) الرأي نفسه في المطول ، ص (١١٩) .
(٣) يُعرف شرح التلخيص هذا للعصام بـ (الأطول) أيضاً .
(٤) ينظر : شرح الرضي ٢٥١/١ .
(٥) السابق والصفحة نفسها .
(٦) لم أجد هذا الرأي للرضي في شرحه . و (إنَّ) كما هو معروف حرف ، فكيف يكون مرفوعاً ؟
(٧) مغني اللبيب ٤٦/١.

والواقع في كلام أكثر المعربين، أنَّ (إنَّ) حرف توكيد ونصب، تنصب الاسم وترفع الخبر، والأول هو الوجه، ويأتي معنى (يشبه الفعل) كأخواته.

[كـأنَّ]

والثاني: كأنَّ، وهي لتشبيه[١] اسمها بخبرها، سواء كان خبرها جامداً أم مشتقاً عند الجمهور[٢] ، وقال الزجاج: هي للتشبيه ، إذا كان خبرها جامداً، نحو: (كأنَّ زيداً أسدٌ)، وللشك إذا كان مشتقاً[٣]، نحو: (كأنَّكَ قائمٌ).

قال في شرح الكافية: والأولى أن يقال هي للتشبيه أيضاً، والمعنى: كأنَّكَ شخصٌ قائمٌ، حتى يتغاير الاسم والخبر حقيقة، فيصحّ تشبيه أحدهما بالآخر[٤].
فـ (كأنَّ): حرفٌ من الحروف المشبّهة بالفعل، يقتضي اسماً منصوباً وخبراً مرفوعاً، مبني على الفتح لا محل له، و (زيداً): منصوب لفظاً اسمها، و (أسدٌ): مرفوع لفظاً خبرها.

[أنَّ]

والثالث منها: أنَّا، بفتح الهمزة وألف الإشباع في آخره، وأُخِّرت عن (كأنَّ) مع أنَّ حقها أن تذكر عقب (إنَّ) المكسورة ، لمشابهتها لها لفظاً ومعنى ، لضرورة النظم، وهي للتحقيق مع التغيير[٥]، وهي مع اسمها وخبرها في تأويل المفرد، بأن يُؤخذ مِن خبرها مصدره، ويضاف إلى اسمها، إذا كان خبرها مشتقاً، نحو (عرفتُ أنَّ زيداً قادمٌ)، أي: عرفتُ [٤٢/أ] قدومَ زيدٍ[٦].

وأمَّا إذا كان غير مشتق، فيُؤتى بالياء المصدرية في آخره، نحو (علمتُ أنَّ زيداً إنسانٌ)، أي: علمتُ إنسانية زيدٍ، وإذا كان منفياً يؤخذ من النفي عدمٌ أو انتفاء ونحوه، ويضاف إلى مصدر الخبر، ويضاف إلى اسمها، نحو (علمتُ أنَّ زيداً لا يفهمُ)، أي : علمتُ عدمَ أو انتفاءَ فهمِ زيدٍ[٧].

فـ (عرفتُ): فعلٌ وفاعل، و (أنَّ): حرف توكيد مصدري مشبه بالفعل يقتضي اسماً منصوباً وخبراً مرفوعاً، مبني على الفتح لا محل له.

---

(١) جاء في الهامش: ((قوله: هي للتشبيه؛ وهو الدلالة على مشاركة أمر لأمر في معنى.ا.هـ)).
(٢) مغني اللبيب ٢١٦/١.
(٣) ينظر رأي الزجاج في : حاشية يس على التصريح ٢١٢/١.
(٤) ذكر هذا الرأي ياسين العليمي في حاشيته على التصريح، ولم أعثر على ذكرٍ لشارح الكافية له. ينظر: حاشية يس على التصريح ٢١٢/١، شرح الرضي ١٣١/٦- ١٣٤/ ١٣٨- ١٤٢.
(٥) ينظر : شرح الرضي ٩٨/٦- ٩٩، مغني اللبيب ٤٩/١- ٥٠.
(٦) الموضع السابق .
(٧) ينظر : مغني اللبيب ٥٠/١ .

قال المحقق في الفوائد: هكذا ينبغي للمعرب أن يقول حين الإعراب ، كما نص عليه ابن هشام في قواعد الإعراب، فلا عبرة بمخالفة بعض أبناء الزمان، فإنَّه غافلٌ عن هذا البيان[1]. انتهى.

و (زيداً): منصوبٌ لفظاً اسمه، و (قادمٌ): اسم فاعل، وتحته (هو) راجعٌ إلى (زيد) ، مبني على الفتح – أي على رأي البصريين – مرفوع محلاً فاعله وهو معه مركب مرفوع لفظاً خبره، واسمه وخبره جملة اسمية لا محل لها، صلة للحرف الموصول، وهو (أنّ) ، وهي في تأويل المفرد، منصوبة محلاً مفعول به لـ (عرف) كما علِمتَ.

تنبيـــه: إنَّما قلنا أنَّ الجملة لا محل لها ، صلة للحرف الموصول، على خلاف ما اشتهر على ألسنة المعربين، مِن أنَّ الجملة في تأويل المفرد، لكونه مسامحة بيقين والتحقيق ما ذكرناه، لما قال في المغني مِن أنَّ الجملة السادسة من الجمل التي لا محل لها من الإعراب؛ الجملة الواقعة صلة لاسم الموصول، أو حرف موصول فالأول نحو: (جاءَ الذي قام أبوه)، والثاني نحو: (أعجبني أن قمتَ)[2].

قال الشيخ زاده[3] في شرح قواعد الإعراب: لا فرق بين الموصول الاسمي والموصول الحرفي في احتياجهما [٤٢/ب] إلى الصلة ، لكنَّ الفرق بينهما أنَّ الموصول الاسمي مفتقرٌ إلى عائد – كما في المثال الأول – بخلاف الموصول الحرفي[4].

والموصول الحرفي عند الجمهور ثلاثة: (أنَّ) المفتوحة الهمزة، و(أن) و (ما) المصدريتان[5]، وإلا[6] فأين الجملة التي لا محل لها من الإعراب؟

---

(١) الإعراب عن قواعد الإعراب لابن هشام ، مصدر سابق ، ص (١٠٦) .
(٢) مغني اللبيب ٤٧١/١.
(٣) محيي الدين محمد بن مصطفى القوجوي، ومِن معاني (القوجة) في اللغة التركية : الشيخ الكبير المسن والعالم الكبير أيضاً. قرأ على علماء عصره، وله: حاشية على أنوار التنزيل للبيضاوي، وشرح مفتاح العلوم للسكاكي، وشرح الكواكب الدرية في مدح خير البرية للبوصيري المعروفة بالبردة، وشرح قواعد الإعراب لابن هشام، وغيرها. توفي سنة ٩٥٠هـ، وقيل: ٩٥١هـ. تنظر ترجمته في : شذرات الذهب ٢٨٦/٨ ، كشف الظنون ٤٨١/٢ ، الأعلام ٩٩/٧ ، معجم المؤلفين ٣٢/١٢ .
(٤) شرح قواعد الإعراب للشيخ زادة ، مصدر سابق ، ص (٤٢) .
(٥) عدد ابن مالك من الموصولات الحرفية خمسة، بإضافة (كي) و (لو) إلى ما ذكر، وكذلك فعل الشيخ زاده، إمَّا صاحب التصريح فجعلها ستة ،بإضافة (الذي) على وجه حكاه أبو علي الفارسي في الشيرازيات عن يونس. ينظر: شرح التسهيل ٢٢٢/١- ٢٢٣، شرح قواعد الإعراب ، ص (٤٢) ، شرح التصريح ١٣٠/١.
(٦) جاء في الهامش: ((قوله: وإلاَّ، أي وإن لم يكن ما يقال مسامحة، ولم يقبل كما قلنا. ا.هـ . مؤلف)).

[لعَـلَّ]

والرابـع: لعـلَّ، وهـي لإنـشاء الترجـي، والترجـي: انتظـار شـيء لا وثـوق بحصوله، فيدخل فيه الطمع، وهو: ارتقاب شيء محبوب لا وثوق بحصوله، نحو: (لعلكَ تعطينا كذا)، والإشفاق[1]: وهو ارتقاب مكروه لا وثوق بحصوله، نحو: (لعلكَ تموتُ الساعةَ).

ولا تدخل على المستحيل، بل على الممكن المترقب الوقوع، بخلاف (ليت)[2].

[لـيـتَ]

والخـامس: ليـتَ، وهـي لإنـشاء التمنـي، فتـدخل علـى الممكـن الوقـوع، نحـو: (ليتَ زيداً قادمٌ)، وعلى المستحيل[3] ، نحو:

٢٧- [فيَـا][4] **ليتَ الشَّبَـابَ يَعُـودُ يَوماً فأُخبِـرُهُ بمَـا فعَـلَ المَشِيبُ**[5]

تنبيـه: قال الفراء: يجوز: (ليتَ زيداً قائماً) بنصب المعمولين، لأنَّ (ليتَ) للتمني، فكأنّه قال: أتمنى زيداً قائماً ؛ أي: أتمنّاهُ كائناً على صفة القيام، وهو متعدٍّ إلى مفعولين، فالجزآن منصوبان على المفعولية بمعنى (ليتَ)[6].

وقال الكسائي: يجوز نصب الجزء الثاني بتقدير (كان)[7]، ومتمسّكهما – أي الكسائي والفراء – قول الشاعر:

٢٨- **يَا ليتَ أيّـامَ الصِّبَا رَوَاجِعَـا**[8]

فقال الفراء: إنَّ (رواجعا) منصوبٌ بمفهوم (ليت)، وقال الكسائي: بـ (كانت) المقدرة، والجمهور على أنّه منصوبٌ على الحالية من الضمير المستكن في خبرها

---

(١) جاء في الهامش أيضاً: ((قوله: والإشفاق: هو لغة : الخوف ، يقال: أشفقتُ عليه بمعنى: خفتُ عليه وأشفقتُ منه بمعنى: خفتُ منه. قال الفارضي : الإشفاق بالمكروه يتعدى بـ (من) كقوله تعالى ﴿ وأشفقن منها ﴾ أي : خفن، وفي غيره يتعدى بـ (على) ، كـ (أشفقتُ عليه . انتهى . سجاعي)).

(٢) ينظر : شرح التسهيل ٧/٢، شرح الرضي ١٣٦/٦، شرح التصريح ٢١٣/١.

(٣) ينظر : شرح التسهيل ٧/٢، مغني اللبيب ٣١٤/١، شرح التصريح ٢١٣/١.

(٤) في الأصل (ألا).

(٥) البيت من الوافر ، من مجموعة أبيات لأبي العتاهية، أنشدها البغدادي في شرح أبيات المغني ، وهي :

عَريتُ مِنَ الشَّبابِ وكانَ غضاً كما يَعرى مِنَ الوَرَقِ القضيبُ
وثُحتُ على الشَّبابِ بدَمعِ عَيني ومُنتحباً فما أغنى النَّحيبُ
فيَا أسَفا أسِفتُ على شبابٍ نعَاهُ الشَّيبُ والرَّأسُ الخضيبُ
فيَا ليتَ الشَّبابَ يعودُ يَوماً فأُخبرُهُ بمَا فعَلَ المَشيبُ

والشاهد فيه: قوله (فيا ليت الشباب يعود يوماً) ، على أنَّ (ليت) فيه متعلقة بالمستحيل ، فإنّ عود الشباب محال . ينظر : شرح أبيات المغني ١٦٣/٥، ولم أقف له على تخريج آخر.

(٦) ينظر : شرح التسهيل ٩/٢، مغني اللبيب ٣١٤/١ ، الهمع ١٥٧/٢ .

(٧) ينظر : مغني اللبيب ٣١٥/١ ، الهمع ١٥٧/٢ .

(٨) الرجز من شواهد سيبويه التي لم يُعرف لها قائلٌ ، أو تتمة. والشاهد فيه: أنَّ (ليت) قد تنصب الجزأين وهما في شطر البيت (أيام) و (رواجعا) . ينظر: شرح أبيات المغني ١٦٤/٥. والبيت من شواهد : الكتاب ١٤٢/٢ ، خزانة الأدب ٢٣٤/١٠ .

المحذوف؛ أي: ليت أيامَ الصبا لنا كائنة حال كونها راجعة[1] .

[لكنَّ]

و(كذا) ، أي : مثل ما ذكِر (لكنَّا) ، وهذا هو السادس، نحو: (ما فازَ الجاهلُ لكنَّ العالمَ فائزٌ)، وهي للاستدراك [٤٣/أ]: وهو رفعُ توهم يتولد من الكلام السابق رفعاً شبيهاً بالاستثناء، ومن ثم قُدِّر الاستثناء المنقطع بـ (لكن)، فإذا قلتَ: (جاءني زيدٌ) ، فكأنَّه توهّم السامع أنَّ عمراً أيضاً [جاءَكَ][2] ، لما بينهما من الألفة ،فرفعتَ ذلك التوهم بقولك: (لكنَّ عمراً لم يجئ)، فتقع بين كلامين متغايرين نفياً وإثباتاً، لفظاً أو معنى ومخالفة المعنى ضرورية، سواء كانا متغايرين لفظاً ، كما مرّ أم لا، نحو: (زيدٌ حاضرٌ لكنَّ عمراً غائبٌ)[3].

(وهذه) : الكلمات (الستُّ) : بالرفع صفة لـ (هذه) عند المحققين، كما قاله ابن الحاجب[4]، وقيل: عطف بيان لها[5]، وقيل: بدل منها[6]، ولا يجوز كونها مرفوعة بتقدير المبتدأ، أومنصوبة بتقدير (أعني)[7] على القطع، كما في شرح الشُمني و الدماميني على المغني ، لأنَّ من خصائص اسم الإشارة ، أن لا يُقطع وصفها بالرفع والنصب، فاحفظه فإنَّه من الغرائب، يظن مَن لم يسمعه أنَّه من العجائب.

(الحروفَ المشبهةَ): بالنصب، مفعول ثانٍ مقدّم لـ (تُسمى)، (بالفعل) متعلق بـ (المشبهة)، (تُسْمى) بسكون السين من (أسميتُ)، (فادر) أي: فاعلم ذلك.

وإنّما سُمّيت هذه الحروف بالحروف المشبهة بالفعل (للمشابهة) ؛ أي لكونها مشابهة بالفعل التام[8] المتصرف المتعدي لفظاً ومعنى؛ أمَّا لفظاً: فمن حيث كونها على ثلاثة أحرف فصاعداً، فتنقسم إلى: الثلاثي، والرباعي، والخماسي، وفتح أواخرها، ولزومها الاسم. وأمَّا معنى: فلوجود معنى الفعل في كل واحد منها فـ (إنَّ وأنَّ) بمعنى : حققتُ وأكدتُ، و (كأنَّ) بمعنى : شبّهتُ أو ظننتُ بناءً على

---

(١) ينظر : الهمع ١٥٧/٢ .
(٢) في الأصل (جائك)
(٣) ينظر : شرح التسهيل ٦/٢، شرح الرضي ١٣٥/٦، مغني اللبيب ٣٢٢/١، شرح التصريح ٢١١/١.
(٤) الإيضاح في شرح المفصل ، ابن الحاجب النحوي المالكي ، تحقيق وتقديم : موسى بناي العليلي ، وزارة الأوقاف والشئون الدينية ، بغداد ، ١٩٨٢ ، ٤٤١/١ .
(٥) ينظر : الهمع ١٧٧/٥ .
(٦) الموضع السابق .
(٧) جاء في الهامش: ((قوله: بتقدير أعني؛ راجعٌ لقوله: أو منصوبة، وقوله: على القطع؛ راجع لقوله: مرفوعة، ولقوله: منصوبة)).
(٨) أغلب كتب النحو على أنّها مشبهة لـ (كان) .

مـا مـرَّ عـن الزجّـاج، و (لكـنَّ) بمعنـى : اسـتدركتُ، وتقـدَّم معنـى الاسـتدراك و (ليتَ) [٤٣/ب] بمعنى : تمنَّيتُ، و (لعلَّ) بمعنى : ترجَّيتُ[١].

والفرق بين التمني والترجي أنَّ التمني يُستعمل في الممكن والمحال – كما مرَّ – لأنَّه محبة حصول الشيء، سواء كنتَ تنتظره وترقب حصوله أم لا، والترجي لا يستعمل إلاَّ في الممكن، لأنَّه ارتقاب شيء لا وثوق بحصوله، فمن ثمَّ لا يقال (لعلَّ الشمسَ تغربُ)[٢].

تنبيـــه: قد اضطربت أقوالهم في (لعلَّ) الواقعة في كلامه تعالى، لاستحالة ترقُّب غير الموثوق بحصوله عليه تعالى. فقال قطرب[٣] وأبو علي[٤]: معناها التعليل، فمعنى: ﴿ وَافْعَلُوا الْخَيْـرَ لَعَلَّكُـمْ [تُفْلِحُـونَ]﴾ [٥]، أي: [لتفلحوا][٦]، ولا يستقيم ذلك في قوله تعالى: ﴿ وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ الـسَّاعَةَ قَرِيـبٌ﴾ [٧]، إذ لا معنى فيه للتعليل[٨]. وقال بعضهم: هي لتحقيق معنى الجملة التي بعدها[٩]، ولا يطّرد ذلك في قوله تعالى: ﴿ لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى﴾ [١٠]، إذ لم يحصل من فرعون التذكر. وأمَّا قوله تعالى: ﴿ آمَنتُ أَنَّهُ لا إِلَـهَ إِلاَّ الَّذي آمَنَتْ به بَنُو إِسْـرَائِيلَ﴾ [١١]، فتوبة يأس لا معنى تحتها، ولو كان تذكراً حقيقياً لقبل منه[١٢].

قال المحقق الرضي: الحق ما قال سيبويه، وهو أنَّ الرجاء والإشفاق يتعلق بالمخاطبين. قال: وإنَّما نصرنا مذهبه لأنَّ الأصل في الكلمة أن لا تخرج عن معناها بالكلية، فـ (لعلّ) منه تعالى حملٌ لنا على أن نرجو ونشفق، كما أنَّ (أو) المفيدة

---

(١) ينظر : المقتضب ١٠٨/٤- ١٠٩، شرح الألفية لابن الناظم ١٦٢، الهمع ١٥٥/٢ ، الكليات ١٦٦/٤ إظهار الأسرار ص (٥٣) .

(٢) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك ٧/٢، مغني اللبيب ٣١٤/١، الهمع ١٥٢/٢.

(٣) أبو علي محمد بن المستنير بن أحمد، المشهور بقطرب. نحوي وعالم باللغة والأدب، وهو من أهل البصرة وكان معتزلياً نظامياً ، تتلمذ على يد سيبويه، وهو الذي لقبه بـ (قطرب) . له من الكتب: معاني القرآن والنوادر، والأزمنة، والأضداد، وغيرها. توفي سنة ٢٠٦هـ . تنظر ترجمته في : مراتب النحويين ص (٨٥) تاريخ العلماء النحويين ص (٨٢) ، نزهة الألباء ص (٧٦) ، طبقات النحويين واللغويين ص (٩٩) بغية الوعاة ٢٤٢/١ ، الأعلام ٩٥/٧.

(٤) أبو علي الفارسي ، ونسبه صاحب الكليات للسيرافي أيضاً ، ينظر: الكليات : ١٦٥/٤.

(٥) في الأصل ﴿ افعلوا الخير لعلكم ترحمون﴾ ، ولا شيء في القرآن كهذا، فهو سهو، سورة الحج (٧٧).

(٦) في الأصل (لترحموا).

(٧) سورة الشورى (١٧).

(٨) شرح الرضي ٩١/٦ .

(٩) السابق والصفحة نفسها ، دون نسبة الرأي لقوم بعينهم .

(١٠) سورة طه (٤٤).

(١١) في الأصل: ﴿ آمنتُ بالذي آمنت به بنوا إسرائيل﴾ ، ولا شيء في القرآن كهذا ، فهو سهو أيضاً سورة يونس (٩٠).

(١٢) ينظر : شرح الرضي ٩١/٦ ، وحاشية الشهاب على البيضاوي ١١/٢ .

للشك إذا وقعت في كلامه تعالى ، كانت للتشكيك والإبهام، لا للشك تعالى الله عنه أفاده في الترتيب[1].

[إلاّ]

والسابع: (إلا لمستثنى) ، أي : في استثناء، (أتى) ، أي : ثبت ذلك، حال كونه (منفصلا) ويُسمى منقطعاً أيضاً، وهو ما كان فيه المستثنى من غير جنس المستثنى منه ، بخلاف المتصل، فإنّه ما كان فيه المستثنى من جنسه.

واعترض القرافي[2] في [٤٤/أ] العقد المنظوم على التعريفين، قال: وهو – أي قولهم المذكور – غلطٌ فيهما، فإنّ قوله تعالى: ﴿ لاَ تَأْكُلُواْ أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلاَّ أَن تَكُونَ تِجَارَةً عَن تَرَاضٍ مِّنكُمْ﴾ [3] من جنس ما قبله، وكذا قوله تعالى ﴿ لَا يَذُوقُونَ فِيهَا الْمَوْتَ إِلَّا الْمَوْتَةَ الْأُولَى﴾ [4] وهو منقطع، فبطل الحدّان[5].

وكذا: ﴿ وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَن يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلاَّ خَطَئًا﴾ [6]. والحق أنّ المتصل: ما حُكِم فيه على جنس ما حكمتَ عليه أولا ، بنقيض ما حكمتَ به، ولا بدَّ من هذين القيدين أي: قيد كون الحكم على الجنس، وقيد كونه بنقيض ما حكمتَ به أولاً، فمتى انخرم أحدهما فهو منقطع، فالاستثناء في قوله تعالى: ﴿ إِلَّا الْمَوْتَةَ الْأُولَى﴾ ، منقطع بسبب الحكم بغير النقيض، لأنّ نقيضه (ذاقوه فيها) وليس كذلك[7].

وكذلك: ﴿ إِلاَّ أَن تَكُونَ تِجَارَةً﴾ ، لأنّها لا [تؤكل][8] بالباطل بل بحق وكذلك : ﴿ إِلاَّ خَطَئًا﴾ لأنّه ليس له القتل مطلقاً، وإلاّ لكان مباحاً. فتنوّع المنقطع إلى ثلاثة أنواع: الحكم على الجنس بغير النقيض ، والحكم على غيره به ، والحكم على

---

(١) لم أقف على كتاب الترتيب هذا ، غير أنّه في أغلب مواضعه ينقل باللفظ من الرضي. شرح الرضي ٩١/٦

(٢) أبو العباس شهاب الدين أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن القرافي ، من علماء المالكية ، ونسبته إلى (القرافة) ؛ المحلة المجاورة لقبر الإمام الشافعي بالقاهرة . وهو مصري المولد والمنشأ والوفاة . له من التصانيف : أنوار البروق في أنواء الفروق ، والذخيرة في فقه المالكية ، والخصائص في اللغة العربية ، والعقد المنظوم في الخصوص والعموم في الأصول ، وغيرها . توفي سنة ٦٨٤هـ . تنظر ترجمته في : كشف الظنون ١٢٤/٢ ، الوافي بالوفيات ٢٣٣/٦ ، الأعلام ٩٤/١ ، معجم المؤلفين ١٥٨/١ .

(٣) سورة النساء (٢٩).

(٤) سورة الدخان (٥٦).

(٥) عبارة القرافي بلفظها في : حاشية الشهاب على البيضاوي ١٣٣/٢ .

(٦) سورة النساء (٩٢).

(٧) حاشية الشهاب على البيضاوي ١٣٣/٢ .

(٨) في الأصل (توكل) .

غيره بغيره[1] ، والمتصل نوعٌ واحد، فهذا هو الضابط .انتهى[2]. بزيادة إيضاح نحو: (المعصيةُ مبعدةٌ من الجنةِ إلاّ الطاعةَ مقرِّبةٌ منها)؛ فـ (إلاّ): حرف للاستثناء المنقطع بمعنى (لكنّ) ، تنصب الاسم وترفع الخبر، و (الطاعة) منصوبة لفظاً اسمها ، و (مقرّبة): مع فاعلها المستتر، مركبة مرفوعة لفظاً خبر.

تنبيه: ما ذكرتُهُ في النظم تبعاً للأصل[3] من نصب المستثنى المنفصل بـ (إلاّ) هو عند الحجازيين[4]، واتفق عليه المتأخرون – كما قاله بعضهم[5] – ونقله في الترتيب عن الهدّاد[6] ، قالوا: لكونها بمعنى (لكنّ) فتعمل عملها، وخبرها محذوف [٤٤/ب] في الأغلب، نحو: (جاءني القومُ إلاّ حماراً) ، أي: لكنّ حماراً لم يجئ[7].

قالوا: وقد يجيء خبرها ظاهراً، نحو قوله تعالى: ﴿ إِلاَّ قَوْمَ يُونُسَ لَمَّآ آمَنُواْ كَشَفْنَا عَنْهُمْ﴾ [8].

وأمَّا عند سيبويه فهو كالمتصل منصوب بفعل، أو شبهه، أو معناه، فما بعد (إلاّ) عنده مفرد، سواء كان متصلاً أم منفصلاً، فهي وإن لم تكن حرف عطف، إلاّ أنَّها كـ (لكن) العاطفة للمفرد على المفرد، في وقوع المفرد بعدها، فلهذا وجب فتح (أنَّ) بعدها ، نحو: (زيدٌ غنيٌ إلاّ أنَّه شقيٌ) ، كما في الصبان[9].

---

(١) جاء في الهامش: ((قوله: الحكم على الجنس.....الخ ، ومثال ذلك الآيات الثلاث. وقوله: الحكم على غيره به، أي على غير الجنس بالنقيض، ومثال ذلك: (جاء القوم إلاّ حماراً). وقوله: والحكم على غيره بغيره، نحو قوله تعالى: ﴿ فَلَوْلاَ كَانَتْ قَرْيَةٌ آمَنَتْ فَنَفَعَهَا إِيمَانُهَا إِلاَّ قَوْمَ يُونُسَ لَمَّآ آمَنُواْ كَشَفْنَا عنهم﴾ أفاده شيخنا)).

(٢) حاشية الشهاب على البيضاوي ١٣٣/٢ .

(٣) صاحب الأصل هو البركوي ، ينظر : إظهار الأسرار ص (٥٥) .

(٤) جاء في الهامش : ((قوله : عند الحجازيين ؛ فإنّهم يوجبون النصب على الاستثناء ، ولا يجوّزون فيه الإتباع ، هذا في المنفصل ، أمّا المتصل فمحل اتفاق من أنّه يجوز فيه النصب والإبدال ، أي بين الحجازيين والتميميين)) .

(٥) ينظر : حاشية الصبان على شرح الأشموني ١٤٣/٢ .

(٦) لم أقف له على ترجمة .

(٧) الرأي للبصريين ، ينظر : الهمع ٢٤٩/٣ ، حاشية الصبان ١٤٣/٢ .

(٨) سورة يونس (٩٨). والقول في الصبان دون نسبة . تنظر : حاشية الصبان ١٤٣/٢ .

(٩) حاشية الصبان ١٤٣/٢، ونقله في الصبان الرضي عن سيبويه.

[(لا) النافية للجنس]

(كذا إذا جاء لنفي الجنس) أي: ومثل ما مرَّ في ما مرَّ ، (لا) في حال مجيئها لنفي بعض الأحكام عن الجنس اللغوي، وتُسمى (لا التبرئة) لدلالتها على البراءة من ذلك الجنس[1]، وهذا هو الثامن، نحو: (لا فاعلَ شرٌّ فائزٌ).

والفرق بين (لا) لنفي الجنس، وبين (لا) بمعنى (ليس) ، أنَّ الأولى تدلّ على نفي الجنس بالمطابقة، وعلى نفي أفراد ذلك الجنس بالالتزام، والثانية بالعكس[2]، أي تدلّ على نفي أفراد الجنس بالمطابقة، وعلى نفي الجنس بالالتزام وتحقيق ذلك أنَّ قولنا: (لا رجلَ في الدار) معناه أنَّ جنس الرجال عديمٌ في الدار وإذا كان الجنس عديماً، يلزم أن تكون أفراده عديمة أيضاً، وقولنا: (لا رجلٌ فيها) بالرفع معناه: إنَّ أفراد الجنس عديمةٌ فيها، ويلزم أن يكون الجنس منه عديماً أيضاً لأنَّه لو لم ينعدم، لزم عدم انعدام الفرد، أفاده السيد على المتوسط[3] .

تنبيهان:

الأول: تخالف (لا) هذه (إنَّ) في أمور منها:

*أنَّها لا تعمل إلاَّ في النكرات.

*ومنها: أنَّ اسمها إذا لم يكن عاملاً، يُبنى على ما يُنصب به لو كان معرباً، فيبنى على الفتح في نحو: (لا رجلَ ولا رجالَ)، وعلى الياء، نحو: (لا رجليـنِ ولا قائمينَ)، وعلى الكسرة في نحو: (لا مسلماتِ)[4] بحذف التنوين [٤٥/أ]عند الجمهور، لشبهه بتنوين التمكين، وبعضهم ينوِّنه نظراً إلى أنَّ التنوين للمقابلة لا التمكين[5]، أو على الفتح[6]، وهو الأرجح، لأنَّها الحركة التي يستحقها المركب لثقل التركيب فاستحق التخفيف بالفتح.

وأمَّا إذا كان عاملاً، فيظهر نصبه بأن كان خافضاً، نحو: (لا صاحبَ جودٍ ممقوتٌ)، أو رافعاً، نحو: (لا حسناً فعلُهُ مذمومٌ)، أو ناصباً، نحو: (لاطالعاً جبلاً حاضرٌ)، ومنه: (لا خيراً من زيدٍ عندنا)[7].

*ومنها: أنَّ خبرها لا يتقدّم على اسمها، ولو كان ظرفاً أو مجروراً، خلافاً لبعضهم.

*ومنها: أنَّه يجوز إلغاؤها إذا تكررت، نحو: (لا حول ولا قوة إلاَّ بالله)، ولك فتح الاسمين، ورفعهما، والمغايرة بينهما.

---

(١) ينظر : مغني اللبيب ٢٦٤/١، حاشية الصبان ٢/٢.

(٢) تنظر : حاشية الصبان ٢/٢.

(٣) المتوسط : شرحٌ على كافية ابن الحاجب للسيد حسن بن محمد الاسترابادي ، ويُعرف بـ (الوافية) ، وقد شرحه السيد الشريف الجرجاني ، غير أنه لم يكمله ، وأكمله ولده محمد من بعده . ينظر : كشف الظنون ٢٤٩/٢ .

(٤) مغني اللبيب ٢٦٤/١- ٢٦٥.

(٥) ينظر : شرح الرضي ٢١٤/٢- ٢١٥، الهمع ٢٠٠/٢، حاشية الصبان ٨/٢.

(٦) الرأي للمازني ، ذكره الرضي في شرحه ٢١٥/٢.

(٧) مغني اللبيب ٢٤٦/١.

* ومنها: أنّه يكثر حذف خبرها إذا عُلم، نحو: ﴿ قَالُوا لَا ضَيْرَ ﴾ [١]، ﴿ فَلَا فَوْتَ ﴾ [٢] وتميم لا تذكره حينئذٍ[٣] .

الثاني: إذا قيل: (لا رجلَ في الدار) بالفتح، تعيّن كونها نافية للجنس، ويقال في توكيده: (بل امرأةً)، وإن قيل بالرفع، تعيّن كونها عاملة عمل (ليس) وسيأتي ذكرها في الفصل الآتي.

وامتنع أن تكون مهملة، وإلاّ لتكررت، واحتمل أن تكون لنفي الجنس وأن تكون لنفي الوحدة، ويقال في توكيده على الأول: (بل امرأة)، وعلى الثاني: (بل رجلان أو رجال) ، وغلط كثيرٌ من الناس ، فزعموا أنَّ العاملة عمل (ليس) لا تكون إلاّ نافية للوحدة لا غير، ويرد عليهم نحو قوله:

٢٩- تعزَّ فلا شيءٌ عَلى الأرض بَاقِيا [٤]

وإذا قيل: (لا رجلٌ ولا امرأةٌ في الدار) برفعهما، احتمل كون (لا) الأولى عاملة في الأصل عمل (إنَّ) ، ثم أُلغيت لتكرارها، فيكون ما بعدها مرفوعاً بالابتداء وأن تكون عاملة عمل (ليس) ، فيكون ما بعدها مرفوعاً بها[٥].

وعلى الوجهين فالظرف خبر عن [٤٥/ب] الاسمين، إن قدّرتَ (لا) الثانية تكراراً للأولى وما بعدها معطوفاً، فإن قدّرت الأولى مهملة، والثانية عاملة عمل (ليس) أو بالعكس، فالظرف خبر عن أحدهما، وخبر الآخر محذوف، كما في قولك: (زيدٌ وعمروٌ قائمٌ) ، ولا يكون خبراً عنهما لئلا يلزم محذوران: كون الخبر الواحد مرفوعاً ومنصوباً، وتوارد عاملين على معمولٍ واحد[٦].

---

(١) سورة الشعراء (٥٠).
(٢) سورة سبأ (٥١).
(٣) تنظر هذه الفروق المذكورة بين (لا) و (إنَّ) في : مغني اللبيب ١/٢٦٤- ٢٦٦.
(٤) الشاهد صدر بيتٍ من الطويل ، وتمامه : **وَلا وزرٌ مِمَّا قَضَى اللَّهُ وَاقِيا** وهو غير منسوب لأحد. قال البغدادي في شرح أبيات المغني: ((والبيت مشهورٌ في كتب النحو، ولم أقف على قائله، والله أعلم)) ، كما لم ينسبه كلٌ من ابن عقيل في شرحه على الألفية، والسيوطي في شرح شواهد المغني لأحد. و (تعز): فعل أمر من العزاء، وهو الصبر، و (الوزر): الملجأ . والشاهد فيه: قوله (لا شيءٌ باقيا) ، على أنَّ (لا) العاملة عمل ليس قد تكون نافية للجنس . ينظر : شرح أبيات المغني للبغدادي ٤/٣٧٧- ٣٧٨، شرح شواهد المغني للسيوطي ٢/٦١٢. والبيت من شواهد : شرح ابن عقيل ١/٣١٣، الهمع ٢/١١٩ ، الدرر اللوامع ٢/١١١ ، شرح التصريح ١/١٩٩ ، شرح الأشموني ١/٢٥٣، العيني ١/٢٥٣.
وقد أكمِل البيت في الهامش بقوله: ((قوله البيت: ولا وزر مما قضى الله واقيا)).
(٥) مغني اللبيب ١/٢٦٧.
(٦) السابق ١/٢٦٨.

وإذا قيل: (ما فيها من زيتٍ ولا مصابيحَ) بالفتح، احتمل كون الفتحة بناء مثلها في (لا رجالَ)، وكونها علامة للخفض بالعطف و (لا) مهملة، فإن قلته بالرفع احتمل كون (لا) عاملة عمل (ليس)، وكونها مهملة، والرفع بالعطف على المحل. أفاده في المغني[1].

(١) مغني اللبيب ٢٦٨/١ .

[الفصل الثالث: (ما) و (لا) المشبهتان (ليس)]

فصلٌ في النوع الثالث منها:

وثالثُ الأنواعِ حَرفا (لا) و (ما) مُشبهَتَينِ (ليسَ) فيما لهُمَا
فتَرفعَانِ الاسمَ أمَّا الخبرا فتنصِبانِ، نحو: (ما ذا بَشرا)[1]

هذا فصلٌ في بيان النوع الثالث من الأنواع منها – أي الخمسة – أي : من العوامل السماعية.

(وثالث الأنواع) ، أي : والنوع الثالث من الأنواع الخمسة (حرفا لا و ما) بالإضافة ، وهذه الإضافة لامية عند البركوي وجمهور النحاة[2]، وبيانية عند البعض[3]. قال شهاب الدين[4] : إضافة الأعم إلى الأخص لامية[5]. وذهب شارح الهادي إلى أنّها بيانية[6]، ولذا تراهم يجعلون (شجر الأراك) من الإضافة اللامية تارةً، ومن البيانية تارةً أخرى. وهذا ممَّا غفل عنه كثيرٌ من الناس[7]. انتهى.

حال كونهما (مشبهتين ليس فيما) ثبت واستقرّ (لهما) من النفي، لكنّ مشابهة (ما) فيه أكثر، لأنّها لنفي الحال كـ (ليس)، بخلاف (لا) فإنّها [٤٦/أ] لنفي المطلق ، أو لنفي الاستقبال، قاله في النتائج[8]، ومن دخولهما على المبتدأ والخبر ، ولعملهما شروط مذكورة في المطولات[9].

---

(١) عن هذا العمل، قال ابن مالك:

إعمالُ (ليسَ) أُعمِلت (ما) دون (إن) مع بقا النفي، وترتيبٍ زُكِن
وسَبقُ حرفِ جرٍّ ، أو ظرفٍ كـ (ما بي أنتَ معنياً) أجاز العلما

ألفية ابن مالك ص (٤٢) .

(٢) تنظر : العوامل للبر كوي ص (٨٩) ، إظهار الأسرار ص (٥٥) ، الكليات ٢٠٦/١ .

(٣) عند شارح الهادي ؛ عز الدين الزنجاني ، وتأتي ترجمته .

(٤) الشهاب الخفاجي في حاشية البيضاوي .

(٥) حاشية الشهاب على البيضاوي ١٠٦/١ .

(٦) شارح الهادي هو : عز الدين عبد الوهاب بن إبراهيم بن عبد الوهاب الخزرجي الزنجاني ، من علماء العربية في عصره ، وله من التصانيف : تصريف العزي ، والهادي وشرحه في النحو ، والمضنون به على غير أهله ، وشرحه لابن عبد الكافي ، وفتح الفتاح شرح مراح الأرواح في الصرف ، وغيرها . توفي ببغداد سنة ٦٥٥هـ . تنظر ترجمته في : بغية الوعاة ١٢٢/٢ ، كشف الظنون ٦٤٥/٢ ، الأعلام ١٧٩/٤ ، معجم المؤلفين ٢١٦/٦ .

(٧) ينظر رأي الزنجاني بلفظه في : حاشية الشهاب على البيضاوي ١٩/١ .
قال صاحب الكليات : ((في الإضافة بمعنى اللام لا يصح أن يوصف الأول بالثاني ، وأن يكون الثاني خبراً عن الأول ، ولا يصح انتصاب المضاف إليه فيها على التمييز، والكل صحيحٌ في الإضافة بمعنى (من))) ثم قال ((واللام أصل حروف الإضافة ، لأنَّ أخلص الإضافات ، وأصحها إضافة الملك إلى المالك ، وسائر الإضافات مضارعة لها)) . فإذا تبيّن لنا هذا ، أدركنا علة ترجيح الإضافة اللامية عند الجمهور . ينظر : الكليات ٢٠٦/١.

(٨) النتائج كما سبق : شرح على إظهار الأسرار للبر كوي ، ولم أقف عليه ، ولا على مؤلفه . ولم يذكره حاجي خليفة في كشف الظنون ١١٨/١ .

(٩) شروط عمل (ما) هي:
* ألاّ يزاد بعدها (إن)، فإن زيدت بطل عملها، خلافاً لابن السكيت.
* ألاّ ينتقض نفيها بـ (إلا)، خلافاً ليونس والشلوبين.
* ألاّ يتقدم خبرها على اسمها، وهو غير ظرف ولا جار ومجرور، فإن تقدّم وجب رفعه، خلافاً لبعضهم. =

(فترفعان) ، أي : فإن أردتَ معرفة حكمهما، فهو أنَّهما ترفعان: لفظاً، أو تقديراً أو محلاً الاسم؛ أي: اسمها، (أمَّا الخبرا) ، أي : خبرهما (فتنصبان)، نحو: (لا شيءٌ مشابهاً للهِ تعالى) ، و (ما ذا) الشاخصُ (بشراً).

وهذا العمل إنَّما هو عند الحجازيين، وأمَّا عند بني تميم فهما لا يعملان، إذ القياس في العامل ، أن يختص بالقبيل الذي يعمل فيه من الاسم والفعل، و (لا) و (ما) لا يختصان بقبيل واحد، بل يدخلان في الاسم والفعل. وأهل الحجاز اعتبروا شبههما بـ (ليس) المختص بقبيل واحد، وهو الاسم[1].

وأمَّا القرآن فعلى اللغة الحجازية، كقوله تعالى: ﴿ مَا هَـٰذَا بَشَرًا ﴾[2]، فلذلك اعتبر [العلماء][3] تلك اللغة.

= * ألا يتقدم معمول الخبر على الاسم، وهو غير ظرف ولا جار ومجرور، فإن تقدم بطل عملها.
* ألا تتكرر (ما) ، فإن تكررت بطل عملها.
* ألا يبدل من خبرها موجب، فإن أبدل بطل عملها.
وشروط عمل (لا) هي:
* أن يكون الاسم والخبر نكرتين، وزعم بعضهم أنَّها قد تعمل في المعرفة.
* ألا يتقدم خبرها على اسمها.
* ألا ينتقض نفيها بـ (إلاَّ).
تنظر هذه الشروط في: شرح ابن عقيل ٣٠٣/١ وما بعدها، الهمع ١١٠/٢ وما بعدها، شرح التصريح ١٩٦/١ وما بعدها، حاشية الصبان ٢٤٧/١.

(١) ينظر : شرح ابن عقيل ٣٠٢/١، الهمع ١١٠/٢، شرح الأشموني ٢٤٧/١.

(٢) سورة يوسف (٣١)، ومنه قوله تعالى: ﴿ مَّا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ ﴾ سورة المجادلة (٢) ، حيث عملت (ما) عمل (ليس) بدليل أنها نصبت الخبر (أمهاتهم) بالكسر ، لأنه جمع مؤنث سالم .

(٣) في الأصل (العلماً).

[الفصل الرابع: أحرف نصب المضارع]

فصلٌ في النوع الرابع منها:

رابعُها: أن، وإذن، ولَن، وكي ... نَصَبنَ فِعلاً آتِياً مِن كُلِّ شي
بنـاءَهُ يُوجَبُ صَارَ عارِيا ... كـ (لن يَفوزَ مَن يكونُ عاصِيا) [1]

هذا فصلٌ في بيان النوع الرابع منها؛ أي: مِن العوامل السماعية.
(رابعها) ، أي : الأنواع الخمسة، أي: الرابع منها أربعة أحرف:

[أن]

الأول: (أن) مظهرة، نحو: (أحبُّ أن أطيعَ اللهَ تعالى)، أو مضمرة وتضمر[2] في ستة مواضع:
* بعد (حتى)، نحو: (سرتُ حتى أدخلَ البلدَ).
* وبعد (لام كي)، نحو: (سرتُ لأدخلها).
* وبعد (لام الجحود)، نحو: ﴿ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ ﴾[3]، وقد مرَّ الكلام عليه[4] .
* وبعد (الفاء)، نحو: (زرني فأكرمَكَ).
* وبعد (الواو)، نحو: (لا تأكلْ السمكَ وتشربَ اللبنَ).
* وبعد (أو)، نحو: (لألزمنَّكَ أو تُعطيَني حقي).
وتقدّر في هذه المواضع بشرطها، فمن أراد أن يطّلع على [٤٦/ب] ذلك، فليرجع إلى المطولات[5].

---

(١)عن عمل هذه الأحرف، قال ابن مالك:

وبـ (لن) انصِبهُ و (كي) كذا بـ (أن) ... لا بعدَ علمٍ، والتي مِن بعدِ ظن
فانصب بها ، والرفعُ صحِّح ، واعتقد ... تخفيفها مِن (أنَّ) ، فهو مُطّرد
وبعضُهُم أهملَ (أن) حملاً على ... (ما) أختها ، حيثُ استحقت عملا
ونصبوا بـ (إذن) المُستقبلا ... إن صُدِّرت ، والفعلُ بعدُ موصَلا

ألفية ابن مالك ص (١٤٥) .

(٢) جاء في الهامش: ((قوله: وتضمر في ستة .... الخ، أي: إضماراً واجباً في غير (لام كي)، أمَّا هي فجوازاً ، ما لم تقترن بـ (لا) ، وإلاَّ وجب إظهار (أن) نحو قوله تعالى: ﴿ لئلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل﴾ ، فتحصَّل أنَّ لـ (أن) ثلاث حالات: جواز الإضمار و الإظهار، وذلك بعد (لام كي) ، إذا لم تقترن بـ (لا) ، ووجوب الإضمار ، وذلك في غير (لام كي)، وإنَّما خُصَت (أن) بالإضمار لأنَّها أم النواصب وهم يخصون الأمهات بزيادة الأحكام إظهاراً للمزية. وسُمِّيت هذه اللام (لام كي) ، لأنَّها تخلفها في إفادة التعليل . أفاده الباجوري على العمريطي، مع زيادة من غيره)) .

(٣) سورة الأنفال (٣٣).

(٤) جاء في الهامش: ((وقوله: وقد مرَّ الكلام الخ، أي: في مبحث اللام. ا.هـ . كاتبه: عبد الله بن محمد)).

(٥) ينظر: شرح الرضي ٨١/٥- ٨٤، الهمع ١٣٥/٤- ١٤٠، شرح التصريح ٢٣٥/٢- ٢٣٨، شرح الأشموني ٢٩٢/٣.

تنبيــه: ما تقرر من أنَّ (أن) المضمرة هي الناصبة في هذه المواضع الستة هو مذهب البصريين، المختار عند المحققين، وقال الكوفيون:إنّ الثلاثة الأول ناصبة بنفسها، والجرمي[١] أنَّ الثلاثة الأخيرة ناصبة [أيضاً][٢] بنفسها[٣].

[إذن]

والثاني: إذن، بكسر الهمزة، وفتح الذال المعجمة، وسكون النون، وهي للشرط والجزاء[٤]، نحو: (إذن تدخلَ الجنةَ) ، جواباً لمن قال: (أطيعُ اللهَ تعالى).

[لــن]

والثالث: لن، نحو: (لن يغفرَ اللهُ تعالى للكافرين).

[كــي]

والرابع: كي، نحو: (أختارُ الزهدَ كي أفوزَ برضا اللهِ تعالى).

تنبيــه: (كي) عند البصريين قد تكون ناصبةً بنفسها كـ (أن)، وقد تكون جارةً، مضمراً بعدها (أن) ، فإذا تقدّمها اللام، نحو: ﴿ لِكَيْلَا تَأْسَوْا ﴾[٥] فهي ناصبة لا غير بمعنى (أن)، وليس فيها معنى التعليل، بل هو مستفاد من اللام وإذا جاء بعدها (أن) فهي جارة لا غير بمعنى اللام للتعليل. وهكذا في (كيمه) كما عُلم[٦] ممّا مرّ[٧] . ولا يجر الاسم الصريح إلاّ في (كيمه). وفي غير هذه المواضع نحو: (جئتُكَ كي تكرمني) ، يحتمل أن تكون ناصبة بنفسها بمعنى التعليل وأن تكون جارةً كاللام مضمراً بعدها (أن).

---

(١) أبو عمر صالح بن إسحق البجلي الجرمي بالولاء. فقيه وعالم بالنحو من أهل البصرة، أخذ النحو عن الأخفش، واللغة عن أبي زيد والأصمعي، و سكن بغداد . وله من الكتب: السير، وكتاب الأبنية، وغريب سيبويه، وكتاب في العروض، وغيرها. توفي سنة ٢٢٥هـ. تنظر ترجمته في : تاريخ العلماء النحويين ص (٧٢) ، الفهرست ص (١١٦) ، نزهة الألباء ص (١١٤) ، طبقات النحويين واللغويين ص (٧٤- ٧٥) بغية الوعاة ٨/٢ ، الأعلام ١٨٩/٣.

(٢) في الأصل (أيضـ).

(٣) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف، ٥٥٥/٢- ٥٥٧.

(٤) قال الرضي: ((والغالب في المبني على الفتح ، تضمن معنى الشرط، وهو المعني بقول سيبويه إذن جزاء)) ينظر : شرح الرضي ٣٩/٥، و ينظر كذلك: مغني اللبيب ٢٧/١، الهمع ١٠٤/٤.

(٥) سورة الحديد (٢٣).

(٦) ينظر : شرح الرضي ٥١/٥، مغني اللبيب ٢٠٦/١، الهمع ٩٨/٤- ٩٩.

(٧) جاء في الهامش: ((قوله: ممّا مرّ، أي: في مبحث (كي) الجارة)).

واللام في (كي لتقضيني) زائدة عندهم، أو بدل عندهم من (كي) الجارة و (أن) عندهم في: (لكيما أن تُغِر) بدل من (كي)، لأنَّ (كي) بعد اللام بمعنى (أن) كما مرّ[1].

ومذهب الكوفيين أنّها في جميع استعمالاتها حرفٌ ناصبة مثل (أن) ، ويعتذرون في نحو قول الشاعر:

٣٠ - كيما أن تغرَّ وتخدَعَا[2] .

بأنَّ (أن) زائدة، أو بدل من (كي)، وفي قوله: (كي [لتقضيني])[3] رقية ،بزيادة اللام . وفي (كيمه) ، بأنَّ الفعل المنصوب بـ (كي) مقدّر، و (ما) : منصوب بذلك الفعل ، كأنّه قيل لك: (جئتُكَ)، فتقول: (كيمه؟) أي: كي أفعل [٤٧/أ] ماذا؟[4] وعارضهم المحقق الرضي بما يطول ذكره[5].

وهذه الأربعة (نصبنَ فعلاً آتياً) ، أي: مستقبلاً، وهو الفعل المضارع موصوفاً بكونه (مِن كلِّ شيءٍ بناءه) ، أي: بناء ذلك الفعل الآتي، (يوجب صار) أي: ذلك الفعل، (عاريا) ، أي: خاليا، و (من كل شيء) متعلق بـ (عاريا) و(بناءَه) بالنصب مفعول مقدّم لـ (يوجب)، والجملة في محل نصب صفة لـ (فعلاً) كما أشرنا إليه[6].

أي أنَّ هذه الأربعة تنصب الفعل المضارع الخالي ممّا يوجب بناءه، وهو ضمير جمع المؤنث، ونونا التوكيد، والأصل اقتصر على الأول لفظاً[7]، إمَّا بإبدال الضمة فتحة، كالأمثلة المتقدمة، و (كلن يفوزَ) أي: يظفر بالمقصود (مَن يكون عاصيا) ، أي: فاعلاً للمعصية، وهي الخصلة التي تكون مخالفةً لرضاء الله تعالى

---

(١) ينظر : شرح الرضي ٥٢/٥.

(٢) الشاهد جزءٌ من عجز بيتٍ من الطويل ، وتمام البيت :

فقالت: أكلُّ النَّاس أصبحتَ مانِحاً لِسَانَكَ كيما أن تغرَّ وتخدَعَا

وهو من كلام جميل بن معمر العذري، و(تغرّ): مضارع (غررته) إذا خدعته، وزيّنت له ما ليس بحسن و(تخدع) : عطف تفسير لـ (تغرّ) ، فمعناهما واحد. والشاهد فيه: قوله (كيما أن تغرّ) حيث ظهرت (أن) المصدرية بعد (كي) ، فذلك دليلٌ على أمرين:

الأول: أنَّ (كي) دالة على التعليل، وليست حرفاً مصدرياً.

الثاني: أنَّ (كي) التعليلية تقدّر بعدها (أن) إذا لم تكن موجودة. ينظر : ديوان جميل بثينة ، شرح : إبراهيم خزيني ، المكتبة الثقافية ، بيروت ، د . ط . ت ، ص (٦٢) . والبيت من شواهد : شرح كتاب سيبويه أبو سعيد السيرافي ، تحقيق : رمضان عبد التواب ومحمود فهمي حجازي ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، مصر ، ١٩٨٦م ، ٨٣/١ ، خزانة الأدب ٤٨١/٨ ، أوضح المسالك ١٢٣/٢، الهمع ١٠٠/٤ الدرر اللوامع ٦٧/٤ ، شرح التصريح ٣/٢ ، شرح الأشموني ٢٠٤/٢ ، العيني ٢٠٤/٢

(٣) في الأصل (لتقتضيني) .

(٤) شرح الرضي ٥١/٥.

(٥) السابق والصفحة نفسها.

(٦) جاء في الهامش: ((قوله: كما أشرنا إليه؛ أي بقوله موصوفاً، أفاده في الدرس)).

(٧) العوامل للبركوي ، ص (٨٩) .

وإمَّا بحذف النون ، كما في الأفعال الخمسة المشهورة، الآتي ذكرها في باب الإعراب.

وأمَّا إذا لم يكن عارياً ممّا يوجب بناءه ممّا مرّ، فلا تنصبه لفظاً بل محلاً كما إذا دخل عليه جازم فإنّه يجزم محلاً، كذا في الصبان نقلاً عن يس[1]،قال: وسكت عن محلية الرفع بالتجرد، والقياس أنّها كذلك، إلاّ أن يقال: التجرد ضعيف،لأنّه عاملٌ معنوي، كذا قاله شيخنا السيد[2]، ثم رأيتُ شيخنا – أي المدابغي – في باب إعراب الفعل نقل عن ابن قاسم[3] أنَّ له محل رفع في حال التجرد[4] ونظر فيه ، وجزم بأنّه ليس له في حال التجرد محل رفع، ناقلاً ذلك عن القليوبي[5] وغيره[6]. انتهى.

وذكر المحقق العلامة زيني زاده[7]: إنّه عند التجرد مرفوع محلاً بعامل معنوي عند الجمهور[8] .

وقيل: معربٌ إعرابه تقديريٌ، على ما في تحفة الغريب للدماميني[9] .

---

(١) حاشية ياسين العليمي على التصريح ٢٢٩/٢ .

(٢) قال الصبان في مقدمة حاشيته على الأشموني : ((وحيث أطلقت شيخنا ، فمرادي به شيخنا العلامة المدابغي ، أو قلت : شيخنا السيد ، فمرادي به شيخنا المحقق السيد البليدي)) ، فالسيد هنا البليدي ، لا السيد الجرجاني . تنظر : حاشية الصبان على الأشموني ٢/١ .

(٣) بدر الدين الحسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي المصري ، النحوي اللغوي والفقيه البارع والمشهور بـ (ابن أم قاسم) ، وهي جدته أم أبيه ، وقيل : امرأة تبنته . درس العربية والفقه والأصول ، وكان تقياً صالحاً . له من الكتب : شرح التسهيل ، وشرح المفصل ، وشرح الألفية ، والجنى الداني في حروف المعاني ، وغيرها . توفي يوم عيد الفطر سنة ٧٤٩هـ . تنظر ترجمته في : الدرر الكامنة ١١٦/٢ ، بغية الوعاة ٥١٧/١ ، غاية النهاية في طبقات القراء ٢٢٧/١ ، شذرات الذهب ١٦٠/٦ ، الأعلام ٢١١/٢ ، معجم المؤلفين ٢٧١/٣ .

(٤) شرح ألفية ابن مالك ، ابن أم قاسم المرادي ، شرح و تحقيق : عبد الرحمن علي سليمان ، مكتبة الكليات الأزهرية ، القاهرة ، ١٩٧٦ ، ١٧٢/٣ .

(٥) أبو العباس شهاب الدين أحمد بن أحمد بن سلامة القليوبي، فقيه متأدب من أهل (قليوب) بمصر، له حواش وشروح ورسائل، وكتاب في تراجم جماعة من أهل البيت ، سمَّاه (تحفة الراغب) ، وله تذكرة القليوبي في الطب، ورسالة في فضائل مكة والمدينة وبيت المقدس وشيء من تاريخها. توفي سنة ١٠٦٩هـ . تنظر ترجمته في : كشف الظنون ٥٠٢/٢ ، الأعلام ٩٢/١، معجم المؤلفين ١٤٨/١ .

(٦) ينظر رأي القليوبي وما ذكر في : حاشية الصبان على شرح الأشموني ٢٧٧/٣.

(٧) حسين بن أحمد زيني زادة ، من أهل (بروسة) بتركيا ، وهو عالمٌ بالنحو والصرف . له من الكتب : حل أسرار الأخيار في إعراب إظهار الأسرار للبر كوي ، والفوائد الشافية في إعراب الكافية ، وتعليق الفواضل في إعراب العوامل ، اختصره من شرحه للعوامل ، ورسالة في التصريف ، وغيرها . توفي في (آيدين) بتركيا سنة ١١٦٨هـ . تنظر ترجمته في : الأعلام ٢٣٢/٢ ، معجم المؤلفين ٣١١/٣ .

(٨) حل أسرار الأخيار لزيني زادة ، ص (٤٩) .

(٩) ينظر رأي الدماميني في : السابق والصفحة نفسها .

[الفصل الخامس: كلمات جزم المضارع]

فصلٌ في النوع الخامس منها:

خـامِسُـهُـنَّ كَـلِـمـاتٌ تَـجـــزم ... فعلاً مُضارعاً، وتِلكَ تُقسَم[٤٧/ب]
لِمَـا يَكـونُ جازمـاً فعـلاً و مَـا ... لاثنَـيـنِ فعليـنِ يَصيـرُ جـازمـا
فالمُبتَدا مِن ذيـن: لـم، لـمَّـا، ولا ... في طلبٍ، واللامُ إذ فيه [انجلى][1]
والثَّان: إنْ، مهما،متى،مَنْ،أينَ،مَا ... أنَّـى،إذامـا،أيٌّ، إذمـا،حيثمـا
وأوَّلَ مِـــن اللـذيـنِ جُزمـا ... يَـدعُونَ شرطاً ، وجـزاً ثانيهُما[2]
قـد انـتـهى مـا للسمـاع ينـتمي ... ومـا بقى إلى القياسي مُنتمي

هذا فصلٌ في ذكر النوع الخامس منها، أي : من العوامل السماعية.
(خامسُهُنَّ) ، أي : الأنواع، (كلماتٌ) : والتعبير بها دون الحروف، كما عُبِّر بها في أخواتها، لأنَّ بعضها حرفٌ، وبعضها اسم، فلو عُبِّر بأحدهما بقي الآخر (تجزم) ، أي : تورث الجزم ، (فعلاً مضارعاً) لفظاً أو تقديراً، لا الاسم ولا الماضي ، إمَّا بسقوط الضمة من نحو: (يضرب) ، أو حذف حرف العلة من المعتل الآخر أو النون من الأفعال الخمسة.

(وتلك) ، أي : الكلمات التي تجزم المضارع خمس عشرة بالاستقراء وهي قسمان:
* قسمٌ حروف، وهي خمسة: إن ، لم ، لمَّا ، لام الأمر ، [لا] النهي[3].
* وقسمٌ اسم، وهي العشرة الباقية، وتسمى أسماءً منقوصة، لاحتياجها إلى الشرط و[الجزاء][4]، ثم هي (تُقسم لما يكون) ، أي : تجعل على قسمين :
أحدهما: ما يكون (جازماً فعلاً) واحداً، لفظاً أو تقديراً، بحسب الاستقراء والسماع.
وثانيهما: (ما لاثنين) : مفعول به مقدّم لـ (جازماً)، و (اللام) : للتقوية لضعفه بالتأخير والفرعية، (فعلين) : بدل من (اثنين)، (يصير جازما) : لفظاً أو تقديراً [أيضاً][5].

---

(١) في الأصل (انجلا) .
(٢) عن عوامل الجزم هذه، قال ابن مالك:

بـ (لا) و (لام) طالباً ضع جزما ... في الفعـل، هكذا بـ (لم) و (لمَّا)
واجزم بـ (إن، ومَن، وما، ومهما ... أيٌّ، متـى، أيَّـانَ، أيـنَ، إذمـــا
وحيثما، أنَّى، وحـرفٌ (إذما) ... كـ (إن) ، وبـاقـي الأدوات اسمـا

ألفية ابن مالك في النحو والصرف ص (١٤٩) .
(٣) في الأصل (لاء) .
(٤) في الأصل (الجزأ).
(٥) في الأصل (أيضـ) .

تنبيـــه: أفهَمَ النظمُ أنَّ أداة الشرط جازمة للشرط و[الجزاء][1] معاً، وهو مذهب الجمهور من البصريين، واختاره ابن عصفور [٤٨/أ]، وقيل: الشرط مجزومٌ بالأداة والجزاء مجزومٌ بالشرط، كما أنَّ المبتدأ مرفوعٌ بالابتداء، والخبر مرفوع بالمبتدأ ونسِب إلى الأخفش، واختاره في التسهيل[2].
وقيل: الشرط والجزاء تجازما، كما قال الكوفيون في المبتدأ والخبر إنَّهما ترافعا وهذا نقله ابن جني عن الأخفش.
وقيل: الأداة والشرط كلاهما جزم الجزاء، كما قيل: [الابتداء][3] والمبتدأ كلاهما رفع الخبر، ونُسِب هذا القول لسيبويه والخليل[4].
وقيل: الجزاء مجزوم بالجوار، قاله الكوفيون قياساً للجزم على الجر، ورُدَّ بأنَّه قد يكون بينهما معمولات فاصلة، فلا تجاوز[5].

(فالمبتدا من ذين) ، أي : فالأول من هذين القسمين، وهو القسم الذي يجزم فعلاً واحداً، أربعة أحرف:

[لـــم]

الأول: (لـــم) ، وهـــي موضـــوعة لنفـــي الحـــدث، وقلـــب الـــزمن، نحـــو: (لم يضربْ)[6] ، ويجوز انفصال نفيها عن الحال، نحو: (لم يضربْ زيدٌ أمس لكنَّه ضربَ اليومَ) بخلاف (لمَّا)[7] كما يأتي.

[لـمَّـا]

والثاني: (لمَّا) ، بالتشديد، وهي مثل (لم) في قلب معنى المضارع ماضياً ونفيه[8]، وتفارقها في أمورٍ منها:
* أنَّ (لمَّا) للاستغراق؛ أي: يمتد من حين الانتفاء إلى وقت التكلم، نحو: (ندمَ ولمّا ينفعْه الندمُ) فعدم النفع متصلٌ بحال التكلم، بخلاف (لم) فإنَّه يجوز انفصال نفيها كما مرّ.

---

(١) في الأصل أيضاً (الجزأ).
(٢) التسهيل لابن مالك ٧٩/٤ .
(٣) في الأصل (الابتدأ)
(٤) قال سيبويه : ((واعلم أنَّ حروف الجزاء تجزم الأفعال ، ينجزم الجواب بما قبله ، وزعم الخليل أنك إذا قلت : (إن تأتني آتك) ، فـ (آتك) انجزمت بـ (إن تأتني) ، كما تنجزم إذا كانت جواباً للأمر حين قلت : ائتني آتك)) . الكتاب ٦٢/٣ .
(٥) تنظر الآراء المذكورة في: شرح الرضي ٩٧/٥-٩٨، شرح التصريح ٢٤٨/٢، شرح الأشموني وحاشية الصبان عليه ١٦/٤.
(٦) ينظر: شرح الرضي ٨٥/٥ ، مغني اللبيب ٣٠٥/١ ، الهمع ٣١١/٤.
(٧) ينظر: شرح الرضي ٨٧/٥.
(٨) ينظر: السابق ٨٦/٥، مغني اللبيب ٣٠٧/١.

* ومنها : أنّها يجوز حذف الفعل المنفي بها، إن دلّ عليه دليل، نحو (شارفتُ المدينةَ ولمّا) ، أي: لمّا أدخلها.
* ومنها : أنّها لا تدخل عليها أدوات الشرط، فلا يقال: (إن لمَّا يضرب) و (مَن لمّا يضرب) ، كما يقال: (إن لم يضرب) ، و (من لم يضرب).
* ومنها أنَّ فيها معنى التوقع، كـ (قد) في الإيجاب في الماضي، أعني: أنّه يستعمل في الأغلب في نفي الأمر المتوقع [٤٨/ب]، كما يُخبر بـ (قد) في الأغلب عن حصول الأمر المتوقع. تقول لمَن يتوقع ركوب الأمير: (قد ركبَ الأميرُ) أو (لمّا يركب.....). وقد تستعمل في غير المتوقع أيضاً، نحو: (ندمَ فلانٌ ولمَّا ينفعهُ الندمُ)[١].

[لا]

والثالث: (لا) الواقعة في تركيب دالٍّ على طلب؛ نهياً كان، نحو (لا تشركْ باللهِ) ، أو دعاءً، نحو: ﴿ لاَ تُؤَاخِذْنَا ﴾[٢]، أو التماساً، نحو: (لا تفعلْ) فالنهي من الأعلى ، والدعاء من الأدنى، والالتماس من المساوي[٣].

فالتعبير بالطلب أحسن من النهي الذي عبّر به الأصل[٤]. وقد تستعمل في التهديد، كقولك لعبدك: (لا تطعني). والاحتراز بـ (في طلبٍ) عن (لا) النافية والزائدة[٥].

وأمَّا تجويز الكوفيين الجزم بـ (لا) النافية ، إذا صلح قبلها (كي) ، لحكاية الفرّاء عن العرب: (ربطتُ الفرسَ لا ينفلت) ، برفع (ينفلت) وجزمه فأجاب عنه الدماميني[٦] بأنّه على توهم وتقدير جملة شرطية، والتقدير (ربطتُ الفرسَ لأني إن لم أربطه ينفلت)[٧].

تنبيه: جوَّز ابن عصفور وغيره حذف مجزوم (لا) مع إبقائها لدليل، نحو: (اضربْ زيداً إن أساءَ وإلاّ فلا)، كما في الهمع[٨].

---

(١) تنظر هذه الفروق في: شرح الرضي ٨٦/٥- ٨٧، مغني اللبيب ٣٠٧/١- ٣٠٩.
(٢) سورة البقرة (٢٨٦) .
(٣) ينظر : شرح الرضي ٩١/٥ ، مغني اللبيب ٢٧٤/١ ، الهمع ٣١٠/٥ ، شرح التصريح ٢٤٥/٢ حاشية الصبان ٢/٤.
(٤) العوامل للبر كوي ، ص (٩٠) .
(٥) لأنَّ النافية لا تجزم، والزائدة هي الداخلة في الكلام لمجرد تقويته وتوكيده، نحو قوله تعالى ﴿ ما منعك إذ رأيتهم ضلّوا * ألاّ تتبعن ﴾ . هذا ما ذكره ابن هشام . ينظر : مغني اللبيب ٢٧٥/١.
(٦) ينظر جواب الدماميني هذا في : حاشية الصبان على شرح الأشموني ٢/٤ .
(٧) السابق والصفحة نفسها .
(٨) الهمع ٣١١/٤.

[الـلام]

والرابع: (اللام إذ فيه)، أي: في تركيب دالٍّ على الطلب [انجلى][1] ، أي ظهر، أمراً كان، نحو: ﴿ لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ﴾ [2]، أو دعاءً، نحو: ﴿ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾ [3] أو التماساً، نحو: (لِيَقُم)، فالأمر من الأعلى، والدعاء من الأدنى، والالتماس من المساوي.
وخرج بقولنا (فيه انجلى) مثل اللام الزائدة، والتي يُنصب بعدها المضارع[4].

تنبيـــه: أصل (لام الطلب) السكون، لأنَّ الأصل عدم الحركة، لكن مُنع منه أنَّها قد تكون في الابتداء[5]، والابتداء بالساكن متعذر فكُسِرت، وفتحها لغة سُليم ، كما في شرح التوضيح[6]، فإذا دخل عليها (الواو)، أو (الفاء)، أو(ثم)، رجعت إلى السكون الأصلي جوازاً[7]، وتسكينها بعد (الواو) و(الفاء) (٤٩/أ] أكثر من تحريكها ، وليس بضعيف بعد (ثم) ولا قليل، ولا ضرورة، خلافاً لمن زعم ذلك[8] نعم الكسر بعدها أجود من الإسكان، كما في الصبان[9] عن الفارضي[10].

والقسم (الثان)[11]: وهو الذي يجزم فعلين، عشر كلمات[12]:

[إنْ]

الأولى: إنْ، بكسر الهمزة وسكون النون، وهي أم الكلمات الشرطية الجازمة ولهذا توقف عليه في الشعر، قال:

٣١- قالتْ بَناتُ العَمِّ: يَا سلمى وإنْ كانَ فقيراً مُعدَماً ، قالتْ: وإنْ[13]

---

(١) في الأصل (انجلا) .
(٢) سورة الطلاق (٧).
(٣) سورة الزخرف (٧٧).
(٤) ينظر : شرح الأشموني ٢/٤.
(٥) النبرة ساقطة في الأصل بهذه الكلمة والتي بعدها.
(٦) شرح التصريح ٢٤٧/٢ .
(٧) في التصريح: غالباً لا جوازاً . ٢٤٧/٢.
(٨) ينظر : الهمع ٣٠٧/٤- ٣٠٨.
(٩) حاشية الصبان ٤/٤.
(١٠) شمس الدين محمد الفارضي الحنبلي، عالمٌ بالفرائض ، وشاعرٌ من أهل القاهرة، له: تعليقه على البخاري في الحديث، والمنظومة الفارضية في المواريث. توفي نحو ٩٨١هـ. تنظر ترجمته في : شذرات الذهب ٣٩٣/٨ ، الأعلام ٣٢٥/٦، معجم المؤلفين ١١٤/١١ .
(١١) الياء ساقطة لضرورة النظم .
(١٢) قال المؤلف: عشر كلمات، وذكر إحدى عشرة كلمة، بإضافة (إن) التي لم تذكر مع الحروف.
(١٣) البيت رجزٌ منسوب إلى رؤبة بن العجاج، وقد رواه السيوطي في الهمع بقوله: (قالت بنات الحي) والشاهد فيه: قوله (قالت: وإن) ، حيث حُذف الشرط والجزاء معاً لضرورة الشعر، والتقدير: وإن كان ذلك رضيته أيضاً. والرجز من شواهد: خزانة الأدب ١٤/٩ ، الرضي ٩٢/٥ ، مغني اللبيب ٧٤٧/٢ ، الهمع ٣٣٦/٤ ، الدرر اللوامع ١٨١/٥ ، شرح التصريح ١٩٥/١ ، شرح الأشموني ٢٦/٤ ، العيني ٢٦/٤ .

ويحذف في السعة، شرطُها وحده إذا كان منفياً بـ (لا) مع إبقاء (لا)، نحو: (ائتني وإلاّ أضربْكَ)، أي: وإنْ لا تأتني أضربْكَ، وتقول: (افعلْ كذا وإمَّا لا فافعلْ كذا) أي: إمَّا لا تفعلْ هذا[1].

وعند الكوفيين تجيئ (إن) بمعنى (إذ) . قالوا في قوله تعالى ﴿ وَإِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ﴾ [2]، وقوله: ﴿ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ [3]، إنَّها بمعنى (إ ذ) ، لأنَّ (إن) مفيدة للشك، تعالى الله عن ذلك. والجواب: إنَّ (إن) لعدم القطع في الأشياء الجائز وقوعها وعدم وقوعها، لا للشك، ولو سلمنا ذلك أيضاً، قلنا: إنَّه تعالى يستعمل الكلمات استعمال المخلوقين، وإن كان يستحيل مدلولها في قوله تعالى إلاّ بضرب من التأويل، كقوله تعالى: ﴿ وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ﴾ [4] ، لما كان التكليف من حيث تخيير المكلف في صورة الابتلاء ، وقال: ﴿ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [5] ، لمّا كانوا في صورة مَن يُرجى منهم ذلك ، وكذا قال: ﴿ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ و : ﴿ وَإِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ﴾ لمّا كان أمرهم في نفسه محتملاً للإيمان وضده، ذكره في الترتيب نقلاً عن الاسترابادي[6].

[و] نحو: (إنْ تؤمنْ تدخلْ الجنةَ)، فـ (تؤمنْ): فعل [٤٩/ب] مضارع مجزوم بـ (إنْ) لفظاً، وتحته ضمير (أن) في (أنتَ) ، مبني على السكون مرفوع محلاً فاعله، وهو معه جملة فعلية لا محل لها فعل الشرط ، و (تدخلْ) فعل مضارع مجزوم به ، إلى آخر ما مرّ ، وهو معه جملة فعلية ، لا محل لها جزاء الشرط . وفعل الشرط مع جزائه جملة شرطية فعلية لا محل لها ابتدائية، وقس على هذا ما يجيء.

[مهما]

والثانية: (مهما)، وهي بمعنى الشيء كـ (ما)، وقيل: ظرف زمان كـ (متى)[7] نحو: (مهما تفعلْ [تُسألْ][8] عنه) ، أي: شيئاً ما إن تفعل من خيرٍ أو شرٍّ ،قليلاً كان أو كثيراً ، تحاسب عليه يوم القيامة. فـ (مهما): اسم شرط مبني على السكون، منصوب محلاً مفعول به لـ (تفعلْ)، وهو فعل مضارع مجزوم به، فيكون

---

(١) ينظر : شرح الرضي ٩٢/٥ ، الهمع ٣١٦/٤.
(٢) سورة البقرة (٢٣).
(٣) سورة البقرة (٩١)، (٩٣)، (٢٤٨)، (٢٧٨)، وغيرها كثير في القرآن.
(٤) سورتا البقرة (١٥٥)، محمد (٣١).
(٥) سورة البقرة (٢١)، (٦٣)، (١٧٩)، (١٨٣)، وغيرها كثير في القرآن.
(٦) ينظر ما ذكر من قوله: ((ويحذف في السعة ..... الخ)) بلفظه في : شرح الرضي ٩٢/٥- ٩٣.
(٧) مغني اللبيب: دون نسبة لقائل معين ٣٦٢/١.
(٨) في الأصل (تسئل).

(مهما) عاملاً ومعمولاً من جهتين، ومثله جائزٌ كما أفاده الشهاب الخفاجي[1] وقيل: إنَّ (مهما) ظرفية، منصوب محلاً مفعول فيه لـ (تسأل)[2]، أو هو مرفوع محلاً مبتدأ بتقدير العائد في الشرط ، أي : (تفعله) ، و رُدَّ لوجهين:

الأول: أنَّ المعنى ليس على الظرفية، لأنَّ المعنى[حينئذٍ][3] يكون:(إذا ما تفعل تُسأل عن ذلك الزمان)، ولا محصل له، وإن قيل: إنَّ مفعول (تفعل) محذوف وضمير (عنه) راجعٌ إليه، أي: (إذا ما تفعل ذنباً تسأل عن ذلك الذنب) فتكلفٌ بعيد.
والثاني: إنَّ تقدير العائد في أمثاله ضعيف، على ما في الرضي[4]، وممتنع على ما في المغني[5] .

[متـى]

والثالثة: (متى)، وهي موضوعة للزمان، تجزم مع (ما) وبدونها، نحو: (متى تحسدْ تهلكْ)، فـ (متى): اسم شرط مبني على السكون، منصوب محلاً مفعول فيه لفعل الشرط على الأصح، وبقية إعرابه على قياس ما مرّ[6].

[مَـــنْ]

والرابعة: (مَنْ)، بفتح الميم وسكون النون، نحو: (مَنْ يعملْ صالحاً يكنْ ناجياً) ، فـ (مَن): مبتدأ، والبقية على قياس ما مرّ، وفعل الشرط مع جزائه جملة شرطية ، أو فعلية مرفوعة محلاً خبر المبتدأ، أو فعل الشرط وحده، أو جزاء الشرط وحده مرفوع محلاً خبر المبتدأ [٥٠/أ] ، أو لا خبر لهذا المبتدأ، والشرط [والجزاء][7] جُعلا مستغنين عن الخبر. فهذه أربعة أقوال، والأول هو مختار شارح الإظهار[8] ، والثاني مختار ابن هشام في المغني[9] .

[أيـــنَ]

والخامسة: (أينَ)، وهي موضوعة لظرف المكان، تجزم مع (ما) وبدونها نحو: (أينَ تذهبْ أذهبْ) ، أي: مكاناً ما إنْ تذهب أذهب. فـ (أينَ): اسم شرط

---

(١) حاشية الشهاب على البيضاوي ٢٢٠/٢.
(٢) في الأصل أيضاً (تسئل)، وفي ما أشبهه لاحقاً.
(٣) في الأصل (ح) .
(٤) شرح الرضي ١١٤/٥ .
(٥) مغني اللبيب ٣٦٣/١.
(٦) السابق ٣٦٦/١.
(٧) في الأصل (الجزأ).
(٨) حل أسرار الأخيار (شرح الإظهار) لزيني زادة ، ص (٦٠) .
(٩) مغني اللبيب ٥٧٤/٢ .

منصوب محلاً، مفعول فيه لفعل الشرط ، أو للجزاء ، على الاختلاف ، قال الرضي : الحق هو الأول[1].

[مَـــا]

والسادسة: (ما)، نحو: (ما تصنعْ أصنعْ) ، أي: شيئاً ما إنْ تصنعْ أصنعْ .

[أنَّـــى]

والسابعة: (أنَّى)، بفتح الهمزة والنون المشدّدة ، وهي موضوعة لظرف المكان ، نحو: (أنَّى تذنبْ يعلمْك اللهُ) ، أي: مكاناً ما إن تفعلْ الذنبَ يعلمْك الله. فـ (أنَّى): اسم شرط مبني على السكون ، منصوب محلاً مفعول فيه لفعل الشرط على الأصح[2].

[إذامـا]

والثامنة: (إذاما)، وهي لا تجزم بغير (ما) إلاّ مع قلة، وهي موضوعة للزمان نحو: (إذاما تعملْ بعلمِك تكنْ خيرَ الناس) أي: زماناً ما إن تعمل..... الخ[3].

ما ذكرتهُ تبعاً للأصل مِن أنَّ (إذاما) تجزم[4]، هو ما في بعض نسخ كافية ابن الحاجب[5]، وعليه شرح المحقق صفي بن نصير[6]، ثم قال: وفي أكثر النسخ إسقاطها .

وذكره أيضاً العلامة أبو البقاء في الكليات . عبارتها[7]: (إذاما) فيه إبهامٌ في الاستقبال ليس في (إذا)، بمعنى أنّك إذا قلتَ: (آتيكَ إذا طلعَ الشمسُ) فإنّه ربَّما يكون لطلوع الغد، حتى يستحق العتاب بترك الإتيان في الغد، بخلاف

---

(١) شرح الرضي ٥/٩٨- ٩٩.

(٢) قال السيوطي: ((وتقع (أنّى) استفهاماً بمعنى (متى) ، نحو: ﴿ فأتوا حرثكم أنّى شئتم﴾، وبمعنى (من أين)، نحو: ﴿ أنّى لكِ هذا﴾، وبمعنى (كيف) ، نحو: ﴿ أنّى يحيي هذه الله بعد موتها﴾ . واختار أبو حيان في الآية الأولى أنّها شرطية، أقيمت فيها الأحوال مقام الظروف المكانية، والجواب محذوف)) ينظر : الهمع ٤/٣١٧ .

(٣) ينظر : الكليات ١/٩٨.

(٤) العوامل للبر كوي ، ص (٩٠) .

(٥) لم أقف على هذه النسخ.

(٦) صفي الدين بن نصير ، أحد تلامذة العلامة أحمد بن عمر الهندي الدولت آبادي ، وشارحٌ من شراح كافية ابن الحاجب ، وقد سمّى شرحه : غاية التحقيق ، وهو شرح ممزوج ، ذكر فيه أستاذه الهندي ، فقال : إنّ شروح الكافية ليست بوافية ، إلاّ حواشي أستاذنا شهاب الدين أحمد بن عمر الدولت آبادي . لم يذكر له أصحاب التراجم تاريخ مولد أو وفاة ، ولم أجد له ترجمة إلاّ في : كشف الظنون ٢/٢٥٣ .

(٧) أي : عبارة الكليات .

(إذامـا طلعـت) فإنّـه يخـص ذلـك[1]، ولا يـستحق العتـاب. وأيـضاً (إذامـا) يكـون جازماً في السعة، مثل: (إذاما تخرجْ أخرجْ) ، بخلاف (إذا) فإنّه لا يجزم إلاّ في الضرورة. والجزم في (إذاما) [٥٠/ب] من (ما)، لأنَّ إذا كان اسماً يضاف إلى الجمل غير عامل ، فجعلته (ما) حرفاً من حروف المجازاة عاملاً كـ (متى) فسُمِّيت هذه الـ (ما)[2] مسلّطة، لتسليطها على الجزم[3]. انتهت.

لكن الذي في الأشموني على الخلاصة، أنّها لا تجزم في النثر، قال: خلافاً لزاعم ذلك[4]. انتهى.

وما اقتضاه كلام أبي البقاء، أنَّ (إذاما) حرف مخالف لما صرّح به صاحب الفوائد؛ من أنَّ (إذا) اسم شرط مبني على السكون، منصوب محلاً مفعول فيه لفعل الشرط على الأصح، و (ما) حرف زائد مبني على السكون لا محل له. ومثله ما ذكره في (إذما).

[أي]

والتاسعة: (أيّ)، بفتح الهمزة وتشديد الياء، وهي تجزم مع (ما) وبدونها فهي كـ (متى)، نحو: (أيُّ رجلٍ يتكبَّرْ يبغضْه اللهُ)[5] .

[إذمـا]

والعاشرة: (إذما)، وهي تجزم مع (ما)، نحو: (إذما تتبْ تقبلْ توبتُك) أي: زماناً ما إن ترجع عن الذنوب، يقبل رجوعك عن الذنوب[6].

[حيثـما]

الحادية [عشرة][7]: (حيثما) ، وهي موضوعة لظرف المكان، لا تجزم إلاّ مع (ما)، و(ما) كافة عن الإضافة، لتصير مبهمة، نحو:(حيثما تفعلْ يكتبْ فعلُكَ) أي: مكاناً ما إن تفعل شيئاً من الخير أو الشر يكتب فعلك[8].

---

(١) جاء في الهامش: ((قوله: فإنّه يخص ذلك، لعل الأصوب: فإنّه لا يخص ذلك . ا.ن .م)).
(٢) جاء في الهامش: ((قوله: هذه الـ (ما) كذا عبارة الكليات، والأولى أن يقول: فسميت (ما) هذه مسلطة. ا.ن . مؤلف)).
(٣) الكليات ٩٨/١- ٩٩.
(٤) شرح الأشموني على الألفية ١٣/٤ .
(٥) ينظر : مغني اللبيب ٩١/١، الهمع ٣١٨/٤.
(٦) ينظر : شرح الرضي ٩٥/٥ ، مغني اللبيب ١٠٢/١ ، الهمع ٣١٨/٤.
(٧) التاء المربوطة ساقطة في الأصل.
(٨) ينظر : شرح الرضي ٩٧/٥، مغني اللبيب ١٥٢/١.

وفعلاً (أولا): بالنصب مفعول أوّل لـ (يدعون) مقدّم، (مِن) : الفعلين (اللذين جزما) بالأدوات المذكورة، (يدعون)، أي: يسمونه؛ أي النحاة، (شرطاً) لأنّه شرطٌ ، أي: علامة لتحقق الثاني [٥١/أ]، ويُسمى فعل الشرط أيضاً، وهذا هو المشهور، كما في العطار[١]، ويدعون (جزاً) بالتنوين، لأنّه مقصورٌ للضرورة والمقصور إذا لم تدخل عليه (أل)، ولم يضف، ولم يوقف عليه يُنوَّن، فإعرابه مقدّر على الألف المحذوفة، لا على الهمزة المحذوفة، لأنَّ حذف الألف لعلة تصريفية، والمحذوف لعلة تصريفية كالثابت بخلاف الهمزة، فهي أحقّ من الهمزة بجعلها حرف الإعراب ، ويجوز بترك تنوينه للوصل بنية الوقف. كما أفاد ذلك كله الصبان[٢].

ويسمون (ثانيهما) – أي الفعلين – جزاءً ، لأنّه يبتني على الأول، ابتناء الجزاء على الفعل من ثواب أو عقاب، ويسمى أيضاً (جزاء الشرط أو جواباً) لأنّه لمّا لزم عن الأول ، صار كالجواب الواقع بعد كلام السائل، ويدعى [أيضاً][٣] (جواب الشرط)[٤].

تنبيهات:

الأول: إذا تقدّم على أداة الشرط ما هو جواب من حيث المعنى، فليس عند البصريين بجواب له، لأنَّ للشرط صدر الكلام، بل هو دالٌّ عليه ، وكالعوض عنه وقال الكوفيون والمبرد من البصريين: هو جوابٌ في اللفظ أيضاً، ولا ينجزم، ولا يكون بالفاء لتقدّمه، نحو: (أضربُ إن ضربتني)، فـ (أضربُ) جوابٌ من حيث المعنى اتفاقاً، لتوقف مضمونه على حصول الشرط[٥]. إلا أنّ البصريين لا يجوّزون كونه جواباً لفظاً، لأنَّ مرتبة الجزاء التأخير عن الشرط، ولو كان جواباً لوجب جزمه، وللزم الفاء في: (أنا مكرمٌ إن أكرمتني)[٦].

الثاني: [٥١/ب] قد تدخل (الواو) على (إنْ) المدلول على جوابها ونحوها بما تقدّم ، ولا تدخل إلا إذا كان ضد الشرط المذكور أولى بذلك المقدّم، الذي هو كالعوض عن الجزاء من ذلك الشرط، كقولك: (أكرمُهُ وإن شتمني)، فالشتم بعيدٌ من إكرام الشاتم، وضده وهو المدح أولى بالإكرام وأنسب،وكذا تقول في نحو

---

(١) حسن بن محمد بن محمود العطار . مغربي الأصل مصري المولد . ولد في القاهرة سنة ١١٩٠هـ ، وأقام زمناً في دمشق ، وسكن ألبانيا ثم عاد إلى مصر، فتولى مشيخة الأزهر سنة ١٢٤٦هـ ، إلى أن توفي . له من المؤلفات : رسالة في كيفية العمل بالإسطرلاب ، وكتاب في الإنشاء والمراسلات ، وحواش في العربية ، منها حاشية على شرح المقولات للسجاعي ، وأخرى في الأصول والمنطق . توفي سنة ١٢٥٠هـ . تنظر ترجمته في الأعلام ٢٢٠/٢ ، معجم المؤلفين ٢٨٥/٣ .

(٢) حاشية الصبان ١٠٦/٤.

(٣) في الأصل (أيضـ)

(٤) ينظر : شرح التصريح ٢٤٨/٢.

(٥) ينظر : المقتضب ٦٨/٢ .

(٦) شرح الرضي ١٠٣/٥- ١٠٦.

(([اطلبوا] [1] العلمَ و لو بالصين))[2].

واستظهر المحقق الرضي أنَّ الواو الداخلة على كلمة الشرط في مثله اعتراضية قال: ونعني بالجملة الاعتراضية ما يتوسط بين أجزاء الكلام، متعلقاً به معنى مستأنفاً لفظاً على طريق الالتفات، وقد يجيء بعد تمام الكلام، نحو قوله صلى الله عليه وسلم: ((أنا سيّد ولد آدم ولا فخر))[3]، فتقول في الأول: (زيدٌ وإن كان غنياً بخيلٌ)، وفي الثاني: (زيدٌ بخيلٌ وإن كان غنياً)، فجواب الشرط في مثله مدلول الكلام؛ أي: إن كان غنياً فهو يبخل، فكيف إذا افتقر؟ والجملة كالعوض عن الجواب المقدّر، ولو أظهرتَهُ لم تذكر هذه الجملة الظاهرة، ولا (الواو) الاعتراضية، لأنَّه لا يُؤتى بها إلاّ في صدر جملة متوسطة أو متأخرة[4].

وقال الجنزي[5]: هو (واو) عطف، والمعطوف عليه محذوف، وهو ضد الشرط المذكور، الذي هو الأولى بالجزاء المذكور، والتقدير: زيدٌ إن لم يكن غنياً وإن كان غنياً فهو بخيل، فحذف المعطوف عليه[6].

وعن الزمخشري أنَّ الواو في مثله للحال، فيكون الذي هو كالعوض عن الجزاء عاملاً في الشرط [٥٢/أ] نصباً على أنَّه حال، كما عمل جواب (متى) عند بعضهم في (متى) النصب على أنَّه ظرف[7].

الثالث: إذا تقدّم على الشرط ما هو جوابٌ في المعنى، فالشرط لا يكون [حينئذٍ][8] إلاّ ماضياً لفظاً أو معنى، نحو: (أضربْكَ إن ضربْتني) و (أضربكَ إن لم تعطني) ، حتى لا يعمل الأداة في الشرط لفظاً، كما لم تعمل فيما هو كالجزاء عند البصرية ، أو ما هو جزاءٌ عند الكوفية[9].

---

(١) الألف الفارقة ساقطة في الأصل.
(٢) شرح الرضي ١٠٧/٥.
والحديث ضعيف . ينظر : الجامع الصغير للسيوطي ، مصدر سابق ، ٤٤/١ .
(٣) الحديث حسن ، ونصه في الجامع الصغير : ((أنا سيد ولد آدم يوم القيامة ولا فخر)) . الجامع الصغير ١٠٩/١ .
(٤) شرح الرضي ١٠٧/٥- ١٠٨.
(٥) أبو حفص عمر بن عثمان بن الحسين بن شعيب الجنزي. أحد أئمة الأدب ، وله باعٌ طويلٌ في النحو والشعر. قدم بغداد وصحب الأئمة ، وصنف تفسيراً لو تم لم يوجد مثله . وصفه صاحب الوشاح بقوله ((لا يشق غباره)) ، ومع ذلك فقد تحلى بالورع ونزاهة النفس . توفي سنة ٥٥٠هـ، وقد جاوز السبعين. تنظر ترجمته في : بغية الوعاة ٢٢١/٢ ، طبقات المفسرين ، جلال الدين السيوطي ، مراجعة لجنة من العلماء ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، د . ط . ت ، ص (٧٦) ، طبقات المفسرين للداوودي ، مصدر سابق ، ٦/٢ ، معجم الأدباء ، ياقوت الحموي ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، ١٩٨٨م ، ٦٢/١٦ ، معجم المؤلفين ٢٩٦/٧ .
(٦) ينظر رأي الجنزي في : شرح الرضي ١٠٨/٥.
(٧) السابق والصفحة نفسها.
(٨) في الأصل (ح) .
(٩) شرح الرضي ١٠٩/٥.

الرابع: الشرط والجزاء إن كانا مضارعين، نحو: (إنْ تزرني أزرك)، أو كان الأول مضارعاً والثاني غيره، نحو: (إنْ تزرني زرتُكَ) ، أو (إنْ تزرني فأنت مكرمٌ) ، يتعيّن جزمهما في الصورة الأولى، وجزم الشرط في الصورة الثانية لدخول الجازم مع صلاح المحل للانجزام، لكونه معرباً والماضي مبني، فلا يظهر فيه أثر العامل[١].

وإن كان الثاني مضارعاً والأول ماضيا، نحو: (إنْ زارني زيدٌ أزرهُ) فالوجهان في الجزاء الرفع والجزم؛ أمَّا الرفع فلأنَّ حرف الشرط لمّا لم يعمل في الشرط الذي هو أقرب إليه، فلأن لا يعمل في الجزاء الذي هو أبعد منه أولى، وأمَّا الجزم فلكونه معرباً، ووجود الجازم فيه.
وإن كانا ماضيين فهما مبنيان في محل الجزم، نحو: (إنْ ضربتَ ضربتُ)[٢] .

الخامس: إذا كان الجزاء ماضياً، ولم يكن مُصدَّراً بـ (قد، أو ما، أو لا) لم يجز [الفاء][٣]، سواء كان الماضي ملفوظاً، نحو: (إنْ خرجتَ خرجتُ) أو معنوياً بأن دخلت (لم) على المضارع، نحو: (إنْ خرجتَ لم أخرجْ)، لتأثير حرف [٥٢/ب] الشرط فيه في المعنى، حيث جعل الماضي بمعنى المستقبل، فلا حاجة إلى الرابط بالفاء[٤].

أو مضارعاً مثبتاً غير مُصدّر بـ (السين) ، أو (سوف)، ففيه الوجهان الآتيان:
* بالفاء: من حيث أنَّه جُعِل خبر مبتدأ محذوف، فلم يؤثر فيه حرف الشرط، نحو (إن قمتَ فيقومُ)، أي: فهو يقوم، قال تعالى: ﴿ وَمَنْ عَادَ فَيَنتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ﴾ [٥] .
* وتركها: من حيث أنَّه لم يُجعَل خبر مبتدأ محذوف، بل جواب الشرط، وهو أولى لأنَّ عدم الحذف أولى من الحذف، نحو: (إن قمتَ يقمْ)[٦].

وكذا إن كان مضارعاً منفياً بـ (لا)، جاز الوجهان: دخول الفاء إن جُعل (لا) لنفي الاستقبال، فلم يكن لحرف الشرط تأثيرٌ فيه، لامتناع اجتماع العلتين على معمول واحد، وتركها إن جُعل (لا) لمجرد النفي، فكان لحرف الشرط تأثير فيه لجعله للاستقبال، قال تعالى: ﴿ إِن تَدْعُوهُمْ لَا يَسْمَعُوا دُعَاءكُمْ﴾ [٧]، وقال: ﴿ فَمَن يُؤْمِن بِرَبِّهِ فَلَا يَخَافُ بَخْسًا وَلَا رَهَقًا﴾ [٨] .

---

(١) شرح الرضي ١١٦/٥ .
(٢) السابق والصفحة نفسها .
(٣) في الأصل (الفأ).
(٤) شرح الرضي ١١٩/٥- ١٢٢.
(٥) سورة المائدة (٩٥).
(٦) شرح الرضي ١٢٣/٥.
(٧) سورة فاطر (١٤).
(٨) سورة الجن (١٣)، ينظر في هذا الموضع في : شرح الرضي ١٢٥/٥.

وأمَّا إذا كان الماضي مُصدّراً بـ (قد) ظاهرة، نحو قوله تعالى ﴿ إِن يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَّهُ﴾ [١]، أو مقدّرة كقوله تعالى: ﴿ وَإِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِن دُبُرٍ فَكَذَبَتْ﴾ [٢] ، أي: فقد كذبت، أو بـ (ما)، أو بـ (لا)، نحو: (إنْ زرتني فما أهنتُكَ) ، أو (فلا ضربتُك ولا شتمتُك)[٣].

أو كان المضارع المثبت مصدّراً بـ (السين)، نحو: ﴿ وَإِن تَعَاسَرْتُمْ فَسَتُرْضِعُ لَهُ أُخْرَى﴾ [٤]، أو (سوف)، نحو: ﴿ وَإِنْ خِفْتُمْ عَيْلَةً فَسَوْفَ يُغْنِيكُمُ اللّهُ﴾ [٥]، أو كان المضارع منفياً بـ (لن)، نحو: ﴿ وَمَا يَفْعَلُواْ مِنْ خَيْرٍ فَلَن يُكْفَرُوهُ﴾[٦][٥٣/أ] ، أو (ما)، نحو: ﴿ فَإِن تَوَلَّيْتُمْ فَمَا سَأَلْتُكُم مِّنْ أَجْرٍ﴾ [٧]، أو (أن) النافية، نحو: (إنْ تقم فأن أقوم) ، فالفاء واجبة ، كما إذا كان الجزاء أمراً، أو نهياً، أو دعاءً، أو جملة اسمية ، أو جملة فعلية فعلها جامد[٨].

نعم إن كان الجزاء مُصدّراً بـ (هل) ونحوه من أدوات الاستفهام غير الهمزة يجوز فيه الوجهان، قال تعالى: ﴿ قُلْ أَرَأَيْتَكُمْ[٩] إِنْ أَتَاكُمْ عَذَابُ اللّهِ بَغْتَةً أَوْ جَهْرَةً هَلْ يُهْلَكُ﴾ [١٠]، ﴿ قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَخَذَ اللّهُ سَمْعَكُمْ وَأَبْصَارَكُمْ وَخَتَمَ عَلَى قُلُوبِكُم مَّنْ إِلَـهٌ﴾ [١١]، ﴿ قَالَ يَا قَوْمِ أَرَأَيْتُمْ إِن كُنتُ﴾ [١٢]إلى قوله: ﴿ فَمَن يَنصُرُنِي﴾ [١٣] وتقول: (إن أكرمتك فهل تكرمني؟)[١٤] .

وأمَّا المُصدّرة بهمزة الاستفهام؛ سواء كانت جملة فعلية ، كقوله تعالى ﴿ أَرَأَيْتَ إِن كَذَّبَ وَتَوَلَّى* أَلَمْ يَعْلَمْ بِأَنَّ اللَّهَ يَرَى﴾ [١٥]، أو اسمية، نحو

---

(١) سورة يوسف (٧٧).
(٢) سورة يوسف (٢٧).
(٣) شرح الرضي ١٢٢/٥ .
(٤) سورة الطلاق (٦).
(٥) سورة التوبة (٢٨).
(٦) في الأصل: ﴿ وما تفعلوا من خير فلن تكفروه﴾ ، وليس في القرآن شيء من ذلك. سورة آل عمران (١١٥).
(٧) سورة يونس (٧٢).
(٨) شرح الرضي ١٢٢/٥.
(٩) في لأصل (أرأيتم).
(١٠) سورة الأنعام (٤٧).
(١١) سورة الأنعام (٤٦).
(١٢) في الأصل ﴿ قل أرأيتم إن كنت﴾.
(١٣) سورة هود (٦٣).
(١٤) شرح الرضي ١٢٤/٥.
(١٥) سورة العلق (١٣، ١٤).

(إنْ زارني أهو مهانٌ ؟) ، فلا تدخل الفاء سابقة على الهمزة، وإن دخلت مسبوقة بها كما في قوله تعالى:﴿ أَفَمَن حَقَّ عَلَيهِ كَلِمَةُ العَذَابِ أَفَأَنتَ تُنقِذُ مَن فِي النَّار ﴾[1].

وإنّما وجبت الفاء في تلك المواضع سوى المُصدّر بالاستفهام، لأنَّ الأداة لم تؤثر فيها، لا في المعنى ، حيث لم تجعلها بمعنى المستقبل، ولا في اللفظ ، حيث لم تجزمها، ولم تدخل الفاء في المصدّر بهمزة الاستفهام لعراقة الهمزة وقوة صدارتها وجاز في المُصدّر بـ (هل) ونحوه الفاء وتركها، نظراً إلى كون معناها كمعنى همزة الاستفهام، ونظراً إلى عدم عراقتها في الاستفهام[2].

[وتجيء][3] (إذا) الفجائية مع الجملة الاسمية موضع الفاء[4]، كقوله تعالى ﴿ وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا [٥٣/ب] قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾ [5].

هذا وأجاز الكوفيون حذف علامة الجزاء اختياراً، مستدلين بقوله تعالى: ﴿ أَيْنَمَا تَكُونُواْ يُدْرِككُّمُ الْمَوْتُ﴾ [6] على قراءة الرفع – شاذة[7] – وغيرهم اضطراراً كقوله:

٣٢- مَن يَفعَلِ الحَسناتِ اللهُ يَشكُرُها [8] .

أفاده في الترتيب[9] .

---

(١) سورة الزمر (١٩).
(٢) شرح الرضي ١٢٤/٥- ١٢٥.
(٣) في الأصل (يجي) .
(٤) شرح الرضي ١٢٧/٥.
(٥) سورة الروم (٣٦).
(٦) سورة النساء (٧٨).
(٧) القراءة في الكشاف دون نسبتها إلى قارئ معين. قال الزمخشري: ((قرئ (يدرككم) بالرفع، وقيل: هو على حذف الفاء؛ كأنّه قيل: فيدرككم الموت)). ونسبها أبو حيان في البحر المحيط لطلحة بن سليمان . تنظر القراءة في : المحتسب لابن جني ١٩٣/١ ، الكشاف ٥٣٧/١ ، البحر المحيط في التفسير ٢٩٩/٣ ، إملاء ما منّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن ، أبو البقاء العكبري ، دار ومكتبة الهلال ، بيروت ١٩٧٩م ، ١٨٧/١ ، معجم القراءات القرآنية ١٤٧/٢ .
(٨) الشاهد صدر بيتٍ من البسيط ، وتمامه : **الشَّرُ بالشَّر عِندَ اللهِ مثلان** وهو لعبد الرحمن بن حسان، وقيل: لعبد الله بن حسان، وقيل: لكعب بن مالك الأنصاري وبعده:

فإنّما هذه الدُّنيا وزينتها كالزَّادِ لا بُدَّ يوماً أنَّهُ فانِ

والشاهد فيه: قوله (الله يشكرها) ، فإنّها جملة وقعت جواب الشرط، وقد حُذف الفاء فيها للضرورة؛ وأصلها: فالله يشكرها. وعن المبرّد أنّه منع ذلك مطلقاً، وزعم ابن الراوية: من يفعل الخير الرحمن يشكره. ينظر : شرح شواهد المغني ٢٨٦/١. والبيت من شواهد : الكشاف ٥٣٧/١، خزانة الأدب ٣٦٥/٢ ، الهمع ٣٢٨/٤ ، الدرر اللوامع ٨١/٥ ، العيني ٢٠/٤
(٩) ينظر : شرح الرضي ١٢٢/٥ .

فائـدة: إذا عُري الفعل من العاطف، أعرب بدلاً إن جُزم، كما في قوله:

٣٣- متى تأتِنا تُلمِمْ بنا في ديارنا تجدْ حطباً جَزلاً ونـاراً تأجّجا[١]

وحالاً إن رُفِع، كما في قوله:

٣٤- متى تأتِهِ تعشو إلى ضوءِ نـارهِ تجدْ خيرَ نارٍ عندَها خيرُ موقدِ[٢]

أفاده الفارضي[٣]

(قد انتهى ما) من العوامل (للسماع ينتمي)، (وما بقى) منها ممَّا سيذكر فهو إلى (القياسي منتمي) ، أي: منتسب.

---

(١) البيت من الطويل لعبيد الله بن الحر الجعفي.
والشاهد فيه: قوله (تلمم) على أنَّه بدلٌ من الفعل. قال البغدادي في الخزانة: ((وقد جوّز المتأخرون الأبدال الأربعة في الفعل، منهم الشاطبي في شرح الألفية، قال: يُتصوّر في بدل الفعل من الفعل ، ما تُصوّر في بدل الاسم من الاسم، فقد يكون فيه بدل الكل من الكل، ومنه قوله: متى تأتنا تلمم بنا في ديارنا .....)). تنظر خزانة الأدب ٥/٢٠٣- ٢٠٤، ٩/٩٠/٩١. والبيت من شواهد : الكتاب ٣/٨٦ ، الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/٥٨٣ ، الهمع ٥/٢٢١ ، الدرر اللوامع ٦/٦٩ ، شرح الأشموني ٣/١٣١ .
(٢) البيت من الطويل ، وهو للحطيئة. و (تعشو): تأتي في الظلام، قال المرزوقي: ((عشا يعشو إذا سار في ظلمة)) . وقال الأصمعي: ((تأتيه على غير هداية)). والشاهد في البيت: قوله (تعشو) ، على أنَّ الجملة جاءت حالاً بعد صريح الشرط ، وهو (تأته)، وصاحب الحال الضمير المخاطب في الشرط، والمعنى: متى تأته عاشياً ، أي : في الظلام . تنظر : خزانة الأدب ٩/٩٠ . والبيت من شواهد : الكتاب ٣/٨٦ ، الرضي ٥/١٣١ ابن عقيل ٤/٢٧ ، شرح الأشموني ٤/١٠ ، العيني ٤/١٠ .
(٣) ينظر ما ذكر في : شرح الرضي ٥/١٣١- ١٣٢.

فصل في العوامل القياسية

ثمَّ القياسي تسعةٌ: فالأوَّلُ ... الفعلُ مُطلقاً فذاكَ يعمَلُ
برَفعِ مَعمولٍ لهُ والنَّصب ... كـ (خابَ مَن صارَ حليفَ الذَّنبِ)
فالرَّفعُ إن تمَّ بهِ كلامَا ... فهوَ إذاً يدعُونَهُ تمَامَا
وإن يكُن مُفتقِراً إلى خبَر ... مُنتصِبٍ، فناقِصٌ كما اشتُهر
كـ(كانَ، أضحى، ظلَّ، صارَ،أمسى ... أصبحَ، باتَ، وغدا، وليسا
آضَ ،وعادَ، ثمَّ راحَ، آلا ... مادامَ، مانفكَّ، كذا مازالا[٥٤/أ]
مافتئَ، مابَرح) . والثاني ... منها: اسمُ فاعلٍ، كـ (زيدٍ داني)
وهوَ كفعلٍ مُسندٍ معلومِ ... ثمَّ اسمُ مفعولٍ كذا معلومي
وذا كمجهولٍ أتى في العملِ ... والصِّفةُ المُشبهةُ اسمَ الفاعلِ
كـ (هل جميلٌ مَن تراهُ يفجُرُ) ... وأفعلُ التفضيلِ ،ثمَّ المصدرُ
كـ (ما أرى مِن رجلٍ أحسنَ فيـ ... ـهِ الحلمُ مِنهُ في الفقيهِ المُنصفِ)
و (أمرُكَ الناسَ ببرٍّ حَسَنُ ... ظنَّكَ إيَّاهُم سواً لا يَحسُنُ)
واسمٌ مضافٌ فبهِ التِلْوَ اجررْ ... كـ (طاعةُ الإلهِ خيرُ متجر)
ومُبهمٌ تمَّ فثُلَّهُ عَمَلا ... نصبٍ، كـ (عندي مِنوانُ عَسَلا)
و[ملءُ][1] ذا زيتاً، ورطلٌ بُرًّا ... وأربعونَ دِرهَماً لا غيرا)
ومِنهُ أيضاً: (رُبَّهُ كتابا ... لقيتُ، ما رُمتَ بذا جَوابا)
وكلُّ لفظٍ فيهِ معنى الفعلِ ... نحو: (تراكِ كُلَّ سوءِ الفعلِ)
و (ما لهُ رأيٌ) ، و (أيْها أملَه) ... (ولم يكُن مُحمّدياً عملُه)

هذا فصلٌ في بيان العوامل القياسية، وتقدَّم أنَّ القياسي هو: ما لا يتوقف إعماله بخصوصه على السماع، بل يمكن أن يذكر في عمله قاعدة كلية موضوعها غير محصور، كقولك: (عَلِمَ: يرفع الفاعل لأنَّه فعلٌ، وكل فعلٍ يرفع الفاعل، ينتج: أنَّ (عَلِمَ) يرفع الفاعل، وهو المطلوب)[2].

وكذا غيره من اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، وغيرها. مثلاً: (ضارب): يرفع الفاعل إذا وُجد شرطه، لأنَّه اسم [٥٤/ب] فاعل، وكل اسم فاعل يرفع الفاعل إذا وُجد شرطه؛ فـ (ضارب) يرفع الفاعل، وهو المطلوب[3].

---

(١) في الأصل (ملأ).
(٢) إظهار الأسرار ، ص (٥٦) .
(٣) جاء في المصباح في النحو للمطرزي ما يلي : ((فاللفظي ضربان : قياسي : وهو ما يصح أن يقال فيه كل ما كان كذا ، فإنّه يعمل كذا ، كقولنا : غلامُ زيدٍ ، لمّا رأيت أثر الأول في الثاني ، وعرفت علته ، قستَ عليه دارُ عمرو ، وثوبُ بكرٍ)) . المصباح ، مصدر سابق ، ص (٥٤)

(ثمَّ): التعبير بها لمجرد المحافظة على الوزن، أو نقول: كلمة (ثمَّ) في الأصل للتراخي في الزمان، ويستعار للتراخي في الرتبة، فيكون ما بعدها [أعلى][1] مرتبة ممّا قبله أو أدنى، كما أفاده العلامة العصام وغيره.

ولا يخفى أنَّ القياسي أعلى مرتبةً من السماعي[2]، فالتعبير بكلمة (ثمَّ) لهذه النكتة الجليلة.

العامل (القياسي): بتخفيف الياء للوزن، أي الذي وقع [جزءاً][3] من اللفظي (تسعةٌ) أنواعه بالاستقراء.

[الفعـــل]

(فالأوَّل): الفاء لتفصيل المجمل المفهوم من السياق بالباء الموحدة، ويجوز أن تكون (فاء الفصيحة)[4]، (الفعل): الاصطلاحي[5]، (مُطلقاً): مصدر ميمي مفعول مطلق لفعل مقدّر، أي: أطلق إطلاقاً، أو مفعول به لـ (أعني) المقدّر ويجوز أن يكون حالاً من الخبر الذي هو (الفعل) ، بتأويله بالمفعول عند الجمهور أي: حال كونه مطلقاً، على ما صرّح به العصام في أمثاله ، أو بلا تأويل عند مَن جوَّز الحال من الخبر[6].

(فذاك) ، أي : الفعل مطلقاً؛ لازماً[7] كان أو متعدياً، متصرفاً أو غيره، تاماً أو ناقصاً، قلبياً أو لا [8]. (يعملُ برفعٍ معمولٍ): واحد، (له): سواءٌ كان فاعلاً أم اسماً، والباء في (برفع) : للتصوير والتفسير، (والنصب) أي: وبالنصب لمعمولات كثيرة له، سواءٌ كانت مفاعيل أم غيرها، كالخبر، والحال

---

(١) في الأصل (اعلا) ، وكذا في التي بعدها .
(٢) قال المطرزي : ((قدمنا القياسية لاطرادها ، ولأنَّ الفعل منها ، وهو الأصل)) . المصباح في النحو ، ص (٥٧) .
(٣) في الأصل (جزا).
(٤) ينظر : الكليات ٣/٣٢٠.
(٥) عرّفه أبو البقاء الكفوي بقوله: ((والفعل: التأثير من جهة مؤثر، وهو عامٌ لما كان بإجادة أو غير إجادة ولما كان بعلم أو غير علم، وقصد أو غير قصد، ولما كان من الإنسان والحيوان والجمادات)) الكليات ٤/٣٢٦- ٣٢٧.
وقال الشريف الجرجاني: ((الفعل: هو الهيئة العارضة للمؤثر في غيره بسبب التأثير أولاً، كالهيئة الحاصلة للقاطع بسبب كونه قاطعاً . وفي اصطلاح النحاة: ما دلَّ على معنى في نفسه، مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة. وقيل: الفعل: كون الشيء مؤثراً في غيره، كالقاطع مادام قاطعاً)). التعريفات ، ص (١٤١) .
(٦) جاء في الهامش: ((وقوله: عند مَن جوَّز الحال من الخبر راجعٌ للشقين، وهما: قوله: بتأويله بالمفعول وقوله: أو بلا تأويل. ا.ن)) .
(٧) جاء في الهامش أيضاً: ((نحو: قعد)).
(٨) جاء في الهامش أيضاً: ((وقوله: أو متعدياً كـ (ضرب)، وقوله: متصرفاً كـ (كان)، وقوله: أو غيره كـ (ليس)، وقوله: تاماً كـ (جلس)، وقوله: أو ناقصاً كـ (كان)، وقوله: قلبياً كـ (علم)، وقوله: أو لا : كضرب)).

والتمييز [٥٥/أ] وغير ذلك، لكنّ اللازم لا ينصب المفعول به بدون حرف الجر لعدم الاحتياج إليه بدونه.

والفعل على نوعين: لازمٌ ومتعدٍّ، فاللازم: ما يتم فهمه بغير ما وقع عليه الفعل أعني: بغير المفعول به الصريح، نحو: (قعدَ زيدٌ)[١]، والمتعدي: ما لا يتم فهمه بغير ما وقع عليه الفعل[٢]. وهو على ثلاثة أقسام:
الأول: متعدٍّ إلى مفعول واحد، نحو: (ضربَ زيدٌ عمراً).
والثاني: متعدٍّ إلى مفعولين، نحو: (أعطيتُ زيداً درهماً) ، و(علمتُ زيداً فاضلاً).
والثالث: متعدٍّ إلى ثلاثة مفاعيل، نحو: (أعلمَ زيدٌ بكراً عمراً فاضلاً)، فمَن أراد أن يطّلع على التفصيل، فليرجع إلى المطولات[٣].

وينقسم أيضاً إلى تامٍّ وناقص كما يأتي، ومثال كل منهما مذكور في قولي: (كخابَ مَن صار حليفَ الذنبِ)، و (خابَ) بمعنى: حُرِمَ[٤] : فعل ماضٍ تام وفاعله اسم الموصول بعده، و (صارَ) : فعل ماضٍ ناقص، اسمه ضمير مستتر يعود على (مَن)، وخبره (حليفَ الذنبِ) ، بمعنى: ملازمه[٥].

ثمَّ لا بدَّ لكل فعل: تاماً أو ناقصاً، لازماً أو متعدياً، من مرفوع، لأنَّ النسبة إلى المرفوع مأخوذة في مفهومه وضعاً، كما قاله السيد الجرجاني[٦]، فلا يكون بدونه (فالرفع) ، أي : المرفوع، (إن تمَّ) ، أي : الفعل، (به) ، أي : بذلك المرفوع (كلاما) : منصوب على أنّه حال من فاعل (تمَّ) ، أو تمييز من النسبة، أي من جهة الكلام ، وإن كان تمَّ من الأفعال الناقصة، فمعنى: (إن تمَّ) ، أي : إن صار الفعل بالمرفوع كلاماً تاماً [٥٥/ب] ، فهو منصوبٌ على الخبرية، (فهو) ، أي : الفعل (إذاً) :بالتنوين، وهذا التنوين للعوض، كما قاله الكافيجي[٧]، أي: إذا تمَّ الفعل بالمرفوع كلاماً، بأن صحَّ السكوت عليه به، (يدعونه) ، أي : يسمونه؛ أي : النحاة ذلك الفعل (تماماً) ، أي : تاماً ، لأنه يستغني بمرفوعه عن منصوبه[٨]، وقيل: لأنّه يفيد المخاطب فائدة تامة[٩]، وقال سيبويه وأكثر البصريين أنَّ معنى تمامه: دلالته على الحدث والزمان[١٠].

---

(١) ينظر : إظهار الأسرار ، ص (٥٦) .
(٢) ينظر : الهمع ٥/١٠- ١١.
(٣) ينظر على سبيل المثال : شرح التسهيل ١٥١/٢ ، شرح ابن عقيل ٥٣٦/١ ، الهمع ١٤/٣- ١٥ شرح التصريح ٢٤٦/١- ٢٥٧ ، وغيرها.
(٤) القاموس المحيط، مادة (خيب).
(٥) السابق، مادة (حلف).
(٦) قال السيد الجرجاني : ((المرفوع ما اشتمل على علم الفاعلية)) . تنظر : التعريفات ، ص (١٧٦) .
(٧) ينظر : الكليات ٦٩/٢ ، دون نسبة الرأي للكافيجي .
(٨) ينظر : حاشية الأمير على المغني ٧٠/٢ ، معجم المصطلحات النحوية للبدي ، مادة (التام) .
(٩) السابقان والصفحتان نفساهما .
(١٠) الكتاب ٣٤/١ ـ ٣٥ .

ويُسمى المرفوع [حينئذٍ][1] فاعلاً أو نائبه، نحو:(قعَدَ زيدٌ)، و(ضُربَ بكرٌ) (وإن يكن) الفعل لم يتمّ به كلاما، بل كان (مفتقراً) ، أي : محتاجاً في الكلام (إلى خبر منتصب فناقصٌ) ، أي: فذلك الفعل المفتقر، اسمُهُ فعلٌ ناقصٌ كما اشتهر عندهم ، ويُسمى بذلك لأنّه لا يتمّ بالمرفوع كلاماً، بل بالمرفوع مع المنصوب.

فتسمية الأفعال الآتية ناقصة، لنقصانها عن بقية الأفعال بالافتقار إلى شيئين[2]، وعلى قول سيبويه المارّ: لكونها سُلبت الدلالة على الحدث، وتجردت للدلالة على الزمان[3]، فترفع الجزء الأوّل من الجملة الاسمية، الذي كان مبتدأ تشبيهاً بالفاعل، ويسمى اسماً لها، ويسمى فاعلاً مجازاً، وتنصب الجزء الثاني منها تشبيهاً بالمفعول به في توقف الفعل عليه، كما قاله في الغاية [4] .

أو لأنّها أشبهت الفعل التام المتعدي لواحد، كـ (ضربَ زيدٌ عمراً)، كما في التصريح[5]، ويُسمى خبراً لها، كما عُلِم من النظم، لكونه خبر المبتدأ في الأصل على ما قاله بعضهم[6] [٥٦/أ]، ويسمى مفعولاً مجازاً، هذا مذهب البصريين. وعند الكوفيين غير الفرّاء، أنّها لا تعمل في المرفوع شيئاً، وإنّما هو مرفوعٌ بما كان مرفوعاً به قبل دخولها، وهو الابتداء، وأنّ تأثيرها في الخبر فقط[7].

والفعل الناقص (كـ) :
* (كانَ) : وهي لاتصاف اسمها بخبرها، أي : بمدلول خبرها التضمني، وهو الحدث في زمان صيغتها، نحو: (كانَ زيدٌ قائماً) ،أي: إنَّ زيداً متصفٌ بصفة القيام
* (أضحى) : وهي لاتصاف اسمها بخبرها في الضحى، أي: بمدلوله التضمني كما مرَّ نظيره – وكذا يقال فيما يأتي، نحو: (أضحى زيدٌ ورعاً).
* (ظلَّ) : وهي لاتصاف اسمها بخبرها نهاراً، نحو: (ظلَّ زيدٌ صائماً).
* (صارَ) : وهي للتحول والانتقال، نحو: (صارَ زيدٌ عالماً).
* (أمسى): وهي لاتصاف اسمها بخبرها في المساء، مثل: (أمسى زيدٌ ذاكراً).
* (أصبح): وهي لاتصاف اسمها بخبرها في الصباح ، نحو: (أصبحَ البردُ شديداً)
* (باتَ) : وهي لاتصاف اسمها بخبرها في الليل، نحو: (باتَ عمروٌ مصلياً).
* (وغدا) : نحو: (غدا زيدٌ شاكراً).

---

(١) في الأصل (ح) .
(٢) ينظر : الكليات ٨٤/٤ .
(٣) شرح الرضي ١٩٢/٥.
(٤) الغاية – كما سبقت الإشارة - أحد شروح الكافية التي لم أقف عليها ، غير أنّ الرضي ذكر هذه المسألة في شرحه على كافية ابن الحاجب بقوله : ((تسمية مرفوعها اسماً لها أولى من تسميته فاعلاً لها ، إذ الفاعل ... في الحقيقة : مصدر الخبر مضافاً إلى الاسم ... فكما لا يسمى منصوبها المشبه بالمفعول مفعولاً ، فالقياس ألاّ يسمى مرفوعها المشبه للفاعل فاعلاً ، لكنهم سموه فاعلاً على القلة ، ولم يسموا المنصوب مفعولاً ، لما مهدوا من أنّ كل فعل لابد له من فاعل ، وقد يستغني عن المفعول)) . ينظر : شرح الرضي ١٩٩/٥ .
(٥) شرح التصريح ١٨٤/١.
(٦) ينظر الرأي في : الكليات ٨٤/٤ ، دون نسبته لقوم بعينهم .
(٧) ينظر : شرح التصريح ١٨٤/١.

* (وليسا) : الألف للإطلاق، وهي لنفي اتصاف اسمها بخبرها في زمن الحال عند الجمهور، نحو: (ليسَ زيدٌ قائماً)، أي: الآن، وقيل: للنفي مطلقاً[1].
* (آض) : بالضاد المعجمة مع المد، وهي مثل صار، نحو: (آض بكرٌ عابداً).
* (وعادَ) :وهي مثل صار أيضاً، نحو: (عادَ خالدٌ صابراً).
*(ثمَّ راحَ) : وهي كصارَ أيضاً، نحو: (راحَ السِّعرُ رخيصاً).
* (آلا) : كما ذكره الرضي[2]، وهي بالهمزة الممدودة في أولها، والألف في آخرها للإطلاق، نحو: (آلا الأمرُ هيناً) ، أي [٥٦/ب]: صار هيناً .
* (ما دامَ) : نحو: (لا نأتيكَ مادام زيدٌ موجوداً).
* (ما انفكَّ) : نحو: (ما انفكَّ بكرٌ مخاصماً).
(كذا): أي مثل ما مرَّ في رفع الاسم ونصب الخبر:
* (ما زالا) : بألف الإطلاق في آخرها، نحو: (ما زالَ زيدٌ صائماً).
* (ما فتئَ) : نحو: (ما فتئَ بكرٌ مقيماً).
* (ما برحَ) : بكسر الراء، نحو: (ما برح عمروٌ مجاهداً)[3].

تنبيـــهات:

الأوَّل: أشعرَ التعبير بـ (الكاف) التمثيلية، بأنَّ الأفعال الناقصة ليست محصورة فيما ذكر، فمنها: رجع، واستحال، وقعد،وحار بالمهملتين، وارتدَّ،وتحوّل كما ذكره السيوطي في شرح الألفية[4]، وقد صرّح الرضي بأنَّه يجوز تضمين كثير من التامة معنى الناقصة، كما تقول: (تتمُ التسعةُ بهذا عشرةً) ، أي: تصير عشرة تامة، و (كَمَلَ زيدٌ عالماً) ، أي: صار عالماً كاملاً، قال تعالى ﴿ فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا﴾ [5]، أي: صار مثل بشر[6].

الثـاني: لم يذكر الأصل من هذه الأفعال المتقدِّمة إلا خمسة منها (كان ، وصار، ومازال، ومادام، وليس)[7] ، والبقية ألحقتها تبرعاً .

---

(١) ينظر : الهمع ٧٩/٢ ، دون نسبة أي من الرأيين للجمهور .
(٢) شرح الرضي ١٩٣/٥.
(٣) جاء في الهامش: ((ثمَّ اعلم أنَّ هذه الأفعال الأربعة التي هي: زال، وبرح، وفتئ، وانفك، يشترط في عملها أن يسبقها نفي – كما في النظم – أو دعاء أو نهي، لأنَّ هذه الأفعال معناها النفي، وإذا نفيتَ انقلبت إثباتاً، ومثالها بعد النفي ما ذكره في النظم، وبعد النهي في نحو: (لا تزل ذاكراً الموت)، وبعد الدعاء، نحو: (ما زال علمُك نافعاً)، ومثال (برح) بعد النهي: (لا تبرح قارئاً للعلم)، وبعد الدعاء، نحو: (لا برح سعدُك قائماً)، ومثال (فتئ) بعد النهي، نحو: (لا تفتأ عاملاً لله بالعلم)، وبعد الدعاء: (لا فتئ قلبُك عامراً بتقوى الله)، ومثال (انفك) بعد النهي: (لا تنفك مشتغلاً بالله)، وبعد الدعاء، نحو: (لا ينفك قلبُك عامراً بتقوى الله). ا.هـ)) .
(٤) البهجة المرضية في شرح الألفية ، جلال الدين السيوطي ، الطبعة الثالثة ، مطبعة الحلبي ، مصر ١٩٥٩م ، ص (٤٥) .
(٥) سورة مريم (١٧).
(٦) ينظر : شرح الرضي ١٩٣/٥.
(٧) العوامل للبركوي ، ص (٩١) .

الثالث: ما تصرَّف من هذه الأفعال يعمل عمل الماضي، كالمضارع، واسم الفاعل، والمصدر[١].

الرابع: قد يُستعمل بعض هذه الأفعال تامة، أي مكتفية بمرفوعها، نحو: ﴿ وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ ﴾[٢] أي: حصل، ﴿ فَسُبْحَانَ اللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ ﴾[٣] أي: تدخلون في المساء والصباح[٤].

[اسم الفاعل]

(و) العامل (الثاني منها) ، أي : من العوامل التسعة القياسية (اسم فاعلٍ) كـ (زيدٌ داني)[٥]، أي: قريب، اسم فاعل من ([دنا][٦] يدنو) إذا قرب، فهو رافعٌ للضمير المستتر فيه الراجع إلى (زيد)، كقولك: (زيدٌ دنا)، فإنَّه رافعٌ للضمير [٥٧/أ] .

واسم الفاعل ما دلَّ على الحدث والحدوث وفاعله، فالدال على الحدث يشمل جميع الصفات و الأفعال، فخرج بقيد الحدوث: اسم التفضيل، نحو: (أفضل) والصفة المشبهة، نحو: (حسن)، فإنَّهما يدلان على الثبوت[٧]، وخرج بذكر فاعله: اسم المفعول، نحو: (مضروب)، والفعل، نحو: (قامَ)، فإنَّ اسم المفعول إنَّما يدلّ على المفعول، لا على الفاعل، والفعل إنَّما يدل على الحدث والزمان بالوضع، لا على الفاعل، وإن دلَّ عليه بالالتزام[٨] عند غير السيد الجرجاني[٩].

و(هو) ، أي : اسم الفاعل أمرهُ في العمل، (كفعلٍ) له (مسندٍ) صفة لازمة، لأنَّ الفعل لا يكون إلاَّ مسنداً، (معلوم): ويقال بدله: مبني للفاعل، وكلاهما بمعنى واحد في اصطلاح النحاة، وهو الفعل الذي ذكِر أصل فاعله، كما ذكره صاحب الفوائد ، بخلاف اسم المفعول فإنَّه كفعله المجهول، كما يأتي، يعني أنَّ اسم الفاعل إن كان فعله لازماً، فهو يرفع الفاعل فقط، وإن كان متعدياً، فيرفع الفاعل

---

(١) ينظر : شرح الألفية للمرادي ٢٩٧/١ ، الهمع ٧٧/٢ ، شرح التصريح ١٨٦/١ ، شرح الأشموني وحاشية الصبان عليه ٢٣٠/١ .
(٢) سورة البقرة (٢٨٠).
(٣) سورة الروم (١٧).
(٤) ينظر : شرح الألفية للمرادي ٣٠٣/١ ، الهمع ٨٢/٢ ، شرح التصريح ١٩٠/١ ، شرح الأشموني وحاشية الصبان عليه ٢٣٥/١ .
(٥) القياس يقتضي (زيدٌ دانٍ) وورد بالياء لضرورة النظم.
(٦) في الأصل (دنى)، وكذلك في (دنا) التي بعدها.
(٧) ينظر : التعريفات للجرجاني ، ص (٢٦) .
(٨) ينظر : شرح الرضي ٤٣٨٨ ، الهمع ٧٩/٥ ، شرح التصريح ٦٥/٢.
(٩) حاشية السيد الجرجاني على شرح الكافية للرضي ، علي بن محمد الجرجاني ، المكتبة المرتضوية لإحياء الآثار الجعفرية ، ١٩٧٠ ، ١٩٩/٢.

وينصب المفعول به ، وإن تعدّى إلى مفعول فهو يتعدّى إلى مفعول، وإن تعدى إلى مفعولين فهو يتعدى إلى مفعولين، وإن تعدى إلى ثلاثة مفاعيل فهو يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل[1] .

ثمَّ إن كان صلةَ لـ (أل) عمِل عمَل فعله مطلقاً؛ ماضياً أو غيره، معتمداً أو غير معتمد، تقول: (جاءَ الضاربُ زيداً أمسِ) ، أو (الآنَ) ، أو (غداً)، وإن لم يكن صلة لـ (أل) عمِل بشرطين:
أحدهما: كونه للحال أو الاستقبال لا الماضي[2]، خلافاً للكسائي[3].
وثانيهما: اعتماده على استفهام، نحو: (أضاربٌ زيدٌ عمراً ؟)، أو نفي، نحو: (ما ضاربٌ زيدٌ عمراً)، أو مخبر عنه، نحو: (زيدٌ ضاربٌ أبوه عمراً) أو موصوف به، نحو: (مررتُ برجلٍ ضاربٍ أبوه عمراً)، أو ذي حال، خلافاً للأخفش[4]، نحو: (جاءَ زيدٌ راكباً أبوه [٥٧/ب] فرساً). والاعتماد على المقدَّر – ممَّا ذكرنا – كالاعتماد على الملفوظ ، من ذلك، نحو: (مهينٌ زيدٌ عمراً أم مكرمه ؟) أي: أمهينٌ؟، ومنه: (يا طالعاً جبلاً)[5].

قال في المغني: إنَّ اشتراط الاعتماد، وكون الوصف بمعنى الحال أو الاستقبال إنَّما للعمل في المنصوب، لا لمطلق العمل، بدليلين:
أحدهما: أنَّه يصحّ: (زيدٌ قائمٌ أبوه أمسِ).
والثاني: أنَّهم لم يشترطوا لصحة نحو: (أقائمٌ الزيدان؟) كون الوصف بمعنى الحال أو الاستقبال[6]. انتهى.

تنبيـــه: صيغة اسم الفاعل من الثلاثي المجرَّد على وزن (فاعل)، ومن غيره على صيغة المضارع بميم مضمومة، وكسر ما قبل الآخر، نحو: (مُدخِل و مُستغفِر)[7].

---

(١) ينظر شرح كافية ابن الحاجب (الفوائد الضيائية) ، نور الدين الجامي ، دراسة وتحقيق : أسامة طه الرفاعي ، دار الآفاق العربية ، القاهرة ، ٢٠٠٣م ، ١٩٧/٢.
(٢) جاء في الهامش: ((قوله: لا الماضي، أي : فلا تقول: (هذا ضاربُ زيداً أمسِ) بل يجب إضافته فتقول: (هذا ضاربُ زيدٍ أمس) ، وأجاز ذلك الكسائي)) .
(٣) أجاز الكسائي عمل اسم الفاعل بمعنى الماضي، وتبعه في ذلك ابن هشام وأبو جعفر وجماعة، واستدلوا بقوله تعالى: ﴿ وَكَلْبُهُم بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ﴾ ووجه الدلالة منه: أنَّ (باسط) بمعنى الماضي ، وعمل في (ذراعيه) النصب. وقال المانعون: لا حجة لهم في (باسط ذراعيه) لأنَّه على إرادة حكاية الحال الماضية والمعنى: يبسط ذراعيه، فيصح وقوع المضارع موقعه، بدليل أنَّ الواو في : (وكلبهم) واو الحال. ينظر: شرح الرضي ٣٩٣/٤- ٣٩٥ ، الهمع ٨١/٥ ، شرح التصريح ٦٦/٢.
(٤) يجوِّز الأخفش عمل اسم الفاعل من غير الاعتماد على شيء من الأشياء المذكورة ، نحو: (قائمٌ الزيدان) ينظر: شرح الرضي ٣٩٣/٤ ، شرح الألفية للمرادي ٢٧١/١ ، الهمع ٦/٢ ، شرح الأشموني ١١٢/١ .
(٥) ينظر الشرطان وتفصيلاتهما في : شرح الألفية للمرادي ٢٧٠/١ ، الهمع ٦/٢ ، شرح التصريح ٦٥/٢ شرح الأشموني ١١٢/١ .
(٦) مغني اللبيب ٥٤٢/٢ .
(٧) ينظر : كافية ابن الحاجب بشرح الرضي ٣٨٨/٤.

[اســـم المفعـول]

(ثمّ) الثالث من التسعة: (اسم المفعول) ، وهو ما دلَّ على حدث ومفعوله فخرج بقولنا: ومفعوله ، ما [عدا][1] اسم المفعول من الصفات، والمصادر، والأفعال الدالة على الأحداث.

وصيغته من الثلاثي المجرَّد على وزن (مفعول)، كـ (مضروب)، وكذا الأمر (معلومي) : اسم مفعول من العلم، مضاف إلى ياء المتكلم؛ أي: معلومٌ عندي ومن غيره على صيغة اسم الفاعل، بشرط فتح ما قبل الآخر، كـ : مُكرَم ومُستخرَج، مُدحرَج، بفتح الراء[2].

و (ذا) أي : اسم المفعول كـ (مجهول)، أي : كفعل مبني للمجهول، ويقال بدله مبني للمفعول، وكلاهما بمعنى واحد ، وهو الفعل الذي لم يذكر فاعله، وأقيم المفعول ، أي ونحوه[3] مقامه، كما في الفوائد[4].

(أتى في العمل): فيرفع نائب الفاعل، ولا ينصب المفعول به، إلاّ إذا اشتُقَّ من الفعل المتعدي إلى مفعولين أو ثلاثة[5]. وهو كاسم الفاعل في أنّه إذا كان مقروناً بـ (أل) عَمِلَ مطلقاً، وإن كان مجرداً من (أل) عمِل بشرط الاعتماد على الاستفهام، أو النفي، أو المخبر عنه، أو الموصوف، أو ذي حال، وبشرط كونه للحال أو[٥٨/أ] الاستقبال، لا الماضي، تقول: (زيدٌ مُعطى أبوه درهماً) كما تقول: (زيدٌ يعطي درهماً)[6]، فـ (زيدٌ): مبتدأ، و (مُعطى): خبره، وهو اسم مفعول متعدٍّ لاثنين، و (أبوه): نائب الفاعل به[7]، وهو مفعوله الأول، و (درهماً): مفعوله الثاني، وتقول:

المُعطى كفافاً يكتفي[8] .

كما تقول: (الذي يُعطى كفافاً يكتفي) ، إن أردتَ الحال أو الاستقبال و (الذي أعطِي كفافاً يكتفي) ، إن أردتَ الماضي، فـ (المُعطى): مبتدأ، وهو متعدٍّ

---

(١) في الأصل (عدى) .
(٢) ينظر : كافية ابن الحاجب بشرح الرضي ٤٠٦/٤.
(٣) جاء في الهامش: ((قوله: أي ونحوه: أي المفعول ، وهو أربعة أشياء: المصدر، والجار والمجرور وظرف الزمان، وظرف المكان. ويشترط في الظرفين والمصدر أن يكنّ متصرفات، نحو: (ضُرِبَ ضربٌ شديدٌ) ، و(وجُلِسَ جلوسٌ حسن) ، و (سيرَ يومُ الجمعة) ، و (جُلِسَ أمامَ الأمير). وفي الجار والمجرور أن يكون متصرفا، بأن لا يلزم الجار للمجرور وجهاً واحداً في الاستعمال كـ (مذ، ورُبَّ، وما))) .
(٤) ينظر : معجم المصطلحات النحوية للبدي ، مصدر سابق ، مادة (مفعول) .
(٥) ينظر : شرح الرضي ٤٠٩/٤.
(٦) ينظر : السابق ٤٠٨/٤ ، إظهار الأسرار للبركوي ، ص (٥٩) .
(٧) هكذا في الأصل.
(٨) المثال وقع في ألفية ابن مالك ، وهو :

وكلُّ ما قُرِّرَ لاسمِ فاعِلِ ... يُعطى اسمَ مفعولٍ بلا تفاضلِ
فهوَ كفعلٍ صيغَ للمفعولِ في ... معناهُ كـ (المُعطى كفافاً يكتفي)

ألفية ابن مالك ص (٩٥) .

لاثنين، ومفعوله الأول القائم مقام الفاعل ، ضمير مستتر فيه ، عائد إلى (أل) الموصولة به، و(كفافاً) : مفعول ثانٍ به، وجملة (يكتفي): خبر المبتدأ[١].

[الصفة المُشبهة]

(و) الرابع من التسعة: (الصفة المشبهة اسمَ الفاعل) المتعدي لواحد، بنصب لفظ (اسم) على المفعولية، وجرِّه بالإضافة . [و] وجه الشبه بينهما: أنَّها تؤنث وتثنى وتجمع؛ تقول في (حسن): حسنة، وحسنان، وحسنتان، وحسنون، وحسنات كما تقول في (ضارب): ضاربة، وضاربان، وضاربتان، وضاربون، وضاربات ولذلك عملت النصب كما يعمله اسم الفاعل[٢].

وكان أصلها أن لا تعمل النصب، لمباينتها الفعل بدلالتها على الثبوت، ولكونها مأخوذة من فعل قاصر، ولكنَّها لمَّا أشبهت اسم الفاعل المتعدي لواحد، عمِلت عمله[٣].

وهي الصفة المصوغة لغير تفضيل، لإفادة نسبة الحدث إلى موصوفها، دون إفادة الحدث[٤]، (كهل جميلٌ مَن تراهُ يفجُر؟)، أي: صُنعُ مَن تراه يرتكب الفجور فـ (جميل): صفة مشبهة مبتدأ، و (مَن): فاعله سادٌّ مسد الخبر، ونحوه: (العبادةُ حسنٌ ثوابُها) ، و (المعصيةُ قبيحٌ عذابُها).

تنبيه: تشارك الصفة المشبهة اسم الفاعل في الدلالة على الحدث وفاعله والتذكير والتأنيث، والتثنية والجمع، وشرط الاعتماد إذا تجرّد من (أل)، وتختص عن اسم الفاعل بأمور منها:
أنَّها تصاغ من الفعل اللازم وضعاً أو قصداً، دون الفعل[٥٨/ب] المتعدي ، الذي لم يُرد بالوصف منه الثبوت، فالأول: كـ (حسن وجميل) ، فإنَّهما مصوغان من (حَسُنَ و جَمُلَ) ، وهما لازمان وضعاً، والثاني: كـ (ضارب[٥] الأب) و (مضروب العبد)، فإنَّ اسمي الفاعل والمفعول إذا قصِد بهما الثبوت ، جريا مجرى الصفة المشبهة، كما قاله في التسهيل[٦]، واسم الفاعل يصاغ من اللازم كـ (قائم)، ومن المتعدي كـ (ضارب).

---

(١) شرح التصريح ٧١/٢.
(٢) جاء في الهامش: ((قوله: كما يعمله اسم الفاعل، المراد به المصوغ من الفعل المتعدي، كما عُلم ممَّا تقدم)).
ينظر : شرح التصريح ٨٠/٢.
(٣) السابق والصفحة نفسها.
(٤) السابق والصفحة نفسها.
(٥) في التصريح ، ومنه نقل المؤلف (ضرَّاب) ٨٢/٢.
(٦) التسهيل لابن مالك ١٠٠/٣ .

ومنهـا: أنّهـا تكـون للـزمن الماضـي المتـصل بـالزمن الحاضـر الـدائم ، كـ (حـسن الوجـه) ، دون الماضـي المنقطـع والمـستقبل، فـلا يقـال (حسن الوجه أمس ولا غداً) ، واسم الفاعل يكون لأحد الأزمنة الثلاثة، نحو (حاسن أمس ،أو الآنَ ، أوغداً)[١].

والحاصل من هذه المادة أنّك إن أردتَ الوصف قلتَ: (حسن) ولا تقول: (حاسن)، وإن أردتَ حدوثه قلتَ: (حاسن) ولا تقول: (حسن)، قاله الشاطبي[٢] وغيره[٣].

ومنها: أنّها تكون مجاريةً للمضارع في تحريكه وسكونه، أعني في تقابل حركة بحركة، وسكون بسكون، لا تقابل حركة بعينها، إذ لا يشترط التوافق في أعيان الحركات، سواء كانت مصوغة من ثلاثي، كـ (طاهر القلب) و (ضامر البطن)، أم غير ثلاثي، نحو: (مستقيم الرأي) ، و (معتدل القامة) فإنّها مجاريةٌ لـ (يطهر، ويضمر، ويستقيم، ويعتدل) ، وغير مجارية له – أي المضارع – وهو الغالب في المبنية من الثلاثي، كـ (حسن، وجميل، وضخم)، ولا يكون اسم الفاعل إلاّ مجارياً للمضارع، كـ (ضارب و يضرب)[٤].

ومنها: أنَّ منصوبها لا يتقدَّم عليها، فلا يجوز: (زيدٌ وجهَهُ حسنٌ)، بخلاف منصوبه – أي اسم الفاعل – فيجوز تقديمه عليه، تقول: (زيدٌ عمراً ضاربٌ)[٥].

ومنها: أنّه يلزم كون معمولها سببياً، أي: اسماً ظاهراً متصلاً[٥٩/أ] بضمير موصوفها؛ إمّا لفظاً، نحو: (زيدٌ حسنٌ وجهُهُ)، فـ (وجهُهُ): معمول حسن، وهو سببي، لأنّه اسم ظاهر متصل بضمير الموصوف ، وهو زيد، وإمّا معنى،نحو (زيدٌ حسنُ الوجهُ)، فـ (الوجهُ): معمول حسن، وهو سببي، لأنّه اسم ظاهر متصل بضمير الموصوف معنى، أي: الوجه منه ؛ أي : من زيد. هذا رأي الكوفيين بخلاف اسم الفاعل، فيعمل في السببي والأجنبي[٦].

---

(١) شرح التصريح ٨٢/٢.
(٢) أبو محمد القاسم بن فيرة بن خلف بن أحمد الشاطبي الرعيني ، إمام القراء الضرير . ولد بشاطبة في الأندلس سنة ٥٣٨هـ ، وهو صاحب قصيدة (حرز الأماني ووجه التهاني) في القراءات ، التي تعرف بالشاطبية وكان عالماً بالتفسير والحديث واللغة . له من المصنفات غير الشاطبية : عقيلة القصائد في أسنى المقاصد ونظم المقنع للداني ، وناظمة الزهر في أعداد آيات السور ، وتتمة الحرز في قراءة أئمة الكنز . توفي بمصر سنة ٥٩٠هـ . تنظر ترجمته في : طبقات المفسرين للداوودي ٤٣/٢ ، شذرات الذهب ٣٠١/٤ ، كشف الظنون ٤٢٨/١ ، الأعلام ١٨٠/٥، معجم المؤلفين ١١٠/٨ .
(٣) ينظر رأي الشاطبي ، وما ذكر في : شرح التصريح ٨٢/٢ .
(٤) السابق والصفحة نفسها.
(٥) السابق والصفحة نفسها.
(٦) السابق ٨٣/٢.

تتمـــة: لمعمول هذه الصفة ثلاث حالات: الرفع على الفاعلية، والخفض بالإضافة[1]، والنصب على التشبيه بالمفعول به ، إن كان معرفة كـ (الوجه) وعليه أو على التمييز إن كان نكرة كـ (وجهاً)[2].

[أفعل التفضيل]

(و) الخامس من التسعة: (أفعل التفضيل) ، ويقال له أيضاً: اسم التفضيل وهو وصفٌ مبنيٌ على (أفعل) ، لزيادة صاحبه على غيره في أصل الفعل[3]. يصاغ من كل فعل ثلاثي، متصرف، تام، مثبت، قابل للتفاضل، مبني للمعلوم، ليس الوصف منه على (أفعل فعلاء)، نحو: (أعلمُ، وأضربُ، وأفضلُ)[4]، وله ثلاث حالات:

الحالة الأولى: أن يكون مجرّداً من (أل) والإضافة، فيجب له حكمان:

الأول: أن يكون مفرداً مذكراً مطلقاً، نحو: (زيدٌ أفضلُ من عمرٍو) ، و(هندٌ أفضلُ من عمرٍو) ، و(الزيدان أفضلُ من عمرٍو) ، و(الهندان أفضلُ من عمرٍو) و (الزيدون أفضلُ من عمرٍو) ، و(الهندان أفضلُ من عمرٍو).
والثاني: أن يُؤتى بعده بـ (مِن) جارّة للمفضول، كما في الأمثلة المتقدِّمة [٥٩/ب] وقد تحذف مع مجرورها للعلم بهما، نحو: ﴿ وَالْآخِرَةُ خَيْرٌ وَأَبْقَى﴾ [5]، أي: من الحياة الدنيا ، وأكثر ما تحذف مع المفضول ، إذا كان خبراً في الحال، أو في الأصل نحو (زيدٌ أفضلُ) ، و (كانَ زيدٌ أفضلَ) ، و (ظننتُ زيداً أفضلَ)[6] .

والحالة الثانية: أن يكون مقروناً بـ (أل)، فيجب له حكمان أيضاً:

الأول: أن يكون مطابقاً لموصوفه في التذكير والتأنيث، والإفراد والتثنية والجمع نحو: (زيدٌ الأفضلُ) ، و(هندٌ الفضلى) ، و(الزيدان الأفضلان) و (الهندان الفضليان) ، و(الزيدون الأفضلون) ، و(الهندات الفضليات).
والثاني: أن لا يُؤتى معه بـ (مِن)، لأنَّ (من) و (أل) يتعاقبان فلا يجتمعان كـ (أل) والإضافة، كما قاله الشيخ خالد[7].

---

(١) جاء في الهامش: ((واعلم أنَّ المعمول إذا خفِض بالإضافة، يكون منصوباً محلاً على التشبيه بالمفعول به كما في المغني، فاحفظه فإنَّه ممّا يُغفل عنه)).
(٢) شرح التصريح ٨٤/٢.
(٣) ينظر : شرح الرضي ٤٢٨/٤ ، الهمع ١٠٧/٥ ، شرح التصريح ١٠٠/٢.
(٤) ينظر : شرح الرضي ٤٢٨/٤- ٤٢٩ ، شرح التصريح ١٠٠/٢.
(٥) سورة الأعلى (١٧).
(٦) شرح التصريح ١٠٢/٢.
(٧) السابق ١٠٣/٢- ١٠٤.

والحالة الثالثة: أن يكون مضافاً، فإن كانت إضافته إلى نكرة، لزمه أمران التذكير والتوحيد، كما يلزمان المجرد من (أل) و الإضافة، ويلزم في المضاف إليه أن يطابق الموصوف، نحو: (زيدٌ أفضلُ رجلٍ) ، و(الزيدان أفضلُ رجلين) و (الزيدون أفضلُ رجالٍ) ، و(هندٌ أفضلُ امرأةٍ) ، و(الهندان أفضلُ امرأتين) و (الهنداتُ أفضلُ نساءٍ)[١].

وأصل: (زيدٌ أفضلُ رجلٍ) : (زيدٌ أفضلُ الناس إذا عُدّوا رجلاً رجلاً) وكذا الباقي[٢]، ولذلك صحَّت الإضافة، لأنَّ (أفضل) لا يضاف إلاّ لما هو بعضه وأمَّا قوله تعالى:﴿ وَلاَ تَكُونُواْ أَوَّلَ كَافِرٍ بِهِ ﴾[٣]، فهو على حذف موصوف، مفرد لفظاً، مجموع معنى، والتقدير: أول فريق أو فوج كافر به كما في الأنوار[٤].

وإن كانت الإضافة إلى معرفة ، فهو ثلاثة [٦٠/أ] أقسام :
* قسمٌ يُقصد به زيادته على ما أضيف إليه.
* وقسمٌ يقصد به زيادة مطلقة.
* وقسمٌ يؤول بما لا تفضيل فيه[٥].

فالأخيران تجب فيهما المطابقة للموصوف به، نحو: (الناقصُ و الأشجُّ أعدلا بني مروان)، فيحتمل (أعدلا) أن يؤول بما لا تفضيل فيه، أي: عادلاهم ، لأنَّ بقيتهم معروفون بالجور والظلم، فلم يشاركهما أحدٌ في العدل. ويحتمل أن يراد به زيادة مطلقة[٦]، أي: غير مقيدة؛ بأن تكون على المضاف إليه فقط ، وإنَّما الإضافة للتوضيح والبيان، أي: هما أعدل من غيرهما لهما ملابسةً ببني مروان، كما تقول: (نبيُّنا محمدٌ صلى الله عليه وسلم أفضلُ قريش)، أي: أفضل الناس من بين قريش و (فلانٌ أعلمُ بغداد)، أي: أعلمُ ممن سواه، وهو ملابس ببغداد، لأنَّها مسكنه أو [منشؤه][٧].

والناقص هو يزيد بن الوليد بن عبد الملك بن مروان[٨]، لُقب بذلك لأنَّه نقص حق مَن كان يأخذ من بيت المال أكثرَ ممّا يستحق في الشرع ، وردَّه إلى القدر

---

(١) شرح التصريح ١٠٤/٢.
(٢) السابق ١٠٥/٢.
(٣) سورة البقرة (٤١).
(٤) أنوار التنزيل وأسرار التأويل ، مصدر سابق ، ٥٨/١.
(٥) السابق والصفحة نفسها .
(٦) شرح التصريح ١٠٥/٢.
(٧) في الأصل (منشأه).
(٨) أبو خالد يزيد بن الوليد بن عبد الملك بن مروان، من خلفاء الدولة الأموية. ولد سنة ٨٦هـ ، وثار على ابن عمه الوليد بن يزيد بن عبد الملك، لسوء سيرته، فبويع بـ (المزة)، واستولى على دمشق سنة ١٢٦هـ. وكان من أهل الورع والصلاح. لُقب بـ (الناقص) لأنَّ سلفه كان قد زاد في أعطيات الجند، فلمَّا ولي نقص الزيادة. لم تدم خلافته سوى خمسة أشهر، حيث توفي في نفس السنة بالطاعون ، وقيل: مات مسموماً. تنظر ترجمته في تهذيب تاريخ الخلفاء ، جلال الدين السيوطي ، تحقيق : نايف العباس ، دار الألباب ، دمشق ، ١٩٩٠م ص (١٩٣) ، شذرات الذهب ١٦٧/١ ، الأعلام ١٩٠/٨.

المستحق. والأشجُّ هو عمر بن عبد العزيز بن مروان[1]، لُقب به لأنّه كان في جبينه أثر شجَّة من دابة ضربته، وأمّه كانت من نسل الفاروق – رضي الله عنه – ولذا ورث عدله العمري[2].

والأول تجوز فيه المطابقة، كقوله تعالى: ﴿ أَكَابِرَ مُجْرِمِيهَا ﴾[3] و ﴿ هُمْ أَرَاذِلُنَا ﴾[4]، ولو لم يطابق لقيل: أكبر مجرميها، وهم أرذلنا، وعدم المطابقة، كقوله تعالى: ﴿ وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ ﴾[5]، ولو طابق لقال: أحرصي بالياء، وعدمها هو الغالب[6].

تنبيه: يرفع أفعل التفضيل الضمير المستتر في كل [٦٠/ب] لغة، نحو (زيدٌ أفضلُ) ، ويرفع الضمير المنفصل والاسم الظاهر في لغة قليلة، نحو (مررتُ برجلٍ أفضلَ منه أبوه) ، أو(أفضلَ منه أنتَ)، بخفض (أفضل) بالفتحة على أنّه صفة لـ (رجلٍ) ، وبرفع (أب) و (أنتَ) على الفاعلية. وأكثر العرب يوجب رفع (أفضل) على أنّه خبر مقدّم، و (أبوه) و (أنتَ) مبتدأ مؤخر، وفاعل (أفضل) ضمير مستتر فيه ، عائد على المبتدأ، والجملة من المبتدأ والخبر في موضع خفض نعت لـ (رجل)، ورابطها الضمير المجرور بـ (مِن)[7].

وهذا إذا لم يحل محل الفعل مع موافقة المعنى، وإلاّ فرفعه للظاهر مطّرد كالمثال الآتي في النظم، ونحو: (ما رأيتُ رجلاً أحسنَ في عينه الكحلُ منه في عين زيد)، واشتهرت هذه [المسألة][8] عندهم بـ (مسألة الكحل)، وضابطها: أن يكون (أفعل) صفة لنكرة سبقها نفي، ويكون الاسم الظاهر الذي هو مرفوعه أجنبياً، أي غير متصل بضمير يعود على الموصوف، مفضلاً ذلك الأجنبي على نفسه باعتبارين مختلفين، والغالب كونه بين ضميرين، أولهما للاسم الموصوف، وثانيهما لذلك الاسم الظاهر كما في المثال[9].

---

(١) أبو حفص عمر بن عبد العزيز بن مروان الأموي القرشي، الخليفة الصالح والملك العادل. ولد بالمدينة المنورة سنة ٦١هـ، ونشأ فيها، وولي الخلافة بعهد من سليمان بن عبد الملك سنة ٩٩هـ، فبويع في مسجد دمشق، وسكن الناس في أيامه، ولم تطل مدته، فقد توفي بـ (دير سمعان) من أرض المعرة، وقيل: مات مسموماً، وكان ذلك سنة ١٠١هـ . تنظر ترجمته في : تهذيب تاريخ الخلفاء ص (١٧٠) ، شذرات الذهب ١١٩/١ ، الأعلام ٥٠/٥.

(٢) شرح التصريح ١٠٥/٢.

(٣) سورة الأنعام (١٢٣).

(٤) سورة هود (٢٧).

(٥) في الأصل ﴿ وهم أحرص الناس ﴾ وليس من ذلك شيءٌ في القرآن.
سورة البقرة (٩٦).

(٦) شرح التصريح ١٠٥/٢.

(٧) شرح التصريح ١٠٦/٢.

(٨) في الأصل (مسئلة)، وكذا في مثيلاتها.

(٩) شرح التصريح ١٠٦/٢.

فإنَّ (أحسن): أفعل تفضيل، وهو صفة لـ (رجل)، وهو نكرة مسبوقة بنفي ومرفوعه (الكحل) ، وهو أجنبي من الموصوف، لكونه لم يتصل بضميره و (الكحل) مفضّل على نفسه باعتباريين مختلفين؛ فباعتبار كونه في عين زيد فاضل، وباعتبار كونه في عين غيره [٦١/أ] مفضول[١].

[المصـــدر]

(ثمَّ) السادس من التسعة: (المصدر)، ويأتي المثال في النظم، وهو: اسم الحدث الذي يُشتق منه الفعل[٢]. قال البصريون: سُمِّي مصدراً لكونه موضع صدور الفعل. وقال الكوفيون: هو (مفعل) بمعنى المصدر، نحو: (قعدتُ مقعداً حسناً) أي: قعوداً حسناً. والمصدر بمعنى الفاعل، أي صادر عن الفعل، كالعدل بمعنى العادل[٣] .

فهو يعمل عمل فعله لكونه أصل الفعل، مع قوة مشابهته له، وإنَّما يشابهه إذا كان مقدّراً بـ (أن) المصدرية والفعل، أو بـ (ما) المصدرية والفعل، فالأول إذا أريد زمن الماضي أو المستقبل، كـ (عجبتُ من ضربك زيداً أمس أو غداً) فالتقدير: من أن ضربتَ زيداً أمس، أو من أن تضربَ غداً، والثاني: إذا أريد زمن[٤] الحال، نحو: (عجبتُ من ضربك زيداً الآنَ)، أي: ممَّا تضربه[٥].

ولم يكن مفعولاً مطلقاً؛ لا للتوكيد، ولا للنوع، ولا للعدد، لأنَّه لا يصلح إذا كان مفعولاً مطلقاً تقديره بـ (أن) والفعل، إذ: (ضربتُ ضرباً) ليس بمعنى: (ضربتُ أن ضربت). أمَّا قولك: (ضربتُ ضربَ الأمير اللصُ)، فالمصدر العامل ليس مفعولاً مطلقاً في الحقيقة، بل هو محذوف، والتقدير: ضربتُ ضرباً مثلَ ضرب الأمير اللصَ[٦].

هذا – أي ما تقدّم من عدم عمل المصدر إذا كان مطلقاً – إذا لم يكن بدلاً من التلفظ بفعله، نحو: (ضرباً زيداً)[٧]، ونحو: (حمداً للهِ) و (شكراً للهِ) وإلاَّ[٨] ففيه وجهان: عمل الفعل لأصالته، وعمل المصدر للنيابة، ورجّح قومٌ الأول وآخرون الثاني[٩].

---

(١) شرح التصريح ١٠٦/٢ .
(٢) التعريفات للجرجاني ص (٢٣١) .
(٣) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف ٢٣٦/١ ، شرح الرضي ٣٧٢/٤.
(٤) في الأصل (الزمن) .
(٥) ينظر : شرح التسهيل ١٠٩/٣- ١١٠ ، الهمع ٦٧/٥- ٦٨.
(٦) شرح الرضي ٣٧٨/٤.
(٧) جاء في الهامش: ((قوله: ضرباً زيداً الخ، هذه الأمثلة الثلاثة للمنفي لا للنفي.)).
(٨) جاء في الهامش أيضاً: ((قوله: وإلاَّ، أي: وإن كان بدلاً من التلفظ بفعله، بأن حُذف فعله لازماً، كالأمثلة المذكورة. ا.ن . مؤلف)).
(٩) شرح الرضي ٣٨٥/٤ .

وفاعل المصدر يجوز حذفه، وإذا حُذف لا يتحمّل ضميره [٦١/ب] خلافاً لبعضهم ، وأمَّا المصدر البدل عن لفظ فعله كـ (ضرباً زيداً) فيتحمّل الضمير، بناءً على القول بأنَّ العمل له، لا للمبدل منه ، وأمَّا على القول بأنَّ العمل للفعل فالضمير فيه، ولا ضمير في المصدر، كما في الصبان[١].

ثمَّ مثلتُ للفاعل الظاهر لأفعل التفضيل بقولي: (كما أرى من رجلٍ ..) (ما): نافية، و (من): زائدة لتأكيد النفي،(أحسن): اسم تفضيل، (فيه): أي الرجل، والجار والمجرور منصوب محلاً، حال من (الحلم) مقدّم عليه، (الحِلم): بكسر الحاء المهملة؛ أي: الصفح والستر على ما في المصباح[٢]، والتأني في الأمور القلقة كما في مجمع البحار[٣]، وهو فاعل (أحسن)، وهو معه مركب منصوب لفظاً، مفعول ثانٍ لـ (أرى)، (منه): الجار و المجرور متعلق بـ (أحسن)، والضمير عائد على (الحلم)، وهو المفضل عليه، (في الفقيه المنصف): اسم فاعل من (أنصفتُ الرجلَ) إذا عاملتَهُ بالعدل والقسط[٤]، والجار والمجرور ظرف مستقر، وتحته (هو) راجعٌ إلى ضمير (منه)، وهو معه جملة مركبة منصوبة محلاً حال منه ، والتقدير: ما أرى رجلاً أحسنَ الحلم حال كونه فيه منه، أي: الحلم حال كونه في الفقيه المنصف.

ومثلتُ بمثالين للمصدر بقولي: (وأمرُكَ الناسَ ببرٍّ)، أي: بإحسان بعضهم لبعض، و (حسن): أي : جميل، ولكن (ظنّكَ إيّاهم سوى لا يحسن)، أي: وظنك أنَّ الناس كلهم، الصالح والطالح منهم مستوون في الفضل والشرف، لا يحسن هذا الظن. والمثال الأول لمصدر الفعل المتعدي لواحد بدون واسطة ، والآخر[٥] بواسطة ، والمثال الثاني لمصدر الفعل المتعدي [٦٢/أ] لاثنين بدون واسطة.

تنبيه: اسم المصدر يعمل عمل المصدر، كقوله:

٣٥- أكُفراً بَعدَ ردِّ الموتِ عني وبعدَ عطائِكَ المائةَ الرِّتاعَا[٦]

ومدلولهما مختلف، فمدلول المصدر الحدث، ومدلول اسم المصدر لفظ المصدر الدال على الحدث، فدلالة اسم المصدر على الحدث، إنَّما هي بواسطة دلالته على المصدر، وتحقيق ماهيتهما أن يقال: الاسم الدال على مجرد الحدث من غير تعرض

---

(١) حاشية الصبان ٢/٢٨٣- ٢٨٤.
(٢) المصباح المنير، مادة (حلم).
(٣) مجمع بحار الأنوار ، مصدر سابق ، مادة (حلم) .
(٤) المصباح المنير، مادة (نصف).
(٥) في الأصل (لآخر).
(٦) البيت من الوافر ، من قصيدة للقطامي، مدح بها زفر بن الحارث الكلابي، وحضّ قيساً وتغلب على الصلح والشاهد فيه: قوله (عطائك) على أنَّ العطاء هنا بمعنى الإعطاء، ولهذا عمل عمله، والمفعول الثاني محذوف أي : بعد إعطائك المائة الرتاع إياي. ينظر : خزانة الأدب ٨/١٣٦. والبيت من شواهد: شرح التسهيل ٣/١٢٣ شرح الرضي ٤/٣٨٦ ، الهمع ٥/٧٧ ، الدرر اللوامع ٣/٦٢ ، شرح التصريح ٢/٦٤ ، شرح الأشموني ٢/٢٨٨ العيني ٢/٢٨٨ .

لزمانه ، إن كان علماً موضوعاً على معنى، كـ (فجار) علم للفجرة ؛ بسكون الجيم و (حماد) علم للمَحمِدة ، بفتح الميم الأولى وكسر الثانية، أو كان مبدوءاً بميم زائدة لغير المفاعلة، كـ (مَضرَب ، و مَقتَل) بفتح أولهما وثالثهما، أو كان متجاوزاً فعله الثلاثي[1]، وهو بزنة اسم حدث الثلاثي، كـ (غُسل و وضوء) بضم أولهما، في قولك: (اغتسلَ غُسلاً) ، و (توضأ وضوءاً)، فإنَّ (الغُسل) بزنة (القرب) و(الوضوء) بزنة (الدخول) في قولكَ: (قرُبَ قرباً) ، و (دخلَ دخولاً) ، فهو اسم مصدر، وإلاَّ يكن كذلك فهو مصدر[2].

وما تقرر من أنّ المبدوء بميم زائدة لغير المفاعلة اسم مصدر، هو ما في التوضيح[3] كالرضي[4]، وفي شرح الشذور أنّه مصدر، ويُسمى المصدر الميمي وإنّما سمّوه أحياناً اسم مصدر تجوزاً[5].

واعلم أنَّ اسم المصدر إن كان علماً لا يعمل اتفاقاً، لتعريفه بالعلمية، والأعلام لا تعمل، وإن كان ميمياً فكالمصدر في العمل اتفاقاً[6]، على أنّه تقدَّم آنفاً عن شرح الشذور أنّه مصدر حقيقة.

[الاســـم المـضـاف]

(و) السابع من التسعة: (اسمٌ مضافٌ) إلى اسمٍ آخر، صريح أو مؤول به (فبه): أي: فبالاسم المضاف، (التِلوَ) [٦٢/ب] : بالنصب، مفعول مقدَّم لقولي: (اجرر) ، و(التِلو) بكسر التاء المثناة الفوقية، وسكون اللام، بوزن (حِمل) معناه : التابع ، كما في المصباح[7].

أي: احكم بأنَّ عامل الجر في التابع – وهو المضاف إليه – هو الاسم المضاف سواء كانت إضافته لفظية[8]، كـ (ضارب زيد)، أم معنوية[9]، كـ (طاعة الإله)

---

(١) أي : الثلاثة أحرف .
(٢) شرح التصريح ٦٣/٢- ٦٤.
(٣) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٢٤٠/٢ .
(٤) شرح الرضي ٣٨٦/٤.
(٥) شرح شذور الذهب لابن هشام ، مصدر سابق ، ص (٤١٠- ٤١١) .
(٦) ينظر : شرح التصريح ٦٣/٢- ٦٤.
(٧) المصباح المنير، مادة (تَلوَ).
(٨) الإضافة اللفظية : هي ما كان المضاف فيها وصفاً ، نحو : (هذا ضاربُ محمدٍ) ، وقد سميت بذلك ، لأنّ فائدتها ، وهي التخفيف المجلوب من حذف التنوين ، تعود إلى اللفظ لا إلى المعنى . ينظر : معجم المصطلحات النحوية للبدي ، مصدر سابق ، مادة (الإضافة) .
(٩) والإضافة المعنوية : هي ما لم يكن المضاف فيها وصفاً ، نحو: (هذا كتابُ عليٍّ) ، وقد سميت بذلك ، لأنّ فائدة الإضافة من تعريف أو تخصيص ، تعود إلى المعنى لا إلى اللفظ . ينظر : السابق والمادة نفسها .

جلَّ جلاله، أي: امتثال أوامره، (خير مَتجَر): بفتح الميم والجيم، مصدر ميمي من (تجرَ يتجرُ تجراً) إذا باع واشترى[1]، والمراد هنا مطلق الكسب، فـ (زيد، واللفظ الشريف، ومتجر) مجرورات بما قبلها، الذي هو المضاف، وهو (ضارب، وطاعة، وخير)، وهذا هو مختار المحققين من أقوال ثلاثة[2].

وثانيها: أنَّ العامل هو الإضافة، وعليه مشى صاحب الأجرومية[3].
وثالثها: أنَّه حرف الجر المقدَّر المراد، كـ (اللام) و (مِن)، و (في) وفي شرح الكافية للشيخ صفي: أنّ هذا هو مذهب الجمهور[4].

وقولي: (أو مؤول به)، فبه إشارة إلى أنَّ المضاف إليه قد لا يكون اسماً صورة، لكنه مؤول بالاسم، نحو: ﴿ هَذَا يَوْمُ يَنفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ ﴾[5]، ﴿ هَذَا يَوْمُ لَا يَنطِقُونَ ﴾[6]،و (جئتُكَ كراهة أن تغضب)، فإنَّ المضاف إليه في هذه الأمثلة مقدّرٌ بالاسم، إذ المعنى كما أفاده بعض المحققين: هذا يومُ نفع الصادقين، وهذا يومُ انتفاء النطق، وكراهة الغضب[7].

تنبيهان:

الأول: الإضافة قسمان: محضة، ويقال لها أيضاً معنوية، وغير محضة وتسمى لفظية. فغير المحضة: عبارة عمَّا اجتمع فيه أمران [٦٣/أ]: أمرٌ في المضاف، وهو كونه صفة، وأمرٌ في المضاف إليه، وهو كونه معمولاً لتلك الصفة ، ويكون ذلك في اسم الفاعل، كـ (ضارب زيد)، واسم المفعول، كـ (مُعطى الدينارَ) بفتح الطاء ، والصفة المشبهة، كـ (حسن الوجه). وهذه الإضافة لا تفيد المضاف تعريفاً ولا تخصيصاً، وسُميت غير محضة، لأنَّها في تقدير الانفصال

---

(١) القاموس المحيط ، مادة (تجر) .
(٢) هذا الرأي لسيبويه. قال السيوطي: ((والأصحُّ أنَّ الجر في المضاف إليه بالمضاف، قاله سيبويه، وإن كان القياس ألاَّ يعمل من الأسماء إلاَّ ما أشبه الفعل، والفعل لا حظَّ له في عمل الجر، لكن العرب اختصرت حروف الجر في مواضع، وأضافت الأسماء بعضها إلى بعض، فناب المضاف مناب حرف الجر، فعمل عمله)). ينظر : الهمع ٢٦٥/٤.
(٣) صاحب الأجرومية هو : أبو عبد الله محمد بن محمد بن داوود الصنهاجي ، المشهور بـ (ابن آجروم) ومعناه بلغة البربر: (الفقير الصوفي) . ولد بفاس سنة ٦٧٢هـ . وله من المؤلفات غير هذه المقدمة المشهورة فرائد المعاني في شرح حرز الأماني ، ذكر الزر كلي أنه في مجلدين ، وذكر أنّ له مصنفات أخرى ، وأراجيز توفي بفاس سنة ٧٢٣هـ . تنظر ترجمته في : بغية الوعاة ٢٣٨/١ ، شذرات الذهب ٦٢/٦ ، كشف الظنون ٥٠١/٢ ، الأعلام ٣٣/٧ ، معجم المؤلفين ٢١٥/١١ .
ينظر: المقدمة الأجرومية بشرح محمد محيي الدين عبد الحميد ، الطبعة الأولى ، المكتبة العصرية ، بيروت ١٩٨٨م ، ص (١٦١) . والرأي للسهيلي وأبي حيان. ينظر: شرح التصريح ٢٥/٢.
(٤) ينظر رأي الشيخ صفي بن نصير في : الهمع ٢٦٥/٤ .
وقال أبو البقاء: ((والمذهب الصحيح من المذاهب: إنَّ العامل في المضاف إليه هو المضاف، لكن بنيابته عن حرف الجر، وكونه قائماً مقامه، وكونه بدلاً منه)). تنظر : الكليات ٢٠٧/١.
(٥) سورة المائدة (١١٩).
(٦) سورة المرسلات (٣٥).
(٧) تنظر : حاشية يس على التصريح ٢٤/٢.

ولفظية لإفادتها أمراً لفظياً ، وهو التخفيف بحذف التنوين، أو ما يقوم مقامه، فإنَّ (ضارب زيدٍ) أخفُّ من (ضارب زيداً)[1].

والمحضة: عبارة عمّا انتفى منها الأمران المذكوران، مثل: (غلام زيد) فإنَّ الأمرين فيهما منتفيان، إذ ليس المضاف صفة، ولا المضاف إليه معمولاً له أو انتفى منها أحدهما، مثل: (ضربُ زيدٍ) ، فإنّ المضاف إليه معمول المضاف لكن المضاف غير صفة، لأنَّه مصدر، وكذا (ضارب زيدٍ أمس) ، فإنَّ المضاف وإن كان صفة ، لكنَّ المضاف إليه ليس معمولاً له ، لأنَّ اسم الفاعل لا يعمل بمعنى الماضي ، وسُمِّيت محضة لخلوصها من شائبة الانفصال، ومعنوية لإفادتها أمراً معنوياً ، وهو تعريف المضاف ، إن كان المضاف إليه معرفة، نحو: (غلام زيدٍ) وتخصيصه إن كان نكرة، نحو: (غلام رجلٍ)[2] .

الثاني: الإضافة تأتي بمعنى (اللام)، وبمعنى (مِن) البيانية، وضابط الفرق بينهما: أنَّ المضاف إن كان بعض المضاف إليه [٦٣/ب]، صالحاً للإخبار به عنه فإنَّ الإضافة بمعنى (مِن)، نحو: (خاتم فضة) ، فإنَّ الخاتم بعض جنس الفضة ويجوز الإخبار بالفضة عنه، تقول: (هذا الخاتمُ فضةٌ)[3].

وإذا انتفى الأمران معاً، نحو: (ثوبُ زيدٍ وغلامُهُ)، أو الأول فقط، نحو: (يوم الجمعة)، أو الثاني فقط، نحو: (يدُ زيدٍ)، فالإضافة بمعنى اللام[4].

وتأتي الإضافة أيضاً بمعنى (في) الظرفية، وذلك إذا كان المضاف إليه ظرفاً للمضاف، نحو قوله تعالى: ﴿ بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ﴾ [5]، و : ﴿ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ﴾ [6]، وقولهم: (عثمانُ شهيدُ الدار) و (مالكُ عالمُ المدينةِ)[7].

---

(١) ينظر : شرح الرضي ٢٨١/٢ ، الهمع ٢٦٩/٤ ، شرح التصريح ٢٦/٢ شرح الأشموني ٢٤١/٢ ، الكليات ٢٠٨/١ .

(٢) ينظر : شرح الرضي ٢٧٠/٢ ، الهمع ٢٦٨/٤ ، شرح التصريح ٢٧/٢ ، شرح الأشموني ٢٤١/٢، الكليات ٢٠٧/١- ٢٠٨ .

(٣) شرح التصريح ٢٥/٢.

(٤) السابق والصفحة نفسها.

(٥) سورة سبأ (٣٣).

(٦) سورة البقرة (٢٢٦).

(٧) ينظر : الهمع ٢٦٧/٤.

جاء في الهامش: ((ومن ذلك أيضاً قولهم: (ضرب اليوم) فلذلك قيل: (اليوم) : مجرور لفظاً مضاف إليه لـ (ضرب)، ومنصوب محلاً مفعول فيه، فالإضافة حقيقية عند النحاة، وعند أهل المعاني من إضافة المصدر إلى فاعله، فلذلك قيل: (اليوم) : مجرور مضاف إليه لـ (ضرب)، ومرفوع محلاً فاعله، فالإضافة مجازٌ عندهم. نقله صاحب الفوائد عن شيخه، قال: ثمَّ رأيتُ في الأطول ، وحاشية المختصر للحفيد ما يوافقه)) .

وهذا القسم أثبتهُ جماعةٌ من النحاة، منهم ابن مالك[1] وصاحب الأجرومية[2] وأكثرهم لم يثبته ، وما ذكِر من الأمثلة مُقدَّرٌ باللام عندهم على التوسع[3] .

[الاسم المبهم]

(و) الثامن من التسعة: (اسمٌ مبهم) سواء كان اسماً ظاهراً، أو اسم إشارة أو ضميراً ، كما يُعلم ممّا يأتي. (تمَّ) ، أي: تام ، ومعنى تمام الاسم : أن يكون على حالة لا يمكن إضافته معها إلى شيء، وتلك الحالة توجد فيه بأحد الأشياء الأربعة التنوين ، ونون شبه الجمع، ونون التثنية، والإضافة، وعليها اقتصر أكثر النحاة كما قاله الشهاب الخفاجي[4]، وزاد الرضي عليهم شيئين: الضمير واسم الإشارة[5] وعليه جريتُ في النظم. والاسم مستحيل الإضافة في كل من هذه الحالات، لأنه لا يضاف فيها.

وعُلم ممّا تقرر أن المراد من تماميته المعنى العرفي عند النحاة لا اللغوي[6] [٦٤/أ] فإذا تمَّ الاسم المبهم بهذه الأشياء، شابه الفعل إذا تمَّ بالفاعل، وصار به كلاماً تاماً ، فيشابه التمييز الآتي بعده المفعول، لوقوعه بعد تمام الاسم، كما أنَّ المفعول حقه أن يكون بعد تمام الكلام، فينصبه ذلك الاسم التام قبله، لمشابهته الفعل التام بفاعله[7]. وإلى ذلك أشرتُ بقولي: (فنُلهُ) بضم النون، أي: فاعط الاسم المبهم التام (عملاً نصبٍ): على التمييز في اسم نكرة، ويُسمى ذلك الاسم بـ (تمييز المفرد).

وأمَّا تمييز النسبة، فعامل النصب فيه أحد طرفي النسبة، وهو المسند من فعلٍ أوشبهه[8]، كما يأتي في فصل المعمولات المنصوبة.

---

(١) التسهيل لابن مالك ٢٢١/٣ .

(٢) لم يثبت ابن آجروم هذا النوع من الإضافة في مقدمته ، بل ذكره المحقق محيي الدين عبد الحميد في شرح المقدمة . قال ابن آجروم : ((وأمّا ما يخفض بالإضافة ، فنحو قولك : (غلامُ زيدٍ) وهو على قسمين : ما يقدر بـ (اللام) ، وما يقدر بـ (من) ، فالذي يقدر بـ (اللام) ، نحو : (غلامُ زيدٍ) ، والذي يقدر بـ (من) ، نحو (ثوبُ خزٍّ) ، و (بابُ ساج) ، و (خاتمُ حديدٍ) ...)) . ينظر : المقدمة الأجرومية بشرح محيي الدين عبد الحميد ، ص (١٦١) . تجدر الإشارة إلى أنّ هذا النوع من الإضافة - أي التي بمعنى (في) - ذهب إليها أيضاً الجرجاني وابن الحاجب. ينظر : الهمع ٢٦٧/٤.

(٣) قال أبو حيان: ((ولا أعلم أحداً ذهب إلى هذه الإضافة غيره، وهو مردود))، والكلام على ابن مالك. الهمع ٢٦٧/٤.

(٤) حاشية الشهاب على البيضاوي ٩٨/٢ .

(٥) شرح الرضي ١٠٣/٢- ١٠٥.

(٦) لأنّ المعنى اللغوي إنما يشير إلى الكمال . قال الفيروزآبادي : ((تمّ يتم تماً وتماماً ، مثلثتين ، وتمامَة ويكسر: جعله تاماً)) . القاموس المحيط ، مادة (تمم) .

(٧) شرح الرضي ١٠٢/٢.

(٨) السابق ١٠٨/٢.

تنبيـــهات:

الأول: الألف في قولي (عملا) للإطلاق، وهو مضاف إلى ما بعده.

الثاني: هذه الأشياء التي تمَّ بها الاسم ، إنَّما قامت مقام الفاعل الذي يتم به الكلام لكونها في آخر الاسم، كما كان الفاعل عقب الفعل، ألا ترى أنَّ (لام التعريف) وإن كان يتم بها الاسم، فلا يضاف معها، [و] لا ينتصب التمييز عنه، فلا يقال: (عندي الراقود خلاً)[1].

الثالث: المراد بـ (المفرد) هنا ما يقابل الجملة وشبهها، والمضافَ الآتية في الفصل المشار إليه . فالتام بنون التثنية كـ (عندي قفيزان براً، ومنوان عسلاً)، فـ (عسلاً) منصوب، تمييز عن (منوان)، والعامل فيه (منوان)، لأنَّه اسم مبهم ينصب نكرة على التمييز، وكذا يقال في المثال المزاد في الشرح. [٦٤/ب] .

والتام بالإضافة، نحو: (على التمرةِ مثلُها زبداً) ، و (ملء[2] ذا الكيل زيتاً) فـ (زيتاً): منصوب، تمييز عن (ملء)، والعامل فيه (ملء)، لأنَّه اسم مبهم ينصب نكرة، و (زبداً) في المثال الأول تمييز عن (مثل) منصوب به.

والتام بالتنوين لفظاً، نحو: (عندي مدٌّ أرزاً ورطلٌ بُراً) ، فـ (بُراً) منصوب تمييز عن (رطل)، والعامل فيه (رطل) لأنَّه اسم ينصب نكرة والتام بالتنوين تقديراً، نحو: (عندي مثاقيلُ ذهباً) ، و (خمسة عشر رجلاً) و (كم عبداً ملكتَ؟)[3].

والتام بنون شبه الجمع، نحو: (عندي عشرون ديناراً، وأربعون درهماً) فـ (درهماً) : منصوب، تمييز عن (أربعون)، وهو العامل فيه النصب (لاغيرا) ، أي: لا غير أربعين درهماً موجودٌ[4].

[و] لا يقال أنَّ الأعداد بحسب أصل الوضع لا إبهام فيها، وإنَّما الإبهام طرأ فيها باعتبار استعمالها في المعدود، وأنَّ نحو (الرطل) موضوع لمعنى معين، لا يحتمل الأكثر ولا الأقل منه، فلا إبهام فيه بحسب الوضع والذات، وإنَّما نشأ الإبهام فيه بحسب الاستعمال، بأنَّه هل هو (زيتٌ) أو غيره ؟ لأنَّا نقول أنَّ الأعداد، وكذا الكيول، وضعها الواضع مبهمات بحسب الذات، بمعنى أنَّها تحتمل تحديداً لأي شيء يعدُّ ويكال، فالإبهام ذاتي، لا في الاستعمال، إذ لا يُعلم بحسب الوضع هذا العدد وهذا الكيل من أي جنس، فلا يُعلم أنَّ معدود هذا العدد هل هو أفراد الإنسان أو غيره ؟

---

(١) شرح الرضي ١٠٢/٢.

(٢) في الأصل (ملأ) ، وكذا في التي بعدها.

(٣) ينظر : شرح التسهيل ٣٨٠/٢ ، شرح الرضي ١٠٢/٢ ، شرح المفصل لابن يعيش ٧١/٢ ، شرح التصريح ٣٩٦/١ .

(٤) ينظر : الموضع السابق نفسه .

وكذا المكيل هل هو العسل [٦٥/أ] أو الزيت أو غيرهما ؟ فإذا أريد رفع الإبهام الواقع في ذاتها يُؤتى بالتمييز.

(ومنه أيضاً) ، أي: ومن الاسم المبهم التام، العامل النصب في اسم نكرة على التمييز، ما هو تامٌّ بنفسه، وهو شيئان:
أحدهما: الضمير: وهو الأكثر، وذلك في الأغلب ، فيما فيه معنى المبالغة والتفخيم كمواضع التعجب، نحو: (يا لها قصةً، ويا له رجلاً، ويا لكَ ليلاً، ويا لها خطةً ولله درُّه فارساً)[١].

ومن هذا الباب: أي الذي فيه التفخيم: (ربّه رجلاً لقيتهُ) ، و (ربّه كتاباً [رأيتُ][٢]) بضم التاء، لأنَّ ذلك جواب في التقدير لمن قال: (ما لقيتَ رجلاً؟) أو (ما رأيتَ كتاباً؟)، فكأنه قيل: لقيتُ رجلاً وأي رجل، ورأيتُ كتاباً وأي كتاب[٣].

فناصب التمييز في جميع ذلك هو الضمير[٤]، والتمييز عن المفرد لكون الضمير فيها مبهماً، لا يعرف المقصود منه، لكونه مجهول المرجع، ومن ثمَّ لو عُرف المقصود منه، برجوعه إلى سابق معين، كقولك:([جاءني][٥] زيدٌ فيا له رجلاً) ، و (ويلُمُّهُ فارساً)[٦] ، و (لقيتُ زيداً فللّه درّه رجلاً)، أو بالخطاب لشخص معيّن ، نحو: (قلتُ لزيدٍ : يا لكَ رجلاً)، فالتمييز عن النسبة لا عن المفرد لأنَّه لا إبهام إذن في الضمير، كما يكون كذلك إذا كان المضاف إليه ظاهراً، نحو (للهِ درُّ زيدٍ رجلاً) ، و (لقيتُ زيداً قاتلهُ اللهُ شاعراً)[٧].

التمييز في جميع هذا ظاهره ومضمره، كما في قولهم: (كفى زيدٌ رجلاً) و (حسبُكَ به ناصراً) ،و(حسبُكَ بزيدٍ شجاعاً)، أعني التمييز عن النسبة، والتمييز نفس المنسوب إليه [٦٥/ب] لا متعلّقه، فمعنى: (للهِ درُّ زيدٍ رجلاً): لله درُّ رجلٍ هو زيد، كما أنَّ معنى: (كفى زيدٌ رجلاً): كفى رجلٌ هو زيد. وأمَّا قولهم: (طابَ زيدٌ

---

(١) شرح الرضي ١٠٣/٢.
(٢) في الأصل (لقيتُ).
(٣) شرح الرضي ١٠٣/٢.
(٤) السابق والصفحة نفسها.
(٥) في الأصل (جائني).
(٦) جاء في الهامش: ((قوله: ويلُمُه بكسر اللام وضمها ، كما في القاموس، وتوجيه ذلك كما أفاده بعض أرباب التحقيق، أنَّه على الضم يقال أصله: ويلُ أمّه ، وهو مبتدأ محذوف الخبر؛ أي: هلاكها حاصل، أي: أهلكها الله وهذا كما يقال في التعجب: قاتله الله ، فإنَّ الشيء إذا بلغ غايته، يُدعى عليه صوناً عن عين الكمال، فحُذفت الهمزة على غير قياس تخفيفاً، فصار (ويلمه) ككلمة واحدة ، مفيدة لمعنى (عجباً).
أو يقال الأصل: وي لأمّه ، أي: عجباً لها أي ولد ولدت؟ فنقل ضمة الهمزة إلى اللام المتحركة على غير القياس وحُذفت الهمزة تخفيفاً لقصد التركيب المذكور.
وعلى الكسر يقال أصله: وي لأمه أيضاً، فحُذفت الهمزة مع ضمها. ا.ن مؤلف)).
(٧) شرح الرضي ١٠٤/٢- ١٠٥.

علماً وداراً)، فالتمييز فيه متعلق المنسوب إليه، لا نفسه، لأنَّ المعنى: طابَ علمُ زيدٍ ودارُ زيدٍ[1]. كما يأتي إن [شاء][2] الله تعالى في فصل المعمولات المنصوبة.

تنبيـــه: إعراب[3] (يا لها قصةً)، ليقاس عليه غيره ممّا يماثله:
يـا: حرف نداء وتعجب.
واللام: لام التعجب – كما في الأشموني[4] – متعلقة بفعل محذوف مضمَّن معنى التعجّب.
هـا: منادى، متعَّجب منه مبني على الفتح في محل نصب، لكونه منادى، ومحله القريب مجرور باللام، فالنداء فيه للتعجب، إذ لا يُنادى إلاّ العاقل، أو المُنزَّل منزلته والعرب إذا استعظمت شيئاً نادته على سبيل التعجب، وهذا فيه مجاز التشبيه، لتشبيه ما تُعجَّب منه لعظمته، بمنادى يسمع ويعقل[5].
و قصةً: منصوب على التمييز، والعامل فيه النصب الضمير.

وقس على هذا ما يشابهه من نحو: (يا له رجلاً). وهذا الإعراب بناءً على أنَّ الاستغاثة غير باقية، بل التركيب مستعملٌ في محض التعجب، وهو ظاهر كلام ابن حجر في المنح ، وقال الصبان: إنَّه ظاهر كلام الأشموني، وقال: ويحتمل أنَّها باقية وأشرب اللفظ معها معنى التعجب[6]. وعلى هذا تقول:
يـا: حرف نداء واستغاثة ، واللام: لام الاستغاثة، وها: منادى مستغاث مبني على الفتح،..... إلى آخره.
وقال بعض شرَّاح البردة في قولها:
يـا طيـبَ مُبتـدأ منـهُ ومُختَتَـم [7] .

التقدير: يا متعجباً تأمّل طيب مبتدئه ، ونظيره هنا: يا متعجباً تأمل ما استقرَّ لها قصة، وعلى هذا المنادى عاقل محذوف. وقيل: إنَّ (يا) للتشبيه لا للنداء. قال ابن حجر: وهو مردود بأنَّهم لم يذكروا هذا من محالها، وتُعُقّب بأنَّه ذكر صاحب المغني في قوله: ﴿ ألا يسجدوا ﴾[8] أنَّ بعضهم حمله على حذف المنادى، وبعضهم على التشبيه، فهو من جملة محالها[9].

---

(١) شرح الرضي ١٠٥/٢.
(٢) النبرة ساقطة في الأصل .
(٣) جاء في الهامش : ((قوله: إعرابُ يا لها قصة؛ بالرفع خبر لمبتدأ محذوف، وبالنصب مفعول لفعل محذوف)).
(٤) شرح الأشموني ١٦٤/٣.
(٥) الكلام للدماميني ، نقله عنه الصبان في حاشيته على شرح الأشموني . ١٦٦/٣ .
(٦) حاشية الصبان على شرح الأشموني ١٦٦/٣ .
(٧) المثال عجز بيتٍ من البسيط ، وصدره : **أبانَ مولدُه عن طيـبِ عنصـره** . وهو للبوصيري في ديوانه من قصيدته المعروفة بـ (البردة) ، وهي من عيون شعره . ينظر : ديوان البوصيري ، محمد بن سعيد البوصيري ، تحقيق : محمد سيد كيلاني ، الطبعة الثانية ، مطبعة الحلبي ، مصر ١٩٧٣م ، ص (٢٤٢) .
(٨) سورة النمل (٢٥) .
(٩) مغني اللبيب ٤٢٩/٢ .

وثانيهما: اسم الإشارة: نحو قولك: (ما رمتَ) بفتح [التاء][1]، [أي][2]: أي شيء؟ أي: أردتَ (بذا جوابا)، وقوله تعالى: ﴿ مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَـذَا مَثَلاً﴾ [3]، بناءً على أنّه تمييز لا حال، وكذا قولك: (حبذا زيدٌ رجلاً)[4]. قال في الكشاف: (مثلاً) في قوله تعالى: ﴿ مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَـذَا مَثَلاً﴾ نُصِب على التمييز، كقولك لمن أجاب بجواب غث: (ماذا أردتَ بهذا جواباً ؟)، ولمن حمل سلاحاً رديئاً: (كيف تنتفعُ بهذا سلاحاً ؟)[5].

والشرط كما قاله السعد التفتازاني: أن لا يعرف المقصود من اسم الإشارة، بأن لا يكون المشار إليه معلوماً، وإلاّ كأن ناولَ إنساناً سيفاً، وقال: انتفع بهذا سلاحاً فالتمييز عن النسبة، وهو نفس المنسوب إليه، كما تقدَّم نظيره[6].

والعامل في التمييز في القسمين هو الضمير واسم الإشارة، لتمامهما ومشابهتهما للفعل التام بفاعله، وتمامهما بأنفسهما من جهة أنّه يمتنع إضافتهما[7] قال المحقق الرضي: فلا تظننّ أنَّ الناصب في: (نعمَ الرجلُ ، وبئسَ الرجلُ ، وساءَ مثلاً ، وحبذا رجلاً) هو الفعل، بل هو الضمير، كما في : (ربّه رجلاً)[8]. انتهى.

تنبيهات:

الأول: معمول الاسم المبهم التام لا يتقدّم [٦٦/ب] عليه لضعفه في العمل، لكونه جامداً[9].

الثاني: ذكر الأصل للاسم المبهم التام مثالاً واحداً، بقوله: (التراويحُ عشرون ركعةً)، وبقية الأمثلة ألحقتها [تبرعاً][10]، تكميلاً للفائدة[11].

---

(١) في الأصل (التأ).
(٢) شبه مطموسة في الأصل.
(٣) سورة البقرة (٢٦).
(٤) شرح الرضي ١٠٥/٢.
(٥) الكشاف ١١٨/١.
(٦) ينظر رأي السعد في : حاشية الشهاب على البيضاوي ٩٧/٢ .
(٧) شرح الرضي ١٠٥/٢.
(٨) السابق والصفحة نفسها.
(٩) السابق ١١٥/٢- ١١٦.
(١٠) شبه مطموسة في الأصل.
(١١) العوامل للبركوي ، ص (٩١) .

[الاسم المُفهم معنى الفعل]

(و) التاسع من التسعة : (كل) ما : أي كل (لفظ) غير مشتق، ولا مشتق منه يُفهم (معنى الفعل) الاصطلاحي، أي: يُفهم منه معناه المطابقي، كما في أسماء الأفعال، أو التضمني كما في البقية.

وما يُفهم منه معنى الفعل أشياء، منها:

أسماء الأفعال: نحو: (تراكِ كلَّ سوءِ الفعلِ)، أي: اترك كل فعل سيء، و (تراكِ) على وزن (فعالِ) بفتح الفاء وكسر اللام: اسم فعل أمر مبني على الكسر، لا محل له لكونه بمعنى الفعل[١]، وتحته ضمير (أن) في (أنتَ) ، مبني على السكون مرفوع محلاً فاعله، و (التاء) : حرف دالٌّ على تذكير الفاعل، مبني على الفتح لا محل له، أو فاعله التاء وحده، أو مجموع (أنتَ) على الاختلاف المار[٢]، ولفظ (كلَّ): منصوب لفظاً، مفعول به صريح لـ (تراكِ).

و (رويدَ زيداً) بفتح الدال: اسم فعل أمر بمعنى (أمهل)، مبني على الفتح لا محل له، لكونه بمعنى الفعل عند المحققين[٣]، فاعله فيه (أنتَ)، والجملة فعلية وقيل: اسمية لا محل لها استئناف[٤]، و (زيداً): مفعول به لـ (رويد).

وعند بعض النحاة أنَّ (رويد) : مرفوع المحل مبتدأ، و (أنتَ) : مرفوع المحل فاعله، ساد مسد الخبر، كما في (أ قائمٌ الزيدان؟)، واختاره ابن الحاجب في إيضاح المفصل[٥]، وفي الأشباه والنظائر[٦٧/أ] هو الصحيح[٦].

وعند بعض النحاة: أنَّ (رويدَ) : منصوب المحل مفعول مطلق لـ (أمهل) المُقدَّر، ولا يخفى أنَّه مردود، لأنَّ تقدير الفعل ينافي كونه اسم الفعل، ومبنياً، بل يوجب كونه معرباً، كـ (سقياً و رعياً) إذ لا موجب للبناء حينئذٍ[٧]، لأنَّ معنى الفعلية، إنَّما هو للفعل المقدَّر[٨]

و (هاتِ شيئاً): أي إعطِهِ[٩]، و (هلمَّ زيداً)[١٠]: أي أحضرهُ و (حيهل الثريدُ) أي ائتِهِ[١١].

---

(١) شرح التصريح ١٩٥/٢.
(٢) يرجع إلى صفحة (١٦).
(٣) ينظر : الهمع ١٢٢/٥.
(٤) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل ، مصدر سابق ، ٥٠٥/١ .
(٥) السابق والصفحة نفسها .
(٦) الأشباه والنظائر في النحو ١٤٨/٢ .
(٧) في الأصل (ح) .
(٨) ينظر : شرح الرضي ٧/٤ .
(٩) السابق ١٥/٤.
(١٠) السابق ٢٤/٤.
(١١) السابق ٢٢/٤.

ومنها: **الظرف المستقر** : وهو ما كان متعلقه فعلاً عاماً محذوفاً، وهو كما قاله الرضي: ما لا يخلو منه فعلٌ، نحو : (كائن و حاصل)، هذا مسلك الجمهور، كما قاله بعض المحققين، وقيل: ما كان متعلقه محذوفاً، سواء كان فعلاً عاماً أو خاصاً[1] وقد مرَّ الكلام على ذلك في أوائل الكتاب.

و لا يعمل في المفعول به بالاتفاق، ولا في الفاعل الظاهر، إذا لم يقع بعده (أنَّ) المصدرية[2]، إلاَّ بالشروط التي ذكِرت في اسم الفاعل من الاعتماد وغيره نعم جوَّز الأخفش والكوفيون في نحو: (في الدار زيدٌ) أن يعمل الظرف بلا اعتماد كما جوَّزوا رفع الصفة للظاهر ، على أنَّه فاعل لها من غير اعتماد على نحو استفهام[3]. وإلى ذلك أشرتُ بقولي .

ونحو: (ما لهُ رأيٌ) أي: عقلٌ أو تدبيرٌ أو بصيرة، كما في المصباح[4]، (ما): نافية، والجار والمجرور ظرف مستقر، و(رأيٌ): مرفوع فاعله، ويجوز أن يكون الظرف المستقر خبراً مقدماً، , (رأي) مبتدأ، وكذا في كل مكان وجدتَ شروط عمله في الظاهر، يجوز أن يكون هو خبراً مقدماً، وذلك الظاهر مبتدأ، كما في الرضي وغيره[5].

ونحو: (أيها أملُه) بفتح الهمزة وسكون الياء التحتية، لغة في (هيهات) بمعنى (بَعُدَ)، وهو اسم فعل ماضٍ مبني على السكون، لا محل له لكونه بمعنى الفعل ، و (أملُ) : [٦٧/ب] فاعله، وهو معه جملة فعلية لا محل لها، وهذا على قول المحققين[6].

وقد سبق قولان آخران في شرح: (تراكِ كلَّ سوء الفعل)، وكان من حق هذا المثال أن يُذكر عقبه، ولكن أخِّر لضرورة النظم.

ومنها: **الاسم المنسوب**، فإنَّه يعمل كعمل اسم المفعول، لكونه مؤولاً به ويُشترط في عمله ما يُشترط فيه، نحو: (لم يكن) ، أي : زيد (مُحمَّدياً) ، أي منسوب إلى محمد – صلى الله عليه وسلم – (عمله). (لم يكن): جازم ومجزوم

---

(١) شرح الرضي ٢٣٨/١.

(٢) جاء في الهامش: ((وأمَّا إذا وقع بعده (أنَّ) المصدرية، المؤولة مع مدخولها بمفرد، كما في قوله تعالى: ﴿ ومن آياته أنَّك ترى الأرض خاشعة ﴾ فيجوز كون ذلك المؤول بالمفرد مرفوع المحل، فاعل الظرف عند البصريين ، بلا شرط الاعتماد، وإن لم يرفع صريح المصدر، لشبهها بالمضمر في أنَّها لا توصف، كما في الدرة ، فاحفظه فإنَّه من النوادر، أفاده صاحب الفوائد)).

(٣) شرح الرضي ٢٤١/١.

(٤) المصباح المنير، مادة (روي).

(٥) شرح الرضي ٢٤١/١.

(٦) ينظر : السابق ٢٦/٤ ، الهمع ١٢٢/٥.

(زيد): اسم يكن، و (محمدياً): اسم منسوب، و (عمل): مرفوع لفظاً نائب فاعله، وهو معه مركب منصوب لفظاً، خبر يكن.[1]

ومنها : **الاسم المستعار**، نحو: (أسد) في قولكَ: (زيدٌ أسدٌ غلامُهُ) ، أي مجترئ[2].

ومنها: **كل اسم يُفهم منه معنى صفة**، نحو لفظة (الله) في قوله تعالى: ﴿ وَهُوَ اللّهُ فِي السَّمَوَاتِ﴾ [3]، أي: المعبود لمن فيها. وفي حواشي البيضاوي للشهاب الخفاجي: ذهب الكوفيون إلى أنَّ (هذا) يعمل عمل (كان)، و (شيخاً) أي : في قوله تعالى: ﴿ وَهَـذَا بَعْلِي شَيْخًا﴾ [4] خبرها، وسمّوه تقريباً[5]. انتهى.

ولمَّا فرغتُ من ذكر العوامل اللفظية السماعية والقياسية، شرعتُ في ذكر العوامل المعنوية، فقلتُ.

---

(١) ينظر : إظهار الأسرار ، ص (٦٢) .
(٢) ينظر : حاشية الشهاب على البيضاوي ٣٨٦/١ ، إظهار الأسرار ص (٦٢) ، حل أسرار الأخيار لزيني زادة ص (١١٥) .
(٣) سورة الأنعام (٣).
(٤) سورة هـود (٧٢).
(٥) حاشية الشهاب على البيضاوي ١١٦/٥ .

فصل في العامل المعنوي

والمعنويُّ رافعان فقد ... الابتدا في المبتدا والمسند
ثانيهما ما يُرفعُ المضارعُ ... بهِ ، وفي كُلٍّ خلافٌ شائِعُ

هذا فصلٌ في بيان العامل المعنوي، وهو كما قاله بعضهم[1]: ما لا يكون للسان [٨٦/أ] فيه حظ، بل معنى يُعرف بالقلب[2].

(و) العامل (المعنوي) اثنان ، (رافعان) لمعموليهما، (فقد) ، أي : فحسب قال الروداني[3]: (قد) إذا كان بمعنى (حسب) الغالب أنَّه يُبنى على السكون[4] وقد يُبنى على الكسر، والثاني هو أولى هنا ، وإن كان عنه مندوحة[5]. فقد قال سيبويه ، كما في شرح المغني: إنَّ الساكن والمجزوم يقعان في القوافي المجرورة فيتحرك بالكسر ، كما يُحرَّك به عند التقاء الساكنين[6]، ثمَّ قال[7]: وليس تحريك الساكن بأبدع من إشباع الحركة بحرف، ثمَّ إذا حرَّكوه لموافقة الروي أشبعوه أيضاً كالمحرك الأصلي. وقد أشبعنا الكلام على (قط) في أوائل الكتاب، ويجري ذلك برمته هنا في (قد)[8].

ثمَّ ما في النظم من أنَّ العامل المعنوي اثنان، هو عند الجمهور، وخالف الأخفش والسُّهيلي فجعلاه ثلاثة؛ ثالثها: عامل الصفة والتوكيد وعطف البيان، وقال الجمهور: العامل في التابع هو العامل في متبوعه ، ولا فرق في ذلك بين الرفع وغيره، نعم اختلفوا في البدل، فقيل: هو كغيره؛ العامل فيه هو العامل في المتبوع وقيل: عامله مقدَّر من جنس الأول[9]، والمسألة مبسوطة في مظانها[10].

---

(١) هو علي بن محمد الشريف الجرجاني ، حيث ذكر التعريف بلفظه في كتابه التعريفات .
(٢) التعريفات ص (١٢٢) ، والتعريف ذكره البر كوي في : إظهار الأسرار ، ص (٦٢) .
(٣) أبو عبد الله شمس الدين محمد بن سليمان ، وقيل : بن محمد الفاسي بن طاهر الروداني . عالمٌ مشارك في الرياضيات ،والهيئة ،والنحو ،والمعاني ،والبيان . ولد في (تارودانت) سنة ١٠٣٧هـ ، وجال في المغرب الأقصى والأوسط ، وزار مصر والشام والأستانة ، ثم استوطن الحجاز . له من الكتب : جمع الفوائد في الحديث وصلة الخلف بموصول السلف ، وحاشية على التسهيل ، ومختصر تلخيص المفتاح ، وجمع الكتب الخمسة مع الموطأ ، وغيرها . توفي سنة ١٠٩٤هـ . تنظر ترجمته في : الأعلام ١٥١/٦ .
(٤) ينظر الرأي في : الكليات ٦٣/٤ ، دون نسبته للروداني . بل إنَّ الكفوي صاحب الكليات و الروداني يشتركان في سنة الوفاة ، فهما متعاصران ، فمن الطبيعي أن لا ينقل أحدهما عن الآخر .
(٥) المندوحة في القاموس: الكثرة والسعة . القاموس المحيط، مادة (ندح).
(٦) الكتاب ٢١٤/٤.
(٧) أي: الدماميني شارح مغني اللبيب.
(٨) يرجع إلى صفحة (١٥- ١٦).
(٩) ينظر : شرح الرضي ٤/٣- ٥، الكليات ١٨٩/٤.
(١٠) المظان هي المواضع؛ جاء في المعجم الوسيط: ((مظنة الشيء: موضعه، ومألفه الذي يُظن كونه فيه والجمع: مظان . والمظان : المراجع التي ينشد فيها الباحث طلبته)). ينظر : المعجم الوسيط، إبراهيم مصطفى وآخرين ، الطبعة الثانية ، المكتبة الإسلامية ، استانبول ، ١٩٧٢م ، مادة (ظنن).

[الابتـــــداء]

الأول: [الابتداء][1]، وهو لغةً: الافتتاح[2]، واصطلاحاً: تعرية الاسم عن العوامل اللفظية للإسناد[3]، وقيل: جعل الاسم أولاً ليُخبر عنه[4]. ثمَّ أنَّ الابتداء يعمل الرفع (في) شيئين:

أحدهما: (المبتدأ)؛ وهو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية مسنداً إليه أو الصفة الواقعة بعد نفي، أو استفهام رافعة للظاهر، ويُسمى أيضاً بـ (المسند إليه) وبـ (المُحدَّث عنه)، كما قاله السيد الجرجاني [٦٨/ب]، نحو: (زيدٌ قائمٌ) و (أ قائمٌ الزيدان؟) ، و (ما قائمٌ الزيدان)[5].

(و) **ثانيهما** : المُسنَد بفتح النون، أي الخبر، ويسمى أيضاً بـ (الحديث)، كما في التعريفات[6]، وهو لفظٌ مجرد عن العوامل، مسند إلى ما تقدّمه لفظاً، نحو: (زيدٌ قائمٌ)، أو تقديراً، نحو: (أقائمٌ زيدٌ؟)، وقيل: ما يصح السكوت عليه[7]. إعراب المثال الأول أن تقول: (زيدٌ): مبتدأ مرفوع بالابتداء، و (قائمٌ): اسم فاعل فاعله فيه، راجع إلى (زيد)، وهو معه مركب، مرفوع لفظاً بالابتداء أيضاً، خبر المبتدأ ، وهو معه جملة اسمية لا محل لها استئناف، وقد تقدَّم تحقيق ذلك، فلا تغفل.

وإعراب المثال الثاني أن تقول:
الهمزة: حرف استفهام، و(قائمٌ): اسم فاعل مرفوع بالابتداء مبتدأ، و (الزيدان): مرفوع به فاعله سادٌّ مسد الخبر، والجملة اسمية لتصدُّرها بالاسم، كما في المغني وعليه الجمهور[8]، وفعلية عند صاحب اللباب، لكونه في المعنى: أ يقومُ الزيدان؟[9] وعليه العلامة البركوي صاحب الأصل[10]، [و] كما في شرح قواعد الإعراب للشيخ زاده[11]. والجملة الاسمية على رأي الجمهور، أو الفعلية، لا محل لها استئناف.

---

(١) النبرة ساقطة في الأصل.
(٢) ينظر : لسان العرب ، مادة (بدأ).
(٣) ينظر : التعريفات ص (٩) .
(٤) ينظر : الكليات ٢٣/١.
(٥) التعريفات ص (١٦٥) .
(٦) لم يرد في النسخة التي عندي من التعريفات ، أنَّ الخبر بمعنى الحديث . ينظر ص (٨٤) .
(٧) السابق والصفحة نفسها.
(٨) مغني اللبيب ٤٣١/٢.
(٩) صاحب (اللباب) هو البيضاوي ، ولم أقف عليه ، غير أنَّ الرأي مذكور في : حل أسرار الأخيار لزيني زادة ، ص (٩٨) .
(١٠) جاء رأي البركوي هذا في : امتحان الأذكياء ، مصدر سابق ، ص (٥٠) .
(١١) شرح قواعد الإعراب للشيخ زادة ، مصدر سابق ، ص (١٥) .

قال الجلال السيوطي: وفي التعليقة لابن النحاس[1] أنَّ (أ قائمٌ الزيدان؟) و (ما ذاهبٌ أخواك) مبتدأ ليس له خبر، لا ملفوظاً ولا مقدّراً. انتهى[2].

وهكذا إعراب المثال الثالث، على تقدير كون (ما) تميمياً غير عامل عمل (ليس)، وأمَّا إذا كان حجازياً عاملاً عمل (ليس)؛ فـ (ما): حرف مشبّه بـ (ليس)، و (قائمٌ): مرفوع اسمه قائم مقام خبره، و (الزيدان): مرفوع فاعل (قائم)، كذا نقله بعض المحققين عن شرح التسهيل لابن مالك[3].

قال في الفوائد: ثم من أمثلة [٦٩/أ]النفي، قولهم: (غير قائمٍ الزيدان) وقولهم: (ليس قائمٌ الزيدان)، وإعرابهما مشكلٌ على كثير من الأذكياء، فضلاً عن الطلبة الأغبياء، فتقول: كلمة (غيرُ): مرفوعة، مبتدأ مغنٍ عن الخبر، لكونها بمعنى (لا) و(قائمٍ): مجرور، مضاف إليه لـ (غير)، و (الزيدان): مرفوع فاعل (قائم) كما في المغني[4]، وشرح التسهيل لابن مالك[5]، وشرح العصام على الكافية، ومَن لم يطّلع على هذه الكتب، زعم أنَّ (غير) في هذا المثال مبتدأ خبره محذوف ، مع أنَّه لا صحة لحذف الخبر هنا لأمرين: عدم الاحتياج إليه وانتفاء قرينة تشعِر بحذفه، ومن شرط صحة حذف الخبر وجود القرينة، كما في الأشباه والنظائر[6].

وكلمة (ليس): فعل ماضٍ ناقص مبني على الفتح لا محل له، و (قائمٌ) مرفوع اسم ليس قائم مقام خبره، و (الزيدان): مرفوع فاعل (قائم)، كما في التسهيل لابن مالك[7]، وشرح الكافية للخبيصي[8]، ومقتضى ما ذكره: أنَّ المبتدأ في المثال المذكور – أعني غيرُ قائمٍ الزيدان – ونحوه ليس له خبر أصلاً ، بل خالٍ عنه[9]، وصرّح به المحقق الرضي[10]، فما وقع في عبارة بعضهم

---

(١) بهاء الدين محمد بن إبراهيم بن محمد الحلبي، ابن النحاس. شيخ العربية بالديار المصرية في عصره. ولد في حلب سنة ٦٢٧هـ ، وسكن القاهرة، وتوفي بها. له من الكتب: إملاء على كتاب المُقرّب لابن عصفور وهدي أمهات المؤمنين، والتعليقة في شرح ديوان امرئ القيس، وله نظم كذلك، وهو غير ابن النحاس الشاعر فتح الله . توفي سنة ٦٩٨هـ . تنظر ترجمته في : غاية النهاية في طبقات القراء ٤٦/٢ ، بغية الوعاة ١٣/١ شذرات الذهب ٤٤٢/٥ ، الوافي بالوفيات ١٠/٢ ، الأعلام ٢٩٧/٥ ، معجم المؤلفين ٢١٩/٨ .

(٢) ينظر : الأشباه والنظائر في النحو ٥٩/٢ ، الهمع ٤٥/٢.

(٣) شرح التسهيل ٢٧٤/١.

(٤) مغني اللبيب ١٨١/١.

(٥) شرح التسهيل ٢٧٤/١- ٢٧٥.

(٦) الأشباه والنظائر في النحو ٥٩/٢ ، ٦٤ .

(٧) التسهيل لابن مالك ٢٧٤/١.

(٨) شمس الدين أبو بكر محمد بن أبي بكر بن محرز بن محمد الخبيصي . له شرح على كافية ابن الحاجب سمّاه (المرشح) ، وفي معجم المؤلفين (الموشح) ، وهو شرحٌ مختصر ممزوج ، وعليه حاشية للسيد الشريف توفي سنة ٧٣١هـ . تنظر ترجمته في : كشف الظنون ٢٥٠/٢ ، خزانة الأدب ٧٦/١٣ ، معجم المؤلفين ١١٦/٩

(٩) ينظر رأي الخبيصي بلفظه في : حل أسرار الأخيار لزيني زادة ، ص (٩٩) .

(١٠) شرح الرضي ٢١٩/١.

كابن عقيل[١] في شرح الخلاصة، من أنَّ فاعل الوصف سدَّ مسد الخبر[٢]، ليس المراد منه أنَّ له خبراً محذوفاً حلّ محله الفاعل، بل المراد أنَّه سدّ عن أن يكون له خبر، كما أفاده بعض أرباب التحقيق، لأنَّه لا يستحق حينئذٍ خبراً لاستغنائه عنه[٣].

تنبيـــهان:

الأول: ما ذكرته في النظم تبعاً للأصل؛ من أنَّ العامل في [الجزأين][٤] هو [الابتداء][٥]، هو قول جمهور البصريين[٦]، على ما ذكره بعضهم[٧]، واختاره العلامة السيد[٨]، ونقل الأندلسي عن سيبويه: أنَّ العامل في الخبر هو[٦٩/ب] المبتدأ[٩] ويُحكى هذا عن أبي علي[١٠] وأبي الفتح[١١]، وعليه جرى ابن مالك في الخلاصة[١٢] وقال عبد الملك العصامي: إنَّ هذا هو المنقول عن جمهور البصريين وإنَّه الصحيح وقال الكوفيون: المبتدأ مرفوعٌ بالخبر، كما أنَّه مرفوع بالمبتدأ فيكون عامل كلٍّ منهما لفظياً عندهم[١٣]، وستأتي الإشارة إلى هذا الخلاف في النظم.

الثاني: إذا قلتَ: (زيدٌ هو القائمُ) ، فـ (زيدٌ): مبتدأ، و (هوَ): ضمير فصل مبني على الفتح، لا محل له من الإعراب، لكونه حرفاً عند الخليل[١٤]، أو لكونه اسماً ملغى عن الإعراب، كإلغاء (إنَّ) في (إنَّما)، والأول هو الصواب والثاني وهمٌ[١٥]، ولذا قال الخليل: والله إنَّه لعظيم، لأنَّ إلغاء الاسم ليس بسهل كإلغاء الحرف[١٦].

---

(١) بهاء الدين عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله القرشي الهاشمي، المشهور بـ (ابن عقيل) . من نسل عقيل بن أبي طالب. ولد بالقاهرة سنة ٦٩٤هـ. وهو من أئمة النحو، قال عنه أبو حيان: ((ما تحت أديم السماء أنحى من ابن عقيل)). وله من المؤلفات: شرح ألفية ابن مالك في النحو، وقد تُرجم إلى الألمانية، والجامع النفيس في الفقه لم يكمله، والمساعد في شرح التسهيل، وتيسير الاستعداد لرتبة الجهاد، وغيرها. توفي سنة ٧٦٩هـ تنظر ترجمته في : غاية النهاية في طبقات القراء ٤٢٨/١ ، بغية الوعاة ٤٧/٢ ، البدر الطالع ٣٨٦/١ ، شذرات الذهب ٢١٤/٦ ، الأعلام ٩٦/٤ ، معجم المؤلفين ٧٠/٦ .

(٢) شرح ابن عقيل ١٨٩/١ و ما بعدها.

(٣) ينظر : شرح الرضي ٢١٩/١ .

(٤) في الأصل (الجزئين)

(٥) النبرة ساقطة في الأصل.

(٦) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف ٤٤/١ ، شرح الرضي ٢٢١/١.

(٧) جاء في الهامش: ((قوله: على ما ذكره ... ، صيغة تبرٍّ، كما أفاده في الدرس))

(٨) في التعريفات ، ينظر : ص (٩) .

(٩) ينظر : شرح الرضي ٢٢١/١.

(١٠) أبو علي الفارسي .

(١١) أبو الفتح بن جني .

(١٢) قال ابن مالك في الخلاصة:

ورفعـــوا مبتـــدأ بالابتـــــدا كـــذاكَ رفـــــعُ خبـــــرٍ بالمبتـــدا

ألفية ابن مالك (٣٢).

(١٣) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف ٤٤/١.

(١٤) ينظر رأي الخليل في : شرح الرضي ٢١٠/٣.

(١٥) نسب هذا الرأي للبصريين، ينظر: السابق والصفحة نفسها.

(١٦) السابق والصفحة نفسها.

أو مرفوع المحل مبتدأ ثانٍ، كما هو لغة بعض العرب، فيقولون: (كانَ زيدٌ هو المنطلقُ) بالرفع، وعليه ما نقل في غير السبعة: ﴿ ولكن كَانُوا هُمُ الظَّالِمونَ﴾ [1] ،وشبهه كما قاله ابن الحاجب في شرح كافيته[2].

والكوفيون يسمونه عماداً[3]، أو يقولون: تأكيدٌ لما قبله، وردَّه المحقق الرضي بما لا مزيد عليه[4]. وقال بعض النحاة: إنَّ حكمه في الإعراب حكم ما بعده، لأنّه يقع مع ما بعده كالشيء الواحد[5]. قال الرضي: وهو أضعف من قول الكوفيين ،لأنّا لم نرَ اسماً يتبع ما بعده في الإعراب[6]. و (القائمُ): اسم فاعل فاعله فيه راجع إلى (زيد)، وهو معه مركب – كما مرّ – مرفوع لفظاً خبر المبتدأ، أو خبر المبتدأ الثاني ، كما هو لغة بعض العرب[7]، والجملة الاسمية صغرى، مرفوعة المحل خبر المبتدأ الأول، والجملة [٧٠/أ] اسمية كبرى، لا محل لها. وسيعاد الكلام على المبتدأ والخبر في فصل المعمولات المرفوعة.

[المضارع المرفوع]

(ثانيهما): أي الثاني من العاملين المعنويين، (ما) ، أي : عامل، (يُرفعُ) بضم الياء بالبناء للمجهول، ونائب الفاعل (المضارعُ) ، أي : الفعل المضارع الخالي من الناصب والجازم ، ونوني التوكيد ، ونون النسوة ، (بهِ): وهو التجرد من الناصب والجازم[8] على الأصح ، نحو: (يضرب).

ثمَّ أشرتُ إلى أنَّ كون هذين العملين معنويين، ليس محل اتفاق، زيادة عمَّا في الأصل[9]، بقولي: (وفي) كون عامل (كلٌ) من المبتدأ والخبر والفعل المضارع معنويين (خلاف) بين النحاة (شائع)، أي: مشتهر.

---

(١) سورة الزخرف (٧٦) ، والقراءة لابن مسعود. قال أبو جعفر النحاس: ((قال الفراء: وفي حرف عبد الله ابن مسعود: ﴿ ولكن كانوا هم الظالمون ﴾. قال أبو جعفر: وعلى هذا يكون (هم) في موضع رفع بالابتداء و (الظالمون) خبر الابتداء، وخبره خبر كان)). تنظر القراءة في : الجامع لأحكام القرآن ، محمد بن أحمد القرطبي ، اعتناء وتصحيح : هشام سمير البخاري ، دار عالم الكتب ، الرياض ، ٢٠٠٣م ، ١١٥/١٦ ، إعراب القرآن ، أبو جعفر النحاس ، تحقيق : زهير غازي زاهد ، عالم الكتب ، بيروت ، ١٩٨٨م ، ١٢١/٤ البحر المحيط ٢٧/٨ ، معجم القراءات القرآنية ١٢٦/٦ .

(٢) لم أقف على شرح الكافية لابن الحاجب ، غير أنّ رأيه هذا ورد بإيجاز في الكافية ، وفصّله الرضي في شرحه . ينظر : كافية ابن الحاجب بشرح الرضي ٢٠١/٣،٢١١

(٣) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف ٧٠٦/٢، إعراب القرآن للنحاس ١٢١/٤، شرح الرضي ٢٠٢/٣.

(٤) شرح الرضي ٢٠٣/٣.

(٥) ينظر : السابق ٢١٠/٣، دون نسبة الرأي لنحاة بعينهم.

(٦) السابق ٢١١/٣.

(٧) هم بنو تميم ، حيث يرفعون ضمير الفصل على الابتداء ، وما بعده خبر مطلقاً ، ويقرئون : ﴿ إن ترني أنا أقلَّ ﴾، و﴿ تجدوه عند الله هو خيرٌ﴾، ينظر : الهمع ٢٤١/١ .

(٨) الرأي للكوفيين، ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، ٥٥١/٢.

(٩) قصد بـ (الأصل) العوامل للبركوي، ينظر: العوامل صفحة (٩٢).

أمَّا المبتدأ والخبر، فقد تقدّم ذكر الخلاف في كون عاملهما معنوياً أو لفظياً وأمَّا الفعل المضارع، فمذهب الجمهور ما تقدّم من أنَّ العامل معنوي، ثمَّ اختلفوا في ذلك العامل المعنوي؛ فذهب أكثر الكوفيين إلى أنَّه تجرُّده من الناصب والجازم وعليه الفراء[١]، وهو الذي مشى عليه ابن مالك في جميع كتبه[٢]، وبه جزم ابن هشام في الجامع كما في نكت السيوطي[٣]، وقيل: تعريه عن العوامل اللفظية مطلقاً وعليه جماعة من البصريين منهم الأخفش[٤]، وقال الأعلم: ارتفع بالإهمال[٥]. قال أبو حيان: وهو قريبٌ من الأول[٦]، وقال جمهور البصريين: وقوعه موقع الاسم[٧] وقال ثعلب[٨]: ارتفع بنفس المضارعة[٩]، وقال بعضهم: ارتفع بالسبب [٧٠/ب]الذي أوجب له الإعراب، لأنّ الرفع نوعٌ من الإعراب[١٠]، وذهب الكسائي [إلى] أنَّ عامله لفظي ، وهو حرف المضارعة[١١].

قال أبو حيان: فهذه سبعة مذاهب في الرافع للمضارع ؛ واحدٌ منها لفظي وثلاثة معنوية ثبوتية، وهي الآخرة، وثلاثة معنوية عدمية، وهي التي قبلها[١٢].

تنبيه: مجموع ما ذكره الأصل من العوامل ستون، كما مرَّ التصريح به في النظم، وقد تقدَّم أنَّ عليه الجمهور، وعند الشيخ عبد القاهر الجرجاني ومَن تبعه ذكروا مائة ، فزاد الأصل ونقص، وأمَّا الزيادة فسبعة: خمسة في السماعي، وهو (لولا، وكي، ولعلَّ) من الحروف الجارة، و (لا) لنفي الجنس، و (إذاما) من الجوازم، واثنان في القياسي: اسم التفضيل، ومفهم معنى الفعل.

وأمَّا ما نقص فسبعةٌ وأربعون في السماعي: ثمانية وعشرون منها أفعال: أربعة أفعال المدح والذم[١٣]، وهي: نعمَ، مثل: (نعمَ الرجلُ زيدٌ)، فـ (نعمَ): فعلٌ ماض لإنشاء المدح، و (الرجل): فاعل به، و (زيدٌ): مخصوص بالمدح وهو

---

(١) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف ٥٥٠/٢- ٥٥١.
(٢) ينظر : ألفيته في النحو والصرف ص (١٤٥) ، التسهيل وشرحه ٥/٤.
(٣) ينظر : الجامع الصغير في النحو ، ابن هشام الأنصاري ، تحقيق وتعليق : أحمد محمد الهرميل ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ١٩٨٠ ، ص (١٦٩) .
(٤) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف ٥٥٠/٢ ، الأشباه والنظائر في النحو ٢٦٩/١ .
(٥) الأشباه والنظائر في النحو ٢٦٩/١ .
(٦) السابق والصفحة نفسها .
(٧) ينظر :الإنصاف في مسائل الخلاف ٥٥١/٢، شرح الرضي ٢٤/٥.
(٨) أبو العباس أحمد بن يحيى بن يسار الشيباني بالولاء ، المعروف بـ (ثعلب) . إمام الكوفيين في النحو واللغة ولد سنة ٢٠٠هـ ، وحفظ كتب الفراء ، و لازم ابن الأعرابي ، وسمع من الجمحي . له من المصنفات : المصون في النحو ، واختلاف النحويين ، ومعاني القرآن ، والفصيح ، والقراءات ، وغيرها . توفي سنة ٢٩١هـ . تنظر ترجمته في : مراتب النحويين ص (١٢٩) ، وتاريخ العلماء النحويين ص (١٨١) ، ونزهة الألباء ص (١٧٣) ، وطبقات النحويين واللغويين ص (١٤١) ، وبغية الوعاة ٣٩٦/١ ، وإنباه الرواة ١٣٨/١ .
(٩) ينظر : الأشباه والنظائر في النحو ٢٦٩/١ ، شرح الأشموني ٢٧٧/٣.
(١٠) الأشباه والنظائر في النحو ٢٦٩/١ .
(١١) ينظر :الإنصاف في مسائل الخلاف ٥٥١/٢، شرح الرضي ٢٥/٥ ، الأشباه والنظائر في النحو ٢٦٩/١ .
(١٢) الأشباه والنظائر في النحو ٢٦٩/١ .
(١٣) ينظر : العوامل المائة النحوية لعبد القاهر الجرجاني ، مصدر سابق ، ص (٢٦٩) .

مبتدأ، ، وجملة (نعمَ الرجلُ) خبر مقدّم، والرابط العموم المستفاد من اللام في (الرجل)[1] .

و (حَبّذا) ،بفتح الحاء المهملة والباء الموحدة المشددة، نحو:(حبذا الرجلُ زيدٌ) فـ (حَبَّ): فعل ماض لإنشاء المدح، و (ذا): اسم إشارة مبني على السكون في محل رفع فاعل (حبَّ)، و (الرجل): تابع لاسم الإشارة؛ إمَّا عطف بيان عليه، أو صفة له، و (زيدٌ): مخصوص بالمدح مبتدأ، وجملة [حَبَّذا][2] : خبر[٧١/أ] مقدَّم والرابط اسم الإشارة، وهذا هو المذهب الصحيح، وقيل: إنَّ (حبذا) كلها كلمة واحدة، وهي فعلٌ ماض، و(الرجل) فاعل[3].

و (بئسَ)، نحو: (بئسَ الرجلُ عمروٌ)، و (ساءَ)، نحو: (ساءَ الرجلُ عمروٌ)، وهما فعلان ماضيان موضوعان لإنشاء الذم، وإعرابهما معلومٌ ممَّا تقرر في (نعمَ).

وأربعة أفعال مقاربة ، وهي: (عسى، وكادَ، وكرَبَ بفتح الراء وقد تكسر[4] وأوشكَ)[5]. مثال الأول: (عسى زيدٌ أن يخرجَ)، فـ (عسى): فعل ماض من أفعال المقاربة، مبني على الفتح تقديراً لا محل له،و (زيدٌ): مرفوع؛ اسمه أو فاعله على الاختلاف الآتي في مرفوع باب كان، و (أن): ناصبة ، و (يخرجَ) فعل مضارع منصوب بـ (أن)، فاعله فيه راجع إلى (زيد)، والجملة فعلية لا محل لها صلة (أن)، كما تقدّم تحقيق ذلك في فصل (إنَّ) وأخواتها، وهي في تأويل المفرد منصوبة المحل خبر (عسى)، بتقدير المضاف في جانب الاسم أو الخبر، أي: (عسى حالُ زيدٍ)، أو: (ذا أن يخرج) لتصحيح الحكم[6].

وقيل: لا حاجة إلى تقدير المضاف، لأنَّه من قبيل (رجل عدل)[7]، وقيل: إنَّ (أن) زائدة لا مصدرية[8]، ورُدَّ بأنَّه ليس بشيء، لأنها قد نصبت، ولأنَّها لا تسقط إلاَّ قليلاً[9]، وأجيب: بأنَّ الرد الأول إنَّما يأتي على مذهب غير الأخفش، وإلاَّ فهو يرى عمل (أن) الزائدة[10]، وبأنَّ رد الثاني مدفوع بأنَّه قد يكون الزائد لازماً، كما

---

(١) هناك وجه آخر للإعراب ، هو : نعمَ : فعل ماض مبني لإنشاء المدح ، مبني على الفتح ، والرجل : فاعل به مرفوع ، وزيدٌ : خبر لمبتدأ محذوف تقديره (هو) أو (الممدوح) . ينظر : كافية ابن الحاجب بشرح الرضي ٢٥٣/٥ ، مغني اللبيب ٦٣٩/٢ ، الهمع ٤٥/٥ ، شرح التصريح ٩٩/٢ .

(٢) في الأصل (حبَّ ذا).

(٣) ينظر : شرح الرضي ٢٧٥/٥ ، مغني اللبيب ٦٤٠/٢ ، الهمع ٤٥/٥ ، شرح التصريح ٩٩/٢.

(٤) ينظر : الهمع ١٣٢/٢ .

(٥) العوامل المائة النحوية ، ص (٢٦٥) .

(٦) ينظر : حل أسرار الأخيار لزيني زادة ، ص (٩٤) .

(٧) ينظر : مغني اللبيب ١٧٣/١ .

(٨) ينظر : شرح الرضي ٢٣٠/٥ ، مغني اللبيب ١٧٣/١ .

(٩) مغني اللبيب ١٧٣/١ .

(١٠) ينظر : الهمع ٩٠/٤ .

في نحو: (أحسن به)[1]. ويؤيده ما ذكره السيوطي من أنّه قال بعضهم: إنَّ (أنْ) هذه زائدة لازمة، وحينئذٍ لا تقدّر بالمصدر، ويزول الإشكال [٧١/ب] بأنّه: كيف يقع الخبرُ على الجثة[2]؟ .

وقيل: المضارع مع (أنْ) مشبه بالمفعول وليس غير، لعدم صدقه على الاسم، وتقدير المضاف تكلف، وذلك لأنَّ المعنى الأصلي: (قاربَ زيدٌ أن يخرجَ) أي: الخروج، ثمَّ نُقِل إلى إنشاء الطمع، فالمضارع مع (أنْ) ، وإن لم يبقَ على المفعولية في صورة الإنشاء، فهو مشبهٌ بالمفعول الذي كان في صورة الخبر فانتصب لشبه بالمفعول، و(عسى) على هذا تامة[3].

وقال الكوفيون: إنَّ الفعل مع (أنْ) في محل الرفع، بدلٌ ممَّا قبله بدل الاشتمال[4]، لأنَّ فيه إجمالاً ثمَّ تفصيلاً، وفي إبهام الشيء ثمَّ تفسيره وقعٌ عظيمٌ لذلك الشيء في النفس. قال المحقق الرضي: والذي أرى أنَّ هذا وجه قريبٌ[5].

لكنَّ ابن هشام ردَّ في المغني قول الكوفيين بأنّه حينئذٍ يكون بدلاً لازماً، يتوقف عليه فائدة الكلام، وليس هذا شأن البدل[6]. وأجاب عن ردّه الدماميني بأنَّ لهم أن يقولوا: أي مانع يمنع من وقوع البدل لازماً في بعض الصور، مع مجيء مثل ذلك في بعض التوابع، كوصف مجرور (رُبَّ) إذا كان ظاهراً، والبدل أولى بذلك لأنّه المقصود بالحكم[7].

و[هاهنا][8] أقوالٌ أخر مذكورة في المغني: وإن قلتَ: (عسى أنْ يخرجَ زيدٌ) فـ (زيدٌ) فاعل (يخرجَ)، والجملة في تأويل المفرد، مرفوعة المحل اسم (عسى) قائم مقام خبره، فعلى هذا فـ (عسى) ناقص، أو فاعله، فعلى هذا هو تام بمعنى (قرب)[9].

قال بعض المحققين: ويحتمل كون (أن يخرجَ) : خبراً مقدماً، و (زيد) اسماً مؤخراً لـ (عسى)، ويجوز التنازع بأن يعمل (عسى) في (زيد) على الاسمية وفاعل (يخرج) مضمر فيه [٧٢/أ] ، راجع إلى (زيد) لتقدّمه رتبة، أو يعمل (يخرج) فيه على الفاعلية، وفاعل (عسى) مضمر فيه راجع إلى (زيد)، لأنّه

---

(١) ينظر : الهمع ٩٠/٤ .
(٢) السابق ٩٢/٤ .
(٣) شرح الرضي ٢٣١/٥.
(٤) السابق والصفحة نفسها.
(٥) السابق والصفحة نفسها.
(٦) مغني اللبيب ١٧٣/١ .
(٧) تنظر إجابة الدماميني في : حاشية الأمير على المغني ١٢٣/١ .
(٨) في الأصل (وههنا).
(٩) مغني اللبيب ١٧٣/١ .

وإن لزم في هذه الصورة إضماراً قبل الذكر، إلاّ أنّه جائز في العمدة، بشرط التفسير عند الجمهور، كما هو مقرر في محله[١].

وما ذكرنا من أنَّ (عسى) للمقاربة بمعنى القرب، كما قال بعضهم، هو قول جماعة من النحاة[٢]، وقال آخرون: إنّها للرجاء ولا تدل على المقاربة[٣]، وإنَّ تسمية الأفعال المذكورة بأفعال المقاربة، إنّما هي على سبيل التغليب[٤]، أي: سُمي الجميع بأفعال المقاربة تغليباً لأفعال المقاربة لكثرتها على فعل الرجاء لقلته.

واعلم أنَّ الغالب دخول (أنْ) الناصبة في الفعل الذي يذكر بعد (عسى)، كما في المثالين المذكورين، وقد لا تدخل، نحو: (عسى زيدٌ يخرجُ)، وكذا (كرب وأوشك)[٥].

ومثال الثاني: (كادَ زيدٌ يجيءُ)، فـ (كادَ): فعل ماضٍ من أفعال المقاربة و (زيدٌ): مرفوع اسمه، و (يجيءُ): مضارع فاعله فيه راجعٌ إلى (زيد) والجملة فعلية منصوبة المحل خبره. والغالب عدم دخول (أن) الناصبة في الفعل الذي يذكر بعده، وقد تدخل، نحو: (كادَ زيدٌ أن يذهبَ)[٦] ومثال الثالث: (كربت الشمسُ أن تغربَ) ومثال الرابع: (أوشكَ زيدٌ أن يقومَ)، وإعرابهما على وزان ما مرَّ في (عسى).

وثلاثة عشر منها أفعال ناقصة، وهي: (كان، وصار، وأصبح، وأمسى وأضحى، وظلَّ، وبات، وما زال، وما برح، وما فتئ، وما انفك، وما دام، وليس)[٧] وسبعة أفعال قلوب[٨]، وتُسمى أفعال القلوب، وتسمى أفعال الشك واليقين أيضاً وسُمّيت أفعال القلوب ، لأنَّ جميعها يصدر ويحدث من القلب، لا من الجوارح والأعضاء، فإنَّ الأفعال التي تصدر من الجوارح تسمى (أفعالاً علاجية)[٩] وسُمِّيت أفعال الشك واليقين، لأنَّ بعضها يدل على الشك، وبعضها على اليقين وبعضها على الشك تارة، وعلى اليقين أخرى، والمراد بالشك هنا الظن، لأنّه لا شيء من هذه الأفعال بمعنى الشك المقتضي تساوي الطرفين[١٠].

---

(١) ينظر : الهمع ١٤٣/٢
(٢) ينظر : مغني اللبيب ١٧٣/١ .
(٣) ينظر : حاشية الشهاب على البيضاوي ٤٠٣/١ .
(٤) ينظر : الهمع ١٣١/٢ .
(٥) السابق ١٣٩/٢ .
(٦) السابق والصفحة نفسها .
(٧) العوامل المائة النحوية ، ص (٢٥١) .
(٨) السابق ، ص (٢٧٥) .
(٩) ينظر : التعريفات للجرجاني ص (١٤١) .
(١٠) ينظر : شرح التصريح ٢٤٨/١ .

وتدخل على المبتدأ والخبر فتنصبهما معاً، على أنّهما مفعولين لها، ويُسمى ما كان مبتدأ مفعولاً أولاً، وما كان خبراً مفعولاً ثانياً، وهي:

* ظننتُ، نحو: (ظننتُ زيداً منطلقاً).
* وحسبتُ، نحو: (حسبتُ زيداً قائماً).
* وخلتُ، نحو: (خلتُ زيداً فاضلاً).

وهذه الثلاثة للظن، وقد يُستعمل الظن بمعنى العلم[١].

* وعلمتُ، نحو: (علمتُ زيداً عابداً).
* ورأيتُ، نحو: ([رأيتُ][٢] زيداً كريماً).
* ووجدتُ، نحو: (وجدتُ زيداً عالماً)، والثلاثة للعلم[٣].

وهذه الثمانية والعشرون أدخِل كلها في أول القياسي، وهو الفعل[٤].

وثلاثة عشر منها اسماً؛ تسعة منها أسماء الأفعال، والعاملة للنصب منها ستة[٥]، وهي:

* (رويدَ): اسم فعل أمر، نحو: (رويدَ زيداً)، وقد مرَّ إعرابه في شرح (وكل ما يُفهم معنى الفعل) .
* و (بَلهَ) بفتح الباء [٧٣/أ] وسكون اللام وفتح الهاء: اسم فعل بمعنى (دع) نحو: (بَلهَ زيداً)[٦] . .
* و(دونكَ): اسم فعل أمر بمعنى (خذ)، نحو: (دونكَ زيداً)[٧].
* و (عليكَ): اسم فعل أمر بمعنى (الزم)، نحو: (عليكَ زيداً)[٨].
* و (هاء) بهاء مهملة وألف: اسم فعل أمر بمعنى (خذ)، نحو: (هاء درهماً)[٩].
* و (حيَّهَل): اسم فعل أمر بمعنى (ائتِ)، نحو: (حيَّهَل زيداً)[١٠].

والعاملة للرفع منها ثلاثة:

* هيهات: بجميع لغاتها التي منها (أيها) كما تقدّم، نحو: (هيهاتَ زيدٌ)، وهو اسم فعل ماضٍ بمعنى (بَعُدَ).
* و سَرعَانَ بفتح السين وفتح النون: اسم فعل ماضٍ بمعنى (اسرع)، نحو: (سرعان زيدٌ).

---

(١) ينظر : شرح التسهيل ٨٠/٢ .
(٢) ساقطة في الأصل ، ويقتضيها السياق .
(٣) ينظر : شرح التسهيل ٨١/٢ .
(٤) مجموع ما ذكره المؤلف (٢٧) فعلا ، لأنه أغفل الفعل (زعم) ، ولم يذكر سوى سبعة .
(٥) العوامل المائة النحوية ، ص (٢٤٣-٢٤٧)
(٦) ينظر : أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١١٩/٣ .
(٧) السابق ١١٨/٣ .
(٨) السابق والصفحة نفسها .
(٩) ينظر : شرح الرضي ١٤/٤ .
(١٠) السابق ٢٤/٤ .

* وشتانَ بفتح النون: اسم فعل ماضٍ بمعنى (افترق)، نحو: (شتانَ زيدٌ وعمروٌ)[1].

وهذه التسعة أدخلها في تاسع القياسي، وهو معنى الفعل.

وأربعة منها أسماء تنصب أسماء نكرات[2]:

أحدها: اسم مفهم العدد، من أحد عشر إلى تسعة وتسعين ، نحو: أحد عشر رجلاً ، واثنا عشر رجلاً ، إلى تسعة وتسعين رجلاً، وفي المؤنث: إحدى عشرة امرأة، واثنتا عشرة امرأة، وثلاث عشرة امرأة، وهكذا إلى: تسع وتسعين امرأة. فـ (رجلاً ، و امرأةً) في هذه المُثل منصوبان على التمييز، وعامل النصب فيهما اسم العدد[3].

وثانيها: (كم) الاستفهامية، ومعناها: أي عدد؟، مثل: (كم رجلاً عندَكَ؟) فـ (كم): استفهامية ومرفوعة المحل مبتدأ، و (رجلاً): منصوب، تمييز عن (كم) ، وهو العامل فيه النصب، والظرف المستقر خبره[4]. وأمَّا (كم) الخبرية ومعناها: عددٌ كثير، فلا تنصب اسماً نكرة على التمييز، بل تخفض اسماً نكرة على أنَّها مضافة إليه، نحو: (كم دينارٍ ملكتَ)، وهذه داخلة في المضاف، كما قاله العصامي[5].

وثالثها: (كأينْ)، وهي بمعنى (كم) الخبرية، نحو: (كأين رجلاً عندكَ) فـ (كأينْ): مبنية على السكون، مرفوعة المحل مبتدأ، و (رجلاً): منصوب، تمييز عن (كأينْ)، والظرف خبره[6] .

ورابعها: (كذا): وهي مثل (كم)، كناية عن العدد المبهم، نحو: (عندي كذا درهماً)، فـ (كذا): مبتدأ مبني على السكون في محل رفع، و (درهماً) منصوب، تمييز عن (كذا)، والخبر الظرف قبله. وقد يجيء (كذا) كناية عن غير العدد أيضاً، نحو: (خرجتُ يومَ كذا)، كناية عن يوم السبت أو غيره و (قالَ زيدٌ كذا)، كناية عن مجيء عمرو مثلاً، كما أفاده بعض شرَّاح الكافية[7].

وهذه الأربعة أدخلها في الاسم المبهم التام، وهو ثامن القياسي.

---

(١) ينظر ما ذكر في : العوامل المائة النحوية ، ص (٢٤٧-٢٤٩) .
(٢) السابق ، ص (٢٣١) .
(٣) السابق ، ص (٢٤٧-٢٤٩) .
(٤) ينظر : شرح الرضي ٨٤/٤ .
(٥) ينظر : شرح قواعد الإعراب للشيخ زادة ، ص (١٨٢) .
(٦) ينظر : شرح الرضي ٨٦/٤ .
(٧) ينظر : السابق ١٠٥/٤ .

وستة منها حروف، خمسةٌ أحرف النداء[1]، وهي:
* يا، نحو: (يا زيدُ).
* و أيا، نحو: (أيا رجلُ).
* وهيا، نحو: (هيا بكرُ).
* وأي، نحو: (أي عمروُ).
* والهمزة المقصورة المفتوحة، نحو: (أ خالدُ).
ويأتي الكلام على ذلك في فصل المعمولات المنصوبة.

وهذه الخمسة أدخلها في تاسع القياسي، وهو مُفهم معنى الفعل.

تنبيـــه: ما ذكره عبد القاهر كالمبرد[2]، مِن أنَّ هذه الحروف تنصب المنادى مرجوح[3]، والمذهب المختار أنَّها لا تعمل أصلاً، وأنَّ نصب الاسم بعدها، إنَّما هو بفعل محذوف، وهو (أدعو) ، كما يأتي.

* ثمَّ وواحد (الواو) بمعنى (معَ)، نحو: (استوى [٧٤/أ]الماءُ والخشبةَ)[4] أسقطها لكونها غير عاملة على الصحيح عند الجمهور، كما يأتي في الفصل المذكور.

---

(١) ينظر : العوامل المائة ، ص (١٩٦) .
(٢) قال المبرد في باب النداء : ((اعلم أنك إذا دعوت مضافاً نصبته ، وانتصابه على الفعل المتروك إظهاره وذلك قولك : يا عبدَ الله ، لأنّ (يا) بدل من قولك : أدعو عبدَ الله وأريد ، لا أنّك تخبر أنّك تفعل ، ولكن بها وقع أنك قد أوقعتَ فعلاً ، فإذا قلتَ : يا عبد الله ، فقد وقع دعاؤك بعبدِ الله ، فانتصب على أنه مفعول تعدى إليه فعلك)) . وكلام المبرد هذا صريحٌ في أنّ ناصب المنادى هو الفعل المحذوف ، وأنّ أدوات النداء بدل منه وما نسبه النحاة إليه ، كالرضي ، وابن يعيش ، و الأشموني ، من جواز نصب المنادى بحرف النداء ، مسألة فيها نظر . ينظر : المقتضب ٢٠٢/٤ ، شرح الرضي ٣٤٦/١ ، شرح المفصل لابن يعيش ١٢٧/١ ، شرح الأشموني ١٤١/٣ .
(٣) ينظر : العوامل المائة ، ص (١٩٦) .
(٤) السابق ، ص (١٨٧) .

الباب الثاني: في المعمول

المعمولات بالأصالة :

- المعمولات المرفوعة بالأصالة .
- المعمولات المنصوبة بالأصالة .
- المعمولات المجرورة بالأصالة .
- المعمولات المجزومة بالأصالة .

المعمولات بالتبعية :

- الصفـــــة .
- عطف النسق .
- البـــــدل .
- عطف البيـان .
- التوكيـــد .

الباب الثـــاني: فـــي المعمـــول:

معمـولهُم ضربـان لا محـالة	الأوَّلُ: المـعمـولُ بالأصـــالـة
ثانيـهـما: بتبعيَّـةٍ جَـــرت	إعرابُـــه كمثـل متبـوع ثبـت
والمُبتدا جـــاءَ عـلى أقسـام	ذو الرفع، والنَّصب، والانجزام
والجَّـرُّ ذا مُخصَّصٌ بالاســمِ	كـمـــا يُخـصُّ فعلهُم بالجـزمِ

الباب الثاني من الأبواب الثلاثة، الذي وقع [جزءاً][1] من النظم، كائنٌ في بيان أحوال المعمول، وهو لغةً: المتأثر، واصطلاحاً: ما يوجد فيه أثر العامل لفظاً أو تقديراً ، أو محلاً[2].

(معمـولهم): أي النحـاة، بمعنـى مـا اصـطلحوا علـى تـسميته معمـولاً (ضربان لا مَحالة) بفتح الميم، أي: لا بدَّ؛ أي: لا فراق حاصلٌ من كون المعمول ضربين، أي : قسمين، لأنَّه إمَّا يُعمل فيه بواسطة، وإمَّا بغير واسطة، الثاني معمولٌ بالأصالة، والأول بالتبعية[3].

(الأوَّل): من الضربين، (المعمول بالأصالة) بفتح الهمزة، وهو ما يكون العامل مؤثراً فيه من غير واسطة، نحو: (زيدٌ) من قولك: (ضربَ زيدٌ) (ثانيهما) ، أي : الضربين؛ أي : الثاني منهما : معمولٌ (بتبعية جرت) ، أي حصلت ، والياء مصدرية، أي :بكونه تابعاً، وهو ما يكون العامل فيه مؤثراً بواسطة موافقا[٧٤/ب] للمتبوع في الإعراب، نحو: (عمروٌ) في قولك: (خرجَ زيدٌ وعمروٌ) كما قلتُ. (إعرابه) ، أي : إعراب المعمول بالتبعية (كمثل متبوع) الكاف زائد للتأكيد ، أي: كإعراب متبوع (ثبت) رفعاً ونصباً وجراً وجزماً، لفظية كانت أو تقديرية نحو: (جاءني زيدٌ وعمروٌ)، فـ (عمروٌ): تابع لـ (زيدٌ) في الرفع ، و (رأيتُ زيداً وعمراً)، وهو تابع لـ (زيداً) في النصب و (مررتُ بزيدٍ وعمرو) ، وهو تابع لـ (زيدٍ) في الجر، وقس على هذا.

[المعمـولات بالأصـالـة]

(والمبتدا) : أي الضرب الأول من المعمولين، وهو المعمول بالأصالة، ويأتي ذكر الضرب الثاني في فصل على حدة، (جاء على) أربعة (أقسام) :
* **أحدها**: المعمول (ذو الرفع) ، وهو تسعة بالاستقراء؛ ثمانية منها أسماء: أربعة أصول، وأربعة ملحقة بها، وواحدٌ منها الفعل المضارع.

---

(١) في الأصل (جـزا).
(٢) ينظر : لسان العرب ، مادة (عمل) ، معجم المصطلحات النحوية ، مادة (معمول) .
(٣) ينظر : إظهار الأسرار ، ص (٦٥) .

* (و) **ثانيها**: المعمول (ذو النصب) ، وهو ثلاثة عشر بالاستقراء، وهو على قسمين: اسم وفعل؛ فالاسم: اثنا عشر، والفعل واحد؛ والاسم أصلٌ، وهو خمسة مفاعيل، وملحق به، وهو سبعة.
* (و) **ثالثها**: المعمول ذو (الانجزام)، أي: الجزم، من باب إطلاق اللازم وإرادة الملزوم[١]، وإنّما أوّلناه بذلك لأنّه الواقع في عبارة النحاة لمناسبة الرفع والنصب والجر، وهو واحد: الفعل المضارع الذي دخله إحدى الجوازم المتقدمة.
* (و) **رابعها**: المعمول ذو (الجر) ، وهو اثنان: المجرور بحرف الجر والمجرور بالمضاف .
ويأتي ذكر جميع ذلك مفصلاً في النظم.

ثمَّ أنَّ الرفع والنصب يدخلان [٧٥/أ] في الاسم والفعل، و (ذا): أي: الجر (مخصص بالاسم) ، فلا يوجد في الفعل، لأنّه أثر حرف الجر[٢]، وهو مختص بالاسم فكذا الجر، وألاّ يلزم تخلف المؤثر عن الأثر، وهو محال، كالتنوين والإضافة والإسناد إليه، فإنّها مختصة به.

أمّا التنوين فلأنّه يوجب الانقطاع عمّا بعده[٣]، فلا يدخل الفعل لأنّه يقتضي الاتصال بالفاعل. وأمّا الإضافة فلأنّها تستلزم معاقبة التنوين، أو ما في حكمه من نوني التثنية والجمع، وهي [مختصة][٤] بالاسم، فكذا ما يعاقبها[٥].

وأمّا الإسناد إليه، فلكونه مسنداً إليه، لأنَّ الفعل وُضع لأن يكون أبداً مسنداً فقط (كما يُخصُّ فعلُهُم): أي ما يُسمى بالفعل عندهم، أي: بعضه؛ وهو الفعل المضارع (بالجزم) ، لأنَّ الجزم أثر أداة الجزم، وهو مختص بالفعل، فكذا الجزم، وألاّ يلزم تخلف المؤثر عن الأثر، كما مرَّ.

تنبيـــه: التخصيص: عبارة عن قصر وجود الشيء في الشيء، بحيث لا يوجد في غيره[٦]، والاختصاص: عبارة عن وجود الشيء في الشيء، بحيث لا يوجد في غيره، فـ (خاصة الشيء): ما يوجد فيه، ولا يوجد في غيره[٧].

---

(١) ينظر : الكليات ١٦٩/٤.
(٢) ينظر : الهمع ١٣/١.
(٣) ينظر : الكليات ٦٨/٢ .
(٤) في الأصل (مختصت) .
(٥) ينظر: الكليات ٢١١/١.
(٦) ينظر: التعريفات ص (٤٨) ، الكليات ٥٥/٢.
(٧) ينظر: السابقان ص (٨٤) ، ٢٧٨/٢.

فصلٌ في المعمولات المرفوعة بالأصالة

ومَا مِن المعمولِ ذو ارتِفاعِ ... تِسعَةُ أشياءٍ بلا دِفاعِ
فالأوَّلُ الفاعِلُ ثمَّ نائِبُه ... كـ (دانَ زيدٌ إذ أهينَ صاحبُه)
والمُبتدا، والخبرُ المُسنَدُ له ... نحوَ:(الفتى هادٍ وهندٌ نادله)[٧٥/ب]
كذلِكَ اسمُ بابِ (كانَ) ، والخبر ... في بابِ (إنَّ)، نحو:(إنَّ اللهَ بَر)
وما لـ (لا) لنفي جنسِ استقر ... مِن مُسنَدِ اسمِها المُسمَّى بالخبر
ثمَّ اسم (ما) و(لا) هُما أشبَهَتا ... (ليسَ)،كـ (لا نأتِ حلالاً يا فتى)
والتاسعُ المُضارعُ الذي خلا ... عن ناصبٍ وجازمٍ قد فُصِّلا

هذا فصلٌ في بيان المعمولات المرفوعة، وقولي: (بالأصالة) متعلقٌ بـ (المعمولات) ، وقد مرَّ تفسير المعمول بالأصالة، فلا تغفل.
(وما من المعمول) بيان لما (ذو ارتفاعِ تسعةُ أشياءٍ) بالاستقراء، وتقدَّم أنَّ ثمانية منها أسماء؛ أربعة أصول وأربعة ملحقة بها، وواحد منها الفعل المضارع (بلا دفاع) أي: بغير مدافعة ومنازعة في ذلك.

[الفاعل]

(فالأوَّل) من التسعة، والفاء هنا للتفصيل والبيان للأشياء التسعة المذكورة في الإجمال، ويجوز أن تكون فاء الفصيحة[١]، (الفاعل): وهو ما نُسِب إليه الفعل الاصطلاحي التام المعلوم[٢]، نحو: (ضرَبَ زيدٌ)، أو بمعناه[٣]؛ وهو: اسم الفاعل نحو: (أقائمٌ الزيدان؟)، وأفعل التفضيل، نحو: (ما مِن رجلٍ أحسن فيه الحلمُ منه مِن العالم)، وأمثلة المبالغة، نحو: (أ ضرَّابٌ أبو زيدٍ؟)، والصفة المشبهة، نحو: (جاءَ زيدٌ الحسنُ وجهُهُ)، والصفة الجامدة المؤولة بالمشتق، نحو: (زيدٌ أسدٌ أبوه)، أي: شجاعٌ أبوه، والمصدر، نحو: (أعجبني ضربُ زيدٍ الأميرُ) برفع الأمير، واسم المصدر، نحو: (أعجبني عطاءُ المالِ عمروٌ) برفع عمرو

---

(١) الفاء الفصيحة : هي التي يحذف فيها المعطوف عليه ،مع كونه سبباً للمعطوف من غير تقدير حرف الشرط وقيل : هي الداخلة على جملة مسببة عن جملة غير مذكورة ، نحو الفاء في قوله تعالى : ﴿فانفجرت﴾ ، أي فضرب فانفجرت . وقال التفتازاني : إنها سميت فصيحة ، لأنها تفصح عن المحذوف ، وتفيد بيان سببيته)) ينظر : الكليات ٣٢٠/٣ .

(٢) هذا التعريف في : إظهار الأسرار للبركوي ، ص (٦٦) ، و عرّفه الجرجاني بقوله: ((ما أسند إليه الفعل أو شبهه على جهة قيامه به، ليخرج عنه مفعول ما لم يسمَّ فاعله)). ينظر : التعريفات ، ص (١٣٨) .

(٣) قال الرضي في شرحه لكافية ابن الحاجب: ((وقوله: أو شبهه يعني به اسمي الفاعل والمفعول، والصفة المشبهة، والمصدر، واسم الفعل، ولم يقل: أو معناه، فيدخل فيه الظرف والجار والمجرور، والمرتفع بهما الضمير في نحو: (زيدٌ قدّامكَ، أو في الدار)، أو الظاهر، نحو: (زيدٌ أمامك غلامُهُ)، لكون الرافع في الحقيقة عنده الفعل أو اسم الفاعل المقدر، خلافاً لمن قال إنَّه الظرف والجار)). شرح الرضي ١٧٩/١.

واسم الفعل، نحو]٧٦/أ[: (هيهاتَ زيدٌ)، والظرف، نحو: (أ عندكَ زيدٌ؟) والجار والمجرور، نحو: ﴿ أَفِي اللّهِ شَكٌّ﴾[١].

قال المحقق الصبان: وهذان بحسب الظاهر، وإلاّ ففي الحقيقة العامل في الفاعل متعلق الظرف والجار والمجرور[٢].

ولا يُحذف الفاعل إلاّ بنائب في غير المصدر، ولا يتقدّم على عامله لقوته ولالتباسه، خلافاً للكوفيين[٣].

[نائب الفاعل]

(ثم) الثاني منها: (نائبه) ، أي: نائب الفاعل، وهو ما نُسب إليه الفعل التام المجهول،نحو: (ضُرِبَ زيدٌ)، أو بمعناه من اسم المفعول، لما تقدّم من أنّه يعمل عمل فعله، نحو: (زيدٌ مضروبٌ غلامُهُ)، أو اسم منسوب، نحو: (زيدٌ قرشيٌّ أبوه) لذلك[٤].

تنبيه: التعبير بـ (نائب الفاعل) هي عبارة القاضي في اللب[٥]، وهي أخصر من عبارة المتقدمين، وهي مفعول ما لم يُسمَّ فاعله، وعليه ابن الحاجب[٦] ومن عبارة ابن مالك بـ (النائب عن الفاعل)[٧]، وأولى من عبارة المتقدمين لوجهين:
أحدهما: أنَّ نائب الفاعل قد يكون مفعولاً، وقد يكون غير مفعول.
وثانيهما: أنَّ المنصوب في نحو: (أعطِي زيدٌ درهماً) يصدق عليه أنّه مفعول ما لم يُسمَّ فاعله وليس مراداً، كما ذكره ابن هشام في شرح الشذور[٨]. و لا يخفى أنَّ هذه

---

(١) سورة إبراهيم (١٠).
(٢) حاشية الصبان ٤٣/٢.
(٣) أجاز الكسائي حذف الفاعل تمسكاً بنحو قوله:
فإنْ كانَ لا يُرضيكَ حتى ترُدَّني إلى قطريٍّ، لا أخا لكَ راضيا
وأوّله الجمهور على أنَّ التقدير: فإن كان هو؛ أي: ما نحن عليه من السلامة. كما أجاز الكوفيون تقدم الفاعل على عامله، مستدلين بنحو قوله:
ما للجمال مشيُها وئيداً
أي: وئيداً مشيها. والبصريون يمنعون ذلك كله. ينظر : شرح التسهيل ١٢٦/٢ ، الهمع ٢٥٤/٢- ٢٥٥ ، شرح التصريح ٢٧٠/١ ، حاشية الصبان ٤٥/٢.
(٤) ينظر : التعريفات ، ص (١٨٩) ، شرح التسهيل لابن مالك ٢٦٨/١، شرح الرضي ٢١٠/١ ، إظهار الأسرار ص (٦٦) .
(٥) قصد به القاضي البيضاوي ، لأنّ له (لب اللباب في علم الإعراب) . ينظر : كشف الظنون ١٦٢/١ .
(٦) كافية ابن الحاجب بشرح الرضي ٢١٠/١.
(٧) شرح التسهيل لابن مالك ١٢٤/٢.
(٨) شرح شذور الذهب لابن هشام ، ص (١٥٩) .

التعبيرات اصطلاحات منهم، و لا مشاحة في الاصطلاح ، كما نقله السيوطي عن شرح التسهيل لأبي حيان[1].

ثمَّ ذكرتُ مثالين؛ أحدهما للفاعل والثاني لنائبه، بقولي: (كدانَ زيدٌ) أي: ذلَّ و انقاد[2] [٧٦/ب] ، (إذ أهينَ صاحبه)، فـ (دان): فعل ماضٍ معلوم مبني على الفتح، لا محل له من الإعراب، و (زيدٌ): فاعل، و (أهين): فعل ماض مجهول ، و (صاحبُ): نائب الفاعل، مضاف إلى الضمير.

[المبتدأ]

(و) الثالث: (المبتدأ) ، تقدّم تعريفه، ويقال له أيضاً المسند إليه، والمحدَّث عنه، كما مرَّ[3]، وهو على نوعين:

الأول: الاسم الصريح، نحو: (زيدٌ قائمٌ)، والمؤول به، نحو ﴿ وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [4]. والأصل فيه التعريف والتقديم، وقد يكون نكرة إذا تخصصت بوجه ما، كقوله تعالى: ﴿ وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ﴾ [5]، فـ (عبدٌ) مبتدأ، وهو نكرة لكن تخصصت بالوصف. وقد يكون مؤخراً وجوباً إذا كان نكرة نحو: (في الدار رجلٌ)، وجوازاً إذا كان معرفة، نحو: (لكَ العلمُ)[6].

والثاني: الصفة الواقعة بعد نفي أو استفهام رافعة للظاهر، و[هاهنا][7] ثلاث صور:

إحداها: نحو: (أ قائمان الزيدان؟) وفي هذه يتعيّن كون (الزيدان) مبتدأ و (قائمان) خبراً مقدماً عليه.

وثانيها: نحو: (أ قائمٌ الزيدان؟) ويتعيّن في هذه أن يكون (الزيدان) فاعلاً للصفة قائم مقام الخبر.

وثالثها: نحو: (أ قائمٌ زيدٌ؟) ويجوز فيها الأمران؛ أعني كون الصفة مبتدأ، وما بعدها فاعلها سادٌّ مسد الخبر، وكون ما بعدها مبتدأ، والصفة خبراً مقدماً عليه والأول أرجح[8]. وقد سبق الكلام على ذلك في فصل العامل المعنوي بأبسط ممّا هنا[9].

---

(١) ينظر : الهمع ٢٦٥/٢ .
(٢) لسان العرب ، مادة (دين).
(٣) يرجع إلى صفحة (١٥٠).
(٤) سورة البقرة (١٨٤).
(٥) سورة البقرة (٢٢١).
(٦) تنظر هذه الأحكام باستفاضة في المطولات، ومنها على سبيل المثال: شرح التسهيل ٢٨٩/١ وما بعدها شرح الرضي ٢٢٣/١- ٢٣١ ، الهمع ٢٧/٢- ٣٨ ، شرح التصريح ١٦٨/١- ١٧٦ ، شرح الأشموني وحاشية الصبان ١٨٨/١ وما بعدها .
(٧) في الأصل (ههنا).
(٨) ينظر : شرح الرضي ٢٢٢/١ ، شرح التصريح ١٥٨/١.
(٩) يرجع إلى صفحة (١٥٠) ، وما بعدها .

[الخبـــر]

(و) الرابع: (الخبر) . تقدَّم تعريفه (المسند): إمَّا صفة لازمة، لأنَّ الخبر لا يكون إلاَّ مُسنداً ، أو عطف بيان ، أو بدل ، لما مرَّ من أنَّ الخبر يُسمى بالمسند الكائن (لـه) ، أي : للمبتدأ، نحو: (الفتى هادٍ) ، أي: ساكن، أصله (هادئ) بالهمز من ([هدأ][1] يهدأ) إذا سكن[2]، ومنه قول الشافعي[3] رضي الله عنه (إنَّ الكلاب لتهدأ في مرابضها[4] [٧٧/أ]، والناس ليس بهادٍ شرهم أبداً). و (هندٌ نادلةٌ) بالدال المهملة، اسم فاعل من: (ندلت الشيءَ ندلاً)، من باب نصر إذا جذبته ، أو أخرجته ، ونقلته[5].

تنبيـــه: قد يتعدد الخبر بلا عاطف من غير تعدد المبتدأ، نحو (زيدٌ قائمٌ ضاحكٌ)، فـ (زيدٌ): مبتدأ، و (قائمٌ): اسم فاعل فاعله فيه راجع إلى (زيد) ، وهو معه مركب، مرفوع لفظاً خبره، وهو جملة اسمية لا محل لها استئناف ، و (ضاحكٌ): اسم فاعل فاعله فيه أيضاً راجع إلى (زيد)، وهو معه مركب أيضاً مرفوع لفظاً ، خبر بعد خبر لـ (زيد). ويجوز العطف، نحو (زيدٌ قائمٌ وضاحكٌ)[6].

ثمَّ أنَّ التعدد إمَّا غير واجب ، إن تمَّ المعنى بدونه كالمثال المذكور، أو واجب إن لم يتم بدونه، وحينئذٍ إمَّا يجب العطف، كقولك: (هما عالمٌ وجاهلٌ)، وتوجيهه أن يعطف أولاً، ثمَّ يجعل المجموع خبراً على إرادة التفصيل، اعتماداً على فهم السامع ، وليس في المعطوفين ضمير المبتدأ، لأنَّ المبتدأ مفكوكٌ تقديراً، فكأنَّك قلتَ في المثال المذكور: (أحدهما عالمٌ والآخرُ جاهلٌ)[7].

أو لا يجب، نحو: (الخلُّ حلوٌ حامضٌ) بترك العطف، وهو أولى، وهذا هو مذهب الجمهور، على ما قاله بعضهم[8]، لأنَّهما في الحقيقة خبرٌ واحد؛ لأنَّهما

---

(١) في الأصل (هدئ).
(٢) لسان العرب ، مادة (هدأ).
(٣) أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع الهاشمي القرشي، أحد الأئمة الأربعة عند أهل السنة. ولد بـ (غزة) في فلسطين سنة ١٥٠هـ، وحُمل منها إلى مكة وهو ابن سنتين، وزار بغداد مرتين وقصد مصر سنة ١٩٩هـ. كان عالماً بالفقه والقراءات، ثم أقبل على الفقه والحديث. ومن أشهر مؤلفاته: كتاب الأم في الفقه وهو في عدة مجلدات، والمُسند في الحديث، وأحكام القرآن، والسنن، وغيرها. توفي في القاهرة سنة ٢٠٤هـ . تنظر ترجمته في : تذكرة الحفاظ ، الإمام الذهبي ، تصحيح : عبد الرحمن المعلمي ، الطبعة السابعة ، دار الفكر العربي ، مكة ، ١٣٧٤هـ ، غاية النهاية في طبقات القراء ٩٥/٢ ، شذرات الذهب ٩/٢ كشف الظنون ٥٦/١ ،الأعلام ٢٦/٦.
(٤) المرابض: جمع مربض، وهو مأوى الحيوانات في الليل. المصباح المنير، مادة (ربض).
(٥) المصباح المنير، مادة (ندل).
(٦) ينظر : شرح الرضي ٢٥٩/١.
(٧) السابق ٢٦١/١.
(٨) ينظر : الهمع ٥٤/٢ ، شرح التصريح ١٨٢/١.

بمعنى: (مزّ) ؛ أي : متوسطٌ بين الحلاوة والحموضة، لأنَّ المقصود إثبات الكيفية المتوسطة بين الحلاوة والحموضة، لا إثبات أنفسهما[١].

ومثله: (هذا أبيضٌ أسودٌ) ، أي :أبلق، فالمتعدد في هذين المثالين، إنّما هو في اللفظ لا المعنى، ولذلك استحق [٧٧/ب] المجموع إعراباً واحداً، إلاّ أنّه أعرب كلّ جزء دفعاً للتحكم ، كما استحق المجموع ضميراً واحداً في كل جزء ، دفعاً لذلك التحكم ، كما في شرح العصام على كافية ابن الحاجب . ومن لم يعرف هذه الدقيقة قال في هذين المثالين ضمير من طريق المعنى، لأنَّ المعنى (مزّ و أبلق)، ولا يكون ذلك العائد في أحدهما، لأنّه حينئذٍ يكون مستقلاً بالخبرية ، وليس المعنى عليه ولا فيهما، لأنّهما حينئذٍ يكونان عاملين في ذلك الضمير، فيلزم اجتماع العاملين على معمول واحد، كما في الأشباه والنظائر نقلاً عن ابن النحاس[٢]. أفاده العلامة زيني زاده[٣].

وقيل: المقصود إثبات أنفسهما، فعلى هذا يكون في كل من الحلو والحامض ضمير المبتدأ، ويجوز العطف، كما قاله بعضهم[٤] تبعاً لأبي علي الفارسي، نظراً إلى صورة التعدد لفظاً[٥]، فيقال: (هذا حلوٌ و حامضٌ) و (هذا أبيضٌ و أسود) فالعطف حينئذٍ لمجرد تعدده في التلفظ، ولكن يكون الحمل بعد العطف.

قد يتعدد المبتدأ ، نحو : (زيدٌ أبوه أخوه عمُّه خالُه ابنُه بنتُه صهرُها جاريتُه سيدُها صديقُه قادمٌ) ، فالمبتدأ الأخير مع خبره خبرٌ عمّا قبله بلا فصل ، فـ (صديقُه قادمٌ) خبرٌ عن (سيدها) ، وهكذا إلى المبتدأ الأول ، [فتكون][٦] الجملة [٧٨/أ] التي بعد الأول ، وهي مركبة من جمل ، خبراً عن الأول ، ويضاف كل واحد من المبتدآت إلى ضمير متلوه ، إلا المبتدأ الأول . وإن لم [تضف][٧] المبتدآت كل واحد منها إلى ضمير ما قبله ، فإنّك تأتي بالعوائد بعد خبر المبتدأ الأخير ، فيكون آخر العوائد لأول المبتدآت ، وهكذا على الترتيب [٨].

وذلك نحو : (هندٌ زيدٌ عمروٌ بكرٌ خالدٌ قائمٌ عنده في داره [بأمره][٩] معها) فكأنّك قلت : (بكرٌ خالدٌ قائمٌ عنده) ، ومعناه : بكرٌ مع خالد ، ثم جعلت هذه الجملة أي : (بكرٌ مع خالدٍ) خبراً عن (عمرو) ، مع رابطة (في داره) ، فكأنّك قلت

---

(١) ينظر : شرح التصريح ١٨٢/١، حاشية الصبان ٢٢٢/١.
(٢) ينظر : الأشباه والنظائر في النحو ٣٠٨/١ .
(٣) حل أسرار الأخيار لزيني زادة ، ص (١٦٤) ، (١٩٣) .
(٤) كالرضي في شرحه ٢٦١/١.
(٥) ينظر : الهمع ٥٤/٢ ، شرح التصريح ١٨٢/١ ، حاشية الصبان ٢٢٢/١.
(٦) في الأصل (فيكون) .
(٧) في الأصل (يضف) .
(٨) شرح الرضي ٢٨١/١ .
(٩) الهاء ساقطة في الأصل .

(عمروٌ بكرٌ مع خالدٍ في داره) ، أي : (عمروٌ داره مشتملةٌ على بكرٍ وخالدٍ) ، ثم تجعل هذه الجملة خبراً عن (زيدٌ) مع رابطة (بأمره) ، فكأنك قلت : (زيدٌ عمروٌ داره مشتملةٌ على بكرٍ وخالدٍ بأمره) ، أي : بأمر زيد ، أي : (زيدٌ أمر عمراً بجمع بكرٍ وخالدٍ) ، ثم تجعل هذه الجملة خبراً عن (هند) مع رابطة (معها) ، فكأنك قلت : (هندٌ زيدٌ أمر عمراً بجمع بكرٍ وخالدٍ معها) ، وعلى هذا القياس إن كانت المبتدآت أكثر . أفاده بعض المحققين ، نقلاً عن الرضي[1] .

تنبيه ثانٍ: يجوز في نحو: (هل في الدار زيدٌ؟) كون (زيد) مبتدأ مؤخراً، والظرف المستقر خبراً مقدماً، ويجوز كونه فاعلاً للظرف المستقر وقد مرت الإشارة إلى ذلك[2]، وكونه فاعلاً هو الأرجح، واختاره ابن مالك ، لأنَّ الأصل [٧٨/ب] عدم التقديم والتأخير كما في المغني[3] ، وهذا أحد المذاهب فيه.
والثاني: وجوب كون (زيد) فاعلاً، نقله ابن هشام عن الأكثرين[4].
والثالث: الأرجح كونه مبتدأ مؤخراً مخبراً عنه بالظرف المستقر، وجواز كونه فاعلاً[5]. والرابع: وجوب كونه مبتدأ، كما في النكت للسيوطي .

تنبيه ثالث: الخبر يجيء جملة اسمية كالمثال المتقدم، وجملة فعلية، نحو: (زيدٌ قامَ أبوه)، فلابدَّ حينئذٍ من رابط يربطها بالمبتدأ، لأنَّ الجملة من حيث هي مستقلة بنفسها – لاشتمالها على الفائدة – لا تقتضي التعلق بما قبلها، فإذا قصِد أن تجعل جزءاً[6] من الكلام، فلابدّ ممّا يربطها بالجزء الأول[7]، والرابط ضميرٌ غالباً وقد يكون غيره؛ كاسم الإشارة، كقوله تعالى: ﴿ وَالَّذِينَ كَفَرُواْ وَكَذَّبُواْ بِآيَاتِنَا أُولَـئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ﴾ [8]، والعموم المشتمل على المبتدأ، كقوله تعالى: ﴿ إِنَّهُ مَن يَتَّقِ وَيِصْبِرْ فَإِنَّ اللّهَ لاَ يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ﴾ [9]أي: أجره، فـ (المحسنين) عامٌ لمن يتق ويصبر و لام الجنس، نحو: (نعمَ الرجلُ زيدٌ)، ووضع الظاهر موضع المضمر نحو: ﴿ الْحَاقَّةُ* مَا الْحَاقَّةُ﴾ [10]، أي: ما هي؟، وكون الخبر تفسيراً للمبتدأ نحو: ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [11]، وقولكَ: (مقولي زيدٌ قائمٌ)[12].

---

(١) شرح الرضي ٢٨١/١ .
(٢) جاء في الهامش: ((قوله: وقد مرت الإشارة...الخ، أي: في شرح: وماله رأيٌ)).
(٣) مغني اللبيب ٥١١/٢ .
(٤) الموضع السابق والصفحة نفسها .
(٥) الموضع السابق والصفحة نفسها .
(٦) في الأصل (جزأً).
(٧) شرح الرضي ٢٣٢/١ .
(٨) سورة البقرة (٣٩).
(٩) سورة يوسف (٩٠).
(١٠) سورة الحاقة (١- ٢).
(١١) سورة الإخلاص (١).
(١٢) تنظر: روابط الجملة الواقعة خبراً في: شرح الرضي ٢٣٢/١- ٢٣٧ ، أوضح المسالك ١٤٠/١ ، الهمع ١٥/٢ ، شرح التصريح ١٦٢/١ ، شرح الأشموني ١٩٥/١- ١٩٦.

ويجوز حذف العائد إذا كان [٧٩/أ] [ضميراً][١] عند وجود القرينة، نحو: (السمنُ منوان بدرهم)، أي: منوان منه، بقرينة أنَّ بائع السمن لا يبيع غير ذلك[٢].

ولمّا فرغتُ من ذكر أصول المرفوعات، شرعتُ في ذكر ملحقاتها، مشيراً إلى كونها ملحقات بـ (كاف التشبيه)، بقولي: (كذلكَ)، أي: مثل ما ذكر في الكون معمولاً مرفوعاً.

[اسم كان]

(اسم باب كان)، أي: ما يقال له الاسم في باب كان، أي: كان وأخواتها أعني: صار، ليس،..... الخ، وهو في الأصل مبتدأ، لأنَّ الأفعال الناقصة تدخل على المبتدأ والخبر في الأصل، ويُسمى مرفوعها اسماً لها، ومنصوبها خبراً لها،كما مر.

وأمره كأمر الفاعل في أنَّه لا يكون إلاّ اسماً أو مؤولاً به، وغير ذلك، نحو: (كان زيدٌ قائماً)، فـ (كانَ): فعل ماضٍ ناقص، و (زيدٌ): مرفوع اسمه و (قائماً): مع فاعله، مركب منصوب لفظاً خبره، هذا هو المشهور.

وعند ابن الحاجب: (زيدٌ) فاعل (كانَ)، و (قائماً) خبره[٣]، وعند بعضهم[٤]: (زيدٌ) فاعله، و (قائماً) مفعوله[٥].

قال صاحب الفوائد: فإذا عرفتَ هذا الاختلاف بين النحاة، فلكَ الخيار بين هذه المذاهب ، كما في شرح التسهيل لابن مالك[٦]، وهذا هو الخامس من المعمولات التسع .

[خبر إنَّ]

(و) السادس منها (الخبر) ، أي: ما يقال له:الخبر في باب (إنَّ) بكسر الهمزة ذكرها للأصالة[٧]، أعني: إنَّ وأخواتها، أي: أشباهها[٧٩/ب] من الحروف الخمسة[٨]

---

(١) تنوين الفتح ساقطٌ في الأصل.
(٢) ينظر : شرح الرضي ٢٣٢/١- ٢٣٣.
(٣) كافية ابن الحاجب بشرح الرضي ١٩٢/٥.
(٤) قصد المبرّد الذي قال في باب كان وأخواتها : ((هذا باب الفعل الذي يتعدى إلى مفعول ، وذلك : كان وصار ، وأصبح ، وأمسى ، وليس ، وما كان نحوهن)) . المقتضب ١٩٧/٣ .
(٥) ينظر : المقتضب ١٩٧/٣ .الهمع ٦٣/٢.
(٦) شرح التسهيل ٣٣٧/١ .
(٧) الأصالة : لأنها تمثل أم الباب ، أي : باب إنّ وأخواتها ، وقد شاعت غير هذه التسمية تسمية (الحروف المشبهة بالفعل) .
(٨) تابع المؤلف بعض النحاة في جعل هذه الحروف ستة ، أمّا سيبويه فقد عدّها خمسة ، حيث قال : هذا باب الحروف الخمسة التي تعمل فيما بعدها ، كعمل الفعل فيما بعده . وتابعه المبرد . ينظر : الكتاب ١٣١/٢ المقتضب ١٠٧/٤ .

الباقية ، وهي: أنَّ بفتح الهمزة، وكأنَّ، ولكنّ، وليتَ، ولعلّ. والخبر هو المُسند إلى شيء آخر بعد دخول أحد هذه الحروف عليها[1]، (نحو: إنَّ اللهَ بَرٌّ)، بفتح الباء، أي محسن[2] وحكمه حكم خبر المبتدأ في أنّه يجيء واحداً ومتعدداً، ومفرداً وجملة وغير ذلك[3].

لكن لا يجوز تقديمه على اسمه إلاّ أن يكون ظرفاً أو [جاراً][4] ومجروراً[5] فيجوز تقديمه عليه إن كان معرفة، كقوله تعالى: ﴿ إِنَّ إِلَيْنَا إِيَابَهُمْ﴾ [6]، ويجب إن كان نكرة، نحو: (إنَّ في الدار رجلاً)، و ((إنَّ من البيان لسحراً))[7]، وذلك لتوسعهم في الظروف ما لا يتوسع في غيرها، لأنَّ كل شيء من المحدثات، لابدّ أن يكون في زمان أو مكان، فصار مع كل شيء كقريبه ، ولم يكن أجنبياً منه، فدخل حيث لا يدخل غيره، كالمحارم يدخلون حيث لا يدخل الأجنبي، وأجري الجار والمجرور مجراه لمناسبة بينهما، إذ كل ظرف في التقدير جار ومجرور، والجار محتاج إلى الفعل أو معناه كاحتياج الظرف[8]، فاعلم ذلك.

[خبر (لا) النافية للجنس]

(و) السابع: (ما) أي :شيء (للا)، هي (لنفي) حكم عن(جنس استقر)[9] أي : ثبت، (من مسند اسمها): بيان لـ (ما)، أي: ذلك الشيء هو ما أسنِد إلى اسم (لا) ، وهو (المُسمى) عند النحاة (بالخبر)[10]، أي: بخبر (لا)، نحو (لا عملَ مراءٍ مقبولٌ). وحكمه أيضاً حكم خبر المبتدأ، فيما مرّ آنفاً في خبر باب (إنَّ) [٨٠/أ] لأنّها من النواسخ، لكن لا يتقدم على اسمه، ولو كان ظرفاً[11]، خلافاً [لبعضهم][12] كما تقدم[13].

---

(١) ينظر : التعريفات ص(٨٤) .
(٢) القاموس المحيط ، مادة (برر) .
(٣) جاء في الهامش: (قوله: ومفرداً: المراد بالمفرد هنا ما ليس بجملة ولا شبهها، ولو كان مثنى أو مجموعاً فإنّه يسمى مفرداً، والمراد بالجملة شيئان: الفعل مع فاعله، والمبتدأ مع خبره. وقوله: وغير ذلك: مما يكون شبه جملة، وهو شيئان: الظرف، والجار والمجرور)). ينظر : الهمع ١٥٧/٢ .
(٤) تنوين الفتح ساقطٌ في الأصل .
(٥) ينظر : شرح الرضي ٢٨٥/١ ، الهمع ١٦٠/٢ ، شرح التصريح ٢١٤/١ ، شرح الأشموني ٢٧٢/١ .
(٦) سورة الغاشية (٢٥).
(٧) العبارة حديثٌ صحيح عن النبي – صلى الله عليه وسلم - برواية عمار بن ياسر- رضي الله عنه ينظر : الجامع الصغير للسيوطي ، مصدر سابق ، ٩٢/١ .
(٨) شرح الرضي ٢٨٦/١.
(٩) والغرض: التفريق بين (لا) هذه، و (لا) التي يأتي الاسم بعدها مرفوعاً، وهي العاملة عمل (ليس).
(١٠) ينظر : التعريفات ص (٨٥) .
(١١) شرح التصريح ٢٣٥/١.
(١٢) شبه مطموسة في الأصل.
(١٣) جاء في الهامش: ((قوله: كما تقدم، أي: في فصل النوع الثاني من العوامل السماعية، في الأمور التي تخالف (لا). ا.ن)).

وكثر حذفه إن كان عاماً كـ (الموجود) و (الحاصل) لدلالة النفي عليه نحو: (لا إله إلاّ الله)، أي: لا إله موجودٌ إلاّ الله، ويجب عند تميم إن دلت عليه قرينة، كما تقدم[1].

[اسما (ما) و (لا) المشبهتين (ليس)]

(ثمَّ) الثامن: اسم (ما) و (لا) اللتين (هما أشبهتا ليس) في معنى النفي والدخول على ما يصلح أن يقع مبتدأ وخبراً، ولهذا تعملان عملها، وهو المسند إليه بعد دخولهما[2]، نحو: (ما التكبرُ لائقاً بالعالمِ) و (كلا نَأتِ) بفتح النون وسكون الهمزة ، وبعدها تاء مثناة مجرورة، أي: حسبكَ، (حلالاً) أي: مباحاً، (يا فتى).

[المضارع المرفوع]

ولمّا فرغتُ من ذكر الاسم المرفوع، شرعتُ في الفعل المرفوع بقولي: (والتاسع) من المعمولات التسع، وهو آخرها، الفعل (المضارع الذي خلا) ، أي: عري (عن) كل (ناصب) ، وكل (جازم) ، (قد فصّلا)، أي: ذكِر كلٌ منهما مفصلاً فيما مرّ، نحو: (يضربُ)، وأمّا إذا لم يخلُ عن ناصب وجازم فمنصوبٌ ومجزومٌ كما سبق.

---

(١) ينظر : شرح الرضي ٢٨٩/١ ، شرح ابن عقيل ٤١٣/١.
(٢) ينظر : التعريفات ص (٨٥) .

فصلٌ في المعمولات المنصوبة بالأصالة

أمّا الذي منها له النّصبُ استقر ... فذاك بالعدِّ ثلاثة عشر
المبتدا من هذه: مفعولُ ... يُطلَقُ، (تابَ توباً) التمثيلُ
له، ومفعولٌ به، فيهِ، وله ... ومعهُ، والحالُ، كـ (سيري راجله)
مميزٌ، مستثنى، اسمُ بابِ ... إنَّ، و (لا) التي كهذا البابِ[٨٠/ب]
وخبرٌ في باب (كان) مُعتبَر ... و (ما) و (لا) المُشبهتين ما عبر
ثمَّ مضارعٌ عليه دخلت ... إحدى النواصب التي قبلُ انجلت

هذا فصلٌ في بيان: (المعمولات المنصوبة بالأصالة) متعلق[١] بـ (المعمولات) كما تقدم نظيره ، (أمّا الذي منها) ، أي : من المعمولات، والجار والمجرور: حال مقدّم من الضمير المستكن في (استقر)، (له النصب استقر) ، أي: الذي ثبت له النصب حال كونه من المعمولات، (فذاك بالعد ثلاثة عشر) شيئاً بالاستقراء، وهو على قسمين : اسمٌ ، وفعل؛ فالاسم اثنا عشر، والفعل واحد، ثمَّ الاسم أصلٌ ، وهو خمسة مفاعيل، وملحق به ، وهو سبعة .

فإن قلتَ: متعلق الجار والمجرور كالظرف، إذا كان كوناً عاماً يجب حذفه والمتعلق هنا مذكور وهو (استقر)، فالجواب أنَّ ذلك أغلبي لا كلي. قال المحقق الشهاب الخفاجي في حواشي الأنوار: متعلق الظرف إذا كان كوناً عاماً كـ (حاصل، ومستقر) وجب حذفه عند النحاة، ولذلك أشكلت عليهم آية: ﴿ فَلَمَّا رَآهُ مُسْتَقِرًّا عِندَهُ﴾ [٢]، فذهب ابن مالك إلى أنّه أغلبي، وأنّه قد يظهر كما في هذه الآية ، وقوله:

٣٦- فأنتَ لدى بَحبُوحَةِ الهُونِ كائِنُ[٣] .

ومن لم يجوِّزه[٤] قال: مستقراً في الآية بمعنى (ساكناً) غير متحرك، فهو خاص أو الظرف متعلق بـ (رآه)[٥]. انتهى.

على أنّه يجوز أن يكون متعلق الجار والمجرور[٨١/أ] محذوفاً، فيكون (استقر) حالاً من (النصب) . فافهم.

---

(١) الحديث عن الجار والمجرور بالأصالة .
(٢) سورة النمل (٤٠).
(٣) الشاهد عجز بيتٍ من الطويل ، وصدره : **لكَ العِزُّ إن مولاكَ عزَّ وإن يَهُن** وهو من الشواهد التي ذكروها غير منسوبة إلى قائل معين. و (بحبوحة) بمعنى: وسط ، و (الهون): الذل والهوان. والشاهد فيه: قوله (كائنٌ)، حيث صُرّح بمتعلق الظرف الواقع خبراً ، والأصل عند الجمهور أنَّ الخبر إذا كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً، أن يكون كل منهما متعلقاً بكون عام، وأن يكون هذا الكون العام واجب الحذف. والبيت من شواهد: شرح التسهيل ٣١٧/١ ، مغني اللبيب ٥١٤/٢ ، شرح ابن عقيل ٢١٢/١، الهمع ٢٢/٢، الدرر اللوامع ١٨/٢ .
(٤) ومنهم أبو البقاء العكبري ، وابن هشام الذي تابعه في المغني . ينظر : مغني اللبيب ٥١٤/٢ .
(٥) حاشية الشهاب على البيضاوي ٤٨/٧ .

[المفعـول المطلــق]

فـ (المبتدا) ، أي : الأول (من هذه) الأعداد المدلول عليها بـ (ثلاثة عشر) (مفعولٌ يُطلق)، أي: عن التقييد، بأن يقال لـه مفعول مطلق، (تابَ توباً) هو التمثيل له، أي : للمفعول المطلق، سُمي به لصحة إطلاق صيغة المفعول عليه لغة من غير تقييده بالباء، أو في، أو اللام،أو مع، بخلاف المفاعيل الأربعة الباقية[١] لعدم صحة إطلاق صيغة المفعول عليها بلا تقييد بواحد منها، فيقال (به، أو فيه، أو له ، أو معه) ، وإنَّما قلنا: لغةً ، لأنَّ في الاصطلاح يصح الإطلاق على كلٍّ من الخمسة ، وهو ما قرن بفعل الفائدة، ولم يسند إليه ذلك الفعل، وتعلق به تعلقاً مخصوصاً، كذا ذكره العصام.

والمفعول المطلق هو: اسم ما فعله فاعل[٢] فعل مذكور بمعناه[٣]، وهو ثلاثة أقسام:

* **تأكيدي**: إن يكن في مفهومه زيادة على ما يُفهم من الفعل، نحو: (ضربتُ ضرباً)، وهو لا يثنى ولا يجمع، لعدم دلالته على التعدد الذي يستلزم به التثنية و الجمع، فلا يقال: (جلستُ جلوسين) إلاَّ إذا قصِد التعدد[٤].
* **ونوعي**: إن دلَّ على بعض أنواعه، نحو: (جلستُ جِلسةً) بكسر الجيم.
* **وعددي**: إن دلَّ على عدد، نحو: (جلستُ جَلسةً) بفتح الجيم، وهما يثنيان ويجمعان[٥]. [٨١/ب]

وقد يكون المفعول المطلق مغايراً للفظ عامله، إمَّا بحسب المادة، نحو: (قعدتُ جلوساً)[٦]، فـ (جلوساً): مفعول مطلق للتأكيد لـ (قعدتُ) عند المازني والمبرّد والسيرافي[٧]، وعليه جرى صاحب الأجرومية[٨]، وصححه ابن مالك[٩]، وقال الرضي: هو أولى لأنَّ الأصل عدم التقدير بلا ضرورة ملجئة إليه[١٠]، وعند سيبويه والجمهور: مفعول مطلق لفعل مقدّر من لفظه[١١]، وصححه أبو حيان ، أي (جلستُ جلوساً)، واختار الفارسي وابن جني التفصيل: فإن أريد به التأكيد، عمل

---

(١) ينظر : أوضح المسالك ٣٣/٢ ، الهمع ٩٤/٣ ، شرح التصريح ٣٢٣/١ ، الكليات ١٩٢/٤.
(٢) في الإظهار ومنه نقل المؤلف : (عامل)
(٣) التعريف للبركوي في الإظهار ص (٧٠) . وفي التعريفات: ((اسم ما صدر عن فاعل فعل مذكور بمعناه أي بمعنى الفعل)). ص (١٨٩) . والتعريف الذي ذكره البركوي تبعاً لابن الحاجب في الكافية. ٢٩٣/١.
(٤) ينظر : شرح التسهيل ١٧٨/٢ ، شرح الرضي ٢٩٩/١.
(٥) الموضع السابق . وينظر كذلك : أوضح المسالك ٣٣/٢ ، شرح التصريح ٣٢٣/١ .
(٦) إظهار الأسرار ، ص (٧٠) .
(٧) ينظر : شرح الرضي ٣٠٠/١ ، الهمع ١٠٠/٣.
(٨) المقدمة الأجرومية بشرح محيي الدين عبد الحميد ١٣٤.
(٩) قال ابن مالك: ((ونصب المصدر بمثله، كقولك: عجبتُ من قيامك قياماً، ونصبه بفرعه، كقولك: طلبتُكَ طلباً، وأنا طالبُك طلباً، وأنت مطلوبٌ طلباً، ونصبه بقائم مقام أحدهما، كقولك: عجبتُ من إيمانك تصديقاً، وأنا مؤمن تصديقاً، ولقاءُ الله مؤمَنٌ به تصديقاً)) . شرح التسهيل ١٨٠/٢.
(١٠) شرح الرضي ٣٠٠/١.
(١١) ينظر : الكتاب ٣٥/١ ، شرح الرضي ٣٠٠/١ ، الهمع ٩٩/٣.

فيه المضمر لا الظاهر، لأنّه من قبيل التأكيد، وإن أريد النوع، عمل فيه الظاهر لأنّه بمعناه، كما في نكت السيوطي.

وأمّا بحسب الباب، نحو: (أنبته اللهُ نباتاً)، و ﴿ وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا ﴾ [1] فـ (نباتاً) و (تبتيلاً) :مفعولان مطلقان للتأكيد، لـ (أنبت) و (تبتّلَ) عند المازني ومن ذكِر معه، وعند سيبويه منصوبان بفعلهما المقدر[2]، أي: أنبته الله إنباتاً فنبت نباتاً وتبتّل إليه تبتلاً، وبتّل نفسك تبتيلاً. قال الرضي: والأول أولى[3]، لما مرّ.

تنبيه: المفعول المطلق قد يحذف عامله جوازاً لقيام قرينة، كقولك لمن قدم : (خيرَ مقدمٍ)، فـ (خيرَ) : مفعول مطلق لـ (قدمتَ) المقدّر بتقدير الموصوف ، أي: قدمتَ قدوماً خيرَ مقدمٍ[4].

أو باكتساب اسم التفضيل المصدرية من المضاف إليه، لأنَّ له حكم ما أضيف إليه، لكونه بعضاً منه [٨٢/أ]، فمصدريته إمّا باعتبار الموصوف، وإمّا باعتبار المضاف إليه[5].

وقد يُحذف وجوباً: سماعاً، نحو: (سقياً و رعياً)، فهما مفعولان مطلقان لفعلين مقدرين وجوباً، أي: سقاكَ اللهُ سقياً، و رعاكَ اللهُ رعياً، وقياساً: نحو: (ما أنتَ إلاّ سيراً)[6]، فـ (ما): حرف مشبه بـ (ليس) ملغى عن العمل لانتقاض نفيه بـ (إلاّ)، و (أنتَ): مبتدأ، و (إلاّ): حرف استثناء، و (سيراً): مفعول مطلق للتأكيد بفعل مقدّر وجوباً؛ أي: ما أنتَ إلاّ تسيرُ سيراً، و (زيدٌ سيراً سيراً) فـ (زيدٌ): مبتدأ خبره محذوف وجوباً، أي: يسيرُ، و (سيراً): مفعول مطلق للتأكيد لذلك المحذوف، و (سيراً): الثاني تأكيد لفظي لـ (سيراً) الأول[7].

وممّا حُذف عامله وجوباً (خلافاً) في قول المصنفين، بعد سوق كلام (خلافاً لفلان)، فهو مفعول مطلق لفعل محذوف وجوباً؛ أي: خالفَ فلانٌ خلافاً كما قاله المحقق الرضي[8]، وارتضاه العصام[9]، واللام في (لفلان) لتبيين الفاعل فإنَّ أصل الكلام في هذا المقام: (خالفَ فلانٌ خلافاً) كما تقرر، فلمَّا حُذف الفعل مع

---

(١) سورة المزمل (٨).
(٢) تابع سيبويهَ في رأيه هذا المبردُ وابنُ خروف ، ينظر : الهمع ٩٨/٣ .
(٣) شرح الرضي ٣٠٠/١.
(٤) ينظر : كافية ابن الحاجب بشرح الرضي ٣٠١/١ ، إظهار الأسرار ص (٧٠) .
(٥) شرح الرضي ٣٠١/١.
(٦) ينظر : السابق ٣١٢/١ ، الهمع ١٢١/٣ .
(٧) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك ٣٢٤/١ ، الهمع ١٢١/٣ .
(٨) لم أقف على هذا الرأي للرضي في شرحه ، ووقفت عليه منسوباً إليه في : حل أسرار الأخيار لزيني زادة ص (١٢٢) .
(٩) ينظر رأي العصام في الموضع السابق .

فاعله لدلالة المصدر عليه، وقع الإبهام في الفاعل، فبُيّنَ بإتيان اللام البيانية عليه فقيل : خلافاً لفلان[١].

ثمَّ أنَّ الجار والمجرور ظرفٌ مستقر، مرفوع المحل خبر مبتدأ محذوف؛ أي هو يعني الخلاف كائنٌ لفلان، على ما في الرضي[٢]، أو: إرادتي كائنة لفلان، على ما في المغني[٣]، أو منصوب المحل صفة (خلافاً)[٤]، وردّه في المغني بأنَّ المصدر هنا نائب مناب [٨٢/ب] الفعل، فكما أنَّ الفعل لا يوصف، كذلك لا يوصف نائبه[٥] ، وأجاب عنه بعض المحققين[٦] بأنَّ النائب لا يلزم أن يكون في حكم المنسوب عنه من كل وجه[٧].

وقيل: اللام متعلق بـ (خلافاً) على أن يكون للتقوية؛ أي: خالفَ الجمهور خلافاً لفلان[٨]، ورُدَّ بأنَّ (لام التقوية) صالحة للسقوط، وهذه لا تسقط، فلا يقال: خلافاً فلاناً، بلا لام، كما لا يقال: (سقياً زيداً) خلافاً لابن الحاجب[٩]، ذكره في شرح المفصّل[١٠]، كما في المغني[١١].

وأجاب الدماميني في شرحه عن هذا الرد: بأنّه لم يستند في رد كلام ابن الحاجب شيخ المحققين إلى نقل يُعتمد عليه[١٢]. وقيل: اللام متعلق بـ (أعني) المقدر[١٣]، ورُدَّ بأنّه يتعدى بنفسه، فلا وجه للام، كما في المغني[١٤]. وقيل (خلافاً) بمعنى (مخالفاً) حال من فاعل فعل محذوف، أي: أقول هكذا حال كوني مخالفاً لفلان، وحذف القول كثيرٌ جداً، ودلَّ على هذا القول، أنَّ كل حكم ذكره المصنفون هم قائلون به، فكأنَّ القول مقدّر قبل كل [مسألة][١٥]، كما في الأشباه والنظائر النحوية[١٦].

---

(١) ينظر : حل أسرار الأخيار لزيني زادة ، ص (١٢٢) .
(٢) لم أقف على الرأي للرضي في شرحه ، ووقفت عليه منسوباً إليه أيضاً في : حل أسرار الأخيار لزيني زادة ص (١٢٢) .
(٣) مغني اللبيب ٢٤٧/١ .
(٤) الموضع السابق . تنظر كذلك : الكليات ٣١٥/٢ .
(٥) مغني اللبيب ٢٤٧/١ .
(٦) المجيب هو : الدماميني ، وقد جاء ذكره في الهامش .
(٧) تنظر إجابة الدماميني في : حل أسرار الأخيار ، ص (١٢٢) .
(٨) مغني اللبيب ٢٤٧/١ .
(٩) السابق والصفحة نفسها .
(١٠) الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ، مصدر سابق ، ٢٢٧/١ .
(١١) مغني اللبيب ٢٤٧/١ .
(١٢) تنظر إجابة الدماميني في : حاشية الأمير على المغني ١٧٠/١ .
(١٣) مغني اللبيب ٢٤٧/١ .
(١٤) السابق والصفحة نفسها .
(١٥) في الأصل (مسئلة).
(١٦) الأشباه والنظائر في النحو ٢٨٨/٣ .

[المفعـول بـه]

(و) الثاني: (مفعول به) ، وهذا الضمير ليس له مرجع، بل مشغول بإعراب الحكايـة كمـا صـرّح بـه صـاحب الفوائـد ، نعـم إن اتـصلت بـه (أل)، بـأن قيـل: (المفعول بـه) ، ففيـه وجهـان: أحدهما مـا تقرر، والثـاني: أنَّ الـضمير راجـعٌ إلـى (أل) الموصولة ، وهكذا يقال في: مفعول فيه، ومفعول له، ومفعول معه[1]، فتنبّه.

وهو لغةً: مـا الصِق بـه الفعل، واصطلاحاً: اسم مـا وقـع عليـه فعل [٨٣/أ] الفاعل[2] نحو: (ضـربتُ زيداً)، فـ (زيداً): منـصوب بـ (ضـربتُ) مفعول بـه صريح له ، وهذا هو مذهب البصريين[3]، وذهب الفراء إلى أنَّ ناصب المفعول بـه هو الفعل والفاعل معاً[4]، وهشام بن معاويـة[5] من الكوفيين إلـى أنّـه هو الفاعل وحده[6] ، وبعضٌ آخر من الكوفيين إلـى أنّـه هو معنـى المفعوليـة[7] ،و الأخفش إلـى أنّه الفاعلية[8] ، كما ذكره الحلبي[9].

تنبيـــهات:

الأول: المفعول به على قسمين:

* **عـام:** لـلازم والمتعـدي، وهـو المجـرور بحـرف الجـر[10]، غيـر (فـي) و(الـلام) ومـا بمعناهمـا، وهذا القسم يقـال لـه: المفعول بـه غير الصريح[11]، وأمَّـا المجرور بهمـا ومـا فـي معناهمـا، فعند ابن الحاجب يكون منـصوب المحل مفعول فيه[12]، ومفعول له لمتعلقه[13]، لأنّه لا يشترط في المفعول فيه ، والمفعول لـه حذف

---

(١) شرح الرضي ٣٣٥/١.

(٢) التعريف ذكره ابن الحاجب في شرح المفصل ، ينظر : ٢٤٤/١ ، كما ينظر: الهمع ٧/٣ ، و التعريفات للجرجاني ص (١٨٩) .

(٣) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف ٧٨/١ ، شرح الرضي ٣٣٥/١.

(٤) الموضع السابق .

(٥) أبو عبد الله هشام بن معاوية الكوفي، نحوي ضرير من أهل الكوفة، كان من أنبه تلاميذ الكسائي بعد الفراء ويظهر أنّه كان يتصدر للتدريس والإملاء على الطلاب، كما كان يؤدب بعض أبناء الأثرياء وذوي الجاه. لـه من الكتب: الحدود، والمختصر، والقياس ، وكلها في النحو. توفي سنة ٢٠٩هـ. تنظر ترجمته في : تاريخ العلماء النحويين ص (١٨٦) ، الفهرست ص (١٣٨) ، نزهة الألباء ص (١٢٩) ، طبقات النحويين واللغويين (ذكر اسمه فقط دون ترجمة) ص (١٣٤) ، بغية الوعاة ٣٢٨/٢ ، الأعلام ٨٨/٨.

(٦) ينظر رأي معاوية بن هشام في : الإنصاف في مسائل الخلاف ٧٩/١ ، شرح الرضي ٣٣٥/١.

(٧) الرأي لخلف ، ينظر : السابقان والصفحتان نفساهما .

(٨) ثمة آراء في ناصب المفعول به مذكورة في الإنصاف وشرح الرضي ، ولم أقف على هذا الرأي ، ولا على نسبته لقائل بعينه ، ينظر : الإنصاف ٧٨/١ -٧٩ ، شرح الرضي ٣٣٥/١ .

(٩) لعلـه : شـهاب الـدين أحمـد بـن يوسـف بـن عبـد الـدائم الحلبـي ، المقـرئ النحـوي ، ونزيـل القـاهرة المعـروف بالـسمين ، وهـو أحـد تلاميـذ أبـي حيـان . درس القـراءات ، وسـمع الحـديث ، وتـصدّر للتـدريس لـه مـن المؤلفـات : الـدر المـصون فـي إعـراب القـرآن ، وشـرح التـسهيل ، وشـرح الـشاطبية وعمدة الحفاظ ، وغيرها . توفي سنة ٧٥٦هـ . تنظر ترجمته في : غاية النهاية في طبقات القراء ١٥٢/١ الدرر الكامنة ٣٦٠/١ ، بغية الوعاة ٤٠٢/١ ، الأعلام ٢٧٤/١ .

(١٠) إظهار الأسرار ، ص (٧٠) .

(١١) ينظر : السابق ص (٥٢-٥٣) ، الكليات ١٩١/٤.

(١٢) كافية ابن الحاجب بشرح الرضي ٣/٢.

(١٣) السابق ٢٨/٢.

الجار منهما[1]، وعند الجمهور مفعول به غير صريح، لأنّهم أوجبوا حذف الجار منهما، كما في الرضي وغيره[2].

* **وخاص** بالمتعدي، ويقال له: المفعول به الصريح[3]، كما مرَّ في أوائل فصل العوامل القياسية .

الثاني: المفعول به يتقدم على عامله الذي ليس اسم فعل، ولا مصدراً ولا مضافاً إلى شيء، إذ المعمول لا يتقدم على الأولين إلاّ إذا كان ظرفاً، ولا على الثالث ، لأنَّ المعمول لا يتقدم على ما لا يتقدم عليه العامل، فلا يقال: (أنا زيداً غلام ضاربٍ)، كما يقال: (زيداً ضربتُ) و (به مررتُ)[4].

الثالث: يجوز حذفه بقرينة، نحو: ﴿ أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا﴾[5]، أي: بعثه أو بدونها، نحو: (فلانٌ يعطي)، أي: يفعل الإعطاء[6]، وكذا عامله عند وجود قرينة، نحو: (زيداً) لمن قال: (مَن أضرب؟)، أي: اضرب زيداً[7].

الرابع: الجملة الواقعة مقول القول [٨٣/ب] مفعول به غير صريح عند الجمهور، نحو: (قامَ زيدٌ) من قولِكَ : (قالَ بكرٌ: قامَ زيدٌ)[8]، ومفعول مطلق نوعي له عند ابن الحاجب، كـ (القرفصاء)[9] في: (قعدَ القرفصاءَ) إذ هي دالة على نوع مخصوص من القول[10].

قال في المغني: الصواب قول الجمهور، إذ يصح أن يخبر عن الجملة بأنّها مقولة، كما يصح أن يخبر عن (زيد) من (ضربتُ زيداً) بأنّه مضروب بخلاف القرفصاء في المثال؛ فلا يصحّ أن يخبر عنها بأنّها مقعودة، لأنّها نفس القعود وأمّا تسمية النحويين الكلام قولاً، فكتسميتهم إيّاه لفظاً، وإنّما الحقيقة أنّه (مقول) أو(ملفوظ)[11]. انتهى.

---

(١) كافية ابن الحاجب ٣/٢ ، ٢٨ .
(٢) شرح الرضي ٣/٢.
(٣) ينظر : إظهار الأسرار ص (٧٠) .
(٤) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك ١٥٣/٢ .
(٥) سورة الفرقان (٤١).
(٦) ينظر : شرح الرضي ٣٤٣/١، أوضح المسالك ٢٠/٢ ، مغني اللبيب ٧٢٨/٢ ، الهمع ١٢/٣ .
(٧) ينظر : شرح الرضي ٣٣٨/١ ، أوضح المسالك ٢٠/٢ ، الهمع ١٨/٣ .
(٨) مغني اللبيب ٤٧٤/٢.
(٩) القرفصاء: أن يجلس على أليتيه، ويلصق فخذيه ببطنه، ويحتبي بيديه ويضعهما على ساقيه، أو يجلس على ركبتيه منكباً، ويلصق بطنه بفخذيه، ويتأبط كفيه. المعجم الوسيط، مادة (قرفص).
(١٠) الرأي لابن الحاجب ، وقد ذكره ابن هشام في المغني ، ولم أجده في الكافية ، أو شرح المفصل ينظر : مغني اللبيب٤٧٤/٢.
(١١) السابق والصفحة نفسها .

ونحوه في الرضي حتى قال: ما ذهب إليه ابن الحاجب وهم[1]. وقال السعد التفتازاني: الصحيح أنَّ القول متعدٍّ، وأنَّ المحكي بعده مفعول به ، لأنَّه (مقول) وتعقد القول موقوفٌ عليه، وإطلاق القول عليه، من قبيل: (ضرب الأمير): أي: مضروب، والغلط إنَّما [نشأ] [2]من هذا، كما في شرح المغني للشمني[3].

الخامس: من المفعول به المنادى، وهو المطلوب إقباله بحرف، نائب مناب (أدعو)[4]، نحو: (يا زيدُ)، فـ (زيدُ): مبني على الضم، منصوب محلاً مفعول به لـ (أدعو) المقدّر وجوباً، هذا مذهب سيبويه[5]، وإليه ذهب ابن الحاجب[6] وعند المبرّد: انتصاب المنادى بحرف النداء لسدّه مسد الفعل[7]، وعند أبي علي: (يا) وأخواته أسماء أفعال، وفواعلها مستترة فيها، والمنادى منصوب المحل مفعولها[8].

[المفعول فيه]

والثالث: مفعول (فيه) ، ويقال له الظرف عند البصريين دون الكوفيين[9] [٨٤/أ] وسمَّاه الفراء محلاً[10]، والكسائي وأصحابه صفة[11]، وكأنَّه باعتبار الكينونة فيه ، وهو ما فعل فيه حدث من زمان، نحو: (صمتُ يومَ الخميس) أو مكان، نحو: (جلستُ عندَ المسجدِ)[12]، وهو على ضربين: أحدهما: ما يظهر فيه (في) وهو مجرور بها، وثانيهما: ما لا يظهر فيه (في) بل يقدّر، وهو منصوبٌ بتقديرها ، هذا عند ابن الحاجب[13]، وتبعه في الإظهار[14]، وذهب الجمهور إلى أنَّ تقدير (في) شرطٌ في تسميته بذلك، وإذا

---

(١) شرح الرضي ٢٩٨/١ .
(٢) في الأصل (نشاء) .
(٣) المصنف من الكلام على مغني ابن هشام ، أحمد بن محمد الشمني ، المطبعة البهية ، مصر ، ١٣٠٥هـ ١٣٤/٢ .
(٤) التعريفات ص (١٩٥) .
(٥) الكتاب ١٨٢/٢.
(٦) كافية ابن الحاجب بشرح الرضي ٣٤٥/١.
(٧) هذا ما جاء في : شرح الرضي ٣٤٦/١ ، وقد مرّ أنّ المنادى منصوب عند المبرد بالفعل المتروك إظهاره وأدوات النداء بدل منه . ينظر : المقتضب ٢٠٢/٤ ، ويرجع كذلك إلى آخر باب العامل من هذا الكتاب .
(٨) السابق ٣٤٧/١. ثمة آراء أخرى في ناصب المنادى، تنظر في الهمع ٣٢/٣- ٣٤.
(٩) ينظر : شرح التصريح ٣٣٧/١ ، والمصطلح النحوي : نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري عوض حمد القوزي ، الطبعة الأولى ، جامعة الرياض ، السعودية ، ١٩٨١م ، ص (١٦٣) .
(١٠) الموضعان السابقان والصفحتان أنفسهما.
(١١) الموضعان السابقان والصفحتان أنفسهما.
(١٢) ينظر : كافية ابن الحاجب ٣/٢ ، الهمع ١٣٦/٣ ، شرح التصريح ٣٣٧/١ ، التعريفات ص (١٨٩) الكليات ١٦٦/٣ .
(١٣) كافية ابن الحاجب ٣/٢.
(١٤) أي : البركوي في إظهار الأسرار ص (٥٢ ، ٧١) .

ظهرت ، كان المجرور بها مفعولاً به بواسطة حرف الجر[1] لا مفعولاً فيه ، كما في الجامي[2] وغيره، وقد مرّت الإشارة إليه.

تنبيـــه: (معاً) في قولك: (جاءَ القومُ معاً) ، أو (جاءَ زيدٌ وعمروٌ معاً) منصوب على الظرفية، أي: في زمان واحد، وقال بعضهم: على الحالية؛ أي: مجتمعين، واختار الرضي الأول[3]، والمحقق العصام الثاني نقلاً عن القاموس[4].

وفي الرضي: الفرق بين (فعلنا معاً) و (فعلنا جميعاً) ، أنَّ (معاً) يفيد الاجتماع في حال الفعل، و (جميعاً) بمعنى: كلنا ، سواء اجتمعوا أم لا. والألف في (معاً) عند الخليل بدل من التنوين – أي عند الوقف – إذ لا لام له في الأصل عنده،وهي عند يونس والأخفش – وهو الحق – مثل ألف (فتى) ، بدل من اللام استنكاراً لإعراب الموضوع على حرفين، فـ (مع) عندهما عكس (أخوكَ) ، يردّ لامها في غير الإضافة، لقيام المضاف إليه مقام لامها[5].

[المفعـــول لـــه]

(و) الرابع: مفعول (لـه) ، ويقال لـه أيضاً: المفعول من أجله، والمفعول لأجله[6] وهو اسم ما فعِل لأجله مدلول عامله[7]، نحو: (ضربتُ زيداً تأديباً) ، فإنَّ الضرب فعِل للتأديب.

وقد يحذف عامله، كقولكَ: (تأديباً) لمن قال: (لِمَ ضربتَ؟)[8]. ويتقدم على عامله إن لم يكن نائباً عن الفاعل، إذ ينوب عنه[٨٤/ب] إن كان مجروراً[9].

ثمَّ أنَّ الجمهور لا يسمونه مفعولاً لـه، إلاَّ إذا حُذف اللام، خلافاً لابن الحاجب ومن تبعه، ، فإنَّهم يسمونه به حُذف اللام أو لا[10]، كما مرّ في المفعول فيه، فنحو

---

(١) شرح كافية ابن الحاجب للجامي ، مصدر سابق ، ٣٦٩/١ .

(٢) نور الدين عبد الرحمن بن أحمد بن محمد الجامي، مفسرٌ فاضل، ولد في (جام) من بلاد ما وراء النهر سنة ٨١٧هـ، وانتقل إلى هراة، وتفقه، وصحب مشائخ الصوفية، ثمَّ طاف بالبلاد، وعاد بعدها إلى هراة، وتوفي بها. له من الكتب: تفسير القرآن، وشرح فصوص الحكم لابن عربي، وشرح الكافية لابن الحاجب، وصفه الزركلي بأنّه من أحسن شروحها، وسمّاه الفوائد الضيائية، وله أيضاً الدرر الفاخرة في التصوف والحكمة وكتب بالفارسية. توفي سنة ٨٩٨هـ . تنظر ترجمته في : البدر الطالع ٣٢٧/١ ،شذرات الذهب ٣٦٠/٧ ، كشف الظنون ٢٥٠/٢ ، الأعلام ٢٩٦/٣ ، معجم المؤلفين ٥١٢٢ .

(٣) شرح الرضي ١٨٠/٤.

(٤) القاموس المحيط، مادة (مع).

(٥) شرح الرضي ١٨١/٤.

(٦) ينظر : أوضح المسالك ٤٣/٢ .

(٧) كافية ابن الحاجب بشرح الرضي ٢٥/٢. وفي التعريفات للجرجاني : ((هو علة الإقدام على الفعل ، نحو ضربته تأديباً له)) . التعريفات ص (١٨٩) .

(٨) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك ١٩٧/٢ .

(٩) ينظر : الهمع ١٣٥/٣ .

(١٠) كافية ابن الحاجب بشرح الرضي ٢٨/٢ .

(جئتُكَ للسمن) يكون مفعولاً له عندهم، لكنه ليس بمنصوب، كما في الغاية[1]. وأنكره الزجّاج، فقال: إنَّه مصدر من غير لفظ فعله؛ فإنَّ معنى:(ضربتُ زيداً تأديباً) عنده: أدّبتهُ بالضربِ تأديباً[2]، وقس عليه غيره.

وشرط انتصابه مع ما مرّ من تقدير اللام، أن يتحد فاعله وفاعل مدلول عامله وأن يكون مقارناً لمدلول عامله في الوجود؛ بأن يتحد زمن وجودهما، نحو: (ضربتُ زيداً تأديباً)، إذ زمان الضرب والتأديب واحدٌ، أو يكون زمن وجود أحدهما بعضاً من زمن وجود الآخر، نحو: (قعدتُ عن الحرب جبناً)، فإنَّ زمان القعود بعضٌ من زمان الجبن[3].

[المفعول معه]

(و) الخامس: مفعول (معه) ، وهو اسمٌ يذكر بعد الواو لأجل مصاحبة معمول فعل ، سواء كان المعمول فاعلاً، نحو: (استوى الماءُ والخشبةَ)، أو مفعولاً نحو: (كفاكَ وزيداً درهمٌ)، وسواء كان ذلك الفعل لفظياً، كالمثالين، أم معنوياً نحو: (ما لكَ وزيداً)[4]، أي: ما تصنع؟

والمراد بمصاحبته لمعمول الفعل ، مشاركته له في ذلك الفعل؛ في زمان واحد نحو: (سرتُ وزيداً)[5]، أو في مكان واحد، نحو: (لو تركتَ الناقةَ وفصيلتها لرضعتها)[6]، فلا ينتقض التعريف بالاسم [المذكور][7] بعد الواو العاطفة في نحو: (جاءَ زيدٌ وعمروٌ)، لأنَّها لا تدل فيه إلاَّ على المشاركة في أصل الفعل دون المصاحبة[8].

تنبيهان:

الأول: في عامل النصب في المفعول معه خمسة أقوال [٨٥/أ]:
الأول: إنَّه الفعل أو معناه بتوسط الواو، والتي بمعنى (مع)، هذا عند الجمهور[9].

---

(١) ينظر ما ذكر في : شرح الرضي ٢٨/٢.
(٢) ينظر رأي الزجاج في : السابق ٢٦/٢.
(٣) السابق ٢٨/٢.
(٤) ينظر : التعريفات ص (١٨٩) ، إظهار الأسرار ص (٧١) .
(٥) شرح كافية ابن الحاجب للجامي ٣٧٨/١ .
(٦) الموضع السابق .
(٧) الراء ساقطة في الأصل.
(٨) شرح الكافية للجامي ٣٧٨/١ .
(٩) ما ذكره المؤلف في الإنصاف والرضي ، وفي التوضيح والهمع والأشموني : إنّ الناصب له ما تقدم في الجملة قبله من فعل وشبهه ، دون اشتراط توسط الواو . وقوله (الجمهور) : جمهور البصريين ، لأنّ الكوفيين يرون انتصابه بالخلاف ، كما سيأتي . ينظر : شرح الرضي ٣٤/٢ ، أوضح المسالك ٥٤/٢ ، الهمع ٢٣٧/٣ شرح الأشموني ١٣٥/٢ .

والثاني: هو منصوبٌ على الخلاف؛ أي : مخالفة ما بعدها لما قبلها، وهذا للكوفيين كما في الأشموني[1] ، والفوائد تبعاً لابن مالك في التسهيل[2] ، وقال الدماميني: إنَّما هو قول بعضهم، وقال معظمهم[3] ما قاله الأخفش – ويأتي آنفاً – فيكون العامل معنوياً، ورُدّ بأنّه لم يثبت النصب بالمعاني، وإنَّما ثبت الرفع بها، كالابتداء والتجرد وبأنَّ الخلاف لو نصب لقيل: (ما قامَ زيدٌ بل عمراً) بالنصب ،وهو لا يقال اتفاقاً[4].

والثالث: إنَّه منصوبٌ على الظرفية، وذلك أنَّ الواو لمَّا أقيمت مقام المنصوب على الظرفية، والواو في الأصل حرف، فلا يتحمل النصب، أعطِي النصب لما بعدها عارية[5]، كما أعطي إعراب (إلاَّ) لما بعدها إذا كان بمعنى (غير)، كما في قوله تعالى: ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [6]، وهذا للأخفش، كما في الرضي[7]، ورُدَّ بأنّه لو كان الأمر كما قاله ،لجاز النصب في كل واو بمعنى (مع) مطرِّداً، نحو: (كلُّ رجلٍ وضيعتُه)، وليس كذلك[8].

والرابع: إنَّه منصوبٌ بنفس الواو، وهذا للشيخ عبد القاهر الجرجاني ، ورُدَّ بأنَّ رعاية أصل الواو في كونها غير عاملة أولى[9].

والخامس: إنَّه منصوبٌ بفعل مضمر بعد الواو، وكأنَّك قلتَ: (جاءَ البردُ ولابس الطيالسة) في: (جاءَ البردُ والطيالسةَ)، وكذا في غيره، وهذا للزجاج ، ورُدّ بأنَّ الإضمار خلاف الأصل[10].

الثاني: إذا كان العامل لفظياً، يجوز العطف أيضاً، نحو: (جئتُ أنا وزيدٌ) بالرفع، و (زيداً) بالنصب، وإن لم يؤكد الضمير المرفوع [٨٥/ب] المتصل بالضمير المنفصل، نحو: (جئتُ وزيداً)، تعيّن النصب عند ابن الحاجب[11]، وعند الجمهور النصب مختار لا واجب[12].

---

(١) شرح الأشموني ١٣٥/٢- ١٣٦.
(٢) التسهيل لابن مالك ٢٥٠/٢.
(٣) قصد بـ (معظمهم) الكوفيين الذين تابعوا الأخفش – كما سيأتي – في رأيه .
(٤) ينظر رد الدماميني في : حاشية الصبان على الأشموني ١٣٦/٢ .
(٥) أي : إعارةً ، وهو من ألفاظ الفقهاء . ينظر : التحرير، لشيخ الإسلام زكريا الأنصاري ، مطبعة الحلبي مصر ، د . ط . ت ، ٩٠/٢ . والعارية هي الأمانة أيضاً .
(٦) سورة الأنبياء (٢٢).
(٧) شرح الرضي ٣٥/٢.
(٨) الموضع السابق.
(٩) ينظر : العوامل المائة النحوية ص (١٨٧) ، شرح الرضي ٣٥/٢ ، أوضح المسالك ٥٤/٢ الهمع ٢٣٨/٣ ، شرح الأشموني ٢١٣٥ .
(١٠) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف ٢٤٨/١ ، شرح الرضي ٣٤/٢، أوضح المسالك ٥٤/٢ الهمع ٢٣٨/٣- ٢٣٩.
(١١) كافية ابن الحاجب بشرح الرضي ٣٣/٢- ٣٤.
(١٢) ينظر : شرح الرضي ٣٧/٢.

وإن كان العامل معنوياً مستنبطاً من اللفظ وجاز العطف، تعيّن العطف لضعف عامله، نحو: (ما لزيدٍ وعمرو)[1]، فـ (ما): استفهامية مرفوعة المحل مبتدأ و (لزيدٍ): ظرف مستقر مرفوع المحل خبره، و (الواو): عاطفة، و (عمرو): مجرور، عطف على (زيد)، ولا يجوز كونه منصوباً، على أنّه مفعول معه لمعنى الفعل المستفاد من قوله: (ما لزيد)؛ أي: ما تصنع؟ لأنّه متى أمكن إعمال العامل اللفظي ، لا يصار إلى العامل المعنوي، والعامل اللفظي هنا في المثال هو (اللام) لأنَّ العطف على نية تكرير العامل. هذا – أي من أنّه إذا جاز العطف تعيّن – رأي ابن الحاجب[2]، وقال غيره: العطف هو المختار، ومع جواز النصب[3]. قال المحقق الرضي: والأولى أن يقال: إن قصد النص على المصاحبة وجب النصب، وإلا فلا[4].

وإن لم يجز العطف تعيّن النصب، نحو: (ما لكَ وزيداً؟) و (ما شأنكَ وعمراً؟)[5]، فـ (ما): في المثال الأول استفهامية، مرفوعة المحل مبتدأ و (لك): ظرف مستقر مرفوع المحل خبره، و (الواو) بمعنى (مع) و (زيداً): منصوب، مفعول معه لمعنى الفعل المفهوم من قولك: (ما لكَ)، وهو (تصنع) ، ولا يجوز كونه مجروراً عطفاً على الضمير المجرور، لعدم إعادة الجار ، كما في: (مررتُ بكَ وبزيدٍ)، خلافاً للكوفيين، فإنّهم يجوّزون العطف على الضمير المجرور بلا إعادة الجار[6]، وهو مختار ابن مالك[7].

وفي المثال [٨٦/أ] الثاني: (ما): مبتدأ أيضاً عند سيبويه، و (شأنك): مرفوع خبره ، وعند الجمهور (ما): خبر مقدّم، و (شأنك): مبتدأ مؤخر، بناءً على أنّه إذا كان الخبر معرفة، لا يجعل النكرة مبتدأ مطلقاً، أي: في الجملة الخبرية وفي الاستفهامية عند الجمهور، وعند سيبويه: يجوز ذلك في الاستفهامية و (الواو): عاطفة ، و(عمراً): منصوب، مفعول معه لمعنى الفعل ، وهو (ما تصنع) ، هذا هو مذهب الأكثرين من النحاة، وعند سيبويه: انتصاب ، (زيداً) و (عمراً) في هذين المثالين بالمصدر المقدّر؛ أي: ما لكَ ولملابستكَ زيداً؟ و ما شأنكَ وشأن ملابستكَ عمراً[8].

---

(١) شرح الرضي ٣٨/٢- ٣٩.
(٢) كافية ابن الحاجب بشرح الرضي ٣٤/٢.
(٣) شرح الرضي ٣٨/٢ ، دون نسبة الرأي لقوم بعينهم.
(٤) الموضع السابق .
(٥) كافية ابن الحاجب بشرح الرضي ٣٤/٢.
(٦) شرح الرضي ٣٩/٢.
(٧) شرح التسهيل ٢٥٧/٢.
(٨) ينظر : شرح الرضي ٣٩/٢ .

[الحـــال]

(و) السادس: (الحال) ، وهو وصفٌ فضلة يبيّن هيئة الفاعل أو المفعول أو هيئتهما ، فالأول: كـ (سيري راجلةً) ، أي: ماشيةً يا هندُ، والثاني : نحو (ضربتُهُ مكتوفاً) ، والثالث: نحو: (لقيتُهُ راكبين)[1]، سواء كان الفاعل أو المفعول به لفظياً ؛ بأن يكون فاعلاً أو مفعولاً به في اللفظ[2]، كالأمثلة المتقدمة، أو معنوياً ؛ بأن يكون أحدهما في المعنى[3]، وإن كان في اللفظ خبراً أو مبتدأ، نحو (هذا زيدٌ قائماً) ؛ فـ (قائماً) : حال من (ذا)، كما هو رأي الفاضل العصام ، أو من (زيد)، كما هو رأي الجامي[4]، فهما وإن لم يكونا مفعولين لفظاً، بل الأول مبتدأ والثاني خبراً، إلاّ أنّهما مفعولان لمعنى الإشارة أو التنبيه ، كأنّه قيل: أشير إلى زيدٍ قائماً، أو أنبّه على هذا قائماً، [فتكون][5] الحال مبينة لهيئة المفعول معنى[6].

وفي شرح المغني للدماميني: لمَّا اجتمع هنا عاملان؛ معنى التنبيه، ومعنى الإشارة، فالأولى بالعمل عند الكوفية ما في (ها ء) التنبيه؛ وهو[٨٦/ب] (أنبّه) لسبقه ، وعند البصريين ما في اسم الإشارة؛ وهو (أشير) لقربه[7]. انتهى.

قال في الفوائد: ولا يجوز أن يكون (قائماً) حالاً من المستكن في (أنبّه) أو (أشير) المفهومين من هاء التنبيه واسم الإشارة؛ حتى يكون الفاعل معنوياً، كما توهّم الجلال السيوطي في النكت، لأنَّ هذا العامل لا يعمل في الفاعل والمفعول به بل في غيرهما من معمولات الفعل، كالحال والظرف، كما في إظهار الأسرار[8]. انتهى.

أو مفعولاً مطلقاً، نحو: (ضربتُ الضربَ شديداً)، فإنّه بمعنى: أحدثتُ الضربَ شديداً، فهو مفعول به معنى. أو مفعولاً معه، لأنّه إن كان شريكاً للفاعل في صدور الفعل منه، فهو فاعل حكمي، نحو: (جئتُ وزيداً راكباً)، وإن كان شريكاً مع المفعول في وقوع الفعل عليه، فهو مفعول به حكمي، نحو: (كفاكَ وزيداً راكباً درهمٌ)[9].

---

(١) شرح التصريح ٣٦٥/١- ٣٦٦ ، ينظر كذلك: شرح الرضي ٤٣/٢ ، إظهار الأسرار ص (٧١) التعريفات ص (٧٢) ، الكليات ٢١٠/٢ .
(٢) شرح الكافية للجامي ٣٨١/١.
(٣) الموضع السابق والصفحة نفسها .
(٤) السابق ٣٩١/١.
(٥) في الأصل (فيكون).
(٦) حل أسرار الأخيار ص (١٧٧) .
(٧) ينظر قول الدماميني في الموضع السابق والصفحة نفسها .
(٨) إظهار الأسرار ص (٧١) .
(٩) شرح الرضي ٤٣/٢ .

أو مضافاً إليه، نحو: ﴿واتَّبَعَ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾ [١]، و ﴿ أَن يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا﴾ [٢]، فإنَّه يصح أن يقال: واتبع إبراهيم، وأن يأكل أخاه، وكذا قوله تعالى: ﴿ أَنَّ دَابِرَ هَؤُلاء مَقْطُوعٌ مُّصْبِحِينَ﴾ [٣]، كما في النتائج[٤].

وشرط الحال أن تكون نكرة، وصاحبها معرفة غالباً، ونحو: (مررتُ به وحدَه) متأول؛ أي : منفرداً، فإن كان صاحبها نكرة وجب تقديمها، نحو:(جاءَ راكباً رجلٌ)[٥].

تنبيه: الحال سبعة أقسام:
* حال دائمة:وهي التي تدوم لصاحبها حقيقتها،نحو:(إنَّ اللهَ تعالى موجودٌ قادراً) [٦]
* وحال منتقلة: وهي التي [٨٧/أ] تنتقل عن صاحبها غالباً، كالركوب في: (جاءني زيدٌ راكباً)، فإنَّ زيداً لا يكون راكباً غالباً في المتعارف[٧].

* وحال مؤكدة: وهي التي لا تنتقل من صاحبها مادام موجوداً غالباً، نحو: (زيدٌ أبوكَ عطوفاً)[٨]، فإنَّ العطوفية لا تنتقل عن الأب في غالب الأمر و (عطوفاً): في المثال حال من مفعول فعل محذوف؛ أي: أحقه حال كونه عطوفاً[٩]، بفتح الهمزة، فعل مضارع متكلم من الباب الأول، أو بضمها من باب الأفعال ، فاعله فيه (أنا) عبارة عن المتكلم، والضمير منصوب المحل على المفعولية، راجع إلى (زيد) بتقدير مضاف، أي : أبوَّته. وقيل: التقدير (يُحَقُّ) على صيغة المضارع المبني للمجهول، فعلى هذا (عطوفاً) حال من المستكن فيه فيكون الحال مبنياً لهيئة نائب الفاعل[١٠].

وقال الزجّاج: العامل هو الخبر لكونه [مؤولاً][١١] بمسمى[١٢]، وقال ابن خروف: العامل في الحال المبتدأ، لتضمنه معنى التنبيه[١٣]، وردّهما المحقق

---

(١) سورة النساء (١٢٥).
(٢) سورة الحجرات (١٢).
(٣) سورة الحجر (٦٦).
(٤) ينظر ما ذكِر في : شرح الرضي ٤٥/٢.
(٥) كافية ابن الحاجب بشرح الرضي ٥٣/٢ ، ٦١.
(٦) مغني اللبيب ٥٣٦/٢ .
(٧) ينظر : التعريفات ص (٧٣) ، الكليات ٢١٢/٢.
(٨) الموضعان السابقان والصفحتان أنفسهما.
(٩) شرح الرضي ٩٤/٢.
(١٠) ينظر : حاشية ياسين على التصريح ٣٨٨/١، حاشية الصبان ١٨٥/٢.
(١١) الواو ساقطة في الأصل.
(١٢) ينظر : شرح الرضي ٩٤/٢ ، شرح التصريح ٣٨٨/١.
(١٣) الموضعان السابقان والصفحتان أنفسهما.

الرضي، ثمَّ قال: والأولى عندي ما ذهب إليه ابن مالك، وهو أنَّ العامل معنى الجملة[1]، وكأنَّه قال: يعطفُ عليكَ أبوكَ عطوفاً[2]. انتهى.

وقال السكاكي[3]: أحق التقديرات عندي أن يقدر: (يجيء[4] عطوفاً)، أي: يميل [إليّ][5] عطوفاً[6]، فعلى هذا فـ (عطوفاً) : حال من المستكن في (يجيء) الراجع إلى الأب.

* وحال مقدرة: وهي التي لا توجد بعد حقيقةً، بل يقدر وجودها[7]، نحو قوله تعالى: ﴿ فَادخُلُوهَا خَالِدِينَ ﴾[8]. [٨٧/ب]
* وحال موطئة: بكسر الطاء، قال في الكليات: هي أن [تجيء][9] بالموصوف مع الصفة، نحو: ﴿ فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا ﴾[10]، وإنَّما ذكر (بشراً) توطئة لذكر (سوياً)[11]. انتهى.
* وحال مترادفة: بمعنى متتابعة، وهي التي يكون صاحبها واحداً والحال متعددة نحو: (اذهب راشداً مهدياً)، فكلٌ من: (راشداً و مهدياً) حال من المستكن في (اذهب)، هذا عند الجمهور، وعند الفارسي وجماعة من النحاة لا يجوز تعدد الحال، فتعيّن عندهم كون (مهدياً) في المثال حال من المستكن في (راشداً)، كما في الأشباه والنظائر[12].

* وحال متداخلة: وهي التي تكون الثانية حالاً من ضمير الأولى، نحو: (جاءني زيدٌ راكباً منحرفاً)، فإنَّ (منحرفاً) حال من ضمير (راكباً)[13].

تنبيه آخر: العامل في الحال إمَّا فعلٌ ملفوظ، نحو: (ضربتُ زيداً قائماً) أو مقدرٌ، نحو: (زيدٌ في الدار قائماً) ، إن كان الظرف مقدراً بالفعل، كما هو رأي

---

(١) شرح التسهيل ٣٥٨/٢.
(٢) شرح الرضي ٩٤/٢.
(٣) سراج الدين أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي السكاكي الخوارزمي . ولد بخوارزم سنة ٥٥٥هـ ، وأخذ عن شيخ الإسلام محمد بن صاعد الحارثي ، وعن سديد بن محمد الحناطي . وكان عالماً بارعاً متبحراً في النحو والتصريف ، وعلم المعاني والبيان ، والعروض والشعر . له من المؤلفات : مفتاح العلوم ورسالة في المناظرة ، وغيرها . توفي بخوارزم سنة ٦٢٦هـ . تنظر ترجمته في : بغية الوعاة ٣٦٤/٢ شذرات الذهب ١٢٢/٥ ، كشف الظنون ٤٨٠/٢ ، الأعلام ٢٢٢/٨ ، معجم المؤلفين ٢٨٢/١٣ .
(٤) جاء في الهامش: ((قوله: يجيء، هو من باب (ضرب)، كما قاله أبو السعود. ا.ن مؤلف)).
(٥) في الأصل (إليك).
(٦) مفتاح العلوم ، لأبي يعقوب السكاكي ، ضبط وتعليق : نعيم زرزور ، الطبعة الثانية ، دار الكتب العلمية بيروت ، ١٩٨٧م ، ص (٩٢) .
(٧) الكليات ٢١١/٢.
(٨) سورة الزمر (٧٣).
(٩) في الأصل (يجيء).
(١٠) سورة مريم (١٧).
(١١) الكليات ٢١٢/٢.
(١٢) لم أقف على المسألة في الأشباه والنظائر للسيوطي ، ووقفت عليها في : الهمع ٣٧/٤.
(١٣) الكليات ٢١١/٢.

البصريين على ما مرّ، وإمَّا شبه فعل؛ وهو اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، واسم التفضيل، والمصدر، نحو: (زيدٌ ذاهبٌ راكباً)، و (زيدٌ مضروبٌ قائماً)، و (زيدٌ حسنٌ ضاحكاً)، و (هذا بسرٌ أطيب منه رطباً)، و (ضربي زيداً قائماً)، ذكره في الغاية[1].

قال الهداد: والتمثيل بـ (ضربي زيداً قائماً) إنَّما يستقيم على مذهب الكوفيين فإنَّهم جعلوا الحال من متعلقات المبتدأ، وأمَّا على مذهب البصريين، فالعامل في الحال (هو) ، إذا كان المحذوف بتقدير: (ضربي زيداً حاصلٌ)، إذا كان (قائماً) بجعل [٨٨/أ] (كان) تامة[2].

وأمَّا معنى الفعل؛ أي: ما يستنبط منه معنى الفعل، ولا يكون من [صيغته][3] كحرف النداء، واسم الإشارة، وحرف التنبيه، والتمني، والترجي، والتشبيه، واسم الفعل، نحو: (يا زيدٌ قائماً)، و (هذا زيدٌ قائماً)، و (ليتك عندنا مقيماً) و(لعلَّه في الدار جالساً)، و (كأنَّه أسدٌ صائلاً)، و (هيهاتَ زيدٌ راكباً)[4].

[التمييز]

والسابع: (مميّز) ، بكسر الياء ، وهو أنسب بالتعريف، وبفتحها باعتبار أنَّ المتكلم يميزه من بين الأجناس لرفع الإبهام، ويقال له التمييز ، والتبيين، والتفسير وهو اسم نكرة يرفع الإبهام المستقر[5]، أي: الثابت الراسخ[6] في المعنى الموضوع من حيث أنَّه موضوع له عن ذات مذكورة تامة، بأحد الأشياء الخمسة أو الستة المتقدمة في مبحث الاسم المبهم[7]، ويسمى بـ (تمييز المفرد)، نحو: (عندي رطلٌ زيتاً) ، فإنَّ قوله: (زيتاً) يرفع الإبهام عن ذات (رطل)، وقد مرّ الكلام على هذا القسم هناك.

أو عن ذات مقدرة في نسبة حاصلة؛ في جملة فعلية، نحو: (طابَ زيدٌ نفساً) فـ (نفساً): منصوبٌ، تمييز عن ذات مقدرة واقعة في جملة (طاب زيدٌ)، أي: طاب شيءٌ زيد، فهو يرفع الإبهام عن ذات مقدرة، إذ الإبهام في: (طابَ زيدٌ) لا في ذات (زيد)، ولا في أصل النسبة، فإنَّها معلومة محققة، وإنَّما المبهم هو الأمر المقدر ، فإنَّ المعنى: طابَ أمرٌ من أمور زيد، ثمَّ يفسر ذلك الأمر بقوله: (نفساً) فالمبهم في الحقيقة هو الشيء المنسوب إليه لا النسبة، وقوله: (نفساً) تفسير

---

(١) ينظر : شرح الرضي ٥٢/٢ .
(٢) الرأي في : الهمع ٣١/٤ ، دون نسبته للهداد .
(٣) في الرضي ومنه نقل المؤلف : (صنيعته) . ٥٢/٢ .
(٤) شرح الرضي ٥٢/٢ .
(٥) ينظر : التعريفات للجرجاني ص (٥٩) ، إظهار الأسرار ص (٧٢) ، الكليات ٦٣/٢ .
(٦) المصباح المنير، مادة (قرر).
(٧) وهي : التنوين ، ونوني التثنية والجمع ، والإضافة ، والضمير ، واسم الإشارة .

للمنسوب إليه المجهول، لا لنفس النسبة، إلاّ أنهم قالوا: تمييز عن النسبة، نظراً إلى أنَّ الإبهام ناشئ من جهة النسبة[١].

أو في نسبة حاصلة فيما شابه الجملة الفعلية، وهو اسم [٨٨/ب] الفاعل، نحو: (الحوضُ ممتلئٌ ماءً)، واسم المفعول، نحو: (الأرضُ مفجرةٌ عيوناً)، والصفة المشبهة نحو: (زيدٌ طيبٌ أباً)، فـ (أباً): منصوب، تمييز عن ذات مقدرة واقعة في شبه الجملة؛ أي: زيدٌ طيبٌ [شيؤه][٢]، واسم التفضيل، نحو: (زيدٌ أفضلُ أباً) وكذا كل ما فيه معنى الفعل، نحو: (حسبُك زيدٌ رجلاً)، فإنَّ هذه كلها مع ضمائرها ليست بجملة، لكن تشابهها لأنَّها منسوبة إلى فاعلها[٣].

أو في نسبة حاصلة في إضافة، نحو: (زيدٌ يعجبني طيبُه أباً)، فـ (أباً): منصوب، تمييز عن ذات مقدرة في الإضافة، أي: طيبُ شيئه، و (للهِ درُّه فارساً) فـ (فارساً): اسم فاعل فاعله فيه راجع إلى ذات مقدرة، وهو معه مركب منصوب لفظاً، تمييز عن نسبة مقدرة في الإضافة، أي: درُّ شيئه هذا، إن كان ضمير (درّه) راجعاً إلى معين معلوم، والإبهام إنّما هو في نسبة (الدر) إليه، كما مشى عليه ابن الحاجب في الكافية[٤].

وأمَّا إن كان مبهماً، فيكون (فارساً) تمييزاً عن مفرد، فيكون رافعاً للإبهام عن ذات مذكورة، فلا يكون حينئذٍ ممّا نحن فيه، وإليه ذهب الزمخشري في المفصل، كضمير: (ربّه رجلاً)[٥]، فإنّه نكرة مبهمة، لأنَّ (رُبَّ) لا تدخل إلاّ على النكرة، وما قالوا من أنَّ ضمير الغائب كله معرفة، فالمراد به غير ضمير (ربّه رجلاً)، كما في حواشي الجامي[٦].

تنبيـــه: لفظة (عن) في مثل قولهم: (تمييز عن مفرد) تفيد أنَّ ما بعدها مصدر لما قبلها، وسببٌ له، كما يقال: (فعلتُ هذا عن أمرك)، و (عن تقدمك) أي أنَّ أمرك سببٌ لحصوله، فالتمييز صادر عن المفرد[٧]، أي أنَّ المفرد لإبهامه سبب له، أو عن [نسبة][٨] في جملة [أو][٩] شبهها ، [أي][١٠]: النسبة سببٌ له، لأنّك تنسب إلى شيء في الظاهر، والمنسوب إليه في الحقيقة غيره، فتلك النسبة إذن سبب لذلك التمييز[١١].

---

(١) شرح الرضي ١٠٨/٢.
(٢) في الأصل (شيئه) .
(٣) شرح الرضي ١٠٩/٢.
(٤) كافية ابن الحاجب بشرح الرضي ١٠٨/٢.
(٥) المفصل للزمخشري ، مصدر سابق ، ص (٦٦) .
(٦) شرح الكافية للجامي ٤٠٦/١ .
(٧) في الأصل (عن المفرد مثلاً) تصحيف.
(٨) في الأصل (نسبته) تصحيف.
(٩) همزة (أو) ساقطة من الأصل.
(١٠) في الأصل (أنَّ).
(١١) شرح الرضي ٩٨/٢.

ويجوز أن يقال: إنَّ (عن) في تلك المواضع بمعنى (بعد)، والأول أولى أفاده المحقق الرضي[1].

تنبيه ثانٍ: عامل التمييز إمَّا أن يكون اسماً جامداً تاماً، ومرّ ذكره، أو مشتقاً أو فعلاً، ففي الأول لا يتقدم التمييز عليه بالاتفاق، فلا يقال: (عندي زيتاً رطلٌ) لكونه عاملاً ضعيفاً، فلا يعمل فيما تقدم، وكذا لا يتقدم على المشتق ، إن كان صفة مشبهة، أو اسم تفضيل، أو مصدراً، أو ما فيه معنى الفعل، لضعفها في العمل، وإن كان اسم فاعل، أو اسم مفعول، فمنع تقديمه عليه أيضاً الأكثرون منهم، وجوَّزه المازني والمبرّد[2]، كما جوّزاه إذا كان فعلاً[3].

[المستثنى]

والثامن : (مستثنى) ، وهو نوعان: متصل ومنفصل، وتقدم تعريفهما في فصل النوع الثاني من العوامل السماعية، وهو منصوب وجوباً إذا كان بعد (إلاَّ) غير الصفة في كلام مثبت؛ أي: لا نفي، و لا نهي، و لا استفهام فيه، مذكورٌ فيه المستثنى منه، نحو: (جاءَني القومُ إلاّ زيداً)، أو كان مقدماً على المستثنى منه نحو: (جاءني إلاّ زيداً القومُ)، أو (ما جاءني إلاّ زيداً أحدٌ)[4]، لامتناع تقديم البدل على المبدل منه[5] ، أو منقطعاً في لغة أهل الحجاز ومن تبعهم، نحو: (ما في الدار أحدٌ إلاّ حماراً)[6].

أو بعد (خلا وعدا) في الأكثر[7]، نحو: (جاءني القومُ عدا زيداً) و(خلا عمراً)، لكونه مفعولاً به، وفاعلهما راجع إلى فاعل الفعل المتقدم أو مصدره، أو بعض مضاف، أو مطلق أقوال، كما تقدمت [٨٩/ب] الإشارة إليه في فصل النوع الأول من العوامل السماعية[8]، نحو: (جاءني القومُ خلا أو عدا زيداً) ، أي: خلا أو عدا الجائي ، أو مجيئهم، أو بعضهم، أو بعض منهم زيداً وهما في محل النصب حالان[9].

أو بعد (ماخلا أو ماعدا)، لكونه مفعولاً به أيضاً، نحو: (ما جاءني القومُ ماخلا أو ماعدا زيداً)، والأمر فيهما مثل ما تقدم في (خلا و عدا)[10]. أو بعد

---

(١) ينظر : شرح الرضي ٩٩/٢ ، أوضح المسالك ٦١/٢ ، الهمع ٢٤٩/٣ .
(٢) المقتضب ٣٦/٣ .
(٣) ينظر : شرح الرضي ١١٦/٢ ، إظهار الأسرار ص (٧٢) .
(٤) كافية ابن الحاجب بشرح الرضي ١٢٥/٢.
(٥) شرح الرضي ١٢٩/٢.
(٦) السابق ١٣١/٢.
(٧) قوله: في الأكثر؛ لأنَّ (خلا وعدا) قد تكونان حرف جر، ويأتي الاسم بعدهما مجروراً. ينظر : أوضح المسالك ٢٧٢/٢، الهمع ٢٨٣/٣ .
(٨) يرجع إلى صفحة (٧٧).
(٩) ينظر : شرح الرضي ١٣٧/٢ ، إظهار الأسرار ص (٧٢) .
(١٠) ينظر : شرح الرضي ١٣٧/٢ .

(ليس) و (لا يكون)، نحو: (جاءني القومُ ليسَ زيداً) ، و (سيجيء أهلُكَ لا يكونُ زيداً)[1].

ويجوز النصب على الاستثناء ، والإتباع في كلام غير موجب ، والمستثنى منه مذكور[2]، نحو: (ما قامَ القومُ إلاّ زيداً) ، أو (إلاّ زيدٌ) بالرفع، بدل من (القوم) بدل البعض من الكل عند البصريين، و معطوف على (القوم) عند الكوفيين، لأنَّ (إلاّ) عندهم في هذه الصورة بمنزلة (لا) العاطفة ، في أنَّ ما بعدها مخالف لما قبلها[3]، لكنّ ذاك منفي بعد إيجاب، وهذا موجب بعد منفي.

ويعرب على حسب العوامل في كلام غير موجب، والمستثنى منه غير مذكور ويسمى الاستثناء حينئذٍ مفرغاً، نحو: (ما جاءَ إلاّ زيدٌ)، و (ما رأيتُ إلاّ زيداً) و (ما مررتُ إلاّ بزيدٍ)[4].

والمستثنى بعد (غير، وسوى، وسواء) وبعد (حاشا) في [الأكثر][5] مخفوضٌ لكونه مضافاً إليه، وإنّما قيدنا (إلاّ) بغير الصفة، لأنّ (إلاّ) لو كانت للصفة لم يجب النصب، بل يكون المستثنى بعدها تابعاً لما قبلها، كقوله تعالى: ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [6]، فوقع (الله) بعد (إلاّ) التي للصفة أي: (آلهة غير الله)، فارتفع بالتبعية [٩٠/أ] على الصفة[7].

إعراب الآية: (لو): حرف شرط ، و (كانَ): فعلٌ ماضٍ ناقصٌ مبني على الفتح، لا محل له، و (فيهما): ظرفٌ مستقرٌ منصوبُ المحل، خبر مقدم لـ (كان) و (آلهة): مرفوعة، اسمه المؤخر . وقيل: (كان): تامة بمعنى (ثبت) و (فيهما) : ظرف لها، و (آلهة): فاعلها[8]، وعلى كلا التقديرين، فجملة (كان) لا محل لها فعل الشرط، و (إلاّ) بمعنى غير، مبني على السكون لا محل له، لكونه حرفاً عند الجمهور، كـ (لا) إذا كان بمعنى (غير)، لأنّ مناط الاسمية والفعلية والحرفية المعنى الموضوع له، لا المعنى المجازي، كما في حاشية الأنوار للعصام.

---

(١) ينظر : شرح الرضي ١٣٨/٢ ، أوضح المسالك ٧٤/٢ ، الهمع٢٨٦/٣ .
(٢) ينظر : كافية ابن الحاجب بشرح الرضي ١٣٩/٢ ، أوضح المسالك ٦٢/٢ .
(٣) ينظر : شرح الرضي ١٤٦/٢ ،أوضح المسالك ٦٢/٢ ، الهمع ٢٥٣/٣.
(٤) ينظر : كافية ابن الحاجب بشرح الرضي ١٥٠/٢ ، أوضح المسالك ٦٠/٢ .
(٥) في الأصل (الأقل) تصحيف، ينظر: كافية ابن الحاجب بشرح الرضي ١٧٥/٢ ، أوضح المسالك ٧٠/٢ الهمع ٢٨٣/٣ .
(٦) سورة الأنبياء (٢٢).
(٧) ينظر : شرح الرضي ١٧٩/٢ ، ١٨٥ ، إظهار الأسرار ص (٧٢) .
(٨) لمّح أبو البقاء العكبري في إملائه على هذا الوجه من الإعراب ، حيث قال : ((قوله تعالى : (إلا الله) الرفع على أنّ (إلا) صفة بمعنى (غير) ، ولا يجوز أن يكون بدلاً ، لأنّ المعنى يصير إلى قولك : (لو كان فيهما الله لفسدتا) .. فلو نصبت في الآية ، لكان المعنى : إنّ فساد السماوات والأرض امتنع لوجود الله تعالى مع الآلهة ، وفي ذلك إثبات إله مع الله ، وإذا رفعت على الوصف لا يلزم مثل ذلك ، لأنّ المعنى : لو كان فيهما غير الله لفسدتا)) . إملاء ما منّ به الرحمن للعكبري ، مصدر سابق ، ١٣١/٢ -١٣٢ .
ووجوه الإعراب هذه تنظر في : حل أسرار الأخيار لزيني زادة ، ص (١٨٦) .

خلافاً لبعضهم فإنّه يقول: إنّه اسمٌ أجري إعرابه فيما بعده، كما قيل في (لا) في نحو قولك: (زيدٌ لا قائمٌ ولا قاعدٌ) إنّه بمعنى (غير) ، وجُعل إعرابه فيما بعده بطريق العارية، على ما صرّح به السخاوي[١]، واختاره البركوي في الامتحان[٢] وفي شرح المغني للدماميني: لو ذهب ذاهبٌ إلى القول باسمية (إلاّ) إذا كان بمعنى (غير) لم يبعد، فإن قلتَ: يمنع منه عدم التزام خفض ما بعدها، ولو كانت اسماً بمعنى (غير) لكان ما بعدها مضافاً إليه دائماً فيخفض، قلتُ: لكونها في صورة الحرف ظهر إعرابها فيما بعدها[٣]. انتهى.

فعلى القول بحرفية (إلاّ) فمجموع (إلاّ الله) صفة (آلهة) كما في التسهيل[٤]، وليس (إلاّ) فقط صفة (آلهة)، لأنَّ الحرف لا يقع صفة، ولا ما بعده فقط صفة، لأنَّ العلم لا يقع صفة ، كالوصف بالجار والمجرور في نحو: (جاءني رجلٌ في الدار) لأنّ الصفة مجموع الجار والمجرور، لا الجار وحده و لا المجرور وحده، [٩٠/ب] كما في نكت السيوطي، نقلاً عن ابن السيد[٥].

وقيل: مجموع (إلاّ الله) عطف بيان لـ (آلهة)، كما في حاشية الشهاب الخفاجي على الأنوار[٦].

وعلى القول باسمية (إلاّ) هذه، فالاسم بمعنى (غير) مبني على السكون مرفوع محلاً صفة (آلهة) على القول المشهور[٧]، أو عطف بيان لها كما قيل[٨] ولفظة الجلالة مجرورة تقديراً مضاف إليها بقوله (إلاّ)، وإنّما كان الإعراب تقديرياً في لفظة الجلالة، لكونها مشغولة بضمة جاءت لبيان الإعراب المحلي لقوله (إلاّ)، كما في حاشية الامتحان لمؤلفه[٩].

---

(١) أبو الحسن علم الدين علي بن محمد بن عبد الصمد السخاوي . النحوي المقرئ . كان بصيراً بالقراءات وعللها ، إماماً في النحو واللغة والتفسير ، عارفاً بالفقه وأصوله . أخذ عن الشاطبي والتاج الكندي . وله من المصنفات : شرحان على المفصل ، وسفر السعادة وسفير الإفادة ، وشرح أحاجي الزمخشري النحوية ، وشرح الشاطبية ، وغيرها . توفي بدمشق سنة ٦٤٣هـ . تنظر ترجمته في : بغية الوعاة ١٩٢/٢ ، البدر الطالع ١٨٤/٢ شذرات الذهب ٢٢٢/٥ ، الوافي بالوفيات ٦٤/٢٢ ، معجم المؤلفين .
وينظر رأي السخاوي هذا في : حاشية الصبان على الأشموني ١٥٥/٢ .
(٢) امتحان الأذكياء ص (٧١) .
(٣) ينظر قول الدماميني هذا في : حاشية الأمير على المغني ٦٢/١ ، وحاشية الصبان على الأشموني ١٥٥/٢ .
(٤) التسهيل لابن مالك ٢٩٨/٢ .
(٥) أبو محمد عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي ، نزيل بلنسية . ولد سنة ٤٤٤هـ ، وكان عالماً باللغات والآداب ، متبحراً فيها ، وقد انتصب لإقراء علوم النحو ، واجتمع إليه الناس . له من المصنفات : شرح أدب الكاتب ، وشرح الموطأ ، وإصلاح الخلل الواقع في الجمل ، والمسائل المنثورة في النحو . توفي ببلنسية سنة ٥٢١هـ . تنظر ترجمته في : بغية الوعاة ٥٥/٢ ، شذرات الذهب ٦٤/٤ ، كشف الظنون ٤٠٣/١ ، معجم المؤلفين ١٢١/٦ .
وينظر الرأي في : الهمع ٢٧١/٣ ، دون نسبته لابن السيد .
(٦) حاشية الشهاب على البيضاوي ٢٤٨/٦ .
(٧) المرجع السابق والصفحة نفسها .
(٨) المرجع السابق والصفحة نفسها .
(٩) امتحان الأذكياء ص (٧١) .

و (اللام): جوابية لـ (لو)، و(فسدتا): فعل ماضٍ، و (التاء): علامة التأنيث، والألف مرفوع المحل فاعله، راجع إلى (السموات والأرض)، والجملة لا محل لها جواب (لو)[١].

تنبيـــهات:

الأول: اختلفوا في عامل النصب في المستثنى؛ فذهب الجمهور إلى أنَّ العامل فيه الفعل، أو شبهه، أو معناه المتقدم بتوسط (إلاّ)[٢]، وصححه السيرافي وغيره من النحاة[٣]، ونسِب هذا القول إلى المحققين حتى سيبويه[٤]، كما في النكت عن أبي حيان، سواء كان متصلاً أم منفصلاً[٥].

وذهب المبرد[٦] والزجاج والشيخ عبد القاهر إلى أنَّ العامل فيه (إلاّ) لقيام معنى الاستثناء به[٧]، و[لكونها][٨] نائبة عن (استثني)، كما أنَّ حرف [النداء][٩] نائب عن (أنادي)[١٠]. قال في المغني: وهو الأصح[١١].

وذهب الكسائي إلى أنَّه منصوب بـ (أنَّ) مقدرة بعد (إلاّ) محذوفة الخبر والتقدير في نحو: (جاءني القومُ إلاّ زيداً): (إلاّ أنّ زيداً لم يجيء)[١٢]. وذهب الفراء إلى أنّ (إلاّ) مركبة من (أنّ) و (لا) العاطفة ،[حُذفت][١٣] النون الثانية وأدغمت الأولى في لام (لا) ، فإذا انتصب الاسم بعدها [٩١/أ] فبأنّ، وإذا تبع ما قبلها في الإعراب فبلا العاطفة[١٤]، وزيفه الرضي من وجوه[١٥].

---

(١) ينظر : إعراب القرآن للدرويش ، ١٧ / ٢٩٤ .

(٢) هذا الرأي للبصريين لا للجمهور ، ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف ٢٦٠/١ ، شرح الرضي ١٢٥/٢

(٣) قال المحقق الشيخ محيي الدين عبد الحميد عن مذهب السيرافي: ((إنَّ الناصب له هو الفعل الواقع في الكلام السابق على (إلاّ) بواسطتها، فيكون عمل (إلاّ) هو تعدية ما قبلها إلى ما بعدها، كحرف الجر الذي يعدي الفعل إلى الاسم، غير أنّ هذه التعدية بواسطة المعنى، وهذا مذهب السيرافي)). منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل ٥٩٨/١.

(٤) نسبه قوم منهم ابن عصفور وغيره إلى سيبويه. وقال الشلوبين: إنَّه مذهب المحققين. ينظر : السابق والصفحة نفسها.

(٥) للعلماء أقوال كثيرة في ناصب المستثنى ، ذكرها السيوطي في : الهمع ٢٥٢/٣ .

(٦) المقتضب ٣٩٠/٤ .

(٧) ينظر : العوامل المائة ص (١٨٩) ، شرح الرضي ١٢٦/٢ .

(٨) في الأصل (ولكونه).

(٩) النبرة ساقطة في الأصل .

(١٠) هذا الرأي للكوفيين أيضاً. ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ٢٦٠/١- ٢٦١، شرح الرضي ١٢٦/٢.

(١١) مغني اللبيب ٨٣/١.

(١٢) المرجع السابق والصفحة نفسها .

(١٣) في الأصل (حذف) .

(١٤) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف ٢٦١/١ ، شرح الرضي ١٢٦/٢ .

(١٥) قال الرضي : ((وفيما قال نظر من وجوه : لأنّ (لا) على المعنى الذي أوردناه غير عاطفة ، ومع التسليم ، فإنّ (لا) العاطفة ، لا تأتي إلا بعد الإثبات ، نحو : (جاءني زيدٌ لا عمروٌ) ، وأنت تقول :(ما جاءني زيدٌ ولا عمروٌ) ، ولأنّ فيما قال عزلاً لـ (أنّ) مرةً ، ولـ (لا) أخرى عن مقتضيهما ، وذلك لأنّه ينصب بها مرة ، ويتبع ما بعدها لما قبلها أخرى ، ولا يجتمع الحكمان معاً في موضع ...)) . شرح الرضي ١٢٧/٢ .

وذهب بعضهم إلى أنّه منصوب بـ (استثني) المقدر، كما أنّ المنادى منصوب بـ (أنادي)، و (إلاّ) وحرف النداء دليلان على الفعلين المقدرين، فالمستثنى على هذا القول المفعول به[١] . قال السيوطي في النكت: هذا هو الذي اختاره[٢]، وذهب بعضهم إلى أنّه انتصب عن تمام الكلام، كما انتصب (درهم) بعد (عشرين)[٣].

وذهب ابن الحاجب في شرح المفصل إلى أنّه منصوب بالمستثنى منه بواسطة (إلاّ)، لأنه ربّما لا يكون هناك فعل ولا معناه، نحو: (القومُ إخوتكَ إلا زيداً)[٤] وهذا لا يرد إلاّ على القول الأول الذي هو مذهب البصريين، ولهم أن يقولوا إنّ في (إخوتك) معنى الفعل؛ أي: القومُ ينسبون إليك بالأخوة، كما في الرضي[٥].

وعند الحجازيين أنَّ المستثنى المنفصل منصوب بـ (إلا) ، لكونها بمعنى (لكن) فتعمل عملها، وخبرها محذوف، واتفق المتأخرون على هذا، كما مرّ في فصل النوع الثاني من العوامل السماعية[٦], وهو مختار صاحب الأصل[٧].

الثاني: إذا قلتَ: (أزورك إلاّ أن يمنع مانعٌ) فـ (إلاّ) مفردة؛ أعني: حرف استثناء غير مركب من (إن) الشرطية و (لا) النافية، و (أن): ناصبة مصدرية و (يمنع): مضارع منصوب بها، و(مانعٌ): فاعله، والجملة فعلية لا محل لها صلة (أن)، وهي في تأويل المفرد، منصوبة المحل ظرف لـ (أزورك) بتقدير المضاف، أي: أزورك في جميع الأحوال والأوقات إلاّ وقت أن يمنع، عند الجمهور أو بتنزيل المصدر المؤول منزلة الظرف عند بعض النحاة، وإن كان أشهر الأقوال أنّه لا يجوز ما لم يكن في المصدر المؤول (ما) الدوامية[٨].

قال في الفوائد: فقول أبي حيان ومَن تابعه إنّه لم يقل أحدٌ من النحاة بتقدير الوقت في المصدر المؤول الذي لم يكن فيه (ما) الدوامية مردود ، كما في حاشية أنوار التنزيل [٩١/ب] للشهاب، فالاستثناء مفرغ في الموجب لصحة المعنى، كما في: (قرأتُ إلاّ يومَ كذا)، أي: أوقعتُ القراءة كل يوم إلاّ يومَ كذا[٩].

الثالث: الاتصال حقيقة في الاستثناء، فمتى أمكن الاتصال لا يصار إلى الانفصال لأنّه متى أمكن الحقيقة لا يصار إلى المجاز[١٠]. قال في الفوائد: ولذلك اختير

---

(١) ذكر الرأي الرضي دون نسبته لقوم بعينهم. شرح الرضي ١٢٧/٢.
(٢) وما قاله في الهمع بعد ذكر عدة آراء : ((ولم يترجح عندي قولٌ منها)) . الهمع ٢٥٣/٣ .
(٣) ذكر الرأي الرضي أيضاً ، دون نسبته لقوم بعينهم . شرح الرضي ١٢٨/٢ .
(٤) الإيضاح في شرح المفصل ٣٦٢/١ .
(٥) شرح الرضي ١٢٧/٢.
(٦) يرجع إلى ص (٩٩) .
(٧) ينظر رأي البركوي في : إظهار الأسرار ، (٥٥) .
(٨) ينظر : شرح الرضي ١٩٤/٢ .
(٩) حاشية الشهاب على البيضاوي ١٤٠/٥ .
(١٠) ينظر : الكليات ١٣٤/١ .

الاتصال في قوله تعالى: ﴿ فَسَجَدَ الْمَلآئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ* إِلاَّ إِبْلِيسَ﴾ [1] بالتغليب وإن قيل بالانقطاع بالنظر إلى الظاهر، كما في شرح المفتاح للسيد.

[اســـم إنَّ]

(و) التاسع: (اسم باب إنَّ) ، أي: الحروف المشبهة بالفعل، وهو المسند إليه بعد دخولها[2]، وهو كالمبتدأ إلا في صحة وقوعه نكرة صرفة ، ولو مع تعريف الخبر كما قاله العصام ، لكن لا يجوز حذفه إذا لم يكن ضمير الشأن إلا لضرورة[3] نحو: (إنَّ زيداً قائمٌ).

[اسم (لا) النافية للجنس]

(و) العاشر: (اسم (لا) التي) هي (كهذا الباب) ، أي: كالحروف المشبهة بالفعل، من نصب الاسم ورفع الخبر، وهي (لا) التي لنفي الجنس، واسمها هو المسند إليه بعد دخولها[4]، نحو: (لا غلامَ رجلٍ في الدار)، فـ (لا): لنفي الجنس و (غلامَ): منصوب اسمه، و (رجلٍ): مجرور مضاف إليه، و (في الدار): خبره. وقد مرّ الكلام على ذلك مبسوطاً في فصل النوع الثاني من العوامل السماعية[5].

[خبـر كـان]

(و) الحادي عشر: (خبر في باب كان) ، أي: الأفعال الناقصة، (معتبر) صفة لـ (خبر)، وهو المسند بعد دخولها[6]، وحكمه كحكم خبر المبتدأ؛ في كونه واحداً ومتعدداً، ومفرداً وجملة، وغير ذلك، ولكنه يتقدم على اسمها معرفة أو نكرة مخصصة لاختلاف الإعراب فيهما، بخلاف المبتدأ والخبر لاتفاقهما في الإعراب فلا بدّ من قرينة رافعة للبس، وهذا إذا كان الإعراب فيهما [٩٢/أ] أو في أحدهما لفظياً، وأمَّا إذا انتفى الإعراب فيهما لفظاً، فلا يجوز تقديم الخبر، نحو: (كانَ الفتى هذا). ويجوز حذف (كانَ) لكثرة استعماله دون غيره[7].

---

(١) سورة الحجر (٣٠- ٣١).
(٢) ينظر : التعريفات ص (٢٤) ، كافية ابن الحاجب بشرح الرضي ٢١٠/٢.
(٣) ينظر : شرح الرضي ١٣٨/٦ ، إظهار الأسرار ص (٧٢) .
(٤) ينظر : التعريفات ص (٢٤) ، كافية ابن الحاجب بشرح الرضي ٢١٠/٢.
(٥) أي : الحروف التي تنصب الاسم وترفع الخبر .
(٦) التعريفات ص (٨٤) .
(٧) تنظر هذه الأحكام في: شرح الرضي ٢١٢/٥ وما بعده، شرح ابن عقيل ٢٧٢/١ وما بعدها إظهار الأسرار ص (٧٢) .

[خبر (ما) و (لا) المشبهتين (ليسَ)]

(و) الثاني عشر: خبر (ما) وخبر (لا المشبهتين) في النفي، والدخول على الجملة الاسمية (ما عبر) ، أي: مضى ذكره في فصل النوع الثالث من العوامل السماعية[1]، وهو (ليسَ)، والخبر هو المسند بعد دخولهما[2]، نحو: (ما الغيبةُ حلالاً) و (لا النميمةُ جائزةً)، وقد تقدم أنّ هذا العمل عند الحجازيين أمَّا بنو تميم فلا يثبتون لهما العمل.

[المضـــارع المنصـــوب]

(ثمَّ) الثالث عشر: فعلٌ (مضارع عليه دخلت إحدى النواصب) الأربعة (التي) هي (قبل)، أي: قبل هذا في فصل النوع الرابع من العوامل السماعية[3] (انجلت)، أي: انكشفت[4] وذكِرت هناك، وهي: أن، وإذن، ولن، وكي، نحو: (أحبُّ أن أذكرَ اللهَ تعالى).

---

(١) يرجع إلى صفحة (١٠٣).
(٢) التعريفات ص (٨٥) .
(٣) يرجع إلى صفحة (١٠٥).
(٤) المصباح المنير، مادة (جلا).

فصلٌ في المعمول المجرور بالأصالة

ما جُرَّ مِنهُ اثنان حسبُ. الأوَّلُ مجرورُ حرفٍ كـ (لزيدٍ عيهلُ)
ثانيهمَا: المجرورُ بالمضافِ كـ (نجل عمرو صاحبِ الإنصافِ)

هذا فصلٌ في بيان المعمول المجرور بالأصالة. (ما جُرَّ): بالبناء للمجهول أي : المجرور، (منه): أي المعمول، (اثنان حسبُ) ، أي : فقط، خلافاً لمن زاد المجرور بالمجاورة، والمجرور بالتوهم،كما يأتي آنفاً[1]، (الأول): منهما (مجرورُ حرفٍ)، أي : مجرور بحرف من الحروف الجارة المتقدمة في فصل النوع الأول من العوامل السماعية ، (كلزيدٍ عيهلُ) بفتح العين المهملة والهاء بينهما ياء مثناة تحتية ساكنة، وهي الناقة النجيبة الشديدة[2]، فـ (زيد) [٩٢/ب]: مجرور باللام خبر مقدم ، و(عيهل): مبتدأ مؤخر.

(ثانيهما المجرور بالمضاف كنجل عمرو)، أي: ولده، أو أصله[3] (صاحب الإنصاف)، فـ (عمرو) و (الإنصاف) مجروران، الأول بـ (نجل) والثاني بـ (صاحب)، وهذا هو مختار المحققين، وفيه قولان آخران [ذكرناهما][4] في فصل العوامل القياسية، في مبحث المضاف[5].

تنبيه: زاد بعض النحاة في عوامل الجر، الجر بالمجاورة، والجر بالتوهم وإن كانا شاذين؛ أمَّا الأول فنحو قولهم: (هذا جحرُ ضبٍّ خربٍ) بجر (خربٍ) لمجاورته لـ (ضبٍّ) المجرور، وكذا يقولون: (هذا ماءُ شنٍّ باردٍ) بجر (باردٍ) لمجاورته لـ (شنٍّ)، والفارسي أنشد في ذلك:

قد يُؤخذ الجار بجرم الجار.

وجعل منه بعض المفسرين قراءة الجر في ﴿ وَأَرْجُلِكُمْ ﴾[6]، وقال: إنَّه جر لمجاورته المخفوض، وهو [الرؤوس][7]، مع أنَّ حقه النصب، وهو قراءة

---

(١) آنفاً في الكليات : قريباً ، أو هذه الساعة ، أو أول وقت كنا فيه . من قولهم : أنف الشيء ، لما تقدم منه مستعار من الجارحة ، ومنه : استأنف . وهو ظرف بمعنى : وقتاً مؤتنفاً ، أو حال . ٣٣٩/١ .

(٢) جاء في القاموس: ((العيهل : والعيهلة، والعيهول، والعيهال: الناقة السريعة النجيبة الشديدة، و العيهل : الذكر من الإبل، والريح الشديدة، والمرأة الطويلة)). القاموس المحيط، مادة (عيهل).

(٣) القاموس المحيط، مادة (نجل).

(٤) شبه مطموسة في الأصل.

(٥) يرجع إلى صفحة (١٣٨).

(٦) الكلام على الآية الكريمة: ﴿ وَامْسَحُواْ بِرُؤُوسِكُمْ وَأَرْجُلِكُمْ ﴾، سورة المائدة (٦).

(٧) واو المد ساقطة في الأصل.

الأكثر[1] بالعطف على (الوجوه والأيدي) ، والمختار أنَّ الجر على الجوار لا يحسن في المعطوف، لأنَّ حرف العطف حاجز مبطل للمجاورة[2].

قال ابن هشام في المغني: المحققون على أنَّ خفض الجوار يكون في النعت قليلاً، وفي التوكيد نادراً، ولا يكون في النسق، لأنَّ العاطف يمنع من التجاور[3] انتهى.

ووجّه هؤلاء [قراءة][4] الجر بجعل (الأرجل) معطوفة على [الرؤوس][5] والمراد بذلك بيان المسح على الخفين، وجعل ذلك مسحاً للرجل مجازاً. أو لمّا كانت الرجل مظنة للإسراف المذموم شرعاً، عطفت على الممسوح، لا للتمسح بل للتنبيه على وجوب الاقتصاد في صب الماء عليها، وكان ضرب الغاية مميطاً لظن من يظن أنَّها ممسوحة، لأنَّ [٩٣/أ] المسح لم تضرب له غاية في الشرع أصلاً[6].

وأمَّا الثاني: وهو الجر بالتوهم، فنحو قوله:

٣٧- بَدا لي أنّي لستُ مُدركَ ما مضى ولا سابقٍ شيئاً [إذا][7] كانَ جائيا[8]

فجرَّ (سابقٍ) على توهم دخول الباء في قوله: (مدرك). قال ابن هشام في شرح اللمحة: وهذان النوعان في التحقيق يرجعان إلى الجر بالحرف، أو الإضافة[9] انتهى.

يعني أنَّ الجرّ بالمجاورة يرجع للجر بالمضاف، فالحركة في (خربٍ) ليست حركة إعراب، بل حركة الإعراب هي الضمة مقدرةً، منع من ظهورها حركة المجاورة. والجرّ بالتوهم يرجع للجر بالحرف المتوهم، لا بنفس التوهم، فـ (قاعد) في قولك: (لستٌ قائماً ولا قاعدٍ)، معطوف على (قائماً)، منصوب تقديراً بفتحة مقدرة على آخره، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة التوهم. أفاده العطار في حواشي الأزهرية .

---

(١) من قرأ بالخفض : ابن كثير ، وأبو عمرو ، وحمزة ، وأبو بكر ، وعكرمة ، وابن عباس ، وجعفر، ورواها أبو بكر عن عاصم ، ومن قرأ بالنصب : نافع ، وابن عامر , والكسائي ، ورواها حفص عن عاصم . تنظر القراءة في : كتاب السبعة في القراءات لابن مجاهد ص (٢٤٢) ، النشر في القراءات العشر ٢٥٤/٢ ، البحر المحيط ٤٣٧/٣ ، الجامع للقرطبي ٩١/٦ ، حجة القراءات ص (٢٢٣) ، معجم القراءات القرآنية ١٩٥/٢ .

(٢) ينظر : شرح شذور الذهب لابن هشام ص (٣٣٢).

(٣) مغني اللبيب ٧٨٩/٢.

(٤) في الأصل (قرائه).

(٥) واو المد ساقطة في الأصل أيضاً .

(٦) ينظر : الكشاف ٦١١/١.

(٧) في الأصل (إن).

(٨) البيت من الطويل ، من قصيدة لزهير بن أبي سلمى، وقيل: هو لصرمة الأنصاري، وقيل: لابن رواحة والشاهد فيه: قوله (سابقٍ) وقد استشهد سيبويه وغيره بهذا البيت على جر (سابق) بالعطف على (مدرك) على توهم الباء فيه، فإنَّه يجوز زيادة الباء في خبر (ليس). ينظر : شرح أبيات المغني ٢٤٢/٢- ٢٤٣. والبيت من شواهد : الكتاب ١٦٥/١ ، الهمع ٢٧٨/٥ ، الدرر اللوامع ١٦٣/٦ ، شرح الأشموني ٢٣٥/٢ .

(٩) شرح اللمحة البدرية في علم العربية ، ابن هشام الأنصاري ، تحقيق : هادي نهر ، مطبعة الجامعة ، بغداد ١٩٧٧م ، ١٨٦/٢ .

فصلٌ في المعمول المجزوم بالأصالة

وما مِن المعمولِ مجزوماً زُكِن مضارعٌ بجازمٍ ما قد قرن
كـ (مِن يتبْ مستسلماً للهِ ينقذ، ويدخلْ جنةَ الإلهِ)

هذا فصلٌ في بيان المعمول المجزوم بالأصالة : متعلق بالمعمول، كما تقدم نظيره[١]. (وما من المعمول) بيانٌ لما (مجزوماً زُكِن)، أي: عُلِم[٢]، فهو واحدٌ فقط بالاستقراء، وهو فعلٌ (مضارع بجازمٍ ما) ، أي: بأي واحد من الجوازم المذكورة في فصل النوع الخامس من العوامل السماعية[٣]، (قد قرن)، أي: ذلك المضارع، (كمِن يتب)، أي: يرجع عن المعصية إلى الطاعة، حال كونه [٩٣/ب] (مستسلماً)، أي: منقاداً (لله) تعالى، (ينقذ): بفتح الياء، أي: ينجُ[٤] من النار (ويدخل جنة الإله)، فـ (يتب): فعل مضارع مجزوم بـ (مَن)، فعل الشرط و(ينقذ): جواب الشرط مجزوم، و (يدخل): عطف عليه مجزوم أيضاً، ولكن بالتبعية.

تنبيه: إذا توارد الجازمان على فعل واحد، نحو: (إن لم تكرمني أهنكَ) فالعمل لفظاً للثاني، والثاني مع معموله مجزومٌ محلاً بالأول. ففي الأشباه والنظائر النحوية: ((قال ابن جني: سألنا أبا علي عن قولنا: (إن لم يفعل) ما العامل في (يفعل)؟ فقال: لم، فقلتُ: فـ (إن) للشرط، والمعنى عليه، فما عملها؟ فقال: إنَّها عاملة في (لم يفعل) كلها بمجموعها، لأنَّ (لم) تنزلت بمنزلة بعض الفعل، ولكن لا علامة للجزم في اللفظ، وإنَّما هو مجزوم الموضع بـ (إن)[٥])) . انتهى.

قال الشهاب الخفاجي في حواشي الأنوار: وذلك لأنَّه لمّا اجتمع عاملان وعملهما واحد، ولا يجوز إعمالهما معاً، إذ لا يتوارد عاملان على معمول واحد رجحوا الثاني، لأنَّه واجب الإعمال إلاّ في ضرورة أو شذوذاً، ووجود مانع متصل بالفعل كنون التوكيد و الإناث، وهي مختصة بالمضارع كاختصاص حرف الجر بالاسم، فكانت جديرة بأن تعمل فيه العمل الخاص به، ولأنَّها لا تنفصل عنه إلاّ نادراً بخلاف (إن)، ولأنَّها تقلبه إلى مضي، فلمّا أثرت في معناه لقوتها ، أثرت في لفظه وصارت معه كفعل واحد ماضٍ، وحرف الشرط حينئذٍ داخل على المجموع، فيعمل في محل فعله ولا يُلغى، وليس هذا من التنازع في شيء، وإن تخيّل مشابهته له، لأنَّ ابن هشام[٦] كغيره ، صرّح بأنَّ التنازع لا يكون [٩٤/أ] بين حرفين[٧]

---

(١) الإعراب خاص بـ (الأصالة).
(٢) القاموس المحيط، مادة (زكن).
(٣) يرجع إلى صفحة (١٠٩).
(٤) القاموس المحيط، مادة (نقذ).
(٥) الأشباه والنظائر في النحو ٢١٦/٣.
(٦) أي : ابن هشام الأنصاري .
(٧) أوضح المسالك ٢٢/٢.

لأنّ الحروف لا دلالة لها على الحدث حتى تطلب المعمولات، كذا في شرح الكشاف[1]. وفي شرح أوضح المسالك : أجاز ابن العلج[2] التنازع بين حرفين مستدلاً بقوله تعالى: ﴿ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ ﴾[3] الآية ، فقال: تنازع (إن) و (لم) في (تفعلوا)، ورُدّ بأنّ (إن) تطلب مثبتاً، ولم تطلب منفياً، وشرط التنازع الاتحاد في المعنى، إلا أنّ أبا علي الفارسي أجازه في التذكرة، كما نقله عنه الشاطبي، فعلى هذا يصح أن يقال: الجازم هنا أيضاً (إن). فإن قلتَ: هل المحل للفعل وحده؟ أو للجملة؟ أو لـ (لم) مع الفعل؟ كما هو ظاهر كلام البيضاوي[4]، قلتُ[5]: هذا ممّا لم يصرحوا به وفيه إشكال؛ لأنّه إن كان للفعل وحده لزم توارد عاملين في نحو (النسوةُ إن لم يقمنَ)، وإن كان للجملة، يُرّد عليه: أنّهم لم يعدوها من الجمل التي لها محل من الإعراب، وإن كان لـ (لم) مع الفعل، فلا نظير له. وعلى كل حال فالمقام لا يخلو من الإشكال، وقد أطال فيه شارح المغني بما لا مآل له، فليحرر[6]. انتهى .

قال العلامة المحقق زيني زاده: نختار الأول، ونمنع توارد العاملين في محل واحد في مثل: (إن لم يقمنَ)، لأنَّ عمل (لم) في محله القريب، وعمل (إن) في محله البعيد، كما في: (مررتُ بكَ) و (ضربُكَ)، فإنَّ الفعل والباء في المثال الأول عاملان في محل الكاف، إلا أنَّ الباء عاملٌ في محله القريب، والفعل عاملٌ في محله البعيد، والمصدر واسم المضاف عاملان في محل الكاف، إلا أنَّ (الضرب) من حيث كونه مضافاً عاملٌ [٩٤/ب] في محله القريب، ومن حيث كونه مصدراً مضافاً إلى الفاعل عاملٌ في محله البعيد. وهذا ممّا لا نزاع فيه للأغبياء، فضلاً عن الفضلاء الأذكياء، والعجب من ذلك الماهر، كيف غفل عن هذا الأمر الظاهر؟[7]. انتهى.

و[هاهنا][8] انتهى الكلام على المعمول بالأصالة.

---

(١) الرأي مقتبسٌ بلفظه من : حاشية الشهاب على البيضاوي ٥٢/٢ .
(٢) لم أقف له على ترجمة ، وقد يكون ضياء الدين بن العلج ، صاحب البسيط ، الذي ذكره السيوطي في بغية الوعاة ، ولم يورد له ترجمة .
(٣) سورة البقرة (٢٤).
(٤) أنوار التنزيل وأسرار التأويل للبيضاوي ، مصدر سابق ، ٤٠/١ .
(٥) الكلام على لسان الشهاب الخفاجي .
(٦) حاشية الشهاب على البيضاوي ٥٢/٢ .
(٧) حل أسرار الأخيار لزيني زادة ص (١٩٨) .
(٨) في الأصل (ههنا).

فصلٌ في الضرب الثاني : المعمول بالتبعية

والتَّبعيُّ خمسةٌ وهي: الصفة ... كـ (عندَ زيدٍ رجلٌ ذو معرفة)
عطفٌ بواوٍ، وبفا، وثمَّا ... حتى، و أو،و أم، و لا، و إمَّا
و بل، و لكن، بدلٌ كـ (ذا عمرُ ... أخوكَ، والناس الذي ماراكَ ذر)
و (سرني زيدٌ نوالُه الوفي) ... (رأيتُ في المربعِ هنداً الصفي)
عطفُ بيانٍ كـ (أبو حفصٍ عمر ... أفضلُ بل خليفُ سيدِ البشر)
والخامس: التوكيدُ، كـ (اترك اترك ... السيئاتِ كلَّها ثمَّ انسك)

هذا فصلٌ في بيان الضرب، أي: النوع الثاني من ضربي المعمول، وهو المعمول بالتبعية، وتقدم معناها. (والتبعي): أي: المعمول بالتبعية (خمسة) بالاستقراء، ولا يجوز تقديم شيء منها على متبوعها في السعة[1]، بخلافه في الضرورة فيجوز، كقوله:

٣٨- ألا يا نخلةً من ذاتِ عرقٍ ... عليكِ ورحمةُ اللهِ السلامُ[2]

قال في المطول: قد ذكر النحاة أنّه يجوز تقديم المعطوف بالواو، والفاء، وثمّ، و أو و لا، على المعطوف عليه في ضرورة الشعر، بشرط أن لا يتقدم المعطوف عليه على العامل، وأمَّا تقديم التأكيد والبدل في السعة على المتبوع والعامل جميعاً، فممّا لم يقل به أحد[3]. انتهى.

وعاملها عامل متبوعها، كما هو مذهب سيبويه[4]، خلافاً للأخفش القائل بأنَّ العامل فيها معنوي، دون عامل متبوعها، كما مرّت الإشارة إليه[5].

---

(١) ينظر : الهمع ١٧٠/٥ ، إظهار الأسرار ص (٧٤) .
(٢) البيت من الوافر ، وهو للأحوص الشاعر الإسلامي، لم يثبته محقق الديوان في المتن ، بل أشار إليه في الهامش ، لشكه في نسبته إليه . و(النخلة): في البيت كناية عن المرأة، وأصل ذلك أنَّ عمر بن الخطاب – رضي الله عنه – كان قد نهى الشعراء عن ذكر النساء في أشعارهم. والشاهد فيه: قوله (عليك ورحمة الله السلام) إذ أراد: عليك السلام ورحمة الله، فقدّم المعطوف ضرورة، وقد أجازه قومٌ في سعة الكلام. ينظر ديوان الأحوص الأنصاري ، جمع وتحقيق : عادل سليمان جمال ، الهيئة المصرية العامة للتأليف ، ١٩٧٠م ص (١٩٠) ، خزانة الأدب ١٩٢/٢ . والبيت من شواهد : الخصائص ٣٨٨/٢ ، مغني اللبيب ٤١٢/٢ الهمع ٣٩١/٣ ، الدرر اللوامع ٣٩/٣ ، شرح التصريح ٣٤٤/١ .
(٣) المطول للتفتازاني ، مصدر سابق ، ص (١١٨) .
(٤) قول سيبويه هذا في : الصفة والتوكيد وعطف البيان. ينظر : شرح الرضي ٤/٣ إظهار الأسرار ص (٧٤) .
(٥) يرجع إلى صفحة (١٤٩).

[الصفــة]

(وهـي): أي : الخمسة، أي : الأول منها (الصفة) ، وهي: تابع يدل على معنى ثابت في مدلول متبوعه، ولا يدل عليه المتبوع[١]، والفرق بينها وبين النعت أنّها تستعمل فيما يتغير، وفيما لا يتغير، وهو يستعمل فيما يتغير فقط[٢].

وقيل: النعت يكون بالجثة، كطول وقصر، والصفة تكون بالأفعال، كضارب وجارح[٣]. وعلى هذين الوجهين يقال: صفات الله ولا يقال نعت الله، ولم يستعمل النعت في الله[٤]. والحاصل أنَّ الصفة أعمّ من النعت، قاله الفاضل الهندي[٥] في شرح الكافية.

وتكون الصفة واحدة، كـ (عندَ زيدٍ رجلٌ ذو معرفة)، أي: صاحب عرفان ومتعددة، نحو: ([جاءني][٦] الرجلُ الفاضلُ العالمُ)، وتأتي مفردة كما مرّ، وجملة خبرية إذا كان الموصوف نكرة، نحو: (جاءني رجلٌ أبوه قائمٌ)[٧]، ويلزم فيها الضمير الراجع إلى تلك النكرة للربط[٨]، ويحذف لقرينة[٩]، نحو قوله تعالى: ﴿ وَاتَّقُواْ يَوْماً لاَّ تَجْزِي نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْئاً ﴾[١٠]، أي: فيه.

واعلم أنّه يوصف بحال قائمة بالموصوف، و[تسمى][١١] صفة جرت على من هي له، نحو: (مررتُ برجلٍ حسنٍ)، فالحسن حال قائمة بالرجل، وبحال قائمة بمتعلق الموصوف، أي: بصفة اعتبارية تحصل له بسبب متعلقه، وتسمى صفة [٩٥/ب] جرت على غير من هي له، نحو: (مررتُ برجلٍ حسنٍ غلامُه) فالحسن حال قائمة بالغلام، وهو متعلق الموصوف[١٢].

---

(١) ينظر : إظهار الأسرار ص (٧٤) . وقال ابن الحاجب في الكافية: ((النعت تابعٌ يدل على معنى في متبوعه مطلقاً))، فهو لا يفرق إذن بين النعت والصفة، وقال صاحب التعريفات في الصفة: ((هي الأمارة اللازمة بذات الموصوف، الذي يعرف بها))، وقال في النعت: ((تابعٌ يدل على معنى في متبوعه مطلقاً)) وهذا يعني أنّه يفرق بينهما، وسايره المؤلف في ذلك. ينظر: كافية ابن الحاجب ٨/٣ ، التعريفات(١١٤، ٢٠٤)

(٢) الكليات ٣٥٥/٤.

(٣) المرجع السابق والصفحة نفسها .

(٤) المرجع السابق والصفحة نفسها .

(٥) شهاب الدين أحمد بن عمر شمس الدين الدولت آبادي الهندي . فقيه حنفي وأديبٌ بالعربية . ولد في (دولت آباد) ، وكان ينعت بـ (ملك العلماء) . من كتبه : الإرشاد في النحو ، وشرح قصيدة (بانت سعاد) ، وشرح كافية ابن الحاجب ، والبحر المواج في تفسير القرآن ، وغيرها . توفي في (جونفور) سنة ٨٤٩هـ . تنظر ترجمته في : كشف الظنون ٢٥٠/٢ ، الأعلام ١٨٧/١ ، معجم المؤلفين ٢٤٥/١ .

(٦) النبرة ساقطة في الأصل.

(٧) ينظر : إظهار الأسرار ص (٧٤) .

(٨) كافية ابن الحاجب ٢٤/٣.

(٩) شرح الرضي ٢٧/٣.

(١٠) سورة البقرة (١٢٣).

(١١) في الأصل (يسمى) ، وكذا التي بعدها .

(١٢) شرح الرضي ٢٩/٣ .

ومتعلق الموصوف هو الذي بينه وبين الموصوف علاقة، إمَّا قريبة من نسب كـ (مررتُ برجلٍ قائمٍ أبوه)، أو ملك، كـ: (مررتٌ برجلٍ حسنٍ غلامُه) أو مخالطة، كـ (مررتُ برجلٍ طويلٍ ثوبُه)، أو بعيدة، كـ (مررتٌ برجلٍ قائمٍ غلامُ أخيه)، فالأول: يتبع الموصوف في عشرة أمور، يوجد منها في كل تركيب أربعة الإعراب، والتعريف و التنكير، والإفراد والتثنية والجمع، والتذكير والتأنيث، نحو (جاءني رجلٌ فاضلٌ) ، و (جاءتني امرأةٌ صالحةٌ)[1]، والثاني: يتبعه في الثلاث الأول؛ أعني: في الإعراب، والتعريف والتنكير، ويوجد منها في كل تركيب اثنان نحو: (جاءتني رجالٌ راكبٌ غلامُهم)[2] .

[عطف النسق][3]

والثاني: من تلك الخمسة (عطف)، أي: معطوف بأحد الحروف العشر:

[الواو]

الأول: العطف بـ (واو)، وهي للجمع مطلقاً[4]، نحو: (جاءَ زيدٌ وعمروٌ) فـ (الواو): عاطفة، و(عمروٌ): مرفوع عطف على (زيدٌ)، والعامل في (عمرو) (جاءَ) المذكور، كما أنَّه عامل في (زيدٌ)، هذا مذهب الجمهور[5] وقال بعضهم: العامل في (عمروٌ) (جاءَ) المقدر بعد الواو[6]، وقال بعضهم العامل فيه الواو لقيامه مقام المقدر، أفاده العلامة زيني زاده[7].

[الفاء]

(و) الثاني: (بفا): وهي للجمع مع الترتيب بغير [مهلة][8] وتراخ، نحو (قدمَ زيدٌ فعمروٌ)[9].

---

(١) شرح الرضي ٣٥/٣.
(٢) المرجع السابق .
(٣) هو تابعٌ يتوسط بينه وبين متبوعه أحد الحروف العشرة الآتية . ينظر : إظهار الأسرار ص (٧٦) .
(٤) ينظر : شرح الرضي ١٤٥/٦ ، أوضح المسالك ٣٩/٣ ، مغني اللبيب ٤٠٨/٢ ، الهمع ٢٢٣/٥، شرح التصريح ١٣٥/٢.
(٥) نسب السيوطي هذا الرأي للجمهور في الهمع ، ونسبه الرضي لسيبويه في شرحه على كافية ابن الحاجب ينظر : شرح الرضي ٦/٣ ، الهمع ٢٢٣/٥ .
(٦) الرأي للفارسي وابن جني ، ينظر : المرجعان السابقان والصفحتان نفساهما.
(٧) حل أسرار الأخيار لزيني زادة ص (٢١٠) . ينظر كذلك : شرح الرضي ٧/٣ ، الهمع ١٦٧/٥ .
(٨) في الأصل (مهملة) تصحيف.
(٩) ينظر : شرح الرضي ١٤٩/٦ ، أوضح المسالك ٤٢/٣ ، مغني اللبيب ١٨٣/١ ، الهمع ٢٣٢/٥ .

[ثـمَّ]

(و) الثالث: (ثمَّا) بضم المثلثة، والألف في آخره [٩٦/أ] للإطلاق، وهي للترتيب مع مهلة وتراخ، نحو: (جاءَ زيدٌ ثمَّ خالدٌ)[١].

[حتـى]

والرابع: (حتى)، وهي للترتيب مع المهلة كـ (ثمَّ)، إلاّ أنَّ في (حتى) أقلّ منها في (ثمَّ)، يعني هي متوسطة بين (الفاء) التي لا مهلة فيها، وبين (ثمَّ) التي لها مهلة[٢]، والفرق بينهما بعد اشتراكهما في الترتيب مع المهلة من وجهين:
أحدهما: اشتراط كون المعطوف بـ (حتى) [جزءاً][٣] من متبوعه، بخلاف (ثمَّ).
وثانيهما: أنَّ المهلة المعتبرة في (ثمَّ) إنَّما هي بحسب الخارج، نحو: (جاءني زيدٌ ثمَّ عمروٌ)، وفي (حتى) بحسب الذهن، والمعطوف بها جزءٌ قوي أو ضعيفٌ من المتبوع، ليفيد قوة أو ضعفاً فيه، فالأول: نحو: (ماتَ الناسُ حتى الأنبياءُ)، والثاني نحو: (قدمَ الحجاجُ حتى المشاةُ)، فالمناسب بحسب الذهن أن يتعلق الموت أولاً بغير الأنبياء، ويتعلق بعد التعلق بهم بالأنبياء، وإن كان موت الأنبياء بحسب الخارج في [أثنائهما][٤] سائر الناس، وكذلك المناسب في الذهن تقدم قدوم ركبان الحجاج على رجالتهم، وإن كان في بعض الأوقات على العكس[٥]. وقد مرّ في فصل النوع الأول من العوامل القياسية ما له تعلق بما هنا[٦].

[أو]

(و) الخامس: (أو) ، وهي لها في الخبر ثلاثة معانٍ: الشك، والإبهام والتفصيل، وفي الأمر معنيان: التخيير، والإباحة[٧]. فالشك: إذا أخبرتَ عن أحد شيئين و لا تعرفه بعينه، والإبهام: إذا عرفته بعينه، وتقصد أن تبهم الأمر على المخاطب، فنحو قولك: (جاءني زيدٌ أو عمروٌ)، إذا لم تعرف الجائي منهما، فـ (أو) فيه للشك، وإذا عرفته [٩٦/ب] ولم تبيّن للمخاطب فهو للإبهام، كقوله تعالى ﴿ أَتَاهَا أَمْرُنَا لَـيْلاً أَوْ نَهَـارًا﴾ [٨]، والتفصيل: إذا لم تشك، ولم تقصد الإبهام على

---

(١) ينظر : شرح الرضي ١٥٥/٦ ، أوضح المسالك ٤٣/٣ ، المطول ص (١٠١) ، الهمع ٢٣٦/٥ .
(٢) ينظر : شرح الرضي ١٦١/٦ ، المطول ص (١٠١) ، الكليات ٢٤٧/٢.
(٣) في الأصل (جزأ).
(٤) لم أقرأها جيداً من المخطوطة ، وقرأتها من المطول ص (١٠١) .
(٥) ينظر : شرح الرضي ١٦١/٦، المطول ص (١٠١) ، الكليات ٢٤٧/٢.
(٦) يرجع إلى صفحة (٥٧).
(٧) شرح الرضي ١٦٣/٦.
(٨) سورة يونس (٢٤).

السامع، كقولك: (هذا إمَّا أن يكون جوهراً أو عرضاً)، إذا قصدت الاستدلال على أنَّه جوهر لا غير، أو على أنَّه عرض لا غير، أو على أنَّه لا هذا ولا ذاك[١].

وأمَّا في الأمر، فإن حصل في المأمور بالجمع بين الأمرين فضيلة وشرف فهي للإباحة، نحو: (تعلمْ الفقهَ أو النحوَ) و (وجالسْ الحسنَ[٢] أو ابنَ سيرين[٣]) وإلاّ فهي للتخيير، نحو: (اضرب زيداً أو عمراً)[٤]، والفرق بينهما أنّ الإباحة يجوز فيها الاقتصار على أحد الفعلين، ويجوز الجمع بينهما، وفي التخيير يتحتم أحد الفعلين، ولا يجوز الجمع، كما في الرضي وغيره[٥].

[أم]

(و)السادس: (أم) ، وهي لأحد الأمرين أو الأمور، مبهماً غير معين عند المتكلم[٦] وهي إمَّا متصلة وإمَّا منقطعة، فالمتصلة لا [تستعمل][٧] إلاّ بهمزة استفهام يُذكر بعدها بلا فاصلة أحد المستويين، والآخر منها يلي الهمزة بعد ثبوت أحدهما عند المتكلم ، لطلب التعيين عند المخاطب[٨]، نحو: (علمت أ زيدٌ عندكَ أم عمروٌ؟) ، فالهمزة: حرف استفهام، و (زيدٌ): مرفوع مبتدأ، و(عندَ): ظرف مستقر، فاعله فيه راجع إلى أحد الأمرين المفهوم من (أم) ، لا إلى (زيد) بخصوصه، حتى يقال: إنَّ (أم) منقطعة لا متصلة، و (عمرو): مبتدأ خبره محذوف؛ أي: (عندكَ)، لأنَّه إذا [كانت][٩] (أم) متصلة، يلزم عطف (عمرو) على (زيد) ، فيلزم أن يكون (عندكَ) خبراً عنهما، وهو لا يجوز، لأنّ ضمير المفرد لا يرجع إلى اثنين، كما في [٩٧/أ] : (زيدٌ قامَ وعمروٌ)، كما ادّعاه السيد في شرح المفتاح.

---

(١) شرح الرضي ١٦٤/٦.
(٢) أبو سعيد الحسن بن يسار البصري، تابعي من أهل البصرة، وحبر الأمة في زمانه، وهو أحد العلماء الفقهاء الفصحاء. ولد بالمدينة المنورة سنة ٢١هـ، وشبّ في كنف علي بن أبي طالب – رضي الله عنه – واستكتبه الربيع بن زياد والي خرسان في عهد معاوية. وسكن البصرة، وعظمت هيبته في القلوب. له كلمات سائرة وكتاب في فضائل مكة. توفي بالبصرة سنة ١١٠هـ . تنظر ترجمته في : طبقات المفسرين ١٥٠/١ ، شذرات الذهب ١٣٦/١ ، الأعلام ٢٢٦/٢.
(٣) أبو بكر محمد بن سيرين البصري الأنصاري بالولاء. تابعي وإمام وقته في علوم الدين. ولد بالبصرة سنة ٣٣هـ، ونشأ بزازاً وفي أذنه صمم. وتفقه وروى الحديث، واشتهر بالورع. استكتبه أنس بن مالك بفارس. ينسب إليه كتاب (تعبير الرؤيا)، وهو غير كتاب (منتخب الكلام في تفسير الأحلام) المنسوب إليه أيضاً، وليس له. توفي بالبصرة سنة ١١٠هـ. تنظر ترجمته في : شذرات الذهب ١٣٨/١ ، الأعلام ١٥٤/٦ ، معجم المؤلفين ٥٩/١٠ .
(٤) شرح الرضي ١٦٤/٦.
(٥) المرجع السابق .
(٦) ينظر : شرح الرضي ١٧٤/٦ ، أوضح المسالك ٤٦/٣ ، مغني اللبيب ٥١/١ ، الهمع ٢٣٨/٥ .
(٧) في الأصل (يستعمل).
(٨) ينظر : شرح الرضي ١٧٣/٦ ، أوضح المسالك ٤٦/٣ ، مغني اللبيب ٥١/١ ، الهمع ٢٣٩/٥ .
(٩) في الأصل (كان).

وتعقبه في الفوائد بقوله: والقياس ليس بصحيح، لأنَّ العطف في المقيس عليه بالواو، والكلام إنَّما هو في العطف بـ (أم)، التي هي لأحد الشيئين أم الأشياء ، كما في تحفة الغريب للدماميني[1]، والظرف المستقر مع فاعله جملة فعلية أو مركبة مرفوع المحل خبر المبتدأ، و (أم): عاطفة متصلة، ويقال لها: العادلة للمنقطعة والمنفصلة، كما في الأشباه والنظائر[2]، و (عمرو): مرفوع، عطف على (زيد) للتشريك في الخبر. وفي الأشباه والنظائر: فإن قيل: لِمَ جَزَمَ الجميع في نحو: (أ زيدٌ عندكَ أم عمروٌ ؟) بالاتصال مع إمكان الانقطاع، بأن يكون بعدها مبتدأ حُذف خبره؟ قيل: لأنَّ الكلام إذا أمكن حمله على التمام، امتنع حمله على الحذف ولأنَّه دعوى خلاف الأصل بغير بيّنة[3]. انتهى.

والمنقطعة كـ (بل) في الإضراب عن الأول، ومثل الهمزة في كونها للشك في الثاني[4]، نحو: (إنَّها لإبلٌ أم شاءٌ)، والضمير راجع إلى قطيعة ظهرت من بعيد و (اللام): ابتدائية، و (إبل): خبر إنَّ، و (أم) منقطعة، وتسمى منفصلة أيضاً بمعنى (بل) عاطفة، و (شاءٌ): خبر مبتدأ محذوف، أي: أم هي شاءٌ ؟ و الجملة عطف على جملة (إنَّها لإبلٌ) على طريق عطف القصة على القصة، كما في العصام.

أو على التأويل لئلا يلزم عطف الإنشاء على الأخبار، لأنَّه لمّا أضرب عن الأول، وشكّ في الثاني، كان كأنّه قال بعد قوله: (إنَّها لإبلٌ) بل ليست كذلك، وشكّ فيها فقال: (أم شاءٌ)؛ أي: هي غير شاء أم شاء؟ كما في الهندي. [٩٧/ب]

وقيل: إنَّ (أم) المنقطعة ليست بعاطفة، وإنَّما هي حرف استئناف، فلا يُشكِل حينئذٍ عطف الإنشاء على الأخبار، كما في شرح العصام ، وقيل: (شاءٌ) مرفوع عطف على (الإبل)[5]، ورُدَّ بأنَّ الرضي صرّح بأنَّ (أم) المنقطعة لا يليها إلا الجملة؛ ظاهرة [الجزأين][6]، نحو: (أ زيدٌ عندكَ أم عندكَ عمروٌ؟)، أو مقدراً أحدهما، نحو: (إنَّها لإبلٌ أم شاءٌ ؟)، أي: أم هي شاءٌ[7]. وفي شرح لب [اللباب][8] للسيد عبد الله: هذا مذهب بعض النحاة، وقال ابن مالك: إنَّ (أم) المنقطعة تجيء لعطف المفرد على المفرد بمجرد الإضراب[9]، كما في هذا المثال، أفاده صاحب الفوائد.

---

(١) ينظر قول الدماميني في : حاشية الصبان على الأشموني ٩٩/٣ .
(٢) الأشباه والنظائر في النحو ٧٢/٤ .
(٣) المرجع السابق .
(٤) ينظر : شرح الرضي ١٧٤/٦ ، أوضح المسالك ٥١/٣ ، مغني اللبيب ٥٥/١ ، الهمع ٢٤٢/٥ .
(٥) الرأي لابن مالك كما سيأتي .
(٦) في الأصل (الجزئين).
(٧) شرح الرضي ١٧٧/٦.
(٨) في الأصل (الألباب) .
(٩) شرح التسهيل ٣٦٢/٣.

[لا]

(و) السابع: (لا)، وهي لنفي الحكم الثابت للمعطوف عليه عن المعطوف نحو: (اعمل صالحاً لا سيئاً)، أي: لا تعمل سيئاً، فهي لا تجيء إلا بعد الإيجاب[١].

[إمَّـا]

(و) الثامن: (إمّا)، بكسر الهمزة، وهي كـ (أو)، لكن إذا عُطف شيءٌ على آخر بـ (إمَّا)، يلزم أن يصدّر المعطوف عليه أولاً بـ (إمَّا)، ثمّ يُعطف عليه المعطوف بـ (إمَّا)، نحو: (جاءني إمَّا زيدٌ وإمَّا عمروٌ)، ليُعلم من أول الأمر أنّ الكلام مبني على الشك[٢]، ونحو: ﴿ فَشُدُّوا الْوَثَاقَ فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً ﴾[٣] فـ (الفاء) جوابية، و (شدوا): فعل أمر مبني على الوقف عند البصريين، وعلامة الوقف حذف نون الجمع، ومعرب مجزوم بـ (لام) مقدرة عند الكوفيين، وعلامة الجزم حذف نون الجمع. ومبنى الخلاف بين الفريقين أنّه: هل يجوز إضمار لام الجزم وإبقاء عمله؟ فمذهب البصريين لا، ومذهب الكوفيين نعم، وهذا مذهب ثالث وهو أنّ صيغة الأمر مرتجلة، ليست مأخوذة من المضارع [٩٨/أ] ، فهي عندهم مبنية على الوقف ليس إلا، كما نقله أبو حيان، وهو الأصح، كما في الأشباه[٤].

و (الواو): مرفوع المحل فاعل، إلا أنّه حُذف من اللفظ لالتقاء الساكنين بوصل (الوثاق) اكتفاءً بالضمة، و (الوثاق): مفعول به، و (الفاء): للتفصيل و (إمَّا): حرف ترديد، و (منّاً): مفعول مطلق لفعل مقدّر وجوباً، أي: تمنون[٥] والجملة لا محل لها تفصيل، و (بعدُ): مبني، منصوب المحل ظرف للفعل المقدّر عند السيرافي[٦]، أو المفعول المطلق عند سيبويه، لقيامه مقام الفعل لا لمصدريته[٧]، واختار المحقق الرضي الأول[٨]، و(الواو): زائدة عند الجمهور[٩] و (إمَّا): عاطفة.

---

(١) ينظر : شرح الرضي ١٨٦/٦.
(٢) المرجع السابق ١٦٩/٦.
(٣) سورة محمد (٤).
(٤) الأشباه والنظائر في النحو ١٨١/٢- ١٨٢.
(٥) ينظر : الكشاف ٣١٦/٤، إعراب القرآن للدرويش ٢٠٠/٢٦.
(٦) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ، مصدر سابق ، ١٣١/١ .
(٧) الكتاب ٣٣٦/١ .
(٨) شرح الرضي ٣١٤/١.
(٩) أكثر النحويين على أنّ (إمّا) بمنزلة (أو) ، فهي عاطفة . وأنكر يونس وأبو علي الفارسي وابن كيسان وابن مالك والرضي أنّها عاطفة ، بل العاطفة عندهم الواو . وادّعى ابن عصفور الإجماع على كونها غير عاطفة ، وليس كذلك . ينظر : شرح الرضي ١٧٣/٦ ، مغني اللبيب ٧١/١ ، الهمع ٢٥٢/٥ .

وقال بعض النحاة: إنَّ الواو يعطف (إمَّا) على (إمَّا) السابق، و (إمَّا) يعطف ما بعده على ما بعد (إمَّا) السابق[1]، وردَّه غير واحد كالإمام السيوطي بأنَّ عطف الحرف على الحرف بعيد[2]. وقال ابن الحاجب في شرح المفصّل: إنّ مجموع (وإمَّا) حرف عطف، ولا يبعد أن يكون صورة الحرف مستقبلة حرفاً في موضع، وبعض حرف في موضع آخر[3]، كما في شرح المغني للدماميني[4].

وقال الأندلسي[5]: (إمَّا) الأولى مع الثانية حرف عطف، قدمت تنبيهاً على أنَّ الأمر مبني على الشك، والواو جامعة بينهما عاطفة لـ (إمَّا) الثانية على الأولى حتى تصيرا كحرف واحد، ثمَّ تعطفان ما بعد الثانية على ما بعد الأولى[6]، وزيفه المحقق الرضي بوجوه، وقال الرضي والسيد عبد الله[7]: إنَّ الحرف العاطف هو الواو فقط، و (إمَّا) مفيدة لأحد الشيئين غير عاطفة، والواو في قوله:

٣٩- إمَّا إلى جنة إمّا إلى نار[8]

مقدرة؛ أي: وإمّا [٩٨/ب] إلى نار[9]، و (فداءً): مفعول مطلق لفعل مقدر وجوباً أي: تفدون[10].

وأمَّا إذا عُطف بـ (أو) فيجوز أن يصدّ ر المعطوف عليه بـ (إمَّا) ، نحو: (إمَّا زيدٌ أو عمروٌ)، وأن لا يصدّر بهما، كما قاله صاحب النتائج ، نحو: (جاءني زيدٌ أو عمروٌ).

[بل]

(و) التاسع:(بل) ، وهي للإضراب، ومعنى الإضراب: جعل الأول – سواء كان موجباً أو غيره – كالمسكوت عنه بالنسبة إلى المعطوف عليه، فيحتمل أن يكون

---

(١) الهمع ٢٥٣/٥ .
(٢) ردّ هذا الرأي بقوله : ((غير موجود)) ، كما ردّه ابن هشام بقوله : ((وعطف الحرف على الحرف غريبٌ)) . ينظر : شرح الرضي ١٧٣/٦ ، الهمع ٢٥٣/٥ .
(٣) الإيضاح في شرح المفصل ٢١٣/٢ .
(٤) ينظر : حاشية الأمير على المغني ٥٣/١ .
(٥) الأندلسي : شارح المفصل ؛ القاسم بن أحمد اللورقي الأندلسي ، وقد مرّت ترجمته في أوائل الكتاب .
(٦) ينظر رأي الأندلسي في : شرح الرضي ١٧٢/٦.
(٧) السيد عبد الله النقراكارا ، شارح اللب واللباب ، وقد مرّت ترجمته أيضاً .
(٨) الشاهد عجز بيتٍ من البسيط ، وصدره : **يا ليتَ أمّنا شالت نعامتُها** وهو لسعد بن قرط ، أحد بني جذيمة ، يهجو به أمَّه، وكان عاقاً. وقيل : هو للأحوص . و (شالت) : بمعنى ارتفعت، و (نعامتها) : باطن القدم، وقيل: عظم الساق، و (شالت نعامته) : كناية عن الموت والهلاك، فإنَّ مَنْ مات ارتفعت رجلاه، وانتكس رأسه ، وظهرت نعامة قدمه شائلة. والشاهد فيه: قوله (إمَّا إلى جنة إمَّا إلى نار) ، على أنّ (إمَّا) الثانية تلزم الواو، وربما ترد بلا واو كهذا البيت، وهو غير الغالب ينظر : خزانة الأدب ٨٦/١١ . والبيت من شواهد : مغني اللبيب ٧٢/١ ، الهمع ٢٥٤/٥ ، الدرر اللوامع ١٢٢/٦ ، شرح التصريح ١٤٦/٢ ، شرح الأشموني ١٠٩/٣ ، العيني ١٠٩/٣ . وقد يروى عجز البيت بـ (أيما إلى جنة أيما إلى نار) .
(٩) شرح الرضي ١٨٩/٦.
(١٠) ينظر : الكشاف ٣١٦/٤.

صحيحاً، وأن يكون غلطاً، كأنّه غير مذكور أصلاً[1]. وبعدها في الموجب موجبٌ بالاتفاق، نحو: (جاءَ زيدٌ بل عمروٌ)، وفي غير الموجب اختلاف؛ قال الجمهور: موجب بمعنى (لكن) فيه[2]، وقال المبرّد: منفي، فـ (ما جاءني زيدٌ بل عمروٌ) معناه عندهم: (بل جاءني عمروٌ)، وعنده: (بل ما جاءني عمروٌ)[3].

[لكـــن]

(و) العاشر: (لكن)، بسكون النون، وهي لازمة للنفي، وتجيء لعطف المفرد على المفرد، فحينئذٍ تكون لإيجاب ما انتفى عن الأول، نحو: (ما قامَ زيدٌ لكن عمروٌ) أي: قامَ، ولعطف الجملة على الجملة، [فحينئذٍ][4] تكون بعد النفي لإثبات ما بعدها وبعد الإثبات لنفي ما بعدها، نحو: (ما جاءني زيدٌ لكن عمروٌ قد جاءَ) و (جاءني زيدٌ لكن عمروٌ لم يجيء)[5].

تنبيـــه: ما تقرر في (لكن) هو رأي الجمهور. قال الرضي: وذهب يونس إلى أنّها في جميع مواقعها مخففة من الثقيلة، وليست بحرف عطف، وليها مفرد أو جملة، وذلك لجواز دخول الواو عليها؛ ففي المفرد يقدّر العامل بعدها، ويُشكِل ذلك عليه إذا وليها مجرورٌ بلا جار، نحو: (ما مررتُ بزيدٍ لكن عمرو)، فالأولى، كما قال الجزولي[6] أنّها في المفرد عاطفة، إن [٩٩/أ] تجردت عن (الواو)، وأمّا مع (الواو) فالعاطفة هي (الواو)، و (لكن) لمجرد الاستدراك. واختار فيما بعد الجمل أن تكون مخففة لا عاطفة، صحبتها (الواو) أو لا، لموافقتها الثقيلة في مجيء الجملة بعدها، فهي مع (الواو) ليست بعاطفة اتفاقاً، وأمّا المجردة عنها؛ فإن وليها المفرد فعاطفة – خلافاً ليونس – وإن وليها جملة، فقيل: عاطفة، وهو ظاهر مذهب الزمخشري، فلا يحسن الوقف على ما قبلها، وقيل: مخففة، كما هو مذهب الجزولي فيحسن الوقف على ما قبلها، لكونها حرف ابتداء[7]. انتهى.

---

(١) ينظر : شرح الرضي ١٨٩/٦ ، المطول ص (١٠٢) .
(٢) ينظر : شرح الرضي ١٨٩/٦ ، أوضح المسالك ٥٧/٣ .
(٣) ينظر : شرح الرضي ١٩٠/٦ ، أوضح المسالك ٥٧/٣ ، مغني اللبيب ١٣٠/١ ، المطول ص (١٠٣) الهمع ٢٥٥/٥ .
(٤) في الأصل (فح) .
(٥) ينظر : شرح الرضي ٦/ ١٩٢، أوضح المسالك ٥٥/٣ ، مغني اللبيب ٣٢٢/١ ، الهمع ٢٦٢/٣ .
(٦) أبو موسى عيسى بن عبد العزيز بن يلبخت الجزولي البربري ، ونسبته إلى (جزولة) بطن من البربر كان إماماً في اللغة لا يشق غباره ، وأخذ عنه العربية جماعة من النحاة ، منهم الشلوبين وابن معطي . له من التصانيف : شرح الأصول لابن السراج ، والمقدمة المشهورة بـ (الجزولية) ، والأمالي في النحو ، وشرح قصيدة بانت سعاد . توفي سنة ٦٠٧هـ . تنظر ترجمته في : بغية الوعاة ٢٣٦/٢ ، شذرات الذهب ٢٦/٥ ، كشف الظنون ٥٠٤/٢ ، الأعلام ١٠٤/٥ ، معجم المؤلفين ٢٧/٨ .
(٧) شرح الرضي ١٩٢/٦.

تنبيـــه ثـانٍ: عطف اسمين بعاطف واحد على معمولي عامل واحد جائز بالاتفاق[١]، نحو: (ضربَ زيدٌ عمراً وبكرٌ خالداً)، و لا يجوز عطفهما بعاطف واحد على معمولي عاملين مختلفين، خلافاً للفرّاء[٢]، وذلك كقوله:

٤٠- أكـلُّ امـرئٍ تحسبينَ امـرأ ونـــارٍ تـوقـدُ بالليـل نـــارا[٣]

إلاّ عند تقدم الجار الذي هو أحدهما، نحو: (في الدار زيدٌ والحجرةِ - بالجر- عمروٌ)[٤].

[البـــدل]

والثالث من الخمسة: (بدل)، وهو التابع المقصود بالنسبة دون متبوعه[٥] وهو على أربعة أقسام ، الأول : بدل الكل من الكل، وسمّاه ابن مالك بدل المطابق إن صدقا على شيء واحد[٦]، نحو: (جاءَ زيدٌ ابنُكَ)،وكذا:(الشخصُ عمرُ أخوكَ) فـ (أخوكَ) بدل من (عمر)[٧].

والثاني: بدل البعض من الكل، إن كان مدلول البدل جزء مدلول المبدل منه[٨] نحو: (الناسُ الذي ماراكَ ذر)، أي: اترك، فـ (الناس): مفعول مقدم لـ (ذر) مبدل منه، و (الذي): اسم موصول، منصوب محلاً، بدل من (الناس)[٩].

والثالث: بدل الاشتمال، إن وُجد بينهما تعلق وملابسة بغيرهما، بحيث تنتظر نفس السامع بعد ذكر المبدل منه، وتتشوق إلى ذكر البدل[١٠]، نحو: (سرني – أي أفرحني [٩٩/ب] – زيدٌ نوالُه – أي : عطاؤه[١١] – الوفي)، أي: الكامل الكثير[١٢] فـ (النوال) : بدل اشتمال من (زيد).

---

(١) ينظر : شرح الرضي ٧٥/٦ ، إظهار الأسرار ص (٧٦) .
(٢) ينظر : شرح الرضي ٨٠/٦ ، إظهار الأسرار ص (٧٦) .
(٣) البيت من المتقارب ، من قصيدة لأبي داود الإيادي ، ذكر فيها أنه صاد بمهره ثوراً وبقرة وحشيين ، ثم خاطب زوجته على سبيل الافتخار والتمدح : أ كل امرئ تحسبينه مثلي ؟ وكل نار توقد بالليل تحسبينها نار قرى وضيافة ؟ والشاهد فيه : قوله (ونارٍ توقدُ بالليل نارا) ، على أنّ أصله : وكل نارٍ ، فحذف (كل) وبقي المضاف إليه على جره . كذا قال سيبويه . ينظر : شرح أبيات المغني ١٩٠/٥ . والبيت من شواهد : الكتاب ٦٦/١ ، الهمع ٢٩١/٤ ، الدرر اللوامع ٣٩/٥ ، شرح التصريح ٢٥٦ ، شرح الأشموني ٢٧٣/٢ .
(٤) ينظر : كافية ابن الحاجب ٧٥/٣ ، إظهار الأسرار ص (٧٦) .
(٥) التعريفات ص (٣٩)
(٦) البدل المطابق عبارة ابن مالك في الخلاصة ، حيث قال :

التابع المقصود بالحكم بلا واسطة ، هو المسمى بدلا
مطابقاً أو بعضاً أو ما يشتمل عليه يُلغى أو كمعطوفٍ بـ (بل)

وعبارته في التسهيل : (بدل موافق من موافق) . ينظر : ألفية ابن مالك ص (١٢١) ، شرح التسهيل ٣٣٣/٣.
(٧) ينظر : شرح التسهيل ٣٣٣/٣ ، شرح الرضي ١١٩/٣ ، أوضح المسالك ٦٥/٣ ، الهمع ٢١٢/٥ .
(٨) ينظر :الكليات ٣٩٩/١.
(٩) ينظر : شرح الرضي ١١٩/٣ ، أوضح المسالك ٦٥/٣ ، المطول ص (٩٩) ، إظهار الأسرار ص (٧٧).
(١٠) ينظر : شرح الرضي ١١٩/٣، أوضح المسالك ٦٦/٣ ، الهمع ٢١٢/٥ ، المطول ص (٩٩) .
(١١) القاموس المحيط، مادة (نول).
(١٢) السابق، مادة (وفي).

والرابع: بدل الغلط ، أي: بدل مسبب عنه، إن كان ذكِر المبدل منه غلطاً، نحو (رأيتُ في المَربَع – بفتح أوله وثالثه، وهو منزل القوم في الربيع[١]، هنداً الصفي) و (رأيتُ رجلاً حماراً)، و لا يوجد في كلام الفصحاء[٢]، بل يوردونه بـ (بل) أي: بل الصفي، أو بل حماراً، ولذا ترك الأصل مثاله[٣].

تنبيه: يأتي البدل والمبدل منه معرفتين، ونكرتين، ومختلفين، نحو: (جاءني زيدٌ أخوكَ)، و (رأيتُ عبداً غلاماً لكَ)، و (رأيتُ غلامَ رجلٍ زيداً) و بالعكس[٤]، وإذا كان البدل نكرة، والمبدل منه معرفة يجب النعت[٥]، نحو قوله تعالى: ﴿ بِالنَّاصِيَةِ* نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ خَاطِئَةٍ﴾ [٦]. ويكونان ظاهرين، ومضمرين ومختلفين. ولا يبدل الظاهر من المضمر بدل الكل، إلاّ من الغائب، نحو: (ضربتُهُ زيداً)[٧].

[عطف البيان]

والرابع من الخمسة: (عطف بيان)، وهو تابع جيء به لإيضاح متبوعه و لا يدل على معنى فيه[٨]، كـ (أبو حفص عمر أفضلُ من الناس بعدَ الأنبياء، بل خليفَ – بفتح الخاء المعجمة بوزن أمير – أي: خليفة سيد البشر – صلى الله عليه وسلم – أبو بكر الصديق أفضل بعدهم)، فـ (عمر): عطف بيان على (أبو حفص)[٩].

[التوكيد]

(والخامس: التوكيد) ، بالواو أفصح من الهمزة والألف[١٠]، وهو قسمان: لفظي: يقرر اللفظ كالمعنى، وهو أن يكرر اللفظ الأول، كـ (اترك اترك السيئاتِ) و(إنَّ إنَّ زيداً قائمٌ)، و (زيدٌ قائمٌ زيدٌ قائمٌ)، و (ضربتَ أنتَ) [١٠٠/أ] ومعنوي: يقرر المعنى فقط[١١]، نحو: (جاءَ زيدٌ نفسُه، وهندٌ نفسُها، والزيدان كلاهما، الهندان كلتاهما ،والزيدون كلهم)، و (اترك الأعمالَ السيئة كلَّها ثمَّ انسُك) بضم السين المهملة أي: تطوع[١٢] بقربة لله تعالى[١٣].

---

(١) القاموس المحيط ، مادة (ربع) .
(٢) ينظر : شرح الرضي ١٢١/٣ ، أوضح المسالك ٦٦/٣ ، الهمع ٢١٥/٥ ، المطول (٩٩) ،الكليات ٤٠٠/١
(٣) العوامل للبركوي ص (٩٤) .
(٤) ينظر : كافية ابن الحاجب بشرح الرضي ١٢٢/٣، الكليات ٤٠٠/١.
(٥) الموضع السابق .
(٦) سورة العلق (١٥- ١٦).
(٧) كافية ابن الحاجب بشرح الرضي ١٢٤/٣.
(٨) التعريفات ص (١٢٧) .
(٩) اختلف النحاة في عطف البيان ، فمنهم من أثبته ؛ كالكوفيين ، وجماعة منهم : أبو علي الفارسي وابن جني والزمخشري وابن عصفور ، وأمّا البقية ، فأوجبوا فيه البدلية ، وخصوا عطف البيان بالمعارف .
(١٠) وهي لابن مالك في التسهيل، وعرّفه صاحب التعريفات بقوله: ((تابع يقرر أمر المتبوع في النسبة أو الشمول، وقيل: عبارة عن إعادة المعنى الحاصل قبله)). التعريفات ص (٤٥) .
(١١) كافية ابن الحاجب بشرح الرضي ٩٧/٣.
(١٢) القاموس المحيط، مادة (نسك).
(١٣) ينظر : شرح الرضي ٩٧/٣ ، أوضح المسالك ٢٠/٣ ، الهمع ١٩٧/٥ ، إظهار الأسرار ص (٧٧) .

الباب الثالث:في الإعراب

الإعراب بحسب الذات والحقيقة .

الإعراب بحسب المحل :

- الإعراب بالحركات .
- الإعراب بالحروف .
- الإعراب بالحركات مع الحذف .
- الإعراب بالحروف مع الحذف .

الإعراب بحسب الصفة :

- الإعراب اللفـــظي .
- الإعراب التقديري .
- الإعراب المحلـــي .

الباب الثالث: في الإعراب:

وهوَ – أي الإعرابُ – إمَّا حركة ... أو حرفٌ، أو حذفٌ، فأمَّا الحركة
فضمةٌ، وفتحةٌ، وكسرة ... مواضعُ الجميعِ ذاتُ شهرة
أمَّا الحروفُ فهي عُدَّت أربعة ... يا، ألفٌ، واوٌ، ونونٌ تابعة
والحذفُ للتحريكِ، والآخِر مع ... نونٍ، وهذي في مضارعٍ تقع
فجملةُ الأقسامِ مِن ذا عشرة ... ومُعرَبٌ أنواعُه المشتهرة
عندَ أهيل الفنِّ بالقياسِ ... إلى الذي نيلت بلا التباسِ
مِن هذه العشرة تسعةٌ لأن ... إعرابَها المعلومَ أما كان عنّ
بحركاتٍ محضةٍ أو أحرف ... كذا وقصر تينِ بالاسم اعرف
أو حركاتٍ مع حذفٍ عُلما ... أو بالحروفِ مع هذا، وهما
قد خُصِّصا بالفعلِ، ثمَّ المبتدا ... إمَّا يكون ذا تمامٍ قد بَدا
فيه بكونه بضمةٍ رُفِع ... ونصبُه بفتحةٍ قد اتَّبع
وجرُّه بكسرةٍ ما صُرفا ... مِن مفردٍ أو جمع تكسير وفا
أو ناقص الإعراب غيرالمنصرف ... وجمع أنثى بسلامة وُصِف
فذاكَ بالفتحة جرُّه كما ... ذا نصبُه بكسرةٍ قد عُلما

[١٠٠/ب] الباب الثالث: في الإعراب، وهو مأخوذ من (أعربه) إذا أوضحه[١]، لأنه يوضح المعاني المقتضية للإعراب[٢]، أو من (عربت معدته) إذا فسدت، فتكون الهمزة للسلب، فمعناه : إزالة الفساد، وسُمي به لأنَّه يزيل التباس بعض المعاني ببعض[٣]، وهو اصطلاحاً: شيء من حركة، أو حرف، أو حذف جاء من العامل يختلف بسببه آخر المعرب لفظاً ، أو تقديراً ، أو محلاً[٤].
وله تقسيمات متداخلة بعضها في بعض.

التقسيم الأول : تقسيمه بحسب الذات والحقيقة

وإليه الإشارة بقولي: (وهو - أي الإعراب - إمَّا حركة)، وهي الأصل فيه لخفتها، وكونها أدل على المقصود[٥] ولذا قدِّمت، (أو حرفٌ، أو حذفٌ)، أي: حذف أحدهما للجازم، ولذا أخِّر عنهما ، (فأمَّا الحركة) الإعرابية المتقدم ذكرها فهي ثلاثة[٦]: (ضمةٌ) ، سميت بها لضم الشفتين عندها، (و فتحةٌ) ، سميت بها

---

(١) القاموس المحيط ، مادة (عرب).
(٢) ينظر : الأشباه والنظائر في النحو ١٠٥/١.
(٣) الموضع السابق.
(٤) ينظر : التعريفات ص (٢٩) ، الكليات ٢٢٦/١.
(٥) ينظر : شرح الرضي ٦٣/١.
(٦) ثلاثة على ما في كافية ابن الحاجب، وقال ابن هشام في شرح الشذور: ((أنواع الإعراب أربعة: رفعٌ ونصبٌ وجرٌ وجزم، وعن بعضهم أنَّ الجزم ليس بإعراب، وليس بشيء)). ينظر : كافية ابن الحاجب بشرح الرضي ٥٧/١ ، شرح شذور الذهب ص (٣٥) .

لفتح الفم عندها، (وكسرة) ، سميت بها لتسفل الفك الأسفل عندها ، فكأنّه يكسر[١] نحو: ([جاءَ][٢] زيدٌ)، و (رأيتُ زيداً) ، و (مررتُ بزيدٍ). وتطلق هذه الثلاثة على الحركة البنائية أيضاً[٣]، بخلاف الرفع والنصب والجر، فإنّها لا تطلق عند البصريين إلاّ على الحركة الإعرابية[٤]. ثمّ أنّ (مواضع الجميع) ؛ من الضمة و الفتحة والكسرة (ذات شهرة)، أي: مشتهرة[٥]، وستأتي آنفاً[٦].

(أمّا الحروف) الإعرابية، (فهي عُدّت أربعة) بالاستقراء: الأول: (يا) بالقصر ، نحو: (مررتُ بأبيه)، والثاني: (ألف)، نحو: (رأيتُ أباه)، و الثالث: (واو) ، نحو: (جاءني أبوه)، (و) الرابع: (نون) تابعة في الذكر[١٠١/أ] و الرتبة للثلاثة المتقدمة نحو: (تضربون، وتضربين، وتضربان)[٧].

(و) أمّا (الحذف) ، فهو ثلاثة: الأول: الحذف (للتحريك) ؛ أي للحركة إذا كان الفعل صحيحاً، نحو: (لم يضرب)، (و) الثاني: حذف (الآخر) إن كان معتل الآخر ، نحو: (لم يغزُ، ولم يخشَ، ولم يرمِ)، (مع) حذف (نون) إعرابية وهذا هو الثالث ، نحو: (لم يضربا، ولم تضربي، ولم يضربوا)، (وهذي) الثلاثة وهي : حذف الحركة ، وحذف الآخر، وحذف النون، (في) فعل (مضارع تقع) كما تقرر من الأمثلة[٨].

(فجملة الأقسام)، أي: مجموع الأقسام الحاصلة (من ذا) التقسيم (عشرة) لأنّ القسم الأول ثلاثة، والثالث أيضاً ثلاثة، والثاني أربعة، فالمجموع عشرة .

تنبيــه: [الفاء][٩] في قوله: (فجملة الأقسام) : فذلكة ؛ وهي التي تدخل على الإجمال بعد التفصيل، كما ذكره الشهاب الخفاجي في حواشي الأنوار[١٠] وغيره فاحفظه فإنّه نفيسٌ، وقد غفل عنه كثيرون.

---

(١) ينظر : شرح الرضي ٥٧/١.
(٢) النبرة ساقطة في الأصل.
(٣) وذلك عند الكوفيين. ينظر : شرح الرضي ٥٩/١.
(٤) ويطلقون على الحركات البنائية: الضم،والفتح، والكسر. ينظر : السابق والصفحة نفسها.
(٥) ينظر : إظهار الأسرار ص (٧٨) .
(٦) قد سبق بأنّ آنفاً بمعنى : قريباً .
(٧) ينظر : شرح الرضي ٦٣/١- ٦٥ ، المصباح للمطرزي ص (٤٥) ، إظهار الأسرار ص (٧٨) .
(٨) ينظر : المصباح للمطرزي ص (٤٧) ، إظهار الأسرار ص (٧٨) .
(٩) النبرة ساقطة في الأصل.
(١٠) قال الشهاب الخفاجي في حاشيته على تفسير أنوار التنزيل للبيضاوي : ((والفذلكة : عبارة عن إجمال الأمور . مأخوذة من قول الحاسب ، بعد ما يلي مفردات ما يحسبه : فجملة ذلك كذا ، فركب هذا اللفظ من بعض حروفه . وهذه اللفظة لم تسمع من فصحاء العرب ، وإنما أحدثها المولدون....)) . حاشية الشهاب على البيضاوي ٣٨٧/١ .

[الإعـراب بحسـب المحـل]

ثمَّ شرعتُ في التقسيم الثاني للإعراب، وهو تقسيمه بحسب المحل للإعراب أي : المحل الذي هو للإعراب، فقلتُ: (ومعربٌ أنواعه المشتهرة، عند أهيل الفن) أي: النحاة، (بالقياس)، أي: بالنظر، لأنَّ القياس كما قاله بعضهم، إذا استعمل بـ (إلى) يكون بمعنى النظر[1]، (إلى) الإعراب (الذي نيلت)، أي: أعطيت تلك الأنواع إيّاه مطلقاً، حركة كان أو غيرها، (بلا التباس)، أي: بلا اشتباه[2] (من هذه العشرة) الحاصلة من التقسيم الأول، بسكون الشين من العشرة للوزن (تسعة) ، وإن كان القياس يقتضي أن تكون [١٠/ب] عشرة.

تنبيـــه: (معرب): مبتدأ أول، و (أنواعه): مبتدأ ثانٍ، وخبره (تسعة) والجملة خبر عن الأول، والرابط الهاء من (أنواعه)، و (بالقياس): ظرف مستقر صفة ثانية لـ (الأنواع) بتقدير المتعلق معرفة، ويجوز أن يكون حالاً منها، أو أن يكون ظرفاً لغواً للنسبة بين المبتدأ والخبر، و (نيلت): صلة الموصول، ولم يبرز فيها الضمير، مع أنَّها جرت على غير من هي له لأمن اللبس، جرياً على مذهب الكوفيين[3]، (لأن): بالتخفيف للوزن، و اللام متعلقة بالانحصار المفهوم من قولنا (تسعة)، أو بالانحصار المقدر في نظم الكلام، كما أفاده العصام في نظير ما هنا أي: وإنَّما انحصر الأنواع في التسعة، (لأن إعرابها)، أي : التسعة، (المعلوم) المقرر، (أما كان عنَّ)، أي: ظهر[4]، ملابساً (بحركات محضة)، أي: لا مع الحذف، (أو أحرف كذا)، أي: محضة لا مع الحذف، و (قصر) ، أي اختصاص (تين)، أي: الحركات و الأحرف، (بالاسم) المعرب (اعرف) أنتَ (أو حركات مع حذف علما، أو بالحروف مع هذا)، أي: مع الحذف، (وهما) أي الحركات والحروف مقارنتين بالحذف، (قد خصصا بالفعل) المضارع ، على ما مرّ.

[الإعـراب بالحـركات]

(ثمَّ) القسم (المبتدا) ، أي : الأول، وهو ما يكون الإعراب فيه بالحركات المحضة، (إمَّا يكون ذا تمام) ، أي: تاماً، (قد بدا) ، أي : ظهر، (فيه) ، أي في

---

(١) وهذا المعنى أقرب للقياس الشرعي . ينظر : الكليات ٢٤/٤ .

(٢) وفي المصباح : ((الالتباس : الاختلاط والإشكال)) . المصباح المنير ، مادة (لبس) .

(٣) قال ابن هشام في حديثه عن صلة الموصول : ((وتفتقر كل الموصولات إلى صلة ، متأخرة عنها ، مشتملة على ضمير مطابق لها يسمى العائد ..... ويجوز حذف العائد المرفوع إذا كان مبتدأ مخبراً عنه بمفرد ، فلا يحذف في نحو : جاء اللذان قاما أو ضربا ، لأنّه غير مبتدأ ، ولا في نحو : جاء الذي هو يقوم ، أو هو في الدار لأنّ الخبر غير مفرد ، فإذا حُذف الضمير ، لم يدل دليل على حذفه ، إذ الباقي بعد الحذف صالحٌ لأن يكون صلة كاملة ، بخلاف الخبر المفرد ، نحو : (أيهم أشد) ، وشذت قراءة بعضهم : ﴿ تماماً على الذي أحسنُ﴾ . والكوفيون يقيسون على ذلك)) . أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١٢٠/١ .

(٤) القاموس المحيط ، مادة (عنن) .

الإعراب ،أي : يكون إعرابه بالحركات الثلاث في الأحوال الثلاث، غير تابع بعضها لبعض في بعض الأحوال، وإلى هذا يشير تفسير التام [١٠٢/أ] بقولي (بكونه بضمة) متعلق بما بعده، أي : (رفع) بضمة، يعني حالة الرفع [ملابسة][١] بالضمة ، نحو: (جاءَ زيدٌ)، (و) بكون (نصبه بفتحة قد اتبع)، يعني: حالة النصب ملابسة بالفتحة نحو: (رأيتُ زيداً)، (و) كون (جره بكسرة)، يعني حالة الجر ملابسة بالكسرة نحو: (مررتُ بزيدٍ)[٢].

والتام الإعراب: الذي يكون إعرابه بالحركات المحضة هو (ما) ، أي : الاسم الذي (صرفا) ، أي : قبل الجر والتنوين، (من) اسم (مفرد) نحو: (جاءَ زيدٌ)، و (رأيتُ زيداً)، و (مررتُ بزيدٍ)، (أوجمع تكسير وفا) أي: أتى[٣]، مذكراً كان أو مؤنثاً، وهو ما تغير بناء واحده للجمعية[٤] نحو: (جاءَ رجالٌ وهنودٌ)، و (رأيتُ رجالاً وهنوداً)، و(مررتُ برجالٍ وهنودٍ). وخرج بقولنا: (صرف) غير المنصرف، فإنَّ إعرابه سواء كان مفرداً أم جمعاً ناقصٌ، كما يأتي آنفاً، وبـ (مفرد أو جمع تكسير) ، المثنى، وجمع المذكر السالم وجمع المؤنث السالم، فإنَّ إعراب الأوليين بالحروف، وإعراب الثالث بالحركة لكنه ناقص، كما سيجيء.[٥]

(أو) يكون المبتدا قد بدا (ناقص الإعراب)، أي: إعرابه بالحركتين فقط في الأحوال الثلاثة، وهو على قسمين:
الأول: ما يكون المتروك فيه الكسرة، وهو الاسم (غير المنصرف) .
والثاني: ما يكون المتروك فيه الفتحة، (و) هو (جمع أنثى بسلامة وصف)، أي: جمع المؤنث السالم[٦].

(فذاك) ، أي : الاسم غير المنصرف (بالفتحة جره)، أي: جرّه ملابس بالفتحة، نحو: (مررتُ بأحمدَ وبإبراهيمَ و مساجدَ)، وأمَّا نصبه و رفعه فكالاسم المفرد المنصرف، فينصب بالفتحة، ويرفع بالضمة، نحو: (جاءَ أحمدُ، ورأيتُ أحمدَ)، (كما) أنَّ (ذا)، أي: جمع المؤنث السالم (نصبه بكسرة قد علما) [١٠٢/ب]، نحو: (رأيتُ الهنداتِ والمسلماتِ)، وأمَّا رفعه وجره فكالاسم المفرد المنصرف، فيرفع بالضمة، ويجر بالكسرة، نحو: ([جاءت][٧] الهنداتُ، ومررتُ بالهنداتِ)[٨].

---

(١) في الأصل (ملابس)، وكذا التي بعدها.
(٢) ينظر : إظهار الأسرار ص (٧٨) .
(٣) المصباح المنير ، مادة (وفي)
(٤) التعريفات ص (٧٠) .
(٥) ينظر : إظهار الأسرار ص (٧٨) .
(٦) الموضع السابق .
(٧) في الأصل (جائت).
(٨) ينظر : المصباح للمطرزي ص (٤٦) ، إظهار الأسرار ص (٧٨) .

تنبيـــه: في قولي: (كما ذا) إلى آخره ، وصل (ما) المصدرية بجملة اسمية وهو جائز، وإن كان قليلاً، كما قاله المحقق الصبان[١].

[الإعـــراب بالحـروف]

والثـانِ كالأوَّل فـي انقسـامِ ... فنـاقـصٌ فيـــه وذو تمـــامِ
يُرفـعُ بالـواو، وباليـاءِ يُجر ... ونصبُـهُ بألـفٍ قـد استقـــر
وهـو: أبـوكَ، وأخـوكَ، وحمـو ... كِ، فوكَ، ذو مالٍ، هنوُكَ الخاتِمُ
ورفـعُ ناقـصٍ بـواوٍ جائـي ... ونصبُـه، وجـرُّه بالياءِ
وذاكَ جمـعٌ لمذكـرٍ سَلَـم ... أولـو، وعشرونَ، وبابُـه عُلِـم
أو رفعُـه بألـف، نصبٌ بيـا ... كـجـرّه، ذلـكَ مـا قـد ثنّـيا
واثنـان واثنتـان، كلتـا وكـلا ... إذا لمضمـرُ مُضـافـاً جُعـلا

(و) القسم (الثان): هو ما يكون الإعراب فيه بالحروف المحضة، كالقسم (الأول في انقسام)، فهو على قسمين أيضاً، **فالأول:** ما هو (ناقصٌ فيه) ،أي : في الإعراب؛ أي: ما يكون إعرابه بالحرفين فقط في الأحوال الثلاث[٢].

والثاني: ما هو (ذو تمام) أي: تام في الإعراب، ومعنى كونه تام الإعراب أنّه (يرفع بالواو، وباليا يجر، ونصبه بألف قد استقر)، أي: ثبت، فيكون إعرابه ملابساً بالأحرف الثلاثة في الأحوال [الثلاثة][٣] على ما هو الأصل، كما في الإعراب بالحركة، و(هو) [١٠٣/أ] أي : تام الإعراب بما ذكر، الأسماء الستة المضافة إلى غير ياء المتكلم، مفردة مكبرة[٤]، كما يفيد النظم، وهي: (أبوك، وأخوك، وحموكِ) بكسر الكاف، لأنّ (الحم) قريب المرأة من جانب زوجها، فلا يضاف إلاّ إليها[٥] ، (فوك ، ذو مالٍ ، وهنوك الخاتِم)، بكسر التاء؛ أي: الآخِر لتلك الأسماء الستة المذكورة في النظم ، و(الهن): الشيء الذي يستهجن ذكره كالعورة والصفات الذميمة[٦]، نحو: (جاءِ أبوكَ وأخوك و حموك وهنوك وفوك و ذو مال) ، و (رأيتُ أباك وأخاك وحماك وهناك وفاك وذا مال)، و (مررتُ بأبيك وأخيك وحميك وهنيك وفيك وذي مال)[٧].

---

(١) حاشية الصبان على الأشموني ١٦٠/١ .
(٢) إظهار الأسرار ص (٧٨) .
(٣) التاء المربوطة ساقطة في الأصل .
(٤) ينظر : شرح الرضي ٦٦/١ ، أوضح المسالك ٢٨/١ ، الهمع ١٢٢/١.
(٥) في القاموس: ((حمو المرأة، وحمو الرجل: أو امرأته، أو أخوها، أو عمها.....))، فالإضافة إذن للمرأة ولغيرها. القاموس المحيط، مادة (حمو).
(٦) المصباح المنير، مادة (هنو).
(٧) ينظر : المصباح للمطرزي ص (٤٥) ، إظهار الأسرار ص (٧٨) .

وأمَّا إذا لم تكن مضافة، فإعرابها بالحركات الظاهرة، نحو: (جاءِ أبٌ، ورأيتُ أباً، ومررتُ بأبٍ)[1]، أو كانت مضافة إلى ياء المتكلم، فإعرابها بالحركات المقدرة كسائر الأسماء المضافة إليها، نحو: (جاءني أخي، ورأيتُ أخي ومررتُ بأخي)[2]، و المثنى والمجموع منها معربان بإعراب المثنى والجمع من غيرها، نحو: (جاءَ أبوان، ورأيتُ أبوين، ومررتُ بأبوين)، و (جاءَ أبون، ورأيتُ أبين، ومررتُ بأبين)[3]، والمصغر منها معربٌ بالحركات الظاهرة، نحو: (جاءِ أخيُّكَ، ورأيتُ أخيَّكَ، ومررتُ بأخيِّكَ)[4]. هذا حكم تام الإعراب من هذا القسم.

وأمَّا الناقص فهو على قسمين: قسمٌ رفعه بالواو، ونصبه وجرّه بالياء، وقسمٌ رفعه بالألف، ونصبه وجرّه بالياء، والأول هو جمع المذكر السالم وما ألحق به والثاني هو المثنى وما ألحق به، وقد ذكرتُ الأول بقولي: (ورفعُ ناقصٍ بواوٍ جائي)، وتقدم أنَّ معنى كونه ناقصاً: أن يكون إعرابه بالحرفين فقط في الأحوال الثلاث (ونصبه وجرّه بالياء، وذاك)، أي: ناقص الإعراب بالحرفين [١٠٣/ب] المذكورين (جمع [لمذكر][5] سلم)، وهو ما لم يتغير بناء واحده للجمعية[6]، نحو: (جاءَ الزيدون، ورأيتُ الزيدين، ومررتُ بالزيدين)[7].

وأمَّا جمع المؤنث السالم[8] [فإعرابه][9] بالحركات، كما مرّ ، وما لم يكن واحده مذكر، لكن جُمع بالواو والنون، كـ (سنين، وأرضين، وثبين[10]) ، ونحوها فهو من الشواذ، وألحق بجمع المذكر السالم[11].

(أولو): جمع (ذو) من غير لفظه[12]، نحو: (جاءَ أولو الفضل، ورأيتُ أولي الفضل، ومررتُ بأولي الفضل)، وكذلك (عشرون ، وبابه عُلم)، أي نظائره المعلومة، وهي ثلاثون إلى تسعين، نحو: (جاءني عشرون رجلاً، ورأيتُ ثلاثين رجلاً، ومررتُ بأربعين رجلاً) .

---

(١) ينظر : شرح الرضي ٦٦/١ ، الهمع ١٢٢/١.
(٢) الموضع السابق .
(٣) الموضع السابق .
(٤) الموضع السابق .
(٥) في الأصل (بمذكر) .
(٦) التعريفات ص (٦٩) .
(٧) ينظر : المصباح للمطرزي ص (٤٥ -٤٦) ، إظهار الأسرار ص (٧٩) .
(٨) في الأصل (والمذكر السالم) تصحيف واضح.
(٩) في الأصل (فإعرابهما).
(١٠) الثبون : جمع ثُبة بضم الثاء : وهي: وسط الحوض، والجماعة، والعصبة من الفرسان. القاموس المحيط مادة (ثبو).
(١١) هذه الجموع سمعت من العرب، واقتصر فيها على السماع. ينظر : الهمع ١٥٦/١.
(١٢) شرح الرضي ٣٤٨/٤ .

ثمَّ ذكرتُ القسم الثاني، وهو المثنى وما ألحق به بقولي: (أو رفعه بألف) و(نصب) له (بيا كجرّه)، فإنَّه يكون بالياء، (وذلك) ، أي : ناقص الإعراب بهذين الحرفين (ما قد ثنّيا) ، أي : المثنى من الأسماء، وهو ما لحق آخر مفرده ألف أو ياء مع نون مكسورة فيهما[1]، نحو: (جاءني الزيدان، ورأيتُ الزيدين ومررتُ بالزيدين)[2].

وألحق به (اثنان، واثنتان) ، وثنتان [3]، وإنَّما ألحقت هذه الألفاظ به لأنَّها وإن كانت مفردة، لكن صورتها صورة المثنى، ومعناها معنى المثنى[4]، نحو: (جاءني اثنان، و رأيتُ اثنين، ومررتُ باثنين)، وهكذا [ثنتان][5].

وكذلك: (كلتا وكلا إذا لمضمر مضاف جُعلا)، أي: إذا جُعل كلّ منهما مضافاً إلى ضمير[6]، نحو: (جاءني الرجلان كلاهما، ورأيتُ الرجلين كليهما، ومررتُ بالرجلين كليهما)، و (جاءتني الهندان كلتاهما، ورأيتُ الهندين كلتيهما).
وأمَّا إذا كان مضافاً إلى مظهر، فيكون معرباً بالحركات التقديرية، نحو: (جاءني كلا الرجلين، ورأيتُ كلا الرجلين، ومررتُ بكلا الرجلين)[7]. [١٠٤/أ]

[الإعراب بالحركات مع الحذف]

ثالثهُنَّ ذا تمامٍ يقع ... قسمان: ما بضمةٍ يرتفع
ونصبُه بفتحةٍ وجُزما ... بحذفِ تحريكٍ له قد لزما
فعلٌ مضارعٌ صحيحُ الآخر ... لم يتّصل شيءٌ به من مضمر
لقسمه الآخَر ما لذا لزم ... لكنّه بحذف آخرٍ جُزم
وذلكَ المضارعُ الذي أعِل ... آخِرُه بمضمرٍ لم يتصل

(ثالثهنّ) ، أي : الأقسام، وهو ما يكون إعرابه بالحركات مع الحذف (ذا تمام) ، أي : (يقع) حال كونه تاماً في الإعراب، وهو (قسمان) لأنَّ محذوفه إمَّا حركة أو حرف، فالقسم الأول: (ما بضمة) ظاهرة وصلاً، أو مقدرة وقفاً (يرتفع)، (ونصبه) يكون (بفتحة وجُزما) والألف فيه للإطلاق (بحذف تحريك له قد لزما)، أي: وجزمه بحذف حركة لازمة وثابتة له ، ولو تقديراً، كما إذا التقى الساكنان بعده، وهذا القسم الذي يكون محذوفه حركة هو (فعلٌ مضارع صحيح الآخر) ، وهو ما ليس في آخره حرف علة، (لم يتصل شيءٌ به) أي

---

(١) التعريفات ص (١٦٨) .
(٢) ينظر : إظهار الأسرار ص (٧٨ – ٧٩) .
(٣) اثنان واثنتان في لغة الحجازيين، وثنتان في لغة التميميين. ينظر : الهمع ١٣٥/١ ، شرح التصريح ٦٨/١.
(٤) أضاف صاحب الكليات : ((ولا واحد لهما من لفظهما ، اكتفاءً عنه بالواحد ، كما لا تثنية للواحد)) . الكليات ٤٣/١ .
(٥) في الأصل (اثنتان) تصحيف.
(٦) ينظر : شرح الرضي ٧٩/١ ، الهمع ١٣٦/١ ، شرح التصريح ٦٨/١.
(٧) الموضع السابق .

بآخره (من مضمر) أي مرفوع، إذ باتصال المنصوب لا يخرج عن هذا الحكم نحو: (يضربُ، ولن يضربَ، ولم يضرب القومُ)[1].

وأمَّا إذا لم يكن صحيح الآخر، فهو من القسم الثاني من هذا القسم الثالث الآتي حكمه آنفاً، أو اتصل به ضمير مرفوع، فهو من القسم الرابع الآتي.

ثمّ أشرتُ إلى حكم القسم الثاني بقولي: (لقسمه الآخَر) بفتح الخاء، وهو القسم الثاني، (ما لذا) القسم الأول (لزم)، أعني من حيث الإعراب بالحركة، فلا يرد أنَّ هذا القسم يرفع بالضمة المقدرة، وينصب بالفتحة المقدرة في بعض الأحوال بخلاف الأول [١٠٤/ب] ، فإنّ إعرابه بالضمة والفتحة الظاهرتين، (لكنّه) ، أي هذا القسم الآخر (بحذف آخِر) له بكسر الخاء، يكون حرف علة (جزم)، سواء كان واواً أو ياءً أو ألفاً، لأنَّ الجازم إذا لم يجد الحركة، أسقط الحرف المناسب لها[2].

(وذلك) أي: القسم الثاني الذي يكون محذوفه حرفاً عند دخول الجازم ، هو الفعل (المضارع الذي أعلّ آخره)، بأن كان آخره حرف علة، (بمضمر لم يتصل) ، أي: لم يتصل آخره بضمير مرفوع ، لما تقدّم من أنَّ اتصال المنصوب لا يغير الحكم، وذلك نحو: (يدعو، ويخشى، ويرمي)، و (لن يدعوَ، ولن يخشى ولن يرمي) ، و(لم يدعُ، ولم يخشَ، ولم يرمِ)[3].

[الإعراب بالحروف مع الحذف]

رابعُها ناقصَ الإعرابِ جلا ... مضارعٌ به ضميرٌ وُصِلا
لغير نسوةٍ، فبالنون ارتفع ... والنصبُ والجزمُ بحذفِها يقع

(رابعها) ، أي : الأقسام، وهو ما يكون إعرابه بالحروف مع الحذف (ناقصَ الإعراب) : حال مقدم من الضمير المستتر في (جلا) ، أي: ظهر الرابع حال كونه ناقص الإعراب، وهذا القسم لا يكون إلاّ كذلك، وهو فعلٌ (مضارعٌ به) أي : بآخره، (ضمير) ، أي : مرفوع لما مرّ، (وُصلا) بشرط أن يكون ذلك الضمير، (لغير) جمع (نسوة)، فحكمه أنّه (بالنون) ، أي : الإعرابية، سواء كانت للتثنية أو للجمع ، (ارتفع)، نحو: (يضربان، وتضربون، وتضربين) (والنصب والجزم) للمضارع المذكور كل منهما (بحذفها)، أي : بحذف النون الإعرابية (يقع) ، نحو: (لن يضربا، لن يضربوا، لن تضربي) ، (لم تضربا، لم تضربوا، لم تضربي)[4].

---

(١) ينظر : كافية ابن الحاجب ١٨/٤ ، المصباح للمطرزي ص (٤٧) ، إظهار الإسرار ص (٧٩) .
(٢) الموضع السابق ..
(٣) الموضع السابق .
(٤) ينظر : كافية ابن الحاجب ١٧/٤ ، إظهار الأسرار ص (٧٩) .

وأمَّـا إذا اتـصل بـه ضـمير جمـع نـسوة، فيكـون مبنيـاً علـى الـسكون،نحو: (الهنداتُ يضربنَ [١٠٥/أ]، ولن يضربنَ، ولم يضربن)[١].

فظهر أنّ مجموع أقسام الإعراب الحاصلة من التقسيم بحسب المحل تسعة ستة منها تحصل بانقسام القسم الأول والثاني إلى تام الإعراب وناقصه ، المنقسم إلى قسمين، واثنان منها يحصلان بانقسام الثالث إلى قسمين، وواحد منها يحصل بالرابع[٢].

---

(١) ينظر : إظهار الأسرار ص (٧٩) .
(٢) الموضع السابق .

[الإعـراب بحسـب الصفـة]

فصلٌ:

ثـمّ اعلـمَن بـأنَّ ذا الإعـراب إن ... في اللفـظِ يظهر فبـ (لفظي) زكِن
كـ (جاءَ خالدٌ)، وإن لـم يظهـرا ... بـل كـانَ فـي آخـرهِ مُقـدَّرا
فـهـو الـذي يُسْمى بـ (تقديريّ) ... نحو:الفتى، القاضي، لدى، السري
وحيثُ لـم يظهـر، ولـم يُقـدّرا ... فـي آخِـرٍ، فـهـوَ محليـاً يـُرى
نحو: (توكلنا على مَـن يَرحـم ... ولـم يـَزل على العبـادِ يُنـعِـم)

هذا فصلٌ في بيان الإعراب اللفظي، والتقديري، والمحلي، وهذا تقسيمٌ آخر للإعراب، بحسب الصفة.

[الإعـراب اللفـظي]

(ثمَّ): هنا حرف ابتداء، فإنّه يجيء بهذا المعنى، كما صرّح به العلامة ابن كمال الوزير شارح المفتاح[١]، ويجوز أن يكون للتراخي في الرتبة[٢]. (اعلمن) بنون التوكيد الخفيفة ضمن (اعلم) بمعنى : اجزم، فلذا عُدّي بالباء[٣]، (بأنّ ذا الإعراب) المعلوم المبحوث عنه عند النحاة، حركةً كان أو حرفاً، (إن في اللفظ) أي: في لفظ ما له الإعراب (يظهر)، وهو الأصل ، لأنه علامة وحقها الظهور[٤] (فبلفظي زكن) أي عُلم، أي: فذلك الإعراب يسمى لفظياً لوجوده في اللفظ ، كـ (جـاءَ خالـدٌ، ورجـالٌ، وهنـودٌ)، و (رأيـتُ زيـداً، ورجـالاً، وهنـوداً) و (مررتُ بزيدٍ، ورجالٍ، وهنودٍ)[٥].

[الإعـراب التقـديري]

(وإن لم يظهرا)، أي : الإعراب في اللفظ، (بل كان في آخره)، أي المعرب (مقدّرا)، فهو: أي ذلك الإعراب ، هو الإعراب (الذي يسمى) بسكون [١٠٥/ب] السين من (أسميتُ)، (بتقديري) لوجوده في التقدير دون اللفظ والمحل[٦] ، نحو (أنا الداعي)، فتقدّر ضمة الياء في (الداعي) لثقلها. فالتقديري: ما لا يظهر في

---

(١) ينظر : حل أسرار الأخيار لزيني زادة ص (١٢٢) .
(٢) قال أبو البقاء: ((والتراخي الرتبي ليس معنى (ثمَّ) في اللغة وغيرها، بل يطلق عليه (ثمّ) مجازاً)). الكليات ١٢٥/٢.
(٣) المصباح المنير، مادة (علم).
(٤) ينظر : الكليات ٢٢٨/١.
(٥) إظهار الأسرار ص (٨٠) .
(٦) ينظر : الكليات ٢٢٩/١ .

اللفظ ، بل يقدّر في آخره لمانع فيه غير الإعراب الحقيقي[1]، إذ لو كان حقيقياً لكان محلياً كما يأتي، ولا يكون التقديري إلاّ في المعرب، كاللفظي ، وذلك في سبعة مواضع[2] :

الأول: معرب مفرد آخره ألف، وإن حُذف لالتقاء الساكنين، نحو: (الفتى القاضي، لدى، السري)، أي: الجدول ، وهو النهر، كما في المصباح[3]، فالألف في (الفتى، ولدى) منوي لا منسي فيكون كالملفوظ، فإن كان ذلك المفرد اسماً فإعرابه في الأحوال الثلاث تقديري، لتعذر الحركة على الألف؛ ملفوظاً أو مقدراً نحو (العصا وعصاً)[4]، وإن كان فعلاً، فرفعه ونصبه تقديري، لوجود ذلك الألف في تينك الحالتين، وجزمه بحذف ذلك الألف لفظي، لوجوده في اللفظ، نحو (يخشى ويخشى الله، ولن يخشى ، ولن يخشَ الناس، ولم يخشَ)[5].

والثاني: اسم معرب أضيف إلى ياء المتكلم، ولو حُذفت أو قلبت غير التثنية فإن كان ذلك الاسم المعرب جمع المذكر السالم، فرفعه تقديري للزوم القلب والإدغام دون نصبه وجره، نحو: (جاءني مسلميّ)، أصله: (مسلموي) قلِبت الواو ياءً وأدغمت، وأمَّا نصبه وجره فهما لفظيان بياء مدغم[6].
وإن كان غيره فإعرابه في الأحوال الثلاث تقديري على الأصح، سواء كان مفرداً أو جمعاً مكسراً، أو جمع مؤنث سالماً، نحو: (غلامي، وأخي، وأحبابي ومؤمناتي)[7].

والثالث [١٠٦/أ] : اسمٌ معربٌ آخره إعرابٌ محكي، أي: حركة أو حرف محكية، إمَّا جملة في الأصل، منقولة في الحال إلى العلمية، نحو: (تأبط شراً)، فإنّه معربٌ إعرابه تقديري على الصحيح[8]، وقيل: مبني كما قبل العلمية[9]. أو مفرد عند الحجازيين[10]، وأمَّا بنو تميم فلا يرون الحكاية في المفرد[11]، وإليه ذهب كثير من النحاة منهم سيبويه، كما في النتائج [12]، نحو: (من زيداً؟) مقولاً لمن قال: (ضربتُ زيداً) ، ونحو: (دعني عن تمرتان) مقولاً لمن قال: (ألكَ تمرتان؟) فـ (تمرتان) إعرابه بـ (ياء) مقدرة، والملفوظ حكاية[13].

---

(١) إظهار الأسرار ص (٨٠)
(٢) الموضع السابق .
(٣) المصباح المنير، مادة (سري).
(٤) إظهار الأسرار ص (٨٠ – ٨١) .
(٥) إظهار الأسرار ص (٨١) .
(٦) الموضع السابق .
(٧) الموضع السابق .
(٨) الموضع السابق . وينظر كذلك : الهمع ٣٢٧/٥ .
(٩) الموضع السابق .
(١٠) الموضع السابق . وينظر كذلك : الهمع ٣٢٤/٥ .
(١١) الموضع السابق .
(١٢) ينظر ما جاء في النتائج في : الموضع السابق .
(١٣) الموضع السابق .

وكذا كل علم مركب، جزؤه الثاني معمول في الأصل لما لا إعراب له، فلا يمكن إظهار إعرابه في هذا الجزء أيضاً، فيكون تقديرياً، نحو: (إنَّ زيداً): و (هل زيدٌ)، و (مِن زيدٍ) أعلاماً، فإنَّ كلاً منها معمولٌ في الأصل لما لا إعراب له، وهو الابتداء في الثاني، والحرف في الأول والثالث[1]، بخلاف نحو : (عبد الله) ونحو: (مضروبٌ غلامُه) علمين، فإنّ إعراب الجزء الأول منها لفظي بحسب العوامل والثاني مشغولٌ بإعراب الحكاية، ولذا لم يظهر فيه الإعراب مع أنّه الآخِر[2].

أو ما في آخره بناءٌ محكي، نحو: (خمسة عشر) علماً، فيكون معرباً بإعراب تقديري على الأشهر[3]، وقيل: يكون مبنياً كما قبل العلمية، ومثله (سيبويه)، كما في الامتحان[4].

والرابع: اسمٌ أو فعلٌ معرب في آخره ياء مكسورٌ ما قبلها، وإن حُذف لالتقاء الساكنين، فإن كان اسماً فرفعه وجره تقديري، نحو: (القاضي، وقاضٍ، وقاضي البلد)[5]، وإن كان فعلاً فرفعه فقط تقديري، إن لم يلحق بآخره ضمير مرفوع، نحو: (يرمي، وترمي، وأرمي، ونرمي)[6]، فإن لحق به ضمير مرفوع، فإن كان نون جمع المؤنث ، فيكون محلياً[7]، وإن كان غيره فيكون لفظياً في الأحوال الثلاث نحو: (يرميان، ويرمون، وترمين، ولن يرميا، ولم يرميا، .... إلى آخره)[8].

والخامس: فعلٌ آخره واو مضموم ما قبلها [١٠٦/ب] ، فرفعه فقط تقديري إن لم يلحق بآخره ضمير مرفوع، نحو: (يغزو، وتغزو، وأغزو، ونغزو)[9]، أمَّا إذا لحق به ضمير مرفوع، فيكون إعرابه لفظياً أو محلياً كما مرّ[10].

والسادس: اسمٌ معربٌ إعرابه بالحروف ملاق لساكن بعده، أي: لكلمة في أولها همزة وصل، فإن كان ذلك من الأسماء الستة المذكورة، فإعرابه في الحالات الثلاث تقديري، نحو: (جاءني أبو القاسم، ورأيتُ أبا القاسم، ومررتُ بأبي القاسم)[11]، وإن كان جمع المذكر السالم، فإن كان ما قبل حرف الإعراب مفتوحاً، نحو: (مصطفَون، مصطفَين) فيتحرك الواو بالضمة، والياء بالكسرة فيكون إعرابه لفظياً في الأحوال الثلاث ، لظهوره في لفظه، نحو: (جاءني مصطفو

---

(١) إظهار الأسرار ص (٨١) .
(٢) الموضع السابق .
(٣) الموضع السابق .
(٤) امتحان الأذكياء ص (٨) .
(٥) شرح الرضي ٨٥/١.
(٦) إظهار الأسرار ص (٨١) .
(٧) قوله : محلياً ؛ لأنه سيكون مبنياً حينها ، وقوله : لفظياً بعد ذلك ؛ لأنه سيعرب إعراب الأفعال الخمسة .
(٨) شرح الرضي ٨٥/١.
(٩) إظهار الأسرار ص (٨١) .
(١٠) أي : مثل ما ذكر في (يرميان) .
(١١) ينظر : شرح الكافية للجامي ٢٠٧/١.

القوم) بضم الواو، و (رأيتُ مصطفي القوم)، و (مررتُ بمصطفي القوم) بكسر الياء فيهما[١].

وإن لم يكن ما قبل حرف الإعراب مفتوحاً، فيُحذف كل من الواو والياء لالتقاء الساكنين، فيكون إعرابه تقديرياً في الأحوال الثلاث، نحو: (جاءني ضاربو القوم ورأيتُ ضاربي القوم، ومررتُ بضاربي القوم)[٢].

وإن كان ذلك الاسم تثنية، فرفعه تقديري، لحذف الألف لالتقاء الساكنين، وفي نصبه وجره تحرك الياء للساكنين بالكسر، فيكون إعرابه فيهما لفظياً، نحو (جاءني غلاما ابنك) بحذف الألف، و (رأيتُ غلامي ابنك)، و (مررتُ بغلامي ابنك) بكسر الياء فيهما[٣].

والسابع: المعرب الذي وُقف عليه بالإسكان ممّا يكون إعرابه بالحركة، فإن كان ذلك الموقوف عليه غير منون بتنوين التمكن، أو كان في آخره تاء التأنيث فإعرابه في الأحوال الثلاث تقديري، لعدم ظهوره في [١٠٧/أ] اللفظ، نحو (أحمد، وضاربه، وضاربات)[٤]. وإن كان منوناً بتنوين التمكين، ولم يكن في آخره تاء التأنيث، فرفعه وجره تقديري، لسقوط الإعراب بالوقف[٥]، دون نصبه، فإنّه يوقف عليه بالألف، فيكون لفظياً، لاقتضائه فتح ما قبله الذي هو النصب، نحو (زيد) فإنّه يقال: (جاءني زيدْ، ومررتُ بزيدْ) بسكون الدال، و (رأيتُ زيدا) بالألف[٦]. وأمّا ما يكون إعرابه بالحروف، فإنّه عند الوقف يكون إعرابه لفظياً، كـ (مسلمين، ويضربون)[٧].

[الإعـراب المحـلي]

(وحيث لم يظهر) الإعراب في اللفظ، (ولم يُقدرا في آخِر) بكسر الخاء، أي في آخر المعرب، بل قدِّر في نفسه لمانع عن ظهوره فيها، (فهو)، أي: فذلك الإعراب (محلياً يُرى) [أي][٨] : يُعلم، أي: يسمى ذلك الإعراب محلياً لكون المانع في نفسه[٩]، نحو: (توكلنا) أي : اعتمدنا (على مَن يرحمُ) الخلائق، (ولم يزل) أي : دائماً (على العباد) متعلق بما بعده، (يُنعم) بأنواع النعم، أي: يحسن إليهم بها

---

(١) إظهار الأسرار ص (٨١ – ٨٢) .
(٢) السابق ص (٨٢) .
(٣) الموضع السابق .
(٤) الموضع السابق .
(٥) الموضع السابق .
(٦) الموضع السابق ..
(٧) الموضع السابق .
(٨) في الأصل (أي أي) تكرار.
(٩) ينظر : الكليات ٢٢٩/١.

فـ (نا): من (توكلنا) مرفوع محلاً على الفاعلية، و (مَن): اسم موصول مبني على السكون، محله القريب مجرور بـ (على)، ومحله البعيد منصوب مفعول به غير صريح لـ (توكلنا).

والإعراب المحلي في موضعين:

الأول: الاسم المعرب المشتغل آخِرُه بإعراب غير محكي، نحو: (مررتُ بخالدٍ)، فإنَّه يُحكم على محل (خالد) بالنصب على المفعولية، وكذا (أعجبني ضربُ زيدٍ)، و (مُرَّ بزيدٍ)، فـ (زيد): مرفوع المحل على الفاعلية أو منصوبه على المفعولية في الأول، والنائبية في الثاني[1].
وأمَّا إذا اشتغل آخره بمحكي، فإنَّ إعرابه يكون تقديرياً[2]، كما تقدم.

والثاني: المبني، كالمضمر، واسم الإشارة، واسم الموصول، قاله البركوي[3]

وما ذكره في الأول صرّح به الأشموني أيضاً[4]، وقال الصبان: إنَّه قول الأكثر بناءً على عدم اختصاص المحلي بالمبنيات [١٠٧/ب] والجمل[5]، لكن قال في الفوائد: إنَّ عند الجمهور محل (زيد) في قولك: (مررتُ بزيدٍ) منصوب تقديراً، لأنَّ إعراب المحلي مخصوصٌ بالمبنيات عندهم ، كما في شرح العصام ومحلاً عند من لم يخصه بها، كما هو مذهب صاحب الإظهار.[6]

---

(١) إظهار الأسرار ص (٨٢) .
(٢) ينظر : الكليات ٢٢٩/١.
(٣) إظهار الأسرار ص (٨٢) .
(٤) شرح الأشموني على الألفية ٨٩/٢ .
(٥) حاشية الصبان على الأشموني ٨٩/٢ .
(٦) إظهار الأسرار ص (٨٢) .

خـاتـمـــة

الجمـل التـي لهـا محـلٌ مـن الإعـراب سبـعٌ

إحداها: الواقعة خبراً: لمبتدأ في الأصل، أو في الحال، وموضعها رفعٌ في بابي المبتدأ وإنَّ، بكسر الهمزة وفتح النون المشددة، فالأول، نحو: (زيدٌ قامَ أبوه) فجملة (قامَ أبوه) في موضع رفع خبر عن (زيد)، والثاني : (إنَّ زيداً قامَ أبوه) فجملة (قامَ أبوه) في موضع رفع خبر إنَّ[١].

ونصبٌ في بابي كان وكاد، فالأول، نحو: ﴿ كَـانُواْ[٢] يَظْلِمُـونَ﴾ [٣]، فجملة (يظلمون) من الفعل والفاعل في موضع نصب خبر لكان، والثاني، نحو: ﴿ وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ﴾ [٤]، فجملة (يفعلون) في موضع نصب خبر لـ (كاد)[٥].

تنبيـه: مثل (زيدٌ قامَ أبوه) نحو: (زيدٌ اضربه)، و (عمروٌ هل جاءكَ؟) ممّا وقع فيه الخبر جملة طلبية على الصحيح، ومقابل الصحيح أنَّها في محل نصب أو رفع، مقول لقول محذوف هو الخبر، أي: (زيدٌ مقولٌ فيه)، أو (يقال) أو (قالَ شخصٌ في حقه اضربه)[٦]، الخ، أفاده المدابغي.

والثانية والثالثة: الواقعة حالاً والواقعة مفعولاً به:ومحلهما النصب، فالواقعة حالاً، نحو قوله تعالى: ﴿ وَجَاؤُواْ أَبَاهُمْ عِشَاء يَبْكُونَ﴾ [٧]، فجملة (يبكون) من الفعل والفاعل في محل نصب على الحال من الواو، و (عشاءً): منصوب على الظرفية والواقعة مفعولاً به ، نحو: (قال زيدٌ : عمروٌ منطلقٌ)، فجملة [١٠٨/أ] (عمروٌ منطلقٌ) من المبتدأ والخبر في محل نصب، على [أنَّها][٨] مفعولٌ لـ (قالَ)[٩].

---

(١) مغني اللبيب ٤٧٢/٢.
(٢) الألف الفارقة ساقطة في الأصل.
(٣) سورة الأعراف (١٦٢)، (١٧٧).
(٤) سورة البقرة (٧١).
(٥) مغني اللبيب ٤٧٢/٢.
(٦) الموضع السابق .
(٧) سورة يوسف (١٦).
(٨) في الأصل (على أنَّه).
(٩) مغني اللبيب ٤٧٢/٢- ٤٧٤.

والرابعة: المضاف إليها: ومحلها الجر، فعلية كانت أو اسمية، فالأولى، نحو قوله تعالى: ﴿ هَذَا يَوْمُ يَنفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾ [١]، فجملة (ينفع الصادقين صدقهم) في محل جر بإضافة (يوم) إليها[٢].

والثانية: نحو قوله تعالى: ﴿ يَوْمَ هُم بَارِزُونَ﴾ [٣]فجملة (هم بارزون) من المبتدأ والخبر في محل جر بإضافة (يوم) إليها، والدليل على أنَّ (يوم) فيهما مضاف عدم تنوينه. وكذا كل جملة وقعت بعد (إذ) الدالة على الماضي، أو (إذا) الدالة على المستقبل، أو (حيث) الدالة على المكان غالباً، أو (لمّا) الوجودية الدالة على وجود شيء لوجود غيره فيما مضى عند من قال باسميتها[٤]، نحو: (لمّا [جاءني][٥] أكرمتُه)، فإنَّها تربط فيما مضى وجود الإكرام بوجود المجيء أو(بينما) أو (بينا) بزيادة الميم في الأولى، وحذفها في الثانية، هي في موضع خفض بإضافتهن إليها، نحو:﴿ وَاذْكُرُواْ إِذْ أَنتُمْ قَلِيلٌ﴾ [٦]، و﴿ إِذْ كُنتُمْ قَلِيلاً﴾ [٧] فتضاف (إذ) للجملة الاسمية والفعلية[٨]، ونحو: ﴿ إِذَا جَاء نَصْرُ اللَّهِ﴾ [٩]، وتختص (إذا) بالجملة الفعلية على الأصح[١٠]، ونحو: (جلستُ حيثُ جلسَ زيدٌ)، أو (حيثُ زيدٌ جالسٌ)، فتضاف (حيث) للجملتين[١١]، وتختص (لمَّا) بالفعل الماضي كالمثال المار، ونحو: (بينما أو بينا زيدٌ قائمٌ، أو يقومُ). قال الشيخ خالد: والصحيح أنَّ (ما) كافة لـ (بين) عن الإضافة، فلا محل للجملة بعدها من الإعراب، وأصل (بينا) (بينما) فحُذفت[١٢]. انتهى.

وظاهر كلام الرضي في شرح الكافية أنّ (ما) في (بينما)، والألف في (بينا) كافتان لـ (بين) عن الإضافة، فكلٌ منهما أصلٌ مستقل، ليس مضافاً إلى الجملة، وتحتاجان إلى جواب لما فيهما من معنى الشرط، والأفصح اقترانه بـ (إذ) أو (إذا) الفجائيتين، نحو: ((بينما نحنُ جلوسٌ عند رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات يوم إذ طلع)) [١٣]، وتجرده عنها خلاف الأفصح، هذا عند الأصمعي، وعكس غيره[١٤].

---

(١) سورة المائدة (١١٩).
(٢) مغني اللبيب ٤٨١/٢ .
(٣) سورة غافر (١٦).
(٤) مغني اللبيب ٤٨٢/٢.
(٥) في الأصل (جائني) .
(٦) سورة الأنفال (٢٦).
(٧) سورة الأعراف (٨٦).
(٨) شرح التصريح ٤١/٢.
(٩) سورة النصر (١).
(١٠) ينظر : مغني اللبيب ٤٨٢/٢، شرح التصريح ٤١/٢.
(١١) مغني اللبيب ٤٨٢/٢.
(١٢) موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب ، الشيخ خالد الأزهري ، مطبعة الحلبي ، مصر ، ١٩٦٠م ،(١٩) .
(١٣) الحديث صحيح برواية عمر بن الخطاب – رضي الله عنه – في صحيح مسلم بشرح النووي ١٦٣/١ .
(١٤) شرح الرضي ١٣٨/٤- ١٣٩.

والخامسة: الواقعة جواباً لشرط جازم: وهو (إن) الشرطية وأخواتها، إذا كانت الجملة الجوابية مقرونة بالفاء السببية الرابطة للجواب بالشرط، سواء كانت اسمية أو فعلية، خبرية أم إنشائية[1]، أو مقرونة بـ (إذا) الفجائية، أي : الداخلة على الفجأة ؛وهي ملاقاة الشيء بغتة، و لا تكون إلا اسمية، والأداة (إن) خاصة، ومحل هذه الجملة جزم[2]، نحو: ﴿ مَن يُضْلِلِ اللّهُ فَلاَ هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ﴾ [3] فجملة (لا هادي له) من (لا) واسمها وخبرها في محل جزم، لوقوعها جواباً لشرط جازم، وهو (مَن)، وقد قرنت بالفاء. ولكونها في محل جزم، قرأ حمزة[4] والكسائي بجزم (يذر) عطفاً [١٠٨/ب] على محل الجملة[5]، ونحو: ﴿ وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾ [6]، فجملة (هم يقنطون) في محل جزم لوقوعها جواباً لشرط جازم وهو (إن)، فأمَّا إذا خلا الجواب الذي يجزم لفظه من الفاء و إذا، نحو: (إن قامَ زيدٌ قامَ عمروٌ)، فمحل الجزم في الجواب محكومٌ به للفعل وحده، وهو (قامَ) في المثال، لا للجملة بأسرها، وهي (قامَ) وفاعله[7].

والسادسة: **التابعة لاسم مفرد**: كالجملة المنعوت بها، ومحلها بحسب منعوتها فإن كان منعوتها مرفوعاً ، فهي في موضع رفع، كالواقعة في قوله تعالى: ﴿ مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِيَ يَوْمٌ لاَّ بَيْعٌ فِيهِ﴾ [8]، فجملة (لا بيعٌ فيه) من اسم (لا) وخبرها في محل رفع، لأنَّها نعت لـ (يومٌ)، وإن كان منصوباً، فهي في موضع نصب، كالواقعة في قوله تعالى: ﴿ وَاتَّقُواْ يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللّهِ﴾ [9]، فجملة (ترجعون) في موضع نصب على أنَّها نعت لـ (يوم)، وإن كان مجروراً، فهي في موضع جر، كالواقعة

---

(١) مغني اللبيب ٤٨٥/٢.
(٢) الموضع السابق .
(٣) سورة الأعراف (١٨٦).
(٤) أبو عمارة حمزة بن حبيب بن عمارة الزيات الكوفي. أحد القراء السبعة المشهورين. ولد سنة ٨٠هـ وأدرك الصحابة بالسن، فيحتمل أن يكون رأى بعضهم. أخذ القراءة عن الأعمش، وحمران بن أعين، والسبيعي وغيرهم، وقد صارت إليه الإمامة في القراءة بعد عاصم والأعمش. وكان إماماً حجة ثقة ثبتاً، عارفاً بالعربية حافظاً للحديث. توفي سنة ١٥٦هـ ، وقيل: ١٥٨هـ. تنظر ترجمته في : تاريخ العلماء النحويين ص (٢٣٢) غاية النهاية في طبقات القراء٢٦١/١ ، معرفة القراء الكبار على الطبقات و الأعصار ، شمس الدين الذهبي تحقيق : بشار عواد معروف وآخرين ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٩٨٤م ، ١١١/١ ، شذرات الذهب ٢٤٠/١
(٥) تنظر القراءة في : كتاب السبعة في القراءات ص (٢٩٩) ، الكشاف ١٨٣/٢ ، النشر في القراءات العشر ٢٧٣/٢ ، البحر المحيط ٤٣٣/٤ ، تفسير القرطبي ٣٣٤/٧ .
(٦) سورة الروم (٣٦).
(٧) مغني اللبيب ٤٨٦/٢.
(٨) سورة البقرة (٢٥٤).
(٩) سورة البقرة (٢٨١).

في قوله تعالى: ﴿ لِيَوْمٍ لاَّ رَيْبَ فِيهِ﴾ [1]، فجملة (لا ريب فيه) في موضع جر لأنَّها نعت لـ (يومٍ)[2].

والسابعة: التابعة لجملة لها محل من الإعراب: وذلك في بابي النسق والبدل خاصة، كما في المغني[3]، فلا يقع في النعت وعطف البيان.

فالأول، نحو: (زيدٌ قامَ أبوه وقعدَ أخوه) ، فجملة (قامَ أبوه) في موضع رفع لأنَّها خبر المبتدأ، وكذا جملة (قعدَ أخوه) لأنَّها معطوفة عليها، ولو قدّرت العطف على مجموع الجملة الاسمية، وهي (زيدٌ قامَ أبوه)، لم يكن للمعطوفة محلٌ من الإعراب، لأنَّها معطوفة على جملة مستأنفة[4]، ولو قدّرت الواو في (وقعدَ) واو الحال، لا واو العطف، ولا واو الاستئناف، كانت الجملة في محل نصب على الحال من (أبوه)، وكانت (قد) فيها مضمرة؛ أي: زيدٌ قامَ أبوه، والحال أنَّه قد قعدَ أخوه[5].

والثاني نحو قوله:

٤١- أقولُ له ارحل لا تقيمنَّ عندنا وإلاَّ فكُن في السِّر والجهر مُسلِما[6]

فجملة (لا تقيمنَّ) في موضع نصب على البدلية من (ارحل)[7].

---

(١) سورة آل عمران (٩، ٢٥).
(٢) مغني اللبيب ٤٨٧/٢.
(٣) السابق ٤٨٩/٢.
(٤) الموضع السابق .
(٥) الموضع السابق .
(٦) البيت من الطويل ، ومن الشواهد التي لم تنسب إلى قائل معين.
والشاهد فيه: قوله (لا تقيمنَ عندنا) حيث استشهد به على إبدال هذه الجملة من جملة (ارحل)، والثانية أظهر في إفادة المقصود. قال البغدادي في الخزانة: ((فقوله :(تقيمنّ عندنا) بدل اشتمال من (ارحل)، لما بينهما من الملابسة اللزومية، وليس توكيداً له لاختلاف لفظيهما، ولا بدل بعض لعدم دخوله في الأول، ولا بدل كل لعدم الاعتداد به، ولا غلط لوقوعه في الفصيح)). تنظر : خزانة الأدب ٢٠٧/٥ . والبيت من شواهد : مغني اللبيب ٤٩٠/٢ ، شرح التصريح ١٦٢/٢ ، شرح الأشموني ١٣٢/٣ ، العيني ١٣٢/٣ .
(٧) مغني اللبيب ٤٩٠/٢.

والجمل التي لا محل لها من الإعراب سبعٌ أيضاً

الأولى: الابتدائية: وتسمى أيضاً المبتدأة، والاستئناف، والمستأنفة، وهي التي لا يكون لها تعلق من حيث الإعراب بشيء قبلها ، إمَّا بأن لا يكون قبلها شيءٌ أصلاً، نحو: (قامَ زيدٌ)، أو يكون قبلها شيء مع عدم التعلق المذكور، لكونها [١٠٩/أ] لا تتعلق به من الحيثية المذكورة، مثل جملة (رحمه الله) من قولك: (ماتَ زيدٌ رحمه اللهُ تعالى)[١].

الثانية: الواقعة صلة لموصول: اسمي، نحو: (قامَ أبوه) من قولك: (جاءَ الذي قامَ أبوه)، أو حرفي، نحو: (أعجبني أن قامَ زيدٌ)، فجملة (قامَ زيدٌ) لا محل لها، لأنَّها صلة الموصول الحرفي، وهو (أن)[٢].

فائدة: الموصول الحرفي ستة على ما ذكره في التوضيح: (أن، وأنَّ، وكي، وما، ولو، والذي)، نحو: (أعجبني أنّ زيداً قائمٌ) و (جئتُ لكي يقومَ زيدٌ) ، و (عجبتُ ممّا قامَ زيدٌ)، و (وددتُ لو قامَ خالدٌ) و (عجبتُ كالذي عجبَ بكرٌ)[٣].

الثالثة: المعترضة: وهي الجملة الواقعة بين شيئين متطالبين، للتقوية أو البيان نحو قوله تعالى: ﴿ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ وَلَن تَفْعَلُواْ فَاتَّقُواْ النَّارَ﴾[٤]، فجملة (لن تفعلوا) لا محل لها من الإعراب، لأنَّها معترضة[٥].

الرابعة: التفسيرية: وتسمى المفسرة، وهي الفضلة الكاشفة لحقيقة ما تليه نحو قوله تعالى: ﴿ وَلَمَّا يَأْتِكُم مَّثَلُ الَّذِينَ خَلَوْاْ مِن قَبْلِكُم مَّسَّتْهُمُ الْبَأْسَاء وَالضَّرَّاء﴾[٦] فجملة (مسّتهم) لا محل لها تفسيرية، إذ هي فضلة كاشفة لحقيقة ما تليه وهو (مثل الذين خلوا)[٧].

الخامسة: جواب القسم: نحو قوله تعالى: ﴿ فَبِعِزَّتِكَ لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾[٨] فجملة (لأغوينهم) لا محل لها من الإعراب، لأنَّه جواب القسم، وهو (بعزتك)[٩].

---

(١) مغني اللبيب ٢/٤٤٠- ٤٤١.
(٢) السابق ٢/٤٧١.
(٣) أوضح المسالك ١/٩٧ .
(٤) سورة البقرة (٢٤).
(٥) مغني اللبيب ٢/٤٤٦.
(٦) سورة البقرة (٢١٤).
(٧) مغني اللبيب ٢/٤٥٩.
(٨) سورة ص (٨٢).
(٩) مغني اللبيب ٢/٤٦٤.

السادسة: جواب الشرط غير الجازم: كجواب (إذا) الشرطية، نحو (إذا جاءَ زيدٌ أكرمتُه)، وجواب [لو][1] الشرطية، نحو: (لو جاءَ زيدٌ أكرمتُه) أو جواب الشرط الجازم غير [المقترن][2] بالفاء، أو إذا الفجائية، نحو (إن جاءَ زيدٌ أكرمتُه)، فجملة (أكرمته) لا محل لها من الإعراب[3].

السابعة: التابعة لما لا موضع له من الإعراب: نحو: (قامَ زيدٌ وقعدَ عمروٌ) فجملة (وقعدَ عمروٌ) لا محل لها من الإعراب، وإن قدّرت الواو للحال كانت (قد) مقدرة، والجملة محلها نصبٌ على الحالية من (زيد)[4].

---

(١) ساقطة في الأصل، ويقتضيها السياق.
(٢) في الأصل (المقترنة).
(٣) مغني اللبيب ٤٧٠/٢.
(٤) السابق ٤٧٢/٢.

[خاتمة النظم]

قد انتهى ما رُمْتُهُ أن أنْظِمَا ... الحمدُ للهِ على ما أنْعَمَا
فهَاكَ نظماً شافياً ووافيا ... لزبدةٍ من المعَاني حَاويا
نظمتُ في مسقطَ عامَ ألفِ ... وعشرةٍ عنْ مائةٍ وضِعْفِ
وصلِّ يا إلهنا وسلم ... على النبيِّ الهاشميِّ الخَاتِمِ
محمدٍ والأنبيا[1] مَع آلِ ... كلٍّ وصحبهِ ذوي الكمالِ

(قد انتهى) ، أي: بلغ الانتهاء، (ما رمته) ، أي: أردته ، (أن أنظما) وهو ما احتوى عليه عوامل الإمام البركوي ، (الحمد لله على ما أنعما) ، أي: على إنعامه عليّ بتوفيقه على هذا النظم وغيره.

(فهاك) ، أي: فخذ ، (نظماً) ، أي : منظوماً ، (شافياً) من مرض الجهل بالقواعد ، (ووافيا) بغرر الفوائد ، (لزبدة) متعلق بحاويا ، (من المعاني حاويا) أي: جامعاً لخلاصة، هي من بعض المقاصد النحوية.

(نظمتُ) تلك الزبدة ، (في مَسقط) بفتح الميم وسكون السين وفتح القاف بوزن (مَقعَد)، بلدة بساحل بحر عمان، من السقوط، كما في القاموس[2]، ومنتهى الأرب، فما وقع في بعض التآليف، كالغياث، وكالدرر، والفتوحات لشيخ شيخنا[3] مِن أنَّ اسم تلك البلدة (مسكت) من السكوت، فهو وهم، وهي الآن في زمننا عاصمة عُمان ودار سلطنتها، (عام ألف وعشرة عن مائة) أي: بعد مائة (وضعف) لها، أي: للمائة، وضعفها أي: مثلاها مائتان، فالمجموع ألف وثلاثمائة سنة وعشر سنين، من الهجرة النبوية، على صاحبها أفضل الصلاة، وأزكى التحية.

(وصلِّ يا إلهنا) يا معبودنا، (وسلم على النبي الهاشمي الخاتم) للأنبياء (محمد) صلى الله عليه وسلم، وعلى (الأنبيا) بالقصر للوزن، (مع آل) ، أي أتباع، (كلٍّ) منهم، (وصحبه) ، أي: صحب كل منهم، (ذوي) ، أي: أصحاب (الكمال) ، أي: المزية، أعم من أن تكون قاصرة، وهي التي تتحقق ,وإن لم يتعدَّ أثرها للغير كالعلم، أو متعدية وهي لا تتحقق إلاَّ بتعدي أثرها كالكرم، وتسمى الأولى فضيلة، وجمعها فضائل، والثانية فاضلة، وجمعها فواضل. قال المحقق الصبان: وهذا مجرد اصطلاح، وإلا فكلٌّ من الاسمين من الفضل، وهو الزيادة، فكل صفة زائدة على محلها، تستحق لغة أن تسمى فضيلة وفاضلة[4].

---

(١) النبرة ساقطة لضرورة النظم .
(٢) القاموس المحيط، مادة (سقط).
(٣) قصد بشيخ شيخنا : الباجوري ، لأنّه شيخ عبد الحميد الشرواني .
(٤) حاشية الصبان على الأشموني ٢٧٤/٣ .

وفي إطلاق الصحب على من اجتمع مؤمناً بغير نبينا، من بقية الأنبياء، مجاز على سبيل التغليب، بناءً على أنّه لا يقال لهم (الصحب)، وهو ما صرّح به الشرقاوي[1] في حواشي التحرير[2]، وظاهر كلام بعضهم أنّه يطلق عليهم (الصحب) حقيقة[3].

وقد وقع الفراغ من تبييض هذا الشرح، يوم السادس والعشرين من شهر شوال المكرم من سنة ثلاثمائة وإحدى عشرة بعد الألف. الحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه وسلم. تمَّ بقلم أفقر الورى عبد الله بن محمد المجزي في ٩ ذي القعدة الحرام ١٣١١.

---

(١) عبد الله بن حجازي بن إبراهيم الشرقاوي الأزهري ، فقيه من علماء مصر . ولد في الطويلة من قرى الشرقية سنة ١١٥٠هـ ، وتعلم في الأزهر ، وولي مشيخته سنة ١٢٠٨هـ . له من المؤلفات : التحفة البهية في طبقات الشافعية ، وتحفة الناظرين فيمن ولي مصر من السلاطين ، ومتن العقائد المشرقية ، وحاشية على شرح التحرير للشيخ زكريا الأنصاري في فقه الشافعية ، وغيرها . توفي بالقاهرة سنة ١٢٢٧هـ . تنظر ترجمته في الأعلام ٧٨/٤ ، معجم المؤلفين ٤١/٦ .

(٢) حاشية الشرقاوي على التحرير ، عبد الله بن حجازي الشرقاوي ، مطبعة الحلبي ، مصر ، د . ط . ت ٢٢/١ .

(٣) الموضع السابق .

مـلـحـــق

منظومة (سلّم الإعراب) للشيخ حبيب بن يوسف الفارسي

يقـــولُ راجـــي رحمـــةَ الغفَّـــارِ ... حبيـــــبُ الفَرســـــي ذُو الأوزَارِ

الحمـــدُ للهِ الـــذي قـــدْ رَفَعَـــا ... بنـــاءَ مَـــنْ لِكبريَـــاه خَـــضَعَا

ثُـــمَّ الـــصَّلاةُ مَـــع تـــسليمٍ أبَـــرْ ... علـــى جَنَـــابِ خَيـــرِ سَـــاداتِ البَـــشرْ

مُحمـــدٍ نَبيِّنَـــا الفَـــردِ العَلَـــم ... بَـــأمرهِ المَاضـــي لأفعَـــالٍ جَـــزَم

وآلـــهِ وصَـــحبهِ مَـــنْ نُـــصبُوا ... لخَفـــضِ مَـــنْ للاعـــتِلالِ انتَـــسبُوا

وبعـــدُ .. ذا نظـــمٌ لطيـــفٌ مُحتـــوي ... مَـــا فـــي عَوامـــلِ الإمَـــامِ البَركَـــوي

سَـــمَّيتُهُ بـــ (سُـــلَّمِ الإعـــرابِ) ... للمُرتقـــي مِـــنْ مُبتـــدي الطُّـــلابِ

واللهَ أرجـــو أنْ يكـــونَ نافِعـــاً ... لِمِـــنْ وَفـــاهُ سَـــالماً وَسَـــامِعاً

*

يَـــا طالبـــاً مَعرفـــةَ الإعـــرابِ ... لا بُـــدَّ قبـــلَ الخَـــوضِ فـــي ذا البَـــابِ

مِـــنْ أنْ تكـــونَ ضـــابطاً لُكـــلِّ مَـــا ... أوْدعْـــتُ هـــذا الـــنَّظمَ ضـــبطاً مُحكَمـــاً

وإنَّـــهُ مُـــشتمِلٌ علـــى مائـــةِ ... شَـــيءٍ فَقَـــطْ ، وَعنـــدَ هـــؤلا الفِئَـــة

سُـــتونَ مِنهَـــا سُـــمِّيتْ بـــ (العَامـــل) ... ونِـــصفُهُ يُـــسْمَى بـــ (مَعمـــولِ) يَلـــي

وضِـــعْفُ خَمـــسٍ عَمـــلاً إعرابـــا ... يُـــدعَى ، ويـــأتي الكُـــلُّ بَابـــاً بَابَـــا

وهَـــا أنَـــا أشْـــرعُ فـــي المَقـــصُودِ ... بعَـــونِ ربِّـــي المَلِـــكِ المَعبـــوُدِ

*

عـــامِلُهُمْ ضَـــربين جَـــا : لفظِـــي ... وضَـــربُهُ الآخَـــرُ مَعنَـــوي

والمُبتَـــدا مِمَّـــا ذكَرنَـــا يَنقَـــسِم ... إلـــى : قِياسِّـــي وَسَـــماعي عُلِـــم

أمَّـــا الـــسَّماعيُّ فعَـــدُّهُ انحَـــصَر ... فـــي تـــسْعَةٍ وَأربعِـــينَ تُعتَبـــر

وَخمـــسةٌ أنـــواعٍ هَـــذا تُوجَـــدُ ... فـــي خَمـــسةٍ مِـــنَ الفُـــصولِ تُـــورَدُ

أوَّلُ الأنـــواعِ حُـــروفٌ اقتَـــضتْ ... الجَـــرَّ فـــي اسـمٍ واحِـــدٍ وَسُـــمِّيتْ

حُـــروفَ جَـــرٍّ وإضـــافةٍ ، وَهِـــي ... عِـشرونَ عَـامِلاً علـى الـرَّأي البَهـي

البـاءُ مِـنْ عَـنْ فـي إلـى حَتَّـى عَلَـى ... و الـلاَّمُ وَالكَـافُ عَـدَا حَاشَـا خَـلا

مُذْ مُنذُ رُبَّ الواوُ والتاءُ في القسَم ... لَوْلاَ وكي وفي عُقيلٍ عَلَّ تَمْ

والنُّون مِنهَا أحْرُفٌ لهَا أثَر ... بنَصبهَا الاسمَ ورَفعِهَا الخَبَر

وتلكَ : إنَّ وكَأنَّ أنَّا ... لعَلَّ لَيْتَ وكَذا لكنَّا

وهذهِ الستُّ الحُروفَ المُشبهة ... بالفِعلِ تُسْمى فادر للمُشابَهة

(إلاَّ) لمُستَثنَى أتَى مُنفَصِلاً ... كَذا إذا جاءَ لنفي الجنس (لا)

وثالِثُ الأنواعِ حَرفًا (لا) و(مَا) ... مُشبهَتين (لَيسَ) فيمَا لهُما

فترفَعان الاسمَ أمَّا الخبرا ... فتَنصبان ، نحوَ : (مَا ذا بشرا)

رابعُهَا : أنْ وإذنْ ولَنْ وكَي ... نَصبْنَ فِعلاً آتياً مِنْ كُلِّ شي

بناءَه يُوجَبُ صَارَ عَاريَا ... كـ (لَنْ يَفوزَ مَنْ يَكونُ عَاصِيَا)

خامِسُهُنَّ كلِماتٌ تَجزم ... فِعلاً مُضارعاً وتلكَ تُقسَم

لِمَا يَكونُ جَازماً فعلاً ، ومَا ... لاثنين فِعلين يَصيرُ جَازما

فالمُبتَدا مِنْ ذين: لَمْ لمَّا ولاَ ... في طَلَبٍ، واللاَّمُ إذْ فيهِ انْجَلَى

والثَّان : إنْ مَهمَا مَتى مَنْ أينَ مَا ... أنَّى إذامَا أيٌّ إذ مَا حيثُمَا

وأوَّلُ مِنْ اللَّذين جُزِمَا ... يدعُونَ شَرطاً وجَزَا ثانيهمَا

قَدْ انتهَى مَا للسِّماعِ يَنتَمي ... ومَا بَقَى إلى القِياسي مُنتمِي

ثُمَّ القِياسي تسعةٌ : فالأوَّل ... الفِعلُ مُطلقاً فذاكَ يَعْمَل

برفعِ مَعمُولٍ لهُ والنَّصْبِ ... كـ (خَابَ مَنْ صَارَ حَليفَ الذَّنبِ)

فالرَّفعُ إنْ تَمَّ بهِ كَلامَا ... فهوَ إذاً يَدْعُونَهُ تَمامَا

وإنْ كَانَ مُفتقِراً إلى خَبَر ... مُنتَصِبٍ فنَاقِصٌ كَمَا اشتُهر

كـ :كَانَ أضحى ظَلَّ صَارَ أمْسَى ... أصْبَحَ بَاتَ وغَدَا ولَيْسَا

آضَ وعَادَ ثُمَّ رَاحَ آلا ... مَا دامَ مَا انفكَ كَذا مَا زَالا

مَا فَتِئَ مَا بَرِحَ . والثَّاني ... مِنهَا اسمُ فَاعِلٍ كـ (زيدٌ دانِي)

وهَوَ كفِعلٍ مُسنَدٍ مَعلُوم ... ثُمَّ اسمُ مفعُولٍ كذا مَعلُومي

وذا كمَجهُولٍ أتَى في العَمَل ... والصِّفَةُ المُشبهَةُ اسمَ الفَاعِلِ

كـ (هَـلْ جَمِيلٌ مـتَـرَاهُ يَفجُـرُ) وأفـعَلُ التفضِيـل ، ثـمَّ المَصْـدَرُ
كـ (مَـا أرَى مِـن رجلٍ أحسنَ فِـي ـهِ الحِلـمُ منـهُ فـي الفقِيـهِ المُنـصِفِ)
و (أمْـرُك النَّـاسَ ببـرٍّ حَـسنُ ظنُّـكَ إيّـاهُم سـواً لا يَحْسُـنُ)
واسـمُ مُـضافٍ فبـهِ التَّلـوَ اجـرُرْ كـ (طَاعـةُ الإلـهِ خَيـرُ مَتجَـر)
ومُـبهَمٌ تَـمَّ فنُلـهُ عَمَـلا نَـصبٍ ، كـ (عنـدي مِنـوان عَـسَلا)
و (مـلءُ ذا زيتـاً)، و (رطـل بـرا) و (أربعـونَ دِرهمـاً لا غَيـرا)
ومنـهُ أيـضاً : (ربَّـهُ كِتابَـا لقيـتُ) ، (مَـا رُمـتَ بـذا جَوابَـا)
وكُـلُّ لفـظٍ فيـهِ مَعنـى الفِعـل نحـوَ : (تَـراكِ كُـلَّ سُـوءِ الفِعـلِ)
و (مَـا لـهُ رأيٌ)، و (أيْهَـا أملـه) و (لـمْ يكُـنْ مُحمـدٌ يـاً عَملـه)

والمَعنـويُّ رافعـان فقـد الابتِـدا فـي المُبتَـدا والمُـسنَد
ثانيهمَـا مَـا يُرفـعُ المُـضارع بـهِ ، وفـي كُـلٍّ خِـلافٌ شـائع

*

مَعمـولُهُم ضَـربان لا مَحالَـة الأوَّلُ المَعمـولُ بالأصَـالة
ثانيهمَـا بتبَعيَّـةٍ جَـرتْ إعرابُـهُ كَمِثـلِ مَتبُـوعٍ ثبَـت
والمُبتـدَا جَـاءَ عَلـى أقـسَامِ ذو الرَّفـعِ وَالنَّـصْبِ والانجِـزامِ
والجَّـرُ ذا مُخـصَّصٌ بالاسْـم كَمَـا يُخَـصُّ فِعلُهُـم بـالجَزمِ
ومَـا مِـنَ المَعمُـولِ ذُو ارتِفَـاعِ تِـسعَةُ أشْـيَاءٍ بـلا دِفَـاعِ
فـالأوَّلُ الفاعـلُ، ثـمَّ نائِبُـه كـ (دانَ زيـدٌ إذْ أهـينَ صَـاحِبُه)
والمُبتـدَا والخَبـرُ المُـسنَدُ لـه نحـوَ : (الفَتـى هَـادٍ وهِنـدٌ نادِلـة)
كَـذلكَ اسـمُ بَـابِ (كَـانَ)، والخَبَـر فـي بَـابِ (إنَّ) ، نحـوَ : (إنَّ اللهَ بَـر)
ومَـا لِـ (لا) لنفـي جـنْسِ اسْـتَقر مِـنْ مُـسنَدِ اسـمِهَا المُسمَّى بـالخَبَر
ثـمَّ اسـمُ (مَـا) و (لاَ) هُمَـا أشْـبَهَتا (لـيسَ) ، كَـ (لا نَـأتِ حَـلالاً يَـا فتـى)
والتَّاسِـعُ المُـضارعُ الـذي خَـلا عَـنْ ناصِـبٍ وجَـازمٍ قـدْ فُـصِّلا
ممَّـا الـذي مِنهَـا لـهُ النَّـصبُ اسْـتقر فـذاكَ بالعَـدِّ ثلاثـة عَـشَر
لمُبتَـدا مِـنْ هَـذِهِ : مَفعُـولُ يُطلَـقُ (تَـابَ تَوبـاً) التَّمثيـلُ
ـهُ ، ومفعـولٌ بـهِ فيـهِ ولـه ومَعَـه ، والحـالُ ، كـ (سيري راجلـة)

مُمَيَّـــزٌ، مُـــستَثنَى، اســـمُ بَـــابِ (إنَّ) ، و (لاَ) التَّـــي كهـذَا البَـــابِ
وخَبـــرٌ فـــي بَـــابِ (كَـــانَ) مُعتَبَـــر و (مَـــا) و (لاَ) المُـشبهَتَين مَـا عَبَـر
ثـــمَّ مُـــضارعٌ عَليـــهِ دَخَلـــتْ إحـدَى النَّواصِـبِ التَّـي قَبـلُ انْجَلـتْ

مَـا جُـرَّ مِنـهُ اثنَـانِ حَـسبُ . الأوَّلُ مَجـرورُ حَـرفٍ ،كـ (لزيـدٍ عَيْهَـلُ)
ثانيهمَـــا المَجـــرورُ بالمُـــضافِ كـ (نَجْلُ عَمرٍو صَاحِبُ الإنْصَافِ)
ومَـا مِـنَ المَعمُـولِ مَجزومـاً زُكِـنْ مُـضارعٌ بجـازمٍ مَـا قَـدْ قُـرِن
كـــ (مَـــنْ يَثُـــبْ مُستَـــسْلماً للهِ يُنقَـــدْ وَيَـــدخُلْ جَنَّـــةَ الإلـــهِ)
والتَّبَعِـيُّ خَمـسةٌ ، وهَـي : الـصِّفَة كـ (عِنـدَ زيـدٍ رَجـلٌ ذُو مَعرفـة)
عطـــفٌ بـــواوٍ، وبفـــا، وثُمَّـــا حتَّـــى، و أوْ، وأمْ، ولاَ، وإمَّـــا
وبَـلْ، ولكـنْ . بـدلٌ كـ (ذا عمـر أخوكَ)، و (النَّاسَ الذَّي مَا راكَ ذرْ)
و(ســـرَّني زيـــدٌ نَوالُـــهُ الـــوَفي) (رأيـتُ فـي المَربَـعِ هِنـداً الـصَّفي)
عَطـفُ بَيـانٍ كـ (أبـو حفـصٍ عُمَـر أفـضَلُ، بـلْ خَليـفُ سَـيِّدِ البَـشَر)
والخـامسُ: التَّوكيـدُ كـ (اتـركْ اتـركْ الـــسَّيئاتِ كُلَّهـــا ثـــمَّ انـــسكْ)

*

وهُـوَ - أي الإعـرابُ - إمَّـا حَركَـة أو حَـرفٌ، أو حَـذفٌ، فأمَّـا الحَركَـة
فـــضَمةٌ، وفَتحـــةٌ، وكَـــسرة مَواضـــعُ الجَميـــعِ ذاتُ شُـــهرَة
أمَّـا الحُـروفُ فهـيَ عُـدَّتْ أربَعـة : يَـا ، ألـفٌ ، واوٌ ، ونـونٌ تَابعَـة
والحَـذفُ للتَّحريـكِ، والآخـرُ مَـع نـونٍ ، وهَـذي فـي مُـضارعٍ تَقَـع
فجُملـةُ الأقـسَامِ مِـنْ ذا عَـشْرة ومُعـرَبٌ أنواعُـهُ المُـشتَهرة
عِنـدَ أهيـلِ القَـن بالقِيَـاس إلـى الـذَّي نِيلـتْ بـلاَ التِبـاس
مِـنْ هَـذِهِ العَـشرَةِ تِـسعةٌ لأنْ إعرَابَهَـا المَعلـومَ أمَـا كَـانَ عَـنْ
بحَركـاتٍ مَحـضَةٍ أو أحـرف كَـذا وقَـصرُ تَـين بالاسـمِ اعـرفْ
أو حركـاتٍ مَـعَ حَـذفٍ عُلمـا أو بـالحروفِ مَـعَ هَـذا ،وَهُمَـا
قَـدْ خُصِّـصَا بالفِعـلِ، ثـمَّ المُبتَـدا إمَّـا يَكـونُ ذا تَمـامٍ قَـدْ بَـدَا
فيـهِ بكونِـهِ بـضَمةٍ رُفِـع ونَـصْبِهِ بفتحـةٍ قَـدْ اتُّبـع

وجَـــرُّهُ بكَـــسرةٍ مَـــا صُـــرفا ... مِـــنْ مُفـــرَدٍ أو جَمـــعِ تَكـــسيرٍ وَفَـــا
أو نَـاقِص الإعـرابِ غَيـرِ المُنـصَرف ... وجمـــعُ أنثـــى بـــسلامةٍ وُصِـــف
فـــذاكَ بالفتحـــةِ جَـــرُّهُ كَمَـــا ... ذا نـــصبُهُ بكـــسرةٍ قَـــدْ عُلِمَـــا
والثَّـــاني كـــالأوَّلِ فـــي انقِـــسامِ ... فنـــاقصٌ فيـــهِ وذو تَمـــامِ
يُرفَـــعُ بـــالواوِ وبالیـــاءِ يُجَـــر ... ونـــصبُهُ بـــألفٍ قَـــدْ اســـتَقَر
وهـــو : أبـــوكَ وأخـــوكَ وحمـــو ... كِ فـــوكَ ذو مـــالٍ هنـــوكَ الخـــاتِمُ
ورَفْـــعُ نـــاقِصٍ بـــواوٍ جـــائي ... ونـــصبُهُ وجَـــرُّه بالیـــاءِ
وذاكَ جَمْـــعٌ لِمُـــذكَّرٍ سَـــلِم ... أولـــو ، وعـــشرونَ وبابُـــهُ عُلِـــم
أو رفعُـــهُ بـــألفٍ، نَـــصبٌ بيـــا ... كجـــرِّهِ ، ذلـــكَ مَـــا قَـــد ثنّيـــا
واثنـــان واثنتـــان ،كلتـــا وكـــلا ... إذا لمـــضمرٍ مُـــضافاً جُعِـــلا

ثـــالثُهُنَّ ذا تمـــامٍ يَقَـــعْ ... قـــسمان : مَـــا بـــضمةٍ يرتَفِـــع
ونـــصبُهُ بفتحـــةٍ وجُزِمَـــا ... بحـــذفِ تحريـــكٍ لـــهُ قَـــدْ لزِمَـــا
فعـــلٌ مُـــضارعٌ صـــحيحُ الآخِـــرِ ... لـــمْ يتَّـــصلْ شـــيءٌ بـــه مِـــنْ مُـــضمَرِ
لقـــسمِهِ الآخِـــرِ مَـــا لـــذا لـــزِم ... لكنَّـــهُ بحـــذفِ آخِـــرٍ جُـــزِم
وذلـــكَ المُـــضارعُ الـــذي أُعِـــل ... آخـــرُهُ بمُـــضمرٍ لـــمْ يتَّـــصِل

رابعُهَـــا نـــاقِصُ الإعِـــرابِ جَـــلا ... مُـــضارعٌ بـــضميرٍ وُصِـــلا
لغيـــرِ نِـــسوةٍ ، فبـــالنون ارتَفَـــع ... والنَّـــصبُ والجَـــزمُ بحـــذفِهَا يَقَـــع

ثـــمَّ اعلمَـــنْ بـــأنَّ ذا الإعـــرابَ إنْ ... فـــي اللَّفـــظِ يَظهَـــرُ فبلفظـــي زُكِـــن
كـــ (جـــاءَ خالـــدٌ). وإنْ لـــمْ يَظهَـــرَا ... بـــلْ كـــانَ فـــي آخـــرِه مُقـــدَّرَا
فهـــوَ الـــذي يُـــسمَّى بتقـــديري ... نحو : (الفتى، القاضي، لدىَ، السري)
وحيـــثُ لـــمْ يَظهـــرْ، ولـــم يُقـــدَّرا ... فـــي آخـــرٍ، فهـــوَ محليـــاً يُـــرى
نحـــوَ : (توكَّلنَـــا علـــى مَـــنْ يَـــرحَمُ) ... و (لـــمْ يَـــزلْ علـــى العِبـــادِ يُـــنعِمُ)

قَـــدْ انتَهَـــى مَـــا رُمتُـــهُ أنْ أنظُمُـــا ... الحَمـــدُ للهِ عَلـــى مَـــا أنعَمَـــا

فهَـــاكَ نظمـــاً شَـــافِياً ووَافِيَـــا ... لزُبـــدَةٍ مِـــنَ المَعـــانِي حَاوِيَـــا

نَظمْـــتُ فـــي مَـــسقطٍ عَـــامَ ألْـــفِ ... وعَـــشرةٍ عَـــنْ مِائـــةٍ وضِـــعْفِ

وصَـــلِّ يَـــا إلهَنَـــا وسَـــلِّمْ ... عَلـــى النَّبـــيِّ الهَاشِـــمِّي الخَـــاتَم

مُحمـــدٍ والأنبيَـــا مَـــعَ آلِ ... كُـــلٍّ وصَـــحبهِ ذوي الكَمـــال

الفهـــــارس العـامـــــة

- فهرس الآيـــات القرآنية .
- فهرس القراءات القرآنية .
- فهرس الأحاديث النبـوية .
- فهرس الأشعار والأرجاز .
- فهرس الأقوال .
- فهرس الأعلام .
- فهـرس الكتـب الـواردة فـي الـنص المحقق .
- فهرس المصادر والمراجع .

فهـــرس الآيـــات القرآنيـــة

السورة	الآية	رقمها	الصفحة
البقرة	﴿ ذَهَبَ اللّهُ بِنُورِهِمْ ﴾	١٧	٣١
	﴿ أَوْ كَصَيِّبٍ مِّنَ السَّمَاء ﴾	١٩	٨٦
	﴿ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴾	٢١	١١٣
	﴿ وَإِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ ﴾	٢٣	١١٣
	﴿ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ وَلَن تَفْعَلُواْ فَاتَّقُواْ النَّارَ ﴾	٢٤	١٩٩ ، ٢٣٠
	﴿ مَاذَا أَرَادَ اللّهُ بِهَـذَا مَثَلاً ﴾	٢٦	١٤٥
	﴿ وَالَّذِينَ كَفَرواْ وَكَذَّبُواْ بِآيَاتِنَا أُولَـئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ ﴾	٣٩	١٦٩
	﴿ وَلاَ تَكُونُواْ أَوَّلَ كَافِرٍ بِهِ ﴾	٤١	١٣٤
	﴿ وَلاَ تَشْتَرُواْ بِآيَاتِي ثَمَناً قَلِيلاً ﴾	٤١	٣٢
	﴿ لاَّ تَجْزِي نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْئاً ﴾	٤٨	٤٦
	﴿ وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ ﴾	٧١	٢٢٦
	﴿ مُصَدِّقاً لِّمَا مَعَهُمْ ﴾	٩١	٧١
	﴿ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴾	٩١	١١٣
	﴿ وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ ﴾	٩٦	١٣٥
	﴿ وَاتَّقُواْ يَوْماً لاَّ تَجْزِي نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْئاً ﴾	١٢٣	٢٠١

السورة	الآية	رقمها	الصفحة
البقرة	﴿ تَقَبَّلْ مِنَّا ﴾	١٢٧	٤٧
	﴿ فَإِنْ آمَنُواْ بِمِثْلِ مَا آمَنتُم بِهِ ﴾	١٣٧	٧٤
	﴿ اسْتَعِينُواْ بِالصَّبْرِ وَالصَّلاَةِ ﴾	١٥٣	٢٩
	﴿ وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ ﴾	١٥٥	١١٣
	﴿ وَآتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ﴾	١٧٧	٦٢
	﴿ وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ ﴾	١٨٤	١٦٦
	﴿ وَلِتُكَبِّرُواْ اللّهَ عَلَى مَا هَدَاكُمْ ﴾	١٨٥	٦٢
	﴿ أَتِمُّواْ الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ ﴾	١٨٧	٥٥
	﴿ وَلاَ تُلْقُواْ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ ﴾	١٩٥	٣٥
	﴿ وَاذْكُرُوهُ كَمَا هَدَاكُمْ ﴾	١٩٨	٧٤
	﴿ وَلَمَّا يَأْتِكُم مَّثَلُ الَّذِينَ خَلَوْاْ مِن قَبْلِكُم مَّسَّتْهُمُ الْبَأْسَاء وَالضَّرَّاء ﴾	٢١٤	٢٣٠
	﴿ وَاللّهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ ﴾	٢٢٠	٤٢
	﴿ وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ ﴾	٢٢١	١٦٦
	﴿ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ ﴾	٢٢٦	١٤٠
	﴿ مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِيَ يَوْمٌ لاَّ بَيْعٌ فِيهِ ﴾	٢٥٤	٢٢٨
	﴿ وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ ﴾	٢٨٠	١٢٨

السورة	الآية	رقمها	الصفحة
البقرة	﴿ فَنظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ ﴾	٢٨٠	٥٥
	﴿ وَاتَّقُواْ يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللّهِ ﴾	٢٨١	٢٢٨
	﴿ لِّلَّهِ ما فِي السَّمَوات وَمَا فِي الأَرْضِ ﴾	٢٨٤	٦٤
	﴿ لاَ تُؤَاخِذْنَا ﴾	٢٨	١١١
آل عمران	﴿ لِيَوْمٍ لاَّ رَيْبَ فِيهِ ﴾	٩	٢٢٩
	﴿ لَن تُغْنِيَ عَنْهُمْ أَمْوَالُهُمْ وَلاَ أَوْلاَدُهُم مِّنَ اللّهِ شَيْئًا ﴾	١٠	٤٥
	﴿ إِنَّ الدِّينَ عِندَ اللّهِ الإِسْلاَمُ ﴾	١٩	٨٥
	﴿ مَنْ إِن تَأْمَنْهُ بِقِنطَارٍ ﴾	٧٥	٣٣
	﴿ لَن تَنَالُواْ الْبِرَّ حَتَّى تُنفِقُواْ مِمَّا تُحِبُّونَ ﴾	٩٢	٤٠
	﴿ وَمَا يَفْعَلُواْ مِنْ خَيْرٍ فَلَن يُكْفَرُوْهُ ﴾	١١٥	١٢٠
	﴿ حَتَّىَ يَمِيزَ الْخَبِيثَ مِنَ الطَّيِّبِ ﴾	١٧٩	٤٢
النساء	﴿ لاَ تَأْكُلُواْ أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلاَّ أَن تَكُونَ تِجَارَةً عَن تَرَاضٍ مِّنكُمْ ﴾	٢٩	٩٨
	﴿ لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ ﴾	٨٧	٥٦
	﴿ وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَن يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلاَّ خَطَئًا ﴾	٩٢	٩٨
	﴿ واتَّبَعَ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا ﴾	١٢٥	١٨٥

السورة	الآية	رقمها	الصفحة
النساء	﴿ لَّمْ يَكُنِ اللّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ ﴾	١٣٧	٦٥
	﴿ فَبِظُلْمٍ مِّنَ الَّذِينَ هَادُواْ حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ ﴾	١٦٠	٣١
	﴿ قَدْ جَاءكُمُ الرَّسُولُ بِالْحَقِّ ﴾	١٧٠	٣٠
المائدة	﴿ وَمَنْ عَادَ فَيَنتَقِمُ اللّهُ مِنْهُ ﴾	٩٥	١١٩
	﴿ هَذَا يَوْمُ يَنفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ ﴾	١١٩	١٣٩،٢٢٧
الأنعام	﴿ وَهُوَ اللّهُ فِي السَّمَوَاتِ وَفِي الأَرْضِ ﴾	٣	٨٦،١٤٨
	﴿ وَلَوْ رُدُّواْ لَعَادُواْ لِمَا نُهُواْ عَنْهُ ﴾	٢٨	٦٦
	﴿ مَّا فَرَّطْنَا فِي الكِتَابِ مِن شَيْءٍ ﴾	٣٨	٤٤
	﴿ قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَخَذَ اللّهُ سَمْعَكُمْ وَأَبْصَارَكُمْ وَخَتَمَ عَلَى قُلُوبِكُم مَّنْ إِلَـــهٌ ﴾	٤٦	١٢٠
	﴿ قُلْ أَرَأَيْتَكُمْ إِنْ أَتَاكُمْ عَذَابُ اللّهِ بَغْتَةً أَوْ جَهْرَةً هَلْ يُهْلَكُ ﴾	٤٧	١٢٠
	﴿ أَكَابِرَ مُجْرِمِيهَا ﴾	١٢٣	١٣٥
الأعراف	﴿ ادْخُلُواْ فِي أُمَمٍ ﴾	٣٨	٥١
	﴿ إِذْ كُنتُمْ قَلِيلاً ﴾	٨٦	٢٢٧
	﴿ حَقِيقٌ عَلَى أَن لاَّ أَقُولَ عَلَى اللّهِ إِلاَّ الْحَقَّ ﴾	١٠٥	٦٣

السورة	الآية	رقمها	الصفحة
الأعراف	﴿ اجْعَل لَّنَا إِلَـــهًا كَمَا لَهُمْ آلِهَةٌ ﴾	١٣٨	٧٥
	﴿ وَرَحْمَةٌ لِّلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ ﴾	١٥٤	٧١
	﴿ كَانُواْ يَظْلِمُونَ ﴾	١٦٢	٢٢٦
	﴿ مَن يُضْلِلِ اللّهُ فَلاَ هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ ﴾	١٨٦	٢٢٨
الأنفال	﴿ وَاذْكُرُواْ إِذْ أَنتُمْ قَلِيلٌ ﴾	٢٦	٢٢٧
	﴿ وَمَا كَانَ اللّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ ﴾	٣٣	٦٥،١٠٥
التوبة	﴿ وَإِنْ خِفْتُمْ عَيْلَةً فَسَوْفَ يُغْنِيكُمُ اللّهُ ﴾	٢٨	١٢٠
	﴿ أَرَضِيتُم بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الآخِرَةِ ﴾	٣٨	٤١
	﴿ فَمَا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فِي الآخِرَةِ إِلاَّ قَلِيلٌ ﴾	٣٨	٥٢
	﴿ خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً ﴾	١٠٣	٤٠
	﴿ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ ﴾	١٠٨	٣٧
	﴿ وَمَا كَانَ اسْتِغْفَارُ إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ إِلاَّ عَن مَّوْعِدَةٍ وَعَدَهَا إِيَّاهُ ﴾	١١٤	٤٦
يونس	﴿ دَعَانَا لِجَنبِهِ ﴾	١٢	٦٦
	﴿ أَتَاهَا أَمْرُنَا لَيْلاً أَوْ نَهَارًا ﴾	٢٤	٢٠٣
	﴿ فَإِن تَوَلَّيْتُمْ فَمَا سَأَلْتُكُم مِّنْ أَجْرٍ ﴾	٧٢	١٢٠
	﴿ آمَنتُ أَنَّهُ لا إِلَـــهَ إِلاَّ الَّذِي آمَنَتْ بِهِ بَنُو إِسْرَائِيلَ ﴾	٩٠	٩٧
	﴿ إِلاَّ قَوْمَ يُونُسَ لَمَّآ آمَنُواْ كَشَفْنَا عَنْهُمْ ﴾	٩٨	٩٩

السورة	الآية	رقمها	الصفحة
هـــود	﴿ هُمْ أَرَاذِلُنَا ﴾	٢٧	١٣٥
	﴿ وَقَالَ ارْكَبُواْ فِيهَا ﴾	٤١	٥٤
	﴿ بِسْمِ اللّهِ مَجْرَئهَا ﴾	٤١	٦
	﴿ وَيَزِدْكُمْ قُوَّةً إِلَى قُوَّتِكُمْ ﴾	٥٢	٥٥
	﴿ قَالَ يَا قَوْمِ أَرَأَيْتُمْ إِن كُنتُ .... فَمَن يَنصُرُنِي ﴾	٦٣	١٢٠
	﴿ وَهَـــذَا بَعْلِي شَيْخًا ﴾	٧٢	١٤٨
يوسف	﴿ وَجَاؤُواْ أَبَاهُمْ عِشَاء يَبْكُونَ ﴾	١٦	٢٢٦
	﴿ وَإِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِن دُبُرٍ فَكَذَبَتْ ﴾	٢٧	١٢٠
	﴿ حَاشَ لِلّهِ ﴾	٣١	٧٨
	﴿ مَا هَـــذَا بَشَرًا ﴾	٣١	١٠٤
	﴿ رَبِّ السِّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ ﴾	٣٣	٥٦
	﴿ إِن كُنتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ ﴾	٤٣	٧١
	﴿ هَلْ آمَنُكُمْ عَلَيْهِ ﴾	٦٤	٣٣
	﴿ إِن يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَّهُ ﴾	٧٧	١٢٠
	﴿ إِنَّهُ مَن يَتَّقِ وَيِصْبِرْ فَإِنَّ اللّهَ لاَ يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ ﴾	٩٠	١٦٩
	﴿ وَقَدْ أَحْسَنَ بِي ﴾	١٠٠	٣٣

السورة	الآية	رقمها	الصفحة
الرعد	﴿ كُلٌّ يَجْرِي لأَجَلٍ مُّسَمًّى ﴾	٢	٦٦
	﴿ وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِّلنَّاسِ عَلَى ظُلْمِهِمْ ﴾	٦	٦٢
	﴿ كَفَى بِاللّهِ شَهِيدًا ﴾	٤٣	٨٧
إبراهيم	﴿ فَرَدُّواْ أَيْدِيَهُمْ فِي أَفْوَاهِهِمْ ﴾	٩	٥٢
	﴿ أَفِي اللّهِ شكٌّ ﴾	١٠	٨٦،١٦٥
الحجر	﴿ فَسَجَدَ الْمَلآئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ إِلاَّ إِبْلِيسَ﴾	٣٠	١٩٤
	﴿ أَنَّ دَابِرَ هَؤُلاء مَقْطُوعٌ مُّصْبِحِينَ ﴾	٦٦	١٨٥
النحل	﴿ وَاللّهُ جَعَلَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَاجًا وَجَعَلَ لَكُم مِّنْ أَزْوَاجِكُم بَنِينَ وَحَفَدَةً ﴾	٧٢	٦٤
الإسراء	﴿ سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلاً ﴾	١	٤١
	﴿ مِّنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الأَقْصَى ﴾	١	٥٥
	﴿ وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا ﴾	٧	٦٦
	﴿ أَقِمِ الصَّلاَةَ لِدُلُوكِ الشَّمْسِ ﴾	٧٨	٦٧
	﴿ يَخِرُّونَ لِلأَذْقَانِ ﴾	١٠٧	٦٦
الكهف	﴿ مِنْ أَسَاوِرَ مِن ذَهَبٍ ﴾	٣١	٣٨
مريم	﴿ فَهَبْ لِي مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا ﴾	٥	٦٩
	﴿ فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا ﴾	٧	١٢٧،١٨٦

السورة	الآية	رقمها	الصفحة
طـــه	﴿ أَوْ أَجِدُ عَلَى النَّارِ هُدًى ﴾	١٠	٦١
	﴿ لَّعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى ﴾	٤٤	٩٧
	﴿ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى ﴾	٩١	٥٧
الأنبياء	﴿ مَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ ﴾	٢	٤٣
	﴿ وَلَهُ مَن فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَنْ عِندَهُ لَا يَسْتَكْبِرُونَ ﴾	١٩	٨٦
	﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾	٢٢	١٨٢،١٩٠
	﴿ وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ ﴾	٤٧	٦٦
	﴿ وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُم ﴾	٥٧	٨٧
	﴿ وَنَصَرْنَاهُ مِنَ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا ﴾	٧٧	٤٤
	﴿ قَدْ كُنَّا فِي غَفْلَةٍ مِّنْ هَذَا ﴾	٩٧	٤٤
	﴿ كَمَا بَدَأْنَا أَوَّلَ خَلْقٍ نُّعِيدُهُ ﴾	١٠٤	٧٦
الحـــج	﴿ فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ ﴾	٣٠	٣٨
	﴿ وَافْعَلُوا الْخَيْرَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴾	٧٧	٩٧
المؤمنون	﴿ وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفُلْكِ تُحْمَلُونَ ﴾	٢٢	٦١
	﴿ عَمَّا قَلِيلٍ لَّيُصْبِحُنَّ نَادِمِينَ ﴾	٤٠	٤٧
	﴿ فَذَرْهُمْ فِي غَمْرَتِهِمْ حَتَّى حِينٍ ﴾	٥٤	٥٧
النـــور	﴿ لَمَسَّكُمْ فِيمَا أَفَضْتُمْ فِيهِ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾	١٤	٥١

السورة	الآية	رقمها	الصفحة
الفرقان	﴿ أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا ﴾	٤١	١٧٨
	﴿ فَاسْأَلْ بِهِ خَبِيرًا ﴾	٥٩	٣٣
الشعراء	﴿ قَالُوا لَا ضَيْرَ ﴾	٥٠	١٠١
النمـــل	﴿ أَلَّا يَسْجُدُوا ﴾	٢٥	١٤٤
	﴿ وَالْأَمْرُ إِلَيْكِ ﴾	٣٣	٥٦
	﴿ فَلَمَّا رَآهُ مُسْتَقِرًّا عِندَهُ ﴾	٤٠	١٧٣
القصص	﴿ فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا ﴾	٨	٦٥
	﴿ وَدَخَلَ الْمَدِينَةَ عَلَى حِينِ غَفْلَةٍ ﴾	١٥	٦٢
	﴿ وَمَا كُنتَ بِجَانِبِ الْغَرْبِيِّ ﴾	٤٤	٣٢
	﴿ فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ ﴾	٧٩	٥١، ٨٦
العنكبوت	﴿ فَكُلًّا أَخَذْنَا بِذَنبِهِ ﴾	٤٠	٣٠
الـــروم	﴿ فَسُبْحَانَ اللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ ﴾	١٧	١٢٨
	﴿ وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ ﴾	٣٦	١٢١، ٢٢٨
الأحزاب	﴿ يَسْأَلُونَ عَنْ أَنبَائِكُمْ ﴾	٢٠	٣٣
سبـــأ	﴿ بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ ﴾	٣٣	١٤٠
	﴿ فَلَا فَوْتَ ﴾	٥١	١٠١
فاطـــر	﴿ هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ ﴾	٣	٤٣
	﴿ إِن تَدْعُوهُمْ لَا يَسْمَعُوا دُعَاءَكُمْ ﴾	١٤	١١٩

السورة	الآية	رقمها	الصفحة
فاطـــر	﴿ مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الْأَرْضِ ﴾	٤٠	٤١
الصافات	﴿ وَتَلَّهُ لِلْجَبِينِ ﴾	١٠٣	٦٦
	﴿ وَإِنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِم مُّصْبِحِينَ ﴾	١٣٧	٢٩
ص	﴿ فَبِعِزَّتِكَ لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ﴾	٨٢	٢٣٠
الزمـــر	﴿ أفَمَن حقّ عَليه كَلِمَةُ العَذابِ أفأنتَ تُنقِذُ مَن في النَّار﴾	١٩	١٢١
	﴿ فَويلٌ للقاسِيَةِ قُلُوبُهُم مِن ذِكرِ الله﴾	٢٢	٤٤
	﴿ إِنَّ اللهَ يَغفِرُ الذّنوبَ جَمِيعاً ﴾	٥٣	٤٤
	﴿ فَادخُلوهَا خَالِدِينَ ﴾	٧٣	١٨٦
غافـــر	﴿ يَوْمَ هُم بَارِزُونَ ﴾	١٦	٢٢٧
	﴿ وَقَالَ رَجُلٌ مُّؤْمِنٌ مِّنْ آلِ فِرْعَوْنَ ﴾	٢٨	٤٠
فصّلت	﴿ وَمِن بَيْنِنَا وَبَيْنِكَ حِجَابٌ ﴾	٥	٣٧
الشورى	﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾	١١	٧٤
	﴿ وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ السَّاعَةَ قَرِيبٌ ﴾	١٧	٩٧
	﴿ وَهُوَ الَّذِي يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ ﴾	٢٥	٤٧
	﴿ يَنظُرُونَ مِن طَرْفٍ خَفِيٍّ ﴾	٤٥	٤٢
الزخرف	﴿ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ ﴾	٧٧	١١٢
الدخان	﴿ لَا يَذُوقُونَ فِيهَا الْمَوْتَ إِلَّا الْمَوْتَةَ الْأُولَى ﴾	٥٦	٩٨
الأحقاف	﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا لَوْ كَانَ خَيْرًا مَّا سَبَقُونَا إِلَيْهِ﴾	١١	٦٨

السورة	الآية	رقمها	الصفحة
محمد	﴿ فَشُدُّوا الْوَثَاقَ فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاء ﴾	٤	٢٠٦
	﴿ فَإِنَّمَا يَبْخَلُ عَن نَّفْسِهِ ﴾	٣٨	٤٦
الفتح	﴿ وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا ﴾	٢٨	٣٤
الحجرات	﴿ بِئْسَ الاِسْمُ ﴾	١١	٩١
	﴿ أَن يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا ﴾	١٢	١٨٥
النجم	﴿ وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَى ﴾	٣	٤٧
القمر	﴿ نَّجَّيْنَاهُم بِسَحَرٍ ﴾	٣٤	٣٢
	﴿ إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي جَنَّاتٍ وَنَهَرٍ ﴾	٥٤	٥٠
الحديد	﴿ لِكَيْلَا تَأْسَوْا ﴾	٢٣	١٠٦
الجمعة	﴿ إذا نُودِي لِلصَّلَاةِ مِن يَوْمِ الْجُمُعَةِ ﴾	٩	٣٧
الطلاق	﴿ وَإِن تَعَاسَرْتُمْ فَسَتُرْضِعُ لَهُ أُخْرَى ﴾	٦	١٢٠
القلم	﴿ مَا أَنتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٍ ﴾	٣	٨٦
الحاقة	﴿ الْحَاقَّةُ . مَا الْحَاقَّةُ ﴾	٢،١	١٦٩
المعارج	﴿ نَزَّاعَةً لِّلشَّوَى ﴾	١٦	٧١
نوح	﴿ يَغْفِرْ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ ﴾	٤	٤٤
الجن	﴿ فَمَن يُؤْمِن بِرَبِّهِ فَلَا يَخَافُ بَخْسًا وَلَا رَهَقًا ﴾	١٣	١١٩
المزمل	﴿ وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا ﴾	٨	١٧٥
الإنسان	﴿ عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ ﴾	٦	٣٢
المرسلات	﴿ هَذَا يَوْمُ لَا يَنطِقُونَ ﴾	٣٥	١٣٩

السورة	الآية	رقمها	الصفحة
المطففين	﴿ إِذَا اكْتَالُواْ عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ ﴾	٢	٦٢
البروج	﴿ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ ﴾	١٦	٧١
الأعلى	﴿ وَالْآخِرَةُ خَيْرٌ وَأَبْقَى ﴾	١٧	١٣٣
الغاشية	﴿ إِنَّ إِلَيْنَا إِيَابَهُمْ ﴾	٢٥	١٧١
الليل	﴿ وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى ﴾	١	٨٧
العلق	﴿ اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ﴾	١	٦
	﴿ أَرَأَيْتَ إِن كَذَّبَ وَتَوَلَّى . أَلَمْ يَعْلَمْ بِأَنَّ اللَّهَ يَرَى ﴾	١٤،١٣	١٢٠
	﴿ بِالنَّاصِيَةِ . نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ خَاطِئَةٍ ﴾	١٥، ١٦	٢١٠
القدر	﴿ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ ﴾	٥	٥٧
النصر	﴿ إِذَا جَاء نَصْرُ اللَّهِ ﴾	١	٢٢٧
المسد	﴿ تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ ﴾	١	٣٥
الإخلاص	﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾	١	١٦٩

فهـرس القراءات القرآنيـة

السورة	القراءة	رقم الآية	الصفحة
البقـــرة	﴿ فَإِنْ آمَنُواْ بِمَا آمَنتُم بِهِ ﴾	١٣٧	٧٤
آل عمران	﴿ تُنفِقُواْ بَعضَ مَا تُحِبُّونَ ﴾	٩٢	٤٠
النســـاء	﴿ أَيْنَمَا تَكُونُواْ يُدْرِككُّمُ الْمَوْتُ ﴾	٧٨	١٢١
المائـــدة	﴿ وَامْسَحُواْ بِرُؤُوسِكُمْ وَأَرْجُلِكُمْ ﴾	٦	١٩٦
الأعـــراف	﴿ حَقِيقٌ بِأَن لاَّ أَقُولَ عَلَى اللّهِ إِلاَّ الْحَقَّ ﴾	١٠٥	٦٣
	﴿ مَن يُضْلِلِ اللّهُ فَلاَ هَادِيَ لَهُ وَيَذَرهُمْ ﴾	١٨٦	٢٢٨
إبراهيـــم	﴿ أَفْئِدَةً مِّنَ النَّاسِ تَهْوَى ﴾	٣٧	٥٧
الزمـــر	﴿ فَوَيلٌ لِلقَاسِيَةِ قُلُوبُهُم عَن ذِكرِ اللهِ ﴾	٢٢	٤٤
الزخرف	﴿ وَلَكِن كَانُوا هُمُ الظَّالِمُونَ ﴾	٧٦	١٥٣
ق	﴿ بَلْ كَذَّبُوا بِالْحَقِّ لِمَا جَاءهُمْ ﴾	٥	٦٦
نـــوح	﴿ مِمَّا خَطِاياهُم أُغْرِقُوا ﴾	٢٥	٤١
الإنسان	﴿ وَلِلظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ ﴾	٣١	٨٧

فهـرس الأحاديث النبوية

م	الحـــديـــث	الصفحة
١.	اطلبـوا العلـمَ ولو بالصيـن .	١١٨
٢.	أنا سيدُ ولـــدِ آدمَ و لا فخـر .	١١٨
٣.	إنَّ مِـن البيـــان لسحـــرا .	١٧١
٤.	باسـم ربـي وضعـتُ جنـبي .	٦
٥.	بُنـي الإسـلامُ علـى خمـسٍ .	٦٢
٦.	بينما نحنُ جلوسٌ عندَ رسولِ اللهِ صلى اللهُ عليهِ وسلم ذاتَ يومٍ إذ طلعَ .	٢٢٧
٧.	صوموا لرؤيتِهِ وأفطِروا لرؤيته .	٦٧
٨.	صـــومي عـن أمّـــــكِ .	٤٦
٩.	كلُّ أمـرٍ ذي بـالٍ لا يُبـدَأ فيه بالحمـدِ لله فهـوَ أجـذم .	٢
١٠.	كل أمرٍ ذي بالٍ لا يُبدَأ فيه بـ (بسم الله الرحمن الرحيم) فهوَ أقطع .	٢
١١.	مَـن تواضـعَ لله رفعـهُ اللهُ .	١١

فهـرس الأشعار و الأرجاز

م	الشاهد	البحر	رقمه	الصفحة
١.	لِدوا للموتِ وابنـــوا للخـــرابِ فكلُّـكم يصـيرُ إلـى الذهـــابِ	الوافر	١٧	٦٥
٢.	فقلتُ:ادعُ أخرى وارفع الصوتَ به لعـلَّ أبي المغـوار منـكَ قـريبُ	الطويل	٢٦	٨٨
٣.	فيـا ليـتَ الشبابَ يعـودُ يـوماً فأخبـرُهُ بمـا فـعـلَ المشـيبُ	الوافر	٢٧	٩٥
٤.	بيـضُـكِ ثِـنتـــا وبيضي ومـائـتـا	الرجز	٢٣	٧١
٥.	أنـا أبـو سعـدٌ إذا الليـلُ دجا يخـالُ فـي ســواده يرنـدجا	الرجز	٨	٥٤
٦.	متـى تأتِـنا تُلمـم بنا في دارنا تجـد حطباً جـزلاً وناراً تأجـجا	الطويل	٣٣	١٢٢
٧.	يـا بـــؤسَ للحـــربِ التـــي وضعـت أراهـــط فاستـراحوا	الكامل	٢١	٧٠
٨.	بكـلِّ تـداوينا فلم يُشـفَ ما بنا على أنّ قربَ الدار خيرٌ من البعـدِ على أنَّ قربَ الدار ليـسَ بنافـــع إن كـان من تهـواهُ ليسَ بذي ودِّ	الطويل	١٦	٦٣
٩.	متـي تأتهِ تعشـو إلى ضوء ناره تجـد خيرَ نارٍ عندها خيـرُ موقـدِ	الطويل	٣٤	١٢٢
١٠.	ومازلتُ أبغي المالَ مُذ أنا يافـعٌ وليداً وكهلاً حيـنَ شبتُ وأمـردا	الطويل	٢٤	٨٠
١١.	وملكـتَ ما بين العـراق ويثربٍ ملكـاً أجـارَ لمُسـلمٍ ومُعـاهـدِ	الكامل	٢٠	٦٩

م	الشاهد	البحر	رقمه	الصفحة
١٢.	أ كـــلُّ امـرئٍ تحسبـيـنَ امـــرأ ونـــارٍ تـوقـــدُ بالليـــل نـــارا	المقارب	٤٠	٢٠٩
١٣.	تقـولُ وقـد عاليتُ بالكـور فوقها أ يسقى فلا يـُروى إليّ ابـنُ أحمـرا	الطويل	١٠	٥٦
١٤.	ورثَ السيـــادة كابـراً عـن كابـرٍ إنَّ الخيـارَ هـم بنـو الأخيـــــار	الكامل	٢	٤٦
١٥.	يا ليـتَ أمّـُنا شـالـت نعـامتـها إمَّـا إلـى جنـةٍ إمَّـا إلـى نـــار	البسيط	٣٩	٢٠٧
١٦.	أ تجـزعُ إن نفـسٌ أتـاها حِمامُـها فهـلاَ التي عن بين جنبـيكَ تدفـــعُ	الطويل	٣	٤٧
١٧.	أ كـفـراً بـعـدَ ردِّ المـوتِ عـني وبـعـدَ عطـائِـك المـائة الرِّتـاعا	الوافر	٣٥	١٣٧
١٨.	فقالت: أكـلَّ النـاسَ أصـبحتَ مانحاً لسانَـكَ كيـما أن تغـرَّ وتخـــدعا	الطويل	٣٠	١٠٧
١٩.	فـلا تطـمع أبيـتَ اللّعـنَ فيـــهـا ومنـعـُكَـها بشـــيءٍ يُستـَطـــاعُ	الوافر	١	٣٥
٢٠.	فلمّـا تفـرقنـا كـأنـي ومـالـكـاً لطـول اجتـماع لـم نبت ليـلة معـا	الطويل	١٩	٦٧
٢١.	فوا عجـباً حتى كليـبٌ تسبني كأنّ أبـاها نهشـلٌ أو مجاشـــعُ	الطويل	١٢	٥٨
٢٢.	فيـا ليـتَ أيامَ الصّبا رواجـعا	الرجز	٢٨	٩٥
٢٣.	ولا يواتيكَ فيما نابَ من حـدثٍ إلاّ أخو ثقةٍ فانظر بمـن تثـق	البسيط	٧	٥٤

م	الشاهد	البحر	رقمه	الصفحة
٢٤.	ألا هم صباحاً أيُّها الطلـلُ البـــالي وهل يعِمنَ مَن كانَ في العُصر الخالي وهل يعمنَ مَن كانَ أحدثَ عهـــــده ثلاثينَ شـــهراً في ثلاثـــةِ أحـــوال	الطويل	٦	٥٣
٢٥.	إنَّ الكـــريـــمَ وأبيـــكَ يعـــتَمِـــل إن لـــم يجـــد يوماً على مَن يتّكـــل	الرجز	١٥	٦٣
٢٦.	فما زالـــت القتـــلى تمـــجُّ دمـــاءَها بماءِ دجلة حتى ماءُ دجلـــة أشكـــلُ	الطويل	١١	٥٨
٢٧.	أقولُ له ارحل لا تقيمـــنَّ عنـــدنا وإلاّ فكُن في السِّرِّ والجهر مسلـــما	الطويل	٤١	٢٢٩
٢٨.	ألا يا نخلـــةً مـــن ذاتِ عِـــــرق عليـــكِ ورحمةُ اللهِ الســـــــلامُ	الوافر	٣٨	٢٠٠
٢٩.	بطـــلٌ كـــأنَّ ثيـــابَهُ فـــي ســـرِحـــةٍ يحـــذي نِعـــال السِّـــبتِ ليسَ بتـــوأم	الكامل	٤	٥١
٣٠.	فإن أهلـــك فـــرُبَّ فتـــىً سيـــبـــكي على مُـــذهَّـــبٍ رخـــصَ البـــنـــان	الوافر	٢٥	٨١
٣١.	فللِمـــوتِ تغـــذو الوالِداتُ سِخالَهـــا كما لخرابِ الدُّور تُبـــنى المســـاكـــنُ	الطويل	١٨	٦٥
٣٢.	قالـــت بنـــاتُ العـــمِّ يـــا ســـلـــمى وإن كـــانَ فقـــيراً مُعـــدماً قالت وإن	الرجز	٣١	١١٢
٣٣.	لكَ العـــزُّ إن مـــولاكَ عزّ وإن يهُـــن فأنـــتَ لـــدى بحبـــوحةِ الهُـــون كائنُ	الطويل	٣٦	١٧٣
٣٤.	مَن يفعـــل الحسنـــاتِ اللهُ يشكـــرُها الشّـــرُ بالشّـــرِ عنـــدَ اللهِ مِثـــلان	البسيط	٣٢	١٢١

م	الشاهد	البحر	رقمه	الصفحة
٣٥.	إذا رضيت عليَّ بنو قشير			
	لعمرُ اللهِ أعجبني رضاها	الوافر	١٤	٦٢
٣٦.	ألقى الصحيفة كي يُخفف رحلهُ			
	والزادَ حتى نعلَهُ ألقاها	الكامل	١٣	٥٩
٣٧.	إنَّ أباها و أبا أباها			
	قد بلغا في المجدِ غايتاها	الرجز	٢٢	٧١
٣٨.	ويركبُ يومَ الرّوع منَّا فوارسٌ			
	بصيرون في طعن الأباهِر والكُلى	الطويل	٥	٥٢
٣٩.	بدا لي أنّي لستُ مُدركَ ما مضى			
	ولا سابق شيئاً إذا كانَ جائيا	الطويل	٣٧	١٩٧
٤٠.	تعزَّ فلا شيءٌ على الأرض باقيا			
	و لا وزرٌ ممّا قضى اللهُ واقيا	الطويل	٢٩	١٠١
٤١.	ثقالٌ إذا راد النساءُ خريدةً			
	صَناعٌ فقد سادت إليَّ الغوانيا	الطويل	٨	٥٦

فهـرس الأقـوال

م	القـــول	الصفحة
١.	أكلتُ السمكة حتى رأسها .	٥٨ ، ٥٩ ، ٦١
٢.	انتظـرني كمـا آتيـك .	٧٥
٣.	إنَّ الكلابَ لتهدأ في مرابضها ، والناسُ ليس بهادٍ شرُّهم أبدا.	١٦٧
٤.	إنَّا مـن حظـه في روضـةٍ ، ومـن رعايتـه فـي حـرم .	٣٩
٥.	بالـرّفـاء والبـنيـن .	٨٧
٦.	جـاءَ البـردُ والطيالسـة .	١٨٢
٧.	جالس الحسنَ أو ابن سيرين .	٢٠٤
٨.	ربَّ تـالٍ يلـعنـه القـرآن .	٨٠
٩.	ربطـتُ الفـرسَ لا ينفـلت .	١١١
١٠.	عثمانُ شهيدُ الدار ، ومالكُ عالمُ المدينة .	١٤٠
١١.	قـد كـان مـِن مطـرٍ .	٤٤
١٢.	لو تركت الناقة وفصيلتها لرضعتها .	١٨١
١٣.	لا تأكل السمكَ وتشرب اللبن .	١٠٥
١٤.	ما رأيتُ رجلاً أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد .	١٣٥
١٥.	ما يسرني أني شهدتُ بدراً بالعقبة .	٣٢
١٦.	الناقصُ والأشجُّ أعدلا بني مـروان .	١٣٤
١٧.	هـذا بسـرٌ أطيـبُ منـه رطبـاً .	١٦٠
١٨.	هـذا جـحـرُ ضـبٍّ خـربٍ .	١٩٦
١٩.	هـذا مـاءُ شـنٍّ بـاردٍ .	١٩٦
٢٠.	يا للهِ للمسلمين .	٧٣

فهـرس الأعـلام

م	العـلـم	الصـفـحـات
	أ	
١.	ابـن آجـروم	١٣٩ / ١٤١ / ١٧٤ .
٢.	أبي بن كعـب	٦٣ .
٣.	الأخفـش (سعيد بن مسعدة)	٢٧ / ٢٩ / ٤٢ / ٤٤ / ٧٩ / ٧٩ / ٨١ / ٨٣ / ٨٨ / ١١٠ / ١٢٩ / ١٤٧ / ١٤٩ / ١٥٤ / ١٥٥ / ١٧٧ / ١٨٠ / ١٨٢ / ٢٠٠ .
٤.	الأزهـري (أبو منصور)	١٩ .
٥.	الأشـمـوني	٧٤ / ٨٩ / ١١٦ / ١٤٤ / ١٨٢ / ٢٢٥ .
٦.	الأصمعـي	١٩ / ٣٢ / ٢٢٧ .
٧.	الأعـلـم (الشنتمري)	٧ / ١٥٤ .
٨.	الأمـيـر (شارح المغني)	٣٠ / ٣٧ / ٥٠ / ٥٢ / ٥٣ / ٥٥ / ٥٧ / ٧٦ .
٩.	الأندلسي (شارح المفصّل)	٧ / ٣٦ / ١٥٢ / ٢٠٧ .
	ب	
١٠.	البركـوي (صاحب الأصل)	٩ / ١٣ / ٢٥ / ٢٦ / ٤٨ / ٤٩ / ٦٦ / ٨٠ / ٨١ / ٨٩ / ٩١ / ١٠٣ / ١٥٠ / ١٩١ / ١٩٣ / ٢٢٥ .

١١. أبو البقاء (العكبري) ٤٣ .
١٢. أبو البقاء (الكفوي) ٢٨ / ٤٠ / ٤١ / ٦١
١١٥ / ١١٦ .
١٣. البناني ٣١ / ٣٢ / ٦٤ .
١٤. البهوتي ١٨ .
١٥. البيضاوي (القاضي) ١١ / ١٥٠ / ١٦٥ /١٩٩ .

ث

١٦. ثعلب (أحمد بن يحيى) ١٥٤ .

ج

١٧. الجامي ١٨٠ / ١٨٤ / ١٨٨ .
١٨. الجحدري ٦٦.
١٩. الجرمي ١٠٦ .
٢٠. الجزولي ٢٠٨ .
٢١. الجنزي ١١٨ .
٢٢. ابن جني ٤٧ / ٦٣ / ٧٢ / ٧٣ /
١١٠/١٥٢/١٧٤/١٩٨ .

ح

٢٣. ابن الحاجب ٢٤/٤٨/٦٤/٧٩/٩٦/١٤٦
١٥٣/١٦٥/١٧٠/١٧٦/١٧٧
١٧٨/١٧٩/١٨٠/١٨٢/١٨٣
١٨٨/١٩٣/٢٠٧ .
٢٤. ابن حجر ٩/١٤٤ .

٢٥. الحريري (صاحب المقامات) ١٩ .
٢٦. الحسن البصري ٢٠٤ .
٢٧. حسن جلبي (الفناري) ٢٦ .
٢٨. أبو الحسن (تلميذ العصامي) ٢١ .
٢٩. الحلبي (السميـن) ١٧٧ .
٣٠. حمزة الزيات ٢٢٨ .
٣١. أبو حيان النحوي ٧/٢٧/٣١/٣٩/٧٧/١٥٤
١٦٦/١٧٤/١٩٢/١٩٣/٢٠٦

خ

٣٢. خالد الأزهري ١٢/٣٢/١٣٣/٢٢٧ .
٣٣. الخبيصي (شارح الكافية) ١٥١
٣٤. ابن خروف ٧١/١٨٥ .
٣٥. الخليل (الفراهيدي) ٤٨/١١٠/١٥٢/١٨٠ .

د

٣٦. الدماميني (شارح المغني) ٥/١٥/٢٩/٣٤/٥٣/٦٩/١٠٨
١١١/١٥٦/١٧٦/١٨٢/١٨٤
١٩١/٢٠٥/٢٠٧ .

ر

٣٧. الراعي (النميري) ٥٦ .
٣٨. رافع بن خديج (الصحابي) ٣١ .

٣٩. الرضي (شارح الكافية) ٤/٦/٧/١٠/٢٥/٢٩/٣٣/٣٤
٣٥/٣٦/٣٧/٣٨/٤٠/٤٦/٤٩
٥٠/٥٨/٦١/٦٢/٧٢/٧٣/٧٧
٨١/٨٣/٩٢/٩٧/١٠٧/١١٣
١١٤/١١٥/١١٨/١٢٧/١٣٨
١٤١/١٤٥/١٤٧/١٥١/١٥٣
١٥٦/١٦٩/١٧٤/١٧٥/١٧٦
١٧٨/١٧٩/١٨٠/١٨٢/١٨٣
١٨٦/١٨٩/١٩٢/١٩٣/٢٠٤
٢٠٥/٢٠٦/٢٠٧/٢٠٨/٢٢٧
٤٠.الرماني ٨٠/٨٩ .
٤١. الروداني ١٤٩ .

ز

٤٢. الزجاج ٧٩/٩٣/٩٧/١٨١/١٨٢
١٨٥/١٩٢ .
٤٣. الزجاجي ٧٩ .
٤٤. الزمخشري ٣٩/٤٠/٤١/٤٥/٧٧/١١٨
٢٠٨ .
٤٥. زيني زادة ١٠٨/١١٤/١٦٨/١٩٩/٢٠٢

س

٤٦. السبكي (تقي الدين) ٣٤ .

٤٧. السجاعي ١٨ .

٤٨. السخاوي ١٩١ .

٤٩. ابن السراج ٧٩ .

٥٠. السعد التفتازاني ١٦/٧٠/٩١/١٤٥/١٧٩ .

٥١. السكاكي ١٨٦ .

٥٢. السهيلي ٧٩/١٤٩ .

٥٣. سيبويه ٢٤/٢٧/٤٤/٤٥/٤٨/٧٠/٧٢
٧٥/٧٨/٨٣/٨٨/٩٧/٩٩
١١٠/١٢٥/١٢٦/١٤٩/١٥٢
١٧٤/١٧٥/١٧٩/١٨٣/١٩٢
٢٠٠/٢٠٦/٢٢٢ .

٥٤. ابن السيد (البطليوسي) ١٥/١٩١ .

٥٥.السيد الشريف (الجرجاني) ٣٥/٤٠/٧٦/٩١/١٠٠/١٢٥
١٢٨/١٥٠/١٥٢/١٩٤/٢٠٤

٥٦. السيد عبد الله (النقركارا) ٨١/٢٠٥/٢٠٧ .

٥٧. السيرافي ٦/١٧٤/١٩٢/٢٠٦ .

٥٨. ابن سيرين ٢٠٤ .

٥٩. السيالكوتي (عبد الحكيم) ١١ .

٦٠. السيوطي ٧/٣١/٣٥/١٢٧/١٥٠/١٥٦
١٦٦/١٧٥/١٨٤/١٩٣/٢٠٧

ش

٦١. شارح الهادي (الزنجاني) ١٠٣ .
٦٢. الشاطبي ١٣٢/١٩٩ .
٦٣. الشافعي ١٦٧ .
٦٤. الشرقاوي (محشي التحرير) ٢٣٣ .
٦٥. الشمني (شارح المغني) ٥٣/٦٢/١٧٩ .
٦٦. الشهاب الخفاجي ٢/٨/١٠/٣٦/٣٩/٧٥/١٠
١١٤/١٤١/١٧٣/١٩١/١٩٣
١٩٨/٢١٣ .
٦٧. شيخ الإسلام (زكريا الأنصاري) ٤٢ .
٦٨. الشيخ زادة ٩٤/١٥٠ .

ص

٦٩. ابن الصائغ ٢٩ .
٧٠. صاحب الأنموذج ١١ .
٧١. صاحب البسيط (ضياء الدين) ٨ .
٧٢. صاحب الفوائد ١١٦/١٢٨/١٧٠/١٧٧/٢٠٥
٧٣. صاحب المراح (ابن مسعود) ٤٩ .
٧٤. صاحب النتائج ٢٠٧ .
٧٥. الصبان ٢٥/٣٤/٤٣/٥٣/٥٥/٥٨/٦٢
٦٥/٦٧/٨٦/٩٩/١٠٨/١١٢
١١٧/١٣٧/١٤٤/١٦٥/٢١٦
٢٢٥/٢٣٢ .
٧٦. صفي بن نصير (شارح الكافية) ١١٥/١٣٩ .

ض

٧٧. ابن الضـــائع ٧٢ .

ط

٧٨. ابن طـــاهر ٨٩/٨٠ .
٧٩. ابن الطراوة ٢٧ .

ع

٨٠. ابن عادل (الحنبلي) ٣ .
٨١. ابن عباس ٧٤ .
٨٢. عبد القاهر الجرجاني ١٨٢/١٦٠/١٥٤/٤٠/١٧
١٩٢ .
٨٣. أبو عبيـــدة ٤٧/٤٥ .
٨٤. العصـــام (الاسفراييني) ٩١/٨٥/٨١/٧٢/٣٥/١٦
١٧٤/١٦٨/١٥١/١٢٤/٩٢
١٩٤/١٩٠/١٨٤/١٨٠/١٧٥
٢٢٥/٢١٤/٢٠٥ .
٨٥. العصـــامي (عبد الملك) ١٥٩/١٥٢/٨٩/٨٨/٨٧/٢٢.
٨٦. ابن عصـــفور ١١١/١١٠/٨٨/٧٢/٦٨ .
٨٧. العطـــار ١٩٧/١١٧ .
٨٨. ابن عقيـــل ١٥٢ .
٨٩. ابن العلـــج ١٩٩ .
٩٠. علي القاري ٢ .
٩١. عمر بن عبد العزيز (الخليفة) ١٣٥ .
٩٢. العمريطـــي ٢١ .

ف

٩٣. الفارسي (أبو علي) ٣٢/٥٤/٧٩/٨٣/٨٨/٩٧
١٥٢/١٦٨/١٧٤/١٧٩
١٨٦/١٩٦/١٩٨/١٩٩.
٩٤. الفارضي ١١٢/١٢٢ .
٩٥. الفاسي (شارح دلائل الخيرات) ٢٧ .
٩٦. الفراء ١٦/٤٧/٩٥/١١١/١٢٦
١٥٤/١٧٧/١٧٩/١٩٢/٢٠٩

ق

٩٧. ابن قاسم (المرادي) ١٠٨ .
٩٨. القرافي ٩٨ .
٩٩. قطرب ٩٧ .
١٠٠. القليوبي ١٠٨ .
١٠١. القهستاني ٢٨ .

ك

١٠٢. الكافيجي ٣٥/١٢٥ .
١٠٣. الكسائي ٣/٤٤/٥٧/٩٥/١٢٩/١٥٤
١٧٩/١٩٢/٢٢٨ .
١٠٤. ابن كمال الوزير (شارح المفتاح) ١٥/٢٢١ .

م

١٠٥. المازني ٤٨/١٧٤/١٧٥/١٨٩ .
١٠٦. ابن مالك (الأندلسي) ٣٠/٣١/٣٢/٣٥/٤٢/٤٥/٤٧
٥٤/٦٣/٦٩/٧٩/١٤١/١٥١
١٥٢/١٥٤/١٦٥/١٦٩/١٧٠
١٧٣/١٧٤/١٨٢/١٨٣/١٨٦
٢٠٥/٢٠٩ .
١٠٧. المبرد ٢٧/٤٠/٧١/٧٢/٧٨/٧٩/٨٣
١١٧/١٦٠/١٧٤/١٧٩/١٨٩
١٩٢/٢٠٨ .
١٠٨. المحلي ٦٨ .
١٠٩. المطرزي ٨٥ .
١١٠. المدابغي ٨٦/١٠٨/٢٢٦.

ن

١١١. ابن الناظم ٦٩ .
١١٢. ابن النحاس ١٥١/١٦٨ .
١١٣. أبو نُعيم (صاحب الحلية) ١٠ .
١١٤. نور الدين الآيديني ١٦ .

هـ

١١٥. الهداد ٩٩/١٨٧ .
١١٦. أبوهريرة ١٠ .
١١٧. ابن هشام (الأنصاري) ٥/٦/٧/١٤/٢٩/٤٢/٤٣/٤٨
٧٠/٨٨/٩٢/٩٤/١٤٤/١٥٤
١٥٦/١٦٥/١٦٩/١٩٧/١٩٨

١١٨. هشام بن معاوية الضرير ١٧٧ .
١١٩. الهندي (شارح الكافية) ٢٠١/٢٠٥ .

ي

١٢٠. ياسين العليمي ٥٢/٨٣/١٠٨ .
١٢١. يزيد بن الوليد (الخليفة) ١٣٤ .
١٢٢. يونس بن حبيب ٤٢/١٨٠/٢٠٨ .

فهـرس الكتـب الـواردة في النـص المحقـق

م	الكتـــــاب	الصفـحـات
	أ	
١.	الأشباه والنظائر في النحو للسيوطي	٧/٣٦/١٤٦/١٥١/١٦٨ ١٧٦/١٨٦/١٩٨/٢٠٥/٢٠٦
٢.	إظهـــار الأســـرار للبركـــوي	١٣/١٧٩/١٨٤ .
٣.	ألفية ابن مالك في النحو والصرف	١٥٢ .
٤.	امتحان الأذكياء للبركوي (شرح اللب)	١٠ /١٣/ ٤٩/١٩١/٢٢٣ .
٥.	الأنمـــوذج	١١ .
٦.	أنوار التنزيل و أسرار التأويل	١٣٤/١٩٩ .
٧.	أوضح المسالك لابن هشام	٦/٤٣/١٣٨/٢٣٠ .
٨.	الإيضاح في شرح المفصّل لابن الحاجب	٧٧/١٤٦/١٧٦/١٩٣/٢٠٧ .
	ب	
٩.	البحر المحيط لأبي حيّان	٣٩ .
١٠.	البسيط لضياء الدين بن العلج	٨
	ت	
١١.	التذكرة لأبي علي الفارسي	١٩٩ .
١٢.	الترتيب	٩٨/٩٩/١١٣/١٢١ .
١٣.	التسهيل لابن مالك	١١٠/١٣١/١٥١/١٨٢/١٩١
١٤.	التصريح للشيخ خالد الأزهري	٢٥/٣٠/٣٣/٤٦/٥٣/٧٦/٨٥ ٨٨/١١٢/١٢٦ .
١٥.	التعريفات للسيد الجرجاني	١٢/١٥٠ .
١٦.	التعليقة لابن النحاس	١٥١ .
١٧.	تفسير ابن عادل (اللباب في علوم الكتاب)	٣ .

ج

١٨. الجامع في النحو لابن هشام ١٥٤ .

ح

١٩. حاشية الأزهرية للعطار ١٩٧ .
٢٠. حاشية الأمير على مغني اللبيب ٣٠.
٢١. حاشية الأنوار للسيالكوتي ١١ .
٢٢. حاشية الأنوار للشهاب الخفاجي ٤١/٣٩/١٧/١٣/١٠/٨/٧/٢
(عناية القاضي وكفاية الراضي) ١٤٨/١٣٤/٧٥/٥٦/٤٤
٢١٣/١٩٨/١٩٣/١٩١/١٧٣
٢٣. حاشية الأنوار للعصام الاسفراييني ١٩٠/٨٥ .
٢٤. حاشية التحرير للشرقاوي ٢٣٣ .
٢٥. حاشية الدماميني على المغني ١٠٨/٩٦/٧٤/٧٣/٧٠/١٥/٥
١٩٩/١٩١/١٨٤/١٧٦/١٤٩
٢٠٧/٢٠٥ .
٢٦. حاشية السيد على المتوسط ١٠٠ .
٢٧. حاشية الشمني على المغني
(المصنف من الكلام على مغني ابن هشام) ١٧٩/٩٦ .
٢٨. حاشية الصبان على الأشموني ١١٢/١٠٨/٩٩/٨٦/٥٨/٥٣
١٣٧ .
٢٩. حاشية العصام على الجامي ٩٢ .
٣٠. حاشية المطول لحسن جلبي ٢٦ .
٣١. حاشية ياسين العليمي على التصريح ١٠٨/٨٣ .
٣٢. حلية الأولياء وطبقات الأصفياء ١٠ .

م	الكتـــــاب	الصفـحـات
	د	
٣٣.	الـــدرر	٢٣٢ .
	ر	
٣٤.	الرسالة الناجية لابن حجر	٩ .
	ش	
٣٥.	شرح أبي الحسن تلميذ العصامي	٢١ .
٣٦.	شرح أبيات المفصّل	٧٢ .
٣٧.	شرح ألفية ابن مالك للأشموني	١٨٢/١٤٤/١١٦/٨٩/٧٤
٣٨.	شرح ألفية ابن مالك للسيوطي (البهجة المرضية)	١٢٧ .
٣٩.	شرح ألفية ابن مالك لابن عقيل	١٥٢ .
٤٠.	شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم	٦٩ .
٤١.	شرح أوضح المسالك لابن العلج	١٩٩ .
٤٢.	شرح التسهيل لأبي حيّان	١٦٦ .
٤٣.	شرح التسهيل لابن مالك	١٧٠/١٥١ .
٤٤.	شرح التلخيص للعصام (الأطول)	٩٢/٩١ .
٤٥.	شرح جمع الجوامع للمحلي	٦٨ .
٤٦.	شرح دلائل الخيرات للفاسي	٢٧ .
٤٧.	شرح شذور الذهب لابن هشام	١٦٥/١٣٨ .
٤٨.	شرح قواعد الإعراب للشيخ زادة	١٥٠/٩٤ .
٤٩.	شرح قواعد الإعراب للعصامي	٨٩ .
٥٠.	شرح الكافية الشافية لابن مالك	٦٩ .
٥١.	شرح كافية ابن الحاجب للجامي	١٨٨/١٨٠ .
٥٢.	شرح كافية ابن الحاجب لمؤلفها	١٥٣ .

٥٣. شرح كافية ابن الحاجب للخبيصي ١٥١ .
٥٤. شرح كافية ابن الحاجب للرضي ٤١/٦٢/٧٥/٨٢/٩٢/٩٣
١١٤/١٣٨/١٥٩/١٨٢/٢٢٧
٥٥. شرح كافية ابن الحاجب لصفي بن نصير ١١٥/١٣٩ .
٥٦. شرح كافية ابن الحاجب للعصام ١٥١/١٦٨/٢٠٥/٢٢٥ .
٥٧. شرح كافية ابن الحاجب للهندي ٢٠١/٢٠٥ .
٥٨. شرح الكشاف ١٩٩ .
٥٩. شرح اللب للعصام ١٦/٢٩ .
٦٠. شرح لب اللباب للسيد عبد الله ٨١/٢٠٥ .
٦١. شرح اللمحة البدرية لابن هشام ١٩٧ .
٦٢. شرح مراح الأرواح ٤٩ .
٦٣. شرح المسالك للآيديني (الهوادي) ١٦/٥٦ .
٦٤. شرح المفتاح للسيد الجرجاني ٣٥/٩٢/١٩٤/٢٠٤ .
٦٥. شرح المفتاح لابن كمال الوزير ١٥/٢٢١ .
٦٦. شرح المفصّل للأندلسي ٧ .
٦٧. شرح المنظومة الأهدلية لحبيب بن يوسف ١٩ .
٦٨. شرح الهادي للزنجاني ١٠٣ .

ع

٦٩. العقد المنظوم للقرافي ٩٨ .
٧٠. العوامل الجديد (الأصل) ٢٥/١١٥/١٢٧/١٤٥/١٥٣
١٥٤/٢١٠ .

غ

٧١. غاية التحقيق (شرح الكافية) ١٨/١٢٦/١٨١/١٨٧ .
٧٢. الغياث ٢٣٢ .

ف

٧٣. الفتوحات ٢٣٢ .

٧٤. الفـوائد ٥/٢٤/٤٩/٧٣/٨٨/٩٢/٩٤
١٣٠/١٥١/١٧٧/١٨٢/١٨٤
١٩٣/٢٠٥/٢٢٥ .

ق

٧٥. القاموس المحيط ٩/١١/١٢/١٧/١٩/١٨٠
٢٣٢ .

٧٦. قواعد الإعراب لابن هشام ٨٨/٩٤ .

ك

٧٧. كافية ابن الحاجب ٧٣/١٨٨ .

٧٨. الكشاف للزمخشري ٤١/١٤٥ .

٧٩. الكليات للكفوي ١٢/١٤/١٩/٢٥/٢٨/٣٢/٣٨
٤٠/٤١/٥٨/٦١/٧٧/١١٥
١٨٦ .

ل

٨٠. اللب للبيضاوي ١٠/١٦٥ .

٨١. اللباب للبيضاوي ١٥٠ .

م

٨٢. مجمع بحار الأنوار ٩/١٣٧ .

٨٣. مختار الصحاح ١٩ .

٨٤. مراح الأرواح ٤٩ .

٨٥. المصباح المنير ٩/١٣/١٤/١٧/١٩/١٣٧
١٣٨/١٤٧/٢٢٢ .

٨٦. المطول للتفتازاني ٢٠٠ .
٨٧. المُغرب للمطرزي ٨٥ .
٨٨. المغني لابن فلاح اليمني ٦٠ .
٨٩. مغني اللبيب لابن هشام ٥/٢٨/٣١/٣٤/٣٨/٤٥/٤٨
٦١/٦٤/٦٧/٧٣/٧٥/٧٦/٨٠
٨٦/٨٨/٨٩/٩٢/٩٤/١٠٢
١١٤/١٢٩/١٥٠/١٥١/١٥٦
١٦٩/١٧٦/١٧٨/١٩٢/١٩٧
٢٢٩ .
٩٠. المفصّل للزمخشري ١٨٨ .
٩١. المقامات للحريري ١٩ .
٩٢. المقدمة الأجرومية ١٣٩/١٤١/١٧٤ .
٩٣. من مرقاة المفاتيح (شرح المشكاة) ٣ .
٩٤. منتهى الأرب ٢٣٢ .
٩٥. المنتهى لابن الحاجب ١٩ .
٩٦. المنـــح لابن حجر ١٤٤ .

ن

٩٧. النتائج على الإظهار ١٨/١٠٣/١٨٥/٢٠٧/٢٢٢.
٩٨. النكـــت للسيوطي ٣٥/١٥٤/١٦٩/١٧٥/١٨٤/
١٩١/١٩٢/١٩٣ .
٩٩. النهاية في غريب الحديث والأثر ١٠ .

هـ

١٠٠. همـــع الهوامع للسيوطي ١١١ .

فهـرس مصـــادر الـدراســـة والتحقيـــق

أولاً : المخطوطات :

١. تنبيه إخوان السعادة على حكم إقامة الجمعة والإعادة ، حبيب بن يوسف الفارسي خزانة الشيخ علي بن إبراهيم المعيني ، صحار .

٢. رسالة النشر في مسألة النذر ، حبيب بن يوسف الفارسي ، خزانة الشيخ علي بن إبراهيم المعيني ، صحار .

٣. سموط الدرر في مصطلح تحفة ابن حجر ، حبيب بن يوسف الفارسي، خزانة الشيخ علي بن إبراهيم المعيني ، صحار .

٤. طرفة التبيان شرح منظومة تحفة الصبيان ، حبيب بن يوسف الفارسي، خزانة الشيخ علي بن إبراهيم المعيني ، صحار .

٥. فتح الخلاق في أحكام الطلاق ، حبيب بن يوسف الفارسي ، خزانة الشيخ علي بن إبراهيم المعيني ، صحار .

٦. كفاية الأطفال في التوحيد ، حبيب بن يوسف الفارسي ، خزانة الشيخ علي بن إبراهيم المعيني ، صحار .

٧. نظم الدرر في بعض أقسام الحديث والخبر ، حبيب بن يوسف الفارسي ، خزانة الشيخ علي بن إبراهيم المعيني ، صحار .

٨. نور الأعلام في إزالة الأوهام ، حبيب بن يوسف الفارسي ، خزانة الشيخ علي بن إبراهيم المعيني ، صحار .

ثانياً : المطبوعات :

١. القرآن الكريم .

٢. إحياء النحو ، إبراهيم مصطفى ، الطبعة الثانية ، دار الكتاب الإسلامي ، القاهرة ١٩٩٢م .

٣. أسد الغابة في معرفة الصحابة ، ابن الأثير الجزري ، تحقيق : محمد إبراهيم البنا وآخرين ، كتاب الشعب ، مصر ، ١٩٧٠م .

٤. الأشباه والنظائر في النحو ، جلال الدين السيوطي ، مراجعة وتقديم : فايز ترحيني ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ١٩٨٤م .

٥. أشتات مجتمعات في اللغة والأدب ، عباس محمود العقاد ، الطبعة السادسة دار المعارف ، مصر ، ١٩٨٨م .

٦. الإصابة في تمييز الصحابة ، ابن حجر العسقلاني ، تحقيق : طه محمد الزيني مكتبة الكليات الأزهرية ، القاهرة ، ١٩٧٦م .

٧. الأصول في النحو ، محمد بن سهل بن السراج ، تحقيق : عبد الحسين الفتلي الطبعة الثانية ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٩٨٧م .

٨. إظهار الأسرار (ضمن كتاب متون في اللغة العربية) ، محمد بن بير علي البركوي ، دار ابن حزم ، بيروت ، ٢٠٠٥م .

٩. الإعراب عن قواعد الإعراب ، ابن هشام الأنصاري ، تحقيق : علي فودة نيل عمادة شئون المكتبات ، جامعة الرياض ، السعودية ، ١٩٨١م .

١٠. إعراب القرآن الكريم وبيانه ، محيي الدين الدرويش ، دار الإرشاد ، حمص ١٩٨٠م .

١١. إعراب القرآن ، أبو جعفر النحاس ، تحقيق : زهير غازي زاهد ، عالم الكتب بيروت ، ١٩٨٨م .

١٢. الأعلام ، خير الدين الزركلي ، الطبعة السابعة ، دار العلم للملايين ، بيروت ١٩٨٦م .

١٣. الإقناع لما حوى تحت القناع ، ناصر بن أبي المكارم المطرزي ، تحقيق محمد أحمد الدالي وسلامة عبد الله السويدي ، مركز الوثائق والدراسات الإنسانية قطر ، ١٩٩٩م .

١٤. ألفية ابن مالك في النحو والصرف ، محمد بن مالك الأندلسي ، مكتبة الآداب مصر ، د . ط . ت .

١٥. امتحان الأذكياء ، محمد بن بير علي البركوي ، نسخة مكتوبة بخط اليد ومسحوبة على آلة التصوير ، ١٩٠٠م .

١٦. إملاء ما منَّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن أبو البقاء العكبري ، دار ومكتبة الهلال ، بيروت ، ١٩٧٩م .

١٧. إنباه الرواة على أنباه النحاة ، علي بن يوسف القفطي ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، الطبعة الثانية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٨١م .

١٨. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين أبو البركات الأنباري ، تحقيق : محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية بيروت ، ١٩٨٧م .

١٩. أنوار التنزيل وأسرار التأويل ، عبد الله بن عمر البيضاوي ، دار الكتب العلمية بيروت ، ١٩٩٠م .

٢٠. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، ابن هشام الأنصاري ، تحقيق : محيي الدين عبد الحميد ، الطبعة الثامنة ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، ١٩٨٦م .

٢١. الإيضاح في شرح المفصّل ، ابن الحاجب النحوي المالكي ، تحقيق موسى بناي العليلي ، وزارة الأوقاف والشئون الدينية ، بغداد ، ١٩٨٢م .

٢٢. الإيضاح في علل النحو ، أبو القاسم الزجاجي ، تحقيق : مازن المبارك الطبعة السادسة ، دار النفائس ، بيروت ، ١٩٩٦م .

٢٣. البحر المحيط في التفسير ، أبو حيان النحوي ، الطبعة الثانية دار إحياء التراث العربي ، ١٩٩٠م .
٢٤. البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع ، محمد بن علي الشوكاني دار الكتاب الإسلامي ، القاهرة ، د . ط . ت .
٢٥. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، جلال الدين السيوطي ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، المكتبة العصرية ، بيروت ، ١٩٦٤م .
٢٦. البهجة المرضية في شرح الألفية ، جلال الدين السيوطي ، الطبعة الثالثة مطبعة الحلبي ، مصر ، ١٩٥٩م .
٢٧. تاريخ العلماء النحويين من البصريين والكوفيين وغيرهم ، المفضل بن محمد ابن مسعر ، تحقيق : عبد الفتاح محمد الحلو ، الطبعة الثانية ، دار هجر للطباعة الجيزة ، ١٩٩٢م .
٢٨. تاريخ لنجة ، كاملة بنت عبد الله القاسمي ، الطبعة الثانية ، مكتبة دبي للتوزيع الإمارات ،١٩٩٣م .
٢٩. التبيان في إعراب القرآن ، أبو البقاء العكبري ، تحقيق : محمد علي البجاوي الطبعة الثانية ، دار الجيل ، بيروت ، ١٩٨٧م .
٣٠. تجديد النحو ، شوقي ضيف ، الطبعة الثالثة ، دار المعارف ، مصر ١٩٩٠ م .
٣١. التحرير ، شيخ الإسلام زكريا الأنصاري ، مطبعة الحلبي ، مصر د . ط . ت .
٣٢. تذكرة الحفاظ ، الإمام الذهبي ، تصحيح : عبد الرحمن المعلمي الطبعة السابعة ، دار الفكر العربي ، مكة ، ١٣٧٤هـ .
٣٣. التعريفات ، علي بن محمد الشريف الجرجاني ، تحقيق : محمد صدّيق المنشاوي ، دار الفضيلة ، القاهرة ، ٢٠٠٤م .
٣٤. تهذيب تاريخ الخلفاء ، جلال الدين السيوطي ، تحقيق : نايف العباس دار الألباب ، دمشق ، ١٩٩٠م .

٣٥. الجامع الصغير في أحاديث البشير النذير ، جلال الدين السيوطي الطبعة الخامسة ، مطبعة الحلبي ، مصر ، ١٩٨٢م .

٣٦. الجامع الصغير في النحو ، ابن هشام الأنصاري ، تحقيق : أحمد محمد الهرميل ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ١٩٨٠م .

٣٧. الجامع لأحكام القرآن ، محمد بن أحمد القرطبي ، بعناية : هشام سمير البخاري دار عالم الكتب ، الرياض ، ٢٠٠٣م .

٣٨. جمهرة أشعار العرب ، أبو زيد القرشي ، الطبعة الثانية ، دار المسرة بيروت ١٩٨٣م .

٣٩. الجني الداني في حروف المعاني ، الحسن بن قاسم المرادي ، تحقيق فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل ، الطبعة الثانية ، دار الآفاق الجديدة بيروت ١٩٨٣م .

٤٠. حاشية الأمير على مغني اللبيب ، محمد بن محمد الأمير ، المطبعة الأزهرية مصر ، ١٨٩٩م .

٤١. حاشية الدسوقي على مغني اللبيب ، محمد عرفة الدسوقي ، الطبعة الثانية دار السلام ، مصر ، ٢٠٠٥م .

٤٢. حاشية السيد الشريف على شرح الكافية للرضي ، علي بن محمد الشريف الجرجاني ، المكتبة المرتضوية لإحياء الآثار الجعفرية ، ١٩٧٠م .

٤٣. حاشية السيد الشريف على المطول للتفتازاني ، علي بن محمد الشريف الجرجاني ، المكتبة الأزهرية للتراث ، مصر ، ١٣٣٠هـ .

٤٤. حاشية الشرقاوي على التحرير ، عبد الله بن حجازي الشرقاوي مطبعة الحلبي ، مصر ، د . ط . ت .

٤٥. حاشية الشهاب على أنوار التنزيل (عناية القاضي وكفاية الراضي) شهاب الدين أحمد بن محمد الخفاجي ، دار صادر ، بيروت ، ١٢٨٣هـ .

٤٦. حاشية الصبان على شرح الأشموني ، محمد بن علي الصبان ، مطبعة الحلبي مصر ، د . ط . ت .

٤٧. حاشية المطول ، الملا حسن جلبي ، منشورات الشريف الرضي ، إيران ١٩٨٥م .
٤٨. حاشية ياسين العليمي على التصريح ، ياسين بن زين الدين العليمي مطبعة الحلبي ، مصر ، د . ط . ت .
٤٩. الحجة في القراءات السبع ، ابن خالويه ، تحقيق وشرح : عبد العال سالم مكرم الطبعة الثانية ، دار الشروق ، بيروت ، ١٩٧٧م .
٥٠. حجة القراءات ، عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة ، تحقيق : سعيد الأفغاني الطبعة الخامسة ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٩٩٧م .
٥١. حل أسرار الأخيار عن إعراب إظهار الأسرار للبركوي ، حسين زيني زادة مطبعة الحاج محمد أفندي ، البوسنري ، ١٢٨٠هـ .
٥٢. حلية الأولياء وطبقات الأصفياء ، أبو نُعيم الأصبهاني ، دار الفكر ، بيروت د . ط . ت .
٥٣. خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ، عبد القادر بن عمر البغدادي ، تحقيق وشرح : عبد السلام محمد هارون ، الطبعة الثانية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٩م .
٥٤. الخصائص ، أبو الفتح عثمان بن جني ، تحقيق : محمد علي النجار الطبعة الرابعة ، دار الشئون الثقافية العامة ، العراق ، ١٩٩٠م .
٥٥. دراسات في كتاب سيبويه ، خديجة الحديثي ، وكالة المطبوعات ، الكويت ١٩٨٠م .
٥٦. الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة ، ابن حجر العسقلاني ، تحقيق محمد سيد جاد الحق ، الطبعة الثانية ، دار الكتب الحديثة ، مصر ، ١٩٦٦م .
٥٧. الدرر اللوامع على همع الهوامع ، أحمد بن الأمين الشنقيطي ، تحقيق عبد العال سالم مكرم ، عالم الكتب ، القاهرة ، ٢٠٠١م .
٥٨. دلائل الإعجاز في علم المعاني ، عبد القاهر الجرجاني ، تصحيح وتعليق السيد محمد رشيد رضا ، دار المعرفة ، بيروت ، ١٩٨١م .

٥٩. ديوان الأحوص الأنصاري ، جمع وتحقيق : عادل سليمان جمال الهيئة المصرية العامة للتأليف ، ١٩٧٠م .

٦٠. ديوان امرئ القيس بن حجر ، ضبط وتصحيح : مصطفى عبد الشافي دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٩٨٣م .

٦١. ديوان البوصيري ، محمد بن سعيد البوصيري ، تحقيق : محمد سيد كيلاني الطبعة الثانية ، مطبعة الحلبي ، مصر ، ١٩٧٣م .

٦٢. ديوان جرير ، شرح وتقديم : تاج الدين شلق ، الطبعة الثانية دار الكتاب العربي ، بيروت ، ١٩٩٤م .

٦٣. ديوان جميل بثينة ، شرح : إبراهيم خزيني ، المكتبة الثقافية ، بيروت د . ط . ت .

٦٤. ديوان الحماسة بشرح المرزوقي ، نشر : أحمد أمين وعبد السلام هارون الطبعة الثانية ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة ، القاهرة ، ١٩٦٧م .

٦٥. ديوان الراعي النميري ، جمع وشرح وتحقيق : محمد نبيل طريفي ، دار صادر ، بيروت ، ٢٠٠٠م .

٦٦. ديوان عنترة ومعلقته ، عنترة بن شداد العبسي ، تحقيق : خليل شرف الدين دار ومكتبة الهلال ، بيروت ، ١٩٩٧م .

٦٧. ديوان الفرزدق ، شرح وتقديم : مجيد طراد ، دار الكتاب العربي ، بيروت ١٩٩٢م .

٦٨. ديوان قيس بن الملوح ، رواية أبي بكر الوالبي ، دراسة وتعليق : يسري عبد الغني ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٩٩٠م .

٦٩. ديوان كعب بن زهير ، تحقيق وشرح : علي فاعور ، دار الكتب العليمة بيروت ، ١٩٩٧م .

٧٠. الرد على النحاة ، ابن مضاء القرطبي ، تحقيق : شوقي ضيف ، الطبعة الثانية دار المعارف ، مصر ، ١٩٨٢م .

٧١. رسالتان في اللغة ، أبو الحسن الرماني ، تحقيق : إبراهيم السامرائي دار الفكر للنشر ، عمَّان ، ١٩٨٤م .
٧٢. السبعة في القراءات ، ابن مجاهد ، تحقيق : شوقي ضيف ، الطبعة الثانية دار المعارف ، مصر ، ١٩٨٠م .
٧٣. سنن ابن ماجة ، محمد بن يزيد القزويني (ابن ماجة) ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ، المكتبة العلمية ، بيروت ، ١٩٥٤م .
٧٤. شذرات الذهب في أخبار من ذهب ، ابن عماد الحنبلي ، تحقيق : لجنة إحياء التراث العربي ، دار الآفاق الجديدة ، بيروت ، د . ط . ت .
٧٥. شرح أبيات مغني اللبيب ، عبد القادر بن عمر البغدادي ، تحقيق عبد العزيز ربّاح وأحمد يوسف دقاق ، دار المأمون للتراث ، دمشق ، ١٩٧٣م .
٧٦. شرح ابن عقيل ، بهاء الدين عبد الله بن عقيل ، تحقيق : محيي الدين عبد الحميد ، الطبعة الرابعة عشرة ، دار العلوم الحديثة ، بيروت ، ١٩٦٤م .
٧٧. شرح أدب الكاتب ، أبو منصور موهوب بن أحمد الجواليقي ، تقديم : مصطفى صادق الرافعي ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، د . ط . ت .
٧٨. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، علي بن محمد الأشموني ، مطبعة الحلبي مصر ، د . ط . ت .
٧٩. شرح ألفية ابن مالك ، الحسن بن قاسم المرادي ، تحقيق : عبد الرحمن علي سليمان ، مكتبة الكليات الأزهرية ، القاهرة ، ١٩٧٦م .
٨٠. شرح ألفية ابن مالك ، محمد بن الناظم ، تحقيق : عبد الحميد السيد محمد ، دار الجيل ، بيروت ، ١٩٨٠م .
٨١. شرح التسهيل ، محمد بن مالك الأندلسي ، تحقيق : عبد الرحمن السيد و بدوي المختون ، دار هجر للطباعة ، مصر ، ١٩٩٠م .
٨٢. شرح التصريح على التوضيح ، خالد بن عبد الله الأزهري ، مطبعة الحلبي مصر ، د . ط . ت .

٨٣. شرح الرضي على كافية ابن الحاجب ، رضي الدين الاسترابادي ، تحقيق عبد العال سالم مكرم ، عالم الكتب ، القاهرة ، ٢٠٠٠م .

٨٤. شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب ، ابن هشام الأنصاري ، تحقيق محيي الدين عبد الحميد ، د . د . ط ، ١٩٦٠م .

٨٥. شرح الشواهد للعيني ، مطبعة الحلبي ، مصر ، د . ط . ت .

٨٦. شرح شواهد المغني ، جلال الدين السيوطي ، دار ومكتبة الحياة ، بيروت ١٩٦٦م .

٨٧. شرح قطر الندى وبل الصدى ، ابن هشام الأنصاري ، تحقيق محيي الدين عبد الحميد ، دار الثقافة ، الزمالك ، د . ط . ت .

٨٨. شرح قواعد الإعراب لابن هشام ، محمد بن مصطفى القوجوي (شيخ زادة) دراسة وتحقيق : إسماعيل إسماعيل مروة ، دار الفكر ، بيروت ، ١٩٩٥م .

٨٩. شرح كافية ابن الحاجب (الفوائد الضيائية) ، نور الدين الجامي دراسة وتحقيق : أسامة طه الرفاعي ، دار الآفاق العربية ، القاهرة ، ٢٠٠٣م .

٩٠. شرح الكافية الشافية ، محمد بن مالك الأندلسي ، تحقيق : عبد المنعم أحمد هريدي ، دار المأمون للتراث ، السعودية ، ١٩٨٢م .

٩١. شرح كتاب سيبويه ، أبو سعيد السيرافي ، تحقيق : رمضان عبد التواب و محمود فهمي حجازي ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، مصر ، ١٩٨٦م .

٩٢. شرح اللمحة البدرية في علم العربية ، ابن هشام الأنصاري ، تحقيق هادي نهر ، مطبعة الجامعة ، بغداد ، ١٩٧٧م .

٩٣. شرح المفصّل ، ابن يعيش الحلبي ، عالم الكتب ، بيروت ، ومطبعة المتنبي القاهرة ، د . ط . ت .

٩٤. الشعر والشعراء ، ابن قتيبة ، تحقيق وشرح : أحمد محمد شاكر دار المعارف ، مصر ، ١٩٥٨م .

٩٥. صحار عبر التاريخ ، حصاد الندوة التي أقامها المنتدى الأدبي في صحار الطبعة الأولى ، ١٩٩٧م .

٩٦. صحيح البخاري ، محمد بن إسماعيل البخاري ، بعناية : أبو صهيب الكرمي بيت الأفكار الدولية ، الرياض ، ١٩٩٨م .
٩٧. صحيح مسلم بن الحجاج بشرح يحيى بن شرف النووي ، طبعة الشعب مصر د . ت .
٩٨. صحيح مسلم بشرح النووي ، المراجعة والضبط بإشراف : حسن عباس قطب دار عالم الكتب ، الرياض ، ٢٠٠٣م .
٩٩. الضوء اللامع لأهل القرن التاسع ، شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي ، دار ومكتبة الحياة ، بيروت ، د . ط . ت .
١٠٠. طبقات الحفاظ ، جلال الدين السيوطي ، تحقيق : علي محمد عمر ، مكتبة وهبة القاهرة ، ١٩٧٣م .
١٠١. طبقات المفسرين ، جلال الدين السيوطي ، مراجعة : لجنة من العلماء ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، د . ط . ت .
١٠٢. طبقات المفسرين ، شمس الدين محمد بن علي الداوودي ، مراجعة وضبط : لجنة من العلماء ، دار الكتب العلمية ، د . ط . ت .
١٠٣. طبقات النحويين واللغويين ، أبو بكر الزبيدي ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، الطبعة الثانية ، دار المعارف ، مصر ، ١٩٨٤م .
١٠٤. العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه ودوره في التحليل اللغوي ، خليل أحمد عمايرة ، جامعة اليرموك ، الأردن ، ١٩٨٥م .
١٠٥. العوامل (ضمن كتاب متون في اللغة العربية) ، محمد بن بير علي البركوي دار ابن حزم ، بيروت ، ٢٠٠٥م .
١٠٦. العوامل المائة النحوية ، عبد القاهر الجرجاني ، بشرح الشيخ خالد بن عبد الله الأزهري ، تحقيق : البدراوي زهران ، الطبعة الثانية دار المعارف ، مصر .
١٠٧. غاية النهاية في طبقات القراء ، محمد بن محمد بن الجزري ، عنى بنشره براجستراسر ، الطبعة الثالثة ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٩٨٢م .

١٠٨. فتاوى ، حبيب بن يوسف الفارسي ، مسقط ، ١٩٩٣م .
١٠٩. فقه اللغة في الكتب العربية ، عبده الراجحي ، دار النهضة العربية بيروت ١٩٧٢م .
١١٠. الفهرست ، محمد بن إسحاق النديم ، تحقيق : ناهد عباس عثمان دار قطري بن الفجاءة ، قطر ، ١٩٨٥م .
١١١. فوات الوفيات والذيل عليها ، محمد بن شاكر الكتبي ، تحقيق : إحسان عباس دار صادر ، بيروت ، ١٩٧٣م .
١١٢. القاموس المحيط ، محمد بن يعقوب الفيروزآبادي ، الطبعة الثانية مطبعة الحلبي ، مصر ، ١٩٥٢م .
١١٣. قلائد الجمان في أسماء شعراء عُمان ، حمد بن سيف البوسعيدي شركة مطبعة عُمان ، مسقط ، ١٩٩٣م .
١١٤. كافية ابن الحاجب في النحو ، ابن الحاجب النحوي المالكي ، تحقيق عبد العال سالم مكرم ، عالم الكتب ، القاهرة ، ٢٠٠٠م .
١١٥. كتاب سيبويه ، عمرو بن عثمان بن قنبر ، تحقيق وشرح : عبد السلام محمد هارون ، الطبعة الثانية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، مصر ، ١٩٧٩م .
١١٦. الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل ، محمود بن عمر الزمخشري ، ترتيب و ضبط : مصطفى حسين أحمد ، دار الكتاب العربي ، بيروت ١٩٨٦م .
١١٧. كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون ، حاجي خليفة ، مكتبة العالم استانبول ، ١٨٩٢م .
١١٨. الكشف عن وجوه القراءات السبع ، مكي بن أبي طالب ، تحقيق محيي الدين رمضان ، الطبعة الرابعة ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٩٨٧م .
١١٩. الكليات ، أبو البقاء أيوب بن موسى الكفوي ، مقابلة : عدنان درويش ومحمد المصري ، الطبعة الثانية ، وزارة الثقافة ، دمشق ، ١٩٨١م .

١٢٠. لسان العرب ، ابن منظور ، مراجعة : مجموعة من الأساتذة ، دار الحديث القاهرة ، ٢٠٠٣م .
١٢١. اللباب في علل البناء والإعراب ، أبو البقاء العكبري ، تحقيق عبد الإله نبهان ، دار الفكر ، بيروت ، ١٩٩٥م .
١٢٢. اللباب في علوم الكتاب ، عمر بن عادل الحنبلي ، تحقيق : عادل أحمد عبد الموجود وآخرين ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٩٩٨م .
١٢٣. مجمع بحار الأنوار في غرائب التنزيل ولطائف الأخبار ، محمد طاهر الصديقي الهندي ، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية ، حيدر آباد ، الهند ١٩٦٧م .
١٢٤. المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ، أبو الفتح عثمان ابن جني ، تحقيق : علي النجدي ناصف وعبد الفتاح إسماعيل شلبي ، إصدار محمد توفيق عويصة ، القاهرة ، ١٩٦٩م .
١٢٥. مختار الصحاح ، محمد بن أبي بكر الرازي ، تقديم : محمد حلاق ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، ١٩٩٩م .
١٢٦. مختصر شواذ القراءات من كتاب البديع ، ابن خالويه ، عالم الكتب ، بيروت د . ط . ت .
١٢٧. المدارس النحوية ، خديجة الحديثي ، الطبعة الثالثة ، دار الأمل ، الأردن ٢٠٠٢م .
١٢٨. المدارس النحوية ، شوقي ضيف ، الطبعة السادسة ، دار المعارف ، مصر ١٩٩٥م .
١٢٩. مراتب النحويين ، أبو الطيب اللغوي ، تقديم وتعليق : محمد زينهم محمد عزب ، دار الآفاق العربية ، القاهرة ، ٢٠٠٣م .
١٣٠. مراح الأرواح ، أحمد بن علي بن مسعود ، مطبعة يريس ، الهند د . ط . ت .

١٣١. المصباح في علم النحو ، ناصر بن أبي المكارم المطرزي ، تحقيق ياسين محمود الخطيب ، دار النفائس ، بيروت ، ١٩٩٧م .

١٣٢. المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي ، أحمد بن محمد المقري الفيومي ، المكتبة العلمية ، بيروت ، د . ط . ت .

١٣٣. المصطلح النحوي .. نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري عوض حمد القوزي ، جامعة الرياض ، السعودية ، ١٩٨١م .

١٣٤. المصنف من الكلام على مغني ابن هشام ، أحمد بن محمد الشمني المطبعة البهية ، مصر ، ١٣٠٥هـ .

١٣٥. المطول (شرح تلخيص المفتاح) ، سعد الدين التفتازاني ، المكتبة الأزهرية للتراث ، مصر ، ١٣٣٠هـ .

١٣٦. معجم الأدباء ، ياقوت الحموي ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ١٩٨٨م .

١٣٧. معجم شواهد النحو الشعرية ، حنا جميل حداد ، دار العلوم للطباعة والنشر الرياض ، السعودية ، ١٩٨٤م .

١٣٨. معجم القراءات القرآنية مع مقدمة في القراءات ، عبد العال مكرم و أحمد مختار عمر ، مطبوعات جامعة الكويت ، ١٩٨٢م .

١٣٩. معجم المؤلفين ، عمر رضا كحالة ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ١٩٥٧م .

١٤٠. معجم المصطلحات النحوية والصرفية ، محمد سمير اللبدي ، الطبعة الثالثة دارا الرسالة والفرقان ، بيروت ، ١٩٨٨م .

١٤١. معجم المفسرين ، عادل نويهض ، مؤسسة نويهض ، لبنان ، ١٩٨٣م .

١٤٢. المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم ، محمد فؤاد عبد الباقي ، الطبعة الثالثة دار الفكر ، بيروت ، ١٩٩٢م .

١٤٣. المعجم الوسيط ، إبراهيم مصطفى وآخرون ، الطبعة الثانية ، المكتبة الإسلامية ، استانبول ، ١٩٧٢م .

١٣٩. معجم المؤلفين ، عمر رضا كحالة ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ١٩٥٧م .
١٤٠. معجم المصطلحات النحوية والصرفية ، محمد سمير اللبدي ، الطبعة الثالثة دارا الرسالة والفرقان ، بيروت ، ١٩٨٨م .
١٤١. معجم المفسرين ، عادل نويهض ، مؤسسة نويهض ، لبنان ، ١٩٨٣م .
١٤٢. المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم ، محمد فؤاد عبد الباقي ، الطبعة الثالثة دار الفكر ، بيروت ، ١٩٩٢م .
١٤٣. المعجم الوسيط ، إبراهيم مصطفى وآخرون ، الطبعة الثانية ، المكتبة الإسلامية ، استانبول ، ١٩٧٢م .
١٤٤. معرفة القراء الكبار على الطبقات و الأعصار ، شمس الدين الذهبي تحقيق : بشار عواد معروف وآخران ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٩٨٤م .
١٤٥. المغرب ، ناصر بن أبي المكارم المطرزي ، تحقيق : محمد فاخوري وعبد الحميد مختار ، مكتبة أسامة بن زيد ، سوريا ، د . ط . ت .
١٤٦. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، ابن هشام الأنصاري ، تحقيق محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية ، بيروت ، ١٩٩٩م .
١٤٧. مفتاح العلوم ، أبو يعقوب السكاكي ، ضبط وتعليق : نعيم زرزور الطبعة الثانية ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٩٨٧م .
١٤٨. المفصّل في علم العربية ، محمود بن عمر الزمخشري ، الطبعة الثانية دار الجيل ، بيروت ، ١٩٠٥م .
١٤٩. المفضّل في شرح أبيات المفصّل ، محمد بدر الدين النعساني ، الطبعة الثانية دار الجيل ، بيروت ، ١٩٠٥م .
١٥٠. المقامات الأدبية ، القاسم بن علي الحريري ، الطبعة الثالثة ، مطبعة الحلبي مصر ، ١٩٥٠م .
١٥١. المقتضب ، محمد بن يزيد المبرد ، تحقيق : محمد عبد الخالق عضيمة عالم الكتب ، بيروت ، ١٩٦٣م .

١٥٢. المقدمة الأجرومية ، محمد بن محمد بن آجروم ، شرح : محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية ، بيروت ، ١٩٨٨م .

١٥٣. من أسرار اللغة ، إبراهيم أنيس ، الطبعة السابعة ، مكتبة الانجلو المصرية القاهرة ، ١٩٨٥م .

١٥٤. من مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح ، الملا علي بن سلطان محمد القاري ، المطبعة الميمنية ، مصر ، ١٣٠٩هـ .

١٥٥. منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل ، محيي الدين عبد الحميد الطبعة الرابعة عشرة ، دار العلوم الحديثة ، بيروت ، ١٩٦٤م .

١٥٦.موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب ، خالد بن عبد الله الأزهري مطبعة الحلبي ، مصر ، ١٩٦٠م .

١٥٧. نبذة مختصرة عن علماء صحار ، علي بن إبراهيم المعيني ، مذكرة مسحوبة على الحاسوب ، صحار ، ٢٠٠٤م .

١٥٨. نزهة الألباء في طبقات الأدباء ، أبو البركات الأنباري ، تحقيق إبراهيم السامرائي ، مكتبة الأندلس ، بغداد ، ١٩٧٠م .

١٥٩. النشر في القراءات العشر ، محمد بن محمد الجزري ، تصحيح ومراجعة علي محمد الصبّاغ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، د . ط . ت .

١٦٠. نظرية العامل في النحو العربي عرضاً ونقداً ، وليد عاطف الأنصاري الطبعة الثانية ، دار الكتاب الثقافي ، الأردن ، ٢٠٠٤م .

١٦١. النهاية في غريب الحديث والأثر ، ابن الأثير الجزري ، تحقيق : طاهر أحمد الراوي ومحمود محمد الطناحي ، المكتبة العلمية ، بيروت ، ١٩٦٥م .

١٦٢. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، جلال الدين السيوطي ، تحقيق عبد العال سالم مكرم ، دار البحوث العلمية ، الكويت ، ١٩٧٥م .

١٦٣. الوافي بالوفيات ، خليل بن أيبك الصفدي ، اعتناء : ديدرينغ ، الطبعة الثانية دار فرانز شتاينر ، ١٩٧٤م .